

مصر المعاصرة

السنة الثمانون — العددان ١٥ ، ١٦ — يناير ، وابريل ١٩٨٩

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يناير و ابريل ١٩٨٩
العددان ١٥ و ١٦
السنة الثمانون
القاهرة

الثمن ٥٠٠ قرش

اعضاء الجمعية

اعضاء الجمعية أربع فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والاعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن ألف جنيه والاعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والاعضاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون في الخارج يسهمون في أعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل

الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوى في المجلة مائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولارا أمريكيا) . للبلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين خمسة جنيهات في جمهورية مصر العربية (خمسة وعشرون دولارا أمريكى) في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر في هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتير الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

فهرس

مقالات باللغة العربية

الصفحة

- د. محمد دوي—دار : شركات توظيف الاموال في
الاقتصاد المصرى . . . ٥
- د. هناء خير الدين وآخرين : السياسة الحمائية وتأثيرها على
تشجيع انتاج وصادرات
القطاع الخاص الصناعى
في مصر ٣٥
- د. جاب الله عبد الفضيل : تقييم الحلول المطروحة لعلاج
مشكلة المديونية الخارجية
للعالم الثالث . . . ٦١
- د. عالية عبد المنعم المهدي : اهم ملامح وسهات دالة الادخار
الكلية في مصر . . . ٧٣
- د. محمد ابراهيم عبد الرحمن : مدى امثلية التوجهات
الاستثمارية للقطاع العام
المصرى ٩٣
- د. نجوى خشبة : القطاع الخاص وتنمية
الصادرات الصناعية المصرية ١٢٣
- د. سميحة فوزى : ظاهرة الشركات دولية النشاط
والدول النامية . . . ١٧٨
- د. عشاوى على عشاوى : برامج التكيف التى يدعمها
صندوق النقد الدولى . . ٢٣٠
- د. يمن الحمادى : دور كل من القطاعين العام
والخاص في دعم قضية
التصدير . . . ٢٦٠

الصفحة

- د. محمود أبو العيون : التشابك المالى والنقدى وفاعلية
السياسة الاقتصادية . ٢٨٧
- د. صبرى أبو زيد : قدرة الصناعة المصرية على
ميكنة الزراعة . . . ٣٢٠
- د. حسام محمود لطفى : مفهوم الطفل وفتوى مجلس
الدولة . . . ٣٦١

مقالات باللغة الانجليزية

- د. عبد المجيد فـراج : سوق العمل والبطالة فى مصر ٥
- محمود غرس الدين : سعر الصرف والأجور والأسعار
المحلية فى مصر . . . ١٦
- ديتـر فـايس : ادخال قوى السوق فى الاقتصاد
الاشتراكى . . . ٣٦

شركات توظيف الأموال

في

الاقتصاد المصرى

دكتور محمد دويدار

أستاذ الاقتصاد السياسى

كلية الحقوق

جامعة الاسكندرية

الموضوع الذى سيكون محلا لنقاشنا فى هذه الدراسة يتعلق باحدى الظواهر التى عرفتھا الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر فى المرحلة الأخيرة وهى ظاهرة شركات توظيف الأموال .

كان من المقرر للكلمات التى سأعرضھا على حضراتكم أن تلقى فى شهر ديسمبر الماضى وقضية شركات توظيف الأموال ما تزال تلهب خيال الجميع وتذهب بعقول البعض وتدفع بأئمان أدوية أمراض القلب والضغط والسكر نحو الارتفاع المتزايد . ولكن كل شىء بأوان كما يقولون ، ولم يحن أوان هذا اللقاء الا الآن .

- ١ -

إذا وقعت الواقعة ، ليس لوقعتها رافعة .. ذلك هو القانون الحديدى للظواهر الاجتماعية طالما غاب الوعى العلمى عن الانسان وانشغل عن كشف أسرار الحركة الاجتماعية عن طريق المعرفة العلمية .

إذا وقعت الواقعة على هذا النحو لم يعد أمامنا الا محاولة فهمها . هذه المحاولة يحد من انضباطها ودقتها عدم توفر المعلومات المعقولة عن الظاهرة محل الدراسة ، الأمر الذى يسبغ على ما نقوله طابع الفرضية التى قد تحتاج الى مزيد من التدقيق .

هناك فى البداية حقيقة أن شركات توظيف الأموال شغلت الراى العام المصرى لأكثر من عام ، ومازالت تترك حسرة لدى عدد كبير من افراد الشعب المصرى . وأنا كباحث أهتم وأنفعل بانشغالات الراى العام ، وهو

أمر يتفق مع منهج البحث العلمى ، باعتبار أن هذا البحث يبدأ دائما من فكرة سواء كانت نتاجا لبحث علمى سابق أو نتاجا للتجربة اليومية العادية فى المجتمع أو حتى نتاجا لرأى أيديولوجى أو عقيدة دينية . هذه الفكرة يراد تمحيصها ومواجهتها بالواقع والتأكد من صحتها أو عدم صحتها ، بحيث أنه اذا تبين أن هذه الفكرة غير صحيحة تعين البحث عن بديل لها .

وكما نعلم ، فان هناك معالجات قد تمت بخصوص شركات توظيف الأموال يغلب عليها طابع الانفعال السياسى أو الأيديولوجى . وقد حاولت أن أسلك سبيلا مختلفا بغية التعرف على طبيعة هذه الظاهرة بصرف النظر عن الموقف الذاتى منها ، وبصرف النظر عن محدودية المعلومات باعتبار أن عدم كفاية المعلومات مسألة يمكن تداركها بالحس الكيفى وأن البحث العلمى لا يمكن أن يكون أسيرا للوجود المسبق للإحصاءات أو المعلومات الإحصائية التى قد يتم اعدادها فى كثير من الأحيان على نحو يجعلها عديمة الجدوى فى البحث العلمى .

— ٢ —

فى محاولة فهم الظاهرة كما وجدت وتوجد فى واقع الحياة الاجتماعية المصرية ، نبدأ من فرضية أن الظاهرة نبت طبيعى للحقبة الانفتاحية (١) .

● جوهر سياسة الانفتاح الاقتصادى وممارساته :

فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه أمام :

— رأس المال الأجنبى للدخول :

— أساسا فى شكل رأس مال مصرفى .

— ورأس مال سلعى (وليس كراس مال منتج ، بعد تجربة تقارب الـ ١٥ عاما) .

— القوة العاملة المصرية للخروج ، وهجرة النشاط الانتاجى فى مصر .

● وهو ما يعنى تخلى رأس المال المصرى عن كل دور انتاجى (فى الأساس) وقبوله للمظاهر المختلفة للتبعية . الأمر الذى ينعكس فى طبيعة الدولة التى تمثله : دولة تتخلى عن كل دور اقتصادى محورى وانتاجى ، ومن ثم تتراجع عن مسئوليتها الاقتصادية وتتسم أساسا بالطابع

(١) انظر فى سياسة الانفتاح الاقتصادى والآثار التى يمكن أن تحققها ما كتبناه فى نهاية السبعينات فى مؤلفنا « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

الريعى الذى يحكم التوجهات العامة لسياستها الاقتصادية . وان كانت لا تتراجع فى التدخل السياسى فى اتجاه الحد من تسييس المجتمع المصرى والحيلولة دون أى تنظيم سياسى قوى للقوى الاجتماعية المبعدة عن السلطة .

● فى هذا الاطار تبرز الظاهرة محل النقاش : ما سعى بشركات توظيف الأموال .

— ٣ —

الظاهرة تولد على مراحل ، ميلادا يتضمن الأزمة :

١ — نقطة الانطلاق تتمثل فى الوضع الخاص الناجم عن الانفتاح وخروج القوة العاملة خاصة بالنسبة لأفراد الطبقة المتوسطة فى الريف والمدينة وأفراد الفئات الاجتماعية الأخرى من فلاحين وعمال .

امكانية تحقيق بعض **المخدرات** اما انتظارا لتحقيق غرض من الأغراض الاستهلاكية أو كأساس للحصول على دخل جارى يتميز ببعض الاستمرارية ، خاصة فى ظل الظاهرة التضخمية فى تزايد معدلاتها . ومن ثم كانت **تحويلات المصريين العاملين فى الخارج** .

هذه التحويلات تصبح محلا لثلاثة انواع من التعاملات يقوم بها **رأس المال التجارى** أساسا :

● تحويلها الى الداخل ، أى تصبح محلا للتعاملات فى سوق الصرف (السوداء) وتوجد بطبيعة الحال امكانية التحويل عن طريق البنوك ولكنه يتم عادة بسعر أقل للعملات الأجنبية المحولة من الخارج ويستغرق وقتا أطول (اذ قد تستغل الدولة المناسبة لتغطية التزاماتها العاجلة بالعملات الأجنبية ، الأمر الذى يطيل الفترة التى يتم فيها تسلم أصحاب التحويلات لمقابلها بالجنيه المصرى . هذا اذا جردنا من أثر الأساليب الروتينية فى تأخير التحويلات) .

● استخدامها فى نشاط تجارة الاستيراد (لتمويل ما يسمى بالاستيراد دون تحويل عملة) يحقق أرباحا تجارية للمستوردين .

(١) أنظر فى تفصيل ذلك مؤلفنا « الاتجاه الرعى للاقتصاد المصرى » ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .

● استخدامهما كمخدرات في الخارج والداخل ، كأموال مودعة في وحدات تقوم بالنشاط المالى ، أى تكون التحويلات محلا لمعاملات مالية . فتحويلات المصريين العاملين في الخارج يمكن أن تكون اذن :

● محلا للتصرف في سوق الصرف ، سوق العملات : الربح يحققه تاجر العملات .

● مصدرا لتمويل النشاط التجارى الاستيرادى : في السوق التجارية : الربح يحققه التاجر المستورد .

● محلا للتصرف في السوق النقدية ، سوق الائتمان : الربح يحققه متلقى المدخرات كودائع الذى قد يكون في ذات الوقت بائعا للائتمان .

— من خلال هذه الممارسات يستطيع عدد من تجار العملة ، يقومون في نفس الوقت بجزء من نشاط الاستيراد بدون تحويل عملة أو يرتبطون بمن يقومون به ، تكوين ثروات هائلة من هذه الممارسات . ويتلاحم رأس المال النقدى المتراكم من هذين السبيلين (الاتجار فى العملات والاتجار فى الواردات بدون تحويل عملة + الاتجار فى أشياء أخرى) ، مع رأس مال مستورد من البلدان الخليجية لمصريين وغير مصريين (أسماء عدد كبير من هؤلاء لا يعرفها الجمهور الا بمناسبة قيامهم بانشاء « بنك القوى » يتخذ مقرا رئيسيا له فى جزر البهاما ، للقيام بأعمال الاستثمار فى البلدان الاسلامية . المؤسسون من جنسيات مختلفة ، مصرية وخليجية وباكستانية ، منهم عدد معروف من رجال الاخوان المسلمين الذين غادروا مصر فى ١٩٥٥/٥٤ وكونوا ثروات هائلة فى السعودية وغيرها من البلدان الخليجية ، ومنهم عدد كبير من كبار العاملين فى السوق المصرية حاليا (١) .

٢ — ينجم عن هذا التلاحم تكوين مؤسسات يقصدها بها الاستفادة من مخدرات المصريين ابتداء من الخارج مع ما يوجد منها فى الداخل ، وانما مع تطهير هذه الأموال بجمعها تحت راية الاسلام :

□ فى مرحلة أولى تظهر البنوك الاسلامية (بنك فيصل الاسلامى ، البنك الدولى الاسلامى) .. حتى الفروع « الاسلامية » لبنوك أخرى منها بعض بنوك قطاع الدولة .

(١) منهم من أسسوا شركة الشريف ، وهى شركة توظيف أموال انشغلت منذ البداية ، وفى وقت مبكر ، بالنشاط الانتاجى فى صناعة البلاستيك . ثم مارست ، ابتداء من هذا النشاط ، نشاط تلقى الأموال بأسلوب شركات توظيف الأموال منذ نهاية السبعينات ، وقد أسسها تادة سابقون للاخوان المسلمين ابتداء من ثروات كونت فى الستينات فى السعودية وغيرها من دول الخليج وقد تعاونوا مع من يديرون شركة المقاولون العرب وأسسوا معا العديد من الشركات التجارية وشركات المقاولات ، أشهرها الاندلس « أسيد » .

● هذه البنوك يثور بشأنها أسئلة يتعين على الدارس أن يطرحها لمعرفة طبيعتها والدور الذى تقوم به :

- مصادر رأس المال والودائع .
- من له الادارة الفعلية ، فيما يتعلق بالمؤسسة البنكية ، وبالنسبة لادارة التوظيفات المالية التى يقوم بها البنك .
- نمط استخدامات الودائع فى الداخل وفى الخارج (ما بين ٦٠ — ٧٠ ٪) .
- نوع التكنيك المصرفى المستخدم والاطارات التى تعمل فيها .
- علاقتها بالبنوك الأجنبية ، خاصة فى الخارج .
- الدور الذى تلعبه فى النظام المصرفى الرأسمالى الدولى . (على الأخص فى عملية تجميع البتروودولارات واعادة تدويرها) .
- هذه المؤسسات هى ، على أى حال ، من قبيل البنوك التى تخضع فى انشائها وأدائها لقانون البنوك والائتمان .

□ فى مرحلة ثانية تظهر وحدات تأخذ شكل المشروع الفردى او شركة الأشخاص وان كان بعضها قد أنشأ فى مرحلة تالية بعض شركات المساهمة .. تهدف أساسا الى تجميع الأموال :

- تجمع المدخرات بإبصال مصحوبا بتوكيل بالتصرف فى المبالغ المودعة على سبيل الاستثمار أو المضاربة (بالمعنى الاسلامى) .
- تستخدم الأموال فى الداخل والخارج باسم أصحاب هذه الوحدات .

— توزع على المودعين عائدا بنسب عالية ، اذا ما قورنت بأسعار الفائدة السائدة فى النشاط المصرفى ، ومعقولة ، اذا ما قورنت بمعدلات التضخم التى يعرفها الاقتصاد المصرى : تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ ٪ سنويا ، بالإضافة الى مبلغ جزافى فى نهاية العام . عادة ما تكون النسبة الشهرية أو السنوية محددة سلفا ، وان نص عادة على أنها من حساب الربح . وقد قيل أن نسبة العائد تختلف باختلاف المركز الذى يشغله المودع .

● وفى وجود التوزيعات ذات النسب العالية التى تقدمها هذه الشركات ، وابتدات من منطق ضرورة سيادة نوع من الحس النظامى فى الممارسة الاجتماعية ، يمكن للباحث فى أمر هذه الظاهرة أن يثير التساؤلات الآتية :

- نسبة العائد فى مختلف أنواع النشاط الاقتصادى فى مصر وفى خارج مصر (زراعة — صناعة — خدمات ، ايداعات مصرفية) .

— فاذا ما فاقمت نسبة العائد الذى توزعه هذه الوحدات المتوسط العام الذى يجرى توزيعه فى مختلف أنواع النشاط يثور التساؤل حول ما اذا كانت هذه الوحدات :

— تمارس نشاطات عادية بطرق غير عادية .

— تمارس نشاطات غير عادية (المضاربة — جلب المخدرات ..) .

— تقوم بتوزيع أجزاء من النقود المودعة .. أى توزع من رأس المال الأحدث فى التلقى .

— أو ان تعمل كأدوات لقوة ما خصصت عددا من المليارات للسيطرة على الاقتصاد المصرى وتحويل غالبية أفراده الى ريعيين ، بعيدون عن النشاط الإنتاجى ؟

خاصة اذا تذكرنا أن هذه الوحدات تمارس نشاطها فى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى وأن وزنها النسبى فى هذا الاقتصاد يكاد لا يذكر وبكفاءة أداء تكاد تعادل الصفر ، وأن هذا الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى مجموعه فى أزمة كبيرة منذ نهاية الستينات تقريبا .

● وقد يكون من المفيد هنا أن نلاحظ أن قدرة هذه الوحدات على أن تجمع قدرا هائلا من المخدرات النقدية لا ترجع لا الى شطارة هذه الوحدات أو قدرتها غير العادية على تحقيق النجاح ولا الى خيبة البنوك ، وإنما ترد الى المنطق الذى يحكم ممارسات هذه الوحدات اذا ما قورنت بالبنوك . فهذه الأخيرة تعمل وفقا لنوع من الحس النظامى يفرضه التنظيم الاجتماعى للممارسات الاجتماعية . هذا الحس النظامى يفرض على البنوك أن تعمل فى اطار السياسة الاقتصادية بصفة عامة (بصرف النظر عما اذا كانت حسنة أو سيئة) والسياسة النقدية بصفة خاصة . أما وحدات توظيف الأموال فقد ضربت عرض الحائط بهذا الحس النظامى وأعلنت على الكافة انها تقدم توزيعات تفوق التوزيعات الأخرى بمراحل .. ويكون من الطبيعى أن يتسابق الناس ، فى مجتمع سلعى تسوده قيم تحقيق أكبر كسب نقدى ، صوب هذه الوحدات . وقد يتأثر هذا التسابق باعتبارات عقائدية وقد لا يتأثر . ولكن ذلك ليس هو جوهر المسألة .

● هذه الوحدات هى التى سميت بشركات توظيف الأموال ، التى عادة ما ألحقت باسمها صفة الإسلامية . وعلى المستوى الأيدىولوجى ، لوحظ بالنسبة لهذه الشركات :

— انها تأخذ أسماء تمثل رموزا عقائدية أو ذات دلالة فى التاريخ الإسلامى : الهدى ، الهلال ، البدر ، النور ..

— ترفع صراحة شعارات اسلامية وتتوجه الى الناس بادئة بآيات من القرآن .

— تطلى واجهات مقارها باللون الأخضر .

— وتقول صراحة أنها تعمل ونقا لقواعد الشريعة الاسلامية ، وخاصة فكرة اشتراك المسلمين في توظيف أموالهم معا في مجالات المضاربة (بالمفهوم الاسلامى) وغيرها ، مع تحمل الربح والخسارة مناصفة دون دخول الربا طرفا في العملية بين صاحب المال والقائم على توظيفه .

ذلك هو ما تعلنه ، على مستوى الخطاب الأيديولوجى ، عن نفسها . ونحن نعرف أن الباحث العلمى يتعين ألا يحكم على الشخص بما يعتقد به نفسه . ناهيك عما يعلنه عن نفسه .

٣ — بالنسبة لحياة شركات توظيف الأموال هذه ، يمكن التمييز بين مرحلتين :

■ **المرحلة الأولى** من نهاية السبعينات حتى الفترة من ٨٣ — يناير ١٩٨٥ : كان أصحابها ، بصفتهم تجار عملات في المقام الأول ، يتعاملون خلال البنوك ، وعلى الأخص البنوك الفردية المصرية والبنوك المشتركة ، في إطار التحالف الذى شهده النصف الثانى من السبعينات بين الجهاز المصرفى الجديد والمستوردين وتجار العملة . في هذه المرحلة كان تاجر العملة يقترض من البنوك بالجنبيه المصرى لشراء العملات الأجنبية ، يضعها في حسابات بالعملات الأجنبية في البنوك . على هذا النحو تتمكن البنوك من تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة ، فتجذب مستوردين جدد لفتح حسابات واعتمادات ، مما يزيد من أرباحها . في هذه المرحلة وحدات تجميع الأموال تعتمد اعتمادا كبيرا على البنوك وتمارس نشاطها من خلال حساباتها في البنوك .

■ **في المرحلة الثانية** : التى تبدأ في البلورة ما بين يوليو ١٩٨٣ ويناير ١٩٨٥ ، خاصة بعد محاولة وزارة الاقتصاد تجميد الحسابات المصرفية لـ ٥٥ من كبار تجار العملة ، تبدأ هذه الوحدات في تفادى البنوك بالعمل على تجميع المدخرات مباشرة ، تجمعها بالجنبيه المصرى والعملات الأجنبية في وحدات موازية لوحدات الجهاز المصرفى : شركات توظيف الأموال . وابتداء من تجميع المدخرات بل وبعض الأصول المسيلة (كالأراضى والمنازل والمصوغات الخ) تتعامل شركات توظيف الأموال مع البنوك كوحدات مناظرة أو حتى أقوى ، ويسهل لها الاقتراض من البنوك دون ضمانات . بل ويمكنها من شراء أنصبة في رؤوس أموال البنوك (كامتلاك شركة الشريف لنحو ٢٥٪ من رأسمال المصرف الإسلامى الدولى) .

■ وينتهى الأمر بهذه الشركات ، التى يزداد عددها مع مرور الوقت (شركة واحدة في ١٩٧٨ ، ١٨٠ شركة ، ويظهر أن العدد أكبر مع أحداث نوفمبر الماضى) بالسيطرة على جزء كبير من السيولة النقدية ، عن طريق تجميع المدخرات ، بالإضافة الى ما تسيطر عليه البنوك « الاسلامية »

(من عامين كان لدى بنك فيصل مليار دولار في وقت قدرت فيه السيولة في النظام المصرفي بما يقارب ٨ مليار دولار) . أما ما جمعته شركات توظيف الأموال فتختلف في شأنه التقديرات ما بين ٥ و ١٤ مليار دولار أو ما بين ١٣ و ٤٨ مليار جنيه . مع كبر في عدد المودعين من صغار المودعين ومتوسطهم ، ومن ثم اتساع الدائرة الاجتماعية التي تمسها هذه الشركات من جانب جميع الأموال وتوزيع عائدها الشهري أو السنوي . وقد قدر أن الشركات تسيطر على أموال تعادل نصف ما يوجد لدى كل البنوك التجارية .

وابتداء من هذه القدرة المالية تبدأ الشركات في **التغلغل في النشاط الاقتصادي وتدخل في تعاملات مع الدولة** ، خاصة بعد أن تحقق نوع من التحالف السياسي عشية ، ومن خلال ، انتخابات مجلس الشعب في ١٩٨٧ ، وبـل ويتحقق التشابك في **أعمال الإدارة بين الشركات والحكومة** ، عن طريق استخدام الشركات لكبار رجال الدولة السابقين والحاليين :

● **أما التغلغل في النشاط الاقتصادي** فنلاحظ قيام الشركات بمظاهر النشاط التالية :

- سوبر ماركت ، أكشاك أسماك وجزاراة ، محلات ذهب .
- حدائق أطفال وحضانات ، وطبع كتب التراث (وقد تردد أن جهة سعودية قامت بتحويل ١٥ مليون دولار لتغطية تكاليف عقد طباعة هذه الكتب في مصر) .
- أعمال فنادق ومزارع وطوب طفلى .
- الاتجار في السلع المعمرة (سيارات — غسالات — ثلاجات — أجهزة تليفزيون) .
- وحدات الاسكان الفاخر والاتجار في مواد البناء (الحديد والاسمنت والخشب ..) .
- شراء العقارات (من منازل وارضى ومحلات ومقاهى ومطاعم .) .
- التخليص الجمركى .

ويلاحظ ، بالنسبة لنشاط الشركات **غير الخفى** ، أنها تمارس نشاطها في مجالات تتميز بسرعة دورة رأس المال النقدي ، الأمر الذى يسمح بالقول بغلبة الطابع التجارى على ما تقوم به هذه الشركات من استخدام لبعض ما جمعته من أموال ، في داخل الاقتصاد المصرى . على هذا النحو تكون الشركات قد حصلت من الناحية الفعلية على مصادر تمويلية **طويلة الأجل** ، إذ ودائع المودعين طويلة الأجل ، وركزت على النشاط التجارى أو شبه التجارى والمضاربى (خاصة اذا ما اضفنا ما قيل عن نشاطها **الخفى** في المضاربة على الذهب أو العملات الأجنبية في داخل وخارج

الاقتصاد المصرى ، وايداعاتها لدى البنوك فى الخارج . اللذان عادة ما يمولان بائتمان قصير الأجل . الأمر الذى يمثل هدرا للامكانيات من وجهة نظر الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المصرى ، خاصة اذا تفكرنا أن الاستثمارات الانتاجية طويلة الأجل يمكن أن تمول من ائتمان قصير الأجل متجدد الفترات (تجربة البناء الصناعى فى انجلترا وتجربة بنك مصر) . ولكن يبقى التساؤل الخاص بلماذا نتوقع من هذه الشركات وحدها أن تسهر على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المصرى فى ظل حقبة انفتاحية تضرب بهذه الاحتياجات عرض كل الحوائط .

وفى اطار النشاط الاقتصادى لهذه الشركات يتعين ابراز ما يمكن أن تحدثه من أثر بالنسبة للائتمان بصفة خاصة . وتأتى أهمية الائتمان فى كونها اساس اتخاذ الأكثر من القرارات الاقتصادية وفى أنها سبيل اعادة توزيع الدخل بين القوى الاجتماعية المختلفة . ويمكن مناقشة الأثر الممكن لممارسات هذه الشركات على الائتمان ، بمعرفة :

— أثر ممارساتها على أسعار صرف الجنيه المصرى ، ومن ثم على قيمة العملة وبالتالي على مستوى الائتمان فى الداخل ، على الأخص فى مجتمع يتزايد اعتماده على انتاج الآخرين فى خارج المجتمع المصرى . وقد لوحظ تحرك سعر الصرف نحو الانخفاض المستمر للجنيه المصرى فى العشر سنوات الأخيرة .

— أثر ممارسات الشركات على أسعار الفائدة ، أيا كانت الأسماء التى تعطىها لتوزيعاتها ، اذ هى فى نهاية المطاف بدائل للفائدة التى يحصل عليها المودعون لأموالهم ، ومن ثم أثر ذلك على نفقة الانتاج وائتمان السلع .

— أثر التوزيعات النقدية العالية التى تقدمها الشركات كقوة شرائية (ريعية) سهلة نسبيا تريد من الطلب الاستهلاكى ، خاصة اذا ما صوجبت هذه الزيادة بنوع من التراخى الانتاجى .

— أثر ممارساتها التجارية والاحتكارية بالنسبة لكثير من السلع الاستهلاكية (خاصة من خلال البيع بالتقسيط وما يتضمنه من فوائد عالية) وتزعمها فى بعض الأحيان لرفع أئمانها ، الأمر الذى يسهل تحريك الائتمان نحو الارتفاع . وعلى الأخص فى ظل الموجة التضخمية العاتية التى يشهدها الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات .

● أما بالنسبة للتعاملات التى تدخل فيها هذه الشركات مع الدولة بصفتها المؤسسة السياسية الكبرى ، فقد تردد أن الدولة كانت تستعين بكبار تجار العملة للحصول على العملات الأجنبية بشروط السوق السوداء . الأمر الذى مكثهم فى ابراز قوتهم الاقتصادية عشية انتخابات مجلس الشعب فى ١٩٨٧ عن طريق جمع العملات الأجنبية ورفع سعر الدولار على نحو أجبر الدولة على قبول عدد من المرشحين للمرور بمصفاة

وزارة الداخلية حتى قاعات مجلس الشعب ، وخلق نوعا من التحالف بين القوتين سياسيا . هذا الأمر نفسه يمكن أن يفسر القرار الذي صدر من رئيس مجلس الوزراء في النصف الأول من الثمانينات ، بعدم التعرض لهم أو تتبعهم رغم أن الاتجار في العملات الأجنبية يعتبر جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

كما تردد أن الدولة قد توجهت الى الشركات في بداية ١٩٨٨ لضمان الإمدادات من السكر والزيت والأخشاب عندما كانت هيئة السلع التموينية تعاني من نقص في العملات الأجنبية .

● كذلك وجد التشابك بين الدولة والشركات على مستوى أعمال إدارة هذه الشركات باستخدامها لكبار رجال الدولة السابقين والحاليين . لدرجة أن أحد وكلاء الوزارات يأخذ اجازة بدون مرتب ليعمل مديرا في إحدى شركات توظيف الأموال .

على أي الأحوال بدأ تغلغل شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري (تجميع مدخرات من الأفراد ، التعامل مع البنوك ، توزيع عوائد مرتفعة نسبيا ، التواجد في كثير من مجالات النشاط التجاري ، وعلى الأخص التجارة الخارجية والداخلية ، التعاملات مع الدولة . .) ، نقول بدأ هذا التغلغل في جنبات الاقتصاد المصري على نحو يجعل من الصعب على الحكومة أن تنفذ سياسة اقتصادية غير السياسة العشوائية التي تفرض نفسها يوم بيوم . خاصة مع خضوع الدولة لضغوط مستمرة من رأس المال الدولي وممثله صندوق النقد الدولي لاتباع سياسة اقتصادية معينة .

— ٤ —

— ولفهم طبيعة هذه الشركات ونوع علاقتها بالدولة يلزمنا أن نتوقف عند مجموعة العلاقات التي يمكن أن تكون هذه الشركات طرفا فيها ، لمعرفة أين يكن الالتقاء والتناقض بين أصحاب الشركات والقوى الاجتماعية الأخرى ، بما فيها الطبقة أو الفئة الحاكمة بدوائرها المختلفة المسيطرة على أجهزة الدولة . وذلك إيمانا منا بأن أية ظاهرة إنما تتحدد طبيعتها بمجموعة العلاقات الاجتماعية التي تعطي في تشابكها للظاهرة كينونتها (أي وجودها) . ومن ثم لا يصح التعرف على طبيعتها إلا بالتعرف على شبكة العلاقات التي تبلورها . لتحقيق هذا الغرض يمكن أن نتحسس شبكة العلاقات التالية :

● لنأخذ أولا العلاقة الممكنة بين هذه الشركات ورأس المال الدولي . في هذا المجال يمكن أن نفرق بين رأس المال الدولي في خارج الاقتصاد المصري ورأس المال الدولي في داخله . في خارجه تقوم علاقة شركات توظيف الأموال برأس المال الدولي على أساس أنه رب النعمة ومرفأ الأمان . فهو رب النعمة ، إذ في ظل سيطرته يوجد منشأ الأموال التي تغذي ، على نحو رئيسي ، هذه الشركات : الدخل الذي تحققة العمالة المصرية في السوق الرأسمالية الدولية (على الأخص الشق البترولي من هذه السوق) . وابتداء من هذا المنشأ تقوم الشركات بإيداع أجزاء كبيرة (ان لم تكن

الأجزاء الأكبر) من الأموال التي تجمعها في الجهاز المصرفي للبلدان الرأسمالية المتقدمة (سويسرا وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا ..) كما تمارس أنشطة مضاربة في أسواقها المالية . هنا تكون العلاقة علاقة الالتقاء الذي يتضمن التناقض : الالتقاء ، حيث رأس المال المصرفي في خارج مصر . كتمتلك لودائع أصحاب الشركات ، الأمان الذي تسعى إليه خارج المجتمع المصري . ويستفيد رأس المال الدولي بتلقى الودائع وتشغيلها . إلا أن رأس المال الدولي في مجموعه يهتم بدوره كدائن للاقتصاد المصري ، في فترة تاريخية تلعب فيها المديونية الخارجية للأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي آلية أساسية من آليات استنزاف فائض هذه الأجزاء . وكأسمال دائن يهتم توفير العملات الأجنبية لدى البلد المدين ، ويهتم بالتالي ألا يسيطر على هذه العملات غير من يتولى خدمة الدين الأجنبي . وهنا يثور التناقض بين رأس المال الدولي كدائن للاقتصاد المصري وشركات توظيف الأموال التي تستبعد جزءا معتبرا من مكتسبات الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية بعيدا عن خدمة الدين بصفة مباشرة ، وبصفة غير مباشرة عن طريق الحيلولة دون اتخاذ الدولة للإجراءات المسهلة لخدمة الدين الأجنبي مثل توحيد سعر صرف الجنيه المصري نحو تخفيضه ، الأمر الذي يزيد من تدفق العملات الأجنبية المكتسبة في الخارج ، نحو الداخل ، خاصة في وقت لوحظ فيه تفضيل المصريين ، منذ بداية الثمانينات ، الاحتفاظ بأموالهم في الخارج . وشركات توظيف الأموال ليس من مصلحتها توحيد سعر الصرف ، إذ لا ينتعش الجزء الكبير من نشاطها المتمثل في الاتجار بالعملات الأجنبية إلا في تنوع أسعار صرف الجنيه المصري لكي يمكن المضاربة عليه . وهنا يبرز التناقض بين ما تحرص عليه الشركات وما يحرص عليه صندوق النقد الدولي من خلال متطلباته من السياسة الاقتصادية للدولة في مصر ، من ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه نحو تخفيضه . ويلاحظ في الموقف الاقتصادي الراهن (نهاية عام ١٩٨٨) ازدياد حدة المنافسة بين البنوك العاملة في مصر على اختلاف أنواعها لاجتذاب النقد الأجنبي مع عدم كفاية موارد السوق المصرفية الحرة (والتي بلغت نحو ٣ مليار دولار في سنتها الأولى) للتغلب على أثر الانكماش الناتج عن تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي (الحد من الانفاق الحكومي ..) . وتصبح المنافسة أكثر ضراوة مع استمرار شركات توظيف الأموال في الاختصاص بجزء كبير من الموارد من النقد الأجنبي واستمرارها في الاتجار فيها بعد قيام السوق المصرفية الحرة منذ مايو ١٩٨٧ .

هذا عن علاقة الشركات مع رأس المال الدولي في وجوده خارج مصر .. أما في وجوده في داخل مصر وخاصة في شكل رأس مال مصرفي (فروع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة) فتتسم العلاقة مع شركات توظيف الأموال بالتناقض بقدر ما يقوم بينهم من تنافس على اجتذاب مدخرات المصريين بالجنيه المصري (البنوك المشتركة) وبالعملات الأجنبية (فروع البنوك الأجنبية) ، والالتقاء عندما تسعى شركات توظيف الأموال إلى إخراج أموال تسيطر عليها في مصر بعيدا عن كل رقابة الدولة (كما حدث ، على ما يبدو ،

في فترة الريية ما بين صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ و ٨ نوفمبر الذى تنتهى فيه فترة تقييم طلبات الشركات بتوفيق أوضاعها) .

● لنرى ، ثانياً ، العلاقة بين شركات توظيف الأموال ورأس المال المحلى . ويأخذ رأس المال المحلى صوراً متعددة يهينها منها في هذا المجال :

رأس المال المصرفى المملوك للدولة والممثل في بنوك القطاع العام وتسيطر عليه بالفعل الفئة الحاكمة بما تتضمنه من فئة تدبير هذه البنوك . ويمكن ان نلحق بهذه الصورة الدولة باحتياجاتها من عملات أجنبية (لمواجهة الواردات ولخدمة الدين الأجنبى) ومن اتخاذ سياسة اقتصادية قد يكون من مقتضاها التضحية ببعض أجزاء رأس المال المحلى في سبيل استبقاء الكل من هذا الرأسمال . هنا يمكن القول أن العلاقة بين شركات توظيف الأموال وبنوك القطاع العام يغلب عليها طابع التنافس على مدخرات المصريين بالجنيه المصرى أو بالعملات الأجنبية . كما أن من الممكن أن تتناقض احتياجات الفئة الحاكمة في اتخاذ سياسة اقتصادية معينة (كتوحيد سعر الصرف مثلاً) مع ما يفضلها جزء من رأس المال المحلى (كشركات توظيف الأموال) . هنا قد تغلب ممارسة الدولة لاحدى وظائفها : اتخاذ بعض الإجراءات التى قد تضر ببعض مصالح احدى الفئات المسيطرة بقصد الحيلولة دون تغير الوضع على حساب كل هذه الفئات ولكن مثل هذه الإجراءات لا يلجأ إليها الا في المقام الأخير بعد أن يستنفذ التزواج بين شرائح الفئات المسيطرة كل امكانيات استثماره . ضمن هذه الامكانيات يمكن التلاحم العضوى الذى وجد بين شركات توظيف الأموال وبعض بنوك التنمية الوطنية (١) . كما يمكن ضمن هذه الامكانيات التعاون الذى قام بين شركات توظيف الأموال والبنوك الفردية المحلية والبنوك المشتركة . وقد عزز من هذه الامكانيات العلاقات التى قامت بين الشركات ورجال الدين (وكثير منهم من كبار العاملين في الدولة) ، وكذلك بينها وبين أجهزة الاعلام . فبالنسبة للصحافة اليومية لم تكن شركات توظيف الأموال بالاعراق الاعلامى للرأى العام عن طريق تغطية الصحف بالاعلانات وانما هدفت الصحفيين أنفسهم فحاولت احدى الشركات تقديم « هدية » للصحفيين بعرض قروض في حكم الهبات اعلنت على شباب الصحفيين بإمكانية اقراضهم بمبالغ ما بين ٣٠٠٠ و ٩٠٠٠ جنيها دون ضمان أو فوائد . كما عرضت بعض الشركات على نقابة الصحفيين (أى الصحفيين بالجملة) أن تقوم بمشروع اسكان الصحفيين بأسعار منافسة وبالتقسيم المريح . كما عرفت الصحافة المسموعة والمرئية السيل الاعلامى للشركات ، وعلى الأخص ما تحقق من اغراق تلفزيونى للمشاهدين . يستخدم فيه نفس الأسلوب في الاعلان :

(١) المعروف عن هذه البنوك أنها بنوك حزب الحكومة . ويملك « الريان » ٣٠٪ من رأس مال بنك الجيزة للتنمية الوطنية كما يملك « السعد » في رأس مال بنكى الدقهلية والجيزة . وقد لوحظ أن مراجع الحسابات الرئيسى لشركة « الريان » و « السعد » هو محاسب ومراجع شركات « المقاولون العرب » .

استخدام المرأة في الاعلان ، وانما المرأة التي تجذب حس المشاهد في احتشام وفي اطار الحجاب غير الحاجز . كما هدفت شركات توظيف الأموال دور الصحف كدور طباعة ونشر ، وعلى الأخص بالنسبة للاتجار في المطبوعات الدينية وفي التراث .

ولا يبقى لاستكمال صورة العلاقات بين شركات توظيف الأموال ورأس المال المحلي الا ملاحظة غلبة التنافس بين هذه الشركات وصورة من رأس المال المختلط بالدم الخليجي ، وهى صورة البنوك « الإسلامية » ، اذ تتنافس فيما بينها على اجتذاب أموال المودعين مع مراعاة ما تنقيد به البنوك « الإسلامية » من قيود يفرضها قانون البنوك والائتمان (مع عدم تنقيد الشركات بهذه القيود) ، مع تنافسهم في رفع شعار « الإسلامية » .

على هذا النحو يبين ان شبكة العلاقات التى تدخل فيها هذه الشركات كانت تتضمن اللقاء هذه الشركات مع رأس المال الدولى كمصرفى يتلقى الودائع التى تودعها لديه ، والتناقض معه كدائن للاقتصاد المصرى تعبر متطلبات صندوق النقد الدولى عن الكثير من ضمانات مصلحه . كما كانت تتضمن الالتقاء مع صور عديدة لرأس المال المحلي (بنوك التنمية الوطنية ، البنوك الفردية والبنوك المشتركة ، فئات من كبار العاملين فى الدولة) ، يعززها على الصعيد الأيديولوجى علاقة الشركات مع الأجهزة الاعلامية (على الأخص التليفزيون والراديو والصحافة) ، هذا الالتقاء يتلازم مع التناقض بين الشركات وبنوك القطاع العام (وعلى رأسها البنك المركزى) والبنوك الإسلامية والدولة بالقدر الذى تتعارض به احتياجاتها من العملات الأجنبية ومن سياسة اقتصادية تمكثها من بعض المواجهة للأزمة الاقتصادية ولتطلبات رأس المال الدولى كدائن ، مع سيطرة شركات توظيف الأموال على الموارد من العملات الأجنبية وتصعيبها أمر اتخاذ الدولة لبعض قرارات السياسة الاقتصادية . التناقض فى مجال السياسة الاقتصادية هذا يدفع بنا مباشرة الى دائرة العلاقة السياسية بين الدولة وهذه الشركات . فاذا أضفنا المساندة المتبادلة بين الشركات وبعض التيارات السياسية فى محاولتها التلاعب دورا سياسيا فعلا وسعيها للوصول الى السلطة أمكننا فهم علاقة الالتقاء بين الشركات والفئات الحاكمة التقاء يتضمن فى ذات الوقت إمكانية التناقض . ومن ثم تنتج العلاقة التحالف الضمنى مع إمكانية الاحتكاك المثير للتباعد . وتكون محصلة مجمل العلاقة تمكين رأس المال من المودعين لدى شركات توظيف الأموال ، سواء فى لحظات التحالف ، بحسب المال الطبيعى للظاهرة فى صيرورتها ، أو لحظات التباعد والتشاحن ، بحسب ما انتهت اليه الظاهرة بالفعل ، وتمكين رأس المال من المودعين لا يغطى بالحتم كل المودعين ، فالعلاقة بين الشركات والمودعين لم تعرف التجانس .

● لنرى ، ثالثا ، هذه العلاقة بقدر من التفصيل : قدر عدد المودعين لدى شركات توظيف الأموال بحوالى مليون مودع ، لا تقتصر ايداعاتهم على مدخرات من الدخول الجارية وانما امتدت الى أصول انتاجية سيلت (أى

تحولت الى نقود ، بالبيع مثلا) لتمثل وديعة نقدية لدى الشركات ، ويلزم ، عندما تتاح البيانات ، أن تدرس طوائف المودعين من حيث :

— الدافع للايداع لدى هذه الشركات بعيدا عن الجهاز المصرفي ، أهو دافع مالى أم عقائدى أم كلاهما ، والظاهر أن الدافعان كانا وراء الايداع فى هذه الشركات ، ولا نستطيع بدون دراسة مدققة معرفة الوزن النسبى لكل منهما .

— من حيث الانتماء الاجتماعى ومستوى الوعى ومدى التأثير بالأجهزة الاعلامية ومناخ « الدروشة » الفكرية الذى تروجه هذه الأجهزة .

— كما يلزم التعرف على طوائف المودعين من حيث حجم الاموال المودعة .

— وكذلك من حيث النفوذ الاجتماعى أو السياسى أو التنفيذى الذى يملكه المودع .

والعلاقة بين أصحاب المدخرات والشركات تأخذ فى الغالب شكل المشاركة التى تتحقق عن طريق توكيل يستشف من الأمثلة العديدة أن الروح العامة للتوكيل كانت تتضمن شروطا بمقتضاها يكون لصاحب الشركة حق اسقاط الوكالة فى أى وقت ، وأنه ليس للمودع التدخل فى أعمال الادارة أو الاعتراض على تصرفاتها ، وأنه يتم اقتسام الأرباح مناصفة ، أما الخسارة فكلها على صاحب الوديعة حتى ولو استغرقت كل رأس المال . كما ينص التوكيل عادة على عدم أحقية المودع الى اللجوء الى القضاء فى حالة وجود أية منازعات .

والظاهر أن مراكز المودعين ليست واحدة فى الشركة الواحدة : فيوجد التمييز الذى يمكن كبار المودعين من الحصول على أوضاع أفضل ، بالنسبة لمعدل التوزيع أو بالنسبة للأولوية فى استرداد المبالغ المودعة وقدر المسترد فى حالة قيام صعوبات أمام الاسترداد . ويتميز وضع كبار المودعين أصلا بأكثارية اقتراضهم من البنوك بسعر فائدة منخفض نسبيا وايداع النقود المقرضة لدى شركات توظيف الأموال بمعدل عائد مرتفع : والربا عند الاقتراض ليس من قبيل الحرام . والعائد عند التلقى ليس من قبيل الربا . كما تردد أن المودعين من ذوى النفوذ يحصلون على معدل عائد مرتفع وعلى مزايا أخرى : والمال فى عالم المال نوعان ، مال يؤدي الى نفوذ ، ونفوذ يترجم الى مال ، ويتعاقب النوعان بل ويذوب أحدهما فى الآخر فى سبيل تركيم المزيد من المال . وبعيدا عن المودعين ذوى النفوذ ، يثور التساؤل التالى بالنسبة لبعض كبار المودعين : هل مثلت شركات توظيف الأموال بالنسبة لهؤلاء مستودعا لاستقبال واستثمار أموال تحصلوا عليها بطرق غير مشروعة ، أى مال حرام ؟ أن حدث ذلك يكون هؤلاء المودعين قد أصابوا ثلاثة عصفير بحجر واحد :

(أ) ابتعدوا بكسبهم غير المشروع عن أى سؤال يتعلق بمصدره ، فمن الخفاء أتيت وفى الخفاء احتميت .

(ب) واستخدموا هذا الكسب فى الحصول على عائد كبير ، فمن جاء بالسيئة لا يجزى أكثر من مثله .

(ج) وطهروا كلا من الأصل والعائد من خلال شركات توظيف الاموال « الاسلامية » ، فقد زرعوا المال « الحرام » فى الأرض « الطيبة » ! .

وفى ظل هذه الأوضاع من الممكن أن يثور التناقض بين فئات المودعين، فى حالة ما اذا كان التوزيع يتم من أصل رأس المال ، اذ يستلزم حصول مودع أكبر على عائد أكبر رأس مال عدد أكبر من صغار المودعين . كما يمكن أن يثور التناقض بين المودعين عند قيام صعوبات تحول دون تمكن الشركة من رد كل المبالغ فى الوقت المطلوب فيتمتع البعض بالأولوية فى الاسترداد أو يسترد نسباً أعلى من المبالغ المودعة اذا ما حددت الشركة نسبة المسترد فى اللحظة المعينة . وقد تحقق مثل هذا فى الفترة ما بين الأسابيع السابقة على صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٨٨ .

أما بالنسبة للعلاقة بين الشركة وأصحاب المدخرات فيمكن أن يثور التناقض للتنافس على أصل المبلغ المودع اذا ما اتجه أصحاب الشركات الى الإفلات بالمبالغ المودعة ، وكذلك للتنافس على اقتسام الأرباح ، خاصة عندما لا تتحقق الأرباح العالية أو لا تتدفق على الشركة ايداعات جديدة بمعدلات كبيرة . وقد تحقق ذلك بالنسبة للشركات التى هرب أصحابها الى الخارج بالأموال التى جمعوها ، وكذلك بالنسبة للشركات التى أعلنت ، بعد الأحداث ، أن ما وزع من أرباح سيخضم من أصل المبالغ المودعة . وبذلك تكون الشركة قد حصلت على كل الأرباح وحملت المودع عبء التآكل فى أصل رأس المال الناجم عن التضخم ، وزيت له ، باعطائه معدل عائد مرتفع فى صورة دخل دورى جار ، سبق استهلاك المبالغ الموزعة استهلاكاً ليس بالرشيد فى جمع الأحوال، ويكون المودع بذلك قد استهلك أجزاء من رأسماله.

● على هذا النحو يتضح من اجهالى شبكة العلاقات التى تدخل فيها شركات توظيف الاموال والتى تحدد فى النهاية طبيعة هذه الشركات والاتجاهات العامة لممارستها الاقتصادية والاجتماعية ، نقول يتضح من ذلك ان امكانية الالتقاء مع التناقض بين الشركات وبقية صور رأس المال المحلى والفئات المساندة له من المسيطرين على الدولة أقوى موضوعياً من امكانية الالتقاء بين الشركات وأصحاب رؤوس الاموال المودعة ، على الأقل العدد الهائل من متوسطى المودعين وصغارهم ، وذلك رغم نجاح الشركات فى تعبئة فئات من المودعين ، أغلب الظن الذين كانوا يدفعون الى التعامل مع الشركات بدافع عقائدى كذلك ، لمساندة الشركات عندما ثار الخلاف بينها وبين بعض دوائر الحكومة فى شأن قبول الشركات لحد أدنى من الوضع التنظيمى ومن اجراءات السياسة الاقتصادية ، ولا يخفى أن هذا الخلاف

على كيفية التعامل في داخل مصر لا يمنع من تعائق الأموال التي تمكن أصحاب الشركات من اخراجها وايداعها بأسمائهم في الخارج مع الأجزاء من رأس المال المحلى التي كانت قد اختلفت معها هنا عندما تجد هذه الأجزاء مستقرا لها في الخارج ، عندئذ ينعم الائتمان بدفع أخصان رأس المال الدولى كمصرفى في خارج مصر تاركين خلفهما مناخا صقيعيا يشمل أنحاء الديار المصرية .

ويكون وضع شركات توظيف الأموال هذا هو الذى مكنها من ممارسة نشاطاتها دون مراعاة للأطر القانونية القائمة ، ويمكن أن تمارس هذه النشاطات وكأنها في كنف الدولة مستخدمة أجهزتها الاعلامية في تعبئة جماهير المدخرين لتهرع نحو الشركات مدفوعين بخليط من الدوافع المالية والعقائدية، تعبئة تحتويهم على نحو يصرف انظارهم عن المخاطر التي قد تحق ليس فقط بأى عائد قد يعود عليهم بل وبأصل مدخراتهم وأصولهم المسيلة ، ويمكن هذا الوضع شركات توظيف الأموال من أن تعيش مع الدولة تجربة فريدة في التاريخ المعاصر للدولة في مصر ، تجربة تبدأ من ابتداء فكرة ضرورة البحث عن تنظيم قانونى خاص بهذه الظاهرة وأن يتم التوصل اليه عن طريق الحوار التشريعى بين الدولة والشركات .

— ٥ —

الحوار التشريعى بين الشركات والدولة :

كقاعدة عامة لا يوجد نشاط من النشاطات التي كانت ، ومازالت ، تمارسها شركات توظيف الأموال الا وتوجد له قوانين منظمة في اطار التنظيم القانونى القائم :

— فالشكل القانونى للوحدات التي تسعى الى تحقيق الربح على سبيل الاحتراف ينظمه القانون التجارى بما يتضمنه من قوانين خاصة بالشركات .

— وتلقى الودائع أو الاموال بصفة عامة ينظمه قانون البنوك والائتمان .

— والتعامل فى النقد الأجنبى والاتجار فيه ينظمهما قانون النقد الأجنبى .

— والتعامل فى الأوراق المالية ينظمه قانون سوق المال .

— والمضاربة على الذهب والمعادن النفيسة فى خارج مصر ينظمها قانون البنوك والائتمان وقرارات البنك المركزى .

— والاتجار فى السلع ، استيرادا وتوزيعا داخل مصر ، تنظمه القوانين التموينية وقرارات التسعير الجبرى عندما يوجد .

— اخراج الذهب والعملات والأموال بصفة عامة تحكمه قوانين مختلفة معمول بها بالفعل .

— وتعامل الشركات ووحدات النشاطات المشروعة وغير المشروعة مع مصلحة الضرائب تنظمه قواعد التشريع الضريبى يكملها بقية قواعد القانون المالى .

فالتنظيم القانونى لنشاطات هذه الشركات ، وهى نشاطات حددتها الممارسات الفعلية لهذه الشركات ، قائم بالفعل ، ورغم ذلك قامت الشركات ومارست أوجه نشاطها المختلفة مرتكبة فى قيامها وفى ممارستها مخالفات لمعظم القوانين المنظمة ان لم يكن لكها . ونلاحظ فى شأن المخالفات القانونية التى ارتكبتها هذه الشركات :

— ان كثيرا منها يرقى الى مرتبة الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات ، وانها شديدة الاضرار بالاقتصاد القومى .

— أن بعضها كان يتسم بالاستمرار والبعض الآخر بال تكرار ، أى أن مخالفة القانون أخذت طابع العملية المستمرة فى الزمن بل والمتسعة فى المدى :

— أن بعض أجهزة الدولة أدركت ذلك :

● فوزارة الداخلية كانت تملك قوائم بأسماء كبار تجار العملة وكبار المهريين منذ بداية الثمانينات . احدى هذه القوائم لا تنشر عن طريق أية جهة رسمية وانما ينشرها وزير اقتصاد سابق فى الأهرام الاقتصادى فى مجال دفاعه عما نسب اليه . وقد تبين أن الاسماء الواردة فى القائمة ليست غريبة عن أصحاب بعض كبار شركات توظيف الأموال .

● البنك المركزى المصرى يحذر الجمهور (فى اعلانات مدفوعة الثمن فى الصحافة ، حتى الصحافة الحكومية) ، ويبلغ نيابة الشئون المالية والتجارية (التى حققت فى أواسط عام ١٩٨٧ فى بعض الحالات) ، كما يقدم بلاغات للمدعى الاشتراكى بالنسبة لبعض الشركات .

● مصلحة الضرائب التى تشغل بعدم قيام الشركات بدفع الضرائب عن نشاطاتها الظاهرة وبكشف النشاطات غير الظاهرة تعد تقريراً فى ١٩٨٧ يبين أن مستحقات المصلحة لدى هذه الشركات يصل الى ١٠٠ مليون جنيه، وأن هناك ٥٤ تاجراً كبيراً يمارسون الاتجار فى العملات الأجنبية والمضاربة فى الذهب ، بل والتهريب (١) .

(١) من أمثلة ذلك ، قضية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ ، حصر تحقيق مالية ، أموال عامة عليا ، أصحاب شركة كبيرة بتهمة الاتجار فى النقد الأجنبى والاستيلاء على مبالغ من أحد بنوك الاستثمار . تم حفظها بمعرفه نيابة الأموال العامة تحت رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ادارى أموال عامة ، لقيامهم برد المبالغ المستولى عليها . كذلك قضية رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٨٢ حصر وارد مالية ، التحقيق مع ابن عم صاحب احدى الشركات الكبرى فى تهريب ٣٤٠ ألف جنيه مملوكة لصاحب الشركة الى الخارج — التحقيق مع صاحب احدى الشركات الكبيرة فى ١٩٨٧/٥/٢٥ للتهرب الضريبى عن نشاط الاتجار فى العملة ، وقيامه بالتصالح مع مصلحة الضرائب وسداد المبالغ المستحقة عليه من تجارته فى العملة ، فى القضية التى قيدت جنائية رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ .

● الحراسة فرضت على اصحاب بعض الشركات .

● نلاحظ أخيراً هروب الكثير من مرتكبي المخالفات من أصحاب هذه الشركات في إطار أطول المسلسلات السياسية غير المتلفزة في مصر : هروب المرتكبين للجرائم (كل أنواع الجرائم) إلى الخارج واستمرارهم في تصدير أفعالهم (المحرمة وغير المحرمة) إلى داخل الاقليم المصري (هروب أصحاب الرضا للاستثمار في ١٩٨٦ ، المكتب الهندسى للتجارة والمقاولات في ١٩٨٦ ، منظمة الأسواق العالمية في ١٩٨٦ ، الهلال (أحد أكبر ست شركات توظيف أموال) في ديسمبر ١٩٨٧ إلى الولايات المتحدة ومع صاحبها حوالى ١٠٠ مليون جنيهها جمعها من المدخرين (١) ، أربع شركات كبيرة بالاسكندرية) .

وقد قامت الشركات بممارساتها متضمنة مثل هذه المخالفات التي يمارسها بعض اصحاب الشركات في إطار نوع من الحوار مع الدولة ، بعضه بالاتفاق وبعضه « بالخداع » . هذا الحوار نشأ ، من الناحية الموضوعية ، مع قيام هذه الشركات ، وتحقيق على جولات .

بدأ الحوار سيره الهوينى في سنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على مستوى السلطة التنفيذية . وقد مكن تعاطف مستويات كبيرة من السلطة التنفيذية الشركات من كسب الجولة الأولى في مواجهة قرارات يناير ١٩٨٥ التي هدفت إلى ايجاد حل فنى لازمة ميزان المدفوعات بالحد من الاستيراد ، حلاً لا يجد فعاليتها إلا بالسيطرة على مصادر تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة وابعاد غير بنوك القطاع العام عن الاتجار في العملات الأجنبية ، وما فتئ الحوار أن تحول إلى حوار تشريعى ابتداء من منتصف ١٩٨٧ . فقد بدأت شركات توظيف الأموال في استعراض للقوة عشية انتخابات مجلس الشعب في ١٩٨٧ ، عندما قامت بجميع العمليات الأجنبية من السوق السوداء (وقليل هى الأسواق التي تعرف اللون الأبيض في مصر !) في وقت كان البنك المركزى يلجأ إلى هذه السوق لمواجهة بعض المتطلبات العاجلة من العملات الأجنبية . وضمنت من خلال هذا الضغط المالى أن تفرض على وزارة الداخلية أن تترك للتحالف هامشاً من المرور من خلال صناديق الانتخاب ، هذا الهامش قد ينتج عن عدم تزييف ارادة الناخبين الذين يساندون هذه الشركات والتيارات السياسية التي ترافقها في المسيرة ، سواء عبرت هذه الارادة التصويتية عن مصالح مادية في أو دوافع عقائدية . والظاهر ان كليهما كان دائماً متواجداً . وهنا يقوم الحوار التشريعى على نحو مختلف في ظل نمط متجدد من الضغوط :

— فهو يبدأ في ظل كتابات مساندة لهذه الشركات وقوى سياسية تلعب على نغمة أن الهوة بين قواعد الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية بدأت

(١) تبين من تحقيق النيابة الذى نشرت بعض نتائجه في ديسمبر ١٩٨٨ ، أن ممتلكات الشركة في مصر تعادل ٢٥ مليون جنيه ، بيع أجزاء منها لشركة الريان بأثمان منخفضة وباعتها بدورها لشركة السعد . وهكذا يهرب صاحب الشركة الأصلية بما يستطيع حله . وتتقاذف الشركات الأخرى أموال المودعين ، دون أن يفكر أحد في اعادتها إليهم .

تضييق لتقتصر على مسألة الربا بالنسبة للقوانين الخاصة بالمعاملات المالية (مدنية كانت أو تجارية) ومسألة الحدود في القانون الجنائي ، التي « تقتضى تغييراً في الأساس الاجتماعى والاقتصادى يهيبء الشروط اللازمة لتطبيقها » ، أى أن تطبيقها لم يعد مسألة يمكن أن تفرض نفسها في المستقبل القريب . أما من الناحية الدستورية ، فالمشكلة هي المشاركة في « الشورى » . وقد تحققت جزئياً . ويهدى الله النفوس لتسهيل ما تبقى .

— وبدأت الحكومة تضمن مساندة هذا التيار السياسى لتغيير قانونى العلاقة بين المالك والمستأجر ، في المباني السكنية وفي الأراضى الزراعية . والحكومة تسعى الى تغييرهما منذ ١٩٧٥/٧٤ ، ولكنها لا تتمكن سياسياً من ذلك . وبدأت فكرة أن الشريعة الإسلامية لا تؤيد تقييد حرية إبرام عقود الإيجار ، التي هي بطبيعتها عقود مدة لا يمكن تأييدها ، طالما هي تحقق التكافؤ . (وتبقى القضية من الناحية الموضوعية هي كيفية تحديد التكافؤ في سوق تتميز باحتكار البائع والندرة النسبية للسلعة وحيويتها لمعيشة أعداد غفيرة من فئات الشعب في ظل وضع تضخمى تتآكل فيه القوة الشرائية بمعدلات كبيرة لهذه الفئات) .

— ويستمر الحوار التشريعى في ظل نمط متجدد من الضغوط :

● ضغوط اقتصادية أقوى من الشركات نفسها لما تمنى به من خسارات كبيرة من نشاطها الخفى في الخارج ، مع ازدياد حدة المظهر المالى لازمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى الذى يلعب أصحاب شركات توظيف الأموال في إطاره ، مع جهل بقواعد اللعبة وعدم توفر الكفاءة اللازمة لممارستها حتى ولو كانوا يعلمون . وفي ظل تحول نسبى لرأس المال الخليجى عن مساعدة مثل هؤلاء مع تحول السعودية ، تحت ضغط التهديد الايرانى المباشر باسم الاسلام ، عن رفع شعار « الإسلامية » الى شعار « العروبة » ، أملاً في مساندة عسكرية من مصر لدول الخليج .

● ضغوط اقتصادية ناجمة عن الظروف الدولية (أزمة أسعار البترول ، تناقص الطلب على العمالة المصرية في الخارج) ، وظروف داخلية أدت الى ميل المصريين للاحتفاظ بأجزاء أكبر من مدخراتهم من الخارج ومن الداخل في الخارج ، ومن الممكن أن يكون قد نجم عن هذه الظروف تقلص نسبى في المدخرات المتاحة لهذه الشركات ، ومن ثم التناقص النسبى في معدل تدفق المدخرات نحوها ، الأمر الذى يثير صعوبة تحقيق التوزيعات ذات العائد المرتفع .

● ضغوط اقتصادية داخلية قوية نجمت عن ممارسات هذه الشركات في إطار المضاربات العقارية والتوسع في شراء مشروعات قائمة بالفعل (يعلم الله مدى كفاءتها وسيولتها) ، الأمر الذى جمده الكثير من أموالها في شكل أصول غير سائلة يصعب تسيلها في ظل الأزمة الطاحنة التى يعيشها الاقتصاد المصرى حالياً . ومن الممكن أن يحد من أثر هذه الضغوط

ان صدقت النية في استحضار ما يودع من أموال باسم أصحاب الشركات في الخارج لحظة حدوث أزمة سيولة لدى الشركات في داخل مصر ، خاصة وان نسبة ما يستخدم في مصر من رؤوس الأموال المثلثة لا يمثل غالبية مجمل هذه الأموال . اللهم الا اذا كانت الأموال المودعة في الخارج قد فقدت ، بحسن نية ، في ممارسات المضاربة غير الاسلامية الذي لا يمكن لغيرها ان يسود في ظل سيطرة قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي في « دار الحرب » .

● ضغوط ناجمة عن أزمة بعض هذه الشركات تمثلت في افلاس بعضها وهروب أصحابها بالأموال في الخارج ، وكذلك أزمة الادارة الداخلية للبعض الأخرى ومنها احدى كبريات هذه الشركات ، ان لم تكن اكبرها . والتوقف الفعلى عن توزيع العائد كليا أو جزئيا أو تخفيض نسبته .

● ضغوط تعيشها الحكومة ناجمة أساسا عن تزايد حدة تدهور النشاط الاقتصادى الفعلى وتفاقم الوضع المالى للدولة داخليا وخارجيا (وخاصة في مواجهة خدمة الدين الأجنبى) وتزايد التوتر الاجتماعى (والسياسى) نتيجة استمرار الدولة في تنفيذ متطلبات صندوق النقد الدولى بما تؤدى اليه من رفع مستمر في الأثمان وتدهور في القوة الشرائية للأجور والمرتبات ، وتفاقم البطالة . كل ذلك في اطار الدوامه التى تعيشها الدولة على نطاق المنطقة العربية الناجمة عن تفاقم حرب الخليج وتزايد هشاشة الأنظمة العربية جميعا ، وهى هشاشة أبرزتها بصفة خاصة ثورة الشعب الفلسطينى في فلسطين المحتلة ، وهى ثورة حرمت الأنظمة العربية من سند شرعيتها الأساسى على مستوى المنطقة العربية ، كما حرمت اسرائيل من ركيزة استقرارها الداخلى وجعلتها تضغط ، من خلال الولايات المتحدة الأمريكية ، على الأنظمة العربية بقصد العمل على ضرب الثورة الفلسطينية التى أصبح زمامها بيد الشعب الفلسطينى ذاته لأول مرة منذ اغتصاب فلسطين « بوابة الديار المصرية » في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ومن هنا كان العجز والحرص الذى تعيشه الأنظمة العربية على مستوى المنطقة العربية ، الأمر الذى يؤثر بالحتم على أوضاعها الداخلية ويجعل الأنظمة الخليجية عاجزة عن ان تمد يد الإنقاذ الاقتصادى للطبقة الحاكمة في مصر .

● ضغوط صندوق النقد الدولى الذى يلح في طلب تنفيذ سياسة اقتصادية معينة منها توحيد سعر الصرف (وهو ما يتعارض مع مصالح شركات تعتمد في شق كبير من نشاطها على الاستفادة من تنوع أسعار صرف الجنيه المصرى) والحد من التوسع النقدي (وهو ما يتعارض مع مصالح شركات جمعت الكثير من الأموال وترغب في توظيفها نقديا ، وكذلك مصالح البنوك التى تتحالف معها) . وقد استمرت شركات توظيف الأموال في الاتجار في العملة بعد خلق السوق المصرفية الحرة في مايو ١٩٨٧ ، الأمر الذى حد من فعالية هذه السوق ، الا يكون لهذه الضغوط اثر في تقجير الصراع بين غرماء سبق ان جمعهم زيجة الغنماء ؟ .

وفي ظل هذه الضغوط المتجددة يستمر التشاور التشريعى بين الدولة وشركات توظيف الأموال ، وهو تشاور يسلم بضرورة ايجاد تنظيم قانونى خاص ويغض الطرف انتظارا عما هو قائم من تنظيمات قانونية ، بأمل التوصل الى تنظيم تعايشى ، ولنتوقف لحظة لنثير بالنسبة لهذا الحوار أسئلة ثلاث :

— لماذا يفترض الحوار التشريعى ضرورة ايجاد تنظيم خاص لنشاط هذه الشركات ، وهو افتراض يتضمن السماح بالوجود الفعلى للشركات رغم مخالفتها للكثير من القوانين المدنية والتجارية والمالية والجنائية المعمول بها فعلا فى مجال نشاط هذه الشركات ؟ .

— لماذا « الحوار » الذى هو ليس من عادة الدولة المصرية ، خاصة فى فترتها القهرية منذ منتصف الخمسينات بمراحلها المختلفة ؟ والقهر التشريعى هو أحد صور القهر الذى تمارسه الدولة فى مصر ، وعلى الأخص فى الفترة ، التى تبدأ بمنتصف الستينات . (انظر مجموعة القوانين التى صدرت فى السبعينيات والثمانينات تأكيدا لهذا القهر) .

— لماذا تم الحوار « التشريعى » على المستوى السياسى أساسا . وقد كان من الممكن أن تتسع الصدور ، فى اطار السلطة التشريعية ، لحوار واسع متعمق يقوم على دراسة متأنية لأوضاع الاقتصاد المصرى ونوع ومدى الدور الذى تقوم به شركات توظيف الأموال ومدى تقابل وتضارب المصالح التى تتور ؟ ألم يكن لقيام الحوار على المستوى السياسى أساسا دلالة فى اطار السياسة المباشرة ، التى لا مفر من أنها الاقتصاد المركز ، فى المقام الأخير ؟ .

ومع استمرار الحوار تتفاقم أزمة الشركات وعلى الأخص أزمة كبرى كبريات الشقيقات ، اثر خسارة كبيرة تردد أنها منيت بها فى المضاربة على الذهب فى الخارج فى ربيع ١٩٨٨ ، وتختلط الأوراق على جانبي الحوار . وبدلا من احتواء الأزمة لمصلحة التعايش تنفجر الأزمة . ولكنها لا تصيب فى المقام الأول والآخر الا أوجه اصحاب الأحوال المستأمنة وعلى الأخص الغالبية المتمثلة فى متوسطى وصغار المدخرين . ومع فقدان هؤلاء لمدخراتهم لا تدخر الأزمة المتفجرة وجه الاقتصاد المصرى .

الأزمة :

تكن الأزمة فى طبيعة شركات توظيف الأموال بحكم نوعية وكفاءة القائمين على امرها ونظام القيم الذى يحكم توجهاتهم ونوع النشاطات التى يجرى عليها التركيز ، كما تكن فى طبيعة هذه الشركات بحكم وعائها التاريخى . فالأزمة كامنة . وهى تتفاقم مع الحوار المتخبط بين الدولة والشركات ، وهى تنفجر مع هذا الحوار وبه .

— فالأزمة كامنة في طبيعة هذه الشركات بحكم نوعية وكفاءة القائمين على أمرها ، ولا ندري كيف يتوقع البعض خيرا من ادارة مجموعة أصحاب الشركات للقدر الهائل من الامكانيات التمويلية التى دفعت بها الظروف تحت سيطرتهم في وقت لم يعد من الممكن فيه القيام بنشاط اقتصادى منتج دون معرفة كبيرة بأسرار هذا النشاط وأسرار الاقتصاد القومى ووضعه في الاقتصاد العالمى ، على الأخص في غياب دور قيادى رشيد لدولة تنشغل بالانتاج وبالنقلات الكيفية اللازمة لمواجهة أزمة الاقتصاد المصرى في الزمن القصير والخروج به من التخلف والتبعية في المدى الطويل .

— والأزمة كامنة في طبيعة هذه الشركات بحكم نوع النشاطات التى يجرى التركيز عليها ، وهى النشاطات المالية والتجارية . اذ للتوسع في هذه النشاطات حدوده في مدى التوسع في النشاط الإنتاجى ، أى في القاعدة الانتاجية التى يتم ابتداء من ثمراتها النشاط التجارى ، ويتم على أساس الأوراق المالية المثلثة لأصولها النشاط المالى . فإذا انصرف جل التوظيف المالى بعيدا عن توسيع القاعدة الانتاجية قربت اللحظة التى يصل فيها النشاط المالى الى ازهاق نفسه .

— وفي داخل النشاط المالى يكون التوسع حتى في هذا النشاط رهينا ، بالنسبة لجزء صغير من السوق الرأسمالية الدولية ، السوق المالية المصرية والبن عريية ، يكون رهينا بأوضاع السوق الدولية (تقدر قيمة المعاملات السنوية في بورصة الأوراق المالية في مصر بقيمة المعاملات التى تتم في ساعة زمنية في بورصة نيويورك) ، ذلك أن مصادر الأموال التى ينصب عليها نشاط شركات توظيف الأموال يتمثل في مدخرات المصريين العاملين في الخارج ، وهذه رهينة بالطلب الدولى عليهم واثمان قوة عملهم ، وفي المدخرات الداخلية، التى هى رهينة بالقدرة الانتاجية ومستوى الانتاج في الداخل وباحتكام المتعاملين الاحتماليين مع الشركات على الفائض المنتج في الداخل ؛ وهذه محدودة بتبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى الدولى .

— كما أن تغطية التوزيعات ذات المعدلات المرتفعة رهينة :

● باستمرارية الايداع .

● وباستمراريته بمعدل مرتفع بحيث يسمح بتحقيق التوزيعات واستبقاء هوامش لربح أصحاب الشركات بعد خصم مصاريف الادارة ، خاصة مع تناقص كفاءتها مع التوسع الكبير في حجم الأعمال .

● أو باستمرارية مصادر أخرى (كأرباح عالية من نشاطات توظف فيها الأموال) يجرى منها التوزيع على أصحاب رؤوس الأموال المستأمنة .

— والأزمة كامنة في طبيعة هذه الشركات بحكم وعائها التاريخى . فهى تعمل ، منذ نشأتها وحتى يومنا هذا ، في اطار أزمة حادة للاقتصاد

المصرى ، تعجل من تعريضها للرياح العاتية ، عن طريق التعجيل من اثاره التناقضات الكامنة في علاقات الشركات بغيرها من صور رأس المال المحلى والدولى .

— والاقتصاد المصرى يعمل بدوره فى اطار أزمة حادة ومزمنة لمجمل الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وهى :

● أولا ، تجعل المديونية الخارجية سبيلا أساسيا لتعبئة الفائض نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . ومن هنا كانت أهمية الموارد من العملات الأجنبية لخدمة الدين ، فى وقت تتناقص فيه القدرة النسبية على الانتاج التصديرى ، وتحدد صراعات الصور المختلفة لرأس المال حول المكتسبات من العملات الأجنبية ، ويستلزم الطرف الأقوى (رأس المال الدولى الدائن) اعادة تنظيم الاقتصاد المدين على نحو يخدم حالة المديونية ويضمن استمرارها (دور صندوق النقد الدولى فى اعادة التنظيم هذه) .

● وهى ، ثانيا ، تزيد من حدة الصراعات المالية على الصعيد المالى ، الأمر الذى يتطلب من وحدات النشاط المالى قدرة وكفاءة عاليتين فى القيام بالمعاملات المالية بعامة وبالمضاربات المتعلقة بها بخاصة (فى أسواق الصرف ، وأسواق الذهب والمعادن النفيسة ، وأسواق الأوراق المالية ، وأسواق الائتمان .. الخ) ، وهى كهذه يصعب على شركات توظيف الأموال ، بحكم طبيعة أصحابها ونوع « الخبرة » التى يحيطون أنفسهم بها ، أن توفرها .

أحداث الأزمة اقتصايداً :

— فى اوائل ١٩٨٥ ، ازاء أزمة حادة لميزان المدفوعات فى ١٩٨٥/٨٤ ، تحاول وزارة الاقتصاد مواجهة الأزمة بعدد من القرارات (يناير ١٩٨٥) ، منها محاولة توجيه تحويلات المصريين العاملين فى الخارج نحو القنوات المصرفية وقصر تمويل الاستيراد على بنوك الدولة ، أى محاولة ضرب سيطرة السوق السوداء على تحويلات المصريين وتمويل واردات القطاع الخاص (الأمر الذى استلزم تجميد الحسابات المصرفية لـ ٥٥ من كبار تجار العملة) . تؤول المحاولة الى الفشل . وينتهى الأمر باخراج وزير الاقتصاد والعدول عن القرارات فى ابريل ١٩٨٥ .

— فى عام ١٩٨٦ يهرب أصحاب شركات الرضا للاستثمار والمكتب الهندسى للتجارة والمقاولات ومنظمة الأسواق العالمية الى الخارج ومعهم ما تيسر من أموال المودعين .

— فى اكتوبر ١٩٨٦ ، تسرى الأنباء عن خسائر كبيرة تصيب شركة الريان (كبرى شركات توظيف الأموال) فى سوق المعادن الدولية ، فيجرب المودعون لسحب أموالهم . الشركة تواجه طلب سحب ٩٠ مليون جنيه . بعض الشركات الأخرى تعاونها . هل تلقت الشركة أموالا سائلة كبيرة من دولة خليجية ؟ .

— فى مايو ١٩٨٧ ، انشاء السوق المصرفية الحرة ، مع تخفيض قيمة الجنيه المصرى بـ ٤٠ ٪ دفعة واحدة ، الامر الذى زاد من قدرات الجهاز المصرفى على جذب العملات الأجنبية مما يحد نسبيا من موارد شركات توظيف الأموال من النقد الأجنبى . ولكن الشركات تستمر فى الاتجار فى النقد الأجنبى . الامر الذى يعنى إمكانية الحد من اجراءات السياسة الاقتصادية التى يوصى بها صندوق النقد الدولى .

— فى الربع الاخير من ١٩٨٧ تتوقف شركة الهلال (احدى أكبر ست شركات لتوظيف الأموال) عن دفع الأرباح ، ويهرب صاحبها قبل انتهاء العام الى الولايات المتحدة وقد حمل معه نحو ١٠٠ مليون جنيه من اموال المودعين .

— اكتوبر ١٩٨٧ ، يثور التساؤل عن أثر انهيار بورصة الأوراق المالية فى وول استريت بنيويورك فى ١٩ اكتوبر ١٩٨٧ على استثمارات شركات توظيف الأموال المصرية فى الخارج التى قدرت فى ذلك الوقت بما بين ٦ — ٧ مليار دولار .

— هروب أصحاب أربع شركات كبيرة بالاسكندرية بأموال المودعين .

— ابريل ١٩٨٨ ، انباء عن خسائر كبيرة تصيب شركة الريان فى المضاربة على الذهب فى فرنسا ، وعن نقص فى السيولة لدى شركة السعد عقب سلسلة من التعاقدات على شراء أصول عقارية .

— فى أواخر ابريل وأوائل مايو ١٩٨٨ يعلن عن اندماج أكبر شركتين لتوظيف الأموال (الريان والسعد) ثم يتبين أنه تم دون احترام قواعد قانون الشركات وقانون السوق المالية (ولا ندرى لماذا يطلب من الشركتين احترام القوانين المعمول بها فى هذه الخصوصية فقط !) . فيعلن عن الانفصال . ثم تثار المشاكل فى داخل شركة الريان بين أصحاب الشركة .

— تبدأ بعض الشركات فى الامتناع عن رد الودائع الا فى حدود ٢٠ ٪ منها وتخفيض نسبة العائد الموزع الى ١٣ ٪ سنويا .

— فى أواخر مايو ١٩٨٨ ، تعلن شركات الريان والسعد والهدى مصر تجميد اموال المودعين حتى يتم اجتماع عام فى الشهر التالى .

— واضح أن فترة الريبة قد بدأت منذ زمن . وتعجل الأحداث من اصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها فى ٩ يونيو ١٩٨٨ .

وهو القانون الذى تتم المفاوضة بشأنه بين الدولة والشركات منذ تأليف لجنة وزارية لذلك فى فبراير ١٩٨٧ وتكثيف التفاوض التشريعى منذ فبراير

١٩٨٨ . ويصدر القانون ولكن لائحته التنفيذية لا ترى النور الا في حدود شهرين من تاريخ اصداره . وتقوى الريبة .

الريبة تبدأ اذن من زمن ليس بالقصير قبل صدور القانون وتقوى ابتداء من ربيع عام ١٩٨٨ ، خاصة في ظل ضغوط أمريكية ومن صندوق النقد الدولي من أجل ضرورة مواجهة الشركات وهى تعى أن المواجهة لن تؤدي الا الى انكشاف الموقف جميعه وتعرية انهيار الشركات اذا ما تعدى استرداد الأموال المودعة نسبة مساوية لما تحتفظ به من أموال في داخل مصر ، حتى لو تفاضينا عن درجة انعدام سيولة هذه الأموال . وتؤدي المواجهة الى ذلك بعد أن قمت تعبئة **جل المدخرات طوال العشر سنوات الأخيرة نحو الخارج** . الأمر الذى يعنى الأضعاف المتزايد للاقتصاد المصرى . فاذا ما انكشف انهيار هذه الشركات مثل ذلك مناسبة اضافية لتزايد الاحباط الاقتصادى والاجتماعى والمعنوى فى المجتمع المصرى وبالمواجهة يسهم الكل (الدولة والشركات) فى تحقيق الهدف الاستراتيجى لرأس المال الدولى بقيادة رأس المال الأمريكى : أى اسقاط وزن مصر فى المنطقة العربية ، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

وتأكد الريبة مع بعد المسافة الزمنية بين اصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن شركات تلقى الأموال وخروج لائحته التنفيذية فى موعد لاحق . لماذا يصدر القانون ويبقى تنفيذ أحكامه معلقا على صدور اللائحة التنفيذية ، ولا تخرج هذه الا بعد مضى ٦٠ يوما خاصة وأحكام هذا القانون موجهة الى شركات أعلنت بوضوح كشركات ، وعلى لسان من يدافعون عنها فى مجلس الشعب ، أنها لا ترحب بهذا القانون ، بل أنها لا تقبل كيفية معالجته للموضوع . وازاء ذلك ثور ، موضوعيا ، التساؤلات حول :

- إمكانية تحقيق نوع من التسوية بين كبار المودعين والشركات .
- إمكانية تحويل بعض الأموال خارج مصر ، خاصة من خلال البنوك الأجنبية ، التى يتوقع أن تتقاضى مقابلا مرتفعا للقيام بهذا التحويل .
- إمكانية اخفاء صور مختلفة من الثروة الداخلية .

وقد ردد البعض أن ضغوط الحكومة وتهديداتها هى التى دفعت بأصحاب الشركات الى تهريب الأموال خارج مصر وداخلها : وقد كان الأولى بهؤلاء رد الأموال الى أصحابها ، أى رد الحقوق الى أصحابها (أى المودعين) أن أرادوا استقامة فى المسلك ، لا العمل على ابعادها عمليا حتى عن نطاق حق الاسترداد القضائى لها .

— كذلك ثار التساؤل حول معنى التأكيدات على ضمان الحكومة لصالح المودعين سواء تعلقت بأموال فى الداخل أو الخارج . وأكثرية الناس

تقدر أن ضمان الحكومة يحتاج الى ضمان ، ازاء صعوبة ، ان لم يكن استحالة ، ذلك دوليا بالنسبة لأموال المودعين التي أخرجت من مصر وغياب الارادة الحقيقية في المطالبة بها (والا كنا قد حلنا من الأصل دون تسربها وتسرب غيرها الى خارج الديار) ، وازاء الضعف المتناهى في كفاءة الجهاز الحكومى والفساد الذى يحل الحرام ويمرر الابل من ثوب الابر .

— ويكون التساؤل الهام : هل ساهمت الدولة بذلك ، بقصد أو بدون قصد ، في « تنويم » المودعين وتمكين أصحاب الشركات من الافلات بجبل الأموال المستأمنة ؟ .

وتكون المحصلة الموضوعية هي تبديد جزء هائل من فائض ما تنتجه القوة العاملة المصرية في الداخل والخارج ، وضياح هذا الجزء من وجهة نظر تحقيق بعض السكينة الاقتصادية للمودعين وتحقيق الأمن الاقتصادى الحقيقى للأجيال المستقبلية . يتبدد ذلك ويضيع في جو من اختلاط الدوافع المادية والعقائدية في اطار من « الدروشة » الأيدولوجية التي تمثل أحد الأسلحة الأساسية في ترزييف الوعى طوال الحقبة الانفتاحية .

— ٧ —

عود الى الفرضية التي بدأنا بها : ان ظاهرة شركات توظيف الأموال هي نبت طبيعى للحقبة الانفتاحية .

اذا ما أردنا توصيف الظاهرة بعد التعرض المتحفظ لميلادها وتطورها وما تنتهى اليه (وانتظارا لمزيد من البحث المدقق عندما تتاح معلومات أكثر) ، يمكن القول بأن الظاهرة هي بلورة للاتجاه الريعى وتغذية لنظام القيم الريعى في اطار استنزاف قدرات الاقتصاد المصرى نحو الخارج وانما في ثانيا الأجزاء المتقدمة من العالم الراسمالى . هذه الظاهرة :

— **ترتكز** على أحد نتائج الانفتاح عندما أصبح تصدير القوة العاملة احدى ركائز السياسة الاقتصادية للدولة ، وضعفت القدرات الانتاجية للمجتمع المصرى وزاد اعتماده على الخارج وزادت بالتالى أهمية الدور الذى تلعبه مكتسبات القوة المصرية العاملة في الخارج من عملات أجنبية. هذه المكتسبات مثلت منطلق وجود الشركات ودعامة أساسية لاستمرار نشاطها .

— هذه الظاهرة **تتباور** في وحدات لرأس المال التجارى الذى لا ينشغل بطبيعته بالانتاج الا بالقدر الذى يعظم من أرباحه التجارية ، ومن هنا كان سعيه الحثيث الى الوصول الى شروط احتكارية . ورأس المال التجارى يسود المسرح الاقتصادى في الحقبة الانفتاحية .

— هذه الظاهرة **تنمو** على تغذية الاتجاه الريعى لدى جمهور المدخرين وابعادهم عن النشاط الانتاجى ، بل ودفعهم الى تصفية الأصول الانتاجية وغير الانتاجية وتحويلها الى نقود سائلة تودع لدى الشركات ويعيشون على العائد النقدى الذى يمكن أن يكون مرتفعا في الزمن القصير ويستحيل أن

يكون كذلك في المدى الطويل طالما لم توجه المقدرة التمويلية الى زيادة تراكمية في انتاجية العمل في النشاطات المنتجة لتخلق ركيزة دائمة لارتفاع متزايد في الدخول النقدية .

— هذه الظاهرة تؤدي موضوعيا ، بصرف النظر عن المسئول عن ذلك ، الى حرمان المجتمع المصرى من الجزء الأكبر من البلورة النقدية لعرق أكثر عناصر القوة العاملة حركية ، القوة العاملة في خارج مصر ، بل ومن جزء من الفائض الذى مايزال ينتج في الداخل . ومن ثم حرمان المجتمع المصرى من تحويل القدرات التمويلية الى طاقة انتاجية تزيد من قدراته المعيشية . وابعاد المجتمع المصرى عن الانشغال بتوسيع قاعدته الانتاجية (وتنويعها) ، بل وافقاده لكثير مما بناه منها في الفترات السابقة من تاريخه ، هو لب ما انتجته الحقبة الانفتاحية .

تلك هى الظاهرة في طبيعتها ، ركيزة وبلورة ونمو وآثارا . وكلها تبين انها نبت طبيعي للحقبة الانفتاحية . ومادامت نبتا طبيعيا لهذه الحقبة ، يكون من الطبيعى أن تعكس ، شأنها في ذلك شأن المناخ الانفتاحى ، غياب الرشادة والعقلانية عن مسرح الأداء الاجتماعى . وان يأخذ نمط حياة ظاهرة شركات توظيف الأموال الشكل الذى أخذته الظاهرة الانفتاحية ، وهو شكل « الفرقة » : فكما تمثلت كل اجراءات السياسة الانفتاحية في « فرقة » ، ما يكاد ينحصر صوتها الا ويتبين الشعب المصرى أنه قد فقد قوته العاملة ونشاطاته الانتاجية . كذلك ظاهرة هذه الشركات تحدث في « فرقة » : ما أن يلوح صدى صوتها الا ويتبين المجتمع المصرى أنه قد حرم من جل ما يحصل عليه كمقابل لتصدير قوته العاملة : مدخرات العاملين في الخارج وما يتبعها من مدخرات داخلية وأصول محلية تم تسيلها .

والظاهرة على هذا النحو يمكن أن تبين لنا الكثير على أصعدة مختلفة:

— فعلى الصعيد الاقتصادى ، تبين أنه لا يمكن لظاهرة مالية ، مهما كانت ضخامتها ، أن تتعدى في قدراتها مجمل قدرات التنظيم الاقتصادى ، وخاصة ما يتضمنه من قواعد انتاجية .

— وعلى الصعيد الأيديولوجى تبين الظاهرة حدود من لا معرفة علمية لديه في امكانية تعرفه على ذاته أو على العالم الذى يعيش فيه وعلى توجهات نشاطه المستقبل . ومن ثم حدود الأيديولوجيات التى تتجاهل العلم (كنتاج حضارى لكل المجتمع البشرى في كل تاريخه) حتى مع محاولتها لاكتساب ارضية اقتصادية .

— وعلى الصعيد السياسى ، تبين الظاهرة محدودية قدرات التيارات السياسية التى حاولت أن تبنى لنفسها ركيزة اقتصادية من خلال هذه الشركات وساندت هذه الشركات على المسرح السياسى : بل وتبين هائلة قدرات هذه التيارات على تبديد ما تجمع تحت سيطرتها من قوة مالية . تبددها داخل مصر ولا يصبح لها فى خارجها الا وجودا تابعا هامشيا ، وبالقدر الذى يسمح به رأس المال الدولى . كما تبين الظاهرة ، على الصعيد السياسى كذلك ، النتائج المدمرة التى يحدثها تخطب الفئة الحاكمة فى السحت عن تحالفات لا تحقق الا مزيدا من الضياع للقدرات الانتاجية للمجتمع المصرى وتكرس بالتالى تخلفه الاقتصادى والاجتماعى .

— وعلى صعيد الفكر الاقتصادى ، تبين الظاهرة :

● ضحالة الفكر الاقتصادى الخاص بالتنمية الذى يسود المسرح الايديولوجى فى مصر . مستهرا فى ترويج وهم « التنمية » عن طريق القطاع الخاص . وكأن شركات الدولة ليست خاضعة من الناحية الفعلية للاختصاص الخاص . وكأن الدولة لم تتخلى ، من الناحية الفعلية (اذا لم تخدع بشعارات الخطاب السياسى لها) عن كل انشغال بالتنمية بل وكأنها لا تتراجع عن الدور الاقتصادى العادى للدولة فى الاقتصاديات الرأسمالية عبر المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى . وكأن المجتمع المصرى لم يعش تجربة « الفتح » الاقتصادى بما تضمنته من كل أنواع الأداء « الحر » التى أدت الى الاستنزاف المسبب لمدخرات المجتمع المصرى من خلال كل أنواع « المؤسسات » الشككية و « الخفية » : الجهاز المصرفى ، مؤسسات التجارة ، شركات توظيف الاموال . . شركات توفيق الأوضاع (!) . . فاذا لم يظهر الأداء الفردى لرأس المال الا الكفاءة فى استنزاف القدرات التمويلية نحو الخارج ، فإى كفاءة ترجى فى مجال تحويل القدرات التمويلية الى قدرات انتاجية ودفع هذه الأخيرة لى ترقى الى مرتبة تحقيق سيطرة المجتمع المصرى على شروط تجدد الانتاج المحقق لحد أدنى من الاستقلالية الاقتصادية . تلك مهمة تاريخية نعتقد انه لم يعد لرأس المال المحلى ، فرديا كان أو مملوكا للدولة ، دور فى تحقيقها .

● كما تبين الظاهرة افق الاتجار السياسى الذى يصر على استمرار الانفتاح الاقتصادى بالباسبه عباءات فكرية مختلفة : الانفتاح غير الاستهلاكى ، الانفتاح الانتاجى . . فليس للانفتاح الاقتصادى ، كسياسة اقتصادية لها طبيعتها الطبقيّة ، الا جوهر واحد وليس للعباءات الفكرية المختلفة من هدف الا تزييف الوعى لاستمرار تحقيق هذا الجوهر مع النتائج المدمرة التى جنتها غالبية القوى الاجتماعية خلال الحقبة الانتاجية .

— مؤدى هذه النقطة الأخيرة :

● ان ما تجمع لدى شركات توظيف الأموال من مدخرات في الداخل والخارج (وما يوجد لدى الجهاز المصرفي من سيولة) ، وما تجمع من ثروات لبعض المصريين في الخارج يكذب اسطورة نقص الموارد المالية كعائق أمام بناء القاعدة الانتاجية للاقتصاد المصرى .

● كما يبين أنه من السفه استمرار الادعاء بضرورة جذب رأس المال « العربى » والأجنبى فى وقت توجد فيه الموارد التمويلية المصرية التى تعبأ نحو الخارج . هنا لا يكون تواجد رأس المال الأجنبى ، ان هو جاء كرأس مال انتاجى ، الا مناسبة اضافية لاستنزاف الفائض المنتج فى مصر وبعض دخول المصريين العاملين فى الخارج . وهى مناسبة يستفيد منها رأس المال التجارى المصرى الضالع فى تبعية لا يستطيع العيش الا بها .

السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات

القطاع الخاص الصناعى فى مصر*

١. د هناء خير الدين — د. منى البرادعى — د. هدى السيد

١ — مقدمة : الهدف من الدراسة :

اكتسبت فكرة الحماية وزنا خاصا فى التحليل الاقتصادى لمشاكل الدول النامية خاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية . وفى اطار ذلك اتجهت الدول النامية — ومنها مصر — الى التحصن وراء سياج حمائى بدرجات واساليب مختلفة من اجل تدعيم جهودها التنموية وتنفيذ سياستها التصنيعية .

فقد لجأت مصر ، خاصة منذ الستينات ، الى كل من القيود التجارية والرقابة على الصرف لتدعيم سياسة احلال الواردات ، كما اتجهت فى الوقت ذاته نحو التدخل فى جهاز الاسعار لتحقيق اهداف اجتماعية ومالية متعددة ، ورغم التحول الذى شهدته سياسات التجارة والصرف منذ نهاية الستينات ، وبوجه خاص منذ عام ١٩٧٤ (فيما عرف باسم الانفتاح) حيث بدأت محاولة لتخفيض حدة سيطرة وتدخل الدولة فى هذا المجال ، واعطاء قوى السوق الحر دورا اكبر فى توجيه الموارد ، وزيادة اسهام القطاع الخاص فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى الا ان ذلك التحرر اقتصر ، فى واقع الامر ، على قطاع التجارة والصرف دون ان يمتد ليشمل كافة السياسات المؤثرة على هيكل الاسعار المحلية .

واذا كانت السلطات المصرية قد بدأت فى الآونة الاخيرة فى التركيز على اهمية دعم وتشجيع الصادرات الاولى والمصنعة الى الاسواق الخارجية باعتبارها المصدر الاساسى الذى يجب ان تعتمد عليه لتوفير النقد الاجنبى ، فان التساؤل يثور حول مدى الحماية الممنوحة للقطاع الخاص ومدى تشجيعها له على التصدير .

والهدف من هذه الدراسة هو تقدير درجة الحماية الفعلية الممنوحة للقطاع الخاص الصناعى والتعرف على مدى اسهام سياسات الحماية

(*)- التقديرات الواردة فى هذه الورقة مأخوذة من دراسة قام مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة باجرائها عن هيكل الحماية الفعلية للصادرات المصرية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ووفقا للعدد رقم ٨٧/٠٤ المبرم مع مركز التجارة الدولية ببجنيف فى اطار المشروع EGY /86/011

— وخاصة التعريف الجبركية الجديدة — في تشجيع انتاج هذا القطاع ، ومقارنة درجة الحماية التي يحظى بها مع تلك الممنوحة للقطاع العام . كما تسعى هذه الدراسة أيضا الى تقييم دور سياسات الحماية في تشجيع صادرات هذا القطاع .

لذلك تتناول الدراسة النقاط التالية :

- ٢ — الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في التصدير .
- ٣ — هيكل الحماية في مصر .
- ٤ — تقييم أثر الحماية على تخصيص الموارد : معدل الحماية الفعلية .
- ٥ — أثر سياسات الحماية على الحماية الفعلية للأنشطة الصناعية في القطاع الخاص .
- ٦ — مقارنة الحوافز النسبية الممنوحة للقطاع الخاص بتلك الممنوحة للقطاع العام .
- ٧ — أثر الحماية على حوافز التصدير في القطاع الخاص .

٢ — الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في التصدير :

سيطر القطاع العام على تجارة مصر الخارجية منذ نهاية الخمسينات ولازال هو المصدر الوحيد لأهم سلعتين تصديرتين لمصر — باستثناء البترول ومنتجاته — وهما القطن الخام وغزل القطن .

كما سيطر القطاع العام أيضا على الصادرات الصناعية ، فقد بلغ اسهامه في اجمالي هذه الصادرات متوسطا قدره ٨٨٫٢٪ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ في حين تقلب اسهام القطاع الخاص حول متوسط قدره أقل من ١٢٪ خلال ذات الفترة . وقد شارك في التصدير لكل من مناطق العملات الحرة وبلاد اتفاقيات التجارة والدفع (الجدول رقم (١) التالي) .

ويلاحظ ان نسبة اسهام القطاع الخاص في الصادرات الى دول اتفاقيات الثنائية تفوق اسهامه في الصادرات الى دول العملات الحرة ، وأن هذه النسبة قد تزايدت خلال فترة الثمانينات . فلقد بلغ نصيبه في الصادرات الى اسواق العملات الحرة متوسطا قدره ٦٫٨٪ مع ملاحظة انخفاضه المستمر طوال الفترة في حين تقلب اسهامه في الصادرات الى دول اتفاقيات الثنائية حول متوسط قدره ٣٣٫٢٥٪ مع ملاحظة اتجاه هذه النسبة الى التزايد خلال الفترة . ويعكس ذلك ، بصفة أساسية ضعف القدرة التسويقية للقطاع الخاص ومحدودية قدرته على المنافسة في الاسواق الحرة .

(١) جدول رقم
المصادر الصناعية المصرية ونسبة أسهم كل من القطاع العام
والقطاع الخاص فيها في الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ١٩٨٧/١٩٨٦
(القيمة بمليين الجنيحات المصرية)

	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٨٤/١٩٨٣	١٩٨٣/١٩٨٢	
البيان	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	
المعاملات القابلة للتحويل	٨٥١,٤	٦٠٩,٧	٥٨٨,٨	٥٤٥,٨	٣٨٩,٣	
القطاع المسام	٩٤,٩٠	٩٢,٤٢	٩٤,٦٣	٩٢,٦٦	٩٠,١٦	٢٥١,٠
غزل ونسيج	٩٥,٥٣	٣٨٤,٣	٩٥,٤٤	٢٣٦,٦	٩٧,٥٩	٢٤٢,٥
غيرها	٩٢,٥٦	٤١٥,٧	٩٠,٣٥	٣٢٦,٩	٩٢,٦١	٣١٤,٧
القطاع الخاص	١,٠	٥,٤	٧,٥٨	٤٦,٢	٥,٣٧	٣١,٦
غزل ونسيج	٤,٤٧	١٨,٠	٤,٥٦	١١,٣	٢,٤١	٦,٥
غيرها	٧,٤٤	٣٣,٤	٩,٦٥	٣٤,٩	٧,٣٩	٢٥,١
الاتفاقيات الثنائية	١٥٦,٧	١٧٢,٣	٣٦,٠	١٠٧,٧	٨٤,٠	
القطاع المسام	٥٢,٤٦	٨٢,٢	٦٣,١٣	١٠٩,٤	٦٤,٢٦	٨٧,٤
غزل ونسيج	٩٦,٦٤	٧٤,٧	٩٨,٧٤	١٠١,٣	٩٩,٥٢	٨٢,٧
غيرها	٩,٤٥	٧,٥	١١,٤٦	٨,١	٨,٨٨	٤,٧
القطاع الخاص	٤٧,٥٤	٧٤,٥	٣٦,٨٧	٦٣,٩	٣٥,٧٤	٤٨,٦
غزل ونسيج	٣,٣٦	٢,٦	١,٢٦	١,٣	٠,٤٨	٠,٤
غيرها	٩,٠٥٥	٧١,٩	٨٨,٥٤	٦٢,٦	٩١,١٢	٤٨,٢
إجمالي الصادرات	١٠٠	١٠٠	٧٨٣,٠	١٠٠	٧٢٤,٨	١٠٠
القطاع المسام	٨٧,٥	٨٨٢,٢	٨٥,٩	٦٧٢,٩	٨٨,٩	٦٤٤,٦
القطاع الخاص	١٢,٥	١٢٥,٩	١٤,١	١١,٠١	١١,١	٨٠,٢
نسبة الصادرات لحساب	١٥,٥٤	٢٢,١٣	١٨,٧٦	١٦,٦٤	١٧,٨٠	
الاتفاقيات الثنائية إلى إجمالي						
الصادرات الصناعية						

. ويتضح أيضا من الجدول السابق (رقم ١) سيطرة القطاع العام على صادرات الغزل والنسيج الى مناطق كل من العملات الحرة (نحو ٩٦٪) واتفاقيات التجارة والدفع (نحو ٩٦٪) ، في حين لم يتجاوز اسهام القطاع الخاص ٤٪ من صادرات الغزل والنسيج الى مناطق العملات الحرة و ٣٤٪ الى مناطق الاتفاقيات الثنائية وتقلبت حول متوسط قدره ١٥٪ خلال الفترة .

اما مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الصناعية الأخرى غير النسيج فقد بلغت نحو ٩٪ خلال فترة الثمانينات الى دول العملات الحرة في حين بلغت نحو ٨٥٣٪ من الصادرات الصناعية الأخرى غير النسيج الى دول الاتفاقيات الثنائية وتجاوزت ٩٠٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ .

وهنا يثور التساؤل عن سبب الاسهام المتواضع للقطاع الخاص في الصادرات الصناعية المصرية سواء من منتجات الغزل والنسيج أو غيرها، خاصة الى دول العملات الحرة . وعلى ذلك ، سوف تحاول الدراسة تحديد مدى مسئولية هيكل الحماية عن ذلك الانجاز المتواضع للقطاع الخاص من خلال تقييم المدى الذى يؤثر فيه هيكل الحماية على انتاج القطاع الخاص ومن خلال تأثير هذه الحماية أيضا على حوافز التصدير .

٣ - هيكل الحماية في مصر :

٣ - ١ - تعريف الحماية(*)

يقصد عادة « بالحماية » التعريفات الجمركية على الواردات والتي تسفر عن رفع أسعار السلع المستوردة محليا . الا انه في العصر الحديث، ومع ما استحدثت من أساليب متعددة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادى ، وفي المعاملات الخارجية بصفة خاصة ، أصبح تعريف الحماية أكثر عمومية وشمولا بحيث يشمل كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار، وهو ما من شأنه التأثير على حركة تدفق السلع من وإلى الخارج ، على نحو يباعد بين الأسعار النسبية المحلية ومثيلاتها العالمية .

ويمكن تصنيف تلك القيود لتشمل بالإضافة الى التعريفات الجمركية، القيود الكمية على التجارة الدولية أى نظم الحصص ، والرقابة على الصرف والتي تتميز في اطارها بين الرقابة الكمية على الصرف الأجنبى والقيود السعرية على الصرف والتي تعرف بنظم تعدد أسعار الصرف .

* Corden, W.M., *The Theory of Protection*, Clarendon Press, Oxford, 1971, p.27, Johnson, H. G., «Optimal Trade Intervention in the Presence of Domestic Distortions» in *International Trade, Selected Readings*. Bhagwati Co., Penguin Books, 1969, p. 187.

كما اتجه عدد كبير من الاقتصاديين (١) ، وهم بصدد اعداد دراسات تطبيقية لقياس الآثار المصاحبة للحماية في مختلف الدول ، الى الأخذ بتعريف أوسع للحماية يتضمن الى جانب القيود الحمائية التقليدية ، كافة الضرائب والاعانات التى تفرضها السلطات المحلية على مختلف السلع التى تدخل فى التجارة الدولية أو مستلزمات انتاجها (٢) ، سواء تم ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر من خلال التحديد الإدارى لأسعار مختلف السلع والخدمات . اذ أنه لا يخفى ما لهذه الأدوات المالية من دور مؤثر على العلاقات السعرية المحلية وعلى المركز التنافسى للسلع المحلية بالنسبة للسلع العالمية المناظرة وهذا الدور قد يدعم أو يحد من أثر القيود الأخرى المطبقة ، كما تختلف تأثيراته الجانبية الايجابية أو السلبية على المتغيرات الاقتصادية .

٣ - ٢ - مبررات الحماية :

هناك عديد من الحجج التى وردت فى الفكر الاقتصادى كمبررات للحماية الا انه يمكن التمييز بين المبررات غير الاقتصادية والمبررات الاقتصادية (٣) . فقد تتدخل الدولة فى التجارة الخارجية لأسباب سياسية، كأن تؤثر فى التوزيع الجغرافى لمعاملاتها وفقا لعلاقاتها السياسية ، أو كأن تمنع استيراد سلع معينة وتشجع استيراد البعض الآخر لتدعيم أنشطة محلية استراتيجية . من الشائع كذلك فى الدول النامية تدخل الدولة فى جهاز الأسعار ، بأسلوب أو بآخر لتحقيق اعتبارات اجتماعية معينة ، مثل خفض تكاليف المعيشة من سلع معينة ولفئات معينة .

اما الاعتبارات الاقتصادية التى يستند اليها الفكر الاقتصادى المعاصر لتبرير فرض الدول لقيود حمائية بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة فيتمثل أهمها فى مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات ، حين تصبح ندره النقد الأجنبى قيذا أساسيا على عملية التنمية ، الى جانب تدعيم وتشجيع القطاع الصناعى .

وتتلخص أهم مبررات تشجيع القطاع الصناعى فى حجة الصناعات الناشئة (٤) ، التى لابد من توفير الحماية لها حتى ترتفع كفاءتها وتزداد قدرتها التنافسية على نحو يتيح لها الصمود امام أية منتجات بديلة . كما

(١) Balassa, B., *The Structure of Protection in Developing Countries*, Baltimore, IBRD, 1971; Krueger A., «Some Economic Costs of Exchange Control, the Turkish Case», *Journal of Political Economy*, Oct. 1966.

(٢) Corden, W.M., *The Theory of Protection*, *ibid*, p. 27.

(٣) Johnson, H.G., *Optimal Trade Intervention*, *ibid*, p 117

(٤) انظر على سبيل المثال :

Johnson, H.G., *Optimal Trade*, p. 209, Corden, W.M., *Recent Development in the Theory of International Trade*, Special Papers in International Economics, Princeton University, No. 7 March 1965, p. 62.

يرى بعض الاقتصاديين ضرورة حماية الصناعة من أجل خلق طلب محلي يساعد على تشجيع الاستثمارات والإنتاج في مختلف مجالات الاقتصاد المحلي (٥) ، بالإضافة إلى ما يوفره تدعيم الصناعة من خلق فرص عمل إضافية مما يرفع مستوى الانتاجية ككل (٦) .

٣ - ٣ - أهم مكونات هيكل الحماية في مصر :

عرفت مصر الحماية منذ بداية القرن الحالي وبصفة خاصة منذ عام ١٩٣٠ حين صدر أول جدول متكامل للتعريفات الجمركية المصرية بصورته الحديثة ثم تعددت أدوات الحماية بعد ذلك واتسع نطاقها وتشابكت مع تعدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخدمها ، وإن اختلفت فعالية كل أداة ودرجة تأثيرها من فترة لأخرى وفقا لتطور ولسار النظام الاقتصادي الذي أخذت به مصر . وعلى ذلك ، فهيكّل الحماية في مصر يتكون من سياسات متعددة تخدم أهدافا مختلفة وأحيانا متعارضة .

ويتم في هذا الجزء استعراض أهم مكونات هذا الهيكل — باختصار — بهدف تقييم آثاره على الحماية الفعلية للأنشطة الصناعية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ، لاسيما بالنسبة للقطاع الخاص .

٣ - ٣ - ١ - هيكل التعريفات الجمركية :

صدر قانون جديد للرسوم الجمركية في مصر عام ١٩٧٥ ليتلاءم مع السياسة الجديدة لتحرير الاقتصاد (الانفتاح) ، أعقبه تعديل شامل لهيكل التعريفات في عام ١٩٨٠ .

ولقد تميز هيكل التعريفات — ولأزال — بتصاعد معدلات التعريفات مع درجة التصنيع . فالمواد الأولية تخضع بصفة عامة لتريفة اسمية تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ ، بينما تخضع السلع الاستهلاكية لتعريفات اسمية تتراوح بين ١٥٠٪ و ١٧٥٪ ، وتقع السلع الوسيطة بين هذين الحدين (٧) .

وعلى الرغم من أن هيكل التعريفات عموما كان منطقيا . بمعنى أن المراحل الأخيرة للتصنيع لا تتمتع بمستويات أدنى للحماية من المراحل الأولى ، إلا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات (مثل الصناعات الرأسمالية) (٨) .

(٥) Myrdal, G. An International Economy, Problems and Prospects, London, Routledge, 1959, p. 276.

(٦) Ibid, p. 277.

(٧) World Bank, Egypt. A Program for the Development of Manufactured Exports, W.B. Reports No. 4580-EGT, vol., 1, p. 25.

(٨) Ibid, p. 27.

ولقد ظهرت بعض المشاكل المتعلقة بهيكل التعريفات الصادر عام ١٩٨٠ ، منها على سبيل المثال ، تقييم الرسوم الجمركية على أساس سعر الصرف الرسمي مما أدى الى تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار تراوح بين ١٥ ٪ ، ٤٠ ٪ (٩) كما أدى التفاوت الشديد بين معدلات الرسوم الجمركية داخل المجموعات السلعية الى خلق اختلالات في هيكل الأسعار النسبية مما أثر على قرارات الاستثمار نتيجة للمؤثرات الخاطئة (١٠) .

وفي محاولة لاصلاح هيكل التعريفات ، صدر جدول جديد للتعريفات الجمركية في اغسطس ١٩٨٦ لازالة التناقضات التي كشفت عنها التطبيقات خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٦ وتصويب فئات الضريبة الجمركية بالشكل الذي يعمل على تدعيم وتنشيط الصناعة الوطنية . ولقد روعى في هذه التعريفات (١١) تبسيط هيكل فئات التعريفات الجمركية عن طريق تخفيض الفئات الحالية من ٤٣ فئة الى ١٠ فئات كما روعى وضوح الضريبة وسهولة حسابها وتحقيق التوازن بين الضريبة المفروضة على السلع التامة الصنع وبين المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل كليا أو جزئيا في انتاجها . كما روعى ايضا التنسيق بين الاهداف المتضاربة المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية وتخفيف الاعباء على المواطنين ، فضلا عن تشجيع صناعات التجميع الوطنية وترشيد الاستيراد . أما بالنسبة لتحديد فئات الضريبة الجمركية فاهم ما أخذ في الاعتبار ، الغاء كافة الاعفاءات الجمركية المقررة وتعديل سعر الصرف الذي يتخذ أساسا لتحديد القيمة للأغراض الجمركية ليعكس القيمة السوقية للواردات بالعملة المصرية .

٣ - ٢ - الضرائب غير المباشرة على انتاج واستهلاك منتجات محددة

تخضع السلع المحلية والمستوردة ، بالإضافة الى الرسوم الجمركية ، لعدد من الضرائب المحلية التي تسهم في رفع أسعارها وتؤثر على هيكل الأسعار النسبية . ولقد تراوحت حصيله الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات المحلية في السنوات القليلة الماضية بين ٤ ٪ و ٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى (١٢) .

وكانت تلك الضرائب تشمل حتى عام ١٩٨١ ثلاثة انواع — رسوم الانتاج ، رسوم الاستهلاك ، فروق الأسعار — تم توحيدها تحت بند رسوم الاستهلاك ، في نطاق اصلاح ضريبي شامل ، تضمن توسيع قاعدة السلع التي تخضع لهذه الرسوم على نحو أدى الى زيادة كبيرة في حصيله الدولة

(٩) Ibid, p. 27.

(١٠) W.B., ARE, Current Economic Situation and Growth Prospects, W.B. Report No. 4498 - EGT, 1983, p. 15.

(١١) مذكرة ابضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ باضدار التعريفات الجمركية .

(١٢) IMF, ARE, Recent Economic Developments, July 1985, p. 33.

منها(١٣) ، وان كانت الرسوم الحالية على الاستهلاك لازالت تعاني من ضيق القاعدة الضريبية .

٣ - ٣ - ٣ - نظام الرقابة على الأسعار والدعم :

تخضع نسبة كبيرة من القطاع الصناعي للملكية العامة للدولة حيث يتم توزيع الموارد وفقا لقرارات استثمارية في اطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية . ولذلك يتراجع دور الأسعار كأداة لتخصيص الموارد داخل هذا القطاع وبصفة خاصة في القطاع العام الصناعي . ومع ذلك فان السياسة السعرية في القطاع العام الصناعي تمارس دورا أساسيا في تحديد مستوى الأداء المالى للمشروعات الصناعية وكفاءة القرارات الاستثمارية ، فضلا عن تأثيرها العميق على المركز التنافسي لقطاع الصناعة ككل في مواجهة القطاعات المحلية الأخرى وفي مواجهة العالم الخارجى . وتمثل السياسة السعرية المتبعة في القطاع الصناعي في تدخل الحكومة المباشر لتحديد أسعار جبرية لبعض منتجات القطاع العام التى عادة ماتكون سلعاً استراتيجية للمستهلك . وفي مقابل ذلك تتولى الحكومة تدعيم تلك الصناعات مباشرة . أما المنتجات التى ليس لها تسعيرة جبرية ، فهى تخضع أيضاً للرقابة الحكومية غير المباشرة . فرغم أنه فى الأصل تكون من حق الوحدات المنتجة لتلك السلع تحديد أسعارها بمعرفتها ، إلا أنها سلبت هذا الحق(١٤) واقتصرت دورها على اقتراح أسعار لا تطبق إلا بعد موافقة السلطة الحكومية متمثلة فى اللجنة العليا للسياسات ومجلس الوزراء(١٥) .

ولقد أدت هذه السياسة السعرية الى تدهور المركز المالى لعدد من الصناعات ، خاصة منذ عام ١٩٧٤ مع ارتفاع معدلات التضخم العالمية مما انعكس فى ارتفاع أسعار المستلزمات - وعدم قدرة السلطات على رفع الأسعار لاعتبارات اجتماعية . كما أسهمت كل من سياسات الإدارة المالية وسياسات التشغيل فى زيادة الأثر السلبى للسياسة السعرية على القطاع الصناعي . حيث أدت العمالة الزائدة المفروضة على وحدات القطاع العام الى اضعاف المركز المالى لهذه الوحدات(١٦) .

كما أدت هذه السياسة ، بما نتج عنها من اختلال هيكل الحوافز ، الى الاستثمار فى أنشطة مرتفعة التكلفة . فقد منحت معدلات مرتفعة

(13) W.B.,ARE, Current Economic Situation and Growth Prospects, p. 58.

(١٤) وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، تقرير انجازات ونتائج أعمال قطاع الصناعة فى عام ١٩٧٩ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١٥٥ .

(١٥) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى الجزء الثالث ، بعض المشاكل الرئيسية التى تعوق نمو الصناعات التحويلية فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مذكرة رقم ٢٠ ، إبريل ١٩٨٢ ، ص ٤٢

(16) Mabro, R. The Egyptian Economy, 1952-1972, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 138.

للحماية الفعلية لأنشطة تنفقر فيها مصر الى أية ميزة نسبية . فضلا عن ذلك فقد تضمن هيكل الحوافز تحيزا واضحا ضد الصادرات (١٧) .

وعلى الرغم من استمرار سيطرة القطاع العام على النشاط الصناعى فى مصر فقد عملت سياسة التحرر الاقتصادى التى اتبعت منذ عام ١٩٧٤ على تشجيع نشاط القطاع الخاص . وقد وصل الانتاج فى القطاع الخاص الى أكبر قيمة له فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، تلتها مرحلة ركود لمدة سنتين نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادى . ولقد بلغت قيمة الناتج فى القطاع الخاص الصناعى عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٥٪ من اجمالى الناتج الصناعى . ومع ذلك ، فقد نتج عن هيكل الحوافز السائد — من خلال اصدار مؤشرات خاطئة للقطاع الخاص — عدم كفاءة القرارات الاستثمارية فضلا عن سوء تخصيص الموارد فى القطاع الخاص حيث عمدت أحيانا الى الاتجاه الى مجالات انتاجية منخفضة الكفاءة .

وللتغلب على هذه الآثار السلبية للرقابة على الأسعار ، قررت الحكومة فى عام ١٩٨٦/٨٥ السماح بمزيد من المرونة فى عملية تحديد الأسعار .

وقد تم تحرير الأسعار من خلال الانتقال من تحديد الأسعار باضافة هامش للربح على النفقة Cost-Plus كأساس لاجراء تعديلات الأسعار ، الى نظام يأخذ تطور الأسعار العالمية فى الاعتبار . وقد وافقت السلطات فى عام ١٩٨٦/١٩٨٥ على بعض الزيادات فى الأسعار التى قدر أن تدر مليون جنيه سنويا من الإيرادات — بما يعادل ١٥٪ من قيمة الناتج فى عام ١٩٨٥/٨٤ — كما تم زيادة أسعار عديد من المنتجات فى عام ١٩٨٧/٨٦ بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ . وتجدر الإشارة الى أنه قد انخفض عدد السلع التى تخضع لرقابة جامدة على الأسعار ، خلال السنتين الماضيتين، من ٢٩ الى ١٩ سلعة (١٨) .

٣ - ٣ - ٤ - القيود على الاستيراد :

اتبعت الحكومة نظاما جديدا للرقابة على الاستيراد منذ اغسطس ١٩٨٦ ، تم بمقتضاه رفع سعر الصرف الخاص بتقييم الرسوم الجمركية على الواردات من ٧٠. جنيه للدولار الى ٣٦.١ جنيه للدولار . كما تم أيضا بمقتضاه الغاء لجنة ترشيد الاستيراد التى كانت تقوم بتقييد استيراد القطاع الخاص من خلال حصص وقيود كمية . وبدلا من ذلك تم اصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها بحيث يمكن استيراد جميع السلع الأخرى — غير الواردة بالقائمة — بدون إذن مسبق .

(17) World Bank, Report No. 4136-EGT, A.R.E. : Issues of Trade Strategy and Investment Planning, January 1984.

(18) IMF, A.R.E. Recent Economic Developments, May 10, 1988, p. 9.

٣ - ٣ - ٥ - تعدد أسعار الصرف :

تميز نظام التجارة والصرف في مصر ، رغم الاتجاه لتحريره منذ عام ١٩٧٦ بالتعقيد الشديد فقد انقسم سوق الصرف الأجنبي حتى عام ١٩٨٧ الى ثلاثة اسواق - مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي ، مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية والسوق الحرة للنقد - فضلا عن تضمينه لعدد اكبر من أسعار الصرف (١٩) .

كما تميز عمل نظام الصرف بتعديلات ، متباعدة وغير ملائمة ، لأسعار الصرف الرسمية ، ترتب عليها فروق كبيرة بين هذه الأسعار وسعر السوق الحرة استمرت لفترات طويلة (٢٠) . ولقد أدت هذه الفروق السعرية الى سوء تخصيص لموارد النقد الأجنبي بالإضافة الى ما ترتب عليها من اختلال في حساب الموازنة العامة وفي الحسابات القومية (٢١) .

فضلا عن ذلك ، فقد شكل نظام الصرف أحد أهم عناصر التحيز ضد التصدير في الاقتصاد المصري . فكان التباعد بين سعر الصرف في البنوك التجارية وسعر صرف السوق الحرة بالإضافة الى عدم السماح للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من النقد الأجنبي ، بمثابة عقوبات مالية على المصدرين (٢٢) مما أدى الى أضعاف الحافز على التصدير .

وفي محاولة للقضاء على هذه الاختلالات وتوحيد سعر صرف البنوك التجارية وسعر صرف السوق الحرة صدر قرار في ١١ مايو ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي وقد تحدد سعر الصرف الابتدائي للتعامل في هذه السوق بـ ٢١٦٥ ج.م للدولار أى أنه تم تخفيض قيمة العملة المصرية عند انشاء هذه السوق بمعدل ٣٧٪ بالنسبة للسعر السائد للعملة في البنوك المعتمدة . إلا أن تخفيض قيمة الجنيه المصري بعد ذلك لم يتجاوز ٦٤٪ منذ انشاء هذه السوق وحتى آخر أكتوبر ١٩٨٨ . وقد تم تحويل تمويل كافة المعاملات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاع العام والسلع للقطاع الخاص الى موارد تلك السوق . أما المعاملات التي كان يتم تمويلها من خلال موارد مجمع البنك المركزي فظلت كما هي حيث لم يجرى أى تعديل على سعر الصرف في هذا المجمع .

وتجدر الإشارة الى أن تحديد سعر الصرف عند مستوى واقعى يعكس اختلاف معدلات التضخم بين مصر والدول الأخرى اطراف التعامل معها في التجارة الخارجية سوف يعمل بلا شك على حفز الصادرات المصرية .

(19) IMF, ARE, Recent Economic Developments, 1985, p. 62.

(20) Ibid, p. 62.

(21) W.B., ARE, Current Economic Situation and Growth Prospects, p. vi.

(22) W.B., Egypt : A Program for the Development of Manufactured Exports, vol. 1, p. 24.

٣ - ٢ - ٦ - الإجراءات الإدارية الأخرى المتعلقة بالاستيراد :

استكمالا لاصلاح هيكل التعريفية الجمركية وتوحيد سعر الصرف ، صدر القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ الذى سمح للقطاع الخاص بالاستيراد من الخارج بقصد التصنيع أو الاتجار بتمويل من موارده الذاتية بالنقد الأجنبى عن طريق جميع البنوك العاملة فى مصر مقابل التزام المستورد بإيداع تأمين نقدى (بنسب متفاوتة تبعا لنوعية السلع) بالعملات الحرة بالبنك المركزى المصرى لمدة شهر على الأقل بدون فائدة - وذلك تفاديا لتعدد طلب تدبير العملة الأجنبية من قبل المستورد . ثم عدل هذا القرار بالقرار الوزارى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٧ الذى تضمن عدم التزام مستوردى القطاع الخاص بإيداع التأمين النقدى السابق الإشارة اليه . ومقابل ذلك يلتزم المستورد من القطاع الخاص فى حالة تمويل الاعتماد من موارده الذاتية بالنقد الأجنبى أن يسدد عند تقديم طلب فتح الاعتماد الى البنك الذى يقوم بتنفيذ العملية ، ٣٥٪ على الأقل من قيمة الاعتماد بالنقد المحلى .

٤ - تقييم اثر الحماية على تخصيص الموارد : معدل الحماية الفعلية :

تعددت الدراسات التطبيقية لتقدير آثار الحماية وتعددت أساليب التقدير الا انه فى ظروف الدول النامية اتجهت معظم الدراسات نحو استخدام التحليل الجزئى ومن أهم الاتجاهات التى برزت فى اطار هذا التحليل استخدام مفهوم الحماية الفعلية للقيمة المضافة Effective Rate of Protection الذى يعبر عن اثر مختلف القيود الحمائية على القيمة المضافة للعملية الانتاجية ويقاس بنسبة زيادة عوائد عناصر الانتاج المحلية المستخدمة فى انتاج وحدة اضافية من سلعة معينة بالمقارنة بما يمكن أن تكون عليه فى غياب الحماية وفى ظل سعر الصرف السائد . وبعبارة أخرى يقاس بنسبة الفرق بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية ونظيرتها بالأسعار العالمية الى القيمة المضافة بالأسعار العالمية نتيجة وجود هيكل حمائى معين (٢٣) .

وهكذا بينما يشير معدل الحماية الاسمية (٢٤) الى اثر التعريفية الجمركية على أسعار السلع النهائية فقط فان معدل الحماية الفعلية يشير الى الآثار المجتمعة على النشاط الانتاجى للعوامل المؤثرة على أسعار السلع النهائية ومستلزماتها .

٤ - ١ - مقياس الحماية الفعلية :

بافتراض ان الأسعار العالمية للسلع المحلية (فوب للصادرات وسيف لبدائل الواردات) تعكس أسعارها فى ظل نظام حر للتجارة ، يكون معدل

(23) Corden, W.M. The Theory of Protection, p. 29.

(٢٤) يقصد عادة بمعدل الحماية الاسمية لسعة معينة مستوردة (أو تصديرية) معدل التعريفية الجمركية (أو الإعانة) المقررة على هذه السلعة منسوبا الى سعرها العالمى (« سيف » للسلعة المستوردة و « فوب » للسلعة المصدرة) .

الحماية الفعلية للنشاط هو نسبة الزيادة (أو النقص) المئوية للقيمة المضافة بالأسعار المحلية عن القيمة المضافة بالأسعار العالمية الى القيمة المضافة بالأسعار العالمية .

فاذا كانت :

ض م ز = القيمة المضافة لوحدة انتاج النشاط ز بالأسعار المحلية .

ض ع ز = القيمة المضافة لوحدة انتاج النشاط ز بالأسعار العالمية .
فان معدل الحماية الفعلية ح ز للنشاط =

$$ح ز = \frac{ض م ز - ض ع ز}{ض ع ز} \times 100$$

وتختلف الحماية الفعلية التي يتمتع بها كل نشاط باختلاف هذا المقياس بحيث انه :

(أ) اذا كانت ح ز - صفر فان النشاط ز يتمتع بحماية موجبة حيث ان القيمة المضافة بالأسعار المحلية أكبر من القيمة المضافة بالأسعار العالمية مما يشجع الموارد الانتاجية نحو الاتجاه لهذا النشاط .

(ب) اذا كانت صفر < ح ز < 100 -

فان النشاط ز يعاني من حماية سالبة حيث ان القيمة المضافة بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها بالأسعار العالمية ، ومن ثم فان الموارد ستتسرب من ذلك النشاط .

(ج) اذا كانت ح ز > 100 -

فان النشاط ، يتمتع بحماية مرتفعة للغاية حيث ان القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة بينما القيمة المضافة بالأسعار المحلية موجبة . مما يجذب الموارد نحو هذا النشاط . بمعنى أن هيكل الحماية يشجع هذا النشاط تشجيعا كبيرا بتحويل قيمته المضافة السالبة بالأسعار العالمية الى قيمة موجبة بالأسعار المحلية .

٤ - ٢ - اسلوب التحليل المستخدم في هذه الدراسة :

يستند التحليل لفاعلية سياسات الحماية في تدعيم الانتاج المحلى ومختلف الأنشطة الصناعية ، في هذه الدراسة ، الى مفهوم معدل الحماية الفعلية بالإضافة الى مفهوم صافي معدل الحماية الفعلية Net Effective Rate of Protection. الذي يأخذ في الاعتبار أثر المغالاة في قيمة

العملة الوطنية — التى تتحقق فى ظل الرقابة على الصرف — فى الحد من درجة هذه الحماية .

أولا — تقدير معدلات الحماية الفعلية :

وقد تم أولا ، حساب ثلاث مجموعات من معدلات الحماية الفعلية لعينة من شركات القطاعين الخاص والعام ، خلال عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهى :

(١) معدلات الحماية الفعلية الناتجة عن تطبيق معدلات التعريفية الجمركية وحدها ، أى ان الأسعار العالمية قد اشتقت بخصم معدلات التعريفية من الأسعار المحلية ، أى ان

$$\text{ث م ز} = \frac{\text{ث ع ز}}{1 + \text{ت ز}} \quad \text{حيث ث ع ز} = \text{السعر العالمى للسلعة ز}$$

ث م ز = السعر المحلى ، ت ز = معدل التعريفية الجمركية على واردات ز .

(ب) معدلات الحماية الفعلية الناتجة عن فرض ضرائب الاستهلاك فقط حيث تشرت ز فى هذه الحالة الى معدل التعريفية بالإضافة الى معدل ضريبة الاستهلاك ويشير الفرق بين (١) و (ب) الى درجة الحماية أو التحيز الممنوحة لهذه الأنشطة كنتيجة لفرض تلك الضرائب .

(ج) وأخيرا ، معدلات الحماية الفعلية المحسوبة على أساس مقارنة الأسعار المحلية والعالمية ، حيث تمثل أسعار تسليم المصنع الأسعار المحلية ، بينما تم تقدير القيمة المضافة بالأسعار العالمية من خلال تطبيق الأسعار الفعلية للصادرات والواردات (فوب وسيف) . ويشير الفرق بين (ج) و (ب) الى أثر التدخل الحكومى من خلال الأسعار الادارية على هيكل الحوافز المحلية والى أثر اختلاف هيكل الأسواق الداخلية للسلع المختلفة على أسعارها المحلية . وعموما يشير هذا الفرق الى أثر كافة العوامل المؤثرة فى تحديد الأسعار المحلية عدا الضرائب الجمركية والضرائب المحلية غير المباشرة .

ثانيا — تقدير معدلات الحماية الفعلية الصافية : اثر المغالاة فى سعر الصرف:

تم تقويم إيرادات صادرات ومدفوعات واردات كل من القطاع العام والقطاع الخاص عام ١٩٨٧/٨٦ على أساس سعر الصرف المستخدم فى حساب قيمة التعريفية الجمركية على الواردات . ونظرا لأن هذا السعر مغالى فيه بالمقارنة بالسعر السائد فى السوق الحرة فقد تم تعديل قيمة كل من المنتجات والمستلزمات فى القطاعين العام والخاص لتأخذ فى اعتبارها درجة المغالاة فى سعر الصرف المطبق عليها . وقد تم ذلك عن طريق حساب

معاملات تحويل لكل من الواردات والصادرات بالإضافة الى معامل تحويل خاص بالقطن والوقود والتي تخضع حصيلة صادراتها الى سعر صرف مجمع البنك المركزي (٧٠ قرش للدولار) .

وتعتبر معاملات التحويل عن النسبة بين المتوسط المرجح لسعر الدولار في السوق الحرة والمتوسط المرجح لسعر الدولار لأغراض الجمارك خلال عام ١٩٨٧/٨٦ ، حيث تعبر الأوزان عن القيمة الشهرية للصادرات والواردات .

٤ - ٣ - عينة البحث ومصدر البيانات :

تم اختيار عينة من الشركات الصناعية تمثل أهم السلع التصديرية والبديلة للواردات . وقد شملت عينة البحث ١٤ صناعة من القطاع الخاص ٤ منها في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، و ٥ في قطاع الصناعات الغذائية و ٥ في قطاع الكيماويات .

أما في القطاع العام فقد شملت عينة البحث ٦ أنشطة : ٣ منها في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، و ٣ في قطاع الصناعات الغذائية .

ويستلزم تقدير معدل الحماية الفعلية لأحد الأنشطة الحصول على القيمة المضافة بالأسعار المحلية والقيمة المضافة بالأسعار العالمية . وتتمثل البيانات اللازمة فيما يلي :

١ - القيمة المحلية للمنتجات (الأسعار المحلية والكميات المنتجة) .

٢ - القيمة المحلية للمستلزمات السلعية (الأسعار المحلية والكميات المستخدمة) .

٣ - القيمة المحلية للمستلزمات الخدمية والاهلاك .

٤ - الأسعار العالمية للمنتجات ومستلزمات انتاجها السلعية (« فوب » للسلع التصديرية و « سيف » للسلع المستوردة) .

٥ - الأسعار المحاسبية للمستلزمات غير المتداولة في التجارة الخارجية .

ولقد اختلف مصدر البيانات المستخدمة في القطاع العام عن القطاع الخاص . فبينما اعتمدنا في تقدير معدلات الحماية الفعلية للقطاع العام على بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات الانتاجية ذاتها (من تقارير متابعة وتقييم الأداء لشركات القطاع العام الصناعية والتي تعد وفقا للنظام المحاسبي الموحد) فإنه بالنسبة للقطاع الخاص لم تتوافر مثل هذه البيانات . ولذلك تم استخدام بيانات واردة للإدارة الصناعية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن نشاط عينة من الصناعات المختلفة .

ورغم أن هذه البيانات تتميز بأنها تشمل عددا أكبر من الوحدات الانتاجية داخل كل صناعة ، إلا أنها تفتقر الى التفاصيل اللازمة في كثير من الأحيان لتحديد الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمنتجات ومستلزمات انتاجها (٢٥) .

وبالنسبة للأسعار العالمية للمنتجات والمستلزمات السلعية ، فقد اعتمدنا في حالة عدم وجودها في التقارير السابق الإشارة إليها على احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

أما بالنسبة للأسعار المحاسبية للمستلزمات الخدمية والاهلاك ، فقد اعتبرنا أن القيمة المحلية للمستلزمات الخدمية تعكس قيمتها الاقتصادية نظرا لضآلتها النسبية في اجمالي المستلزمات . أما بالنسبة للاهلاك ، فقد تم تطبيق معدل التعريف الجبركية على المكونات التي تدخل في التجارة الخارجية ، أما المكونات التي لا تدخل في التجارة الخارجية ، فقد اعتبرنا أنها تعكس قيمتها الاقتصادية .

٥ - أثر مكونات الحماية على الحماية الفعلية الأنشطة الصناعية في القطاع الخاص :

رغم أن القطاع الخاص يخضع لذات المعاملة الضريبية المطبقة على وحدات القطاع العام ، إلا أن تدخل الدولة في تحديد ائمان منتجاته محدودة نسبيا ، وفي الوقت ذاته لا يتمتع هذا القطاع بدعم مستلزمات انتاجه بنفس الدرجة التي يتمتع بها القطاع العام . لذلك نقوم فيما يلي بتقدير معدلات الحماية الفعلية لمجموعة من الأنشطة الصناعية للقطاع الخاص ، على أن نتولى بعد ذلك مقارنة أنشطة متشابهة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص لكي نتعرف على المركز التنافسي لكل منها .

ويشير الجدول رقم (٢) التالي الى تقديرات معدلات الحماية الفعلية المحسوبة وفقا للأساليب الأربع السابق ذكرها .

ويمكن أن نستخلص من الجدول ما يلي :

٥ - ١ - بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :

يشمل هذا القطاع صناعة الغزل والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية وصناعة الملابس الجاهزة التقليدية ، والملابس المسنرة ، فضلا عن صناعة السجاد .

(٢٥) لذلك لم يتم تقدير معدلات الحماية الفعلية باستخدام أسعار التصدير والاستيراد الفعلية (سيف وفوب) لصناعة الأدوية والعقاقير الطبية في القطاع الخاص .

جدول رقم (٢)
معدلات الحماية الفعلية في القطاع الخاص الصناعي (*)

(نسب مؤید)

المنتجات	الحماية الناتجة عن التسمية الجغرافية	الحماية الناتجة عن كل من التسمية الجغرافية والنصائب غير المباشرة	الحماية الناتجة عن التسمية الجغرافية	الحماية الناتجة عن كافة العوامل	صافي معدل
	الجزئية	الجزئية	الجزئية	الجزئية	الجزئية
	NERP	ERP _g	INRPI	INRPI	ERP _g
منتجات الألبان	١٦	٢١	(١٢,٣)	١٦	٢٢,٥
الأغذية المحفوظة	١٠٤	١٢,٩	٩٥١,٢	٢٠٧	١٢,٩
منتجات الخبز	٧٨,٤	٧,٣	NIVA	٧٨,٤	٧٨,٤
منتجات أطهى	١٠٩	١٦,٩	NIVA	١٨٨	NIVA
المروبات غير الكحولية	١٠٩	١٣	NIVA	١٣٩,٩	NIVA
الغزل والنسوجات	٣٩,٨	٣٥,٩	٨٩,٧	٤٠,٦	٨٩,٧
الملابس المنزلة	٧٢,٥	٣٠	NIVA	٩٢,٥	NIVA
السجاد	١١٠	٣٦,٩	NIVA	١١٠	NIVA
الملابس الجاهزة	١٠٩	٦٢	٨٣٩,٧	١٣٠	٨٣٩,٧
المنتجات الجلدية	٨٥	١٢,٦	١٧٨٩,٨	٨٥	١٧٨٩,٨

٩٢٣	٧٤,٨	٥	١١,٣	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٢.٠.غ	١١,٤	٢٥,٤	٢٢,٣	البيانات
(٣٧)	٥,٥	٨,٦	٧,٨	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٣,٧	٩	٧,٨	الأدوية والعقاقير
٦٩,٥	١٤٩,٩	(٢١,٩)	٨,٢	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٥٦,٢	١٩,٤	٣٣	السيارات
٤,٤	٥٦,٧	٦,٣	٥,٤	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٢.٠.غ	٢٠,٢	١٢	٢٩	منتجات البلاستيك

NRPJ	=	معدل الحماية الأساسية على المنتج .
INRPJ	=	معدل الحماية الإجمالية الفعوى على المنتج .
NRPi	=	معدل الحماية الإجمالية للمستلزم .
INRPi	=	معدل الحماية الإجمالية الضمى للمستلزم .
ERP ₁	=	معدل الحماية الفعلية الناتجة عن التعريف .
ERP ₂	=	معدل الحماية الفعلية الناتجة من التعريف + الضرائب غير المباشرة .
ERP ₃	=	معدل الحماية الفعلية الناتجة من الأسعار الإدارية وكافة العوامل المؤثرة في الأسعار المحلية .
NERP	=	صافي معدل الحماية الفعلية .
NIVA	=	القيمة المضافة سالبة بالأسعار العالمية .
غ. م	=	البيانات عن الضرائب غير المباشرة على هذه الأنشطة كانت غير متوفرة .

(*) الأرقام بين القوسين في الجدول تشير إلى قيم سالبة . ويجدر ملاحظة أن الأرقام الموجبة لمعدلات الحماية على المستلزمات INRPi تشير في الواقع إلى تخفيض الحماية على المنتجات المستثمرة لهذه المستلزمات في حين -- على العكس تتضمن الأرقام السالبة دعماً أو زيادة للحماية على المنتجات النهائية .

وتشير التقديرات الى أن هيكل التعريفية الجمركية يوفر حماية فعلية ضخمة لجميع الصناعات وأن كانت أقل نسبيا لصناعة الفزل والمنسوجات ، ذلك أن أكثر من ٧٠٪ من انتاج هذه الصناعة يتمثل في الفزل والذي يخضع لتعريفية جمركية قدرها ٣٠٪ .

ويساهم هيكل الضرائب غير المباشرة في دعم الحماية الجمركية لهذه الصناعات . كذلك تشير تقديرات معدلات الحماية الفعلية وفقا للأسعار العالمية (سيف وفوب) الى أن هذه الصناعات تتمتع جميعها بحماية فعلية كبيرة للغاية فيما عدا صناعة السجاد والتي تعاني من التمييز ضدها رغم أن أسعار منتجاتها المحلية تفوق نظيرتها التصديرية . ويرجع ذلك الى ارتفاع الأسعار المحلية لمستلزمات انتاجها عن نظيراتها العالمية بحوالى ٣٠٪ ، مما يعنى أن هذه الصناعة تخضع لضريبة ضمنية أسفرت عن معدل حماية فعلية سالب . بل أن تقدير معدلات الحماية الفعلية الصافية يوضح أن حجم التمييز ضد هذه الصناعة أكبر كثيرا ، بينما يؤكد أن الصناعات الأخرى تتمتع بحماية فعلية صافية كبيرة وصلت الى حد كون القيمة المضافة العالمية سالبة (الملابس المسنرة) مما يعنى تبديدا مطلقا للموارد الاستثمارية إذ يشير ذلك الى أن هذه الصناعات لم تكن تقوم لها قائمة بدون الحماية .

٥ - ٢ - بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية :

تظهر التقديرات الواردة في الجدول رقم (٢) السابق أن جميع الصناعات الغذائية تتمتع بحماية فعلية جمركية مرتفعة فيما عدا صناعة منتجات الألبان ، ذلك أن التعريفية الجمركية على هذه المنتجات محدودة للغاية (لا تتعدى ١٠٪ على الجبن) بينما التعريفية المقررة على مستلزمات انتاجها تزيد على ذلك ، مما أسفر عن التمييز ضد هذه الصناعة ، وأن كان في الواقع محدودا للغاية .

ويدعم هيكل الضرائب غير المباشرة هيكل التعريفية الجمركية ، كما أن التقديرات وفقا للأسعار العالمية (فوب وسيف) تتفق مع النتائج السابقة الى حد كبير . فجميع الصناعات - عدا منتجات الألبان والمشروبات غير الكحولية - تتمتع بحماية فعلية ضخمة الأمر الذي يرجع لارتفاع معدلات الحماية الاسمية الضمنية لمنتجات هذه الصناعة بل أن بعضها يتمتع أيضا بدعم لمستلزمات انتاجه حيث تنخفض أسعارها المحلية عن مثيلاتها العالمية، أى أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة (صناعة منتجات المخازر ومنتجات الحلوى) .

أما صناعة منتجات الألبان ، فتظهر التقديرات أنها تتمتع بحماية فعلية موجبة محدودة نسبيا . إلا أنه من الملاحظ أن التقديرات الخاصة بكل من صناعة منتجات الألبان ومنتجات الحلوى غير دقيقة حيث أنه لم يمكن تقدير الأسعار فوب أو سيف لمنتجاتها ، وبالتالي فمعدل الحماية الاسمية الضمنية للمنتجات ما هو الا معدل الحماية الاسمية نتيجة للتعريفية الجمركية .

وتعتبر صناعات المشروبات غير الكحولية الصناعة الوحيدة في ذلك القطاع التى تعاني من تمييز ملحوظ ضدها نظرا لخضوع منتجاتها لقيود سعرية حكومية .

٥ - ٣ - بالنسبة لقطاع الصناعات الكيماوية :

يشتمل هذا القطاع على صناعات الجلود ومنتجاتها ، والبويات والكيماويات والبلاستيك والأدوية والعقاقير الطبية .

وتفصح التقديرات عن أن بعض هذه الصناعات يتمتع بحماية فعلية جمركية مرتفعة ، خاصة منتجات الجلود والبلاستيك ، تليها الكيماويات أما صناعتى البويات والأدوية فالحماية لهما محدودة نظرا لضآلة معدلات التعريف الجمركية على منتجات هاتين الصناعتين . ويدعم هيكل الضرائب المحلية غير المباشرة هذه الاتجاهات .

أما معدلات الحماية الفعلية وفقا للأسعار العالمية ، فتشير الى أن أكثر الصناعات تتمتع بالحماية هى صناعة الكيماويات ، فالبويات ، ثم منتجات البلاستيك والجلود ، أما صناعة الأدوية فهى أقل الصناعات تتمتع بالحماية (وأن كان ينطبق على هذه الصناعة ما سبق أن ذكرناه بالنسبة لصناعة منتجات الألبان حيث لم يتم تقدير أسعار عالمية لمنتجاتها ، وبالتالي تم الأخذ بمعدلات التعريف الجمركية) .

وتتفق جميع الصناعات فى أن مصدر الدعم الأساسى هو الحماية الاسمية الضمنية الموجبة للمنتجات أى أن أسعار منتجاتها المحلية تفوق نظيراتها العالمية ، وأن ظلت عند مستويات تقل عما يتيح مستوى التعريفات الجمركية . ومع ذلك ، فقد أسفر دعم المستلزمات بل وضآلة التمييز ضدها عن تحقق معدلات حماية فعلية تفوق المعدلات المقدرة وفقا للتعريفات الجمركية لجميع الصناعات فيما عدا منتجات الجلود التى تعاني من ضعف الحماية الاسمية الضمنية لمنتجاتها .

٦ - المركز التنافسى للقطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام :

نتناول فى هذه الفقرة مقارنة تقديرات معدلات الحماية الفعلية لمجموعة من الأنشطة للقطاع العام والقطاع الخاص بغية التعرف على مركز كل منهما بالنسبة للآخر من حيث درجة الحماية التى يتمتع بها . ولما كانت المعاملة الضريبية موحدة بين كلا القطاعين ، فإن اختلاف التقديرات يرجع أساسا الى اختلاف سياسات التسعير الإدارى للمنتجات ولستلزماتها . ولذلك استبعد من العينة موضع المقارنة الصناعات التى لم نتمكن من تقدير أسعار عالمية لمنتجاتها وهى الأدوية والبلاستيك .

وتتكون عينة البحث من الصناعات التالية : الغزل والمنسوجات ، الملابس الجاهزة ، منتجات السنارة ، الأغذية المحفوظة ، صناعة الحلوى ، صناعة المشروبات .

على انه تجدر الإشارة الى أن صناعات القطاع العام تختلف عن الصناعات المناظرة للقطاع الخاص ليس فقط من حيث نوعية المنتجات وانما أيضا من حيث توليفة السلع المنتجة داخل كل صناعة لذلك فقد أعدنا تقسيم وتصنيف صناعات القطاع العام لثمائل منتجاتها بقدر الامكان منتجات القطاع الخاص (٢٦) .

ويوضح الجدول التالي معدلات الحماية الفعلية الصافية في كل من القطاع العام والخاص وفقا للأسعار العالمية .

جدول رقم (٣)

معدلات الحماية الفعلية الصافية في كل من

القطاع العام والقطاع الخاص وفقا للأسعار العالمية

(نسب مئوية)

الصناعات	معدل الحماية الفعلية الصافية في القطاع العام	معدل الحماية الفعلية الصافية في القطاع الخاص
الغزل والمنسوجات	*NIVA	١٣٤,١
الملابس الجاهزة	٣٤,٢	١٨,٣
منتجات السنارة	(٦٣,٢)	* NIVA
الأغذية المحفوظة	(٦٢,٤)	٢٣٢
صناعة الحلوى	٣,٧	*NIVA
المشروبات	(٨٧,٨)	(٨٥,٨)

* NIVA القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة .

يتضح من الجدول السابق أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المركز التنافسي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في نطاق عينة البحث ، أما باختلاف اتجاه الحماية أو باختلاف حجمها . ولعل أكثر الحالات وضوحاً في قطاع الغزل والنسيج إذ تعاني منتجات السنارة في القطاع العام من تمييز صافي بلغ حوالي ٦٣٪ في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الى أن الصناعة ذاتها في القطاع الخاص تتمتع بحماية ضخمة للغاية ، إذ أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة ، وهو ما يعني أنه في غياب هيكل الأسعار المحلية السائدة ،

(٢٦) تم ذلك بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج وكذلك للأغذية المحفوظة فبالنسبة للصناعة الأولى تم تجميع الغزل والمنسوجات القطنية والمنسوجات الصوفية وبالنسبة للصناعة الثانية فهي تشمل العصائر والمربات والخضر المجمدة .

ما كان لهذه الصناعة أن تستمر . ويرجع هذا التفاوت الحاد الى أن الدولة تتدخل في تسعير منتجات هذه الصناعة في القطاع العام عند مستويات تقل كثيرا عن مستوياتها التصديرية بينما لا تخضع منتجات القطاع الخاص لمثل هذا التدخل .

كذلك في قطاع الصناعات الغذائية ، تعاني صناعة الأغذية المحفوظة في القطاع العام من تمييز كبير بسبب تسعير منتجاتها عند مستويات تقل عن نظيرتها العالمية ، بينما تتمتع هذه الصناعة في القطاع الخاص بحماية ضخمة مرجعها أيضا عدم فرض تسعير إداري لمنتجاتها حيث أن أسعارها المحلية ليست منخفضة بالنسبة للأسعار العالمية ، كما هو الحال في القطاع العام . بالإضافة الى أن دعم المستلزمات أكبر في القطاع الخاص عما هو في القطاع العام ، مما قد يعكس اختلاف هيكل المدخلات في كل من القطاعين لاختلاف السياسات السعرية تجاه هذه المستلزمات .

أما الصناعات الأخرى وهي الملابس الجاهزة ، والغزل والنسيج ، ومنتجات الحلوى فهي تتمتع بحماية موجبة سواء في القطاع العام أو الخاص وأن كان بدرجات شديدة التفاوت ، فبالنسبة لصناعة الحلوى ، يتمتع فيها القطاع الخاص بحماية تفوق كثيرا الحماية الممنوحة للقطاع العام ، وذلك نتيجة للحماية الضمنية الموجب المرتفعة لمنتجات القطاع الخاص بينما تعاني منتجات القطاع العام من تمييز ضمني ضدها نتيجة للتدخل الشديد في أسعارها .

وتشير التقديرات الى أن الحماية الفعلية الصافية ، المقدرة ، لصناعة الغزل والمنسوجات في القطاع العام تفوق بكثير الحماية المقدرة للقطاع الخاص . ويفسر ذلك بارتفاع نسبة إنتاج غزل القطن في القطاع العام وبالتالي بارتفاع نسبة دعم هذه الصناعة نتيجة لحصولها على القطن بسعر منخفض (مقوم على أساس ٧٠ قرشا للدولار) . ولذلك فإنه باستبعاد إنتاج الغزل من عينة القطاع العام ، فإن معدل الحماية الفعلية الصافي يتراجع الى ٧٧٪ فقط ، وهو يقل كثيرا عن المعدل المناظر في القطاع الخاص .

تأسيسا على ما سبق ، يمكن أن نخلص الى أن القطاع الخاص يتمتع بحماية تفوق ما يتمتع به القطاع العام في إنتاج غالبية السلع الاستهلاكية الأساسية ، وهو ما يفسر بتدخل الدولة لتحديد أسعار منتجات القطاع العام من هذه السلع لاعتبارات اجتماعية .

كما يمكن أن نخلص أيضا الى أن نمط وهيكل الإنتاج في عينة القطاع الخاص ينطوي على تبديد مطلق للموارد ، حيث أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة في صناعتين من صناعات العينة الستة ، وليس معنى ذلك أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية في إنتاجها (طالما

ان هي ذاتها قائمة في القطاع العام رغم التمييز ضدها) وانما قد يشير ذلك الى أن نوعية المنتجات في القطاع الخاص مازالت أقل من المستوى العالمى (وبالتالي فالأسعار التصديرية أقل كثيرا من المحلية) . والى أن نسبة مستلزمات الانتاج الى الناتج مرتفعة . ومع ذلك ، يجب اخذ حدود هذه المقارنة في الاعتبار . فالتحيز النسبى في هيكل الحماية ضد أنشطة القطاع العام يقتصر فقط على الأنشطة المتضمنة في العينة . هذه الأنشطة تنتج سلعا استهلاكية تتميز بتدخل ادارى شديد في تحديد أسعارها نظرا لاعتبارات العدالة الاجتماعية . ولو ان العينة شملت أنشطة منتجة لسلع رأسمالية او وسيطة لاختلفت النتائج بالطبع . يضاف الى ذلك انه طالما يسمح لبعض شركات القطاع العام بالاستمرار فى الانتاج بينما تعاني من خسائر مالية مستمرة ، فان ذلك يعتبر نوعا من الحماية للقطاع العام وان كان لا يدخل في تقديرنا لمعدل الحماية الفعلية .

٧ - التحيز ضد الصادرات :

يستطيع المنتج المحلى الاختيار بين البيع فى السوق المحلية أو البيع فى الأسواق الخارجية ، أى التصدير . ويعتبد قراره بدرجة كبيرة على الربحية النسبية فى السوق المحلية بالنسبة لسوق التصدير . وتعتمد هذه الربحية على الأسعار التى تتأثر بدورها بالسياسات الاقتصادية المختلفة . فإذا زاد سعر السوق المحلية عن السعر المحتمل فى الأسواق الخارجية ، فيفضل الانتاج للسوق المحلية . أما اذا زاد السعر فى الأسواق الخارجية عن سعر البيع فى الأسواق المحلية ، تصبح الصادرات أكثر ربحية .

وهكذا اذا أدت السياسات الاقتصادية المتبعة ، الى جعل الانتاج للأسواق المحلية أكثر ربحية من الانتاج للتصدير فانها تكون فى هذه الحالة متحيزة ضد الصادرات أو انها تؤدي الى التحيز ضد الصادرات .

ومصر ، كغيرها من الدول الصناعية والنامية فى عالم اليوم ، قد عملت على حماية صناعاتها التى تنتج للسوق المحلية . فعمدت الى منح حماية للصناعات البديلة للواردات أكثر من تلك الممنوحة للصناعات الموجهة للتصدير فضلا عن اسباغ حماية للصناعة أكبر من الزراعة ، وذلك من خلال الرقابة على التجارة والصرف وفرض رسوم حماية مرتفعة على غالبية السلع المستوردة .

وتؤدي هذه الرسوم الى زيادة تكلفة الانتاج وعرقلة نمو الصادرات فضلا عن انها ترفع الأسعار المحلية مما يؤدي الى زيادة الربحية المالية للمبيعات فى السوق المحلية بالمقارنة بالمبيعات فى الأسواق الخارجية .

ومنذ تبني سياسات التحرر الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ عملت مصر على تشجيع النشاط الاقتصادى من خلال نظام متشابك للحوافز ، فقد عمل

على تشجيع الاستثمار المحلى بمنحه اعفاءات ضريبية ، فضلا عن ائتمان رخيص بالنسبة لقطاعات معينة ، الى جانب تخفيضات فى الرسوم الجمركية واعفاءات على الآلات المستوردة والمستلزمات من المواد . وقد تمتع الانتاج المحلى حتى عام ١٩٨٦ بمزيد من الحماية والحوافز عن طريق التشدد فى نظام اذن الاستيراد والقيود الكمية على الواردات .

ولكن هذه الاجراءات أدت من ناحية أخرى الى تثبيط الصادرات نتيجة لارتفاع ربحية بيع الانتاج للسوق المحلية على حساب الأسواق الخارجية . وللمحد من مفعول هذه الآثار غير الملائمة فقد اتخذت عدة اجراءات بهدف تدعيم الصادرات ، شملت :

١ - السماح لمصدرى السلع الصناعية بالاحتفاظ بكل حصة صادراتهم (٢٧) من العملة الأجنبية .

٢ - انشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات .

٣ - اجراء بعض التغييرات المؤسسية ، تضمنت تحسين القدرات الفنية لمركز تنمية الصادرات .

٤ - تكوين لجنة وزارية لتبسيط اجراءات كل من التصدير والاستيراد .

٥ - الغاء نظام الحصص والقيود الكمية .

٦ - مراجعة نظام الرسوم الجمركية (نظام الدروبك) لتبسيط اجراءات رد التعريفية .

٧ - مراجعة التعريفية الجمركية فى اغسطس ١٩٨٦ فى نفس الوقت الذى أجرى فيه تخفيض قيمة الجنيه المصرى لحساب الرسوم الجمركية من ١٤٣ دولار الى ٧٤ دولار للجنيه (٢٨) . وقد تم تخفيض آخر ليقرب من ٥٠ دولار للجنيه .

٨ - تقليل عدد أسعار الصرف المطبقة بالغاء سعر صرف البنوك التجارية (٨٤ جنية للدولار) ومحاولة سد الفجوة بين السعر الرسمى للبنوك وسعر السوق الحرة بانشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧ .

٩ - اجراء تخفيض كبير لسعر العملة فى مايو ١٩٨٧ وتحديد سعر الصرف على أسس أكثر واقعية مع انشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبى السابق الإشارة إليها .

(٢٧) قضى هذا الاجراء على التحيز ضد الصادرات الراجع الى اضطراب مصدرى السلع الصناعية لتحويل حصة صادراتهم الى الجنيه المصرى بسعر صرف للعملة الأجنبية يقل عن السعر الذى يشترطون به هذه العملة لتحويل وارداتهم من الموارد الذاتية . (٢٨) وهو ما يعادل رفع سعر الدولار لحساب الرسوم الجمركية من ٧٠ جنية الى ٣٦ ر جنية .

١. — تخفيض الدعم على منتجات وخدمات وحدات القطاع العام .

وكان القصد من هذه الحوافز الممنوحة للصادرات بالإضافة الى تخفيض سعر الصرف والتعديلات اللاحقة ، زيادة قدرة الصادرات المصرية على المنافسة في الخارج .

وكان لهذه الاجراءات تأثيرا كبيرا على هيكل الحوافز الاقتصادية ، ولكنها مع ذلك لم تنجح في الغاء التحيز ضد الصادرات . ويتبين ذلك من نتائج الجدول التالى رقم (٤) الذى يتضمن تقديرات التحيز ضد صادرات القطاع الخاص الصناعى ، المتضمنة في هيكل التعريفة الجمركية .

وحيث لا يوجد في مصر دعم للصادرات ، فقد اعتبرنا استرداد المنتج للرسوم الجمركية على الواردات من المستلزمات (بعد اثبات التصدير) — وهو ما يعرف بنظام الدروبك — وهو الدعم الذى يلقاه المصدر على صادراته .

ويتضح من العمود رقم (٥) بالجدول مقدار التحيز النسبى ضد الصادرات الصناعية للقطاع الخاص ، بدون أخذ الفرق بين سعري الصرف المطبقين على كل من الصادرات والواردات في الاعتبار (٢٩) ، أى اذا اقتصر دعم الصادرات على استرداد الرسوم الجمركية للمستلزمات .

ويتبين أن هناك تحيزا ضد الصادرات في كل الصناعات التى شملتها عينة البحث بلغ في المتوسط ٦٠.٥٪ مع تفاوت في درجة هذا التحيز من صناعة الى أخرى حيث بلغ أقصاه في صناعة المشروبات غير الكحولية (١٠٦.٦٪) تليها الملابس الجاهزة (١٠٥.٣٪) والسجاد (١٠١.٣) وبلغ أقل ما يمكن في صناعة الأدوية والعقاقير الطبية (٤١٪) .

٨ — الخلاصة :

اثرت مكونات هيكل الحماية السائد في مصر على الحماية الفعلية الممنوحة للقطاع الخاص — فقد اتضح من الدراسة أن عشر من صناعات العينة والبالغة أربع عشرة صناعة في القطاع الخاص ، تتمتع بمعاملة تفضيلية كما يشير الى ذلك صافي معدل الحماية الفعلية . بل أن ثلاث من هذه الصناعات تنطوى على تبديد مطلق للموارد ، حيث تريد قيمة مستلزمات الانتاج عن قيمة المنتج النهائى وذلك اذا تم تقييمها بأسعار السوق الحر وليس وفقا للأسعار المحلية التى تعكس هيكل الحماية . ومعنى ذلك أن القيمة المضافة للنشاط الانتاجى تكون سالبة .

(٢٩) وذلك على افتراض ان السماح لمصدري السلع الصناعية بالاحتفاظ بكل حصيله صادراتهم من العملة الاجنبية قد قضى على اختلاف سعر الصرف لكل من الصادرات والواردات.

جدول رقم (٤)
تقديرات التحيز ضد صادرات القطاع الخاص الصناعي المتضمن في هيكل التعريفية الجبركية

$\frac{1+t}{1+s} - 1$	S	المعامل الفنى للواردات	NRPi	$t =$ NRPj	
١٥,٨	٥٠٩٥٨	٥٠٤٥٦٢	٢١	١٦	منتجات الألبان
٩٤,٦	٤,٨٧	٣٧٧٦٣٥	١٢,٩	١٠٤	الأغذية المعفوظة
٧٢,٦	٢,٧٥	٣٧٧٦٣٥	٧,٣	٧٨,٤	منتجات الخازير
٩٦,٤	٦,٣٨	٣٧٧٦٣٥	١٦,٩	١٠٩	منتجات الطلوى
١٠٦,٦	١,١٢٣	٥٨٦٣٩٧	(١٣)	١٠٩	المشروبات غير الكحولية
٣٤,١	٤,١٨	١١٦٦٠٧	٣٥,٩	٣٩,٨	الزول والمشروبات
٧١,٥	٨٥	٢٨٥٣٥	٣٠	٧٢,٥	ملابس ممدرة
١٠١,٣	٤,٣٠	١١٦٦٠٧	٣٦,٩	١١٠	المسجد
١٠٥,٣	١,٧٦	٢٨٥٣٥	٦٢	١٠٩	الملابس الجاهزة
٨٢,٤	١,٣٧	١٠٩٠٧٢	١٢,٦	٨٥	المنتجات الجلدية
١١,٣	٩,٨٨	٣٨٩٢٢٧	٢٥,٤	٢٢,٣	البويات
٤,١	٢,٥٠	٣٨٩٢٢٧	٩	٧,٨	الأدوية والمقاسير
٢٣,٦	٧,٥٥	٣٨٩٢٢٧	١٩,٤	٣٣	الكأويات
٢٧,٤	١,٢١٠	١٠٠٨٦٥	١٢	٢٩	منتجات البلاستيك

حيث :

$NRPj =$ معدل التعريفية الجبركية على المنتجات

$NRPi =$ معدل الحماية الاسمية على المستوريات

$S =$ معدل الحماية الاسمية على المستوريات $\times$ المعاملات الفنية للواردات

بجدول المدخلات والمخرجات لعام ٨٤/٨٣ الصادر عن الجهاز المركزى لتسئمة المسألة والأحصاء - ديسمبر ١٩٨٧ .

$$(*) \left(\frac{1+t}{1+s} - 1 \right) \times 100$$

ويقال التحيز النسبى ضد الصادرات بالصيغة التالية :

حيث S_i معدل التعريفية الجبركية واعانة التصدير على التوالى .

(*) Balassa, B. The Structure of Protection in Developing Countries, Baltimore, IBRD, 1971, p. 331, p. 332.

بل انه قد اتضح ايضا ، من مقارنة الحماية الممنوحة لكل من القطاعين العام والخاص في بعض الأنشطة الصناعية المشتركة ، ان القطاع الخاص الصناعي يتمتع بمعاملة تفضيلية اكبر كثيرا من تلك الممنوحة للقطاع العام في انتاج غالبية السلع الاستهلاكية الأساسية ، وهو ما يفسر بتدخل الدولة لتحديد أسعار ومنتجات القطاع العام من هذه السلع لاعتبارات اجتماعية . ولعل اوضح الأمثلة في هذا الخصوص هو صناعتى ملابس السنارة والأغذية المحفوظة ، اللتان تعانيان من التحيز ضدهما في القطاع العام بينما تتمتعان بحماية صافية ضخمة في القطاع الخاص .

كما تشير القيمة المضافة السالبة في بعض صناعات القطاع الخاص الى ان نوعية المنتجات في القطاع الخاص مازالت اقل من المستوى العالمى (وبالتالي فالأسعار التصديرية اقل كثيرا من المحلية) او ان نسبة مستلزمات الانتاج الى الانتاج مرتفعة (مما يشير الى انخفاض الكفاءة الفنية) حيث ان هذه الصناعات نفسها قائمة في القطاع العام .

وقد يفسر ذلك ضعف اداء القطاع الخاص في مجال التصدير ، خاصة بالنسبة للأسواق الحرة ، واتجاهه الى التصدير الى مناطق الاتفاقيات الثنائية حيث لا يواجه بمنافسة شديدة .

وقد لوحظ ضعف انجاز القطاع الخاص في مجال التصدير ويرجع ذلك في جزء منه الى التحيز ضد الصادرات الذى ينطوى عليه هيكل التعريفات الجمركية والذى أثبت التحليل ان جميع صناعات العينة تعاني منه ، وان كان هذا التحيز ينخفض مع تعديل أسعار الصرف ، ليتعادل السعر المطبق على التصدير مع السعر المطبق على الاستيراد ، وهذا ما حاول أن يحققه كل من قرار السماح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بحصيلة صادراته الصناعية ومحاولة سد الفجوة بين سعر الصرف فى البنوك التجارية وسعر الصرف الحر بإنشاء السوق المصرفية فى مايو ١٩٨٧ .

وهكذا يتبين أن رغم تمتع القطاع الخاص بمعاملة تفضيلية تفوق في بعض الأحيان الحماية الممنوحة للقطاع العام الا أن هيكل الحوافز الممنوحة للصادرات الصناعية مازال ينطوى على تحيز كبير ضدها — مما يفسر جانباً من ضعف انجاز القطاع الخاص في هذا المجال .

تقييم الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون

الخارجية للعالم الثالث

د. جاب الله عبد الفضيل بخيت

كلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

مقدمة :

تعد مشكلة المديونية الخارجية من أخطر وأعقد المشكلات التي تواجه البلاد النامية . وتكمن خطورة هذه المشكلة في استنزاف الامكانيات المالية للدول النامية وتهديد فرص تحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة الى تهديد استقرار النظام المالي الدولي في حالة تخلف العديد من دول العالم الثالث عن دفع الديون المستحقة عليها . أما تعقيد هذه المشكلة فله وجهان :

الوجه الأول :

يتمثل في تصاعد حجم الدين الخارجى سنة بعد أخرى حتى وصل الى ١٠٣٥ مليار دولار في ديسمبر ١٩٨٦ والى ١٠٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، ومن المتوقع أن يصل الى ١٥٠٠ مليار دولار في نهاية العقد الحالى . ومن الملاحظ أن مشكلة الدين الخارجى لا تكمن فقط في سداد أصل الدين ولكن في سداد أعباء الفوائد ايضا والتي بلغت ٥٧٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٥ (١) .

الوجه الثانى :

يتمثل في صعوبة — ان لم يكن استحالة — ايجاد حل نهائى وناجع لمشكلة المديونية الخارجية خاصة وقد تعددت الأسباب المسئولة عن تفاقم هذه المشكلة .

ويمكن القول ان هناك العديد من الحلول النظرية والعملية المطروحة لعلاج مشكلة الديون الخارجية . ونحاول فيما يلى استعراض هذه الحلول مع بيان ما يمكن أن يترتب من نتائج في حالة تطبيق هذه الحلول .

اولا : الدعوة الى الغاء الدين الخارجى

من أهم الحلول النظرية المطروحة بشدة من جانب البلاد المدينة ، فكرة الغاء كل أو بعض مبالغ الدين الخارجى خاصة بالنسبة للديون الحكومية الثنائية . يتمثل مصدر هذا النوع من الديون في الدول الصديقة التي تربطها بالدولة المدينة علاقات اقتصادية وسياسية متينة وبالتالي يمكن للدولة المدينة أن تسعى الى المطالبة بالالغاء الكامل أو الجزئى للدين القائم .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الحل غير واقعى وذلك لسببين :

١ - ارتفاع نصيب الديون الحكومية الى اجمالى الدين الخارجى بالنسبة للعديد من الدول . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الديون الحكومية الى اجمالى الدين الخارجى بالنسبة لدول أفريقيا منخفضة الدخل الى ٣٦٤٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٤ . هذه النسبة وصلت الى ٤٢٢٪ فى عام ١٩٧٨ والى ٤٥٢٪ فى عام ١٩٨٣ . انظر بيانات الجدول الآتى :

جدول رقم (١) الالتزامات الجديدة لدول أفريقيا منخفضة الدخل (بمليارات الدولارات)

السنة	جملة الإلتزامات	نصيب المصادر الرسمية ثنائية الأطراف
١٩٧٨	٣,٨	١,٦
١٩٧٩	٤,٥	١,٤
١٩٨٠	٥,٢	١,٩
٨١	٣,٧	١,٢
٨٢	٣,٦	١,٤
٨٣	٣,١	١,٤
٨٤	٣,٠	٠,٩
الإجمال	٢٦,٩	٩,٨
نسبة مئوية	١٠٠,٠	٣٦,٤

المصدر. The World Bank, "World Development Report 1986", washington, 1986, p. 33.

٢ - أن اعفاء دولة ما من سداد أعباء الديون المستحقة عليها سوف يخلق ضغوطا غير محتملة لمعاملة بقية الدول المدينة بالمثل . الا أن تطبيق مبدأ الاعفاء على الدول الأكثر فقرا فى العالم والتي تقف على حافة الإفلاس والتي يطلق عليها دول العالم الرابع قد لا يثير غيرة بقية الدول المدينة .

ثانيا : زيادة التدفقات الرأسمالية الحكومية الى الدول المدينة

يتمثل الحل الثانى فى الدعوة الى مطالبة الدول المتقدمة والغنية بتقديم منح مالية لا ترد للدول الأكثر مديونية تعادل مبالغ أعباء الدين الخارجى ويكون تخصيص هذه المنح على الوجه الآتى :

١ - توجيه جزء من هذه المنح النقدية المتحصل عليها لسداد أعباء خدمة الديون في أوقات استحقاقها .

٢ - اقامة المشروعات التى تستهدف التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة ومشروعات البنية الأساسية .

٣ - اقامة مشروعات انتاجية يخصص انتاجها لسداد الديون الخارجية .

هذا ويلاحظ أن الدول الدائنة اذا خيرت بين الحل الاول والذى يتمثل في الالفاء وبين الحل الثانى والذى يتمثل في تقديم منح جديدة فانها ستفضل الحل الثانى نظرا لأن زيادة حجم المعونة الخارجية ذات أثر ايجابى على صادراتها بالاضافة الى أن تقديم منح جديدة يؤدي الى تضخم حجم المعونة وزيادة نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى للدول المانحة .

الا ان فرصة نجاح هذا الحل تعد ضئيلة وذلك لسببين :

١ - ان المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها الدول الصناعية المتقدمة بسبب التضخم الانكماشى الذى تعاني منه اقتصاداتها منذ منتصف السبعينات تحد من قدرة هذه الدول على زيادة معونتها الخارجية للدول النامية .

فقد طالبت منظمة الأمم المتحدة - فى العقد الثانى للتنمية - الدول الصناعية بتخصيص ١٪ من ناتجها القومى الاجمالى لمعونة الدول النامية : الا ان هذا الرقم انخفض الى ٠.٣٨٪ فى عام ١٩٨٥ ومن المتوقع أن ينخفض الى ٠.٣٧٪ فى عام ١٩٩٥ . واذا نظرنا الى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أهم الدول المانحة للمعونة الخارجية نجد أن هذه النسبة قد تدهورت من ٥٨.٠٪ فى عام ١٩٦٥ لتصل الى ٢٤.٠٪ فى عام ١٩٨٥ بعد ان انخفض الى ٢٠.٠٪ فى الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨١ .

٢ - انخفاض أسعار البترول ادت الى هبوط عائدات دول منظمة الأوبك من العملات الحرة ، الأمر الذى قد يعوق توجيهها نحو زيادة المعونة الخارجية لدول العالم الثالث .

٣ - قناعة بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية فى عهد ريجان بأن حل مشاكل العالم الثالث الاقتصادية لا يتأتى من زيادة المعونة الخارجية الرسمية وانما من خلال زيادة الاستثمارات المباشرة وتحسين شروط التجارة الخارجية (٣) .

ثالثا : الدعوة الى عودة رؤوس الأموال الوطنية الهاربة للخارج

تؤكد تقارير المؤسسات المالية الدولية الى أن هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج يعد أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن ندرة رأس المال فى البلاد النامية . فقد اشار بنك التسويات الدولية فى تقريره السنوى

عن عام ١٩٨٤ الى ان حجم الأموال التي هربت من دول أمريكا اللاتينية بلغ ٥٠ مليار دولار خلال السنوات من ١٩٧٨ الى ١٩٨٣. كما أن تقرير التنمية في العالم والصادر عام ١٩٨٥ عن البنك الدولي قد أشار الى أن الأموال التي خرجت من بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٢ كانت كالآتي :

٢٦٥ مليار دولار بالنسبة للمكسيك .

٢٢ مليار دولار بالنسبة لفرنزويلا .

١٩٢ مليار دولار بالنسبة للأرجنتين .

كما أن صندوق النقد الدولي نشر عام ١٩٨٧ تقريراً رسمياً عن الودائع العربية المملوكة للأفراد في البنوك الأوروبية والأمريكية حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ وأوضح فيه أن جملة هذه الأموال بلغت ٦٦٢ مليار دولار ومن الملاحظ أن تدفق الأموال العربية الخاصة الى الخارج لا يتوقف على درجة غنى و ثراء الدولة المعنية . فاذا نظرنا الى أرقام التقرير نجد أن :

٢١ ر ٧	مليار دولار	تخص مواطني السعودية
٨١٨	مليار دولار	تخص مواطني الإمارات العربية المتحدة
٥٣٧	مليار دولار	تخص مواطني الكويت
١٥٢	مليار دولار	تخص مواطني قطر
١٠١	مليار دولار	تخص مواطني عمان
٣٠٩	مليار دولار	تخص مواطني مصر
٦١٧	مليار دولار	تخص مواطني لبنان
١١١	مليار دولار	تخص مواطني سوريا
٩٩٠	مليون دولار	تخص مواطني البحرين وليبيا
٩٢٠	مليون دولار	تخص مواطني الأردن
٧٣٠	مليون دولار	تخص مواطني الجزائر
٨٦٠	مليون دولار	تخص مواطني العراق
٧٠٠	مليون دولار	تخص مواطني المغرب
٢٠٠	مليون دولار	تخص مواطني تونس
٥٨٠	مليون دولار	تخص مواطني السودان
٣٦٠	مليون دولار	تخص مواطني اليمن الشمالية
٤٠	مليون دولار	تخص مواطني اليمن الجنوبية
٨٠	مليون دولار	تخص مواطني الصومال وجيبوتي
٥٠	مليون دولار	تخص مواطني موريتانيا

هذا بالإضافة الى ١٠٥٨ مليار دولار لا يعرف هوية أصحابها .

ولا يقتصر نشر الأرقام الخاصة بالأموال الهاربة والمهربة الى الخارج على المنظمات الدولية ، بل أن بعض المجلات العلمية بدأت تتحدث عن هذه الظاهرة الخطيرة التى تؤدى الى استنزاف موارد العالم الثالث كما يتضح من الأرقام الآتية(٤) : والتى نشرتها مجلة

«Review of International trade and Development»

جدول رقم ٢

نسبة رؤوس الأموال المهربة الى الخارج الى اجمالى الديون الخارجية
فى الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٢

الدولة	النسبة %
سوريا	٩٦,٠
الأرجنتين	٧٥,٣
فنزويلا	٥٩,٢
أندونيسيا	٤٤,٣
نيجيريا	٤٢,٣
كوستاريكا	٣٧,٨
السلفادور	٣٦,٣
مصر	٣٤,٢
الأردن	٣٣,٣
الهند	٣٣,٣
المكسيك	٣٠,٨

المصدر : Susanne Erbe, "The flight of capital from Developing countries, in: Intereconomics, Review of international Trade and Development, Hamburg, Nov, Dec. 1985, p, 274 .

ومن الملاحظ أن هروب او تهريب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج يؤدى الى ضعف المدخرات فى البلاد النامية مما يدفعها الى المزيد من الاستدانة الخارجية .

واذا حاولنا البحث عن الأسباب التى تدفع رأس المال الوطنى الى الهجرة للخارج نجدها عديدة ، نذكر منها :

١ — عدم توافر فرص استثمار حقيقية .

٢ — عدم وجود القدر الكافى من الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى يشجع على الاستثمار .

٣ — عدم الثقة في العملة الوطنية والاتجاه الى الادخار في شكل عملات اجنبية .

٤ — انخفاض أسعار الفائدة المحلية وارتفاع معدلات الضرائب عليها .

وإذا كان الأمل ضعيفا في استرداد هذه الأموال في الأجل القصير ، فان على حكومات الدول النامية واجب توفير مناخ استثمارى قادر على استقطاب رأس المال الخاص الهارب في الخارج في الأجل الطويل . فان خلق المناخ المناسب لجذب المزيد من رؤوس الأموال المهاجرة يتطلب اتخاذ إجراءات وقرارات مالية واقتصادية ونقدية وإدارية تستهدف تحقيق :

١ — الاستقرار السياسى والاقتصادى في البلاد النامية .

٢ — تكثيف النشاط الترويجى للاستثمار بالخارج على أن يتم ذلك بناء على مشروعات محددة ومدروسة من قبل الهيئات التى تختص بالنشاط الاستثمارى والجهات المختصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة .

٣ — تقديم حلول ملائمة للعديد من المشكلات التى تواجه الاستثمار والمستثمرين .

٤ — المحافظة على معدلات فائدة مرتفعة مع تقرير بعض الإعفاءات الضريبية على عائد الودائع . وقد يؤدى هذا الأمر الى ارتفاع في تكلفة الدين العام وتخفيض الإيرادات العامة ، إلا أنه من الممكن تعويض ذلك من خلال العوائد التى سيجنيها المجتمع ككل من عودة رأس المال الوطنى الهارب الى الخارج .

٥ — تطبيق سياسات اقتصادية جادة تقضى بتخفيض قيمة العملة والسماح لأصحاب رؤوس الأموال القادمة من الخارج بالاحتفاظ بأموالهم في صورة ودائع بالعملة الأجنبية .

رابعا : اعادة جدولة الديون الخارجية

بصفة عامة تشمل عملية اعادة الجدولة، تأجيل السداد مع اطالة الفترة التى يتم خلالها استهلاك القرض . وتمثل عملية اعادة الجدولة إحدى السبل الممكنة التى تهرع اليها البلاد التى تصادف مشاكل في الوفاء بأعباء دينها الخارجى أى سداد أصل وفوائد الدين في الآجال المحددة (٥) . ويمكن تقسيم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة الى ثلاثة أنواع :

١ — ديون لا تقبل الجدولة وهى الديون المستحقة لمنظمات دولية او اقليمية مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو بنك التنمية الإفريقى . وبالنسبة لهذا النوع من الديون ، يجب على البلاد المدينة الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية وحجم المعاناة الناجمة عن السداد . لذلك يجب العمل على علاج هذا العيب الخطير عن

طريق التوفيق بين مصلحة المنظمات الدولية والاقليمية ومصلحة البلاد المدينة من حيث ترتيب ووضع قواعد معينة تيسر عملية السداد وتنظم اعادة جدولة كل أو بعض هذه الديون .

٢ — الديون التجارية وهى المستحقة للبنوك التجارية الدولية ويتم اعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين البنوك الدائنة والبلد المدين وتتم معظم عمليات الجدولة فى نادى لندن . ومن الملاحظ أن دول أمريكا اللاتينية وبصفة خاصة المكسيك استطاعت أن تحصل على العديد من المزايا والتنازلات من البنوك الدائنة أثناء عملية اعادة الجدولة لديونها . من أهم هذه المزايا والتنازلات :

— تخفيضات فى أسعار الفائدة .

— الحصول على جدولة متعددة السنوات وصلت فى بعض الأحيان الى أربع أو خمس سنوات .

— عدم الربط بين اعادة جدولة الديون وضرورة الاتفاق المسبق مع صندوق النقد الدولى .

٣ — الديون الرسمية الحكومية وتتمثل فى الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات . ويتم اعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادى باريس .

هذا ويبين الجدول الآتى تطور عملية اعادة جدولة الديون فى الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٥ .

جدول رقم (٣) اعادة جدولة الديون ١٩٧٩ — ١٩٨٥

السنة	عدد الاتفاقيات الخاصة بالبنوك التجارية	عدد الاتفاقيات الخاصة بنادى باريس
١٩٧٩	٤	١
١٩٨٠	٣	٣
١٩٨١	٥	٨
١٩٨٢	٤	٦
١٩٨٣	١٤	١١
١٩٨٤	١٠	١٣
١٩٨٥	١٢	١٩

المصدر :

The World Bank, "World Development Report 1986," Washington, 1986, p. 38.

بالنظر الى الجدول السابق يتضح ما يأتي :

١ — قبل انفجار مشكلة الديون الخارجية للدول النامية في عام ١٩٨٢ في ظل الاوضاع التي تعرضت لها المكسيك، كانت عملية اعادة جدولة الديون امرا نادر الحدوث . غفى خلال الفترة من عام ١٩٧٦ وحتى نهاية ١٩٨٢ بلغت الاتفاقات الخاصة باعادة الجدولة ما لايتجاوز اثني عشر مليار دولار (٦) .

٢ — زاد عدد اتفاقيات الجدولة زيادة ملحوظة في عام ١٩٨٣ حيث ارتفع هذا العدد من ١٠ اتفاقيات في عام ١٩٨٢ الى ٢٥ اتفاقية في عام ١٩٨٣ .

٣ — احتل عام ١٩٨٥ مكان الصدارة في هذا الصدد وسجل رقما قياسيا سواء من حيث عدد الاتفاقيات والبالغ ٣١ اتفاقية أو من حيث قيمة اعادة الجدولة والتي بلغت ٩٣ مليار دولار والتي كانت ابرزها اتفاقية المكسيك لاعادة الجدولة لسنوات متعددة وقيمتها ٤٩ مليار دولار (٧) .

هذا ويلاحظان عملية اعادة جدولة الديون الخارجية كحل عملي لهذه المشكلة تشوبه بعض العيوب تتمثل في الآتي (٨) :

١ — تصاعد أرقام الديون الخارجية نتيجة لاضافة سعر فائدة جديدة على الديون يقترب من سعر الفائدة السائد في السوق .

٢ — تراكم الأقساط باضافة أسعار فائدة مركبة عليها .

٣ — اشتراط نادى باريس على الدولة المدينة التي ترغب في اعادة جدولة ديونها ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

٤ — أن نادى باريس لا يميل الى اتباع أسلوب الجدولة متعددة السنوات حيث أنه يقصر فترة تجميد الدين على سنة أو سنتين .

وبالرغم من ذلك يمكن اصفاء بعض الايجابية على هذا الحل لجعله صالحا لعلاج مشكلة المديونية الخارجية وذلك من خلال :

١ — ضرورة تعميم الجدولة متعددة السنوات والتي تمتد فيها فترة التجميد الى اربع سنوات أو خمس سنوات .

٢ — الاعفاء من الفوائد القديمة المستحقة واقتصار عملية الجدولة على أقساط السداد الخاصة بأصل الدين .

٣ — ضرورة اعادة النظر في أسعار الفائدة على الديون المؤجلة وجعلها أكثر عدالة بالنسبة للبلاد النامية .

٤ - نظرا لأن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول اتباع برنامج اقتصادى صحيحى تتعرض للتعثُر وإطالة الأمد فانه من الضرورى فض الارتباط بين إعادة الجدولة واتفاق الدولة المدينة مع صندوق النقد الدولي على الدخول فى اتفاق استعدادى .

خامسا : استبدال الديون بالأسهم

أدى تعثر الكثير من دول العالم الثالث فى دفع أعباء ديونها المستحقة وزيادة طلبات إعادة الجدولة الى تعرض العديد من البنوك التجارية العالمية الى مشاكل مالية خطيرة تمثلت فى زيادة نسبة الديون المعدومة أو الديون المشكوك فى تحصيلها(٩). وقد ترتب على ذلك زيادة عدد البنوك الأمريكية التى تعرضت للافلاس عاما بعد عام كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤)

عدد المصارف الأمريكية المفلسة ١٩٨١ - ١٩٨٧

السنة	عدد المصارف
١٩٨١	١٠
١٩٨٢	٤٢
١٩٨٣	٤٨
١٩٨٤	٧٩
١٩٨٥	١٢٠
١٩٨٦	١٣٨
الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٧	١٤١

المصدر : مجلة العالم ، العدد ١٩٢ ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ ص ٤٦

ففى العام ١٩٨١ لم يتجاوز عدد المصارف الأمريكية المفلسة ١٠ مصارف ، الا أن هذا العدد زاد عاما بعد عام . ومن المتوقع طبقا لبيانات مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية فى واشنطن أن يصل عدد المصارف المفلسة فى نهاية عام ١٩٨٧ الى ٢٠٠ مصرف ، مسجلا بذلك اقصى رقم للمصارف الأمريكية المفلسة منذ أوائل الثمانينات .

ومن قبيل الرد على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية بدأت المصارف التجارية الأجنبية بتحويل ديونها لدى دول العالم الثالث الى استثمارات فى هذه الدول(١٠) . ففى يوم ١٣ أغسطس ١٩٨٧

وافق « بنك الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى » على السماح للبنوك التجارية الأمريكية بالاشتراك بديونها بنسبة ١٠٠٪ فى رأس مال مؤسسات اقتصادية فى أكثر من ٣٣ دولة مدينة فى العالم الثالث . وقبل هذا التاريخ كان بنك الاحتياطي الأمريكى يسمح للبنوك التجارية بالاشتراك فى رأس مال مؤسسات الدول المدينة بنسبة ٢٠٪ من ديونها كحد أقصى . ويذكر أن شيللى كانت أولى الدول المدينة التى بدأت فيها عملية تحويل الديون الميثوس من سدادها الى استثمارات وذلك فى مايو ١٩٨٥ ، ثم تبعتها بعد ذلك كل من الأرجنتين والبرازيل والاكوادور والمكسيك وفنزويلا والفلبين .

ويكمن العيب الأساسى فى هذه الطريقة لتسوية المديونية فى خوف البلاد النامية من سيطرة رأس المال الأجنبى على اقتصادياتها مما يؤثر على استقلالها السياسى والاقتصادى . الا أنه يمكن التغلب على هذا العيب من خلال تحديد حصة لا تتعدى نسبة معينة تكون من نصيب الشريك الأجنبى بما يضمن توجيه الاقتصاد لخدمة الأغراض القومية . وتجدر الإشارة الى أن هذا الحل قد يكون تسوية مقبولة لمشكلة الديون التجارية ، خاصة فى حالة مقايضة الديون بأسهم المؤسسات الاقتصادية العامة الخاسرة أو بأسهم شركات تحت التأسيس . ومن ثم يترتب على عملية الاستبدال تحسين ادارة وكفاءة وربحية هذه المؤسسات .

خاتمة :

بالرغم من كثرة الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون الخارجية وامكانيات تحسين هذه الحلول بادخال تعديلات عليها لمصلحة البلاد المدينة، الا أننا نرى أن زيادة حصيلة الصادرات يعتبر العامل الحاسم فى اتجاه حل هذه المشكلة . وهذا لن يتأتى الا من خلال ثلاث طرق متلازمة :

١ — قدرة البلاد النامية على تحقيق فائض انتاجى يخصص للتصدير ويتمتع بالقدرة التنافسية على المستوى الدولى من حيث ارتفاع الجودة وانخفاض التكلفة .

٢ — فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام المنتجات القادمة من الدول النامية .

٣ — العمل على زيادة فرص التعاون والتبادل التجارى بين الدول النامية مما يؤدى الى تجميع هذه الكيانات الصغيرة ذات الامكانيات الاقتصادية الضعيفة . وينتج عن ذلك امكانية التغلب على ضيق نطاق السوق الذى تعاني منه الدول النامية فرادى . هذا بالإضافة الى حسن استغلال مواردها الاستغلال الأمثل فى ضوء التنسيق مع غيرها من الدول التى تتعاون أو تتكامل معها .

ان زيادة الحصيلة الصافية من النقد الأجنبى يعد مصدرا أساسيا لتمويل خدمة الدين الخارجى والمحافظة على قدر كاف من النمو الاقتصادى .

قائمة المراجع

- 1.—The world Bank, "World Development Report 1986", Washington, 1986.
 - 2.—Nusbaumer (J.), "l'Enjeu du dialogue Nord - Sud", Ed. Economica, Paris, 1981 pp. - 191-214.
 - 3.—Nossiter (B - D.) "For rich and poor nations, Stakes at Cancun are high", International Herald Tribune, October 19, 1981, p-5. Also : White (J.), "The politics of foreign aid", Ed. The Bodley Head, London 1974, pp. 190-194.
 - 4.—Erbe (S.), "The flight of capital from Developing countries". Review of International Trade and Development, Hamburg, Nov. Dec. 1985, p-274.
 - 5.—'Living with a nightmare', The Economist, march 20, 1982, Reproduced in, Problemes Economiques, no. 1780, 30 juin 1982, pp. 17-22. Also: Qu'entend-on par rééchel onnement de la dette?", Finances et Développement, Septembre 1983; Réproduit par, Problemes Economiques no. 1846, 2 nov. 1983, pp. 12 - 17.
- ٦ — الأهرام الاقتصادى عدد ١٦٨٧/٢/٢٠ ، ص ٦٢
- 7.—The World Bank, "World Development Report 1986", op,cit., p. 38.
 - 8.—Martner (G.D.), "Renegociations de dettes", in Sanchez Arnau (J. - C.), "Dettes et Développement", Editions Publisud, 1982, Paris, pp. 179-180.
 - 9.—Cline (W.R.), "Debt strategy : staying the course", Economic Impact, no 39, 1987-3, Washington, pp. 35 - 41 .
- ١٠ — لمزيد من التفاصيل عن استبدال الديون الخارجية للدول النامية ، أنظر :
- Powell (B.) and Friday (C.) "A' Junk'king takes on the third world", Newsweek, September 21, 1987, p. 44.

اهم ملامح وسمات دالة الانخار الكلية فى مصر

خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥/١٩٨٤

مقدمة البحث

الدكتورة / عالية عبد المنعم المهدي

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

لا شك أن احدى المشكلات الزمنة التى تواجه الاقتصادات تتمثل فى ضرورة السعى نحو تحقيق معدل نمو سريع ومستمر فى الناتج الحقيقى ، لما يحققه هذا الهدف من أثر ايجابى على مستوى الدخل المتوسط ومن ثم مستوى المعيشة بشكل عام .

ولما كان السبيل الأساسى المتاح أمام هذه الاقتصادات يكمن فى ضرورة تكثيف ومضاعفة الاستثمارات ، فان توافر موارد التمويل الكافية يصبح أهم الأسس اللازمة لتحويل هذا الهدف الى واقع حيوى .

ومن المعلوم أن احدى السمات الأساسية للمجتمعات النامية هى انخفاض مستويات الدخل بشكل عام ، بما له من أثر سلبي واضح على حجم المدخرات الكلية . ومن هنا يصبح تحقيق هدف النمو المرغوب فيه فى ظل الواقع المحدود والإمكانات ، نوع من المعادلة الصعبة ، يحاول كل اقتصاد على طريقته ، وضع الحلول المناسبة لها والمتناسبة مع ظروفه وطبيعته تكوينه الهيكلى وعلاقاته مع العالم الخارجى .

من المسلم به ان الوصول الى معدل النمو المستهدف ، يتوقف أولا واخيرا على حجم ونوعية الاستثمارات (المادية والبشرية) المحققة . وان هذه الأخيرة تتوقف إمكانية إنجازها على مجموعة من العوامل من أهمها حجم موارد التمويل المتوفرة . لهذا فان أحد التساؤلات الأساسية المطروحة يصبح : هل موارد التمويل اللازمة لتحقيق حجم معين من الاستثمارات المخططة متوفرة محليا أم لا ؟ واذا لم تكن متوفرة فالى أى مدى يبلغ النقص فيها ؟ .

وفى كثير من الأحوال، فان الدولة اذا ما عجزت عن تدبير احتياجاتها من خلال المدخرات المحلية تضطر أن تلجأ الى السبل الأخرى الأكثر وعورة . فهى أحيانا ما تعتمد الى توفير احتياجاتها من خلال الإصدار الجديد ، أو قد تتجه الى طريق آخر شائك فى الاقتراض من الخارج . وهو شائك لأن الاقتصادات

المعتمدة في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها المخططة على موارد التمويل الداخلية (بصفة خاصة الادخار وليس الاصدار النقدي) لابد أن يتسم النمو المحقق فيها بقدر كبير من الاتساق والاستمرارية . أما حين تضطر الدولة النامية الى اللجوء للمنظمات والصناديق الدولية لتوفير الحجم اللازم من الموارد لتمويل استثماراتها فأنها لابد أن تقبل أن عاجلا أو آجلا — اجراء تعديلات مستمرة في حجم ونوعية استثماراتها بما يتلائم مع شروط ورؤى الهيئات المقرضة . وهذه الظروف المحيطة بطبيعة التمويل الخارجى يكون لها انعكاس واضح على معدل نمو الناتج الحقيقى ، الذى يتسم بالتذبذب صعودا وهبوطا وفقا لمقتضيات الظروف الدولية وطبيعة العلاقة ما بين الجهات المانحة والدولة المقرضة .

ولما كانت مشكلة نقص موارد التمويل هى احدى المشكلات الأساسية امام المخطط الاقتصادى المصرى ، فإن الهدف من هذا البحث هو محاولة دراسة وتحليل دور وتأثير أحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية : وهو الادخار . وهذه الدراسة تركز على تناول النقاط التالية :

- ١ — محاولة صياغة دالة الادخار باستخدام البيانات المتاحة عن كل من الناتج والادخار خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٨٤/١٩٨٥
- ٢ — تحليل وشرح أهم سمات دالة الادخار .
- ٣ — تفسير طبيعة الدور الذى تضطلع به المدخرات المصرية في تمويل الاستثمارات التنموية منذ السبعينات .

أولا — صياغة دالة الادخار :

كانت الصياغة النظرية لدالة الادخار عرضة لتغير مستمر خلال القرن الحالى . ففى الربع الأول من القرن العشرين كانت أفكار ومبادئ الاقتصاديين التقليديين هى المهيمنة على الفكر الاقتصادى بشكل عام . وانعكست هذه الآراء على طبيعة وشكل دالة الادخار . فالنقود ليست سوى وسيلة من وسائل التبادل . والانسان الرشيد لن يفكر فى ادخارها أو الامتناع عن استخدامها الا اذا كان هناك ثمن مناسب لهذه التضحية ، هو سعر الفائدة . لهذا اعتبر الفكر التقليدى الادخار دالة طردية فى سعر الفائدة .

وقد استمر هذا الرأى مسيطرا حتى جاء كينز ، مع مطلع الثلاثينات ، ليرفضه من أساسه ويضع بديلا أكثر قبولا . فإذا كان الادخار هو الجزء من الدخل الذى يفيض عن احتياجات الاستهلاك ، فإن الادخار لابد وأن يكون دالة فى مستوى الدخل .

ومن المسلم به ان المستويات المختلفة من الدخل لابد وأن تقترن بها مستويات متفاوتة من الادخار . فأصحاب الدخل المحدود يكون ادخارهم

محدودا ، أو معدوما أو حتى سالبا . أما أصحاب الدخول المرتفعة ، ففتتوفر لديهم القدرة على تكوين مدخرات كبيرة . كذلك الحال بالنسبة للأهم المتفاوتة من حيث مستويات الغنى والفقر . وما دالة الادخار الكينزية الا تعبيرا عن هذا المعنى :

$$S_t = a + by_t$$

حيث S_t = حجم المدخرات فى السنة t

y_t = مستوى الدخل فى السنة t

a = الحد الثابت من الادخار

b = الميل الحدى للادخار

وهذه الدالة تعنى باختصار ان حجم المدخرات فى السنة يتحدد بمستوى الدخل خلال نفس السنة ، وذلك بافتراض بقاء العناصر الأخرى على ما هى عليه وهو ما يعبر عنه بواسطة المعلمات الثابتة (a, b) .

أما العوامل الأخرى المفترض ثباتها والتي يمكن أن تؤثر فى مستوى الادخار : فهى نمط توزيع الدخل ، مستويات سعر الفائدة ، مستويات الأسعار ... الخ .

وقد اتفقت البيانات الإحصائية المتاحة والخاصة بالاقتصاد الأمريكى عن الفترة من ١٩٢٩ — ١٩٤١ مع دالة الادخار الكينزية النظرية (١) حيث اتضح بصياغة دالة الادخار بالاستعانة بتلك البيانات أن أهم سماتها تتمثل فى :

(أ) انها دالة خطية أى ان الميل الحدى للادخار ثابت .

(ب) ان الميل المتوسط للادخار يتزايد مع ارتفاع مستوى الدخل وهو ما يعنى ان الحد الثابت من المدخرات قيمته سالبة .

ولكن مع طول الفترة الزمنية (١٨٦٩ — ١٩٣٨) التى تمكنت البيانات الإحصائية من شمولها من خلال أبحاث كل من R. Goldsmith, S. Kuznets اتضح وجود اختلاف فى شكل دالة الادخار (٢) . فقد ثبت وتساوى كل من الميل الحدى والميل المتوسط للادخار خلال الفترة الطويلة . وهذا النوع من الدوال يوصف بأنه متناسب (Proportional) حيث تبدأ دالة الادخار من نقطة الأصل وتصبح قيمة الحد الثابت مساوية للصفر .

(١) عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان : الدخل القومى ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٤

(٢) المرجع السابق ص ١٠٣

وقد توالى بعد ذلك مجموعة من النظريات الخاصة بدالة الادخار في محاولة من الاقتصاديين في تتبع سلوكها وطبيعة مفهوم الدخل المؤثر فيها : هل هو الدخل المطلق ، أم النسبى أم الدائم ؟ هل هو الدخل في السنة t أم دخل السنة $1 - t$.. الخ .

ونظرا لحيوية الدور الذى يمكن أن يقوم به الادخار ، فقد كان من الضرورى ، محاولة تناوله ولو بأسلوب مبسط من خلال البحث عن طبيعة العلاقة ما بين كل من مستوى الدخل المطلق والادخار على امتداد ٢٥ عاما .

دالة الادخار الكلى في الاقتصاد المصرى :

البيانات والاحصاءات المستخدمة :

نظرا لتعدد القطاعات القائمة بالادخار ، فإن مفهوم الادخار الذى نتناوله بالدراسة هو الادخار الكلى سواء قام به قطاع الأفراد (عائلتى وأعمال) أو القطاع الحكومى . ونظرا لوجود مفهومين متميزين للادخار احدهما محلى (Domestic) والثانى قومى (National) فإن صعوبة قياس تحديد قيمة المدخرات القومية بدقة ، تجعلنا نقصر التحليل على المفهوم المحلى : وهو الادخار الذى يقوم به كل من العناصر الوطنية والاجنبية داخل البلاد .

بالنسبة لمفهوم الدخل المستخدم فى القياس فهو الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق ، وهو يختلف عن الناتج بتكلفة العناصر من حيث تضمن الاول لقيمة الضرائب غير المباشرة التى تمثل دخلا بالنسبة للقطاع الحكومى . وقد كان، توافر البيانات الخاصة بهذا المتغير فى كل السنوات الخاصة بالدراسة سببا يجعله عنصرا أكثر صلاحية للاستخدام .

اختيار الصياغة الملائمة لدالة الادخار :

فى محاولة البحث عن أفضل الأشكال المعبرة عن طبيعة العلاقة ما بين كل من الادخار والناتج (الدخل) تمت المقارنة ما بين مجموعة من الأشكال أهمها (١) .

$$S_t = a + by_t \quad - ١$$

$$S_t = a + by_t + CD_t y_t \quad - ٢$$

$$S_t = a + by_t + CD_t \quad - ٣$$

(١) لمزيد من التفاصيل الخاصة بالدوال المختلفة انظر الملحق .

$$S^* = a + by^* \quad - \text{٤}$$

$$\text{where } S^* = S_t - R_0(S_{t-1})$$

$$y^* = y_t - R_0(y_{t-1})$$

$$S_t = a + by_t + cy_t^2 \quad - \text{٥}$$

وقد اتضح من خلال المقارنة ما بين الأشكال المختلفة ان أنسبها من حيث الدلالة الاحصائية هو الشكل الاول وهو المتمثل في معادلة خط الانحدار البسيطة .

وقد تم احتساب معادلة خط الانحدار من خلال البيانات الخاصة بالمتغيرين السابقين مرة استنادا الى الاسعار الجارية ومرة أخرى باستبعاد تغيرات الاسعار من خلال الاستعانة بالأرقام القياسية لاسعار الجملة .

وقد كان لاستبعاد التغيرات في الاسعار اثره على قيمة الثوابت (a , b) ومن ثم على شكل ووضع الدالة بصفة عامة . الا انه نظرا لعدم دقة الأرقام القياسية المستخدمة وعدم تعبيرها عن مدى التغير الحقيقي في مستويات الاسعار فان دالة الانحدار المكشاة Deflated بواسطتها كانت غير مقبولة احصائيا . فاختبار Durbin-Watson أوضح بجلاء وجود ظاهرة ارتباط ذاتي موجبة (positive autocorrelation) ما بين البواقي Residual من الانحدار المحقق (الفعلي) والانحدار المحتسب من خلال معادلة خط الانحدار، وقد صعب استبعاد هذه الظاهرة من خلال طريقة الفروق . ومن ثم فقد كانت دالة الانحدار الانسب من الناحية الاحصائية — لفرض الدراسة — هي الدالة البسيطة المعبرة عن العلاقة ما بين الانحدار (المحلى الاجمالى) والنتائج (المحلى الاجمالى) باستخدام الاسعار الجارية .

أهم سمات وملامح دالة الانحدار الكلى :

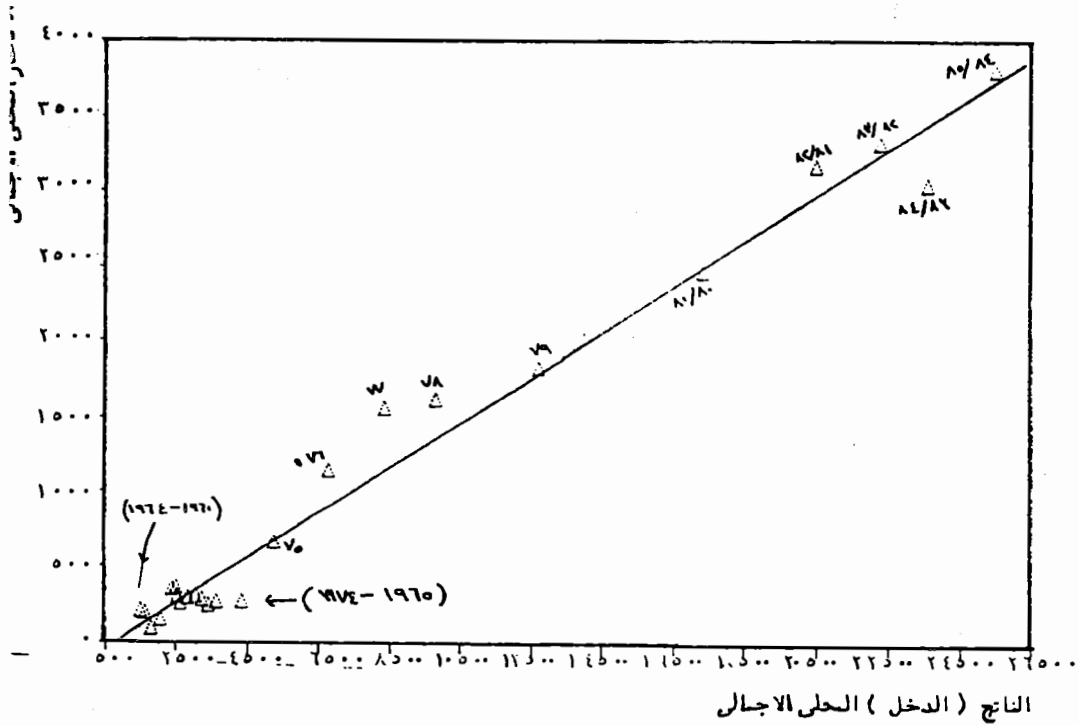
بالاستعانة بالبيانات الواردة بالجدول (١) تم الوصول الى الشكل التالى لدالة الانحدار .

الشكل (١)

مالة الادخار الكلى فى مصر خلال الفترة

١٩٨٥/١٩٨٤ - ١٩٦٠

بالاسعار الجارية / بالمليون جنيه



وبالنظر الى هذا الشكل نلاحظ ما يلى :

١ — ان المحور الأفقى يقيس مستويات الدخل المحلى الاجمالى خلال الفترة محل الدراسة (١٩٦٠ — ١٩٨٤/١٩٨٥) . اما المحور الرأسى فيبين المستويات المختلفة من الادخار المحلى الاجمالى المقابلة لها .

٢ — كل نقطة فى هذا الشكل تعبر عن مستوى معين من الادخار المحقق عند مستوى محدد من الدخل فى سنة معينة .

٣ — من خلال البيانات المعبر عنها فى شكل الانتشار وبالاختساب الرياضى تم الوصول الى معادلة خط الانحدار المعبرة عن دالة الادخار الكلى على النحو التالى :

$$S_t = - 120.8 + .1511 Y_t$$

$$r = .9898$$

$$T (DF = 22) = 32.579$$

$$r^2 = .9797$$

$$D.W. (N = 24) = 1.2102$$

حيث : S_t = مستوى الادخار المحلى الاجمالى فى السنة t

Y_t = مستوى الناتج المحلى الاجمالى فى السنة t

وتفسر هذه العلاقة هو ان الادخار المحلى الاجمالى دالة فى الناتج المحلى الاجمالى بافتراض بقاء العوامل الاخرى على ما هى عليه . وهذه العوامل يعبر عنها من خلال قيمة كل من الحد الثابت (فى هذه الحالة قيمته تساوى — ١٢٠.٨) والميل الحدى للادخار وقيمته ١٥.٠ .

ودالة الادخار الموضحة اعلاه لا تبين فقط وجود اتجاه عام نحو تزايد الادخار المحلى الاجمالى مع زيادة الناتج المحلى الاجمالى بل ايضا قوة الارتباط (٩٧.٩٧) ما بين هذين المتغيرين . فالناتج المحلى هو الذى يفسر حوالى ٩٧٪ من التغيرات التى تطرأ على الادخار المحلى ، بينما المتغيرات الاخرى لا تفسر سوى ٣٪ من تغيراته .

واذا كانت قيمة الميل الحدى للادخار قد استقرت خلال فترة ٢٥ عاما حول معدل ١٥٪ فى المتوسط فان هذه القيمة تعرضت لتغيرات شديدة ارتفاعا وانخفاضا خلال فترات الأزمات والحروب والتحول الاقتصادى .

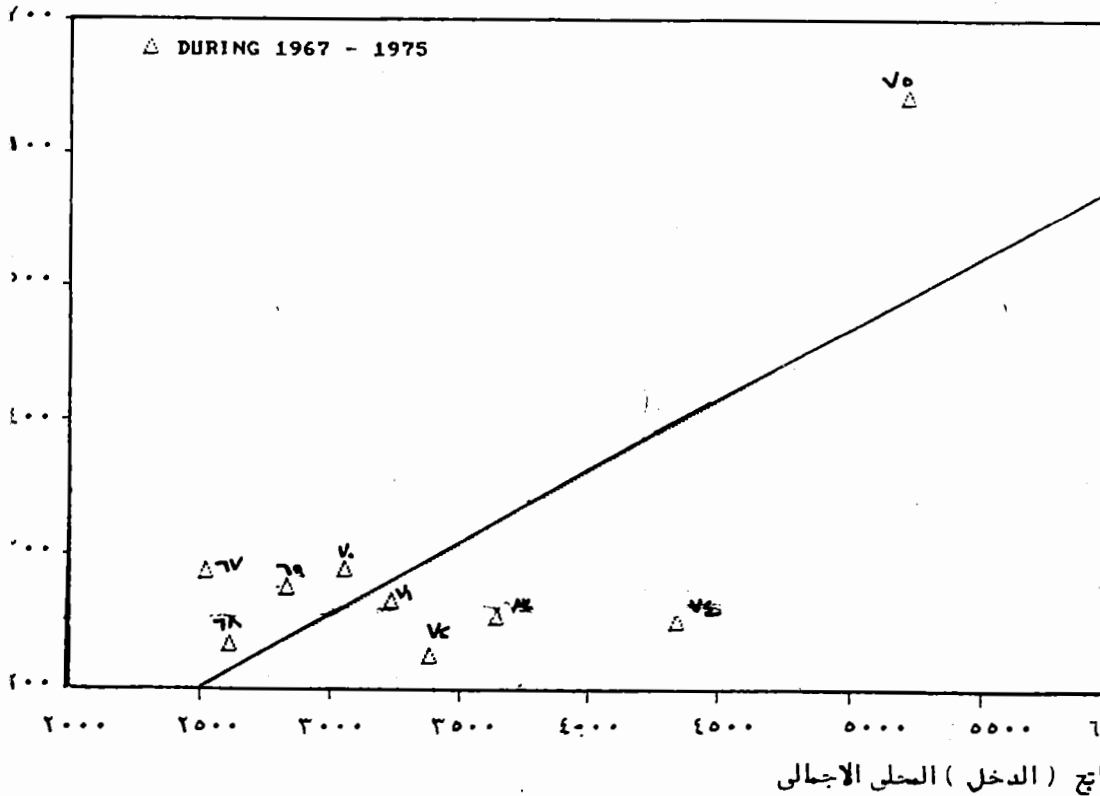
ولما كانت الفترة محل الدراسة قد شهدت سلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية ، فان انعكاس آثار هذه التغيرات على دالة

الادخار يمكن أن يكون أكثر وضوحا اذا ما تناولنا بالدراسة دالة الادخار — قصيرة الأجل — الخاصة بفترة الأزمة او التغير وليس أدل على ذلك من الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٥ .

فمع بداية حرب ١٩٦٧ وطوال فترة حرب الاستنزاف وحتى نهاية ١٩٧٥ كانت الزيادة المحدودة في الناتج مصحوبة بنقص واضح في المدخرات (١)، ولما كان مفهوم الادخار الكلى الذى نتناوله يتضمن كلا من الادخار الفردى والادخار الحكومى ، فقد يكون كل من تخوف الأفراد من الظروف السياسية المتقلبة من ناحية ، وتزايد الاستهلاك الحكومى من ناحية أخرى من أهم البواعث وراء التقلب الحاد الذى طرأ على ميل ووضع الدالة . كما يتضح في الشكل التالى :

الشكل (٢)

الادخار الكلى في مصر خلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٥
بالأسعار الجارية / بالمليون جنيه



(١) انظر بيانات هذه الفترة في الجدول رقم (١) .

ولعل النظرة الأكثر قربا لتلك الفترة الزمنية (١٩٦٧ — ١٩٧٥) تساعد على بيان طبيعة الاختلاف ما بين دالة الادخار الخاصة بها عن تلك الخاصة بفترة الدراسة بأكملها .

فالدالة الجديدة التى تتناول الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٥ الأقصر زمنيا اخذت الشكل التالى :

$$S_t = - 66.8 + .107 y_t$$

$$r = .7216$$

$$r^2 = .5206$$

والفرق ما بين الدالة (٢) والدالة (١) يمكن شرحه فيما يلى :

(أ) ان الحد الثابت فى الدالة الأخيرة (٢) قد تزايد ليصبح «—٦٦.٨» بينما كانت قيمته فى حالة الدالة طويلة الأجل (— ١٢٠.٨) ومدلول هذا التغير يمكن شرحه بطريقة أكثر وضوحا اذا نظرنا اليه من وجهة أخرى . ان وجود حد ثابت من الادخار السالب يعنى ان هناك حد ثابتا من الاستهلاك الذى يجب أن يتوفر للأفراد حين يكون مستوى الدخل مساويا للصفر . وانخفاض قيمة هذا الحد الثابت من الاستهلاك الضرورى فى فترة الحرب يعسد امرا منطقيا . فمع ظروف الأزمة واستمرار فترة الاستنزافضعفت معدلات الانتاج نسبيا بسبب صعوبة احلال الآلات المتقادمة ، نقص قطع الغيار ومستلزمات الانتاج عموما . وبضعف الامكانيات المتاحة أمام الدولة تضاعلت قدراتها الانتاجية من ثم تراجعت قيمة الحد الأدنى الضرورى من الاستهلاك الممكن توفيره للأفراد من خلال الهيكل الانتاجى القائم .

(ب) ان الانخفاض فى الميل الحدى للادخار راجع بطبيعة الحال لضعف — بل تراجع — معدلات نمو الناتج المحلى من ناحية ورغبة الأفراد فى المحافظة على مستويات استهلاكهم السابقة من ناحية أخرى .

(ج) وأخيرا فانه بحساب معامل الارتباط ما بين المتغيرين عن تلك الفترة الخاصة بسنوات الحرب ، نلاحظ ان الناتج المحلى الإجمالى لا يفسر سوى ٥٢٪ من التغيرات التى طرأت على حجم الادخار المحلى الإجمالى . وهو ما يعنى ان العوامل الأخرى التى افترض ثباتها ظهر تأثيرها بوضوح حين قصرت فترة الدراسة .

٤ — اما فيما يتعلق بالميل المتوسط للادخار ، فقد تم حسابه عن كل سنة من سنوات الدراسة وأخذ متوسط له عن هذه المدة حيث اتضح ما يلى:

(أ) أن الميل المتوسط للادخار بلغ فى المتوسط حوالى ١٢٪ سنويا (١).

(ب) ان قيمته اتسمت بالاستقرار فى مختلف سنوات الدراسة حول

(١) انظر الجدول رقم (١)

معدله المتوسط اما السنوات المحدودة التى ظهر فيها انحراف واضح عن المعدل المتوسط فكانت سنوات حرب اليمن وحرب الاستنزاف وحتى نهاية ١٩٧٥ حين وصل الميل المتوسط لادنى معدلاته (٥٧٪) . بطبيعة الحال فان انماط الاستهلاك (العام والخاص) ومن ثم مستويات الادخار تختلف فى اوقات الحروب عنها فى اوقات الاستقرار العادى .

(ج) هناك اتجاه عام بدأ منذ النصف الثانى من السبعينات وان كان يصعب الجزم باستمراريته نظرا لقصر الفترة الزمنية — نحو حدوث تزايد فى الميل المتوسط للادخار مع زيادة مستوى الدخل . ولكن على أية حال فانه يمكن التأكيد على وجود تلازم ما بين تزايد الميل المتوسط للادخار والظروف الاقتصادية بمختلف مكوناتها ومسبباتها التى سادت طوال النصف الثانى من السبعينات وحتى منتصف الثمانينات . فقد ارتفع الميل المتوسط للادخار عن الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ليصل فى المتوسط الى ١٥٣٪ .

اما السنة الوحيدة التى شهدت تراجعا واضحا عن هذا المعدل فقد كانت سنة ١٩٨٣/١٩٨٤ حيث انخفض الميل المتوسط ليصل الى ١٣٪ (ادنى معدلاته خلال تلك الفترة) . ولما كان الادخار المحلى الاجمالى هو بطبيعته عنصر متبقى عن طرح الاستهلاك النهائى من الدخل المحلى الاجمالى، فان كل من تناقص أسعار البترول والتراجع فى قيمة الاستثمارات وغيرها من العوامل المؤثرة فى حجم الناتج المحلى لابد أن ينعكس اثرها بشكل مباشر على مستوى الادخار المحلى ومن ثم الميل المتوسط للادخار .

٥ — ان وجود ظاهرة تزايد الميل المتوسط للادخار خلال العشر سنوات الماضية ، يؤكد على ان دالة الادخار دالة غير متناسبة ، أى ان تزايد الدخل يصحبه تزايد فى الادخار بمعدل اكبر . وهو اتجاه يلزم تحليله بمزيد من التعمق لما له من مدلول واضح على عملية التخطيط للتنمية وتمويل الاستثمارات .

٦ — انه بالرغم من هذه الظاهرة ، فان الميل المتوسط للادخار مازال دون المعدلات المناظرة فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط فعلى سبيل المثال : وصل الميل المتوسط للادخار فى كل من اندونيسيا ، الفلبين ، تايلاند ، كوستاريكا ، تونس والكونغو الى ٢٠٪ أو ما يزيد . والمقارنة هنا بين مجموعة من الدول تدخل كلها فى تصنيف البنك الدولى تحت بند الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض . وعلى ذلك تصبح من المسؤوليات التى يجب ان تأخذها الدولة على عاتقها توفير كافة الحوافز المالية والنقدية ... الخ المشجعة على دفع الميل المتوسط للادخار الى أعلى .

ويؤكد ذلك ان الفجوة ما بين الاستثمار والادخار مازالت كبيرة (١) وهذا يستتبع بالضرورة اللجوء الى كل من اسلوبى التمويل بالاصدار النقدي ، وبالاقتراض من العالم الخارجى . وعموما ، فانه اذا كان تضيق فجوة الموارد أمر ممكن باستخدام أى من الاسلوبين التاليين :

(١) انظر الشكل رقم (٣) .

- (أ) زيادة قيمة المدخرات بمعدل أسرع من معدل زيادة الاستثمارات .
أو
(ب) خفض قيمة الاستثمارات السنوية .

فإن الوسيلة الأولى هي الأكثر ملائمة لاقتصاد نام يحتاج لحجم ضخم لا غنى عنه من الاستثمارات في مجال البنية الأساسية والصناعات الثقيلة والخدمات العامة . والإجراءات المشجعة على تحقيق معدل أعلى للادخار هي بالتالى الأكثر منطقية لتضييق الفجوة ما بين الاستثمار المخطط والادخار المحقق .

فالبنظر الى الجدول (١) عمود (٦) يلاحظ ان المدخرات الاجمالية لم تتمكن في أحسن الظروف (سنة ١٩٨٣/١٩٨٤) من تغطية أكثر من ٦٦٪ من احتياجات تمويل الاستثمارات الاجمالية . ومدلول ذلك ان جزءا لا يستهان به (يقارب في المتوسط ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات) لابد وأن يتم تمويله اما بالاعتماد على المصادر الخارجية غير المضمونة أو باللجوء الى البنك المركزى .

١. — ان القطاع العام — مازال هو القطاع المضطلع بعبء تنفيذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الاجمالية وقد بلغت الاستثمارات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٢/١٩٨١ حوالى ٦٥٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة سنويا . وهناك اتجاه نحو تزايد هذه النسبة خلال السنوات الاخيرة (١) .

ومع ذلك فان الادخار العام لا يمكن الركون اليه كمصدر تيار مستمر ومستقر لموارد التمويل الممكنة . فهو يتغير بشدة صعودا وهبوطا ، فضلا عن ضآلته النسبية اذا ما قورن بحجم الاستثمار العام المحقق سنويا . فالبنظر الى الجدول رقم (٢) نلاحظ أن نسبة الادخار العام الى اجمالى المدخرات المحلية لم يتجاوز ٣٠٫٧٪ في المتوسط سنويا ، مع العلم بأن المدخرات المحلية لم تتمكن من تغطية أكثر من ٥٠٪ من اجمالى الاستثمارات السنوية في المتوسط خلال نفس الفترة .

الادخار العام اذن يشكل موطن خلل وقصور شديد ويعد من أهم الأسباب وراء تعاضل حجم فجوة الموارد .

أهم النتائج التى يمكن استخلاصها مما سبق :

ان الاعتبارات السياسية والاقتصادية العامة ينعكس اثرها بوضوح على حجم المدخرات الكلية ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج اجمالى . وقد وضح هذا الاثر في الشكل (١) حيث حدث انحراف في قيمة المدخرات المحققة عن تلك المحتسبة من خلال معادلة خط الانحدار في كل من سنوات الحرب

(١) انظر الجدول رقم (٢) .

(١٩٦٧ - ١٩٧٥) وسنوات الانفتاح في بدايته (١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨) - وأخيرا في سنة ١٩٨٣/١٩٨٤ (١) .

وقد كان الفرق بين القيمة المحققة والقيمة المحتسبة للمدخرات سالبا طوال سنوات الحرب وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ ، بينما أصبح الفرق قيمة موجبة خاصة خلال السنوات الاولى من الانفتاح حيث تزايدت المدخرات سواء كانت بالعملة المصرية او بالعملة الاجنبية . وليس ادل على ذلك من نمط الزيادة السريعة التى طرأت على المدخرات المحلية سواء كانت ودائع تحت الطلب أو شهادات استثمار بأنواعها المختلفة . فقد شهدت هذه الأوعية الادخارية زيادات ملحوظة وكبيرة في قيمة الايداعات بها (٢) .

والجدير بالملاحظة ان ايداعات الافراد بالعملة الاجنبية قد تزايدت بشكل واضح لتمثل نسبة كبيرة ومتزايدة من اجمالى الايداعات بالبنوك التجارية . اذن فقد كانت فترة الاستقرار السياسى التى شهدتها الاقتصاد المصرى ما بعد حرب أكتوبر وما صاحبها من تغيرات وظروف اقتصادية مواتية من العوامل المشجعة على تزايد المدخرات المحلية الاجمالية .

ان الدالة المقدرة للادخار لا تبدأ من نقطة الأصل ، من ثم فهى غير متناسبة ، بمعنى ان الادخار يتزايد بنسبة متزايدة مع ارتفاع مستوى الدخل . والدلالة الأساسية لذلك هو ان نجاح الدولة في تحقيق زيادة في المستوى الحقيقى للدخل في ظل استمرار نفس الظروف والمتغيرات الاقتصادية - لا بد وان ينعكس أثره على حجم المدخرات الحقيقية بالنمو بمعدل متزايد ، ومن ثم تتحسن قدرة الاقتصاد على توفير الموارد التمويلية اللازمة لتغطية احتياجات الاستثمار .

ان الفجوة الحقيقية ما بين الادخار المحلى الاجمالى والاستثمار الكلى شهدت تزايدا ملحوظا استمر حتى بداية عام ١٩٨٢ ، حيث أخذت قيمتها بعد ذلك في التناقص . ولم يكن مرجع هذا التناقص حدوث زيادة ملموسة في قيمة المدخرات ، بقدر ما كان راجعا الى حدوث هبوط واضح في معدل تزايد الاستثمارات الاجمالية . وقد كان كل من نقص موارد التمويل والايادات العامة وزيادة عبء خدمة الدين من أهم العوامل المسببة لهذا التناقص في قيمة الاستثمارات .

وانطلاقا مما سبق يكون من المطالب الأساسية التى يتعين على واضعى السياسة الاقتصادية مراعاتها هى الدراسة الدقيقة لأهم العناصر التى أثرت في حجم المدخرات والقطاعات القائمة بالادخار ، ولكى تتخذ بناء على ذلك اجراءات محددة واضحة المعالم تستهدف تشجيع وتنمية المدخرات المحلية حتى لا يكون نقص موارد التمويل المحلية عائقا رئيسيا لنمو الاستثمارات الاجمالية وفقا لمقتضيات الخطة العامة للدولة .

(١) أنظر الجدول رقم (٣) .

(٢) أنظر النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، المجلد ٣٨ ، العدد الاول

١٩٨٥ ، ص ٧٥

الجدول رقم (١)

تطور الناتج (الدخل) والاندثار
والاستثمار وفجوة الموارد
خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨٥/١٩٨٤

(بالمليون جنيه/بالاسعار الجارية)

السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	٥ = (٤ - ٢)	٦ = ٤ ÷ ٢
١٩٦٠	١٤٤٣,٢	١٨٣,٧	١٢,٧	١٩٢	٨٩,٣ -	٩٦,
١٩٦١	١٤٨٦,٣	١٨٦,٣	١٢,٥			
١٩٦٢	١٥٩٩	١٨٠	١١,٢٥			
١٩٦٣	١٧٨٦,٣	٦٦,٣	٣,٧			
١٩٦٤	٢٠٥٠,٨	١٢٥,٢	٦,١			
١٩٦٥	٢٣٤٠,١	٣٢٤,٩	١٣,٩	٤١٤	٨٩,١ -	٧٨٥,
١٩٦٦	٢٤٧٣,٦	٣٤٢,٨	١٣,٩	٤١٥,٨٥	٧٣,٠٥ -	٨٢,
١٩٦٧	٢٥٢٢,٩	٢٨٥,٣	١١,٣	٣٦٣,٩٥	٧٨,٦٥ -	٧٨,
١٩٦٨	٦٢١٤,٧	٢٣٠,٦	٨,٨	٣٣٠,٢٥	٩٩,٦٥ -	٧,
١٩٦٩	٢٨٣٣,٩	٢٧٣,٦	٩,٧	٣٨٢	١٠٨,٤ -	٧٢,
١٩٧٠	٣٠٥٨,٤	٢٨٦,٩	٩,٤	٤٢٦,٦	١٣٩,٧ -	٦٧,
١٩٧١	٣٢٤١,١	٢٦٣,٤	٨,١	٤٢٨,٧	١٦٥,٣ -	٦١,
١٩٧٢	٣٣٨٩,٩	٢٢٢,٢	٦,٦	٤١٨,٣	١٩٦,١ -	٥٣,
١٩٧٣	٣٦٤٤,٦	٢٥٠,٨	٦,٩	٤٤٦,٣	١٩٥,٥ -	٥٦,
١٩٧٤	٤٣٣٩	٢٤٩	٥,٧	٩٧٥	٧٢٦, -	٣١,
١٩٧٥	٥٢١٨	٦٤٠	١٢,٣	١٧٤١	١١٠١, -	٢٧,
١٩٧٦	٦٧٢٧	١١٢١	١٦,٧	١٩١٠	٧٨٩, -	٥٩,
١٩٧٧	٨٣٤٤	١٥٤٠	١٨,٥	٢٤٣٤	٨٩٤, -	٦٣,
١٩٧٨	٩٧٩٥	١٦٠٥	١٦,٤	٣١٠١	١٤٩٦, -	٥٢,
١٩٧٩	١٢٧٠٥	١٨٠٩	١٤,٢	٤١٧٣	٢٣٦٤, -	٤٣,
١٩٨١/١٩٨٠	١٧٣٢٠	٢٤٤٤	١٤,١	٥١١١	٢٦٦٧, -	٤٨,
١٩٨٢/١٩٨١	٢٠٤٩٠	٣١٤٢	١٥,٣	٦١٤٧	٣٠٠٥, -	٥١,
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٢٢٢٥	٣٢٩٠	١٤,٨	٢٥٠٠	١٩١٠, -	٦٣,
١٩٨٤/١٩٨٣	٢٣٥٦٠	٣٠٢٥	١٢,٨	٥١٧٥	٢١٥٠, -	٥٨,
١٩٨٥/١٩٨٤	٢٥٤٨٥	٣٧٩٠	١٤,٩	٥٧١٥	١٩٢٥, -	٦٦,

تابع الجدول رقم (١)

- ١ — الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق .
- ٢ — الادخار المحلى الاجمالى .
- ٣ — الميل المتوسط للادخار .
- ٤ — الاستثمار الاجمالى .
- ٥ — فجوة الموارد .
- ٦ — معدل تغطية الادخار للاستثمار .

المصدر : البيانات الخاصة بالمتغيرات ١ ، ٢ ، ٤ تم الحصول عليها
من المصادر التالية :

السنوات عن ١٩٦٠ — ١٩٦٤ من : مجلس الشورى : تقرير لجنة
السياسات الاقتصادية ١٩٨٥ ، ص ٢٠٦

السنوات من ١٩٦٥ — ١٩٧٣ من

World Bank, EGT Report N° 1815, p. 26

السنوات من ١٩٧٤ — ١٩٨٢/١٩٨١ من

World Bank, EGT Report N 4498, p. 124

السنوات من ١٩٨٣/١٩٨٢ — ١٩٨٥/١٩٨٤ من : البنك الاهلى
المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد ٣٣ ، ١٩٨٠ ، جدول
١/٦ ب .

الجدول (٢)
مساهمة القطاع العام في الادخار والاستثمار
الاجمالي

(بالليون جنيه مصرى)

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٢-١٩٨٣
اليبيان								

الادخار العام الاجمالي (١)	١٢٥,٠-	٦٣-	٢٤٧	٧١٣,٤	٦٩١,٦	٧٣,٩-	١٤٩٨,١	١١٤٨,٧
الاستثمار العام الاجمالي (١)	١٩٧	٩٠٠	٩٧٩,٩	١٥٤٨,٩	٣٣١١,٤	٣٥٤٧,٠	٣٧٦٥,٦	٤٦٧٠,٦
% الادخار العام إلى الادخار المحلى الاجمالي	٥٠,٢	٩,٨-	٢٢,٠٣	٤٦,٣	٤٣,١	٤,١-	٦١,٣	٣٦,٦
% الاستثمار العام إلى الاستثمار الاجمالي	٦١,٢	٥١,٧	٥١,٣	٦٣,٦	٧٤,٥	٦١	٧٣,٧	٧٦

(١) البنك الدولي

World Bank, A.R.E. Current Economic Situation and Growth Prospects, R.p.

N° 4498 EGT, 1983, pp. 138, 143

الجدول (٣)
الإدخال المفق والمخسب خلال الفترة
١٩٦٠ - ١٩٨٤/١٩٦٥
(بالبليون جنيه مصري)

السنة	الإدخال المفق	الإدخال المخسب	البسواقي	السنة	الإدخال المفق	الإدخال المخسب	البسواقي
١٩٦٠	—	—	—	١٩٧٣	—	—	—
١٩٦١	١٨٦,٣	١٠٣,٧٥٤	٨٢,٥	١٩٧٤	١٠٣,٧٥٤	١٨٦,٣	١٩٦٠
١٩٦٢	١٨٠	١٢٠,٧٨١	٥٩,٢	١٩٧٥	١٢٠,٧٨١	١٨٠	١٩٦٢
١٩٦٣	٦٦,٣	١٤٩,٠٧٩	٨٢,٨	١٩٧٦	١٤٩,٠٧٩	٦٦,٣	١٩٦٣
١٩٦٤	١٢٥,٢	١٨٩,٠٤١	٦٣,٨٤—	١٩٧٧	١٨٩,٠٤١	١٢٥,٢	١٩٦٤
١٩٦٥	٣٢٤,٩	٢٣٢,٧٤٩	٩٢,١٥	١٩٧٨	٢٣٢,٧٤٩	٣٢٤,٩	١٩٦٥
١٩٦٦	٣٤٢,٨	٢٥٢,٩١٩	٨٩,٨٨	١٩٧٩	٢٥٢,٩١٩	٣٤٢,٨	١٩٦٦
١٩٦٧	٢٨٥,٣	٢٦٠,٣٦٧	٢٤٩٣	١٩٨٠	٢٦٠,٣٦٧	٢٨٥,٣	١٩٦٧
١٩٦٨	٢٣٠,٦	٢٧٤,٢٣٧	٤٣,٦٤—	١٩٨١	٢٧٤,٢٣٧	٢٣٠,٦	١٩٦٨
١٩٦٩	٢٧٢,٦	٣٠٧,٣٥٤	٣٣,٧٥—	١٩٨٢	٣٠٧,٣٥٤	٢٧٢,٦	١٩٦٩
١٩٧٠	٢٨٦,٩	٣٤١,٢٧٣	٥٤,٣٧—	١٩٨٣	٣٤١,٢٧٣	٢٨٦,٩	١٩٧٠
١٩٧١	٢٦٣,٤	٣٦٨,٨٧٦	١٠٥,٤٤—	١٩٨٤	٣٦٨,٨٧٦	٢٦٣,٤	١٩٧١
١٩٧٢	٢٢٢,٢	٣٩١,٣٥٧	١٦٩,١٦—	—	—	—	—

اختبار Durbin - WATSON : ١,٢١٠,٢

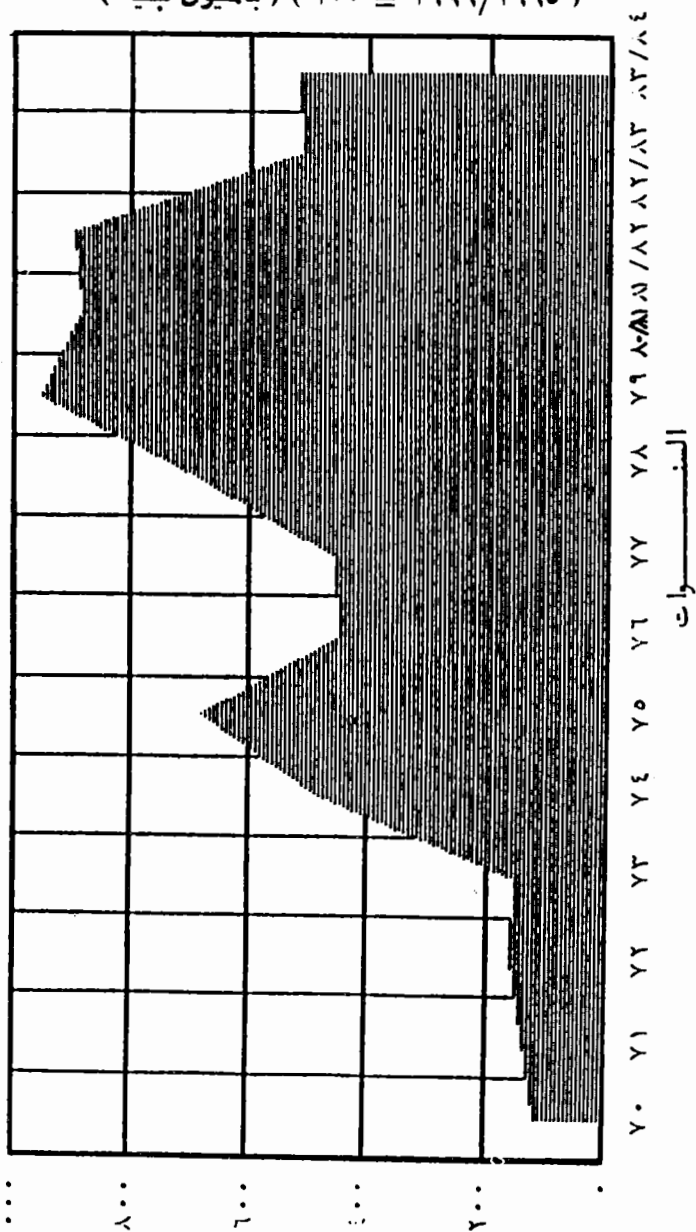
عدد المشاهدات ٢٤

(١) على أساس معادلة خط الانحدار البسيطة رقم (١) .

الشكل (٣)

فجوة الموارد خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٤/١٩٨٥

(بالمليون جنيه) (١٠٠ = ١٩٦٦/١٩٦٥)



النتائج الخاصة بالأشكال المختلفة التي تم احتسابها لدالة الادخار :

$$S = a + by_t + CD_t y_t$$

$$= - 9.18 + .085 y_t + .0307 D_t y_t$$

D = Dummy variable

$$R = .9270 \quad T (D.F. = 22) \quad D.W. = .9833$$

$$\text{Multiple } R = .9628 \quad 1.490 \quad (N = 25 = 1.536$$

هذه الدالة محتسبة على أساس الاسعار الثابتة للمتغيرين المكشدة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة (١٩٦٦/١٩٦٥ = ١٠٠) . هذا النوع من الدوال يستخدم لبيان مدى تأثير Dummy Variable على ميل الدالة

$$S = a + by_t + Cy_t^2$$

$$= - 281 + .2393 y_t + (-7.6926E - 06)y_t^2$$

$$R^2 = .9229 \quad T(D.F.) = 22 \quad D.W. = .8815$$

$$\text{Multiple } R = .9607 \quad 3.576 \quad (N = 25) - 1.023$$

هذه الدالة محتسبة على أساس الاسعار الثابتة للمتغيرين والمكشدة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة (١٩٦٦/١٩٦٥ = ١٠٠)

$$S^* = a + by^*$$

$$S^* = S_t - R_0 (s_t - 1)$$

$$= - 178.9 + .1763Y^*$$

$$Y^* = Y_t - R_0 (Y_t - 1)$$

$$R^2 = .9203 \quad T (D.F. = 21) \quad D.W. = .9579$$

$$15.570 \quad (N = 23)$$

هذه الدالة محتسبة على أساس الاسعار الثابتة للمتغيرين المكشدة بالرقم لأسعار الجملة (١٩٦٦/١٩٦٥ = ١٠٠) .

$$S = a + by_t + cS_{t-1}$$

$$= -101.52 + .13 y_t + .15S_{t-1}$$

$R^2 = .98$	$T (DF = 21)$	$D.W. = 1.3181$
Multiple $R = .99$	4.900	$N = 24$
	.746	

$$S = a + by_t + cD_t$$

$$= -186.3 + .18y_t + .969 D_t$$

D = Dummy Variable

$R^2 = .9$	$T (DF = 22)$	$D.W. = .8357$
Multiple $R = 1.0$	6.835	$N = 25)$
	.02	

هذه الدالة تم احتسابها باستخدام البيانات الخاصة بالمتغيرين والمكمشة بالرقم القياسى لأسعار الجملة (١٩٦٦/١٩٦٥ = ١٠٠) . وهذا النوع من الدوال يستخدم لبيان Dummy Variable على الحد الثابت فى دالة الادخار .

المراجع

المراجع العربية :

- ١ — عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩
- ٢ — تقرير لجنة السياسات الاقتصادية، مجلس الشورى، القاهرة ، ١٩٨٥
- ٣ — النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، القاهرة ، عن السنوات ١٩٨٥ — ١٩٨٠.

المراجع الأجنبية :

- 1— DILLARD D; THE ECONOMICS OF J. M. KEYNES, CROSBY LOCKWOOD & SON LTD., LONDON, 1958
- 2— GUJARATI, D; BASIC ECONOMETRICS, McGRAW; HILL KOGAKUSHA, LTD, TOKYO 1978
- 3— PINDYCK, R .S. & RUBINEELD, D.L.; ECONOMETRIC MODELS AND ECONOMIC FORECASTS, McGRAW; HILL KOGAKUSHA LTD., TOKYO, 1976

Repors :

- 1 - WORLD DEVELOPMENT REPORT 1985, WORLD BANK OXFORD UNIV. PRESS, N.Y., 1985
- 2 - A.R.F. CURRENT ECONOMIC SITUATION & GROWTH PROSPPECTS WORLD BANK ,REP. N°. 4498 EGT, OCT. 1983.
- 3 - A.R.F. ECO-MANAGEMENT IN A PERIOD OF TRANSITION, WORLD BANK. REP. N°. 1815 EGT, NOV. 1977.
- 4 - ALIBONI, R & ETAL; ED.; EGYPT'S ECONOMIC POTENTIAL, CROOM HELM, KENT, 1984.

مدى أمثلية التوجهات الاستثمارية لقطاع العام المصرى خلال عقد الستينات

دكتور/ محمد ابراهيم عبد الرحمن

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

جامعة اسيوط

* بدلا من المقدمة :

بداية نشر الى أن حسابات التخطيط فى عقد الستينات كانت تتم بطريقة لا تسمح بالتصوير الدقيق لاستثمارات القطاع الخاص . . فعلى سبيل المثال فى قطاع الزراعة نجد أن التحول من مزرعة حقلية الى مزرعة بستانية يتطلب قيام القطاع الخاص باستثمارات معينة مثل هذه الاستثمارات لم تأخذها حسابات التخطيط فى الحسبان كما أن استثمارات القطاع العام فى الزراعة اقتصرت على الاستصلاح دون الاقتراب من الأرض المستغلة فعليا ، وفى مجال الصناعة نجد أن الصناعات الصغيرة بعد التأميمات فى (١٩٦١) لم يتبعها أحد ، حيث نجد أن القطاع الخاص فى صناعة النسيج كان يساهم بحوالى ٣٥٪ من الانتاج الكلى للمنسوجات فى أوائل الستينات وعلى الرغم من حدوث توسعات فى شركات القطاع العام الا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص فى انتاج المنسوجات ظلت ثابتة لم تتغير (٣٥٪) وهذا يقودنا الى نتيجة منطقية مفادها أن القطاع الخاص قد توسع فى استثماراته فى صناعة النسيج .

كما أن الحسابات التخطيطية فى الستينات ظلت عاجزة عن معرفة أرقام استثمارات القطاع غير المنظم ومن المعلوم أن استثمارات هذا القطاع تمثل نسبة لا يستهان بها فى دول العالم الثالث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وخاصة الاستثمارات الموجهة الى صناعة اصلاح السلع المعمرة كالسيارات حيث تزيد نسبة الاستثمارات الموجهة الى مثل هذه الصناعة وخاصة فى فترات الحد من الاستيراد .

ومما سبق يتضح أن الحسابات التخطيطية فى فترة الستينات قد أعطت تضخما نسبيا لاستثمارات القطاع العام ، وتخفيضا نسبيا أيضا لاستثمارات القطاع الخاص .

وعلى الرغم من المحاذير السالفة الذكر الا أنه ليس أمام الباحث الا الاعتماد على البيانات التى توفرها لنا مثل هذه الحسابات التخطيطية .

المبحث الأول : التطور التاريخى للقطاع العام :

بداية نشير الى أن القطاع العام كما يوجد فى الدول الاشتراكية والدول النامية فانه يوجد أيضا فى الدول الرأسمالية .

أولا : القطاع العام فى الدول الرأسمالية (١) :

تكون القطاع العام فى الدول الرأسمالية نتيجة لأحد عاملين :

العامل الأول : وجود أزمة اقتصادية طاحنة ، اذ ترتب على الكساد العظيم ١٩٢٩ — ١٩٣٤ تملك الحكومة لعدد كبير من المشروعات سواء ملكية كاملة أو ملكية جزئية ، فالاستقراء التاريخى يظهر لنا أن الحكومة الألمانية (فى ظل النازية) اشترت عددا كبيرا من المصانع المفلسة أو التى كانت على وشك الإفلاس نتيجة للكساد الذى كان سائدا آنذاك ، كما عملت الحكومة على التوسع فى الصناعات الحربية للقضاء على معدل البطالة المرتفع .

وفى ايطاليا الفاشية أنشأ موسوليني مؤسسة إعادة التعمير الصناعى بقصد شراء المشروعات المفلسة أو التى فى طريقها الى الإفلاس للعمل على تنشيطها حتى اذا ما ازدهرت فانها تبيع أسهمها بصورة كلية أو جزئية للقطاع الخاص .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تضمن برنامج روزفلت ضرورة قيام الحكومة الاتحادية ببعض المشروعات الضخمة بقصد خفض معدل البطالة والعمل على زيادة التشغيل .

العامل الثانى : وجود أزمة سياسية حادة ، وهى تلك الفترات التى يشتد الصراع الطبقي فيها وتؤتى ثمارها بنجاح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى فرض شعار التأمين نظراً لضعف الطبقة الرأسمالية كالتأمينات التى حدثت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى كل من فرنسا وانجلترا (٢) .

وأصبح تدخل الدولة هو السمة المميزة للاقتصاد الرأسمالى المعاصر فلا تخلو دولة رأسمالية اليوم من وجود قطاع عام بها حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تجعل من الدفاع عن المشروعات الفردية أساسا لسياستها يتسع فيها القطاع العام سنة تلو الأخرى (٣) .

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى عبد الله « تنظيم القطاع العام — الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية » القاهرة — دار المعارف ١٩٦٩ ، ص ٢٠ — ٢١ . وأيضاً : محمد على شتا « القطاع العام » القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٧٢ ، ص ٤٣ — ٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١ ، وأيضاً حول القطاع العام فى كل من فرنسا وانجلترا أنظر : د. عيسى عبده « الاقتصاد الإسلامى — مدخل ومنهاج » القاهرة — دار الاعتصام سبتمبر ١٩٧٣ ، ص ١٧٩ — ١٨٤ .

(٣) تارن محمد صبحى الأتربى « نشأة وتطور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى » القاهرة ، المركز العربى للدراسات السياسية والاقتصادية ، ١٩٦٨ ، ص ٣ — ٤ .

وأصبح القطاع العام أمرا لا بد منه سواء في العقود الماضية (٤) أو القادمة وسواء للدول النامية (٥) أو الرأسمالية (٦) .

ثانيا : القطاع العام والخاص في مصر :

(أ) القطاع العام :

تكون القطاع العام في مصر (٧) منذ القرن التاسع عشر حيث كان قطاع الدولة يمتد الى السكك الحديدية و ترسانة اصلاح السفن وتكرير البترول والمطابع الاميرية وبعض البنوك (٨) .

(٤) حول الدور الذى لعبه القطاع العام في الدول المتقدمة في العقود الماضية :

See : Ignacy Sachs, «Patterns of public sector In Underdeveloped Economies» Asia Publishing House; London, 1962, pp. 71-72.

(٥) حول أهمية القطاع العام للدول النامية وإفريقيا :

See : Ismail Sabry, «The Importance of the public sector for The Economic And Social Development of African countries» in «The Institute of National Planing, African Institute For Economic Development And Planning DAKAR», Cairo 20 May. 29 June, 1972, C-22, R. 25, pp. 1-16

See : Dr. El Sayed A. Dohia, «The public Sector And Economic Integration In Africa In : «The Institute of National Planning, African Institute For Economic Development And Planning DAKAR», OP. Cit., R. 17, p.p. 1-28

(٦) في جميع الدول الرأسمالية توجد بعض منشآت القطاع العام وتتمثل عادة في المرافق العامة كالسكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء ومرافق المياه والصرف وغالبا في مجال البنوك وبعض الصناعات الثقيلة الأساسية التى يحجم القطاع الخاص عنها لتدنى ربحيتها أو لما تتطلبه من أموال ضخمة تفوق مقدرة القطاع الخاص ، انظر في ذلك : د. عبد الفتى سعيد « التكامل بين القطاعين العام والخاص » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ ص ٧ .

(٧) حول نشأة القطاع العام في مصر وتطوره

See : Dr. Ismail Sabri Abdalla, The Birth And Development of the public sector In Egypt» In : «The Institute of National Planning, African Institute For Economic Development And planning DAKAR», OP. cit., R. 24; pp. 1-18

(٨) انظر : د. فؤاد مرسى « مصر القطاع العام في مصر — دراسة في اخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى » مركز البحوث العربية ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٨ . وأيضا حول وجود القطاع العام في مصر قبل الثورة : انظر : د. اسماعيل صبرى عبد الله « تنظيم القطاع العام » مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

وبدا القطاع العام يتسع في مصر بعد قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حيث صدر قانون الإصلاح الزراعى في ذات العام والذي من خلاله تمكنت الدولة من السيطرة على مساحة كبيرة من الأراضى المملوكة للأقطاعيين، وتطلب هذا تكوين قطاع عام محدود ومؤقت يتولى توزيع هذه الأراضى على صغار المزارعين . وزادت مساهمة القطاع العام في اجمالى الاستثمارات المحلية حيث بلغت ٣٥٪ ، ٤٨٪ ، ٥٣٪ ، ٦٣٪ وذلك للأعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ على التوالى . بعد أن كانت مساهمته محدودة قبل قيام الثورة حيث بلغت هذه المساهمة حوالى ١٦٪ عام ١٩٥٠ (٩) .

الا ان المرحلة الحاسمة في اتساع القطاع العام في مصر كانت عام ١٩٦٠ حينما تم تحويل البنك الأهلى المصرى وبنك مصر الى ادارة الملكية العامة فزاد القطاع العام نتيجة للشركات الصناعية التى انضمت اليه والتي كان بنك مصر يسيطر عليها ، حيث كانت هذه الشركات تساهم بحوالى ٢٠٪ من الانتاج الصناعى في مصر وحوالى ٥٠٪ من انتاج المنسوجات .

وازداد حجم القطاع العام بصدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ (١٠) كما صدر في أغسطس ١٩٦٣ قانونا يقضى بتأمين بعض الشركات والمنشآت تأميما كلياً وأصبح القطاع العام في هذا العام مهيمنا على جميع ميادين النشاط الاقتصادى ما عدا الزراعة (١١) وزاد حجم القطاع العام اتساعا بتطبيق نظام تصفية الحراسات في مارس ١٩٦٤ ، اذ بمقتضى هذا النظام تم نقل عددا كبيرا من المشروعات الى القطاع العام .

وأصبح القطاع العام مسئولا عن حوالى ٩٠٪ من القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الصناعة عام ١٩٦٧/٦٦ (١٢) .

ومن ناقلة القول ان الاقتصاد الاشتراكى كان كامنا في تفكير ونوايا قادة الثورة منذ وقوعها في ١٩٥٢ فصدور قانون الإصلاح الزراعى بعد أشهر قليلة من قيام الثورة ومبادئ الثورة الست التى كانت تضم بين

(٩) انظر : محمد ابراهيم عبد الرحمن « دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٨ » مجلستر - جامعة أسيوط ١٩٨١ ص ٦٢ .

(١٠) انظر رئاسة الجمهورية « المشروعات العامة - تنظيمها ومشكلاتها » فبراير ١٩٦٣ ، ص هـ .

(١١) انظر فرنسوا ريفيه « الصناعة والسياسات الصناعية في مصر » ترجمة جورج أبى صالح ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ، ١٩٨٠ ، ص ٩٦ .

(١٢) انظر : د. محمد عبد الفضيل « الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى » معهد الانماء العربى ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .

طياتها أسس الاشتراكية (فمبدأ القضاء على الاقطاع ومبدأ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ومبدأ إقامة عدالة اجتماعية) هذه المبادئ تشكل أهدافا أساسية للاقتصاد الاشتراكي فلا يمكن تحقيق عدالة اجتماعية دون إعادة توزيع الثروة بالعدل وتحرير المواطن من السيطرة والاستغلال .

فقيادة الثورة وإن لم يكونوا قد ارتبطوا بفكر اقتصادي معين إلا أنهم ولا شك كانوا معنيين بإقامة صورة جديدة من البنيان الاقتصادي لمصر لا تعتمد بحال من الأحوال على ترك الحرية على عواهنها لرأس المال الفردي .

ولقد أكد ميثاق العمل الوطني (١٣) حتمية الحل الاشتراكي ، ورفض الفكرة القائلة بإمكانية الرأسمالية المصرية تحقيق التقدم المادي والعدل الاجتماعي للبلاد .

« أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستقل ونزعاته الجامحة ... كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .. أن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها وهي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محدودة (١٤) » .

ثم يؤكد الميثاق على حتمية الحل الاشتراكي كوسيلة لعلاج مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر .

« أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين (١٥) » .

(ب) القطاع الخاص (١٦) :

ساهم القطاع الخاص مساهمة كبيرة في تنفيذ اجمالي الاستثمارات

-
- (١٣) المقدم من الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٢ للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .
 (١٤) انظر : د. محمود متولى « الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها » القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ، ص ٣١٣ .
 (١٥) المرجع السابق ص ٣١٣ .
 (١٦) لمزيد من التفاصيل حول القطاع الخاص المصري خلال عقود ما قبل السبعينيات انظر : د. على الجريتلى « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ، ص ٢٥٠-٢٥٨ .

المحلية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث كانت قطاعات الانتاج الرئيسية المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والنظام المصرفي وخدمات النقل والتأمين والكهرباء وامدادات الماء كلها من اختصاصات القطاع الخاص (١٧) .

ولقد بلغت مساهمة هذا القطاع في اجمالي الاستثمارات المحلية حوالى ٨٤٪ لعام ١٩٥٠ الا ان هذه المساهمة تناقصت بعد الثورة لتصل الى ٦٥٪ ، ٥٢٪ لعامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ على التوالي .

واستمرت المساهمة في التناقص لتصل الى ٤٧٪ ، ٣٧٪ لعامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ على الترتيب (١٨) .

وفي الواقع كان موقف ثورة ١٩٥٢ من القطاع الخاص مذبذبا فمنذ اليوم الاول لقيامها جعلت القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال مبدءا أساسيا من مبادئها الست .

وتارة أخرى تشجع الدولة القطاع الخاص وخاصة في التصنيع ويتضح هذا في خطاب الرئيس عبد الناصر في ابريل ١٩٥٤ حيث يقول : « ليكن في علمكم ان الحكومة ليس لديها المال الكافي للقيام بتلك النهضة الصناعية وعلى هذا يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك » .

وقد سبق ذلك الخطاب تأكيد في خطاب له في ديسمبر ١٩٥٣ بقوله « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل وعلى مصلحة صاحب العمل الى بناء عهد جديد للصناعة (١٩) » .

وفي الخمسينات اتجهت نسبة كبيرة من استثمارات القطاع الخاص المصرى الى قطاع البناء ولذا أصدرت الدولة عام ١٩٥٦ قانونا يقيد أعمال الهدم والبناء ويحصرها في حدود الضرورة القصوى واخضاع بناء العمارات الجديدة أو اصلاحها لنظام الرخص الرسمية اذا كانت تزيد على ٥٠٠ جنيه (٢٠) وذلك بهدف توجيه رؤوس الأموال الى الصناعة .

(١٧) انظر : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية « المسح الاجتماعى الشامل للجمبع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ » القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٤٢٤ .

(١٨) انظر : محمد ابراهيم عبد الرحمن « دور الاستثمارات الاجنبية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٨ » مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(١٩) انظر د. محمود متولى « الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها » القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ - ٢٧١ .

(٢٠) المرجع السابق ص ٢٧٢ ، ٢٨٠ .

الا أن استثمارات القطاع الخاص اتجهت الى الخدمات تحقيقا للربح السريع (٢١) .

المبحث الثاني : التوجهات الاستثمارية للقطاع العام في الستينات :

اولا : استثمارات القطاع العام :

ونتيجة لاتساع القطاع العام نجد انه قام بالشطر الاكبر من الاستثمارات في الستينات ، ففى نهاية الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٤/١٩٦٥ نجد أن القطاع العام نفذ حوالى ٩٤٪ من الاستثمارات الكلية بينما نفذ القطاع الخاص النسبة المتبقية وهى ٦٪ (٢٢) تقريبا .

ونجد فى مجال القطاعات السلعية لذات السنة ساهم القطاع العام بنسبة ٩٨٪ من اجمالى الاستثمارات بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة ٢٪ .

وفى مجال قطاعات التوزيع نفذ القطاع العام ٩٦٪ من اجمالى الاستثمارات والنسبة الباقية ٤٪ قام بها القطاع الخاص .

واكبر نسبة ساهم بها القطاع الخاص كانت فى القطاعات الخدمية حيث نفذ ما نسبته ٢٢٪ تقريبا من الاستثمارات الكلية ، ونفذ القطاع العام ما نسبته ٨٨٪ من اجمالى .

وفى عام ١٩٦٦/١٩٦٥ نفذ القطاع العام حوالى ٩٣٪ من اجمالى الاستثمارات والقطاع الخاص نفذ ما نسبته ٧٪ (٢٣) .

وفى القطاعات السلعية ساهم القطاع العام بنسبة ٩٩٪ تقريبا من اجمالى بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة الواحد فى المائة المتبقية .

وفى مجال قطاعات التوزيع نفذ القطاع العام ما نسبته ٩٦٪ تقريبا من اجمالى والقطاع الخاص النسبة المتبقية ٤٪ .

وترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القطاعات الخدمية حيث وصلت الى حوالى ٣١٪ وترجع ارتفاع هذه المساهمة الى زيادة استثمارات القطاع الخاص فى الاسكان حيث بلغت مساهمته فى الاسكان حوالى ٢١٥ مليون

(٢١) المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢٢) أنظر الجدول رقم ١ .

(٢٣) أنظر الجدول رقم ٢ .

جنيه بنسبة ٧٦٫٨٪ من اجمالى مساهمته البالغة ٢٨ مليون جنيه لعام ١٩٦٥/١٩٦٦ ، وفى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ نفذ القطاع العام ما نسبته ٩٢٪ تقريباً من اجمالى الاستثمارات المحلية (٢٤) بينما نفذ القطاع الخاص النسبة المتبقية وهى ٨٪ (٢٥) .

وفى القطاعات السلعية نلاحظ أن القطاع العام نفذ ٩٩٪ من الاستثمارات الكلية ونفذ القطاع الخاص نسبة الواحد فى المائة . وفى قطاعات التوزيع ساهم القطاع العام بما نسبته ٩٧٪ تقريباً والقطاع الخاص ساهم بنسبة ٣٪ .

وترتفع مساهمة القطاع الخاص فى القطاعات الخدمية حيث بلغت المساهمة ٤١٪ من اجمالى ويرجع السبب فى ارتفاع هذه المساهمة الى زيادة الاستثمار فى المبانى السكنية (حيث بلغت هذه المساهمة حوالى ٢٤٫٨ مليون جنيه بنسبة ٨٤٪ من اجمالى مساهمته الكلية والبالغة ٢٩٫٤ مليون جنيه) .

نتيجة لمنحه القروض بفرض اقامة المبانى السكنية وبيعه الاراضى بالتقسيط وغير ذلك من الوسائل والحوافز التشجيعية والاجراءات التنظيمية (٢٦) الا ان نسبة مساهمة القطاع الخاص الى اجمالى الاستثمارات المحلية قد تقلصت بصفة عامة لتصل الى ٥٧٪ طوال سنى الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ ، وفى نفس الوقت زادت نسبة مساهمة القطاع العام ونفذ ما نسبته ٩٤٫٣٪ من الاستثمارات الكلية للسنوات ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ (٢٧) .

ونلاحظ من الجداول أيضاً ان اكثر مساهمة للقطاع الخاص كانت فى القطاعات الخدمية حيث بلغت نسبة استثماراته للسنوات ٦٤/١٩٦٥ ، ٦٥/١٩٦٦ ، ٦٦/١٩٦٧ ، حوالى ٢٢٪ ، ٣١٪ ، ٤١٪ على التوالى .

واقل مساهمة للقطاع الخاص كانت فى القطاعات السلعية حيث بلغت حوالى ٢٪ ، ١٪ ، ١٪ لذات السنوات السابقة على الترتيب .

(٢٤) حول ما كان يتمتع به القطاع العام من وزن نسبى كبير فى الستينيات .
انظر عادل غنيم « النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ » دار المستقبل العربى ، الطبعة الاولى ١٩٨٦
ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢٥) انظر الجدول رقم ٢ .
(٢٦) انظر وزارة التخطيط « متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة من السنة ١٩٦٧/٦٦ » اغسطس ١٩٦٨ ص ١٤٣ .
(٢٧) انظر الجدول رقم ٤

كما نلاحظ أيضا ضآلة نسبة استثمارات القطاع الخاص الموجهة الى الصناعة والتعدين حيث بلغت هذه النسبة ٣٢٪ من استثمارات القطاع الخاص الكلية لعام ١٩٦٥/٦٤ .

كما بلغت نفس النسبة ٢١٪ لعام ١٩٦٦/٦٥ ، وحوالى ١٩٪ لعام ١٩٦٧/٦٦ .

ولعل ضآلة مساهمة رأس المال الخاص في اجمالي الاستثمارات المحلية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات مرده الى : (٢٨) .

١ - ظلت الرأسمالية المصرية تنتظر استقرار الحكم الجديد (بعد ثورة ١٩٥٢) قبل أن تغامر بمذخراتها .

٢ - صدور قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

٣ - الأزمة النفسية التى حاقت بكبار الملاك بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى .

٤ - ارتباط أفراد الصفوة السياسية السابقة (سواء المبعدين منهم أو المعتقلين أو المعزولين) بعلاقات وثيقة مع كبار الملاك وبالطبقة الصناعية الكبيرة طبقة أصحاب رؤوس الأموال المسيطرة في المجالين الصناعى والتجارى .

٥ - صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ والاعتراف بالصين الشعبية والمشاركة فى مؤتمر باندونج (٢٩) .

٦ - تأميم قناة السويس .

٧ - قوانين يوليو الاشتراكية .

٨ - حرب اليمن .

٩ - عدم توافر الخبرات الادارية والفنية اللازمة لاقامة الصناعات الثقيلة ناهيك عن كبر فترة التفريغ الموجودة فى مثل هذه المشروعات .

(٢٨) انظر محمود متولى « الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها » مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ - ٣٠٤ .

(٢٩) انظر : د. اسامه الغزالى حرب « موقف القطاع الخاص فى ايدولوجية النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٨ » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .

جدول رقم (١)

الاستثمار المحلى موزعا بين القطاعين العام والخاص فى نهاية
الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٤ . بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه

الأهمية النسبية					
القطاعات	قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالى	قطاع عام	قطاع خاص
الزراعة	٢٨,٠	٤,٥	٣٢,٥	٨٦,٢	١٣,٨
الرى والصرف	٣٧,٤	٠,٥	٣٧,٩	٩٨,٧	١,٣
السد العالى	١٨,٦	—	١٨,٦	١٠٠,٠	—
التعدين والصناعة	٩٩,٢	٠,٧	٩٩,٩	٩٩,٣	٠,٧
التشييد	٥,٢	—	٥,٢	١٠٠,٠	—
الكهرباء	٥٣,٢	—	٥٣,٢	١٠٠,٠	—
مجموع القطاعات السلعية	٢٤١,٦	٥,٧	٢٤٧,٣	٩٧,٧	٢,٣
النقل والمراسلات	٤٤,٧	١,٢	٤٥,٩	٩٧,٤	٢,٦
قناة السويس	٣,٤	—	٣,٤	١٠٠,٠	—
التجارة والمسال	٣,٣	١,٠	٤,٣	٧٦,٧	٢٣,٣
مجموع قطاعات التوزيع	٥١,٤	٢,٢	٥٣,٦	٩٥,٩	٤,١
الاسكان	١٩,٢	١١,٣	٣٠,٥	٦٣,٠	٣٧,٠
المرافق العامة	١١,٢	—	١١,٢	١٠٠,٠	—
الخدمات الأخرى	١٩,٣	٢,٤	٢١,٧	٨٨,٩	١١,١
مجموع القطاعات الخدمية	٤٩,٧	١٣,٧	٦٣,٤	٧٨,٤	٢١,٦
المجموع الكلى للاستثمار	٣٤٢,٧	٢١,٦	٣٦٤,٣	٩٤,١	٥,٩
(شاملا الأرض)	٤,٦	١,٣	٥,٩	—	—
مطروحا الأرض (—)	—	—	—	—	—
المجموع الكلى للاستثمار	٣٣٨,١	٢٠,٣	٣٥٨,٤	٩٤,٣	٥,٧

المصدر : وزارة التخطيط « متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ١٩٦٦/٦٥ » القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٧ ، ص ١١١ .

جدول رقم (٢)

اجمالى الاستثمار المحلى للقطاعين العام والخاص خلال عام ١٩٦٦/٦٥
(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

الأمية النسبية					
القطاعات	قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالى	عام	خاص
الزراعة	٢٨,٩	١,٨	٣٠,٧	٩٤,١	٥,٩
الرى والصرف	٣٢	٠,٦	٣٢,٦	٩٨,٢	١,٨
السد العالى	١٩	—	١٩	١٠٠	—
التعدين والصناعة	١٠٠	٠,٦	١٠٠,٦	٩٩,٤	٠,٦
التشييد	٦,٨	—	٦,٨	١٠٠	—
الكهرباء	٦١,١	—	٦١,١	١٠٠	—
مجموع القطاعات السلعية	٢٤٧,٨	٣,٠	٢٥٠,٨	٩٨,٨	١,٢
النقل والمواصلات	٤٧,٥	١,٩	٤٩,٤	٩٦,٢	٣,٨
قناة السويس	٣,٧	—	٣,٧	١٠٠	—
التجارة والمسال	٢,٣	٠,٤	٢,٧	٨٥,٢	١٤,٨
مجموع قطاعات التوزيع	٥٣,٥	٢,٣	٥٥,٨	٩٥,٩	٤,١
الاسكان	٢٦	٢١,٥	٤٧,٥	٥٤,٧	٤٥,٣
المرافق العامة	١٢,٤	—	١٢,٤	١٠٠	—
الخدمات الأخرى	١٥,١	٢,٢	١٧,٣	٨٧,٣	١٢,٧
مجموع القطاعات الخدمية	٥٣,٥	٢٣,٧	٧٧,٢	٦٩,٣	٣٠,٧
إجمالى الاستثمار المحلى					
(شاملا الأرض)	٣٥٤,٨	٢٩	٣٨٣,٨	٩٢,٤	٧,٦
مطروحاً : الأرض	٥,٤	١	٦,٤	—	—
إجمالى الاستثمار المحلى	٣٤٩,٤	٢٨	٣٧٧,٤	٩٢,٦	٧,٤

المصدر : وزارة التخطيط « متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ١٩٦٧/٦٦ » القاهرة أغسطس ١٩٦٨ ، ص ١٣٧ ، ١٤١ .

جدول رقم (٣)

إجمالي الاستثمار المحلى للقطاعين العام والخاص خلال عام ١٩٦٧/٦٦
(بالأسعار الجارية والمليون جنيه)

الأهمية النسبية					
قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالي	عام	خاص	القطاعات
٢٩,٦	١,٧	٣١,٣	٩٤,٦	٥,٤	الزراعة
٣٤	٠,٤	٣٤,٤	٩٨,٨	١,٢	الرى والصرف
١٦,٥	—	١٦,٥	١٠٠,٠	—	السد العالى
٩٧,٨	٠,٦	٩٨,٤	٩٩,٤	٠,٦	التعدين والصناعة
٣,٩	—	٣,٩	١٠٠,٠	—	التشييد
٦٩,٣	—	٦٩,٣	١٠٠,٠	—	الكهرباء
٢٥١,١	٢,٧	٢٥٣,٨	٩٨,٩	١,١	مجموع القطاعات السلعية
٤١,٣	١,٣	٤٢,٦	٩٦,٩	٣,١	النقل والمواصلات
٣,٥	—	٣,٥	١٠٠	—	قناة السويس
٢,٤	٠,٢	٢,٦	٩٢,٣	٧,٧	التجارة والمال
٤٧,٢	١,٥	٤٨,٧	٩٦,٩	٣,١	مجموع قطاعات التوزيع
١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٣	٤١,٤	٥٨,٦	الاسكان
٨,٦	—	٨,٦	١٠٠,٠	—	المرافق العامة
١١,٠	١,٤	١٣,٤	٨٨,٧	٤١,٣	الخدمات الأخرى
٣٧,١	٢٦,٢	٦٣,٣	٥٨,٦	٤١,٤	مجموع القطاعات الخدمية
٣٣٥,٤	٣٠,٤	٣٦٥,٨	٩١,٧	٨,٣	إجمالي الاستثمار المحلى
٦,٠	١,٠	٧,٠	—	—	(شاملا الأرض)
٦,٠	١,٠	٧,٠	—	—	مطروحا : الأرض
٣٢٩,٤	٢٩,٤	٣٥٨,٤	٩١,٨	٨,٢	إجمالي الاستثمار المحلى

المصدر : وزارة التخطيط « متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ١٩٦٧/١٩٦٦ » ، مرجع سابق ص ١٤٣ .

جدول رقم (٤)

استثمارات القطاعين العام والخاص خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ -
(القيمة بالمليون جنيه) ١٩٧٠/٦٩

السنة	قطاع عام	قطاع خاص	الاستثمارات	قطاع عام	الاهمية النسبية %
١٩٦٠ / ٥٩	١٦١,٦	٩,٨	١٧١,٤	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦١ / ٦٠	٢١٢,٧	١٢,٩	٢٢٥,٦	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦٢ / ٦١	٢٣٦,٨	١٤,٣	٢٥١,١	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦٣ / ٦٢	٢٨٢,٥	١٧,١	٢٩٩,٦	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦٤ / ٦٣	٣٥١,٢	٢١,٣	٣٧٢,٤	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦٥ / ٦٤	٣٣٨,١	٢٠,٣	٣٥٨,٤	٩٤,٣	٥,٧
١٩٦٦ / ٦٥	٣٤٩,٤	٢٨,٠	٣٧٧,٤	٩٢,٦	٧,٤
١٩٦٧ / ٦٦	٣٢٩,٤	٢٩,٤	٣٥٨,٨	٩١,٨	٨,٢
١٩٦٨ / ٦٧	٢٥٠,٤	٤١,٨	٢٩٢,٢	٨٥,٧	١٤,٣
١٩٦٩ / ٦٨	٢٨٩,٨	٤٣,٤	٣٣٣,٢	٨٧,٠	١٣,٠
١٩٧٠ / ٦٩	٣١٢,٩	٣٧,٩	٣٥٠,٨	٨٩,٢	١٠,٨

المصدر : وزارة التخطيط شعبة الاستثمار .

ثانيا : التوجهات الاستثمارية للقطاع العام في الستينات باستخدام جداول المدخلات والمخرجات :

(١) نتائج تحليل جدول ١٩٦٤/٦٣ للمدخلات والمخرجات :

من خلال تحليل قطاعات الاقتصاد المصري طبقا لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٦٤/٦٣ اظهر لنا شغل الحاسب الآلى النتائج التالية (٣٠) :

١ - وجود قطاعات تتميز بوجود تشابكات امامية وخلفية قوية :

وهذا يتمثل في قطاعى الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، حيث بلغت التشابكات الامامية حوالى ٥٠ و ٣٠ للقطاعين على التوالى ، والتشابكات

الخلفية حوالى ١٥ و ١٣ أيضا للقطاعين على التوالى وهذا يظهر مدى اهتمام الدولة بالصناعات الغذائية في ذلك الوقت وهذا يوضح الاهمية التى كانت تحتلها هذه الصناعات في الاقتصاد المصرى .

٢ - وجود قطاعات ذات تشابكات امامية قوية وخلفية ضعيفة :

الزراعة (حوالى ٣١) والصناعات الكيماوية (١٢) تكرير البترول والفحم (١٣ تقريبا) الصناعات المعدنية الاساسية (١٤) واخيرا قطاع الخدمات (٢٣ تقريبا) .

٣ - وجود قطاعات ذات تشابكات خلفية قوية وامامية ضعيفة :

قطاع الحلج والكبس (١٤) وقطاع صناعة المشروبات (١٢) وقطاع الملابس الجاهزة (١٥) والخشب والفلين (١) وقطاع المصنوعات الجلدية (١٤) وصناعة الكاوتشوك (١٠٣) والمنتجات المعدنية (١) وقطاع الصناعات المتنوعة (١٠٣) .

٤ - قطاعات لها تشابكات امامية وخلفية ضعيفة وتتمثل في القطاعات الآتية :

قطاع المناجم والمحاجر وصناعة التبغ والمويليات والادوات الخشبية والورق والكرتون والطبع والنشر وقطاع الخامات غير المعدنية واصلاح الماكينات غير الكهربائية واصلاح الماكينات الكهربائية واصلاح وسائل النقل وقطاع الكهرباء والتشييد والبناء والنقل والمواصلات .

جدول رقم (٥)

العلاقات الامامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد المصرى طبقا لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٦٣/١٩٦٤

رقم	الاسم القطاع	العلاقات الامامية	العلاقات الخلفية
١	قطاع الزراعة	٣,١٠٤٦٩٩٦	٠,٨٤٥٩٣٦٩
٢	قطاع الحلج والكبس	٠,٩٣٢٤٤٨٦	١,٤٣٢٤٩١٣
٣	قطاع المناجم والمحاجر	٠,٨٦٣٦٠٣٤	٠,٧٤١٣٨٣٢
٤	قطاع صناعة المشروبات	٠,٦١٨٠١٥١	١,٢٢٠٤٥٩٧
٥	قطاع الصناعات الغذائية	١,٢٨٢١٥٢٨	١,٣٢١٣٣٨١
٦	قطاع التبغ	٠,٦٠٧٤١٨٨	٠,٦٤٠٧٣٦١
٧	قطاع الغزل والنسيج	١,٥٢٨٦٨٢٥	١,٤٥٩٣٠٤٢
٨	قطاع الملابس الجاهزة	٠,٦١٢٣٢٢٥	١,٤٩٥٤٠١٣

تابع جدول رقم (٥)

رقم	إسم القطاع	العلامات الأمامية	العلامات الخلفية
٩	قطاع الخشب والفلين	٠,٦٤٦٥٢٢١	١,٠٠٥٠٨٠٨
١٠	قطاع المويليات والأدوات الخشبية	٠,٦٦٥٣٠٥٤	٠,٨٢٤٥٦٢٤
١١	قطاع الورق والكرتون	٠,٧٨٩٧٠٠٢	٠,٨٥٢٧١٠٣
١٢	قطاع الطبع والنشر	٠,٦٣٧٠٩٠٣	٠,٧٨٣٣٨٧٧
١٣	قطاع المصنوعات الجلدية	٠,٨٢٦٨١٧٤	١,٣٠٨٥٥٠٤
١٤	قطاع صناعة الكاوتشوك	٠,٦٦٦٨٢٠٨	١,٠٣٤٠٥٣٦
١٥	قطاع الصناعات الكيماوية	١,١٧٨٢١٥٧	٠,٩٦٧٦٧١٦
١٦	قطاع البترول والفحم	١,٢٩٤٤٩٩	٠,٧٣٩١٠٣٦
١٧	قطاع الخامات غير المعدنية	٠,٨٠٥٣٥٦	٠,٩٨٠٨٠١٧
١٨	قطاع المعدنية الأساسية	١,٣٨٣٦٨٣٩	٠,٨٥١٤٥٢٤
١٩	قطاع المنتجات المعدنية	٠,٨٦٨٨٦٢٩	١,٠١١١٨٣٣
٢٠	قطاع إصلاح الماكينات غير الكهربائية	٠,٦٣٦٠٧٨٤	٠,٩٣٢٠٣٧
٢١	قطاع إصلاح الماكينات الكهربائية	٠,٧٨٠٧٧٦٨	٠,٩٤١٤٨٦٩
٢٢	قطاع وسائل النقل	٠,٦٧٣٦٢٨٦	٠,٩٣٢٢٦١٧
٢٣	قطاع صناعات متنوعة	٠,٦٤٤٣٣١	١,٠٣٩٧٤٢٩
٢٤	قطاع الكهرباء	٠,٩٩٩٣٩٣١	٠,٩٠٠٠١٣٧
٢٥	قطاع التشييد والبناء	٠,٦٧٨٣٤٠٤	٠,٩٥٩٩١٧٦
٢٦	قطاع النقل والمواصلات	٠,٩٨٩٠٦٢٦	٠,٧٩٥٢٠٤٢
٢٧	قطاع الخدمات	٢,٢٨٦١٥٩٤	٠,٩٣٣٦٥٥٧

المصدر : استخراج الباحث العلاقات الأمامية والخلفية (٣١) من خلال شغل الحاسب الآلى الموجود بالملحق .

(٣١) قام الباحث باستخراج العلاقات الامامية والخلفية من خلال الصيغتين التاليتين :

$$W_i = \frac{\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n b_{ij}}{\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n b_{ij}}$$

(A) للعلاقات الامامية
(B) للعلاقات الخلفية

حيث الامر
big الى عناصر المصفوفة $B = (I - A)^{-1}$
n عدد القطاعات

$$V_j = \frac{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n b_{ij}}{\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n b_{ij}}$$

لمزيد من التفاصيل حول هاتين الصيغتين :

See : Rassmussen P.N., "Studies In Inter - Sectoral Relations", Amsterdam and Copenhagen, 1957, PP - 80 - 85.

(ب) القطاع العام :

نلاحظ من الجداول السابقة (٢٢) أن القطاع العام قد وجه النسبة الكبرى من استثماراته الى قطاع التعدين والصناعة حيث وجه اليه حوالى ٩٩ مليون جنيه بنسبة ٢٨٪ تقريبا من استثماراته الكلية عام ١٩٦٥/٦٤ ووصلت هذه النسبة الى حوالى ٢٧٪ ، ٣٠٪ لعامى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ على التوالي وهذا يتفق مع التوظيف الامثل للموارد حيث أن قطاع الصناعة فى ذلك الحين هو القطاع الوحيد الذى كان يتضمن صناعات رائدة ذات علاقات تشابكية أمامية وخلفية كما فى الجدول رقم ٥ السابق حيث نجد أن الصناعات الغذائية تعتبر صناعات رائدة وتتمتع بعلاقات أمامية قوية (حوالى ١٢٨) وعلاقات تشابكية خلفية قوية أيضا (١٣٢) .

وأيضا صناعات الغزل والنسيج تعتبر صناعات رائدة حيث تتمتع بعلاقات تشابكية قوية (١٥٣) وأيضا علاقات تشابكية خلفية قوية (١٤٦) .

أما الزراعة (٢٣) فقد وجه اليها القطاع العام حوالى ٦٥ مليون جنيه بنسبة ١٨٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية عام ١٩٦٥/٦٤ ووصلت هذه النسبة الى ١٩٪ تقريبا لعام ١٩٦٧/٦٦ .

وهذا تصرف امثل للموارد فى ضوء الامكانيات المحدودة نظرا لأن قطاع الزراعة له علاقات أمامية قوية (٣١٠) وان كانت علاقاته التشابكية الخلفية ضعيفة (٨٥) .

أما قطاع الخدمات الأخرى فقد وجه اليه القطاع العام كمية قليلة من استثماراته حوالى ١٩ مليون جنيه بنسبة ٥٪ تقريبا من الاجمالى لعام ١٩٦٥/٦٤ وتخفض هذه النسبة عام ١٩٦٦/٦٥ لتصل الى ٤٪ ثم تواصل انخفاضها لتصل الى ٣٪ عام ١٩٦٧/٦٦ .

هذا بالرغم من أن قطاع الخدمات له علاقات تشابكية أمامية قوية بلغت (٢٢٩) وان كانت علاقاته التشابكية الخلفية ضعيفة (٩٣) .

هذا فى الوقت الذى نالت قطاعات أخرى كمية اكبر من الاستثمارات على الرغم من ضعف علاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية معا حيث نجد أن قطاعا التشييد والبناء (٢٤) نالا حوالى ٢٤ مليون جنيه بنسبة حوالى ٧٪ تقريبا من الاستثمارات الكلية عام ١٩٦٥/٦٤ ، وازدادت هذه النسبة لتصل

(٢٢) انظر الجداول من ١ - ٤ .

(٢٣) قطاع الزراعة يشمل الزراعة والرى والصرف .

(٢٤) يشمل التشييد والاسكان .

الى حوالى ٩٪ عام ١٩٦٦/٦٥ وانخفضت عام ١٩٦٧/٦٦ لتصل الى حوالى ٧٪ تقريبا ورغم هذا الانخفاض الاخير الا أنها مازالت مرتفعة عن النسبة الموجهة لقطاع الخدمات الأخرى سالفة الذكر .

ونجد أيضا أن قطاع النقل والمواصلات قد استحوذ على ما قيمته ٤٥ مليون جنيه تقريبا بنسبة حوالى ١٣٪ لعام ١٩٦٥/٦٤ ، وتظل هذه النسبة ثابتة تقريبا طوال عامى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ ، على الرغم من أن العلاقات التشابكية الامامية لهذا القطاع ضعيفة حيث بلغت (٠.٩٨) وأيضا العلاقات الخلفية (٠.٧٩) .

(ج) القطاع الخاص :

ابتعد القطاع الخاص في فترة الستينات عن فكرة الرشادة الاقتصادية فنجد أنه على الرغم من قيادة الصناعة لعملية التنمية الاقتصادية نظرا لأنها تضم بين طياتها صناعات رائدة ذات علاقات تشابكية أمامية وخلفية قوية كصناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات البترولية والصناعات الكيماوية .

على الرغم من هذا الا ان الاستثمارات التى وجهها القطاع الخاص الى الصناعة كانت ضئيلة ولا تستحق الذكر ، حيث وجه القطاع الخاص الى الصناعة ما قيمته ٧٠٠ ألف جنيه بنسبة ٠.٢٪ من الاستثمارات الكلية عام ١٩٦٥/٦٤ ، وتظل هذه النسبة ثابتة تقريبا عامى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ (٣٥) .

ويتضح أيضا من الجداول أن القطاع الخاص وجه الشطر الأكبر من استثماراته الى قطاع البناء حيث وجه اليه ما قيمته ١١ مليون جنيه تقريبا بنسبة حوالى ٣٪ من الاستثمارات الكلية عام ١٩٦٥/٦٤ وزادت هذه النسبة عام ١٩٦٦/٦٥ لتصل الى حوالى ٦٪ ثم الى حوالى ٧٪ عام ١٩٦٧/٦٦ .

وهذا توجيه تنقصه الرشادة الاقتصادية نظرا لان هذا القطاع علاقاته التشابكية الامامية ضعيفة (٠.٦٨) وأيضا علاقاته التشابكية الخلفية (٠.٩٦) (٣٦) .

كما يتضح أن ما وجهه القطاع الخاص الى الخدمات الأخرى كان

(٣٥) انظر الجداول (١ - ٤) .

(٣٦) انظر الجدول رقم (٥) .

ضئيلا ، حيث وجه ما قيمته ٢ مليون جنيه تقريبا بنسبة ٠.٧٪ من الإجمالي عام ١٩٦٥/٦٤ — وانخفضت هذه النسبة الى ٠.٦٪ عام ١٩٦٦/٦٥ وواصلت انخفاضها لتصل الى ٠.٤٪ عام ١٩٦٧/٦٦ .

على الرغم من تمتع هذا القطاع بعلاقات تشابكية أمامية قوية (٢٢٩) وان كانت علاقاته التشابكية الخلفية ضعيفة (٢٩٣) .

كما نلاحظ من الجدول انه على الرغم من وجود علاقات تشابكية أمامية قوية لقطاع الزراعة (٣١٠) الا أن ما وجهه القطاع الخاص الى الزراعة من استثمارات كان ضئيلا لا يستحق التعليق حيث وجه ما قيمته ٥ مليون جنيه بنسبة ١.٤٪ من الإجمالي عام ١٩٦٥/٦٤ وانخفضت هذه النسبة في ١٩٦٦/٦٥ لتصل الى ٠.٦٪ وظلت ثابتة عند نفس الرقم السابق عام ١٩٦٧/٦٦ .

وهذا يجعلنا نذكر أن القطاع الخاص ابتعد عن القطاعات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ووضع معظم استثمارات في قطاعات غير رائدة وقليلة الأهمية من الناحية التنموية .

المراجع

- ١ - د. أسامة الغزالي حرب « موقف القطاع الخاص في إيديولوجية النظام السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٨ » المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٢ - د. اسماعيل صبرى عبد الله « تنظيم القطاع العام - الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية » - القاهرة - دار المعارف ١٩٦٩ .
- ٣ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية « المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ » القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤ - رئاسة الجمهورية « المشروعات العامة - تنظيمها ومشكلاتها » فبراير ١٩٨٣ .
- ٥ - عادل غنيم « النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ » دار المستقبل العربى - الطبعة الأولى ١٩٨٦ .
- ٦ - د. عبد المغنى سعيد « التكامل بين القطاعين العام والخاص » المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٧ - د. على الجريتلى « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- ٨ - د. عيسى عبده « الاقتصاد الاسلامى - مدخل ومنهاج » القاهرة - دار الاعتصام سبتمبر ١٩٧٣ .
- ٩ - فرانسوا ريفيه « الصناعات والسياسات الصناعية في مصر » ترجمة جورج أبى صالح ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر ١٩٨٠ .
- ١٠ - د. فؤاد مرسى « مصر القطاع العام في مصر - دراسة في اخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى » مركز البحوث العربية ، ١٩٨٧ .

١١ — محمد ابراهيم عبد الرحمن « دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٨ » ماجستير جامعة اسيوط ١٩٨١ .

١٢ — محمد صبحى الاتربى « نشأة وتطور القطاع العام في الاقتصاد المصرى » القاهرة ، المركز العربى للدراسات السياسية والاقتصادية ١٩٦٨ .

١٣ — د. محمود عبد الفضيل « الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى » معهد العربى ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ .

١٤ — د. محمود متولى « الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها » القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ .

١٥ — وزارة التخطيط — تقارير المتابعة — اعداد مختلفة .

16 — Dr. El Sayed A. Dohia «The Public Sector And Economic Integration In Africa» Cairo, Institute of National Planning, African Institute For Economic Development And Planning 1972.

17 — Dr. Ignacy Sachs «Patterns of Public sector In Underdeveloped Economies» , Asia Publishing House, London, 1962.

18 — Dr. Ismail Sabry, «The Importance of The Public Sector for the Economic Social Development of African Countries» Cairo, Institute of National Planning, African Institute for Economic Development And Planning 1977.

19 — Dr. Ismail Sabry Abdalla, «The Birth And Development of the Public Ssector In Egypt», Cairo, The Institute of National Planning, African Institute For Economic Development And Planning, 1972.

COL.	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
ROWS	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	121829.0	140530.0	0.0	255120.0	779.0	0.0	2205.0	0.0	1200.0	0.0	354.0	0.0
2	705.0	0.0	0.0	4175.0	0.0	0.0	50075.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
3	0.0	0.0	101.0	247.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	53.0	0.0
4	9370.0	0.0	0.0	78954.0	1637.0	20.0	531.0	0.0	0.0	0.0	76.0	0.0
5	0.0	0.0	0.0	25.0	167.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
7	0.0	510.0	160.0	1211.0	5.0	75.0	80002.0	15690.0	0.0	175.0	40.0	4.0
8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
9	0.0	0.0	240.0	3.0	5.0	19.0	0.0	51.0	0.0	510.0	0.0	0.0
10	0.0	0.0	0.0	180.0	190.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
11	0.0	0.0	0.0	1170.0	18.0	303.0	1400.0	85.0	0.0	90.0	685.0	1785.0
12	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
13	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4505.0	0.0	95.0	0.0	2.0
14	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	52.0	0.0	0.0	0.0	0.0
15	26330.0	2.0	490.0	787.0	226.0	118.0	1164.0	9.0	0.0	723.0	537.0	635.0
16	8154.0	0.0	1268.0	1049.0	120.0	205.0	744.0	0.0	0.0	0.0	307.0	373.0
17	0.0	0.0	195.0	290.0	320.0	0.0	0.0	0.0	0.0	218.0	9.0	0.0
18	0.0	105.0	120.0	145.0	10.0	396.0	0.0	0.0	0.0	59.0	38.0	296.0
19	0.0	50.0	380.0	840.0	320.0	0.0	545.0	18.0	0.0	895.0	64.0	57.0
20	0.0	55.0	99.0	55.0	9.0	2.0	200.0	9.0	0.0	0.0	12.0	0.0
21	0.0	35.0	119.0	47.0	10.0	60.0	415.0	30.0	0.0	0.0	33.0	82.0
22	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
23	0.0	0.0	89.0	0.0	0.0	0.0	346.0	110.0	0.0	0.0	0.0	0.0
24	0.0	36.0	304.0	1900.0	77.0	258.0	2750.0	90.0	0.0	400.0	300.0	74.0
25	400.0	100.0	200.0	200.0	100.0	200.0	400.0	0.0	0.0	10.0	100.0	40.0
26	400.0	13.0	298.0	145.0	140.0	250.0	192.0	56.0	16.0	26.0	130.0	156.0
27	13704.0	3245.0	1068.0	22891.0	1660.0	769.0	12003.0	2037.0	124.0	990.0	1346.0	2045.0
28	180892.0	144681.0	5131.0	369435.0	576.0	2675.0	152992.0	22742.0	1350.0	4181.0	4086.0	5507.0
29	180860	1263.0	1693.0	50849.0	289.0	61656.0	21408.0	922.0	0.0	6672.0	4479.0	7353.0
30	198972.0	145944.0	6814.0	420284.0	6082.0	64331.0	174400.0	2366.0	1350.0	10853.0	8565.0	12860.0
31	3628.0	-644.0	-14.0	-684.0	18.0	-131.0	0.0	-64.0	50.0	-53.0	35.0	40.0
32	202600.0	145300.0	6800.0	419600.0	6100.0	64200.0	174400.0	23600.0	1400.0	10800.0	8600.0	12900.0
33	474300.0	3800.0	27800.0	78400.0	3700.0	8300.0	71700.0	11700.0	1500.0	8300.0	6500.0	15000.0
34	676900.0	149100.0	34600.0	498000.0	9800.0	72500.0	246100.0	35300.0	2900.0	19100.0	15100.0	27900.0

COL.	13	10	263	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
ROWS														
1	0.0	0.0	0.0	211.0	0.0	0.0	220.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	500.0	0.0
2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
3	0.0	0.0	0.0	1666.0	7723.0	782.0	2043.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0
4	3500.0	0.0	0.0	1198.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
7	85.0	1321.0	527.0	0.0	0.0	0.0	0.0	255.0	0.0	0.0	160.0	115.0	168.0	0.0
8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
9	0.0	0.0	0.0	50.0	0.0	80.0	0.0	70.0	50.0	30.0	10.0	30.0	0.0	0.0
10	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
11	30.0	35.0	1490.0	0.0	0.0	1210.0	0.0	160.0	0.0	115.0	170.0	102.0	0.0	0.0
12	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
13	1490.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.0	17.0	0.0	135.0	413.0	0.0	0.0
14	0.0	75.0	82.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	85.0	155.0	1300.0	0.0	0.0	0.0
15	541.0	255.0	8838.0	614.0	155.0	176.0	1292.0	167.0	774.0	454.0	434.0	0.0	0.0	0.0
16	84.0	51.0	2359.0	1539.0	3398.0	3046.0	156.0	123.0	0.0	251.0	37.0	7824.0	0.0	0.0
17	0.0	0.0	273.0	0.0	1450.0	150.0	266.0	21.0	377.0	577.0	865.0	0.0	0.0	0.0
18	0.0	17.0	190.0	367.0	416.0	5575.0	8735.0	2460.0	2358.0	1605.0	2495.0	0.0	0.0	0.0
19	60.0	130.0	320.0	0.0	110.0	100.0	635.0	300.0	750.0	2690.0	980.0	0.0	0.0	0.0
20	0.0	3.0	73.0	88.0	55.0	150.0	0.0	145.0	0.0	225.0	0.0	553.0	0.0	0.0
21	0.0	11.0	190.0	320.0	86.0	65.0	54.0	63.0	1053.0	783.0	0.0	0.0	0.0	0.0
22	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2000.0	0.0	0.0	0.0	0.0
23	0.0	0.0	0.0	0.0	255.0	0.0	38.0	23.0	15.0	260.0	69.0	47.0	0.0	0.0
24	10.0	750.0	5167.0	518.0	1800.0	650.0	1200.0	220.0	450.0	450.0	80.0	900.0	0.0	0.0
25	20.0	100.0	200.0	100.0	100.0	100.0	200.0	50.0	20.0	10.0	20.0	100.0	0.0	0.0
26	13.0	281.0	633.0	207.0	811.0	43.0	104.0	51.0	20.0	1.0	15.0	284.0	0.0	0.0
27	754.0	750.0	4650.0	346.0	3883.0	2007.0	1698.0	572.0	1329.0	2506.0	1000.0	2777.0	0.0	0.0
28	6587.0	3789.0	28117.0	12077.0	14556.0	14145.0	15098.0	4339.0	7831.0	13331.0	7286.0	12478.0	0.0	0.0
29	1140.0	2111.0	11359.0	27563.0	2227.0	14304.0	6319.0	2760.0	5484.0	12189.0	1773.0	1291.0	0.0	0.0
30	7727.0	5900.0	39676.0	39649.0	16763.0	28649.0	21417.0	7099.0	13335.0	25540.0	9059.0	13767.0	0.0	0.0
31	-27.0	0.0	424.0	-1040.0	217.0	1651.0	-17.0	1.0	-35.0	-40.0	41.0	-67.0	0.0	0.0
32	7700.0	5900.0	39900.0	38600.0	17000.0	30100.0	21400.0	7100.0	13300.0	25500.0	9100.0	13700.0	0.0	0.0
33	3200.0	3900.0	32700.0	33300.0	16600.0	18100.0	12300.0	4800.0	8700.0	13800.0	6900.0	20700.0	0.0	0.0
34	10900.0	9800.0	72600.0	71900.0	33600.0	48200.0	33700.0	11900.0	22000.0	39300.0	16000.0	34400.0	0.0	0.0

COL.	25	26	27
ROWS			
1	0.0	379.0	5375.0
2	0.0	0.0	0.0
3	110.0	0.0	495.0
4	0.0	0.0	7679.0
5	0.0	0.0	0.0
6	0.0	0.0	0.0
7	0.0	0.0	1585.0
8	0.0	0.0	1150.0
9	685.0	150.0	110.0
10	6050.0	150.0	4100.0
11	0.0	475.0	2320.0
12	0.0	430.0	6375.0
13	0.0	100.0	135.0
14	0.0	2270.0	1162.0
15	1220.0	112.0	5343.0
16	2406.0	11452.0	2770.0
17	10964.0	471.0	920.0
18	735.0	932.0	136.0
19	150.0	2550.0	1360.0
20	0.0	70.0	310.0
21	14792.0	1305.0	1167.0
22	0.0	245.0	7155.0
23	466.0	0.0	2162.0
24	0.0	1356.0	2800.0
25	0.0	0.0	3062.0
26	2136.0	3912.0	56807.0
27	19729.0	10804.0	78604.0
28	59443.0	37163.0	193082.0
29	14230.0	7743.0	13781.0
30	73673.0	44906.0	206663.0
31	19527.0	-6.0	-230.0
32	93200.0	44900.0	206633.0
33	62200.0	126400.0	329419.0
34	155400.0	171300.0	536052.0

COL. 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12
ROWS

1	0.179981	0.942522	0.000000	0.512289	0.079490	0.000000	0.008960	0.000000	0.413793	0.000000	0.023444	0.000000
2	0.001042	0.000000	0.000000	0.008384	0.000000	0.000000	0.203474	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
3	0.000000	0.000000	0.002919	0.000496	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.003642	0.000000
4	0.013843	0.000000	0.000000	0.158542	0.167041	0.000276	0.002239	0.000000	0.000000	0.005033	0.000000	0.000000
5	0.000000	0.000000	0.000000	0.000050	0.017041	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
6	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
7	0.000000	0.003421	0.004624	0.002432	0.000510	0.001034	0.325079	0.444476	0.000000	0.009162	0.002649	0.000143
8	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
9	0.000000	0.000000	0.000000	0.000361	0.019388	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
10	0.000000	0.000000	0.000000	0.002347	0.001837	0.004179	0.005689	0.002408	0.000000	0.004712	0.045364	0.063778
11	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
12	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
13	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.004974	0.000000	0.000072
14	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
15	0.038898	0.000013	0.014162	0.001580	0.023061	0.001628	0.004730	0.000235	0.000000	0.037853	0.035563	0.027760
16	0.012046	0.000000	0.036647	0.002104	0.012245	0.002828	0.003023	0.000000	0.000000	0.000000	0.020331	0.013369
17	0.000000	0.000000	0.005636	0.000582	0.036653	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.011414	0.000576	0.000000
18	0.000000	0.000704	0.003468	0.000291	0.001020	0.005462	0.000000	0.000000	0.000000	0.003089	0.002517	0.007176
19	0.000000	0.000335	0.010983	0.001687	0.036653	0.000000	0.002215	0.000510	0.000000	0.046859	0.004238	0.001700
20	0.000000	0.000369	0.002861	0.000110	0.000918	0.000028	0.000813	0.000235	0.000000	0.000000	0.000795	0.000000
21	0.000000	0.000235	0.003439	0.000094	0.001020	0.000028	0.001686	0.000850	0.000000	0.000000	0.002185	0.002737
22	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
23	0.000000	0.000000	0.002572	0.000000	0.000000	0.000000	0.001406	0.003116	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
24	0.000000	0.000241	0.008786	0.003815	0.007857	0.003559	0.011174	0.002550	0.000000	0.020942	0.019848	0.002652
25	0.000591	0.000671	0.005780	0.000402	0.010204	0.002739	0.001625	0.000000	0.003448	0.000000	0.006653	0.001434
26	0.000591	0.000087	0.004613	0.000291	0.014286	0.003448	0.000780	0.001586	0.005517	0.001361	0.008609	0.005663
27	0.020245	0.021764	0.030867	0.045966	0.163388	0.010607	0.048773	0.057705	0.042759	0.051832	0.089139	0.073297
28	0.267236	0.970362	0.148295	0.741837	0.591122	0.036897	0.621666	0.644249	0.465517	0.218901	0.270586	0.197384
29	0.002671	0.008471	0.048642	0.102106	0.024940	0.850488	0.026119	0.000000	0.347319	0.296653	0.263648	0.263648
30	0.293946	0.978833	0.196936	0.843944	0.620612	0.887324	0.708655	0.067025	0.465517	0.568220	0.567219	0.460932
31	0.005360	-0.004319	-0.000473	0.001837	-0.001837	0.000000	-0.001813	0.017241	-0.002775	0.002318	0.001434	0.001434
32	0.299306	0.974514	0.196532	0.842570	0.622449	0.885517	0.708655	0.668555	0.482759	0.564445	0.569536	0.462366
33	0.700694	0.025486	0.803468	0.157430	0.377551	0.114483	0.291345	0.331445	0.517241	0.434555	0.430464	0.537634
34	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000

COL.	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
ROWS												
1	0.000000	0.000000	0.002906	0.000000	0.006548	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.031250	0.000000
2	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
3	0.000000	0.000000	0.022948	0.107413	0.032274	0.042427	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.006250	0.000000
4	0.321101	0.000000	0.016501	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
5	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
6	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
7	0.007798	0.134796	0.007259	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.007273	0.002926	0.110500	0.000000
8	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
9	0.000000	0.000000	0.000689	0.000000	0.000000	0.002381	0.000000	0.002077	0.004202	0.001364	0.000254	0.000000
10	0.000000	0.001020	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
11	0.002752	0.003571	0.020523	0.000000	0.036012	0.000000	0.004748	0.000000	0.005227	0.004326	0.006375	0.000000
12	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
13	0.136697	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.004451	0.001429	0.000000	0.003435	0.023812	0.000000
14	0.000000	0.007553	0.001129	0.000000	0.000000	0.000000	0.002967	0.007143	0.007045	0.033079	0.000000	0.000000
15	0.049633	0.026020	0.121736	0.003540	0.004613	0.003651	0.038338	0.014034	0.035182	0.113552	0.027125	0.000000
16	0.007706	0.005204	0.032493	0.021405	0.101131	0.063195	0.004629	0.010336	0.000000	0.006387	0.002312	0.227442
17	0.000000	0.000000	0.003760	0.000000	0.043155	0.003112	0.007893	0.001765	0.117136	0.144682	0.054062	0.000000
18	0.000000	0.001735	0.002617	0.005104	0.012381	0.115664	0.239199	0.206723	0.107182	0.040840	0.155937	0.000000
19	0.005505	0.013265	0.004408	0.000000	0.003274	0.002075	0.018843	0.025210	0.034091	0.068448	0.061250	0.000000
20	0.000000	0.000306	0.001006	0.001224	0.001637	0.003112	0.000000	0.012185	0.000000	0.005725	0.000000	0.001163
21	0.000000	0.001122	0.002617	0.004451	0.002560	0.001349	0.001602	0.005294	0.047864	0.019924	0.000000	0.016076
22	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.050891	0.000000	0.000000
23	0.000000	0.000000	0.000000	0.003347	0.000000	0.000788	0.000682	0.001261	0.011818	0.001756	0.002937	0.000000
24	0.000917	0.076531	0.071171	0.007204	0.035371	0.013485	0.035608	0.018487	0.020455	0.011450	0.005000	0.026163
25	0.001835	0.010204	0.002755	0.001591	0.002972	0.002075	0.005936	0.004202	0.000909	0.000254	0.001250	0.002907
26	0.001193	0.028673	0.008719	0.002879	0.024137	0.000892	0.003086	0.004286	0.000909	0.000025	0.000937	0.008256
27	0.069174	0.076531	0.064050	0.004812	0.115565	0.041639	0.050386	0.048067	0.064097	0.063766	0.065500	0.080727
28	0.604312	0.386633	0.387267	0.167869	0.433214	0.293635	0.448012	0.364622	0.358664	0.339720	0.105812	0.337233
29	0.104587	0.215408	0.156460	0.383352	0.066280	0.296763	0.187507	0.231933	0.249273	0.319753	0.110875	0.037527
30	0.708899	0.620241	0.543747	0.551321	0.494974	0.590228	0.635519	0.596555	0.606136	0.649873	0.566187	0.400262
31	-0.002477	0.000000	0.005840	-0.014465	0.006458	0.034253	-0.000504	0.000084	-0.001591	-0.001018	0.002562	-0.002006
32	0.706432	0.602041	0.545887	0.536857	0.505952	0.624481	0.635015	0.596639	0.604545	0.648855	0.568790	0.398256
33	0.293578	0.397559	0.450413	0.463143	0.494048	0.375319	0.367985	0.403361	0.395455	0.351145	0.431250	0.601744
34	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000

COL.	25	26	27
ROWS			
1	0. 000000	0. 002212	0. 010027
2	0. 000000	0. 000000	0. 000000
3	0. 000708	0. 000000	0. 000923
4	0. 000000	0. 000000	0. 014325
5	0. 000000	0. 000000	0. 000000
6	0. 000000	0. 000000	0. 000000
7	0. 000000	0. 000000	0. 002957
8	0. 000000	0. 000000	0. 002145
9	0. 004408	0. 000876	0. 000205
10	0. 038932	0. 000876	0. 007649
11	0. 000000	0. 002773	0. 004328
12	0. 000000	0. 002510	0. 011893
13	0. 000000	0. 000584	0. 000252
14	0. 000000	0. 013252	0. 002168
15	0. 007851	0. 000654	0. 009967
16	0. 015483	0. 066853	0. 005167
17	0. 070553	0. 002750	0. 001716
18	0. 004730	0. 005441	0. 000254
19	0. 000965	0. 014886	0. 002537
20	0. 000000	0. 000409	0. 000578
21	0. 095187	0. 007618	0. 002177
22	0. 000000	0. 001430	0. 013348
23	0. 002999	0. 000000	0. 004033
24	0. 000000	0. 007916	0. 005223
25	0. 000000	0. 000000	0. 005712
26	0. 013745	0. 022837	0. 105973
27	0. 126956	0. 063071	0. 146635
28	0. 382516	0. 216947	0. 360193
29	0. 091570	0. 045201	0. 025708
30	0. 474086	0. 262148	0. 385901
31	0. 125656	-0. 000035	-0. 000429
32	0. 599743	0. 262113	0. 385472
33	0. 400257	0. 737887	0. 614528
34	1. 000000	1. 000000	1. 000000

COL.	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
RMS	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	1.235971	1.166917	0.007247	0.767167	0.238479	0.001364	0.373935	0.206437	0.512866	0.022100	0.039710	0.005683
2	0.001676	1.002660	0.001593	0.012013	0.002971	0.000358	0.302553	0.135381	0.000785	0.003200	0.001290	0.000368
3	0.003427	0.003398	1.008791	0.003537	0.006335	0.000927	0.002816	0.002309	0.001673	0.003719	0.008977	0.003071
4	0.022073	0.021327	0.001370	1.203403	0.211123	0.000697	0.012649	0.064534	0.010086	0.005060	0.010018	0.002894
5	0.000001	0.000001	0.000000	0.00061	0.017347	0.000000	0.000001	0.000003	0.000001	0.000000	0.000001	0.000000
6	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
7	0.001000	0.006222	0.007736	0.005532	0.004564	0.001725	1.484500	0.662613	0.000819	0.014407	0.005745	0.001661
8	0.000078	0.000131	0.000098	0.000193	0.000518	0.000032	0.000237	1.000294	0.000149	0.000169	0.000263	0.000215
9	0.000093	0.000112	0.007146	0.000144	0.001514	0.000301	0.000147	0.001596	1.000097	0.026947	0.000241	0.000137
10	0.000339	0.000559	0.000614	0.001201	0.022179	0.000235	0.001010	0.001190	0.000696	1.000664	0.001279	0.000888
11	0.001498	0.001624	0.001124	0.004413	0.006642	0.004566	0.010208	0.008493	0.000988	0.007304	1.049469	0.063275
12	0.000448	0.000747	0.000580	0.001098	0.002978	0.000194	0.001350	0.001674	0.000834	0.000964	0.001520	1.001235
13	0.000040	0.000067	0.000204	0.000104	0.000351	0.000020	0.000196	0.148104	0.000072	0.006091	0.000160	0.000701
14	0.000240	0.000346	0.000434	0.000450	0.001424	0.000126	0.000567	0.000676	0.000398	0.000574	0.000755	0.000582
15	0.035624	0.052978	0.018734	0.037942	0.044524	0.002499	0.027125	0.024234	0.023871	0.048343	0.046929	0.030701
16	0.019057	0.018644	0.044279	0.017133	0.031890	0.005084	0.017231	0.012634	0.009294	0.013015	0.033544	0.020973
17	0.000466	0.000595	0.007037	0.001336	0.037380	0.000338	0.000967	0.001064	0.000651	0.012955	0.002018	0.000628
18	0.000713	0.001866	0.010040	0.001982	0.014869	0.006588	0.003406	0.003380	0.000724	0.018702	0.006417	0.012659
19	0.000612	0.001131	0.012324	0.002957	0.037570	0.000271	0.004704	0.004456	0.000701	0.048790	0.006011	0.003388
20	0.000131	0.000527	0.003099	0.000301	0.001394	0.000084	0.001518	0.001043	0.000101	0.000268	0.001113	0.000230
21	0.000604	0.001026	0.005083	0.000996	0.004192	0.001377	0.000408	0.003285	0.000879	0.001312	0.004541	0.004277
22	0.000522	0.000871	0.000665	0.001283	0.003458	0.000221	0.001575	0.001953	0.000967	0.001124	0.001763	0.001455
23	0.000239	0.000354	0.003057	0.000466	0.001247	0.000115	0.002680	0.004723	0.000337	0.000466	0.000740	0.000566
24	0.004714	0.000506	0.012495	0.008695	0.018814	0.004992	0.020609	0.014075	0.002523	0.028902	0.026778	0.007005
25	0.001185	0.001968	0.006434	0.001707	0.012699	0.002932	0.003776	0.002630	0.004259	0.001278	0.008071	0.002688
26	0.005395	0.008113	0.014663	0.011215	0.045337	0.003611	0.014144	0.017945	0.013640	0.011459	0.026653	0.017610
27	0.036529	0.061085	0.045699	0.090000	0.241299	0.015144	0.110506	0.136971	0.067271	0.078872	0.128815	0.100105
28	1.352675	2.358325	1.220547	2.173332	2.009235	1.054851	2.402468	2.461895	1.654675	1.357487	1.403827	1.289699

COL.	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
ROWS												
1	0.282998	0.054772	0.026071	0.001499	0.016004	0.002300	0.009300	0.005931	0.008853	0.008287	0.056062	0.003224
2	0.007564	0.041435	0.003071	0.000247	0.000442	0.000226	0.002812	0.000610	0.003055	0.002881	0.003898	0.000582
3	0.004829	0.004983	0.033878	0.111718	0.039786	0.057424	0.018738	0.015124	0.010326	0.006797	0.020540	0.026725
4	0.450967	0.004415	0.024927	0.000581	0.003612	0.001326	0.004816	0.002649	0.003123	0.004235	0.015347	0.002018
5	0.000023	0.000000	0.000001	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000001	0.000000
6	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
7	0.017095	0.203174	0.013934	0.001182	0.019940	0.001042	0.013575	0.002857	0.014841	0.013941	0.018237	0.001288
8	0.000296	0.000267	0.000226	0.000031	0.000349	0.000136	0.000197	0.000173	0.000213	0.000222	0.000236	0.000226
9	0.000219	0.000295	0.001158	0.000837	0.002947	0.000499	0.002420	0.004538	0.001766	0.000666	0.002414	0.000319
10	0.001381	0.002489	0.001025	0.000205	0.001483	0.000622	0.001024	0.000866	0.000885	0.000928	0.000975	0.000789
11	0.007238	0.006793	0.025687	0.000497	0.040873	0.000776	0.007246	0.001345	0.008575	0.007318	0.011039	0.000945
12	0.001686	0.001592	0.001323	0.000186	0.002047	0.000776	0.001127	0.000998	0.001217	0.001263	0.001349	0.001306
13	1.158521	0.000242	0.000157	0.000150	0.000223	0.000127	0.005393	0.001953	0.000676	0.004764	0.030439	0.000152
14	0.000738	1.008776	0.001975	0.000190	0.001132	0.000361	0.003598	0.007867	0.008094	0.036049	0.000767	0.000723
15	0.082193	0.036828	1.144180	0.012645	0.012580	0.007840	0.049256	0.021171	0.047707	0.022451	0.041880	0.005337
16	0.021835	0.033169	0.063830	1.030141	0.131123	0.081580	0.040858	0.036530	0.022956	0.022720	0.030974	0.243454
17	0.001406	0.001789	0.005605	0.001309	1.046566	0.004653	0.010709	0.003979	0.021070	0.018199	0.058765	0.001252
18	0.003816	0.008544	0.007620	0.008903	0.019477	1.134433	0.301369	0.246990	1.42267	0.076700	0.197953	0.005439
19	0.008738	0.015927	0.006870	0.001993	0.005991	0.003819	1.021367	0.027932	0.038900	0.076882	0.064779	0.001739
20	0.000325	0.000828	0.001595	0.001669	0.002324	0.001269	1.013329	0.000723	0.006582	0.000991	0.001699	0.001699
21	0.001529	0.002550	0.006100	0.005771	0.006113	0.003144	0.004569	0.007715	1.052107	0.023651	0.002015	0.019548
22	0.001968	0.001817	0.001531	0.000211	0.002355	0.000904	0.001311	0.001159	0.001420	1.055093	0.001572	0.001514
23	0.000716	0.001042	0.000867	0.004099	0.001345	0.001650	0.001603	0.002107	0.013153	0.002803	0.003820	0.001618
24	0.010909	0.086798	0.086969	0.010169	0.062756	0.018450	0.047575	0.027303	0.032161	0.023619	0.018380	1.0030845
25	0.003745	0.012001	0.004630	0.002889	0.005077	0.003310	0.007829	0.005815	0.002631	0.002239	0.003409	0.004182
26	0.017860	0.044851	0.023541	0.000592	0.045426	0.009100	0.015164	0.014658	0.013798	0.013765	0.015824	0.021309
27	0.138003	0.124397	0.166313	0.014379	0.165571	0.063331	0.091600	0.080821	0.099459	0.103336	0.110054	0.105360
28	2.226594	1.702474	1.593087	1.216793	1.614704	1.401754	1.664722	1.534421	1.549980	1.534792	1.711738	1.481702

COL.	25	26	27	28
ROWS				
1	0. 009641	0. 006803	0. 031775	5. 111297
2	0. 000758	0. 000801	0. 001985	1. 535100
3	0. 007671	0. 009084	0. 004162	1. 421759
4	0. 003840	0. 002025	0. 021706	2. 110822
5	0. 000000	0. 000000	0. 000001	1. 017444
6	0. 000000	0. 000000	0. 000000	1. 000000
7	0. 003516	0. 003820	0. 008698	2. 516686
8	0. 000384	0. 000182	0. 002562	1. 008074
9	0. 005982	0. 001099	0. 000741	1. 064376
10	0. 040402	0. 001609	0. 009544	1. 095299
11	0. 005272	0. 004122	0. 007660	1. 300092
12	0. 002218	0. 003603	0. 014532	1. 048848
13	0. 000574	0. 000883	0. 001131	1. 361198
14	0. 001732	0. 014208	0. 005006	1. 097794
15	0. 019143	0. 005016	0. 017775	1. 939709
16	0. 032629	0. 076162	0. 020466	2. 131146
17	0. 077189	0. 003734	0. 004003	1. 325865
18	0. 023104	0. 013548	0. 006424	2. 277972
19	0. 008514	0. 016963	0. 007590	1. 430419
20	0. 000439	0. 000694	0. 000966	1. 047183
21	0. 101603	0. 009345	0. 005322	1. 285402
22	0. 002571	0. 002750	0. 016994	1. 109003
23	0. 005112	0. 000785	0. 005061	1. 060770
24	0. 011215	0. 012427	0. 010885	1. 645311
25	1. 001717	0. 001040	0. 007216	1. 116758
26	0. 036190	1. 033694	0. 130479	1. 628305
27	0. 178906	0. 084755	1. 194404	3. 763727
28	1. 580321	1. 309153	1. 537088	2. 000000
IO 263				

القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية*

مكتورة / نجوى على خشبة

كلية التجارة — جامعة قناة السويس

مقدمة :

تعتبر تنمية الصادرات قضية مصرية ، فعدم اعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقي انها يعنى استمرار تفاقم عجز الميزان التجارى وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية . فضلا عن ان تشجيع الصادرات السلعية يؤدى الى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبى بشكل منظم ، خاصة وان المصادر الأخرى (صادرات البترول — تحويلات المصريين العاملين فى الخارج — إيرادات قناة السويس — السياحة) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية ولذلك بدأت السلطات المصرية فى الفترة الأخيرة فى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات .

وقد توصل الفكر الاقتصادى كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادى .

واثبتت تجارب الدول النامية التى تبنت سياسة تشجيع الصادرات كاحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية انها تهيئ وسائل النمو الاقتصادى على نحو أسرع مما يتحقق فى ظل سياسة احلال الواردات .

واذا كان تنفيذ سياسة تشجيع الصادرات يقتضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من المناخ التنافسى بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فان التساؤل يثور حتما عن القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية . ولما كان القطاع الصناعى أكثر القطاعات فعالية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ، لذلك كان اختيار دراسة القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية موضوعا لهذا البحث .

(*) محاضرة أقيمت فى إطار الموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، فى ١٩ فبراير ١٩٨٩ .

وهكذا تنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الاول سياسة تشجيع الصادرات والدراسات التجريبية ، ويستعرض الفصل الثانى تطور الصادرات الصناعية المصرية للقطاع الخاص وكيفية تنميتها . ويتناول الفصل الثالث بعض معوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص وكيفية مواجهتها ، كما يتضمن بعض الاعتبارات الاساسية نحو تبنى استراتيجية للتصدير .

الفصل الاول

سياسة تشجيع الصادرات والدراسات التجريبية

تزايد الاهتمام بقضايا التنمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية والبحث عن الاستراتيجية المثلى للاسراع بالنمو ، وظهر فى الفكر الاقتصادى اتجاه قوى يميل للاعتقاد بأن النظرية التقليدية للتجارة الدولية لا تناسب ظروف الدول النامية . فيؤكد Nurkuse على أهمية سياسة التصنيع لاحتلال الواردات حيث يرى أن الدول النامية يجب أن تتخلص من تبعيتها للخارج حتى تتجنب الآثار السيئة لتقلبات السوق العالمى ويتحقق ذلك بالتوسع فى الصناعات التى تبنى بحاجة السوق الداخلى على أساس استراتيجية النمو المتوازن (١) . وتقتضى هذه السياسة تدخل الدولة لحماية اقتصادياتها الوطنية من ضغوط قوى السوق العالمى ، وحتى يتسنى لها اصلاح الاختلال الهيكلى فى بنائها الاقتصادى وتدعيم القطاع الصناعى باعتباره اكثر القطاعات فعالية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى . وفى إطار ذلك ، اتجهت الدول النامية فيما بعد الحرب العالمية الثانية الى فرض أساليب الحماية المختلفة لتنفيذ سياساتها التصنيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية (٢) .

ويرى هيرشمان Hirschman عدم صلاحية سياسة احتلال الواردات حيث انها تحتاج الى النمو المتوازن فى صناعات متعددة أو مختلف القطاعات، وهو ما يتوقف على توفر رؤوس الأموال اللازمة للتمويل وعلى وجود سوق ملائمة لامتصاص المنتجات الصناعية الجديدة ، فى حين أن الدول النامية تعاني من ضالة مصادر التمويل وضيق نطاق السوق وبالتالي انخفاض الحافز للاستثمار (٣) .

ولقد تعددت الدراسات لتقييم تجارب التنمية والتصنيع ومدى مسئولية سياسة احتلال الواردات عن النتائج المحققة . واتجهت هذه الدراسات نحو ابراز المساوئ التى ترتبت على تطبيق سياسات الحماية المختلفة المصاحبة لهذه الاستراتيجية ، والقول بأن الحماية تؤدي الى اختلال الاسعار النسبية وبالتالي الى عدم كفاءة تخصيص الموارد على نحو من شأنه تبديد موارد البلاد .

وقد اعتبرت هذه الدراسات أن استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات — التي اتبعتها غالبية الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية — أحد الأسباب الرئيسية لاختلال انماط الانتاج والتجارة الخارجية في تلك البلاد . ذلك أن الدول النامية بصفة عامة قد تخصصت في احتلال الواردات من السلع الاستهلاكية مع تزايد اعتمادها على الدول الصناعية الكبرى لتوفير السلع الوسيطة والراسمالية على نحو أدى في النهاية الى تزايد تبعية الدول النامية للعالم الخارجى . علاوة على ذلك فقد أصبحت برامج التنمية شديدة الحساسية والتأثر بأزمة في النقد الأجنبى ، مما أسفر بالتالى عن تعطيل للطاقت الانتاجية واختناقات أصابت الجهاز الانتاجى .

ولعل من أخطر الآثار المترتبة على المعاملة التفضيلية للقطاع الصناعى والتصنيع للسوق المحلية هى إهمال القطاع الزراعى والتصنيع لغرض التصدير فى معظم الدول النامية ، مما أسفر فى حالات عديدة عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعى ، واستيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية . كما أدى التركيز على احتلال الواردات الى إهمال قطاع التصدير حتى انكمش نصيب الصادرات الأساسية لكثير من الدول النامية فى الأسواق العالمية وانخفضت القدرة على الاستيراد وتعثرت جهود التنمية .

ولقد انتهت تلك الدراسات الى أن سياسات الحماية والتصنيع لاحتلال الواردات مسئولة عن ضعف النمو فى الدول النامية . وأكدت أن الإسراع بتحقيق معدلات نمو منتظمة ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية يستلزم اتباع سياسات الباب المفتوح وتشجيع الصادرات ، لما يتيح ذلك من إمكانية الاستفادة من قوى السوق العالمى فى تغيير هيكلها الاقتصادية (٤) .

ولذلك تزايد اهتمام الاقتصاديين فى الآونة الأخيرة بسياسة تشجيع الصادرات ، وتركزت جهودهم فى بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادى ، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة . وقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو فى الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ — أثر نمو الصادرات على الدخل القومى (1977) Michael Michaely

٢ — أثر نمو الصادرات على الناتج من السلع غير التصديرية
Peter S. Heller and Richard C. Porter (1978)

٣ — أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية (1981) ، Bela Balassa (1978)

٤ — أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفورات الخارجية
William G. Tyler (1981)

٥ — اثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد
Gershon Feder (1982)

٦ — اثر نمو الصادرات على الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج
Kavoussi (1984)

وقد توصلت هذه الدراسات الى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادى للدول النامية (٥) .

ويرى Balassa في تفسيره لاسباب هذه الظاهرة ان سياسة تشجيع الصادرات تؤدي الى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية ، ويتيح الاستفادة بمزايا الحجم الكبير ووفورات الحجم ، كما تسمح بأدخال التطور التكنولوجى لمواجهة المنافسة الخارجية ، فضلا عن ذلك فصناعات التصدير كثيفة العمل تساهم في حل مشكلة البطالة . اما سياسة احلال الواردات فينجم عن اتباعها ارتفاع الاعباء والتكاليف التى ترجع الى طبيعة المنتجات كثيفة رأس المال نسبيا من جهة والى عدم الاستفادة بوفورات الحجم من جهة أخرى (٦) .

ويشير Tyler ان الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المترتبة على اتباع سياسة احلال الواردات يمكن اعتبارها اعباء أو تكاليف في سبيل تحقيق النمو والتنمية ، وذلك اذا لم تسفر سياسة تشجيع الصادرات عن تحقيق النمو . فالنجاح الهائل لسياسة تشجيع الصادرات في بعض البلاد بجانب الفشل الذريع لسياسة احلال الواردات تهمدنا بنماذج تحتم اعادة النظر في دور التجارة الدولية في تحقيق تنمية الدول النامية ، وهو ما يؤدي الى اعادة التأكيد على المزايا التى تعود على الدول النامية من التجارة والتخصص وفقا للمزايا النسبية (٧) .

على ان هناك تفسير يوضح ان التباين في تحقيق معدلات النمو الاقتصادى لا يرجع الى اختيار الاستراتيجية ولكن للمبالغة في تنفيذ سياسة احلال الواردات وما استتبعها من المبالغة في توفير الحماية للصناعة والانتاج المحلى مما ادى في كثير من الاحوال الى اهدار اعتبارات الكفاءة الاقتصادية . فتفادى المبالغة في تنفيذ هذه السياسة يمكن ان يظهر آثارها الايجابية ويتفادى سلبياتها (٨) .

وهناك رأى آخر يرى ان سياسة احلال الواردات ليست مسئولة عن ضعف الانجازات المحققة في الدول النامية . فصحيح ان تعقد نظم الحماية التى تقتضيها سياسة احلال الواردات وتعدد أهدافها كان من العوامل المعوقة للنمو الا ان هناك مجموعة من العوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية ساهمت متضافرة في احداث مزيد من الاختلالات الهيكلية في الدول النامية . ففى ظل هيكل اجتماعى متخلف ، ونقص المعرفة الفنية الوطنية، وغياب سياسة محددة تجاه الاستثمارات الأجنبية، فان اتباع سياسة

تشجيع الصادرات وتحرير التجارة سيواجهها نفس الفشل الذى واجه سياسة اطلاق الواردات والحماية (٩) .

واذا كانت المناقشات حول أهمية تبنى سياسة تشجيع الصادرات بالمقارنة بسياسة اطلاق الواردات قد احتلت مكانة كبيرة من الفكر الاقتصادى وكانت موضوع للعديد من الدراسات التجريبية التى أجريت منذ أواخر الستينات فقد تحولت المناقشات فى الثمانينات الى بحث علاقة السببية «Causality» بين الصادرات والنتائج القومى .

توصلت الدراسات التى أشير إليها فيما تقدم الى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادى . ولكن لم تهتم أى من هذه الدراسات بتحديد اتجاه علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادى واعتمدت على تحليل العلاقة باستخدام تحليل الانحدار Regression Analysis أو علاقة الارتباط Correlation لبعض مجموعات من الدول النامية وعبر مجموعة من السلاسل الزمنية . أما الدراسة التى قدمها Jung & Marshall فقد ركزت على علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادى .

دراسة Jung, W. and Marshall, P. (١٠)

انتهت معظم الدراسات التجريبية الى أن النمو الحقيقى فى الصادرات يؤدى الى نمو حقيقى فى الناتج القومى الاجمالى وذلك للأسباب التالية :

أولاً : ربما يؤدى نمو الصادرات الى زيادة الطلب الخارجى على منتجات الدولة وبالتالي تتحقق زيادة فى الناتج القومى الاجمالى الحقيقى .

ثانياً : قد تؤدى زيادة الصادرات الى زيادة المتحصلات من النقد الأجنبى مما يسمح بزيادة الواردات الوسيطة والراسمالية والتى تساهم بدورها فى نمو الناتج القومى الاجمالى .

ثالثاً : قد يرجع نمو الصادرات الى زيادة الكفاءة الانتاجية نتيجة الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة وتطور المهارات التنظيمية واستغلال وفورات الحجم ... الخ التى تتطلبها المنافسة الخارجية ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى زيادة الناتج القومى .

واذا كان نمو الصادرات يؤدى الى نمو الناتج القومى ، فهناك احتمال أن يؤدى نمو الناتج القومى الى نمو الصادرات .

فقد يرجع نمو الناتج القومى الى تراكم رأس المال، أو تراكم خبرات الانتاج، أو نقل التكنولوجيا من الخارج وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة. وفى حالة ضيق نطاق السوق المحلى يتجه المنتجون الى البحث عن الأسواق الخارجية ، مما يؤدى الى نمو الصادرات حتى مع غياب أى حوافز لتشجيع الصادرات . ومن ثم يكون نمو الناتج القومى سبباً لنمو الصادرات .

علاوة على ما تقدم قد تتحقق علاقات ارتباط سالبة بين هذين المتغيرين فقد يؤدي النمو في الناتج القومي الى تدهور الصادرات بسبب الزيادة في طلب الاستهلاك المحلي . وربما يؤدي نمو الصادرات الى انخفاض الناتج القومي ، فالزيادة في الصادرات التي تنتج عن بعض أنواع الاستثمار المباشر الداخلى وما ينجم عنه من اختلالات مختلفة قد تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي .

وفي هذا الاطار يجب أن تتجه الدراسة الى التركيز على اتجاه علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادى . وما اذا كانت علاقة الارتباط بينهما موجبة أو سالبة .

وبناء على ذلك قدم كل من Jung & Marshall نموذج رياضى للتنبؤ بعلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج في ٣٧ دولة نامية خلال سلسلة زمنية معينة لكل دولة حسب ما هو متاح من بيانات وذلك خلال الفترة (١٩٨١ - ٥٠) .

ولقد جاءت النتائج في صالح افتراض أن نمو الصادرات يؤدي الى نمو الناتج بالنسبة لأربع دول فقط هي : اندونيسيا (١٩٦٦ - ١٩٨٠) ومصر (١٩٦٥ - ١٩٧٩) وكوستاريكا (١٩٦٠ - ١٩٨٠) ، واكوادور (١٩٥١ - ١٩٨٠) .

أما الدول التي جاءت النتائج بالنسبة لها في صالح افتراض أن نمو الصادرات يؤدي الى نقص في معدل نمو الناتج القومي ، هي : جنوب افريقيا (١٩٥١ - ١٩٨٠) ، وكوريا (١٩٥٣ - ١٩٨٠) ، باكستان (١٩٦٠ - ١٩٨١) ، اسرائيل (١٩٥٠ - ١٩٧٨) ، بوليفيا (١٩٥٠ - ١٩٧٩) ، بيرو (١٩٦٣ - ١٩٨١) .

وأخيرا كانت النتائج في صالح افتراض أن نمو الناتج القومي يتضمن نموا في الصادرات وذلك بالنسبة للدول الآتية : ايران (١٩٥٩ - ١٩٧٧) ، كينيا (١٩٦٦ - ١٩٨٠) ، تايلاند (١٩٥٣ - ١٩٨١) .

أما افتراض أن نمو الناتج القومي يؤدي الى تدهور الصادرات فلم يتحقق الا بالنسبة لدولتين فقط هما اسرائيل ، اليونان (١٩٥٣ - ١٩٨٠) .

نستنتج مما سبق وبمقتضى هذه الدراسة ضعف الأدلة لصالح سياسة تشجيع الصادرات .

واذا كانت الدراسة السابقة قد شككت الى حد كبير في سياسة تشجيع الصادرات الا انه لا يمكن انكار قصور نتائج هذه الدراسة . فمن الملاحظ أن كوريا واسرائيل تعد من الدول التي جاءت النتائج بالنسبة لهما في صالح افتراض أن نمو الصادرات يؤدي الى نقص في معدل نمو الناتج القومي ، وهو ما يخالف جميع الدراسات السابقة وما تشير اليه المشاهدات

العملية (١١) . ومما يؤكد أيضا قصور نتائج دراسة Jung & Marshall ما توصلت اليه الدراسة التي قدمها Peter C. Y. CHOW

دراسة Peter C. Y. CHOW * (١٢)

أجرى CHOW دراسة لغرض اختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات من السلع الصناعية وتنمية الصناعات التحويلية في بعض الدول حديثة التصنيع Newly Industrializing Countries (NICS) الأرجنتين — البرازيل — هونج كونج — إسرائيل — كوريا — المكسيك — سنغافورة — تايوان — خلال فترة الستينات والسبعينات .

وتعتبر هذه الدراسة ذات مغزى هام في تبنى استراتيجية التنمية . فاذا كانت العلاقة السببية ذات اتجاه واحد (من توسع الصادرات export expansion «X» الى تنمية الصناعات التحويلية «MFG» development of Manufacturing industries

(MFG → X) فيكون ذلك مدعاة للتسليم بأن استراتيجية نمو الصادرات تؤدي الى التنمية ، فالنمو في الصادرات لا يؤدي الى نمو الدخل القومي فحسب ولكن يحدث تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية .

أما اذا كانت علاقة السببية في الاتجاه العكسي (X → MFG) فعندئذ تتضمن هذه العلاقة أن التنمية في الصناعات التحويلية قد تعتبر شرط أساسي يجب توافره في الدول النامية للتوسع في صادراتها .

وأخيرا اذا كانت علاقة السببية في الاتجاه الثنائي (MFG ↔ X) فيمكن القول أن العلاقة بين نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية تبادلية «reciprocal» أي هناك تأثير متبادل بين المتغيرين .

علاوة على ذلك اذا لم تتضح علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية فحينئذ يجب تبنى استراتيجية أخرى مختلفة عن سياسة تشجيع الصادرات لاحداث التغيرات الهيكلية في الدول النامية .

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة الى أن معظم الدول محل الدراسة (البرازيل ، هونج كونج ، إسرائيل ، كوريا ، سنغافورة ، تايوان) قد أظهرت علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية . فيوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين بحيث يعزز كل منهما الآخر .

وأظهرت نتائج الدراسة عن المكسيك وجود علاقة سببية توضح أن نمو الصادرات تؤدي الى تنمية الصناعات التحويلية .

(*) هذه الدراسة تم تطبيقها على مصر كموضوع لبحث لم ينشر بعد ، اعداد د . نادية شعيب ، د . نجوى خشبة .

وبناء على ما تقدم تؤيد هذه النتائج المناقشات السابقة حول أهمية تشجيع الصادرات كاستراتيجية للتنمية ، والتأكيد على أهمية الصادرات الصناعية في الدول حديثة التصنيع .

أما عن نتائج هذه الدراسة بالنسبة للأرجنتين فقد أظهرت عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين مما يعنى أن الدولة يمكنها أن تشجع التصنيع دون الاعتماد على نمو الصادرات . غير أنه يجب توخى الحذر فيما يتعلق بهذه النتيجة لأن البيانات المتاحة في الأرجنتين تتضمن درجة من عدم الثقة ، ويقل الاعتماد عليها بسبب التضخم المفرط Hyperinflation خلال الفترة محل الدراسة .

تؤكد نتائج الدراسة المتقدمة على مزايا استراتيجية تشجيع الصادرات في الدول التي تتبع سياسة الباب المفتوح . ويمكن للدول النامية أن تحتذى حذو الدول الآسيوية حديثة التصنيع NICs وتلجأ الى التوسع في أسواقها المحلية المحدودة بتصدير منتجاتها الصناعية الى الأسواق الدولية . فقد ثبت أن نمو الصادرات من السلع الصناعية والتنمية الصناعية مكملين لبعضهما البعض .

وبالرغم أن CHOW أكد على أهمية دور نمو الصادرات في بعض الدول حديثة التصنيع ، إلا أنه يعتقد أن أداء الصادرات في الدول الأقل نموا Lesser developed Countries قد لا يتحقق بنفس النمط الذى تحقق به في الدول حديثة التصنيع . كما قد لا تفلح سياسة تشجيع الصادرات اذا اتبعت بواسطة عدد كبير من الدول النامية في آن واحد نتيجة للمنافسة المتزايدة بين هذه الدول في السوق العالمى . غير أنه من الضروري على الدول الأقل نموا مراعاة آثار كل من جانب العرض والطلب بالنسبة لاستراتيجية تشجيع الصادرات .

الفصل الثانى

تطور الصادرات الصناعية للقطاع الخاص

خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

تمهيد :

لا شك أن تجربة التنمية في مصر تتفق الى حد كبير وتجارب الدول النامية بصفة عامة . فقد اتجهت مصر وهى بصدد تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الاولى في الستينات الى فرض اساليب الحماية المختلفة - من خلال القيود التجارية والرقابة على الصرف - لتدعيم سياسة احلال الواردات وأسفرت التجربة عن انشاء صناعات تعتمد الى حد كبير على

استيراد السلع الوسيطة والراسمالية . الأمر الذى أدى الى زيادة حدة اختلال التجارة الخارجية ، فضلاً عما ترتب عليه من تعطيل للطاقت الانتاجية تبعاً لازمات النقد الأجنبى .

ورغم التحول البارز الذى شهدته سياسات التجارة والصرف منذ نهاية الستينات وبوجه خاص منذ عام ١٩٧٤ ، والذى تبلور فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث بدأت محاولة لتخفيض حدة الرقابة على التجارة والصرف واعطاء قوى السوق الحر دور اكبر فى توجيه الموارد ، الا أن ذلك التحرر اقتصر فى واقع الأمر على قطاع التجارة والصرف دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات الأخرى المؤثرة فى هيكل الاسعار المحلية . كما لم يصاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى أية استراتجية واضحة الملامح للتصنيع والتنمية فى تلك المرحلة أو أية سياسات محددة لتصحيح الآثار السلبية لسياسة احلال الواردات ولتشجيع الصادرات المحلية .

ونقد أدت هذه الأوضاع الى زيادة حدة اختلال الهياكل الانتاجية القائمة وتفاقم أزمة ميزان المدفوعات وتساعد حجم الديون الخارجية . كما أظهرت اتجاهات التجارة الخارجية لمصر خلال السبعينات تراجع أداء الصادرات وعجزها عن مقابلة احتياجات البلاد من الواردات المنظورة وغير المنظورة ، والتى تضخمت بشكل ملحوظ فى تلك الفترة (١٢) .

بدأت السلطات المصرية فى الآونة الأخيرة فى التركيز على أهمية تشجيع الصادرات السلعية باعتبارها المصدر الأساسى الذى يجب أن تعتمد عليه لتوفير احتياجاتها من النقد الأجنبى بشكل منتظم ، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات البترول — تحويلات المصريين العاملين بالخارج — إيرادات قناة السويس — السياحة) تعد مصادر غير مستقرة . وإذا كان تنفيذ سياسة تشجيع الصادرات يقتضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من المناخ التنافسى بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فإن التساؤل يثور حتماً عن القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية .

ونتيجة لما انتهت اليه دراسة CHOW من التأثير المتبادل بين نمو الصادرات من السلع الصناعية وتنمية الصناعات التحويلية ، كان التركيز على تطور الصادرات الصناعية للقطاع الخاص موضوعاً لهذا الفصل .

ومن المعلوم أنه لا توجد قيود على مساهمة القطاع الخاص فى الصادرات المصرية من السلع التحويلية والتعدينية ، فى حين أنه يقوم بتصدير حصص معينة من بعض السلع الزراعية ، أما بالنسبة لسلع الوقود والقطن الخام وبعض المواد الخام يكاد يقتصر تصديرها على القطاع العام .

وفى هذا الإطار يتناول هذا الفصل مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية سواء كان القطاع الخاص الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ — ويشرف على تنفيذه وزارة الصناعة

والتعدين — أو القطاع الخاص الخاضع لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — ويشرف على تنفيذه الهيئة العامة للاستثمار — وهو يتضمن مشروعات استثمارية داخل البلاد ومشروعات استثمارية بنظام المناطق الحرة .

مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية

١ - القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ :

١ - ١ - مساهمة القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى :

بلغت قيمة الانتاج الصناعى المحقق بالقطاع الخاص المشار اليه نحو ٤٧٥٢ مليون جنيه بالأسعار الجارية عام ١٩٧٤ أو ما يعادل ٢٣٨٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى . ولقد زادت قيمة الانتاج الصناعى لهذا القطاع زيادة مستمرة حتى بلغت نحو ٣٤ مليار جنيه فى ١٩٨٥/٨٤ أو ما يعادل ٣٣٣٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى . ولكن انخفضت قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص الى ٣١ مليار جنيه فى ١٩٨٦/٨٥ أو ما يعادل ٢٨٩٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى وذلك نتيجة لانخفاض الانتاج من الصناعات الغذائية (١٤) ، غير انه أخذ فى التزايد مرة أخرى حتى بلغ ٣٣ مليار جنيه فى ١٩٨٧/٨٦ (بمعدل نمو ٣٧٪ فى هذا العام) ، بينما زاد الانتاج الصناعى للقطاع العام من نحو ٧٨ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٩٤ مليار جنيه فى ١٩٨٧/٨٦ (بمعدل نمو يبلغ ٢٠٢٪) . ولذلك انخفض النصيب النسبى لانتاج القطاع الخاص الى ٢٥٩٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى فى ١٩٨٧/٨٦ .

ويعكس التحليل السابق أن هناك اتجاه عام نحو زيادة نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الصناعى من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٥/٨٤ ، بينما اتجه الى التناقص فى السنتين ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ، ويوضح الجدول رقم (١) نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الصناعى .

١ - ٢ - مساهمة القطاع الخاص فى الصادرات الصناعية :

بلغت قيمة الصادرات للصناعة للقطاع الخاص الصناعى بالأسعار الجارية عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ١٢٢٨ مليون جنيه بينما كانت حوالى ٥٤٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ . ولكن قيمة هذه الصادرات شهدت تذبذب واضح خلال فترة الدراسة . فقد اتجهت الى الزيادة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٥ ثم انخفضت خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨ . وارتفعت مرة أخرى خلال السنتين ٧٩ ، ١٩٨٠ ، ثم انخفضت خلال عامى ٨١ ، ١٩٨٢ . وأخيرا سجلت اتجاهها عاما نحو الارتفاع منذ ١٩٨٤/٨٣ وحتى ١٩٨٧/٨٦ .

كما يلاحظ أيضا أن اجمالى الصادرات الصناعية قد سجلت تذبذب خلال الفترة موضوع البحث . ولذلك شهد نصيب القطاع الخاص من الصادرات الصناعية عدم استقرار واضح ، فقد بلغت نسبة الصادرات الصناعية

للقطاع الخاص الى اجمالي الصادرات الصناعية عام ١٩٧٤ نحو ٢٤٢٪ اتجهت الى التناقص المستمر حتى بلغت ١٥١٪ عام ١٩٧٨ ، ثم تذبذبت هذه النسبة بشدة وحتى ١٩٨٧/٨٦ كما تبين من الجدول رقم (٢) .

١ - ٣ - نصيب الصادرات الصناعية للقطاع الخاص من اجمالي انتاجه

بلغت نسبة قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص الى قيمة انتاجه الصناعى ١١٤٪ عام ١٩٧٤ ، اتجهت الى التناقص المستمر من عام لآخر حتى بلغت ادنى حد لها ٢٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ ، ثم تزايدت تزايدا مستمرا حتى بلغت ٣٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ (جدول رقم ٣) .

وتعكس ضالة نسبة قيمة الصادرات الى قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص ضعف قدرات هذا القطاع على التصدير .

فبالرغم من زيادة نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الصناعى الا أن نصيب صادرات هذا القطاع من اجمالى انتاجه من السلع الصناعية تأخذ اتجاهها عاما تنازليا خلال أغلب الفترة محل الدراسة ، ويرجع ذلك الى أن معظم انتاج القطاع الخاص يتجه نحو السوق المحلية .

١ - ٤ - هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص :

يتكون هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص بصفة اساسية من : صادرات الصناعات الكيماوية ، الصناعات المعدنية ، منتجات الغزل والنسيج ، الصناعات الغذائية ، المنتجات الجلدية ، المنتجات الخشبية ، منتجات خان الخليلى .

وبالنظر الى التطورات التى حدثت فى هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٧/٨٦ والواردة فى الجدول رقم (٤) يتضح الآتى :

١ - ٤ - ١ - صادرات القطاع الخاص من الصناعات الكيماوية :

تمثل صادرات الصناعات الكيماوية القدر الأكبر من اجمالى الصادرات الصناعية للقطاع الخاص حيث بلغت ٦٤٧ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ او ما يعادل حوالى ٥٢٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات فى ذلك العام . ولقد تزايدت قيمة الصادرات من الصناعات الكيماوية تزايدا مستمرا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٦ (باستثناء عام ٨٣/٨٢ نتيجة لتناقص الصادرات من المكونات العطرية فى ذلك العام) . ومن الجدير بالملاحظة انه على الرغم من عدم الاستقرار الواضح فى قيمة اجمالى الصادرات الصناعية للقطاع الخاص وايضا فى العديد من أنواع الصادرات الأخرى فان صادرات الصناعات الكيماوية قد استمرت فى التزايد .

كانت الصناعات الكيماوية تحتل المرتبة الرابعة من حيث الاهمية النسبية في الصادرات الصناعية للقطاع الخاص في بداية السبعينات (١١٤ ٪) ، ومن ثم فقد شهدت اتجاها عاما نحو التزايد في الاهمية النسبية ويرجع ذلك أساسا الى الزيادة في الصادرات من مستحضرات التجميل والمكونات العطرية وزيوت متنوعة .

ومن الجدير بالذكر انه يمكن تنمية الصادرات من بعض البنود الأخرى للصناعات الكيماوية مثل الأدوية ، التي توقف انتاج القطاع الخاص منها منذ عام ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٨٧/٨٦ ، بالرغم من أن نسبة قيمة الانتاج منها الى قيمة انتاج هذا القطاع من الصناعات الكيماوية سجلت اتجاها تصاعديا من ١٧ ٪ في عام ١٩٧٨ ، زادت الى ٢٥٧ ٪ عام ١٩٧٩ ، ثم الى ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٠ وأخيرا الى ٤١٩ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ . ولكن يبدو أن زيادة الانتاج من الأدوية في المشروعات الاستثمارية — مثل هوكست — فايزر — سويس فارما — كانت السبب وراء توقف الانتاج من هذه الأدوية في القطاع المذكور .

وبالرغم من ضآلة نسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص بوجه عام كما ذكرنا فيما تقدم ، إلا أن نسبة قيمة الصادرات الى قيمة الانتاج من الصناعات الكيماوية لهذا القطاع يتراوح ما بين ١٨٣ ٪ و ٣٣ ٪ خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٦/٨٥ (جدول رقم ٥) . وهو ما يوضح أن انتاج القطاع الخاص من الصناعات الكيماوية لا يخصص للسوق المحلية فحسب وانما للتصدير أيضا .

١ - ٤ - ٢ - صادرات القطاع الخاص من الصناعات المعدنية :

وتأتى الصناعات المعدنية في المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية في الصادرات الصناعية للقطاع الخاص حيث بلغت ١٨٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ أو ما يعادل نحو ١٤٨ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات . ويلاحظ ضآلة قيمة صادرات الصناعات المعدنية في بداية السبعينات ، فلم تتجاوز عام ١٩٧٠ نحو ١٢١ ألف جنيه أو ما يمثل نحو ٠٣ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص ، ثم ازداد وزنها النسبى الى نحو ٢٣٦ ٪ من اجمالى صادرات ذلك القطاع في عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى زيادة صادرات القطاع الخاص من منتجات الألومنيوم (فقد زادت من ١٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ الى ٥٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٩) .

أما السنوات من ١٩٨٠ وحتى ٨٤ — ١٩٨٥ فقد سجلت اتجاها عاما تنازليا للنصيب النسبى لصادرات الصناعات المعدنية من اجمالى قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص حتى وصلت ٧٦ ٪ في ١٩٨٥/٨٤ ، ويرجع ذلك أيضا الى انخفاض صادرات القطاع الخاص من منتجات الألومنيوم من ١٠٧ مليون جنيه في ١٩٨٢/٨١ الى ٧٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ ثم الى ٤٢ مليون جنيه في ١٩٨٥/٨٤ . ثم ازداد الوزن النسبى مرة أخرى لصادرات الصناعات المعدنية الى نحو ١٥ ٪ ، ١٤٨ ٪ من اجمالى الصادرات

الصناعية لهذا القطاع في عامي ٨٥/٨٦ ، ٨٦/٨٧ على التوالي نتيجة لزيادة صادرات القطاع الخاص من منتجات الألومنيوم (١٥) .

ومن الجدير بالذكر أن منتجات الألومنيوم لا تعد ضمن بنود انتاج القطاع الخاص من المنتجات المعدنية حيث يقتصر انتاجها على القطاع العام . الا انها تعد أهم بنود صادرات القطاع الخاص من المنتجات المعدنية . ولعل تفسير ذلك يكمن في التفاوت الشديد ما بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية . فسعر بيع طن الألومنيوم من مجمع الألومنيوم يبلغ ١٥٠٠ جنيه ، في حين أن السعر العالمي يبلغ ٥ آلاف جنيه . ولذلك يحقق القطاع الخاص من تصديره لمنتجات الألومنيوم أرباحا طائلة مستفيدا من السعر المنخفض نتيجة لدعم الكهرباء الذي يحصل عليها مجمع الألومنيوم حيث تشكل الكهرباء مكونا رئيسيا لعمليات انتاج سلعة الألومنيوم (١٦) .

١ - ٤ - ٣ - صادرات القطاع الخاص من منتجات الغزل والنسيج :

بلغت قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات الغزل والنسيج نحو ١٢٦٦ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أو ما يعادل نحو ٢٣٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات الصناعية لذلك القطاع واحتلت بذلك المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية في هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ولكن شهدت قيمة صادرات ذلك القطاع من منتجات الغزل والنسيج اتجاها عاما تنازليا حتى بلغت نحو ٧ مليون جنيه في عام ٨٤/١٩٨٥ أو ما يعادل حوالى ٨٧٪ من اجمالي الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ثم عادت قيمة الصادرات من منتجات الغزل والنسيج الى التزايد مرة أخرى فبلغت نحو ١٤٥ مليون جنيه في عام ٨٦/١٩٨٧ أو ما يعادل ١١٨٪ من اجمالي الصادرات الصناعية للقطاع الخاص لتأتى في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية في هيكل الصادرات الصناعية لذلك القطاع .

ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) يلاحظ الآتى :

— نسبة صادرات القطاع الخاص من السجاد والكليم الى جملة صادرات هذا القطاع من منتجات الغزل والنسيج يتخذ اتجاها عاما تصاعديا من ٢٠٧٪ عام ١٩٧٤ الى ٧٦٩٪ عام ٨٤ — ١٩٨٥ .

— معظم انتاج القطاع الخاص من السجاد والكليم يتجه نحو التصدير .

— انتاج القطاع الخاص من السجاد والكليم لا يتجاوز نسبة تتراوح بين ٣٠٧٪ ، ٣٠٦٪ من جملة انتاج هذا القطاع من منتجات الغزل والنسيج خلال الفترة محل الدراسة بينما تمثل الاقمشة القطنية والحريرية والملابس الجاهزة الاهمية النسبية الأكبر من انتاج القطاع الخاص .

— أما نسبة قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات الغزل والنسيج الى اجمالي انتاجه من هذه المنتجات فهى نسبة ضئيلة حيث تراوحت

ما بين ١٥٪ ، ٢٧٪ خلال السنوات ٧٨ - ١٩٨٦/٨٥ في حين انها بلغت ٨٧٪ ، ٦٧٪ في عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالي . الأمر الذى يعكس تدهور قدرة القطاع الخاص الصناعى على تصدير منتجات الغزل والنسيج .

— تضاعفت قيمة الصادرات من منتجات الغزل والنسيج من ٦٩ مليون جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ الى ١٢٦ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥ ، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات من جميع البنود غير ان الزيادة الاكبر تمثلت في الصادرات من الملابس الجاهزة والأقمشة حيث بلغت ٩٩ مليون جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ زادت الى ٢٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥ .

من التحليل السابق يتضح انه بجانب العمل على زيادة الانتاج وتنمية الصادرات من السجاد والكليم يمكن تنمية صادرات القطاع الخاص من الملابس الجاهزة ومنتجات التريكو ، خاصة وأن هذا القطاع يساهم بنسبة كبيرة تصل الى ٦٠٪ و ٨٠٪ من اجمالى الانتاج من منتجات التريكو والملابس الجاهزة كما يتضح من الجدول رقم (٧) .

ونظرا لأن صادراتنا من منتجات التريكو لدول المجموعة الأوربية لم تتعدى ٢٧٪ من الحصة المسموح بتصديرها لهذه الدول في عام ١٩٨٣ (١٧) بمقتضى اتفاقية الألياف المتعددة «MFA» The Multi-Fibre Arrangement فيمكن تنمية صادرات القطاع الخاص من منتجات التريكو والملابس الجاهزة بالقضاء على معوقات انتاج هذه الصناعات والتي يتلخص أهمها في الآتى :

١ — عدم توافر غزل القطن والمنسوجات للمنتج المصدر فضلا عن انخفاض نوعيتها الذى تقوم بتسليمه شركات الغزل والمنسوجات المصرية ومعظمها تابع للقطاع العام . وهو ما يتطلب اعادة النظر في أهداف تصدير الغزل في ضوء الاحتياجات المحلية والتصدير للأسواق الخارجية (١٨) . أضف الى ذلك ضرورة الاسراع بتطوير القطاع العام وأسلوب ادارته بما يساهم في زيادة الانتاج ورفع الانتاجية . فسوء الإدارة من جهة وعدم تطوير أو احلال الطاقة الآلية من جهة أخرى تؤدي الى انخفاض مستويات الانتاجية (١٩) .

٢ — الارتفاع المستمر لأسعار غزل القطن والمنسوجات وذلك بسبب الخلل في سياسة تسعير هذه المنتجات التى يحددها القطاع العام دون دراسة وافية للسوق ، مما يتطلب اعادة النظر في السياسات السعرية لهذه المنتجات التى تعرقل انطلاق القطاع الخاص .

٣ — عدم توافر مستلزمات الانتاج المحلية لصناعة الملابس الجاهزة ، فضلا عن انخفاض جودتها لتلائم رغبات المستهلك الأجنبى واللجوء الى استيراد هذه المستلزمات وتحمل رسوم جمركية مرتفعة فضلا عن ضريبة الاستهلاك .

وليس من المرغوب فيه أن تغنى الدولة الملابس الجاهزة التى تستوردها شركات القطاع العام الاستهلاكى من الرسوم والأعباء الجمركية فى الوقت الذى تتحمل فيه صناعة الملابس الجاهزة الرسوم والضرائب الجمركية ، كما انه ليس من المرغوب فيه أيضا أن تدعم الدولة إنتاج الأقمشة الشعبية بصورتها الحالية بمبلغ يزيد عن ١٣٠ مليون جنيه سنويا وهى لا تصلح لتصنيع ملابس بينما نجد أن العبء المالى الذى سوف تتحمله خزانة الدولة المترتب عن الاعفاء الجمركى لا يزيد عن عشرة مليون جنيه وهو لا يشكل خسارة لخزانة الدولة اذا قورن بالعائد الاقتصادى الذى سوف يتحقق من تشجيع صناعة الملابس الجاهزة وتوجيهها للتصدير .

٤ — إلغاء حوافز التصدير التى صرفها صندوق دعم الغزل والمنسوجات ابتداء من ١٩٨٣/٦/٣٠ .

٥ — نقص العملة المدربة (٢٠) .

أدت هذه المعوقات بجانب معوقات التصدير الأخرى الى صعوبات فى تصدير الملابس الجاهزة ومنتجات التريكو المصرية ، فى حين أن دولة مثل هونج كونج بلغت صادراتها من الملابس الجاهزة وحدها (وهى دولة غير منتجة للقطن) حوالى ٤٩ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٣ ، وهى قيمة تتفوق اجمالى صادرات مصر المنظورة وغير المنظورة كما وصلت صادرات تركيا من الملابس الجاهزة فقط (وهى دولة مستوردة للغزل المصرى) ، ٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٨٣ وهو يفوق اجمالى الصادرات المصرية من منتجات الغزل والنسيج والتى بلغت ٢٧٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣ (٢١) .

١ - ٤ - ٤ — صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية :

بلغت صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية نسبة تتراوح ما بين ٤٣٪ ، ١٥٪ من جملة الصادرات الصناعية لهذا القطاع خلال الفترة ٧٠ — ١٩٨٠ . واذا كانت الفترة المذكورة قد شهدت عدم استقرار فى قيمة صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية الا ان السنوات ٨٠ — ١٩٨٧/٨٦ قد سجلت اتجاهها علما تصاعديا . فقد زادت هذه الصادرات من ١١ مليون جنيه فى ١٩٨٠ الى ٩٤ مليون فى عام ١٩٨٧/٨٦ أو ما يعادل ٧٧٪ من جملة الصادرات الصناعية لهذا القطاع (جدول رقم ٤) . ومن الجدير بالذكر عدم وجود سلعة محددة تشكل أهمية نسبية ضمن السلع الغذائية . ففى عام ١٩٧٩ كانت صادرات القطاع الخاص من الاغذية المحفوظة تمثل ٥٧٣٪ من صادرات هذا القطاع من الصناعات الغذائية . فى حين ان الصادرات من مكسبات الطعم والرائحة شكلت ٥١٢٪ من جملة صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية فى عام ١٩٨٢/٨١ . اما فى عام ١٩٨٣/٨٢ كانت الصادرات من المياه المعدنية تمثل ٣١٩٪ من صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية . بينما لم يصدر هذا القطاع المياه المعدنية فى عام ١٩٨٢/٨١ على الإطلاق . وخلال السنتين ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ ، بلغت صادرات القطاع الخاص من

الجبن الأبيض والرومي ٣١٤٪ ، ٥٨٨٪ على التوالي من جملة صادرات هذا القطاع من الصناعات الغذائية (٢٢) .

جملة القول ان اعتماد السياسة التصديرية المصرية على فائض الاستهلاك أدى الى تذبذب قيمة صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية وفقا لظروف الإنتاج والاستهلاك المحلي مما يؤدي الى فقد الأسواق التقليدية لهذه الصناعات . لذلك يجب اتباع سياسة الإنتاج من أجل التصدير مع ضرورة التزام القطاعات الإنتاجية والتصديرية بتحقيق أهداف التصدير كميًا ونوعيًا في المقام الأول على أساس دراسة الأسواق العالمية لكل سلعة على حدة .

١ - ٤ - ٥ - صادرات القطاع الخاص من المصنوعات الجلدية :

بلغت صادرات القطاع الخاص من المصنوعات الجلدية نحو ٢١٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أو ما يعادل ٣٩٩٪ من اجمالي قيمة الصادرات الصناعية لهذا القطاع (جدول رقم ٤) ، حيث كانت أهم الجبوعات السلعية في هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص ، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات من الأحذية التي تعد أهم بنود المصنوعات الجلدية . ولكن الملاحظ ان قيمة الصادرات من المصنوعات الجلدية قد أخذت اتجاها عاما تنازليا حتى وصلت ادنى قيمة في ١٩٨٥/٨٤ حيث بلغت ٢٢ مليون جنيه أو ما يعادل ٢٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ثم عادت الى الاتجاه نحو التزايد حتى بلغت ٦٦ مليون جنيه في ١٩٨٧/٨٦ أو ما يعادل ٥٣٪ من جملة الصادرات الصناعية لهذا القطاع وتحتل بذلك المرتبة الخامسة في هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص .

ولعل التطور في صادرات القطاع الخاص من الأحذية تبرر التطور السابق ذكره في صادرات هذا القطاع من المصنوعات الجلدية وفقا للبيانات التالية :

السنة	الصادرات من الأحذية	من المصنوعات الجلدية	٪
١٩٧٤	١٦,٦ مليون جنيه	٢١,٧ مليون جنيه	٧٦,٥٪
١٩٨٥ / ٨٤	١,٥ مليون جنيه	٢,٢ مليون جنيه	٦٦,٤٪
١٩٨٦ / ٨٥	٢,٧ مليون جنيه	٦ مليون جنيه	٤٥,٣٪

ويتضح من البيانات السابقة ان الصادرات من الأحذية تعد أهم بنود صادرات القطاع الخاص من المصنوعات الجلدية بالرغم من انخفاض أهميتها النسبية .

ومن التحليل السابق يتضح ضرورة تنمية صادرات القطاع الخاص من الأحذية للدول العربية والأفريقية حيث تعد أهم الأسواق خاصة وإن تقييد حركة التصدير داخل صناعة الجلود أدى إلى وجود فائض سلمي تام الصنع (٢٣) .

ولعل ارتفاع أسعار الجلود مع قلة المدبوغ منها دباجة جيدة تعد أهم المشاكل التي تواجه العاملين في مجال تصدير المصنوعات الجلدية ، وبالرغم من وجود وحدة دباجة تابعة للقطاع العام ذات إمكانيات إنتاجية كبيرة إلا أن انخفاض الإنتاج والإنتاجية كان عائقاً نحو الارتفاع بمستوى إنتاجية المنتجات الجلدية للتصدير لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية (٢٤) .

١ - ٤ - ٦ - صادرات القطاع الخاص من المنتجات الخشبية :

بلغت صادرات القطاع الخاص من المنتجات الخشبية نحو ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أو ما يعادل نحو ١٠٪ من إجمالي الصادرات الصناعية لهذا القطاع . غير أن هذه القيمة قد شهدت اتجاهها عاماً تنازلياً حتى بلغت ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أو ما يعادل ٣٫٢٪ من إجمالي الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ثم عادت إلى التزايد مرة أخرى حتى بلغت ٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ أو ما يعادل ٦٫٤٪ من جملة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ثم انخفضت في عامي ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ ، ولكن عادت مرة أخرى إلى التزايد فبلغت ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ أو ما يعادل ٤٫٨٪ من إجمالي الصادرات الصناعية للقطاع الخاص . ويلاحظ انخفاض الوزن النسبي لصادرات المنتجات الخشبية من ٢١٫٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٧٤ ثم إلى ٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ وذلك من إجمالي الصادرات الصناعية للقطاع الخاص (جدول رقم ٤) .

ومن الجدير بالذكر أن الأثاث الخشبي يعد أهم بنود إنتاج صادرات القطاع الخاص من المنتجات الخشبية . ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) يلاحظ الآتي :

— تبلغ صادرات الأثاث الخشبي إلى جملة صادرات القطاع الخاص من المنتجات الخشبية نسبة كبيرة تتراوح بين ٨٠٫٦٪ ، ٩٣٫٥٪ خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٦/٨٥ .

— يمثل إنتاج الأثاث الخشبي إلى جملة إنتاج القطاع الخاص من المنتجات الخشبية نسبة تتراوح بين ٤٢٫٦٪ ، ٦٧٫٨٪ خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٦/٨٥ .

— قيمة الصادرات من المنتجات الخشبية تعادل ١٤٪ من إجمالي إنتاج القطاع الخاص من المنتجات الخشبية في عام ١٩٧٤ . انخفضت هذه النسبة لتتراوح بين ٠٫٦٪ ، ٢٫٣٪ خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٦/٨٥ .

ويعكس التحليل المتقدم أن معظم انتاج القطاع الخاص من المنتجات الخشبية يتجه نحو السوق المحلية ، الا أنه يمكن زيادة الانتاج وتنمية الصادرات من الأثاث الخشبي بحل المشاكل الخاصة بمرحلة الانتاج أساسا والتي تؤدي الى ارتفاع التكاليف الانتاجية .

فارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الانتاج الأساسية لصناعة الأثاث الخشبي ، ولجوء الشركة الحكومية المستوردة للخشب في مصر الى فرض نوعيات ومقاسات مختلفة غير مرغوب فيها من قبل المنتج المصدر قد أدى الى عدم تطابق مواصفات الخامات المستخدمة وبالتالي اخفاق العديد من منتجي الأثاث الخشبي في مصر في دخول مجال التصدير بالرغم من تطور هذه الصناعة في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا (٢٥) . علاوة على ذلك ان صعوبة توفير العمالة الفنية لهجرة الغالبية منها وارتفاع أجورها ، وارتفاع الرسوم الجمركية على الأخشاب الخام التي تستورد من الخارج ، كلها عوامل أدت الى زيادة التكاليف الانتاجية في صناعة الأثاث الخشبي في الوقت الذي تشدد فيه المنافسة من جانب الدول الأوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا والتي تقدم أنواعا جيدة بأسعار أقل اذا ما قورنت بأسعار الانتاج المصري (٢٦) .

١ - ٤ - ٧ - صادرات القطاع الخاص من منتجات خان الخليلى :

بلغت صادرات القطاع الخاص من منتجات خان الخليلى حوالى ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٢ أو ما يعادل حوالى ١١٣٪ من اجمالى الصادرات الصناعية لذلك القطاع واذا كانت قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات خان الخليلى شهدت تذبذب خلال الفترة محل الدراسة الا ان الوزن النسبى لهذه الصادرات سجل اتجاها عاما تنازليا حتى بلغ ٣٦٪ من اجمالى الصادرات الصناعية للقطاع الخاص في عام ١٩٨٧ .

وتعتبر صادرات القطاع الخاص من الشنط والعلب الجلد ومشغولات النحاس أهم بنود صادرات هذا القطاع من منتجات خان الخليلى ، وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٩) عدم استقرار قيمة صادرات القطاع الخاص من هذه البنود مما يعكس تذبذب صادرات هذا القطاع من منتجات خان الخليلى .

ومن التحليل السابق ومن واقع استطلاعى لحقيقة مشاكل التصدير ميدانيا ، تبين لى أنه من الضروري تجميع الصناعات الصغيرة والحرفية والبيئية وتجهيزها بالوسائل اللازمة وتزويدها بالمعونات الفنية والمالية وامدادها بالمعلومات والبيانات ووسائل الاتصال التي تمكها من التصدير وتشجع على قيام صناعات تصديرية .

ملاحظات خاصة بمساهمة القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية :

— على الرغم من زيادة نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الصناعى ، الا أن نصيب صادرات القطاع الخاص من اجمالى انتاجه الصناعى تأخذ اتجاها عاما تنازليا .

— تركزت صادرات القطاع الخاص في الصادرات من الصناعات الكيماوية حيث احتلت المرتبة الاولى وقد اوضحت نموا مضطربا ، تلى ذلك صادرات الصناعات المعدنية .

— تدهورت صادرات القطاع الخاص من منتجات الغزل والنسيج والمصنوعات الجلدية والمنتجات الخشبية . وانخفض الوزن النسبي للصادرات من هذه الصناعات في هيكل الصادرات الصناعية للقطاع الخاص.

— عدم استقرار صادرات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية ومنتجات خان الخليلى .

وبصفة عامة يمكن القول انه باستثناء الصناعة الكيماوية ، فان القطاع الخاص الصناعى ينتج بصفة أساسية للسوق المحلية وليس للتصدير . وأن دور القطاع الخاص مازال محدودا في مجال التصدير وقد يرجع ذلك جزئيا الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير .

٢ — مساهمة القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية :

٢ — ١ — المشروعات الاستثمارية داخل البلاد :

٢ — ١ — ١ — مساهمة المشروعات الاستثمارية داخل البلاد في الانتاج الصناعى :

بلغت قيمة الانتاج الصناعى الفعلى الذى حققته المشروعات التى أنشئت في ظل قوانين الاستثمار للمال العربى والأجنبى — والتى حصلت على تصريحات العمل الخاصة بها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — ١١٤٨ مليون جنيه حتى نهاية عام ١٩٨٤ وهو أقل من اجمالى قيمة الانتاج المستهدف الذى قدر بنحو ١٣٦٠ مليون جنيه (انظر الجدول رقم ١٠) .

ويلاحظ أن الصناعات التى جاوز فيها اجمالى قيمة الانتاج الفعلى في نهاية ١٩٨٤ اجمالى قيمة الانتاج المستهدف كانت في مقدمتها الصناعات الغذائية يليها الصناعات المعدنية ثم الصناعات الدوائية ، الصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية . وبالنسبة لصناعات الغزل والنسيج والصناعات الخشبية وصناعات مواد البناء والصناعات التعدينية فلم تبلغ قيمة الانتاج الفعلى فيها اجمالى قيمة الانتاج المستهدف في نهاية ١٩٨٤ .

ويعادل قيمة الانتاج الفعلى للقطاع الخاص الاستثمارى حوالى ٣٤٪ من قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى تشرف عليه وزارة الصناعة عن عام ١٩٨٥/٨٤ (٣٣٧٥ مليون جنيه) .

ولقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى للصناعات الغذائية فى ذلك القطاع نحو ٢٦٥ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٨٤ او ما يعادل ٢٣٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع . وقد خص صناعة الغزل والنسيج ٢٦٨ مليون جنيه او ما يعادل ٢٣٣٪ من اجمالى قيمة الانتاج . اما الصناعات الخشبية فقد بلغ الانتاج منها ٣٢ مليون جنيه او ما يعادل ٢٨٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى القطاع الاستثمارى . وبلغت قيمة الانتاج للصناعات الدوائية ٢٣ مليون جنيه او ما يعادل ٢٪ من قيمة الانتاج فى ذلك القطاع .

وتمثل قيمة الانتاج فى الصناعات الاربعة السابقة جملة قيمة انتاج الصناعات الاستهلاكية والتي تبلغ فى مجموعها ٥٨٨ مليون جنيه وتعادل ٥١٢٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى هذا القطاع .

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغ الانتاج فيها ٢٦٠ مليون جنيه او ما يعادل ٢٢٦٪ من اجمالى قيمة الانتاج . وبلغت قيمة الانتاج لصناعة مواد البناء والحراريات ٨٦ مليون جنيه او ما يعادل ٧٥٪ من اجمالى قيمة انتاج القطاع . وقد بلغت قيمة الانتاج فى الصناعات المعدنية ١٠١ مليون جنيه او ما يعادل ٨٨٪ من اجمالى قيمة انتاج ذلك القطاع . اما الصناعات التعدينية فلم يبلغ الانتاج فيها سوى ٢ مليون جنيه أى ما يعادل ٠٢٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى هذا القطاع .

وتمثل قيمة الانتاج فى الصناعات الاربعة المذكورة جملة قيمة انتاج الصناعات الوسيطة فى ذلك القطاع ، وقد بلغت ٤٤٩ مليون جنيه تعادل ٣٩٩٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع .

اما الصناعات الهندسية فقد بلغت قيمة الانتاج منها ١١١ مليون جنيه او نحو ٩٧٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع ككل .

ويعكس التحليل السابق لانتاج القطاع الخاص الصناعى للمشروعات المقامة وفق قانون الاستثمار ضالة حجم الانتاج المحقق منها حتى نهاية عام ١٩٨٤ رغم مضي ما يقرب من احدى عشر عاما على العمل بذلك القانون فى ذلك الوقت وذلك بالمقارنة بقيمة الانتاج فى القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ومن جهة اخرى فقد تحقق ذلك الانتاج فى غالبيته فى الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة ولم يتجاوز نصيب الصناعات الهندسية نحو ٩٧٪ من اجمالى الانتاج . بالرغم من ان الصناعات الهندسية تتميز بمعدلات نمو عالية فى السوق العالمية طبقا لاحصاءات التجارة الدولية التى تنشرها منظمتى الجات والاونكتاد (٢٧) .

٢ - ١ - ٢ - مساهمة المشروعات الاستثمارية داخل البلاد فى الصادرات الصناعية :

بلغت قيمة الصادرات الصناعية الفعلية للمشروعات الاستثمارية داخل البلاد فى نهاية عام ١٩٨٣ نحو ١٣٥ مليون جنيه بينما كانت قيمة الصادرات

المستهدفة ١٩١٣ مليون جنيه . ومن ثم فقد بلغت نسبة الصادرات الفعلية الى الصادرات المستهدفة ٧٪ . اما نسبة الصادرات الفعلية الى الانتاج الفعلى فلم تبلغ سوى ١٩٪ فى نهاية ١٩٨٣ (٢٨) .

لم تتوافر بعد سلسلة بيانات منشورة عن الانتاج الصناعى لذلك القطاع بعد عام ١٩٨٤ على النحو الموضح بالجدول رقم (١٠) غير أن الجدول رقم (١١) يوضح صادرات المشروعات الاستثمارية داخل البلاد خلال السنوات ٨٣ - ١٩٨٦ ، ويتبين أن هناك اتجاها عاما نحو زيادة قيمة صادرات المشروعات الصناعية فقد بلغت قيمة صادرات هذه المشروعات ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٤ (وتعادل ٢٦٪ من قيمة الانتاج الفعلى لهذا القطاع التى بلغت ١١٤٨ مليون، جنيه عام ١٩٨٤) (٢٩) . زادت الى ٤٣٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥ وتضاعفت الى ٩٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ .

ويلاحظ أن صادرات المشروعات الصناعية فى عام ١٩٨٦ تعادل ٣٥١٪ من الصادرات غير المنظورة للمشروعات الخدمية والتى بلغت ٢٦٥ مليون جنيه .

ويعكس التحليل السابق لصادرات القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ ضآلة هذه الصادرات الفعلية بالنسبة للصادرات المستهدفة من جهة وايضا بالنسبة لقيمة الانتاج الفعلى لهذا القطاع من جهة أخرى .

وبناء على ما تقدم وعلى الرغم من الميزات الكبيرة التى تقدم للقطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ فان قيمة الانتاج الفعلى والصادرات الفعلية لايزالان متواضعان للغاية وذلك بالمقارنة بمثيلهما فى القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٢ - ٢ - المشروعات الاستثمارية بنظام المناطق الحرة :

٢ - ٢ - ١ - الأهمية النسبية لمشروعات المناطق الحرة قطاعيا :

يعتبر الاستثمار بنظام المناطق الحرة من الأنظمة التى تشجع التجارة الدولية ، حيث يحظى المشروع المنشأ فيها بالتححر من كثير من القيود التجارية باعتبارها منطقة خارج حدود النطاق الجمركى للدولة .

وقد حرصت الدولة على انشاء المناطق الحرة لتشجيع اقامة الصناعات التصديرية أو التى لا يوجد لها منافس داخل البلاد . فضلا عن ذلك فقد كفل القانون لهذه المشروعات ضمانات واعفاءات ومزايا . ومن هذا المنطلق اقيم العديد من المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة (٣٠) .

وتنقسم أنشطة مشروعات المناطق الحرة الى اربعة أنشطة رئيسية هى : الصناعة - التخزين - الخدمات - التجارة والمال .

وتتوزع المشروعات التى بدأت النشاط قطاعيا على النحو المبين بالجدول رقم (١٢) .

ولتقييم دور المناطق الحرة باعتبارها مناطق صناعية فى المقام الاول يتعين علينا الفصل بين الأنشطة التى تتضمن الصناعة والتخزين من جهة ونشاط التجارة والمال من جهة أخرى . فمشروعات التجارة والمال تهدف الى توظيف الأموال فى المشروعات الاستثمارية التى تقام سواء فى داخل البلاد أو فى المناطق الحرة .

وبناء على ذلك ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (١٢) يتضح الآتى :

أولا : أن حجم المشروعات الصناعية بالنسبة للمشروعات التى بدأت النشاط حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ يعتبر محدودا ٤٩ مشروع صناعى من اجمالى عدد المشروعات الصناعية والتخزينية والخدمية التى تبلغ ٢٥٠ مشروع ، وبرؤوس أموال تبلغ ٨٤٨٨ مليون جنيه تعادل ١٨٦٪ من جملة رؤوس الأموال فى المشروعات المذكورة .

ثانيا : أغلب الاستثمارات اتجهت الى الأنشطة الخدمية ، حيث تبلغ رؤوس الأموال فى المشروعات الخدمية ٢٣٨١ مليون جنيه تعادل ٥٢٪ من مجموع رؤوس الأموال فى اجمالى المشروعات الصناعية والتخزينية والخدمية والتى بدأت النشاط حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ .

٢ - ٢ - ٢ - صادرات مشروعات المناطق الحرة :

بلغ مجموع قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة حتى ١٩٨٨ - ٥٧٤٥٥ مليون دولار ممثلة فى الأنشطة الصناعية والتخزينية والخدمية . وتقدر قيمة الصادرات من الأنشطة التخزينية ٤٧٠١٣ مليون دولار تمثل ٨١٪ من اجمالى الصادرات . كما تبلغ قيمة الصادرات من الأنشطة الصناعية حوالى ٩٣٩٢ مليون دولار تعادل ١٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات . أما قيمة الصادرات من النشاط الخدمى تبلغ ١٠٥٥ مليون دولار تمثل ١٨٪ من المجموع . (انظر جدول رقم ١٣) .

تتجه الغالبية العظمى من صادرات مشروعات المناطق الحرة الى السوق المحلية الذى يستوعب ما قيمته ٤٩٠٠٧ مليون دولار من جميع الأنشطة الصناعية والتخزينية والخدمية والتى تمثل ٨٥٪ من مجموع قيمة الصادرات .

بينما تقدر قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة الى الأسواق الخارجية بنحو ٧٩٤٨ مليون دولار تعادل ١٣٪ من مجموع قيمة الصادرات . أما قيمة الصادرات الى المناطق الحرة فقد بلغت نحو ٥٠٥ مليون دولار تمثل ٠٩٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وبمقارنة بيانات قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ (جدول رقم ١٤) بمثلتها حتى ١٩٨٨/٣/٣١ يتضح الآتى :

— زيادة مجموع قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة من ٤٦٩٧ مليون دولار الى ٥٧٤٥ مليون دولار .

— انخفاض النصيب النسبى للصادرات من الأنشطة التخزينية من ٨٥٢٪ الى ٨١٨٪ من مجموع قيمة الصادرات .

— زيادة النصيب النسبى للصادرات من الأنشطة الصناعية من ١٣٥٪ الى ١٦٤٪ من اجمالى قيمة الصادرات .

— انخفاض النصيب النسبى للصادرات من الأنشطة الخدمية من ٧٪ الى ٩٪ من مجموع قيمة الصادرات .

— لازال الغالبية العظمى من صادرات مشروعات المناطق الحرة تتجه الى السوق المحلية (٨٥٦٪ ، ٨٥٣٪ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ ، حتى ١٩٨٨/٣/٣١ على التوالى) .

— زادت قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة الى الأسواق الخارجية زيادة مضاعفة من ٣٤٩٩ مليون دولار تمثل ٧٤٪ من مجموع قيمة الصادرات الى ٧٩٤٨ مليون دولار تعادل ١٣٨٪ من اجمالى قيمة الصادرات .

— انخفاض النصيب النسبى للصادرات الى المناطق الحرة من ٧٪ الى ٩٪ من مجموع قيمة الصادرات .

ويعكس التحليل السابق لصادرات مشروعات المناطق الحرة زيادة النصيب النسبى للصادرات من الأنشطة الصناعية من مجموع قيمة الصادرات كما يتبين زيادة الأهمية النسبية للأسواق الخارجية من قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة .

ويلاحظ ان معظم الزيادة فى قيمة الصادرات من الأنشطة الصناعية اتجهت الى السوق المحلية . فقد زادت من ٤٩٩ مليون دولار حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ الى ٧٥٧١ مليون دولار حتى ١٩٨٨/٣/٣١ (من ١٢٤٪ الى ١٥٥٪ من مجموع قيمة الصادرات) .

اما الزيادة فى قيمة الصادرات من الأنشطة التخزينية فقد اتجهت الى الأسواق الخارجية . فزادت من ٢٠٤٣ مليون دولار حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ الى ٥٩٢ مليون دولار حتى ١٩٨٨/٣/٣١ (من ٥٨٤٪ الى ٧٤٪ من مجموع قيمة الصادرات الى الأسواق الخارجية) .

ويعكس التحليل المتقدم للصادرات من مشروعات المناطق الحرة زيادة النصيب النسبي للصادرات من الأنشطة الصناعية من مجموع قيمة الصادرات ، كما يتبين زيادة الأهمية النسبية للأسواق الخارجية من قيمة صادرات مشروعات المناطق الحرة .

وإذا كانت معظم الزيادة في قيمة الصادرات من الأنشطة الصناعية قد اتجهت الى السوق المحلية ، فإن الزيادة في قيمة الصادرات من الأنشطة التخزينية قد اتجهت الى الأسواق الخارجية .

ويمكن تبرير التحليل السابق في ضوء السياسة الجديدة التي اتبعتها الهيئة العامة للاستثمار بهدف ترشيد النمط الاستثماري بنظام المناطق الحرة وتحقيق زيادة في الصادرات الى الأسواق الخارجية . هذه الأساليب الجديدة تبدو على النحو التالي :

١ - تخصيص مساحات أقل لمشروعات التخزين بحيث تختص المشروعات الصناعية بالجانب الأكبر من المساحات الاستثمارية للمناطق الحرة العامة وتقدر نسبة المساحة المخصصة لأغراض التخزين في المتوسط بنحو ١٠٪ من المساحة الكلية على مستوى المناطق الحرة العامة .

٢ - التمييز في فئات الإيجار بين كل من المشروعات الصناعية ومشروعات التخزين بحيث أصبح إيجار المتر المربع للمشروعات الصناعية يمثل حوالى ثلث القيمة الإيجارية للمتر المربع في مشروعات التخزين .

٣ - تحديد مدة مشروعات التخزين بما لا يزيد عن عشر سنوات .

٤ - تشجيع مشروعات التخزين على التحول الى النشاط الصناعى أو اضافة أنشطة صناعية كخطوة نحو التحول الكامل .

٥ - تشجيع مشروعات التخزين القائمة الى التحول للعمل في السلع الوسيطة والانتاجية الاستراتيجية والبعد عن تخزين السلع الاستهلاكية .

٦ - عدم قبول أية مشروعات للتخزين بنظام المناطق الحرة الخاصة .

٧ - حث مشروعات التخزين على اعادة التصدير للخارج تمشياً مع السياسة الاقتصادية للبلاد علماً بأن صادرات مشروعات المناطق الحرة الى السوق المحلية تخضع لجميع القواعد المنظمة للاستيراد والمسموح بها ولا تتمتع بأية مزايا تفضيلية عنه في حالة الاستيراد من الخارج (٣١) .

وقد أسفر تطبيق السياسة الموضحة عالية لتصحيح النمط الاستثمارى بالمناطق الحرة عن النتائج التالية :

— انخفاض مستمر في عدد مشروعات التخزين الموافق عليها من ١٩٢ مشروعاً في ١٩٨٣/١٢/٣١ الى ١٤١ مشروعاً في ١٩٨٦/٧/٣١ .

— زيادة في عدد المشروعات الصناعية الموافق عليها خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ والتي تبلغ ٨ مشروعات وذلك نتيجة لتحويل المشروعات من نشاط التخزين الى النشاط الصناعي .

— انخفاض مستمر في عدد مشروعات الخدمات الموافق عليها ، حيث انخفض عددها من ٦٥ مشروعاً في ١٩٨٣/١٢/٣١ الى ٤٨ مشروعاً في ١٩٨٦/٧/٣١ منها ٢٠ مشروعاً خدمات بحرية وملاحية ، ٢١ مشروعاً خدمات بترولية .

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المشروعات الاستثمارية بنظام المناطق الحرة خاصة مشروعات التخزين وبعض المشروعات الصناعية قد توقفت أو تعثرت (وتبلغ نسبتها حوالي ٦١٪ من اجمالي المشروعات الموافق عليها في ١٩٨٦/٧/٣١) بسبب القرارات الاقتصادية المنظمة لعمليات الاستيراد المعمول بها داخل البلاد والتي تقضي بحظر الاستيراد من المناطق الحرة .

وتبلغ عدد المشروعات التي لا تعمل بكامل طاقتها (شبه متوقفة) ١٠٠ مشروع وتعاادل ٣٧٪ من اجمالي المشروعات الموافق عليها في ١٩٨٦/٧/٣١ بينما بلغ عدد المشروعات المتوقفة عن النشاط ٦٧ مشروعاً وتعاادل ٢٤٪ من اجمالي المشروعات الموافق عليها في التاريخ المذكور (٢٢) .

وباستعراض الموقف التنفيذي لهذه المشروعات يتضح أن توقف وتعثر المشروعات الصناعية يرجع بالدرجة الأولى الى مشاكل تسويقية نتيجة لضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ، حتى أن بعض هذه المشروعات قد تقدمت بطلب للهيئة العامة للاستثمار بالموافقة على تصريف ٥٠٪ من الانتاج في السوق المحلية (٢٣) . ومن هذه المشروعات على سبيل المثال وليس الحصر .

١ — فرع شركة الاستثمار العربي كولدايكس لتجهيز وتعبئة الخضروات .

٢ — الشركة الدولية لتصنيع الملابس الجاهزة شريدينا (٢٤) .

وبناء على ما تقدم وبالرغم أن من المبادئ العامة التي تحكم قبول المشروعات في المناطق الحرة أن يكون الاستثمار بهدف التصدير للأسواق الخارجية ، إلا أن العديد من المشروعات الصناعية قد توقفت أو تعثرت لهذه الأسباب :

١ — عدم القدرة على التصدير لبعض الدول العربية لظروف سياسية .

٢ — عدم القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية في بعض الأسواق الإفريقية .

٣ — عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة مباشرة بين مصر وبعض الدول العربية والإفريقية .

٤ — المنافسة المتزايدة من جانب منتجات المناطق الحرة بمنطقة الشرق الأقصى (٣٥) .

ويمكن القول أن ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية لمنتجات المشروعات الصناعية بالمناطق الحرة يرجع أساسا إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية والتسويقية . وقد يرجع ارتفاع تكاليف الانتاج إلى صغر حجم هذه المشروعات وتقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة الانتاجية .

أما بالنسبة للمشروعات التخزينية ، فيلاحظ أن مجالات الاستثمار التي يمكن منح موافقات فورية عليها بنظام المناطق الحرة تتلخص في الآتي :

١ — تخزين البضائع العابرة المعدة للتصدير إلى الخارج .

٢ — تخزين البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المعدة للتصدير إلى الخارج .

٣ — تخزين البضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد لإعادة تصديرها للخارج (٣٦) .

وبالرغم من هذا التحديد الواضح لمجالات الاستثمار في المشروعات التخزينية بنظام المناطق الحرة ، إلا أن معظم صادرات هذه المشروعات اتجهت إلى السوق المحلية ، فنحو ٨٩٫٤٪ من صادرات المشروعات التخزينية بالمناطق الحرة اتجهت إلى السوق المحلية في ١٩٨٥/٦/٣٠ ، انخفضت إلى ٨٦٫٦٪ في ١٩٨٨/٣/٣١ (انظر إلى الجدولين رقمي ١٣ ، ١٤) .

ومن المعلوم أن المشروعات القائمة بالمناطق الحرة المصرية هي الوحيدة من بين مشروعات المناطق الحرة في العالم التي تمنح إعفاء ضريبيا غير محدد المدة بينما باقى المناطق الحرة في العالم تمنح هذا الإعفاء لفترات ومدد متفاوتة لا تصل إلى الإعفاء الكامل طوال فترة حياة المشروع (٣٧) إلا أن مناطق أخرى (مثل هونج كونج وسنغافورة) تمكنت لاتباعها سياسات اقتصادية أكثر تحررا من اجتذاب قدر كبير من الاستثمار المباشر الموجه إلى التصدير في حين أنها لا تقدم بصفة عامة سوى حوافز متواضعة (٣٨) . ولاشك أن توفير بيئة اقتصادية مستقرة واتباع سياسات اقتصادية تتسم بالوضوح تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة بمصر لإقامة صناعات التصدير ذات الحجم الكبير . فما زالت هناك حاجة لإعادة النظر في كثير من السياسات والإجراءات لتحسين المناخ الملائم لدفع الاستثمار والتنمية في البلاد ، وهو أمر تؤكد نتائجه متابعة أداء المشروعات .

والمقصود بتهيئة المناخ الاستثمارى وضوح السياسات والمفاهيم واستقرارها وخاصة بشأن النظرة الى دور القطاع الخاص وصيغ التعاون بينه وبين القطاع العام فى مجال الاستثمار ، وتوفير المرافق الأساسية وتحقيق المرونة الادارية ، حتى تساهم هذه العوامل جميعها فى جعل الاستثمار عملا جذابا من وجهة نظر المستثمرين (٢٩) .

ففى غياب سياسة محددة وواضحة تجاه الاستثمارات الأجنبية ، وعدم توفير بيئة اقتصادية مستقرة ، فان اتباع سياسة تشجيع الصادرات وانشاء المناطق الحرة سيواجهها الفشل .

يعكس التحليل المتقدم لتطور الصادرات الصناعية للقطاع الخاص الصناعى فى مصر سواء الخاضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضع لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أنه ينتج بصغة أساسية للسوق المحلية وليس للتصدير للأسواق الخارجية . وقد يرجع ذلك جزئيا الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير .

ففى الوقت الذى تشجع فيه الدولة القطاع الخاص فقد أظهرت الدراسة اتجاها عاما تنازليا لدور القطاع الخاص فى مجال التصدير خلال الفترة محل الدراسة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ . وبالتالي فمن المتوقع أن دوره فى هذا المجال سوف يتضاءل فى المستقبل ما لم يتم وضع وتنفيذ برامج لتنمية الصادرات الصناعية ، والتى لا تعنى فقط بترويج الصادرات بل أصبحت تشمل الانتاج والتعبئة والنقل والتكوين السعري والترويج (التسويق) . وهذا ما يلخصه خبراء التصدير بـ «p» 4 أو عناصر التسويق (٤٠) .

p_1 = Production	مرحلة الانتاج
p_2 = Packing	مرحلة التعبئة والتغليف
p_3 = Pricing	مرحلة التكوين السعري
p_4 = Promotion	مرحلة الترويج (التسويق)

وسنعرض فيما يلى لبعض المعوقات التى تعترض هذه المراحل التى تعد المراحل الأساسية لعملية التصدير .

الفصل الثالث

المبحث الأول

بعض مشاكل ومعوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص

وكيفية مواجهتها

على الرغم من توفر الاسواق العالمية للصادرات الصناعية المصرية ، وعدم الاستفادة الكاملة بنظام التفضيلات العامة (٤١) .

General system of Preferences (G.S.P)

— الذى تمنحه الدول المتقدمة بقصد تشجيع التصنيع فى الدول النامية وزيادة الصادرات الصناعية لتلك الدول الى الدول المتقدمة — وعلى الرغم أيضا من زيادة نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج المحلى من السلع الصناعية ، الا أن نصيب صادرات القطاع الخاص من اجمالى انتاجه من السلع الصناعية تأخذ تجاهها عاما تنازليا ، ويرجع ذلك جزئيا الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير .

لقد تعددت المشاكل التى تواجه العاملين فى مجال التصدير وتعددت جهود الدولة لحلها ، ورغم أن بعض من مشاكل المصدرين قد تم حلها الا انه مازال هناك الكثير من هذه المشاكل التى تعترض مرحلة العملية التصديرية والتى يمكن تلخيص بعضها فيما يلى :

اولا — مشاكل خاصة بمرحلة الانتاج :

من الجدير بالذكر أن بعض الصادرات الصناعية المصرية أصبحت تعاني الآن من ارتفاع تكاليف انتاجها ، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع ثلاثيا للخسائر والاتجاه بها الى السوق المحلية ومن ثم فقدان الأسواق الخارجية لهذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عملية التصدير . الا أن السوق المحلية قد لا تستطيع استيعاب انتاج جميع هذه السلع ذو التكلفة الانتاجية العالية مما يؤدى الى وجود فائض سلعى تالم الصنع فى بعض القطاعات النوعية التابعة للقطاع الاقتصادى الواحد (٤٢) ، ومن أمثلة هذه القطاعات المنتجات القطنية الجاهزة والأحذية الجلدية والأثاث الخشبى .

ويرجع ارتفاع تكاليف انتاج هذه السلع الى العوامل التالية :

١ — عدم توافر المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، فضلا عن ارتفاع اسعارها وانخفاض مستوى جودتها مما يؤدى الى ارتفاع نسبة التالف والفاقد ليصل فى بعض الصناعات الى ثلاثة أو أربعة أمثال النسبة العالمية المتعارف عليها (٤٣) . هذا علما بأن معظم الوحدات الانتاجية التى تسيطر على المواد الخام شركات تابعة للقطاع العام أو شركات حكومية (معظم شركات الغزل المصرية تابعة للقطاع العام — وحدة دباغة الجلود تابعة للقطاع العام — الشركة الحكومية المستوردة للخشب فى مصر) (٤٤) .

لذلك من الضرورى التعجيل بالاصلاح الادارى للقطاع العام واعادة النظر فى السياسات التى يتبعها فى مجال تسعير المنتجات ، بالإضافة الى العمل على زيادة الطاقة الانتاجية من خلال تطوير واحلال الطاقة الآلية .

وبناء عليه يجب منح أولوية للمنتجين المصدرين فى الحصول على المواد الخام ومستلزمات الانتاج بالمواصفات والجودة المطلوبة من وحدات القطاع العام ، حتى يمكن الالتزام بالأسعار والجودة والتوقيت المتفق عليه فى عقود التصدير .

٢ - التمييز في أسعار الطاقة ومستلزمات الإنتاج بين شركات الاستثمار الخاضعة لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيرها من شركات القطاع العام والخاص (٤٥) . وقد خلق التفاوت الكبير بين السعرين سوق سوداء وظهور طبقة من المستغلين . ويكفى للتدليل على ذلك أن الشركات الخاصة والعامية تحصل على طن المازوت بـ ٢٥ جنيها بينما لشركات الاستثمار بـ ١٨٥ جنيها ، والسولار يباع بـ ٥٥ جنيها ولشركات الاستثمار بـ ٢٩٥ جنيها ، والكهرباء يباع الكيلوات بـ ٣٠ مليما ويبيع للشركات الاستثمارية بـ ٩٠ مليما .

ولعل التفرقة شملت سعر الماء الذى له سعران واحد للقطاعات المختلفة والآخر للشركات الاستثمارية (٤٦) .

وقد أثبتت الدراسات أن استمرار هذا التفاوت في الأسعار سوف يعوق الاستثمار الخاص في مصر ولن يؤدي الى جذب المزيد من الاستثمارات خاصة تلك التي تهدف الى التصدير . وبناء عليه يجب إلغاء التفاوت والتمييز في أسعار الطاقة ومستلزمات الإنتاج .

٣ - نقص العمالة المدربة والفنيين والكوادر الفنية العالية . فمن الأسباب الهامة التي تنعكس على أداء القطاع الصناعى وتكاليفه الانتاجية وبالتالي التصدير في هذا القطاع ذلك النقص في الأيدي العاملة الفنية والمدربة بسبب هجرة أعداد كبيرة منها الى الخارج وعدم توافر مراكز التدريب بالقدر الكافي لسد هذا النقص فضلا عن العجز الواضح في امكانيات المراكز القائمة وتعدد الجهات التي تشرف على النشاط التدريبي .

ولعلاج هذه المشكلة يقترح الآتى :

(١) انشاء مدارس صناعية متخصصة تشترك في اقامتها والاشراف عليها الغرف الصناعية مع وزارات الصناعة والقوى العاملة والتدريب والتعليم العالى لاعداد اجيال من العمالة الفنية المدربة .

(ب) التوسع في اقامة مراكز التدريب مع دعم المراكز القائمة في اطار معونات فنية من الدول الصناعية المتقدمة مع الزام المتسربين من التعليم في مراحله الأساسية بالالتحاق بهذه لمراكز في ظل حوافز مالية مشجعة .

(ج) مراجعة قوانين العمل والتأمينات بما يشجع رجال الصناعة على تدريب الصبية لهم .

(د) وضع ضوابط للالتزام الخريجين من مراكز التدريب بالعمل فترات زمنية محددة في أماكن تدريبهم .

٤ - ارتفاع الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج حتى لو كانت لا تنتج محليا على الإطلاق . فضلا عن ذلك يفرض عليها رسم استهلاك يصل في بعض الأحيان الى ٣٠ ٪ .

وعلاجا لذلك نرى ضرورة الغاء الرسوم الجمركية على الآلات ومستلزمات انتاج السلع المخصصة للتصدير (٤٧) .

ومن الجدير بالذكر أن حل المشاكل الخاصة بمرحلة الانتاج والتي ينجم عنها ارتفاع تكاليف الانتاج يتطلب حلا جذريا يتمثل في تغيير سياسة التصدير المصرية من تصدير فائض الانتاج الى سياسة الانتاج للتصدير ، وذلك من خلال خطة واضحة للتصدير مع توزيع أهداف هذه الخطة على القطاعات الانتاجية المختلفة وعلى أساس الحجم الذى يمكن أن يساهم به كل قطاع في هذا الميدان . مع ضرورة التزام القطاعات الانتاجية والتصديرية بتحقيق أهداف التصدير كميا ونوعيا على أساس دراسة الأسواق العالمية لكل سلعة على حدة .

ومما لاشك فيه أن دراسة الأسواق العالمية لكل سلعة على حدة تعد القاعدة الأساسية لرسم سياسة الانتاج للتصدير ، مما يقتضى دراسة مستمرة عن السعات السوقية للأسواق العالمية للسلع الصناعية والدول المنافسة في كل سوق وكذلك التعرف على أذواق ورغبات المستهلكين (٤٨) .

ثانيا - مشاكل خاصة بمرحلة التعبئة والتغليف :

تشير الدراسات الى أهمية التعبئة والتغليف وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية . فمن الضروري اقامة مصانع متخصصة في انتاج العبوات . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الهولندية وافقت على تقديم منحة مالية تبلغ قيمتها ٣٠٠ ألف دولار مساهمة منها في تطوير عبوات الصادرات المصرية (٤٩) .

كما يجب انشاء شركات متخصصة في التعبئة والتغليف . واذا كان قد تم انشاء معهد للتعبئة والتغليف من خلال مركز تنمية الصادرات المصرية، فان الأمر يتطلب تدعيمه وتطويره بما يساعده على القيام بوظائفه (٥٠) .

وفي المدى القصير يسمح للمصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة للحفاظ على مستوى عبوات السلع التصديرية مع استخدام نظام استيراد الضرائب Tax Rebate System ولاشك أن هذا النظام يتفادى المعوقات الاجرائية في عملية استرداد الرسوم تحت نظام الدروباك أو الافراج عن خطابات الضمان تحت نظام السماح المؤقت .

ثالثا - مشاكل خاصة بمرحلة النقل :

من الملاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير .

فارتفاع أسعار نولون الشحن سواء البحرى أو الجوى خصوصا تلك التى تتم على الشركات الوطنية(٥١) من شأنه أن يعوق تنمية الصادرات المصرية .

علاوة على ذلك لا توجد خطوط منتظمة مباشرة للشحن بين مصر وبعض الدول العربية والأفريقية مما يدعو الى ضرورة الشحن عن طريق إحدى الموانئ الأوروبية ، وهذا بالطبع يؤدى علاوة على طول المسافة الى تعدد مستندات الشحن وعمليات النقل والتفريغ مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع تكلفة النقل(٥٢) .

ومن المناسب فى هذا المجال التوصية بما يلى :

١ - دراسة إمكانية خفض نولون الشحن وفرض أسعار مميزة للمصدر المصرى .

٢ - العمل على فتح خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والأسواق الأفريقية والعربية لتسهيل وخفض تكلفة نقل الصادرات المصرية إليها .

٣ - دراسة إمكانية أن تقوم الدولة بتخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية . وفى ضوء إنشاء ميناء دمياط البحرى لابد من الأخذ فى الاعتبار احتياجات التصدير وحركة التجارة والتخزين فى البحر المتوسط وبحيث يمكن أن يقوم هذا الميناء بدور متزايد فى تجارة الترانزيت والتوزيع لكافة موانئ البحر المتوسط(٥٣) .

رابعا - مشاكل خاصة بمراحل التسويق والترويج :

نتيجة لصغر حجم المشروعات التى تقوم بالتصدير فإن الخبرة بالدراسات التسويقية تكاد تكون محدودة للغاية ، فالمصدر المصرى يعتمد فى الغالب على خبرات شخصية وتجارب خاصة ، فليس لديه معلومات كافية عن أسواق الدول الأجنبية سواء بالنسبة لطلب هذه الأسواق على السلع المصرية أو وجود سلع منافسة لها، فى هذه الأسواق .

علاوة على ذلك عدم كفاية الجهود الترويجية التى تبذلها أجهزة تنمية الصادرات والتجارة الخارجية(٥٤) .

ولنجاح العملية التصديرية يجب القيام بدراسات متعمقة للأسواق الخارجية لكل منتج تصديرى ولكل دولة والتعرف على أذواق ورغبات المستهلك الأجنبى وإتاحة هذه البيانات للمصدرين .

لقد استطاعت العديد من الدول تطوير إنتاجها لكى يتلاءم مع أذواق ورغبات المستهلك فى الوقت الذى تمثل عدم مطابقة مواصفات بعض السلع المصرية للمواصفات التى تطلبها بعض الدول ظاهرة خطيرة .

وقد يكون من المناسب اقامة اسابيع ترويجية واسابيع عروض دعائية للمنتجات المصرية فى الاسواق المختلفة ، كما يجب الاهتمام بالدعاية للمنتجات التصديرية بصورة دورية ومتطورة فى الاسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة الخاصة والمرئية منها (٥٥) .

وبجانب هذه المشاكل التى تعترض المراحل الاساسية للعملية التصديرية للسلع الصناعية هناك معوقات اجرائية وضرائبية ومشاكل خاصة بالتمويل والتأمين على الصادرات .

خامسا - مشاكل اجرائية :

ان تعدد وبطء الاجراءات الخاصة بالعملية التصديرية الواحدة تؤدى الى طول الفترة الزمنية اللازمة لانجاز هذه العملية .

لذلك يجب العمل على اختصار عدد الاجراءات اللازمة لاتمام الصفقة التصديرية الواحدة الى اقل مستوى ممكن علاوة على محاولة تبسيط الاجراءات قدر الامكان (٥٦) وقد اوضح تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية بالمجالس القومية المتخصصة ارتفاع تكلفة الاجراءات التصديرية لتتراوح بين ١٢٤٪ ، ٢٧٨٪ من قيمة السلع المصدرة (٥٧) .

واذا كان تبسيط الاجراءات امرا ضروريا لتشجيع الصادرات فانه يمكن استخدام بعض الاجراءات كحافز على تشجيع الصادرات وليس كعقوبة على المصدرين . فيمكن على سبيل المثال ربط الترخيص او تجديد القيد فى سجل الموردين بضرورة تحقيق نتائج معينة فى التصدير للاحتفاظ بأسمائهم فى سجل الموردين . وقد استخدمت كوريا الجنوبية هذا الاسلوب لتشجيع الصادرات ، كذلك يمكن استخدام نفس الاسلوب مع مكاتب الاستيراد فى المناطق الحرة بالزامهم بتحقيق نتائج ولو متواضعة فى التصدير او اعادة التصدير لاستمرار تمتعهم بمزايا هذه المناطق الحرة (٥٨) .

سادسا - مشاكل خاصة بالضرائب :

تمثل الضرائب احد المشاكل الرئيسية التى تواجه المصدرين وذلك بسبب المغالاة فى تقدير الارباح التى يحققونها واهدار الدفاتر التى يسكونها وعدم ملائمة نسب الربح التى يحاسبون عليها والمبالغة فى تقديم حجم اعمالهم . الامر الذى ادى الى مطالبة المصدرين بضرائب قد تفوق قيمة الارباح المحققة مما ترتب عليه احجام المصدرين عن زيادة نشاطهم التصديرى (٥٩) .

وسوف نشير فيما بعد حل مقترح للمشاكل الضرائبية فى ضوء حوافز التصدير .

سابعا - مشاكل تتعلق بالتمويل والتأمين على الصادرات :

لاشك ان التمييز فى منح الائتمان المصرفى لوحدات القطاع الخاص (٦٠) يمثل قيد يحد من نشاط هذا القطاع . فيؤدى عدم توفير التمويل والتسهيلات

الاثمانية للقيام بالعمليات الانتاجية والتسويقية الى تعويق النشاط التصديرى .

وتتضمن تعريفه اسعار الفائدة التى يحددها البنك المركزى للبنوك التجارية اسعارا تفضيلية لأنشطة التصدير والصناعة (١٠ - ١٣ ٪) . وعكس تمويل التجارة (حد أدنى ١٦ ٪) . ومع ذلك فلا يخفى أن تحديد هذه الاسعار المميزة نسبيا لتمويل الصادرات بقصد تشجيعها ودون الزام البنوك التجارية بتحقيق نسبة معينة من تمويل الصادرات انما يؤدى الى عزوف هذه البنوك عن تمويل الأنشطة التصديرية بدافع تحقيق الارباح . وهكذا يمكن أن تؤدى بعض الاجراءات الى عكس المقصود منها اذا لم تتم دراستها بشكل كاف (٦١) .

علاوة على ما تقدم يعد التأمين على الصادرات ضد مخاطر عدم الدفع لأسباب تجارية أو غير تجارية من أهم عناصر تشجيع الصادرات .

وقد انشئ البنك المصرى لتنمية الصادرات وبأشر نشاطه من بداية ١٩٨٥ متضمنا القيام بهذه الوظائف التمويلية والتأمين على الصادرات . على أن توفر التمويل المناسب والتأمين على الصادرات لا يتوقف فقط على انشاء مؤسسات متخصصة للقيام بهذه الوظائف بل ينبغى فوق ذلك وقبله توفير الموارد المالية المناسبة وبشروط ميسرة لتحقيق هذا الغرض . الا أن انشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات لم يصاحبه توفير الموارد المالية المناسبة وبشروط ميسرة لتمويل الصادرات ، فضلا على أن التأمين على الصادرات يتطلب تخصيص موارد مالية خاصة له من خزانة الدولة أو من البنك المركزى شأن هيئات التأمين على الصادرات فى معظم الدول الأخرى (٦٢) .

وقد تقدم البنك المصرى لتنمية الصادرات وقبل مباشرة نشاطه الى الحكومة بطلب قرض طويل الأجل (١٥٠ مليون جنيه) على ثلاث شرائح سنوية (٥٠ مليون سنويا) وبسعر فائدة منخفضة (٤ - ٥ ٪) . ولن تتجاوز تكلفة هذا القرض على الدولة ٤ - ٥ مليون جنيه سنويا تمثل الفارق بين سعر الفائدة السائدة فى السوق والسعر المميز للبنك .

ورغم تعدد التوصيات فى المؤتمرات المختلفة بأهمية هذا القرض الا أن لجنة السياسات بالحكومة قد قررت رفض هذا الطلب فى جلستها المنعقدة فى ٢٨/٥/١٩٨٦ (٦٣) .

استعرضنا فيما تقدم بعض معوقات التصدير واساليب التغلب عليها . وإذا اقتصر الأمر على ازالة العقبات والقيود التى تعترض العملية التصديرية فحينئذ نكون امام سياسات متحيزة ضد التصدير ولابد من وضع حوافز ايجابية جديدة للمصدر .

ثامنا — سياسات وحوافز التصدير : (١٤)

أهم ما ينبغي أن يراعى في سياسات وحوافز التصدير هو ضرورة المتابعة المستمرة لها في ضوء تغير الظروف والنتائج المتحققة . وهكذا فإن سياسات وحوافز التصدير تخضع للتقويم المستمر وما قد يستتبعه ذلك من الحاجة الى ضرورة التغيير والتعديل ، كما ينبغي أن تكون مؤقتة لحين انشاء قطاع تصديرى قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية .

وقد أثبتت تجارب الدول النامية — تركيا وكوريا — أن العديد من الحوافز التى تقرررت في وقت ما لتشجيع الصادرات قد ألغيت أو تم تخفيضها بعد فترة من تطبيقها ونجاح القطاعات التصديرية في تثبيت أقدامها .

وإذا كانت أنماط سياسات وحوافز التصدير قد تعددت في الدول التى اتبعتها (تركيا — سريلانكا — إسرائيل — دول شرق آسيا) ، فسنعرض بإيجاز التجربة التركية فحسب حتى يمكن اعتبارها نموذج يمكن لمصر أن تحتذى حذوها .

التجربة التركية في تنمية الصادرات :

إن السياسات والإجراءات التى اتبعتها الحكومة التركية لتشجيع المصدرين على تنمية الصادرات ابتداء من العمل بالبرنامج الإصلاحى عام ١٩٨٠ وانتهاء بالإجراءات الجديدة التى يشتمل عليها البرنامج الاقتصادى القائم والذى بدأ العمل به مع بداية عام ١٩٨٤ تتضمن ما يلى :

١ — منح المصدرين مكافأة Premium تتراوح نسبتها ما بين ٥ — ٢٠٪ تبعاً لدرجة تصنيع السلعة وذلك على أساس قيمة صادراتها (فوب) وتعمل الحكومة على إلغاء هذا الحافز تدريجياً لأسباب متعلقة بالميزانية ولعدم اعتماد المصدرين عليه بصفة مستمرة .

٢ — قروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة أقل من المستوى السائد بنسبة ٧٪ ويقوم البنك المركزى بتغطية هذا الفارق في أسعار الفائدة للبنوك المقرضة من موارده .

٣ — إعفاء من ضريبة الانتاج على السلع التى يتم تصديرها أو تلك التى تدخل في انتاج سلعة يتم تصديرها .

٤ — إعفاء جهرى كامل لمستلزمات انتاج السلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة والتغليف .

٥ — إعفاء ضريبى كامل للصفقات والأنشطة المتعلقة بالتصدير .

٦ - تبسيط واختصار الاجراءات والمستندات المطلوبة في عملية التصدير مع الاكتفاء بالبيانات المقدمة من المصدرين مع توقيع عقوبة في حالة ثبوت تزوير أو عدم صحة هذه البيانات .

٧ - تشجيع اندماج المصدرين الصغار في شركات كبرى للتصدير بمعنى استكمال نشاطهم التصديرى من خلال هذه الشركات نظرا لقدرتها على التنافس في الخارج الى جانب اجراء الدراسات التسويقية الضرورية.

وما تقدم ومن واقع سياسة الحكومة التركية في تشجيع الصادرات وما تستخدمه من اجراءات وأساليب سبقت الإشارة إليها في هذا المجال والتي ساعدت على تنمية الصادرات التركية وفتح أسواق جديدة امام تلك الصادرات ، فان العمل بهذه الأساليب عام ١٩٨٠ قد أدى الى زيادة الصادرات التركية الى الضعف تقريبا عام ١٩٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ . ومما يسترعى الانتباه ان الزيادة في الصادرات التركية نتيجة الزيادة في صادرات القطاع الصناعى وهو القطاع الذى تتمتع صادراته من البنود المختلفة بمكافأة التصدير Premium التى سبقت الإشارة إليها ولا تتمتع بها صادرات القطاعات الأخرى .

ولعل اتباع مصر لسياسات وحوافز تصدير مثل تلك التى اتبعتها تركيا ان تكون من العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الصناعية المصرية . على أن تقرير هذه السياسات والحوافز يقتضى أيضا التأكيد من أسلوب تنفيذها ، وكلما كان هذا الأسلوب مباشرا وتلقائيا وبعيدا عن تقدير الأجهزة الادارية كلما كان أكثر فاعلية في أحداث الأثر المطلوب .

مجل القول أن دراسة بعض مشاكل ومعوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص خلال المراحل المختلفة للعملية التصديرية وكيفية مواجهتها بجانب تقرير سياسات وحوافز التصدير تؤدى الى تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى المدى القصير فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية . غير أنه يمكن تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى المدى الطويل أو بعبارة أخرى تبنى استراتيجية للتصدير بأبعادها الأساسية وهما البعد الكمى ، الا وهو الشمول ، والبعد الزمنى ، أى المدى الزمنى الذى يتم خلاله تنفيذ هذه الاستراتيجية وهو ما اصطلح على تسميته بالأجل الطويل (١٥) .

لذلك من الضرورى انشاء مجلس أعلى للتصدير يضم فى تشكيله مجموعة الوزارات والأجهزة المشرفة على التصدير فى الدولة ويكون مهمة المجلس :

١ - وضع ومراجعة السياسات والاجراءات التنفيذية والتنظيمية والتشريعات التى تستهدف تنمية الصادرات المصرية فى الأجل القصير ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات .

٢ - وضع استراتيجية للصادرات المصرية فى الأجل الطويل .

المبحث الثانى

استراتيجية التصدير (١٦)

ان تنمية الصادرات قضية مصرية ، فعدم اعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقي انما يعنى استمرار تفاقم فجوة الميزان التجارى وزيادة حجم الديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي اضعاف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية .

واذا كان التصدير قضية مصرية ، يصبح اذن قيام اقتصاد تصديرى غير تقليدى من المهام الاولى لاجهزة التخطيط ورسم السياسة . والامر هنا ليس مجرد عملية اتخاذ اجراءات تنظيمية او اتخاذ سياسات فى مجال التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وقيام تنظيمات جديدة فى قطاع التجارة الخارجية .

ان قيام اقتصاد تصديرى غير تقليدى هو فى الاساس عملية تنمية طويلة الاجل — عملية يتحدد جوهرها فى وضع استراتيجية للتنمية قادرة على احداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى من خلال توجيه انماط الاستثمار الى الفروع والصناعات التى تتميز منتجاتها بمعدلات نمو عالية فى السوق العالمية .

على ان تحديد محتوى هذه الاستراتيجية من حيث الصناعات او النشاطات التى يمكن ان تكون محور استراتيجية التنمية الصناعية لا يعد موضوع هذه الدراسة . ولكن يمكن وضع بعض الاعتبارات الاساسية الواجب مراعاتها :

اولا : تقوم الاستراتيجية بالضرورة على اختيار عدد محدود من الصناعات او اوجه النشاط التى تتطلب من الدولة التركيز عليها .

ثانيا : لا يتوقف تحديد المزايا النسبية للدولة على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وانما تلعب الخبرات المكتسبة دورا اساسيا فى تحديد هذه المزايا . فمن اهم مقومات الاقتصاد التصديرى غير التقليدى انما تتمثل فى استناد صناعات التصدير الى قاعدة تكنولوجية متقدمة حتى تحقق تلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة وبحيث تصبح صادراتها تنافسية فى السوق العالمية .

ولعل احد اسباب تدهور الصناعة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة بالصناعة الالمانية او اليابانية هو ان الاولى وهى مهد

الثورة الصناعية قد ارتبطت بشكل أوضح بفروع انتاجية اقل تطوراً من ألمانيا أو اليابان حيث ركزنا على صناعات ذات إمكانيات تكنولوجية أكثر تطوراً وتداخلاً في مختلف الأنشطة الصناعية (مثل الكيماويات والالكترونيات) . وهكذا فإن التخطيط ل استراتيجية التصدير بعداً فنياً وتكنولوجيا لا يمكن اغفاله .

وإذا كانت هناك آراء تتضمن أن صناعات التصدير غير التقليدية لا يمكن أن تكون محور استراتيجية التصدير في بلد كـمصر ولكن لابد أن تتضمن هذه الاستراتيجية نسبة عالية من الصناعات التقليدية ، فإنه أيضاً من غير المرغوب فيه أن تستبعد كلياً هذه الصناعات المتقدمة من استراتيجية التصدير في مصر . هذا في الوقت الذي استطاعت فيه دول جنوب شرق آسيا إنتاج وتصدير الصناعات الالكترونية ، كما تساهم إسرائيل مساهمات هامة في الطب النووي والالكترونيات وبعض الصناعات الحربية المتقدمة .

ومن الجدير بالذكر انه اذا كانت صناعات التصدير غير التقليدية يمكن أن تكون محور استراتيجية التصدير في مصر فإن ذلك لا يعنى على الإطلاق اهمال الصادرات الصناعية التقليدية بل على العكس فإن اقامة قاعدة واسعة من صناعات التصدير غير التقليدية وارساء القاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى يساعد على تحديث الصناعات التقليدية وخاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية مما يعطيها دفعة أقوى في مجال التصدير حيث تتزايد صعوبات تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية نتيجة المنافسة المتزايدة في السوق العالمية من جانب كثير من البلاد النامية والمتقدمة على السواء .

ثالثاً : تستند استراتيجية التصدير أساساً الى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومن ثم زيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية بحيث يمكن فتح أسواق تصديرية جديدة في الدول المتقدمة . وقد ثار في وقت من الأوقات دعوات للتركيز على المنتجات والسلع المطلوبة في الدول النامية باعتبارها أقل تشدداً في اعتبارات الجودة ومواصفات الإنتاج ، ولا يكاد يختلف هذا المنطق عن سياسات احلال الواردات التي تعتمد على الإنتاج في ظل الحماية وبعبء من المنافسة . وقد أوضحت تجربة الدول الناجحة في مجال التصدير أن هذا النجاح قد ارتبط بالقدرة على دخول أسواق الدول الأكثر تقدماً . على أن هذا لا يعنى استبعاد أسواق الدول النامية على الإطلاق فهي تمثل أسواقاً هامة ويجب المحافظة عليها .

وأخيراً ، ليس معنى ما تقدم أن استراتيجية التصدير التي تحقق نتائجها في الأجل الطويل ، أى بعد عدة خطط متوسطة الأجل ، إلا نوجه الاهتمام الواجب للإجراءات والسياسات التي تستهدف تنمية الصادرات في الأجل القصير . فغالواقع أن مثل تلك الإجراءات والسياسات يمكن أن تسهم اسهاماً كبيراً في تعبئة إمكانيات التصدير المتاحة . ويمكن القول بأن كثيراً من الفرص المضيعة في مجال التصدير إنما يرجع الى عدم اعطاء مثل تلك الإجراءات والسياسات الاهتمام الواجب .

خاتمة وتوصيات

من الواضح وجود اتجاه نحو التركيز على أهمية تشجيع الصادرات كاستراتيجية للتنمية ، وخاصة التأكيد على أهمية الصادرات الصناعية . وعن مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى مجال التصدير ، يمكن القول بصفة عامة أن دوره مازال محدودا وأنه ينتج بصفة أساسية للسوق المحلى . وتنطبق هذه الحقيقة على كل من القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، أو القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ويتضمن المشروعات الاستثمارية داخل البلاد والمشروعات الاستثمارية بنظام المناطق الحرة .

وقد يرجع الدور المحدود للقطاع الخاص الصناعى فى مصر فى مجال التصدير الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير ، مما يقتضى ازالة العقبات والقيود التى تعترض العملية التصديرية ، وإذا اقتصر الأمر على ازالة هذه المعوقات فحينئذ نكون أمام سياسات متحيزة ضد التصدير ، ولابد من وضع حوافز ايجابية للمصدر .

مجل القول أن دراسة بعض مشاكل ومعوقات التصدير التى تواجه القطاع الخاص خلال المراحل المختلفة للعملية التصديرية وكيفية مواجهتها بجانب تقرير سياسات وحوافز التصدير تؤدى الى تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى المدى القصير فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية . غير أنه يمكن تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى المدى الطويل أو بعبارة أخرى تبنى استراتيجية للتصدير .

لذلك من الضرورى انشاء مجلس اعلى للتصدير يضم فى تشكيله مجموعة الوزارات والاجهزة المشرفة على التصدير فى الدولة وتكون مهمة المجلس :

١ - وضع ومراجعة السياسات والاجراءات التنفيذية والتنظيمية والتشريعات التى تستهدف تنمية الصادرات المصرية فى الاجل القصير ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات .

٢ - وضع استراتيجية للصادرات المصرية فى الاجل الطويل .

جدول رقم (١)

نصيب انتاج القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الصناعى*
خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إجمالى قيمة إنتاج* الصناعات التحويلية والتعدينية	إجمالى قيمة إنتاج القطاع الخاص من الصناعات التحويلية والتعدينية	نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية والتعدينية %
١٩٧٤	١٩٩٧,٦	٤٧٥,٢	٢٣,٨ %
١٩٧٥	٢٤٧١,٧	٥٩٨,٩	٢٤,٢ %
١٩٧٦	٢٧٨٤,٦	٧٣٥,٣	٢٦,٤ %
١٩٧٧	٣٢٠٢,١	٧٩٣,٤	٢٤,٨ %
١٩٧٨	٣٤٧٦,٦	١٠٤٠,٣	٢٩,٩ %
١٩٧٩	٤٠٩٨,١	١٢٩٣,٩	٣١,٦ %
١٩٨٠	٥٢٤٥,٩	١٦٢٣,٥	٣٠,٩ %
١٩٨٢/٨١	٦٥٦٥,٠	١٩٧٧,٩	٣٠,١ %
١٩٨٣/٨٢	٧٧٨٤	٢٥١٧,٩	٣٢,٣ %
١٩٨٤/٨٣	٨٥٥٦	٢٨٨٢	٣٣,٧ %
١٩٨٥/٨٤	١٠١٨٣	٣٣٧٥	٣٣,١ %
١٩٨٦/٨٥	١٠٩٦٢	٣١٦٦	٢٨,٩ %
١٩٨٧/٨٦	١٢٦٥٤	٣٢٨٣	٢٥,٩ %

(*) لا يتضمن اجمالى قيمة الانتاج الصناعى الطاقة الكهربائية المولدة أو البترول .

المصدر : وزارة الصناعة - واتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، أعداد
متتالية .

جدول رقم (٢)

نصيب صادرات القطاع الخاص من الصادرات الصناعية المصرية *

خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات من السلع الصناعية	إجمالي قيمة صادرات القطاع الخاص من السلع الصناعية	نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي قيمة الصادرات من السلع الصناعية
١٩٧٤	٢٢٤,٨	٥٤,٣	٪ ٢٤,٢
١٩٧٥	٢٤٨,٦	٥٨,٩	٪ ٢٣,٧
١٩٧٦	٢١٩,٤	٤٤,٣	٪ ٢٠,٢
١٩٧٧	٢٤٥,٨	٤٣,٠	٪ ١٧,٥
١٩٧٨	٢٩٢,٤	٤٤,١	٪ ١٥,١
١٩٧٩	٤٠٢,٥	٦٢,٤	٪ ١٥,٥
١٩٨٠	٣٦٠,٧	٧٢,٠	٪ ٢٠,٠
١٩٨١	٣٨١,٣	٦٣,٢	٪ ١٦,٦
١٩٨٢	٣١٦,٦	٦٣,٦	٪ ٢٠,١
١٩٨٤/٨٣	٤٦٣,٢	٧٠,٩	٪ ١٥,٣
١٩٨٥/٨٤	٤٠٦,٢	٨٠,٣	٪ ١٩,٨
١٩٨٦/٨٥	٤١٨,٥	١١٠,١	٪ ٢٦,٣
١٩٨٧/٨٦	٨٦٨,٢	١٢٢,٨	٪ ١٤,١

(*) تتضمن الصادرات الصناعية المصرية السلع نصف المصنعة وتامة الصنع .

المصدر : وزارة الصناعة - واتحاد الصناعات ، مصر الصناعية ، أعداد متتالية .

جدول رقم (٣)

نصيب الصادرات الصناعية للقطاع الخاص من اجمالي انتاجه الصناعى
خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إجمالي قيمة إنتاج القطاع الخاص من السلع الصناعية	إجمالي قيمة صادرات القطاع الخاص من السلع الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص إلى قيمة إنتاجه الصناعى (%)
١٩٧٤	٤٧٥,٢	٥٤,٣	% ١١,٤
١٩٧٥	٥٩٨,٩	٥٨,٩	% ٩,٨
١٩٧٦	٧٣٥,٣	٤٤,٣	% ٦,٠
١٩٧٧	٧٩٣,٤	٤٣,٠	% ٥,٤
١٩٧٨	١٠٤٠,٣	٤٤,١	% ٤,٢
١٩٧٩	١٢٩٣,٩	٦٢,٤	% ٤,٨
١٩٨٠	١٦٢٣,٥	٧٢,٠	% ٤,٤
١٩٨٢/٨١	١٩٧٧,٩	٥٥,٩	% ٢,٨
١٩٨٣/٨٢	٢٥١٧,٩	٥٠,١	% ٢,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٨٨٢,٠	٧٠,٩	% ٢,٥
١٩٨٥/٨٤	٣٣٧٥,٠	٨٠,٣	% ٢,٤
١٩٨٦/٨٥	٣١٦٦,٠	١١٠,١	% ٣,٥
١٩٨٧/٨٦	٣٢٨٣,٠	١٢٢,٨	% ٣,٧

المصدر : وزارة الصناعة - واتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، أعداد متتالية.

جدول رقم (٤)
هيكل صادرات القطاع الخاص من الصناعات التحويلية والتعدينية طبقاً للجموعات السلعية المختلفة
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٦
(القيمة بالالف جنيه)

السنات	مجموعات كيميائية	%	القيمة	مجموعات جـلدية	%	القيمة	مجموعات الخزل والنسيج	%	القيمة	مجموعات خشبية	%
١٩٧٠	١٨٤٣	١١,٤	٥٨٦٧	٣٦,٢	١١,٤	٢٩٧٢	١٨,٣	٢٥٢٧	٢١,٨	٣٥٢٧	٢١,٨
١٩٧٢	١٩٩٥	٩,٣	٨٥١٥	٣٩,٦	٩,٣	٤٤٢٥	٢٠,٦	٣٣٩١	١٥,٨	٣٣٩١	١٥,٨
١٩٧٤	١٠٥٨٦	١٩,٥	٢١٦٦١	٣٩,٩	١٩,٥	١٢٥٧٧	٢٣,٢	٥٤٤٩	١٠,٠	٥٤٤٩	١٠,٠
١٩٧٦	١٣٩٣٧	٣١,٥	١١٠٠٧	٢٤,٩	٣١,٥	٨٥٩٨	١٩,٤	٤٩٤٧	١١,٢	٤٩٤٧	١١,٢
١٩٧٨	٢٠٩٠٩	٤٧,٤	٧٢١٣	١٦,٣	٤٧,٤	٨٠٠٦	١٨,١	٢١٨٤	٥,٠	٢١٨٤	٥,٠
١٩٧٩	٢٦٣١٥	٤٢,٤	١٣٩٤٥	٢٣,٥	٤٢,٤	٨٨١٥	١٤,٢	٢١٩٩	٣,٦	٢١٩٩	٣,٦
١٩٨٠	٢٨١٩٣	٣٩,٢	٨٤٧٨	١١,٨	٣٩,٢	١٢٠٣٧	١٦,٧	٣٢٦٨	٣,٢	٣٢٦٨	٣,٢
٨٢/٨١	٢١٩٠٦	٣٩,٢	٤٣٨٩	٧,٨	٣٩,٢	٩٧٣١	١٧,٤	٢٨٠١	٥,٠	٢٨٠١	٥,٠
٨٣/٨٢	١٩٣٥٦	٣٨,٦	٣١٥٣	٦,٣	٣٨,٦	٩٥٧٨	١٩,١	٢٩٢٦	٥,٨	٢٩٢٦	٥,٨
٨٤/٨٣	٤٠٧٦٧	٥٧,٥	٣٠٨٠	٤,٤	٥٧,٥	٧٢٨٧	١٠,٣	٤٥٣٣	٦,٤	٤٥٣٣	٦,٤
٨٥/٨٤	٤٩١٢٥	٦١,٨	٢٢٢٤	٢,٨	٦١,٨	٦٩٥٣	٨,٧	٢٥٩٩	٣,٢	٢٥٩٩	٣,٢
٨٦/٨٥	٥٨٧٧٥	٥٣,٤	٥٩٥٤	٥,٤	٥٣,٤	١٢٦٠٤	١١,٥	٤٠١٦	٣,٦	٤٠١٦	٣,٦
٨٧/٨٦	٦٤٦٥٠	٥٢,٦	٦٥٥٠	٥,٣	٥٢,٦	١٤٥٠٠	١١,٨	٤٨٢٠	٤,٠	٤٨٢٠	٤,٠

(تابع جدول رقم (٤))
(القيمة بالآلاف جنيهه)

السنوات	مصنوعات خان التحليل	مصنوعات معدنية	مصنوعات غذائية	مصنوعات أخرى	الإجمالي					
القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪					
١٩٧٠	١٠٨٢	٦,٧	١٢١	٠,٣	٤,٣	٩٢	٠,٦	١٦١٩٥	١٠٠	
١٩٧٢	٢٤٣٦	١١,٣	١٢١	٠,٦	٥٣٥	٢,٥	٦٧	٠,٣	٢١٤٨٥	١٠٠
١٩٧٤	٢٧٩٧	٥,١	٤٦٧	٠,٩	١١٩	٠,٢	٦٥٥	١,٢	٥٤٣١١	١٠٠
١٩٧٦	٣١١٥	٧,٥	١٢٤٠	٢,٨	١٣٠٦	٢,٩	١٤٤	٠,٣	٤٤٢٩٤	١٠٠
١٩٧٨	٢٦٩٥	٦,١	١٨٨٧	٤,٣	٩٧٢	٢,٢	٢٦٩	٠,٦	٤٤١٣٥	١٠٠
١٩٧٩	٢٤٦٨	٤,٥	٦٣١٢	١٥,٢	١٥٤٥	٢,٥	٢٥١	٠,٦	٦١٨٥٠	١٠٠
١٩٨٠	٢٦١٤	٣,٦	١٧٠٢٠	٢٣,٦	١٠٨٤	١,٥	٣١٩	٠,٤	٧٢٠١٣	١٠٠
١٩٨١	٢٦٧١	٤,٨	١٢١٠٧	٢١,٧	٢٠٧٢	٣,٧	٢٠٦	٠,٤	٥٥٨٨٣	١٠٠
١٩٨٢	٢١٩٠	٤,٤	٩٤٧٢	١٨,٩	٣٣٠٠	٦,٦	١٥٣	٠,٣	٥٠١٢٨	١٠٠
١٩٨٣	٣٥٥٩	٥,٥	٧٤٥١	١٠,٥	٤٠٩٤	٥,٨	٩٣	٠,١	٧٠٨٥٤	١٠٠
١٩٨٤	٤٣٥٤	٥,٤	٦٠٨٧	٧,٦	٧٦٧٤	٩,٦	٧٧٧	٠,٩	٨٠٢٩٣	١٠٠
١٩٨٥	٣٨٥٥	٣,٥	١٦٥٢٦	١٥,٠	٨١٥٩	٧,٤	١٩٧	٠,٢	١١٠٠٨٦	١٠٠
١٩٨٦	٤٤٣٠	٣,٦	١٨٢٠٠	١٤,٨	٩٤٠٠	٧,٧	٢٢٥	٠,٢	١٢٢٧٧٥	١٠٠

المصدر : السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) من الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء — وسائل تنبؤ الصادرات المصرية (دراسة تحليلية)
١٩٧٠ - ١٩٨٠ — مارس ١٩٨٣ ص ٥٤ .

السنوات (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥) من الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء — وسائل تنبؤ الصادرات المصرية (دراسة تحليلية)
١٩٨٠ - ١٩٨٧ يونيو ١٩٨٨ ص ٥٦ .

السنوات (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٧) من وزارة الصناعة — اتحاد الصناعات المصرية — بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٥)

قيمة صادرات وانتاج القطاع الخاص من الصناعات الكيماوية

خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥

(القيمة بالالف جنيه)

السنة	قيمة صادرات القطاع الخاص من الصناعات الكيماوية	قيمة إنتاج القطاع الخاص من الصناعات الكيماوية	نسبة الصادرات من الصناعات الكيماوية إلى إنتاجها (%)
١٩٧٤	١٠٩٠٩	٤٢٠٧٧	% ٢٥,٩
١٩٧٥	١٩٨٨٨	٦٠٣١٩	% ٣٣,٠
١٩٧٨	٢٠٩٠٩	*٧٨٤٩٢	% ٢٦,٦
١٩٧٩	٢٦٧٥٥	**١١٦٥٨٤	% ٢٢,٩
١٩٨٢/٨١	٢١٩٠٦	***١١٩٤٢٧	% ١٨,٣
١٩٨٣/٨٢	١٩٣٥٦	٧٤٣٩٥	% ٢٦,٠
١٩٨٤/٨٣	٤٠٧٦٧	١٢٥٠٠٩	% ٣٢,٦
١٩٨٥/٨٤	٤٩٦٢٥	١٨٤٦٨٩	% ٢٦,٩
١٩٨٦/٨٥	٥٨٧٧٥	١٩٣٠٨٤	% ٣٠,٤

(*) تتضمن ١٣٣٦٤ ألف جنيه أدوية .

(**) تتضمن ٣٠٠٠٠ ألف جنيه أدوية .

(***) تتضمن ٥٠٠٠٠ ألف جنيه أدوية .

وفى عام ١٩٨٠ بلغ انتاج القطاع الخاص من الادوية ٣٩٠٠٠ ألف جنيه من اجمالى انتاج هذا القطاع من الصناعات الكيماوية والتي تبلغ ١٢٩٩٣٣ ألف جنيه .

المصدر : وزارة الصناعة - اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، أعداد متتالية.

جدول رقم (٦)
قيمة صادرات وإنتاج القطاع الخاص من منتجات السجاد والكليم وصناعات الفزل والنسيج

خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالآلاف جنيهه)

نسبة الصادرات من منتجات الفزل والنسيج إلى قيمة إنتاجها (%)	نسبة الإنتاج من السجاد والكليم إلى الإنتاج من منتجات الفزل والنسيج	إنتاج القطاع الخاص من منتجات الفزل والنسيج	إنتاج القطاع الخاص من السجاد والكليم	نسبة الصادرات من السجاد والكليم إلى الصادرات من منتجات الفزل والنسيج (%)	قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات الفزل والنسيج	قيمة صادرات القطاع الخاص من السجاد والكليم	نسبة الصادرات من منتجات السجاد والكليم إلى قيمة إنتاجها (%)
٨,٧ %	٢ %	١٤٤٩٥٠	٢٩٢١	٢٠,٧ %	١٢٥٧٧	٢٦٠٨	١٧٤
٦,٧ %	٢ %	١٨٦٣١٩	٣٦٨٠	٢٧,٦ %	١٢٢٥٤	٣٣٨١	١٩٧٥
٢,٧ %	١,٦ %	٢٩٩٢٧٤	٤٨٠٠	٤٥,٦ %	٨٠٠٦	٣٦٥٣	١٩٧٨
٢,٧ %	١,٥ %	٣٢٤٦١٠	٥٠٠٠	٧٧,٧ %	٨٨١٥	٦٨٥١	١٩٧٩
٢,٢ %	١,٧ %	٤٤٧٩٥٤	٧٧٥٠	٧١,٠ %	٩٧٣١	٦٩١٢	١٩٨٢/٨١
٢,١ %	١,٧ %	٤٦٠١٣٥	٨٠٠٠	٧١,٢ %	٩٥٧٨	٦٨١٧	١٩٨٣/٨٢
١,٥ %	٣,٠ %	٤٩٣٦٠٠	١٥٠٠٠	٧٢,٦ %	٧٢٨٧	٥٢٩٢	١٩٨٤/٨٣
١,٣ %	١,٧ %	٥٣٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	٧٦,٩ %	٦٩٥٣	٥٣٤٩	١٩٨٥/٨٤
٢,٣ %	١,٧ %	٥٤٨٠٠٠	٤٤٠٠٠	٥٣,٣ %	١٢٦٠٤	٦٧١٨	١٩٨٦/٨٥

(*) يلاحظ زيادة بيانات الصادرات من منتجات السجاد والكليم من الإنتاج من هذه المنتجات وقد ترجع ذلك الى وجود وحدات إنتاجية عديدة منتشرة الحجم منتشرة في كل أنحاء مصر ، بينما أرقام الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص تمثل الأرقام الواردة من المصانع المنظمة والسجلة وحدها . انظر : معهد التخطيط القومي ، دور القطاع الخاص في التنمية ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٢٣ ، نوفمبر ١٩٨٣ ، ص ٣١ . المصدر : وزارة الصناعة - اتحاد المصانع الميرية ، مرسو الصناعية ، اعداد متتالية .

جدول رقم (٧)

مساهمة القطاع الخاص في انتاج الصناعة النسيجية

عام ١٩٨٣

نوع النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص
الفزل	٨٨ ٪	١٢ ٪
النسيج	٦٥ ٪	٣٥ ٪
التريكو	٤٠ ٪	٦٠ ٪
الملابس الجاهزة	٢٠ ٪	٨٠ ٪
الصباغة والتجهيز	٧٥ ٪	٢٥ ٪

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، السنة ٦١ — العددان الأول والثاني ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

جدول رقم (٨)
قيمه صادرات و انتاج القطاع الخاص من الاثاث الخشبي و المنتجات الخشبية
خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥
(القيمة بالالف جنيه)

نسبة الصادرات من المنتجات الغنية إلى إنتاجها (%)	نسبة الإنتاج من الأثاث الخشبي إلى الإنتاج من المنتجات الغنية (%)	قيمة إنتاج القطاع الخاص من المنتجات الغنية	قيمة إنتاج القطاع الخاص من الأثاث الخشبي	نسبة الصادرات من الأثاث الخشبي إلى الصادرات من المنتجات الغنية (%)	قيمة صادرات القطاع الخاص من المنتجات الغنية	قيمة صادرات القطاع الخاص من الأثاث الخشبي	السنوات
٪١٣,٩	٪٤٢,٦	٣٩٣١٢	١٦٧٥٠	٪٩١,٩	٥٤٤٩	٥٠٠٥	١٩٧٤
٪١٤,٣	٪٤٢,٦	٣٩٧٩٧	١٦٩٦٨	٪٩٣,٥	٥٦٨٣	٥٣١٤	١٩٧٥
٪٢,٣	٪٥٥,٢	٩٦٥٨٧	٥٣٣١٢	٪٨٧,٥	٢١٨٤	١٨٩٩	١٩٧٨
٪٣,٥	٪٥٣,٥	١٠٧٦٣٩	٥٧٠٢٦	٪٨٧,٥	٢١٩٩	١٩١٤	١٩٧٩
٪١,٢	٪٦٥,٥	٢٣٩٠١٧	١٥٥٤٠٠	٪٨٥,١	٢٨٠١	٢٣٨٥	١٩٨٢/٨١
٪٥,٩	٪٦٤,٥	٣٢٧٨٨٩	٢٠٩٧٩٥	٪٨٩,٤	٢٩٢٦	٢٦١٥	١٩٨٣/٨٢
٪١,١	٪٦٧,١	٤٢٥٤٩١	٢٨٥٧١٤	٪٩١,١	٤٥٢٣	٤١٢٢	١٩٨٤/٨٣
٪٥,٦	٪٦٤,٨	٤٦٢١٩٥	٢٩٩٦٠١	٪٨٢,٨	٢٥٩٩	٢١٥٢	١٩٨٥/٨٤
٪٥,٨	٪٦٤,٥	٤٧٧٤٢٢	٣٠٧٧٧٤	٪٨٥,٦	٣٦١٦	٢٩١٣	١٩٨٦/٨٥

المصدر : وزارة الصناعة — اتحاد المصانع المصرية، مصر الصناعية. أعداد متتالية .

جدول رقم (٩)
قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات خان الخليلي
خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥

(القيمة بالالف جنيهه)

نسبة الصادرات من مشغولات النحاس إلى إجمالي الصادرات من منتجات خان الخليلي (%)	نسبة الصادرات من الشغل والطب الجلد إلى إجمالي الصادرات من منتجات خان الخليلي (%)	إجمالي قيمة صادرات القطاع الخاص من منتجات خان الخليلي	قيمة صادرات القطاع الخاص من مشغولات النحاس	قيمة صادرات القطاع الخاص من شغل وطب جلد	السنين
%٣٢,٨	%٢٢,٠	٣٧٩٧	١٢٤٧	٨٣٤	١٩٧٤
%٤٧,٠	%٢٤,٢	٣٢٧١	١٥٣٦	٧٩٣	١٩٧٥
%٣٠,٦	%٤٦,٧	٢٦٩٥	٨٢٥	١٢٥٨	١٩٧٨
%٥٣,١	%١٨,٨	٢٤٦٨	١٣١١	٤٦٥	١٩٧٩
%٣٢,٨	%٣٠,٢	٢٦٧١	٨٧٧	٨٢٥	١٩٨٢/٨١
%٣٨,٢	%٢٩,٣	٢١٩٠	٨٢٧	٦٤٢	١٩٨٣/٨٢
%٢١,٤	%٥٧,٧	٢٥٥٩	٧٦١	٢٠٥٥	١٩٨٤/٨٣
%٨,٥	%٧١,٧	٤٣٥٤	٣٧١	٣١٢٣	١٩٨٥/٨٤
%٢٧,٨	%١٤,٦	٣٨٥٥	١٠٧٢	٥٦١	١٩٨٦/٨٥

المصدر : وزارة الصناعة - اتحاد الصناعات المبرية ، مصدر الصناعية ، أعداد متتالية .

جدول رقم (١٠)
قيمة الانتاج المستهدف والفعلى للمشروعات الصناعيه وفق
قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤
عام ١٩٨٤

(القيمة بالمليون جنيه)				
نسبة مساهمة الصناعات المتخلقة من قيمة الانتاج الفعلى (%)	قيمة الانتاج الفعلى	قيمة الانتاج المستهدف	عدد المشروعات التي ورد لها ميزانيات	فروع الصناعات
٢٢٣,٣	٢٦٨	٦٤٥	٣٧	صناعات النزل والنسيج
٢٢٣,١	٢٦٥	١٢٨	٣٥	الصناعات الغذائية
٢٦,٨	٣٢	٢٣	١٠	الصناعات الخشبية
٢,٥٠	٢٣	١٢	٣	الصناعات البترولية
٥١,٢	٥٨٨	٨٠٨	٨٥	إجمالي الصناعات الاستهلاكية
٢٢,٦	٢٦٠	٢٥٦	٦٣	الصناعات الكيماوية
٧,٥	٨٦	١٤٥	٢٠	صناعة مواد البناء والطرايات
٨,٨	١٠١	٨٩	٢٨	الصناعات المدينية
٠,٢	٢	٤	٣	الصناعات التمدنية
٢٩,١	٤٤٩	٤٨٩	١١٤	إجمالي الصناعات الوسيطة
٩,٧	١١١	٦٢	٢٦	الصناعات المعدنية
١٠٠	١١٤٨	١٣٦٠	٢٢٥	إجمالي الصناعات التحويلية

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والطومات ، التقرير السنوى ١٩٨٥/٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، جدول رقم (١٠) ، ص ٦٦ ، ص ٦٧ .

جدول رقم (١٢)

الاهمية النسبية لمشروعات المناطق الحرة قطاعيا

حتى ١٩٨٥/٦/٣٠

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات	عدد المشروعات	%	إجمالي رؤوس الأموال	%
صناعي	٤٩	% ١٩,٦	٨٤,٨	% ١٨,٦
تخزين	١٧٧	% ٧٠,٨	١٣٣,٦	% ٢٩,٣
خدمات	٢٤	% ٩,٦	٢٣٨,١	% ٥٢,١
إجمالي الأنشطة الصناعية والتخزينية والخدمية	٢٥٠	% ١٠٠	٤٥٦,٥	% ١٠٠
تجارة ومال	٤	—	٤٢٥,٤	—
الإجمالي	٢٥٤	—	٨٨١,٩	—

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — قطاع البحوث

والمعلومات ، التقرير السنوي ١٩٨٥/٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٥ .

جدول رقم (١٣)
قيمة الصادرات من مشروعات المناطق الحرة
حتى ١٩٨٨/٣/٣١

(القيمة بالمليون دولار)

المجموع		مناطق حرة		الأوراق الخارجية		السوق المحلية	
النشاط	قيمة	النشاط	قيمة	النشاط	قيمة	النشاط	قيمة
٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
صناعي	٧٥٧,١	صناعي	١٧٦,٢	صناعي	١٥٥	صناعي	٤٩٠,٧
تخزين	٤٠٦٩,٣	تخزين	٥٩٢,٥	تخزين	٨٣	تخزين	٨٥٣,٣
خدمات	٧٤,٣	خدمات	٢٦,٥	خدمات	١,٥	خدمات	٧٤,٣
المجموع	٤٩٠,٧	المجموع	٧٩٤,٧	المجموع	١٥٥	المجموع	٤٩٠,٧
٪ ١٠٠	٪ ٨٥,٣	٪ ١٠٠	٪ ١٣,٨	٪ ١٠٠	٪ ١٣,٨	٪ ١٠٠	٪ ٨٥,٣

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات (بيانات غير منشورة) .

جدول رقم (١٤)
قيمة الصادرات من مشروعات المناطق الحرة
حتى ١٩٨٥/٦/٣٠

(القيمة بالمليون دولار)

المجموع		مناطق حرة		الأوراق الخارجية		السوق المحلية	
النشاط	قيمة	النشاط	قيمة	النشاط	قيمة	النشاط	قيمة
٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
صناعي	٤٩٩,٥	صناعي	١٢٧,٦	صناعي	١٢,٤	صناعي	٤٩٩,٥
تخزين	٤٣٨١,٦	تخزين	٢٠٤,٣	تخزين	٨٦,٦	تخزين	٤٣٨١,٦
خدمات	٣٩,٧	خدمات	١٨,٥	خدمات	١,٥	خدمات	٣٩,٧
المجموع	٤٠٢٠,٣	المجموع	٣٢٦,٩	المجموع	١٥٥	المجموع	٤٠٢٠,٣
٪ ١٠٠	٪ ٨٥,٦	٪ ١٠٠	٪ ٧,٧	٪ ١٠٠	٪ ٧,٧	٪ ١٠٠	٪ ٨٥,٦

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات ، التقرير السنوي ١٩٨٥/٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٤٩ .

المراجع

١ — ماهر ظاهر بطرس ، دور الميزانية في تمويل الاستثمارات .
رسالة دكتوراه غير منشورة في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،
١٩٨٨ ، ص ٧٧ .

٢ — هدى مجدى السيد ، هيكل الحماية واثره على التجارة الخارجية،
رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١ .

٣ — ماهر ظاهر بطرس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

٤ — هدى مجدى السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ — ٤ .

٥ — انظر في ذلك :

— Michael Michaely, Exports and growth : An empirical investigation, Journal of Development Economics, March 1977, pp. 49 - 53.

— Bela Balassa, Exports and economic growth : Further evidence, Journal of Development Economics, June 1978, pp. 181 - 189.

— Peter S. Heller and Richard C. Porter, Exports and growth : An empirical re-investigation, Journal of Development Economics, June 1978, pp. 191 - 193.

— William G. Tyler, Growth and export expansion in developing countries : Some empirical evidence, Journal of Development Economics, August 1981, pp. 121 - 130.

— Gershon Feder, On exports and economic growth, Journal of Development Economics, Feb./April 1983, pp. 59 - 73.

— Bela Balassa, Exports, Policy choices and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock, Journal of Development Economics May-June 1985, pp. 23 - 35.

6 — Bela Balassa, Exports and economic growth, Op. Cit., p. 181, p. 182.

7 — William G. Tyler, Growth and export expansion in developing countries, Op. Cit., p. 122.

8 — Krueger, A., Trade policy as an input to development, The American Economic Review May 1980, op. 290.

٩ — هدى مجدى السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

10 — Woo S. Jung and peyton J. Marshall, Exports, growth and causality in developing countries, Journal of Development Economics, May-June 1985, pp. 1 - 12.

١١ — لمزيد من التفاصيل انظر :

The World Bank, Development Report 1987, pp. 83 - 86.

12 — Peter C. Y. Chow, Causality between export growth and industrial development : Empirical evidence form the NICS, Journal of Development Economics, June 1987, pp. 55 - 63.

١٣ — هدى مجدى السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ ، ص ٥ .

١٤ — انخفض انتاج القطاع الخاص من الصناعات الغذائية من ١١ مليار جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٧٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥ . انظر : بيان اجمالى الانتاج الصناعى للقطاع الخاص حسب الصنف خلال العام المالى ١٩٨٦/٨٥ مقارنة بالعام المالى ١٩٨٥/٨٤ ، الصادر عن وزارة الصناعة — اتحاد الصناعات المصرية .

١٥ — وزارة الصناعة — اتحاد الصناعات المصرية — مصر الصناعية — أعداد متتالية .

١٦ — الأهرام فى ١٩٨٩/١/٦ ، ص ٧ .

١٧ — محمود الحدينى ، «تنمية صادرات الملابس الجاهزة والتريكو»، لجنة بحوث صادرات الانتاج الصناعى ، المؤتمر القومى للتصدير ، مركز تنمية الصادرات المصرية ، ٦ ابريل ١٩٨٥ ، ص ١٤ .

١٨ — الشعبة العامة للمصدرين — الاتحاد العام للغرف التجارية — مذكرة بشأن مشاكل التصدير ، عام ١٩٨٨ ، ص ١ .

١٩ - د. ابراهيم مختار ابراهيم ، « رفع كفاءة ادارة الاستثمار في مصر » ، لقاء العمل السنوى الثانى حول الانتاج والانتاجية ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، ١٨ - ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٧ .

٢٠ - انظر : المرجع السابق .

— الشعبة العامة للمصدرين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ ، ص ٢ .

— اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، السنة ٦٠ - العدد الثانى - يوليو وديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٢٤ - ٢٧ .

٢١ - محمود الحدينى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ ، ص ٣ .

٢٢ - وزارة الصناعة ، اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، اعداد متتالية .

٢٣ - د. نبيل الحسينى النجار ، « معوقات التصدير وحتمية التصدى لها » ، ادارة الاعمال ، العدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

٢٤ - الشعبة العامة للمصدرين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .

٢٥ - المرجع السابق ، ص ٢ .

٢٦ - اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، « تنمية الصادرات الصناعية » ، السنة ٦٠ العدد الثانى - يوليو / ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٤ .

٢٧ - د. الفونس عزيز ، « التصدير قضية مصرية » ، المؤتمر القومى للتصدير ، لجنة بحوث السياسات والتشريعات ، مركز تنمية الصادرات المصرية ، ٦ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٩ .

٢٨ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المعلومات والبحوث ، بيانات غير منشورة .

٢٩ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات ، التقرير السنوى ١٩٨٥/٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، جدول رقم (١٠) ، ص ٦٦ ، ص ٦٧ .

٣٠ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المناطق الحرة ، الموقف التنفيذى للمشروعات ١٩٨٦/٧/٣١ ، ص ١ .

٣١ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المناطق الحرة ، المناطق الحرة في مصر ، ص ١ ، ص ٢ .

٣٢ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المناطق الحرة ، الموقف التنفيذي للمشروعات ، ١٩٨٦/٧/٣١ ، ص ٢ — ٤ .

٣٣ — وقد تم تطبيق هذه الموافقة بالفعل على احدى الشركات الصناعية بالمنطقة الحرة العامة بالاسكندرية والتي تعمل في مجال انتاج الخضروات المجمدة وذلك بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣٠ انظر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — قطاع المناطق الحرة — مشاكل المناطق الحرة ومقترحات الحل ، ١٩٨٧ ، ص ٢ .

٣٤ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المناطق الحرة ، الموقف التنفيذي للمشروعات ، ١٩٨٦/٧/٣١ ، ص ١٤ ، ص ١٥ .

٣٥ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المناطق الحرة ، مشاكل المناطق الحرة ومقترحات الحل ، ص ١ .

٣٦ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، المناطق الحرة في ملتقى ثلاث قارات .

٣٧ — المرجع السابق .

٣٨ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات ، التقرير السنوى ١٩٨٥/٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٣ .

٣٩ — دكتور ابراهيم مختار ابراهيم ، « تهيئة المناخ الاستثمارى في مصر — المشاكل والحلول » ، لقاء عمل حول ادارة الاقتصاد المصرى واتجاهاته المستقبلية ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، القاهرة ، ٣ — ٥ ابريل ١٩٨٦ .

٤٠ — مركز تنمية الصادرات — ندوة تنمية الصادرات المصرية ونشر الوعى التصديرى — القاهرة ، ٢٥ — ٢٧ اكتوبر ١٩٨٢ .

٤١ — اموى روبين يوسف ، « الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتنمية الصادرات » ، لجنة بحوث السياسات والتشريعات ، المؤتمر القومى للتصدير ، مركز تنمية الصادرات ، ٦ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٤٥ .

٤٢ — د. نبيل الحسينى النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

٤٣ — اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، « تنمية الصادرات الصناعية » ، السنة ٦٠ العدد الثانى — يوليو / ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٧ .

٤٤ — الشعبة العامة للمصدرين — مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

٤٥ — بدأ التمييز فى الأسعار بموجب قرار أصدره نائب رئيس الوزراء للإنتاج والبتروى فى عام ١٩٨١ موضحا أنه بمناسبة أن الشركات الاستثمارية تحصل على إعفاءات جمركية وضرائبية فانه من الضرورى أن تتحمل بأسعار الطاقة طبقا للأسعار العالمية . انظر الأهرام فى ١٩٨٩/١/٦ ، ص ٧ .

٤٦ — المرجع السابق .

٤٧ — اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية تنمية الصادرات الصناعية ، السنة ٦٠ — العدد الثانى — يوليو / ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٥ — ٣٧ .

٤٨ — د. حسين محمد صالح ، إمكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية ، مذكرة خارجية رقم ١٤١٦ ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٤٩ — المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٥٠ — البنك المصرى لتنمية الصادرات — نحو استراتيجية للتصدير ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢ .

٥١ — الشعبة العامة للمصدرين — مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

٥٢ — اتحاد الصناعات المصرية ، مصر الصناعية ، تنمية الصادرات الصناعية ، السنة ٦٠ — العدد الثانى — يوليو / ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٥ .

٥٣ — البنك المصرى لتنمية الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

٥٤ — محمد السيد ، « نحو نظرة قومية للتصدير » ، ادارة الاعمال ، العدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ١٠ .

٥٥ — د. حسين محمد صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

٥٦ — د. نبيل الحسينى النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ ، ص ٢٨ .

- ٥٧ — ادارة الاعمال ، ص ٦ .
- ٥٨ — البنك المصرى لتنمية الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- ٥٩ — محمد السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .
- ٦٠ — فمزاومة الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص فى سوق الائتمان فى مصر يشكك فى امكانية قيام الجهاز المصرفى بدوره فى تمويل احتياجات القطاع الخاص مالم ينكمش حجم العجز الصافى الفعلى فى الموازنة العامة للدولة مستقبلا من جهة وتخفيض النشاط العام من جهة اخرى ، انظر لمزيد من التفاصيل : د. محمود ابو العيون ، « توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٢ .
- ٦١ — البنك المصرى لتنمية الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .
- ٦٢ — المرجع السابق ، ص ٤٢ .
- ٦٣ — المرجع السابق ، ص ٦١ ، ٦٢ .
- ٦٤ — مركز تنمية الصادرات ، « نماذج مختلفة من حوافز التصدير » ، المؤتمر القومى للتصدير ، لجنة بحوث السياسات والتشريعات ، ٦ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٢ ، ص ٣ .
- ٦٥ — د. محسن احمد الخضرى ، « التصدير كاستراتيجية حتمية للادارة المصرية » ، ادارة الاعمال ، العدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .
- ٦٦ — انظر لمزيد من التفاصيل :
 — البنك المصرى لتنمية الصادرات ، مرجع سبق ذكره ،
 ص ٤٧ — ٥٢ .
 — د. الفونس عزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ — ١١ .

ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية

دكتورة / سميحة السيد فوزى

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة

تمثل الشركات دولية النشاط في عالمنا المعاصر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة واسعة الانتشار في مجال العلاقات الدولية ، بحيث انها تعد الآن احدى القوى الرئيسية المؤثرة في مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعى والسياسى في العالم . وقد دفع تعاظم قوة هذه الشركات البعض الى تسميتها بالامبراطوريات المالية الدولية حيث تمكنت تلك الشركات من احداث نوع قوى من المزج بين وحدات الانتاج والمؤسسات المالية على المستوى العالمى (١) .

ويمكن أن نستدل على قوة تلك الشركات من استعراض الحقائق التالية (٢) :

١ — ان هذه الشركات تعد مسئولة عن نحو ١/٥ الانتاج العالمى — باستثناء الدول المخططة مركزيا — كذلك فان معدل النمو السنوى لانتاج هذه الشركات يتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٢ ٪ أى حوالى ضعف معدل نمو الانتاج العالمى .

(١) رمزى زكى : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .

U.N (U.N.C.T.C) :Transnational corporation and International Trade : Selected Issues, U.N, New York, 1985, p 1.

(٢) عماد الشربيني : موقف المشرع المصرى من المشروعات متعددة القوميات ، مصر المعاصرة ، عدد ٢٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة عام ١٩٨٠ ، ص ٥ .

— عبد الهادى على النجار ، الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مع اشارة الى الاقتصاد المصرى ، مصر المعاصرة ، عدد ٢٨٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ ، ص ٩ .

J.H. Dunning : International Production and the Multinational Enterprise. George Allen and Unwin, London, 1980, p. 3.

٢ - كذلك قدرت الأصول السائلة Liquid assets للشركات دولية النشاط بنحو ضعفى أو ثلاثة أضعاف الاحتياطيات العالمية من الذهب والعملات الأجنبية Foreign exchange .

٣ - تفوق المبيعات السنوية لبعض هذه الشركات الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول . فعلى سبيل المثال تفوق مبيعات شركة جود بيرتاير Good Year Tire الناتج المحلى الاجمالى للسعودية . كذلك تفوق مبيعات شركة جنرال موتورز الناتج المحلى الاجمالى لكل من سويسرا والباكستان وجنوب أفريقيا .

٤ - كما ان هذه الشركات تسيطر على وسائل خلق الثروة على مستوى العالم والتي تضمن تكامل الانتاج عالميا ، فهى تمتلك التكنولوجيا ومصادر التمويل والخبرات التسويقية .

٥ - ومن ناحية أخرى تلعب تلك الشركات دورا بارزا فى التجارة الدولية . فنسبة لا يستهان بها من المبادلات الآن هى فى حقيقة الأمر مبادلات بين وحدات تابعة لشركات دولية النشاط . فإذا كان التبادل التجارى الدولى قد اتخذ فى الماضى شكل التصدير والاستيراد لمختلف السلع التى تنتج فى كل دولة ، فان هذا الشكل التقليدى يمثل حاليا خطوة الى الوراء . فأغلب صفقات التجارة الدولية تتم فى الوقت الراهن بين فروع أو وحدات تلك الشركات المنتشرة فى جميع انحاء العالم (٣) .

وتنفى هذه الحقيقة فكرة السوق كما قدمها الكلاسيك وبالتالي فهى تبرر وصف الاقتصاد الدولى المعاصر بأنه اقتصاد ما بعد السوق Post Market Economy وتبرز خطورة هذا النوع من التجارة وخاصة اذا ما علمنا ان هذه الشركات تلجأ الى تطبيق أسعار خاصة لصفقاتها تختلف عن أسعار السوق وتسمى بأسعار التحويل (٤) .

ونظرا للدور الهام والمزايد الذى تمارسه تلك الشركات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد اهتمنا فى هذا البحث بالقاء الضوء على بعض أبعاد الشركات الدولية النشاط من حيث تعريفها وخصائصها ونشأتها والنظريات الاقتصادية المفسرة لتلك الظاهرة الاقتصادية وذلك فى بحث أول . أما البحث الثانى فقد خصصناه لدراسة نشاط تلك الشركات فى الدول النامية . وقد اهتمنا فى هذا البحث بتوضيح موقف الفكر التنموى من نشاط تلك الشركات بالدول النامية وباستعراض نتائج بعض الدراسات التطبيقية عن نشاط تلك الشركات بالدول النامية .

(٣) محمود سمير الشرقاوى : المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٦٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع عام ١٩٧٥ ، ص ١٢٠ .

(٤) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ ، ص ٤١ .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد انقسمت الدراسة الى مبحثين :

المبحث الأول : ظاهرة الشركات دولية النشاط .

المطلب الأول : تعريفها ، نشأتها ، خصائصها .

المطلب الثانى : موقف الفكر الاقتصادى من الشركات دولية النشاط .

المبحث الثانى : الشركات دولية النشاط والدول النامية .

المطلب الأول : موقف الفكر التئوى من نشاط الشركات الدولية فى الدول النامية .

المطلب الثانى : نتائج الدراسات التطبيقية عن نشاط الشركات الدولية فى الدول النامية .

المبحث الأول

ظاهرة الشركات دولية النشاط

ازاء تزايد دور الشركات الدولية على الصعيد العالمى ، بحيث أصبحت ظاهرة الشركات الدولية احدى القوى الرئيسية المؤثرة على التطور الاقتصادى والسياسى عالميا ، فقد خصصنا المبحث الأول من هذه الدراسة للامام بالجوانب والأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة ، وتحقيقا لما تقدم نقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : نستعرض فيه تعريف ونشأة وخصائص الشركات الدولية .

المطلب الثانى : يوضح موقف الفكر الاقتصادى من الشركات دولية النشاط .

المطلب الأول

تعريفها ، نشأتها ، خصائصها

أولا - تعريف الشركات دولية النشاط :

ان المتبع للأدب الاقتصادى فى مجال العلاقات الدولية يلاحظ تعدد المصطلحات المعبرة عن الشركات العملاقة التى تزاوّل نشاطها فى عدد من الدول . فالبعض يستخدم اصطلاح الشركات عابرة القوميات أو الجنسيات، بينما فريق آخر يفضل استخدام اصطلاح متعددة القوميات أو الجنسيات

بينما فريق ثالث يستخدم اصطلاح دولية النشاط ، معبرين جميعهم عن نفس الظاهرة (٥) .

وعلى الرغم مما تقدم الا انه قد ظهر اخيرا ميل لاستخدام اصطلاح الشركات دولية النشاط دون غيره من المصطلحات وذلك لان هذا الاصطلاح يشير الى أن هذه الشركات تزاوّل نشاطها في عدد كبير من الدول المشتركة في المشروع ، بينما اصطلاح متعددة الجنسيات قد يوحي بنوع من التجمع الاختياري . كما ان اصطلاح عابرة الجنسيات قد يوحي بأن الشركة تعبر بنشاطها حدودها القومية لتزاوّلها ربما في دولة أخرى واحدة . هذا فضلا عن أن اصطلاح دولية النشاط يتميز عن الاصطلاحات الأخرى في أنه يشير الى صيغة نمط تقسيم العمل الدولي الذي تعمل تلك الشركات على تحقيقه ألا وهو تدويل العملية الإنتاجية .

نخلص مما تقدم الى ان الشركة دولية النشاط هي شركة تباشر نشاطها بالضرورة في أكثر من دولة . **وتصنف الدول** التي تباشر فيها هذه الشركات نشاطها الى :

— الدولة الأم : Home Country

وهي الدولة الأصلية للشركة والتي يوجد فيها التنظيم المركزي للشركة الذي يدير ويراقب الفروع الخارجية .

— الدولة المضيفة : Host Country

وهي الدولة التي يوجد بها الفروع الخارجية للشركة الأم وتنقسم تلك الفروع الى عدة أنواع :

● الفرع الأجنبي : Foreign branch

وهو جزء من الشركة الأم تملكه ملكية تامة ويخضع لكل رقابتها .

● الفرع شبه المستقل : Affiliate

وهو يقوم بنشاطه مستقلا عن الشركة الأم ، وان كان يخضع لرقابتها في حدود معينة . وتنقسم الفروع شبه المستقلة الى نوعين :

(٥) وهذه الاصطلاحات ما هي الا ترجمة للمصطلحات المستخدمة في الفكر الأجنبي وهي : Transnational, or Multinational, or International Corporations.

(*) انظر في ذلك :

— عبد الهادي علي النجار ، المرجع السابق ، ص ٥ .

U.N : The Multinational Corporations in World Development, in George Modelski : Transnational Corporations and World Order, W.H. Freeman and Company, San Fransisco, 1979, pp - 14 - 16.

• الفرع التابع : Subsidiary

وهو الفرع الذى تملك الشركة الأم ٢٥٪ من أسهمه Voting Stock التى تؤثر فى اختيار مجلس الإدارة وبالتالي تؤثر فى سياسة الشركة .

• الفرع المشترك : Associate

وهو الفرع الذى تملك الشركة الأم ١٠٪ فقط من أسهمه المؤثرة فى الإدارة والسياسة الخاصة بالشركة .

مما سبق يمكن القول بأن الشركات دولية النشاط هى شركات مساهمة تتميز بأن ادارتها وملكية أسهمها تكون فى أيدي أفراد من جنسيات مختلفة ، كما أن هذه الشركات تباشر نشاطها خارج الحدود القومية للدولة الأم ، باقامة فروع تخضع لرقابتها فى عدد من الدول المضيفة . ويتم ذلك من خلال تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الى الدول المضيفة والذى غالبا ما يؤدي الى تملك الشركة لأصول ثابتة فى تلك الدول (٦) .

كما تعمل الشركة الأم وفروعها المنتشرة فى الدول المضيفة لتحقيق هدف اقتصادى معين . وتتحقق وحدة الهدف بوحدة السيطرة على إدارة الشركة وفروعها بحيث تكون كيانا اقتصاديا واحدا .

ويرى بعض الاقتصاديين أن الشركات دولية النشاط قد يكون نشاطها موجها بصفة أساسية للدولة الأم ، أو للدول المضيفة ، أو موزعا بالتساوى بين هذه الدول . ولذلك فهم يفرقون فى وصف الشركات دولية النشاط بين الاصطلاحات التالية (٧) :

— Ethnocentric : أى معظم نشاطها موجه للدولة الأم

— Polycentric : أى معظم نشاطها موجه للدولة المضيفة

— Geocentric : أى نشاطها موجه لجميع الدول دون تمييز

وعندما يزداد توجهها للعالم تسمى Cosmocorp

أو Supranational أو denationalized (٨)

ذكرنا فيما تقدم أن الشركات دولية النشاط تمارس نشاطها فى الدول المضيفة أساسا من خلال تدفق الاستثمارات المباشرة الى تلك الدول . ولكن

(٦) زين العابدين فارس ، الدولة ونشاط الشركات متعددة الجنسية ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٩٢ — ٣٩٤ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٧٤

U.N : The Multinational Corporation, op. cit., p. 15. (٧)

(٨) Cosmocorp أى شركة كونية — Supranational أى شركة فوق القومية ، denationalized أى شركة مستقلة من القوميات .

بالرغم من أن هذه الشركات تعد مسئولة عن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ، إلا أنه يجب التفرقة بين دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات دولية النشاط ، وبين دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام . ذلك أن هذا الأخير يضم بجانب الاستثمار المباشر الخاص بالشركات الدولية ، نوعاً آخر من الاستثمار المباشر ألا وهو الاستثمار فى حافطة الأوراق المالية والذي يطلق عليه *Portofolio Investment* ويقصد بها شراء السندات المالية والسندات الحكومية .

ويمكن الفرق بين نوعى الاستثمار الأجنبي المباشر فى أنه فى حالة الاستثمار المرتبط بالشركات الدولية يكون للمستثمر الحق فى اإدار الأصول الثابتة التى يمولها ومن ثم الحق فى اتخاذ القرار وبالتالي يقل عنصر المخاطرة . أما فى حالة الاستثمار المباشر فى حافطة الأوراق المالية فإن المستثمر لا يتمتع بهذه الحقوق أو المزايا .

كذلك تختلف دراسة الاستثمار المباشر فى حالة الشركات الدولية عن الاستثمار المباشر فى حالة حافطة الأوراق المالية ذلك لأن نشاط الشركات الدولية عادة لا يقتصر على التحويلات الرأسمالية ، اذ يشمل بالإضافة الى هذه التحويلات نقل التكنولوجيا والسلع والخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات التنظيمية ، على عكس الحال فى حالة الاستثمار المباشر فى حافطة الأوراق المالية والذي ينطوى على تحويلات رأسمالية فقط (٩) .

ثانياً — نشأة الشركات دولية النشاط :

ذكرنا فيما سبق أن الشركات دولية النشاط انتشرت انتشاراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن ذلك لا يعنى أن العالم لم يعرف نشاط تلك الشركات قبل ذلك التاريخ . فقد ظهرت تلك الشركات فى الفترة التاريخية التى سبقت انتشارها الواسع وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر إلا أن عدم احتلالها لمكانة هامة فى الفكر الاقتصادى يرجع الى ضآلة نشاطها مقارنة بالفترة بعد الحرب العالمية الثانية .

ففى عام ١٨٦٥ أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيماوية والدوائية مصنعا لها فى نيويورك . كذلك أقامت شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة عام ١٨٦٧ مصنعا لها فى جلاسجوى بانجلترا وتبعته بمصانع أخرى فى النمسا وكندا . وتعد شركة سنجر أول شركة فى العالم تستحق وصف دولية النشاط بالمعنى الدقيق للكلمة . فهى أول شركة تقوم بتصنيع نفس السلعة وبنفس الشكل وتحت اسم تجارى واحد فى مختلف بقاع العالم . كما قام نوبل فى عام ١٨٦٩ بإنشاء مصنع للمتفجرات تابع

(٩) سامى عفيفى حاتم ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطبوح ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، عام ١٩٨٨ ، ص ٣٥ — ٣٦

لشركته السويدية في مدينة هامبورج بألمانيا . وسرعان ما حذت كثير من الشركات الأمريكية والأوروبية حذو الشركات السابقة ومن أمثلتها شركة I.T.T للمواصلات السلكية واللاسلكية وشركة جنرال اليكتريك وشركة كوداك ، وشركة فورد ، وشركة شل ، وشركة نستله .

الا ان هذه الشركات — كما سبق ان ذكرنا — نمت نموا محدودا لعدة أسباب منها (١٠) :

١ — ان هذه الشركات لم تكن هي الصيغة الملائمة لتنظيم تطور الانتاج الرأسمالى . فالدول الرأسمالية لم تكن قد استنفذت بعد امكانيات النمو في الأسواق المحلية . كما انها لم تكن قد بلغت درجة التركيز الذى يجعل الانتقال الى العالمية وتدويل الانتاج نوعا من الحتمية . فتدويل الانتاج ، كما سيتضح في الأجزاء القادمة ، ليس الا مرحلة من مراحل التركيز والتراكم الرأسمالى . وهذه المرحلة لم تبلغها الرأسمالية في أمريكا الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي أوروبا الغربية واليابان الا في بداية الستينات من القرن العشرين .

٢ — كما ان عدم وجود تنظيم موحد للتجارة الدولية كان يشكل عائقا أمام نمو هذه الشركات . فمثلا تعدد وتنوع القواعد الجبركية حال دون انشاء وحدات انتاجية متكاملة على النطاق العالمى .

واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أوائل القرن العشرين حيث حدثت مجموعة من التطورات التى دفعت بصورة غير مباشرة الى ترايد نشاط تلك الشركات نذكر منها (١١) :

١ — مولد الدولة الاشتراكية الاولى ، الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ .

٢ — الكساد العظيم (١٩٢٩ — ١٩٣٤) الذى هز الرأسمالية العالمية .

٣ — الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) وما ترتب عليها من اضعاف النظام الرأسمالى في مجموعه .

٤ — تعديل موازين القوى داخل المجموعة الرأسمالية كنتيجة للحرب العالمية الثانية — وظهور الدور القيادى للولايات المتحدة الأمريكية .

(١٠) رجاء يوسف عز الدين : الشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢ .

(١١) اساميل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١١١ .

٥ - انتصار الاشتراكية فى عدة دول أوروبية وفى الصين وبعض دول العالم الثالث .

٦ - انفجار حركة التحرر الوطنى التى أخذت أبعادا اقتصادية واجتماعية وليس مجرد الاستقلال السياسى .

٧ - وضع أسس النظام الاقتصادى الدولى المعاصر فى مؤتمر بریتون وودز عام ١٩٤٤ ، وفى المنظمات الاقتصادية الدولية التى انبثقت منه مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقية الجات عام ١٩٤٨ التى نظمت ووضعت أسسا لتنظيم التبادل التجارى الدولى والذى كان غيابها - كما ذكرنا - يمثل أهم العقبات التى تعترض سبيل نمو الشركات دولية النشاط قبل القرن العشرين .

كل هذه الأحداث مجتمعة أدت الى هز الرأسمالية العالمية واضعاف النظام الرأسمالى الذى بدأ فى البحث عن أشكال جديدة تمكنه من بسط نفوذه وسيطرته على العالم .

واعتمدت الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا على عدة عوامل لمواجهة الضغوط التى تهددها ، ومن أهم هذه العوامل :

١ - التركيز على التطور التكنولوجى .

٢ - التركيز على الوسائل الاقتصادية (١٢) لتأكيد الدور القيادى للنظام الرأسمالى على الصعيد العالمى .

هذا وقد تمكنت أمريكا فى تلك الفترة بفضل الإنفاق العسكرى والانتاجى - أثناء الحرب العالمية الثانية - من تحقيق تطورات تكنولوجية هائلة ، فى وقت دمرت فيه الحرب اقتصاد معظم الدول الأوروبية واليابان .

وقد مكنت هذه التطورات التكنولوجية من تحقيق معدلات عالية لانتاجية العامل مما جعل الاستثمار فى الدول المتقدمة كثيرا ما يحقق عائدا أعلى منه فى الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الأجور فى هذه الأخيرة .

وأحست الدول الصناعية الأقل تقدما بأهمية التطور التكنولوجى السريع فأتجهت الى التعاون مع الرأسمالية الأمريكية وأخذ التعاون بينها صورا عديدة منها : انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الصناعية ، وتداخل الاستثمارات واندماج الشركات فى بعضها البعض . فظهر نتيجة لما تقدم فى ساحة الاقتصاد العالمى عدد كبير من الشركات العملاقة التى تتميز بتوزيع

(١٢) وليس الوسائل العسكرية .

الملكية الفعالة لأسهمها بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة . وتبع ذلك ممارسة هذه الشركات لأعمالها في عدد من الدول في نفس الوقت ، واستخدامها لكوادر فنية وإدارية من جنسيات مختلفة . ومن هنا كان وصف تلك الشركات بأنها دولية النشاط أو متعددة الجنسيات . فهذه الشركات على الرغم من أن مقرها الرئيسى يوجد في دولة بعينها ، فإن نشاطها يمتد ليشمل عددا كبيرا من الدول .

ويجدر الإشارة الى أن بعض الاقتصاديين يرفضون اعتبار الشركات دولية النشاط ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية . فهم يرون أن تاريخ تلك الشركات لا يرجع الى أواخر القرن التاسع عشر ، غفى رأيهم أن هذه الشركات ما هى الا صيغة متطورة من الشركات التجارية الكبرى التى انتشرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر (١٢) .

وحقيقة الأمر أن هناك تشابها ظاهريا بين الشركات التجارية الكبرى التى عرفها العالم في ظل الرأسمالية التجارية وبين الشركات دولية النشاط التى يعرفها العالم اليوم في ظل الرأسمالية الاحتكارية .

فمن ناحية الشكل القانونى ، نجد أننا أمام شركات مساهمة في الحالتين . فشركة الهند الشرقية الانجليزية وشركة الهند الشرقية الفرنسية اللتان أنشأتا في أوائل القرن السابع عشر قد اتخذتا شكل شركات مساهمة كما هو الحال بالنسبة للشركات دولية النشاط المعاصرة . أما من حيث الوظيفة فهاتين الشركتين كانتا تقومان بتحقيق التراكم للنظام الرأسمالى على المستوى الدولى — من خلال استغلال ثروات المستعمرات — قبل الانتقال الى مرحلة الرأسمالية الصناعية ، شأنها في ذلك شأن الشركات الدولية التى يعرفها الاقتصاد الحديث .

كما أنهم يرون أنه على الرغم من وجود اختلافات بين الشركات في القرن السابع عشر والشركات في القرن العشرين الا أن تلك الاختلافات ترجع الى اختلاف طبيعة النظام الرأسمالى في مرحلته التجارية عن النظام الرأسمالى في مرحلته الاحتكارية ، فشركات العصر التجارى كانت تهدف الى استغلال ثروات المستعمرات والاتجار فيها ، ولذلك فإن نشاط تلك الشركات كان يتجه الى قطاع انتاج المواد الأولية . كما كانت تستمد قوتها من خلال السيطرة السياسية التى كانت تتمتع بها الدول الكبرى في ظل النظام الاستعماري التقليدى . وبالتالي نشأ نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولى تخصصت بموجبه الدول المستعمرة في انتاج المواد الأولية ، بينما تخصصت الدول الكبرى في انتاج السلع الصناعية . أما شركات العصر الصناعى اليوم لا تملك أن تبسط نفوذها على دول العالم من خلال السيطرة السياسية ، ولذلك فقد اعتمدت على قوتها الاقتصادية وخاصة التكنولوجيا في تحقيق هذه

السيطرة ، ولما كانت ظروف الانتاج الصناعى وقوانين التراكم والتراكم التى تحكمه وطبيعة الثروة التكنولوجية تستلزم تدويل العملية الانتاجية ، فقد سعت تلك الشركات الى تحقيق النمو الصناعى من خلال تطبيق نمط لتقسيم العمل الدولى يقوم على تدويل العملية الانتاجية اى تقسيم العملية الانتاجية الى مراحل بحيث تتم كل مرحلة فى بلد معين مع خضوع العملية الانتاجية لسيطرة مركزية موحدة . وهكذا فان نشاط تلك الشركات على عكس شركات الرأسمالية التجارية كان يوجه أساسا الى القطاع الصناعى والقوة التى تعتمد عليها هذه الشركات هى الثورة التكنولوجية .

ثالثا - خصائص الشركات دولية النشاط (١٤) :

(١) الخصائص العامة :

١ - تتميز تلك الشركات بكبر حجمها اذ تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الملايين من الدولارات ، فأكبر أربعة شركات دولية نشاط تتعدى مبيعات كل منها ١٠ بليون دولار سنويا .

٢ - كذلك تتميز هذه الشركات بالانتشار الجغرافى فى عدد كبير من البلاد ، فمثلا شركة سيمنز Siemens الألمانية يمتد نشاطها فى ٥٢ دولة وشركة شل الهولندية فى ٤٣ دولة وشركة I.T.T الأمريكية فى ٤٠ دولة وشركة فورد الأمريكية فى ٣٠ دولة .

٣ - كما ان هذه الشركات تغلب عليها خصائص محتكرى القلة . فالأسواق التى تتعامل فيها يحكمها عدد قليل من المنتجين ، كذلك تتميز تلك الشركات بأهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات الخاصة وتغاير المنتجات وكثافة الدعاية والاعلان ، وهذه كلها من صفات أسواق احتكار القلة .

٤ - كذلك من أهم صفات تلك الشركات التنوع الشديد Diversification فى المنتجات والأنشطة ، ولا شك أن التنوع فى المنتجات يتيح لتلك الشركات الخروج من دائرة التخصص بها يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعة معينة . كذلك فان تعدد الأنشطة يحقق بالإضافة الى توزيع المخاطر ، سيطرة اقتصادية أوسع نطاقا .

٥ - تعد تلك الشركات بصفة عامة من نتاج تطور اقتصاديات الدول المتقدمة The product of developed countries وهو ما يشير الى ارتفاع درجة تركر الشركات الأم فى الدول المتقدمة نحوالى ثمانية من أكبر

(١٤) زين الدين عباس فارس : مرجع سابق ذكره ، ص ١٥٠
U.N : The Multinational Corporation, op. cit., pp 16-31.

مهنا الشربيني : مرجع سابق ، ص ١٢

عشر شركات دولية تتوطن في أمريكا . وبصفة عامة تسيطر أمريكا وانجلترا وفرنسا والمانيا على نحو ثلاثة أرباع المشروعات الدولية النشاط .

٦ — أما فيما يتعلق بمجال نشاط هذه الشركات فيمكن القول بأن نشاطها قد بدأ في مجال الصناعات الاستخراجية والمرافق العامة **Public Utility** . أما الآن فقد تغير نمط توزيع رصيد الاستثمار المباشر ، فالصناعات التحويلية تستأثر بنحو ٤٠٪ من استثمارات تلك الشركات ، والاستخراجية بنحو ٣٦٪ أما بقية الأنشطة فيبلغ نصيبها حوالى ٢٤٪ .

(ب) خصائص الشركات الدولية النشاط في الدول المتقدمة :

١ — على الرغم من أن الشركات الدولية النشاط تعد ظاهرة عالمية ، إلا أن غالبية نشاط تلك الشركات يتمركز في الدول المتقدمة . فحوالى ثلثة أرباع استثمارات تلك الشركات متوطنة في اقتصاديات هذه الدول . ويرجع نمط التركيز الجغرافى لتلك الاستثمارات الى تقدم المستوى الاقتصادى وتشابه الهياكل الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية في تلك الدول .

ويلاحظ أن تركيز نشاط الشركات الدولية في الدول المتقدمة قد يبدو متناقضا مع ما تقرره الاتجاهات الحديثة في نظرية التجارة الدولية من أن رأس المال يتجه الى التدفق من مناطق الوفرة النسبية حيث ينخفض عائده الى مناطق الندرة النسبية حيث يرتفع العائد . إلا أنه في الحقيقة لا يوجد تناقض بين ما هو مشاهد في الواقع وبين ما تقرره الاتجاهات الحديثة لنظرية التجارة الدولية . وذلك لأن هذه التحليلات تنصب على الفترة القصيرة كما تفترض أن حركات الاستثمار لا تواجه بقيود معينة . إلا أنه في الواقع تواجه حركة الاستثمار المباشر بالعديد من القيود مثل قيود التجارة الخارجية والقوانين الوطنية (١٥) .

كذلك تبدو سمة التركيز واضحة داخل الدول الأم اذ يميل الاستثمار الأجنبى المباشر الى التركيز في عدد قليل من المشروعات داخل كل دولة أم . وتبدو هذه الظاهرة واضحة في كل من أمريكا وانجلترا والمانيا .

٢ — مما سبق يبدو واضحا ان الشركات الدولية تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية في اقتصاديات الدول المتقدمة ، فأغلب هذه الدول تعد دول مضيفة ودول أم لتلك الشركات في آن واحد .

فمثلا بالنسبة لأمريكا توضح البيانات أنها ظلت تلعب دور الدولة الأم أو المصدرة للاستثمار المباشر خلال السبعينات ثم تحولت الى مستورد صاف لتلك الاستثمارات منذ ١٩٨١ . غفى عام ١٩٧٣ كانت مسئولة عن تصدير نحو ٥٠٪ من الاستثمارات الأجنبية . إلا أن نصيبها النسبى تضاعل الى

٣٨ ٪ عام ١٩٨٣ نتيجة لتزايد دور كل من اليابان والمانيا وكندا كمصدرين لتلك الاستثمارات في نفس الفترة (١٦) .

أما بالنسبة للدول الأوروبية فنلاحظ أنه على الرغم من أنها كانت تعد دول أم ودول مضيئة في آن واحد إلا أن بعض البلاد كان دورها كدولة أم أكبر من دورها كدولة مضيئة ، مثل المانيا وانجلترا وهولندا وكندا . والبعض الآخر كانت دولاً مضيئة في المقام الأول مثل اليونان واسبانيا ونيوزيلندا . وأخيراً هناك بعض البلاد مثل فرنسا والنرويج والدنمارك كان وضعها يتغير من دولة أم في المقام الأول إلى دولة مضيئة وفقاً لدورة الإنتاج ودرجة الانعاش في اقتصادها .

٤ - أما بالنسبة للتوزيع النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة ، فالبيانات توضح أن الصناعات التحويلية كان نصيبها ٥٠ ٪ والصناعات الاستخراجية ٣٠ ٪ وبقية الأنشطة ٢٠ ٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك الشركات (١٧) .

وعليه يتضح لنا أن نشاط الشركات الدولية في الدول المتقدمة يميل إلى التركيز في الصناعات التحويلية بصفة عامة ، وبصفة خاصة في القطاعات الصناعية التي تتميز بالنمو السريع والتوجه للتصدير والتكنولوجيا المرتفعة ، مثل صناعة تكرير البترول والكيماويات والالكترونيات والكمبيوتر ومعدات النقل والمعدات الكهربائية .

(ج) خصائص الشركات دولية النشاط في الدول النامية :

١ - يتوطن في الدول النامية نحو ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموظفة بالشركات دولية النشاط . ويلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات دولية النشاط مقارنة بنصيب الدول المتقدمة ، إلا أن الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات في الدول النامية بالقياس بالحجم الكلي لاقتصاديات هذه الدول يفوق الأهمية النسبية لاستثمارات الشركات الدولية في الدول المتقدمة بالقياس بالحجم الكلي لاقتصاديات هذه البلاد ودورها في الاقتصاد العالمي .

كما أن نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات دولية النشاط يعد مرتفعاً مقارنة بنصيب تلك الدول من الناتج المحلي الإجمالي الدولي والذي يبلغ ١٥ ٪ ونصيبها من الصادرات العالمية والذي يقدر بحوالى ٢٠ ٪ باستثناء الدول الاشتراكية .

(١٦) محمد السيد سعيد ، المرجع سابق ذكره ، ص ١٦

K. Billerbeck : Private Direct Foreign Investment in Developing Countries : Staff Working Paper No. 348, The World Bank, Washington D.C, U.S.A., 1985, p. 1.

(17) U.N. The multinational corporations, op. cit., p. 21.

هذا وتشير الاحصاءات الى ميل النصيب النسبى للدول النامية من اجمالى استثمارات الشركات الدولية الى التزايد ، فالدول النامية تقدم للدول المتقدمة فرصا متعددة للاستثمار لقلة فرص الاستثمار المتاحة بالدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية .

٢ - اما فيما يتعلق بمصادر او نمط ملكية الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الدول النامية فيلاحظ ما يلى (١٨) :

(ا) ان امريكا تساهم وحدها بنحو ٥٠ ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول .

(ب) ان اغلب الشركات دولية النشاط التى تنتشر في الدول النامية هى شركات تتمتع بلدها الأم باماض استعماري مثل فرنسا وانجلترا وبلجيكا . فحوالى ثلثى الفروع التابعة للشركات الدولية الفرنسية والبلجيكية تتركز في افريقيا وخاصة في الدول التى تتحدث الفرنسية .

اما بالنسبة لانجلترا فتوزيع وحدات الشركات الدولية يتوازن مع التوزيع الجغرافى للكومنولث .

(ج) أما الدول التى ليس لها تاريخ استعماري مثل النمسا وسويسرا والدول الاسكندنافية فأغلب استثماراتها المباشرة تتركز في الدول المتقدمة . فظروف عدم الاستقرار ، وضيق الأسواق المحلية ، وقيود التجارة بالبلاد النامية دفع تلك الدول الى توجيه استثماراتها الى أسواق الدول المتقدمة .

٣ - اما فيما يتعلق بنمط التوزيع الجغرافى لرصيد الاستثمار الأجنبى المباشر في الدول النامية (١٩) توضح البيانات استثمار دول امريكا اللاتينية بنحو ٥٥ ٪ منها تليها افريقيا ٢٠ ٪ ثم آسيا ١٥ ٪ واخيرا الشرق الاوسط ١٠ ٪ .

٤ - أما بالنسبة لتوزيع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر في الدول النامية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيلاحظ ان الصناعات الاستخراجية تمتص ٥٠ ٪ من هذا الرصيد ، والصناعات التحويلية ٢٠ ٪ ، أما الـ ٣٠ ٪ الباقية فتوزع على بقية الأنشطة الاقتصادية مثل المرافق العامة والتجارة والنقل والبنوك والسياحة (٢٠) .

هذا ويميل نمط التوزيع النسبى للاستثمارات المباشرة الأجنبية في الدول النامية الى التغير في صالح الصناعات التحويلية وعلى حساب الصناعات الاستخراجية .

(18) Ibid : p. 27.

(19) U.N. The multinational corporations : op. cit., p. 27.

(20) Ibid : p. 21.

(د) خصائص الشركات دولية النشاط في الدول الاشتراكية :

١ — يعد نصيب الدول المخططة مركزيا من الاستثمار الأجنبي وفروع الشركات الدولية محدود نسبيا ، حيث كما هو معروف تتعارض الملكية الفردية مع طبيعة النظام في تلك الدول . وان كان أحيانا يسمح بالملكية الفردية في مجال الأراضى الزراعية وبعض المهن مثل الورش كما حدث في يوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا . كذلك سمحت الصين مؤخرا في أوائل الثمانينات بتملك الشركات الدولية لأصول ثابتة بها .

٢ — كذلك يلاحظ أن الشكل أو الوسيلة التى تباشر بها الشركات الدولية نشاطها في تلك الدول يختلف عنه في الدول المتقدمة والدول النامية . فالتعاون بين الشركات دولية النشاط رأسمالية الأصل والدول المخططة مركزيا يأخذ صورة فتح مكاتب للبيع كما هو الحال في رومانيا والمجر ، أو صورة اتفاقيات تعاون في مجال الانتاج وتطوير التكنولوجيا والتسويق .

وقد تمت عدة اتفاقيات للتعاون التكنولوجى مثل الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى في مجال التنقيب عن البترول ومجال المخصبات الزراعية ، واستخراج الموارد الطبيعية مثل النحاس والغاز الطبيعى من سيبيريا . كما تهمت عدة اتفاقيات تجارية أيضا بين تلك الشركات وبعض الدول الاشتراكية .

٣ — ومن ناحية أخرى قامت بعض الدول المخططة مركزيا بعقد اتفاقيات تعاونية مع الدول النامية تتعهد الدول الاشتراكية بمقتضى هذه الاتفاقيات بتقديم المساعدات الفنية والآلات والمعدات للدول النامية . وقد تمت فعلا بعض الاتفاقيات مع الهند ودول شمال أفريقيا .

وتعد صور التعاون المشار إليها آنفا ، تطورات حديثة العهد في الدول المخططة مركزيا ، ويعكس الاتجاه الحديث نحو السياسات الانفتاحية ونحو أهمية التعاون الدولى .

المطلب الثانى

موقف الفكر الاقتصادى من الشركات دولية النشاط

ذكرنا فيها سبق أن الشركات دولية النشاط أصبحت الآن إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في علاقات التبادل الدولى ومن ثم في النظام الاقتصادى الدولى والذى أرسيت قواعده مع ظهور الرأسمالية (٢١) .

(٢١) أما في الفترة السابقة لظهور ذلك النظام وهى فترة النظام الامتاعى فكان الانتاج يتم بغرض الاشباع المباشر للحاجات وليس بغرض التبادل بحيث يمكن القول بأن الاقتصاد في هذه الفترة كان اقتصادا مغلقا .

هذا وتوضح مراجعة التاريخ ان ظهور ونمو هذه الشركات كان نتيجة طبيعية للتطور الذى شهده النظام الرأسمالى من مرحلة الرأسمالية التجارية الى مرحلة الرأسمالية الصناعية التنافسية ثم الاحتكارية .

وفىما يلى نعرض باختصار هذا التطور والذى تولد عنه ظهور تلك الشركات وانتشارها دوليا (٢٢) .

فى مرحلة الرأسمالية التجارية تمثلت الثروة فيما يتوافر للدولة من ذهب وفضة ومعادن . ومن ثم اعتبرت التجارة المصدر الأساسى للثروة . ولذلك اشتركت الدول مع التجار فى تأسيس شركات متخصصة للقيام بالتجارة فى المستعمرات .

الا ان الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر وما ارتبط بها من اختراعات وزيادة الطاقة الانتاجية للمصانع وارتفاع معدلات الأرباح الصناعية أدت الى تزايد الأهمية النسبية للصناعة لتصبح القطاع الرئيسى فى النشاط الاقتصادى . ومن هنا سميت تلك المرحلة فى التاريخ الاقتصادى باسم مرحلة الرأسمالية الصناعية .

ونظرا لقوة الرأسمالية الصناعية فى فترة بدايتها فقد ساد الشعور بضرورة ترك الانتاج والتجارة لنظام المنافسة الكاملة ، وضرورة إلغاء جميع القيود على التجارة . وتميزت تلك الفترة بتعدد وصغر أحجام المشروعات الصناعية وهو ما حال دون إقامة احتكارات بين هذه المشروعات ولذلك سميت تلك المرحلة بالرأسمالية التنافسية . وفى هذه المرحلة كان التصدير السلى هو الأسلوب الذى اتبعته الدول الرأسمالية لتحقيق نمط تقسيم العمل الدولى الذى رأت الدول الرأسمالية أنه يحقق لها النمو ويمكنها من مواجهة مشاكل تراكم رأس المال والتصرف وإعادة الانتاج . ووفقا لهذا النمط تخصص الدول النامية فى تصدير المواد الأولية والدول المتقدمة فى تصدير السلع الرأسمالية (٢٣) .

ونتيجة لتطور النظام الرأسمالى بفعل تفاعلاته الداخلية وخاصة قوانين التراكم والتركز ، أخذت المنافسة الكاملة تخلى سبيلها الى الاحتكار وظهرت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وظهر اتجاه عام لتزايد متوسط حجم المشروعات وقد ساعدت الثورة التكنولوجية ، فى القرن العشرين ، والمرتبطة بجهود البحث والتطوير R and D على تأكيد هذا الاتجاه حتى أصبحت النماذج الاحتكارية وخاصة أسواق احتكار القلة هى الشكل الغالب للأسواق

(٢٢) ليبب شقر ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، عام

١٩٨٠ ، ص ٥٢ - ١٥١

(٢٣) رمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مبدولى ، القاهرة ،

عام ١٩٨٥ ، ص ٢٥ - ٢٦

الصناعية فى الدول الرأسمالية . وهكذا دفعت تلك الظروف الى ظهور الشركات الصناعية كبيرة الحجم (٢٤) .

وقد املت هذه الظروف بالاضافة الى اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض داخليا ، على الدول الرأسمالية ضرورة البحث عن فرص للنمو خارج حدودها القومية لضمان استمرار التركيز والتراكم للمشروعات الصناعية كبيرة الحجم من ناحية ولضمان او تأكيد قوة النظام الرأسمالى من ناحية أخرى . وكان الطريق لتحقيق هذا الهدف هو تطبيق نمط جديد لتقسيم العمل الدولى يقوم على تدويل الانتاج . وكان تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الشركات الدولية هو وسيلة او أداة الدول الرأسمالية لتحقيق هذا النمط .

وقد انعكست تلك التطورات على الفكر الاقتصادى فظهرت نظريات مختلفة لتفسير نمط تقسيم العمل الدولى وأشكال التبادل الدولى . وفيما يلى نستعرض موقف الفكر الاقتصادى من تفسير ظاهرة انتشار الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الشركات دولية النشاط .

النظرية الاقتصادية والشركات دولية النشاط :

على الرغم من ارتباط كل من نظرية التجارة الخارجية ونظرية المشروع ب مجال نشاط الشركات الدولية الا أن تتبع تطور تلك النظريات يوضح قصور بعضها عن تقديم تفسير لنشاط هذه الشركات . ويرجع ما تقدم الى أن الفروض التى قامت عليها هاتان النظريتان حدث من صلاحيتها لتقديم تفسير لهذه الظاهرة .

فبالنسبة لنظريات التجارة الدولية :

فمثلا نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية القديمة والحديثة وكذلك النظرية السويدية أو نظرية هكشر — أولين من أهم مقروضاها (٢٥) :

- ١ — سيادة المنافسة الكاملة وحرية التجارة وعدم وجود نفقات نقل .
- ٢ — عدم قابلية عناصر الانتاج للانتقال من بلد لآخر .
- ٣ — تشابه دوال الانتاج لكل سلعة فى دول العالم المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة . بمعنى ان الشروط الفنية للانتاج بالنسبة لاي سلعة واحدة فى كافة دول العالم .

(٢٤) جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٧٨ ، ص ٣ — ٤
(٢٥) أنظر فى ذلك :

— جودة عبد الخالق : مرجع سابق ذكره ، ص ٢٤ — ٥٧
— سامى عفيفى حاتم : نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، عام ١٩٨٤/٨٣ ، ص ٦١ — ١٦١

٢ - ان دوال الانتاج خطية ومتجانسة بمعنى ان الانتاج يخضع لقانون ثبات الغلة ، هذا بالاضافة الى ان هذا الفرض يعنى استبعاد أثر وفورات النطاق على المزايا النسبية للدول المختلفة ومن ثم على التجارة الدولية .

ولا شك ان هذه الفروض تتنافى مع ما نشاهده حاليا من غلبة أسواق احتكار القلة وتعدد القيود المختلفة على التجارة ، والآثار الملموسة التى تمارسها نفقات النقل على التجارة الدولية من خلال تأثيرها على أسعار السلع والخدمات الداخلة فى نطاق التجارة الخارجية . هذا فضلا عن التدفق المستمر والمتزايد للاستثمار الأجنبى المباشر بين مختلف دول العالم . كذلك فانه من الملاحظ ان اختلاف مستويات التقدم التكنولوجى بين الدول المختلفة ووفورات النطاق تؤدى الى اختلاف المزايا النسبية فى الدول المختلفة ومن ثم تؤثران على التجارة الدولية .

وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين مثل نيركس Nurkse عام ١٩٣٣ وايفرون Everon عام ١٩٣٥ حاولوا التعديل فى بعض هذه الفروض لتلائم مع الواقع (٢٦) وذلك بافتراضهم قابلية عنصر رأس المال للانتقال تبعا لاختلافات أسعار الفائدة أو الانتاجية الحدية لرأس المال بحيث يكون اتجاه الحركة من البلاد التى تتم بوفرة نسبية فى رأس المال الى البلاد التى تنقسم بندرة نسبية . وهو ما يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول المتقدمة الى الدول النامية الا أن هذه النظريات ظلت عاجزة عن تقديم تفسير مقنع لنشاط الشركات الدولية للأسباب التالية :

- ١ - أنها لم تقدم تفسيراً لتحركات رأس المال بين الدول المتقدمة .
 - ٢ - لم توضح أسباب نمو الشركات الدولية التى تمتع بقوى احتكارية .
 - ٣ - لم تفرق بين الاستثمار الأجنبى فى حافظة الأوراق المالية والاستثمار المباشر من خلال الشركات الدولية فى أصول ثابتة .
- وفى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات - نتيجة للتغيرات التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية فى شكل ونمط التجارة السلعية وتدفقات رأس المال ، وبالإعتماد على بعض الدراسات التطبيقية لكل من ماك دوجال Macdougall عام ١٩٥١ وليونتيف Leontief عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٦ - ظهرت أول محاولة لتفسير أنماط التجارة كما هى وليس كما يجب أن تكون، كما ظهرت أولى المحاولات لتفسير ظاهرة الانتاج الدولى أو ظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الشركات دولية النشاط .

(26) John. H. Dunning : op. cit. p. 22.

ومنذ ذلك التاريخ استمرت التعديلات والاضافات لنظرية التجارة الدولية بحيث يمكن التمييز بين تيارين أساسيين (٢٧) :

— **التيار الأول** : ويهتم بتفسير تدفقات التجارة السلعية Trade flows من خلال اضعاء نوع من الواقعية على تحليل هكشر — أولين ويمكن التفرقة في اطار هذا التيار بين منهجين :

المنهج الأول : ويضم نظريات عناصر الانتاج الحديثة Neofactor theories والتي عدلت من نموذج هكشر — أولين ليشمل بجانب رأس المال والعمل ، عوامل التوطن الطبيعية Location specific endowments وخاصة الموارد الطبيعية ، والاختلافات في نوعية المدخلات وخاصة العمل .

المنهج الثانى : ويضم النظريات التكنولوجية الحديثة neotechnology theories ونماذج وفورات النطاق scale economy models وقد حاولت تلك النظريات اضعاء صفة الواقعية على نموذج هكشر أولين وذلك بوضع فروض جديدة منها عدم تشابه دوال انتاج السلعة الواحدة في الدول المختلفة، وعدم سيادة سوق المنافسة الكاملة .

ويلاحظ مما تقدم أن الاختلاف بين المنهجين يكمن في أن المنهج الأول اعتمد على اختلاف المزايا الطبيعية بين الدول specific resource endowments أو عوامل التوطن الطبيعية ، بينما المنهج الثانى قد اعتمد أساسا في تحليله للظاهرة ذاتها على اختلاف المزايا التى تملكها المشروعات نتيجة لتملكها المطلق لبعض الأصول exclusive possession of certain assets by enterprise

وعلى الرغم من أن كل من نظريات عناصر الانتاج الجديدة والنظريات التكنولوجية قد تقدمت بالتحليل خطوة الى الامام مقارنة بنظرية عناصر الانتاج التقليدية ، إلا أنها مازالت غير كافية لتفسير أنماط التجارة الدولية .

— **والتيار الثانى** : وقد ركز هذا التيار على تفسير ظاهرة انتشار الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الشركات الدولية أو بصورة أخرى ركز هذا التيار على تفسير الانتاج الذى تموله تلك الاستثمارات . ويرجع الفضل لكل من هيمر Hymer عام ١٩٦٠ وكيف Cave عام ١٩٧١ وفرنون Vernon عام ١٩٧٣ في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى الدول المضيفة بالاعتماد على المزايا المملوكة للشركات الأجنبية Ownership edvantages of foreign firms

وعلى الرغم من أن هذا التيار قد ساهم في تطور التحليل الاقتصادي ليمتشي مع التغيرات المشاهدة في الواقع ويحاول تفسيرها ، إلا أنه مع ذلك لم يقدم تفسيراً شاملاً لظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات الدولية .

ونظراً لعجز هذين التيارين كل على حدة من تقديم تفسير شامل لحركة التجارة السلعية أو الاستثمارات المباشرة فقد ظهر ميل في أوائل السبعينات لادماج هذين التيارين لتقديم تفسير شامل لحركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول وذلك على اعتبار أن التجارة السلعية والانتاج الدولى هما الابدائل للعلاقات الدولية يتوقف اختيار أى منهما على مقارنة المزايا المملوكة للشركات المختلفة (التيار الثانى) أو مزايا التوطن الطبيعية (التيار الاول) في الدول المختلفة .

بالنسبة لنظرية المشروع :

كذلك فإن نظرية المشروع التقليدية عجزت هي الأخرى عن تحليل أسباب ظهور وانتشار الشركات الدولية إذ تفترض تلك النظرية سيادة أقصى ربح في المدى القصير ، وهو ما لا يتفق مع واقع تعامل الشركات الدولية في الأسواق الاحتكارية . كذلك فإن هدف تحقيق أقصى ربح أصبح غير وارد وخاصة أن معظم المشروعات الصناعية بصفة عامة والشركات الدولية بصفة خاصة تتميز بأنها شركات مساهمة تنفصل فيها الملكية عن الإدارة ، وتهدف كما أثبتت كثير من الدراسات التطبيقية الى تحقيق أهداف تفوق في أهميتها هدف تحقيق أقصى ربح في الزمن القصير . وتتمثل أهم هذه الأهداف في تحقيق أكبر قدر من المبيعات أو تحقيق الربح من أجل النمو (٢٨) .

وأمام عجز هاتين النظريتين (نظرية التجارة الدولية ونظرية المشروع) عن تفسير ظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات دولية النشاط ، فقد ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة والتحليلات النظرية الحديثة التي حاولت تعديل وتطوير تلك النظريات لتتلائم مع طبيعة عالم اليوم . هذا وقد اعتمدت هذه المحاولات في تحليلها وتفسيرها لنشاط الشركات الدولية على مجموعة من النظريات الحديثة مثل نظرية عناصر الانتاج الحديثة ونظرية المشروع الحديثة ونظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية التوطن الصناعى

(٢٨) انظر في ذلك :

- أحمد رشاد موسى : دروس في اقتصاديات المشروع الصناعى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ ، ص ٦٣ — ٦٧
- محمد فتحى صقر وسميحة السيد فوزى ، محاضرات في الاقتصاد الصناعى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٧ ، ص ١٦٠

ونظرية هيكل الصناعة والنظرية التكنولوجية . وقد أقامت تحليلاتها على الفروض التالية (٢٩) :

١ — غلبة الصفات أو الخصائص الاحتكارية على أسواق السلع النهائية والوسيلة وأسواق عناصر الانتاج .

٢ — تمتع الشركات العاملة في تلك الأسواق بمزايا احتكارية *Monopolistic advantages* تمنحها قوى احتكارية في السوق .

٣ — أهمية ردود الفعل المتبادلة *Oligopolistic interdependence* بين محتكرى القلة .

ونظرا لتركيز تلك النظريات على الخصائص الاحتكارية للشركات دولية النشاط في تفسيرها لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سميت بنظريات احتكار القلة للاستثمار الأجنبي المباشر
Oligopolistic explanation of foreign direct investment

وتقدم تلك النظريات الاجابات للتساؤلات التالية : كيف تستطيع الشركات الدولية أن تمد نشاطها ، خارج حدودها القومية في الدول المضيفة ، على الرغم من الصعوبات التي تواجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأم الى الدول المضيفة ؟ وكيف تستطيع تلك الشركات مواجهة المنافسة المحلية في أسواق الدول المضيفة ؟ ولماذا يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عادة بالشركات الدولية كبيرة الحجم دون الشركات صغيرة الحجم ؟ ولماذا تفضل الشركات الدولية سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها القومية عن سياسة التصدير أو بيع التراخيص ؟

وفيما يلي نقوم بعرض نظرية احتكار القلة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر اجابة على الأسئلة المشار اليها .

يتمثل جوهر نظريات احتكار القلة *Oligopolistic theories* في أن الشركات الدولية التي تعمل خارج الحدود القومية للدول الأم تواجه بعض المشاكل الجوهرية *Intrinsic disadvantages* مثل : صعوبة المواصلات ، ارتفاع تكلفة النقل ، اختلاف الاطار الثقافي والاجتماعي واختلاف اللغة ، قصور أو نقص المعلومات عن ظروف السوق ، ارتفاع تكاليف ادارة ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها القومية ، وأخيرا المخاطر السياسية .

(29) Sanjaya Lall and Paul Streeten : *Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries*, Macmillan Press Ltd, London, 1980, pp. 16-36.

وعليه فان **الشرط الضروري** لامكانية امتداد نشاط هذه الشركات دوليا — خارج حدودها القومية — هو أن تتمتع تلك الشركات ببعض المزايا الاحتكارية التي تفوق أو تجب تلك المشاكل ، بحيث تظل تلك الشركات في وضع تنافسي قوى بالمقارنة بالشركات المحلية أو الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة (٣٠) .

كما سبق يتضح لنا أن تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات الدولية يرتبط بالمزايا الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات الدولية (٣١) . أى بخصائص أسواق احتكار القلة (نظرية هيكل السوق) .

وبما أن أهم خصائص الشركات العاملة في أسواق احتكار القلة هي ارتفاع درجة التركيز وكبر أحجام المشروعات ، فان العوامل التي تؤدي الى نمو أحجام المشروعات ومن ثم ارتفاع درجة تركيزها السوقى وزيادة سيطرتها على الأسواق ، تعد هى ذاتها العوامل المسئولة والمفسرة لانتشار نشاط الشركات الدولية .

ويلاحظ أنه على الرغم من أن توافر تلك المزايا الاحتكارية للشركات الدولية يعد شرطاً ضرورياً لامتداد نشاطها خارج حدودها القومية إلا أنه شرط غير كاف . وذلك أن هناك بعض الشركات تتمتع بتلك المزايا الاحتكارية ولكنها مع ذلك لا تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر . ويرجع ما تقدم الى عدم توافر **الشرطان الكافيان** والذان يتمثلان فيما يلى :

١ — أن تكون المزايا النسبية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات الدولية أكبر من مزايا سياسة التصدير .

٢ — أن تكون المزايا النسبية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من مزايا سياسة بيع التراخيص .

وفيما يلى نقوم باستعراض المزايا الاحتكارية للشركات الدولية والتي تمثل الشرط الضروري لممارسة هذه الشركات لنشاطها دولياً ثم ننتقل فيما بعد الى مناقشة الشرطين الكافيين .

(٣٠) أما في حالة سيادة أسواق المنافسة الكاملة ، فان كل الشركات أو المشروعات تتمتع بمزايا واحدة سواء في أسواق السلع النهائية أو أسواق عناصر الإنتاج . وفى هذه الحالة تكون المشروعات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة في وضع أفضل من الشركات الدولية . إذ لا تواجه الشركات بالدول المضيفة المشاكل التي تواجهها الشركات الدولية في محاولة نقل نشاطها الى الدول المضيفة . ومن ثم فان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يحدث .

(31) C.H Kirkpatrick, N. Lee, E Nixon, Industrial structure and Policy in less developed countries, George Allen and Unwin 1984,p. 90.

الشرط الضروري : المزايا الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات دولية النشاط :

يفرق انصار نظرية احتكار القلة بين نوعين أساسيين من المزايا .
النوع الأول يعد مزايا مسببة لانتشار نشاط هذه الشركات دوليا . أما النوع
الثانى فتعد عوامل مساعدة لانتشار نشاط هذه الشركات دوليا .

تتمثل أهم المزايا الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات الدولية والتى
يمكنها من مد نشاطها خارج حدودها القومية فيما يلى :

١ — المزايا التمويلية :

فعادة ما تتمكن الشركات الدولية من الحصول على التمويل اللازم
بالقدر الكاف وبأمان معقولة (أسعار الفائدة) ، بسبب قوة المركز المالى
للشركة الأم . وذلك بالمقارنة بالشركات الصغيرة العاملة فى أسواق الدول
المضيضة . ويرى انصار نظرية احتكار القلة أن هذه الميزة لا تعتبر — فى حالة
عدم وجود مزايا احتكارية أخرى — سببا أساسيا لتدفقات الاستثمار الأجنبى
المباشر من خلال الشركات الدولية .

٢ — المزايا الادارية :

تتميز الشركات الدولية بمقدرتها على استخدام مستويات عالية من
المهارات الادارية ومن الاكتشافات التكنولوجية الحديثة فى مجال الادارة ،
وهو ما ينعكس على ارتفاع كفاءة العمل بها وسرعته ، كما ينعكس أيضا
على قدرة الادارة فى اتخاذ القرارات فى ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم اليقين
وذلك بالمقارنة بالمستوى الإدارى فى المشروعات الوطنية بالدول المضيفة .

ويلاحظ أنه من الصعب الحكم اذا ما كانت هذه المزايا تعد أسبابا
مسئولة أم مشجعة للاستثمار الأجنبى المباشر فأحيانا يكون وجود منظم على
مستوى عال من الكفاءة والخبرة سببا أساسيا لانتشار نشاط الشركات
الدولية . ولكن فى أغلب الأحوال تعتبر المزايا الادارية والتنظيمية عوامل
مساعدة للاستثمار الأجنبى المباشر وليس عوامل مسئولة بصفة أساسية
عنه .

٣ — المزايا التكنولوجية :

تتمتع الشركات الدولية بتكنولوجيا متطورة بالمقارنة بالشركات الوطنية
التي تعمل فى أسواق الدول المضيفة . ويقاس المستوى التكنولوجى بنفقات
أو تكاليف البحث والتطوير والتى تتركز مهمتها أساسا فى :

(١) اكتشاف طرق انتاج جديدة ومنتجات جديدة (٢٢) .

(ب) رفع درجة تغاير المنتجات ، فكلما ازدادت درجة التغاير كلما أدى ذلك الى انخفاض مرونة الطلب التبادلية . وهو ما يزيد من قدرة المشروع على التحكم فى السوق ويكسبه قوى احتكارية (٢٣) .

(ج) تقديم أنشطة مساعدة مثل القيام بدراسات السوق ، أو الكشف عن أنشطة البحث والتطوير للمنافسين أو شراء نتائج البحث والتطوير من بعض المشروعات المنافسة .

اذن ترجع المزايا التكنولوجية الى قدرة الشركات الدولية فى القيام بأنشطة البحث والتطوير — التى تقوى الوضع الاحتكارى للشركة فى السوق — بالمقارنة بالمشروعات فى الدول المضيفة .

ونظرا لأن القيام بتلك الأنشطة يستلزم توافر أرصدة مالية ضخمة — وخاصة وأن الحد الأدنى اللازم لاقامة هذه الأنشطة يعد مرتفعا نسبيا — كما يستلزم السيطرة على نطاقات كبيرة من الأسواق لضمان تصريف منتجات البحث والتطوير المكلفة ، فانه غالبا ما تحتكر الشركات الدولية أنشطة البحث والتطوير حيث تستوفى هذه الشركات كل هذه الشروط بينما تعجز شركات الدول المضيفة عن استيفائها .

ويرى أنصار نظرية احتكار القلة فى تفسير الاستثمار الأجنبى المباشر، أن المزايا التكنولوجية تعد أحد القوى الرئيسية المسببة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

٤ — المزايا التسويقية :

تعد المزايا التسويقية أحد مصادر الخصائص أو المزايا الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات الدولية ، والتى تضعها فى موقف تنافسى قوى فى مواجهة المشروعات بالدول المضيفة . ومن ثم فهى تعد أحد الأساليب الأساسية عن انتشار نشاط تلك الشركات دوليا .

وتتمثل المزايا التسويقية فيما يلى :

(١) القدرة على القيام بالأبحاث التسويقية للتعرف على ظروف السوق وأذواق المشترين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة فى تلك الظروف .

(٢٢) ويطلق على هذا النوع من التقدم الفنى بالسياسات أو الاختراعات الهجومية offensive innovation strategy .

(٢٣) ويطلق على هذا النوع من أنشطة البحث والتطوير السياسات التكنولوجية الدفاعية defensive innovation strategy .

(ب) القدرة على القيام بالدعاية والاعلان والترويج بهدف خلق وضمان طلب متزايد ومستمر على منتجات المشروعات . ويلاحظ أن القدرة على القيام بهذه الأنشطة يعد من أهم المزايا التسويقية التى تتفوق بها الشركات الدولية على المشروعات فى الدول المضيفة . اذ تؤدي تلك الأنشطة الى زيادة قوة الشركات الدولية فى السوق حتى لو أن هذه المشروعات لا تملك مزايا تكنولوجية على مستوى عال نسبيا، هذا من ناحية . كما أنه من ناحية أخرى يلاحظ أن المشروعات الصغيرة فى الدول المضيفة عادة ما لا تستطيع القيام بحملات مكثفة للدعاية والاعلان والترويج حيث تحتاج تلك الأخيرة الى قدر عام من النفقات .

(ج) تملك الشركات الدولية لشبكات توزيعية بفضل انتشار وحداتها فى العديد من الدول وهو ما يتيح لها تقديم منتجاتها فى الوقت المناسب والحالة الملائمة .

هـ - وفورات النطاق :

تساعد وفورات النطاق الشركات الدولية على التمتع بمزايا نسبية متبثلة فى انخفاض النفقة المتوسطة للوحدة المنتجة ، وهو ما يمكنها من بسط نفوذها فى السوق واكتساب صفات احتكارية .

وعلى الرغم من أهمية تلك الوفورات الا أنها لا تعد سببا رئيسيا لانتشار نشاط الشركات الدولية ولكنها تعد عاملا مساعدا فقط وذلك للسببين التاليين :

(١) أن الشركات الدولية لا تستطيع تحقيق وفورات النطاق ومن ثم الاستفادة بتلك المزايا فى مد نشاطها دوليا الا اذا زادت من أحجامها وهو ما يتوقف فى المقام الأول على ما تتمتع به تلك الشركات من مزايا أخرى مثل المزايا التمويلية والتكنولوجية والتسويقية . وعليه فان وفورات النطاق لا تعد عاملا مباشرا أو أساسيا فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ولكن عاملا مساعدا فقط .

(ب) أن نمو الشركات الصناعية الكبرى فى الدول المتقدمة اعتمد فى المرتبة الأولى على زيادة عدد وحدات الإنتاج المنتشرة فى الدول المختلفة أكثر من اعتماده على زيادة أحجام تلك الوحدات . بمعنى أن هذه الشركات اعتمدت فى نموها ومن ثم فى تحقيق قوتها الاحتكارية أساسا على المزايا التكنولوجية والتسويقية أكثر من اعتماده على وفورات النطاق . وهو ما يؤكد ما سبق ذكره من أن وفورات النطاق تعد عاملا مشجعا أو مساعدا أكثر منه عاملا أساسيا لانتشار الاستثمار الأجنبى المباشر .

وإجمالا يمكن القول بأن هذه العوامل مجتمعة تبشر آثارا متشابكة ومتداخلة وتراكمية وديناميكية مما يكسب الشركات الدولية العديد من المزايا

الاحتكارية التى تفوق حجم المشاكل التى تواجهها عند محاولتها مد نشاطها خارج حدودها القومية . وبالتالى تصبح فى مركز تنافسى قوى فى مواجهة مشروعات الدول المضيفة .

وعلى الرغم من ان هذه العوامل تباشر تأثيرها — كما ذكرنا — بصورة متداخلة ، الا ان انصار نظرية احتكار القلة فى تفسير تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر يؤكدون على ان المزايا التسويقية والتكنولوجية تعد اهم هذه العوامل على الاطلاق . بحيث يمكن القول بان الاسباب الاساسية التى تدفع الشركات الدولية لتدويل نشاطها هى ما تتمتع به تلك الشركات من مزايا تسويقية وتكنولوجية ، اما المزايا الاخرى ونقصد بها المزايا التمويلية والادارية ومزايا وفورات النطاق فهى تعد عوامل مساعدة او مشجعة لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال الشركات الدولية .

كذلك ترى نظرية احتكار القلة ان المزايا التسويقية تفوق فى اهميتها المزايا التكنولوجية فى تفسير ظاهرة نمو وانتشار نشاط الشركات الدولية . فبدون المزايا التسويقية لا تستطيع الشركات المتقدمة تكنولوجيا ان تمد نشاطها دوليا خارج حدودها القومية وهذا من شأنه القضاء على التقدم التكنولوجى . بينما على العكس نجد ان المشروعات ذات المستوى التكنولوجى الضعيف نسبيا Low technology industries تستطيع باستغلال المزايا التسويقية ان تصبح دولية النشاط .

واخيرا نلاحظ انه على الرغم من ان المزايا الاحتكارية وخاصة التسويقية تقدم تفسيراً لانتشار نشاط الشركات دوليا ، الا انها لا توضح او تفسر الحالات التى تتمتع فيها بعض الشركات بهذه المزايا الاحتكارية ولكنها على الرغم من ذلك لا تتعدى بنشاطها حدودها القومية .

وهو ما يدفعنا الى دراسة الشروط الكافية لانتشار نشاط الشركات الدولية ، السابق الإشارة اليها .

الشرط الكافى الاول :

التفوق النسبى لسياسة الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال الشركات الدولية بالمقارنة بسياسة التصدير :

Advantages of Direct Investment Over Export

وفىما يلى نحاول ايضاح الاسباب التى تجعل الشركات الدولية تفضل سياسة الاستثمار الاجنبى المباشر عن سياسة التصدير .

ف طالما ان المزايا الاحتكارية للشركات كبيرة الحجم تنعكس فى انخفاض النفقة المتوسطة للوحدة المنتجة ومن ثم انخفاض الاسعار ومن ثم على القدرة على المنافسة الدولية . كما تنعكس فى جودة المنتجات والقدرة على السيطرة

على مساحات واسعة في الأسواق ، فلماذا لا تلجأ تلك الشركات الى الاستفادة من تلك المزايا من خلال التصدير بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن مقدرا من المخاطرة ؟ او بصورة أخرى ما هى العوامل التى تدفع المشروعات الى تفضيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر على سياسة التصدير ؟ .

في الواقع ترى نظرية احتكار القلة أن هناك خمسة عوامل أساسية تفسر ما تقدم :

١ - نفقة الإنتاج :

تساعد كل من نظرية المزايا النسبية الحديثة ونظرية التوطن الصناعي في تقديم تفسير لتفضيل الشركات الدولية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بسياسة التصدير .

فوفقا لهاتين النظريتين مع الأخذ في الاعتبار أن كل من سعر الصرف والفنون الإنتاجية ونفقات النقل وخاصة نفقات نقل التكنولوجيا واختلاف أثمان عناصر الإنتاج تعد معطاه ، فإن بعض الدول تتمتع بمزايا نسبية كتاعدة صناعية بالمقارنة ببعض الآخر .

وتمشيا مع ما تقدم وبافتراض أن الشركات دولية النشاط تتخذ قراراتها الخاصة بالاستثمار والإنتاج من منظور دولي (ودون تدخل حكومي) ووفقا لاعتبارات الرقابة الاقتصادية فيما يتعلق بالنفقة ، فإنه من الطبيعي أن تقوم تلك الشركات بتخصيص مواردها بين الدول المختلفة بما يحقق لها أدنى نفقة متوسطة ممكنة ومن ثم أعلى مستويات للأرباح .

٢ - السياسات الحكومية :

تعد القيود المباشرة وغير المباشرة على الواردات وغيرها من السياسات التي تتبعها الدول المضيفة وخاصة بعد الأخذ بسياسة الإحلال محل الواردات في كثير من الدول النامية ، ومن ثم صعوبة التصدير وتزايد احتمال فقدان بعض الأسواق أحد الأسباب التي تدفع الشركات الى الاستثمار الأجنبي المباشر .

٣ - أهمية التسويق :

لا يمكن إرجاع تفضيل الشركات الدولية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بسياسة التصدير الى وجود قيود على التجارة ، فحتى في حالة عدم وجود قيود على التجارة يظل تفضيل تلك الشركات في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر . وذلك لأن سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر تتيح لتلك الشركات فرصة التعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين ومن ثم القدرة على أحداث التغيرات بما يتلاءم مع هذه الظروف فضلا عن القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في تلك الظروف .

وعامة يمكن القول بأن الاختيار بين الاستثمار الأجنبي والتصدير يتوقف على مقارنة الأوزان النسبية لكل من نفقات إدارة ومراقبة الوحدات الانتاجية المنتشرة دوليا من ناحية ، ونفقات البعد عن الأسواق ، ويقصد بها نفقات النقل والخسارة المحتملة نتيجة البعد عن ظروف السوق من ناحية أخرى .

٤ - ردود فعل المحتكرين :

حتى في حالة عدم توافر الأسباب السابقة والتي تضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مرتبة أفضل بالمقارنة بالتصدير ، ففي أحيان نجد أن الشركات الكبرى التي تعمل في أسواق احتكارية تتجه الى اتباع سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر كرد فعل لاتجاه أحد الشركات المنتمية لنفس الأسواق الى اتباع هذه السياسة .

٥ - دورة المنتج التكنولوجية (٣٤) :

يجد اتجاه الشركات الدولية الى سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير تفسيره فيها يعرف بدورة المنتج التكنولوجية .

وعلى الرغم من أن نظرية دورة المنتج التكنولوجية لا تقدم عوامل جديدة منسرة لأفضلية الاستثمار الأجنبي المباشر عن التصدير ، إلا أن القيمة الحقيقية لها تكمن في توضيحها كيف أن تفاعل وتتابع تلك العوامل يلعب دورا هاما في تحديد أنماط الاستثمار والانتاج والتصدير عبر الزمن .

ووفقا لدورة المنتج التكنولوجية ، يمر كل منتج بثلاث مراحل متتالية :

المرحلة الأولى - مرحلة المنتج الجديد :

في هذه المرحلة يتم اكتشاف المنتج وتتمتع الشركات المكتشفة بميزة احتكار التكنولوجيا . وتميل الشركات في هذه المرحلة الى التوطن في الدول صاحبة الاختراع بصفة خاصة حيث قد تظهر الحاجة في البداية الى اجراء بعض التعديلات على المنتج . الأمر الذي يتطلب وجود علاقة اتصال قريبة بين مراكز الأبحاث والعلماء والشركات . فضلا عن ارتفاع مستوى دخول المستهلكين واتسام طلبهم بأنه ذو طبيعة مغايرة تساعد على استيعاب المنتجات الجديدة .

وتقوم الشركات باستغلال مزاياها التكنولوجية عن طريق التصدير

(٣٤) التي ساهم في وضعها بعض الاقتصاديين الأكاديميين مثل :

Vernon, Hirsch

أنظر :

C.H. Kirkpatrick and N. Lee and E.I. Niscon, op. cit. pp 90-93.

الى الأسواق الخارجية ، وخاصة أن مرونة الطلب السعرية على هذه المنتجات تكون منخفضة لعدم وجود بدائل مما يقلل من آثار نفقات النقل للأسواق الخارجية .

المرحلة الثانية — مرحلة المنتج الناضج :

في هذه المرحلة ينضج المنتج وتصبح التكنولوجيا نمطية نسبيا ويزيد احتمال ظهور منافسين وخاصة في الدول المتقدمة . وتبدأ الشركات المكتشفة في فقدان مزاياها التكنولوجية . وتميل مرونة الطلب السعرية الى الارتفاع وتزداد أهمية نفقات النقل . وفي هذه الحالة تلجأ الشركات — حفاظا على أسواقها — الى الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الدول المتقدمة .

المرحلة الثالثة — مرحلة المنتج النمطي :

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا وتصبح المزايا النسبية لنفقات الإنتاج هي العامل الأساسي في تحديد ربحية المشروعات. وتصبح الدول النامية أفضل المواطن لتوطن الوحدات الإنتاجية التابعة للشركات الدولية وخاصة وانها تتميز بانخفاض تكلفة العمل ويتم فيها الإنتاج واعادة التصدير الى الدولة الأم (٣٥) .

الشرط الكافي الثاني : التفوق النسبي لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات الدولية بالمقارنة بسياسة بيع التراخيص .

Advantages of Foreign Direct Investment Over Licensing

يقصد بسياسة بيع التراخيص : بيع التكنولوجيا أو الاسم التجاري أو براءات الاختراع أو الخدمات الإدارية .

وفيما يلي نحاول توضيح لماذا لا تقوم الشركات دولية النشاط باستغلال مزاياها الاحتكارية عن طريق بيعها بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وما يرتبط به من مخاطر سياسية ومشاكل اقتصادية ؟ .

في الواقع أن تفضيل الشركات الدولية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بسياسة بيع التراخيص يرجع لرغبتها في الاحتفاظ بتلك المزايا واعادة استثمار عوائدها داخليا The internalization (٣٦). فهذه الرغبة

(٣٥) على الرغم من وجهة نظرية دورة المنتج التكنولوجية إلا أن الدراسات التطبيقية قد أثبتت أن الشركات الدولية كثير ما تستخدم في وحداتها الإنتاجية بالخارج نفس التكنولوجيا المستخدمة في البلاد الأم ويصدق ذلك بالنسبة للفروع المتوطنة في الدول المتقدمة . كما أن هذه النظرية لا تقدم تفسيراً لفروع الشركات الدولية المتوطنة في أسواق الدول المتقدمة بعد أن وصل المنتج الى المرحلة الثالثة .

تعد — كما هو معروف — أحد السياسات التنافسية التى تلجأ إليها محتكرو القلة . ذلك أن الاحتفاظ بالمزايا وإعادة استثمار عوائدها داخليا لا يساعد فقط على زيادة مكاسب الشركة الدولية محل الدراسة ولكنه يؤدى من ناحية أخرى الى خسارة الشركات الأخرى المنافسة لها .

أذن فتفسير الاستثمار الأجنبى المباشر لا يرجع الى المزايا الاحتكارية فى حد ذاتها — كما قدمتها النظرية التقليدية — ولكن الى رغبة الشركات الدولية فى الاحتفاظ بها وإعادة استخدام عوائدها فى تحقيق التراكم الرأسمالى .

كذلك يرجع تفضيل الشركات الدولية لسياسة الاستثمار المباشر مقارنة بسياسة بيع التراخيص ، إلا أنه فى بعض الأحيان تعجز الشركات الدولية عن بيع كل مزاياها الاحتكارية إما لتعدها أو لصعوبة تقييمها أو ربما لصعوبة نقلها (٢٧) . وفى هذه الحالة فإن بيع بعض المزايا الاحتكارية دون البعض الآخر يحقق عائدا أقل من استغلال جميع المزايا مجتمعة . هذا فضلا عما هو معروف من أن هذه المزايا تبشر آثارها بصورة متداخلة ومتشابكة وبذلك فإن الاحتفاظ بتلك المزايا يمكن تلك المشروعات من الاستفادة من الآثار الايجابية Synergistic effects لمزجها ، وهى عادة تفوق ثمن البيع .

كذلك يرجع تفضيل الشركات الدولية لسياسة الاستثمار الأجنبى المباشر لأنه كما نعلم تتميز تلك المزايا بأنها تنمو بشكل تراكمى مع ازدياد حجم المشروع وانتشاره دوليا . وفى هذه الحالة فإن بيع تلك المزايا يؤدى الى تسرب عوائدها فى المستقبل الى المشروعات المشتريه وبذلك تفقد الشركة الدولية صاحبة تلك المزايا ميزة التراكم .

وعامة يمكن القول بأن المفاضلة تتوقف على العديد من العوامل نذكر منها على سبيل المثال : حجم السوق ، درجة المخاطرة ، سرية وحداثة التكنولوجيا ، سياسة الدولة المضيفة .

فمثلا إذا كانت درجة جاذبية السوق مرتفعة ، وكانت هذه السوق مستقرة سياسيا ، والتكنولوجيا التى تتمتع بها الشركة الدولية حديثة وسرية ، ففى هذه الحالة تفضل الشركة الدولية سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر . أما إذا كانت التكنولوجيا شائعة أو نمطية والدول المضيفة تفرض سياسات مقيدة للاستثمار الأجنبى المباشر ففى هذه الحالة تفضل الشركات الدولية سياسة بيع التراخيص .

(٢٧) مثل الخبرة والروح المعنوية للمهارات الادارية ، قوة المركز المالى للشركة ، الاتصالات والعلاقات مع الهيئات أو الموردين وغيره .

وفى النهاية ، يمكن اجمال ما تقدم فى أن نمو وانتشار نشاط الشركات الدولية ما هو الا نتيجة طبيعية للتطور الذى شهده النظام الرأسمالى من مرحلة الرأسمالية التجارية الى مرحلة الرأسمالية الصناعية التنافسية ثم الاحتكارية .

فغلبة اسواق احتكار القلة على الاسواق العالمية وتمتع الشركات الكبرى بالعديد من المزايا الاحتكارية ورغبتها فى الاحتفاظ بتلك المزايا واعادة استثمار عوائدها داخليا كان هو الدافع لاتجاه هذه الشركات لمد نشاطها خارج حدودها القومية .

وقد أوضح التحليل السابق أن أهم المزايا الاحتكارية التى دفعت هذه الشركات لتدويل نشاطها هى المزايا التسويقية والمزايا التكنولوجية ، أما بقية المزايا فهى تلعب دورا مساعدا أو مكملا فى دفع تلك الشركات الى الدولية .

وقد ساعد على انتشار نشاط تلك الشركات دوليا ، التفوق النسبى لسياسة الاستثمار الأجنبى المباشر بالمقارنة بسياسة التصدير أو سياسة بيع التراخيص .

المبحث الثانى

الشركات دولية النشاط والدول النامية

تتشترك البلاد النامية فى عدد من الخصائص الأساسية التى تميزها عن غيرها من البلاد . وهو ما دفع الاقتصاديين الى ادراج البلاد النامية فى مجموعة واحدة . الا أنه فى مجال استعراض الخصائص الأساسية لمجموعة البلاد النامية يختلف الاقتصاديون فيما بينهم فى معالجة هذا الأمر (٢٨) .

ففرق يهتم بعرض جميع الخصائص التى تميز تلك البلاد دون تمييز بين ما هو أساسى أو ثانوى ، أو بين ما هو سبب أو نتيجة ويقسمون تلك الخصائص الى أربعة أقسام رئيسية تشتمل كل منهما على عدد لا نهائى من الخصائص . وتشتمل تلك الأقسام الرئيسية فى الخصائص الاقتصادية والسكانية والسياسية وأخيرا التكنولوجية .

وفريق آخر يلجأ فى عرضه لتلك الخصائص الى إبراز الطبيعة الدائرية للعلاقات بين خصائص الدول النامية . موضحا كيف تقع تلك البلاد فريسة للعديد من الحلقات المفرغة ، وعلى رأس تلك الحلقات الحلقة المفرغة للفقر

(٢٨) زكى محمد شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية،

عام ١٩٦٨ ، ص ٢٥ - ٢٧ .

والتي تتلخص في أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي الى سوء التغذية ومن ثم انخفاض المستوى الصحى وانخفاض مستوى الانتاجية وهو ما ينعكس أخيراً في انخفاض مستوى الدخل .

وفريق ثالث يتبع منهجا مختلفا في استعراض خصائص الدول النامية، اذ يركز على أهم الخصائص الأساسية التي تميز تلك الدول ، والتي تعد مسئولة عن ظهور غيرها من الخصائص . ووفقا لهؤلاء تتمثل أهم خصائص الدول النامية في :

- ١ — عدم كفاية مستوى التراكم الرأسمالى أو التكوين الرأسمالى .
- ٢ — تخلف طرق الانتاج والتكنولوجيا .
- ٣ — شيوع ظاهرة البطالة .
- ٤ — اختلال أو عجز ميزان المدفوعات .

هذا وقد اتضح من البحث الأول أن الشركات دولية النشاط توطن ما يقرب من ربع استثماراتها في الدول النامية . ونحاول في هذا البحث الاجابة على السؤال التالى . هل تقدم هذه الشركات بما تملكه من مزايا احتكارية حلولا لخصائص التخلف التى تعوق تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية في الدول النامية ؟ أو ما هى آثار نشاط الشركات الدولية على مستويات النمو والتنمية والرفاهية الاقتصادية في الدول النامية ؟

وتحقيقا لهذا الهدف ينقسم البحث الثانى الى مطلبين :

المطلب الأول : نستعرض فيه موقف الفكر التنوى من نشاط الشركات الدولية في الدول النامية .

المطلب الثانى : ويشمل عرض نتائج بعض الدراسات التطبيقية عن نشاط الشركات الدولية في الدول النامية .

المطلب الأول

موقف الفكر التنوى من نشاط الشركات الدولية في الدول النامية

شهد الفكر التنوى جدلا مستمرا حول دور وتأثير الشركات دولية النشاط على اقتصاديات الدول النامية ، ومن ثم قدرتها على معالجة أهم الاختلالات الهيكلية التى تعوق تحقيق مستويات مرتفعة للتنمية والرفاهية بتلك الدول .

وقد انقسم الاقتصاديون على الرغم من اختلاف مدارسهم الفكرية الى فريقين (٣٩) . فريق يرى أنها تمثل قوى ايجابية تدفع خطى التقدم والتنمية الشاملة ، وفريق يرى أنها وسيلة لاستغلال الدول النامية فهي تمثل صورة جديدة للاستعمار وهى الاستعمار الهيكلى من خلال ربط الهياكل الاقتصادية للدول النامية بالنظام الرأسمالى العالمى .

وفيما يلى نعرض حجج كل من الفريقين :

١ - الفريق المؤيد :

يرى أنصار هذا الراى (٤٠) — ومنهم فرنون وجونسون وكندلبرجر وديبولد — أن نشاط هذه الشركات يساعد على تحقيق مبدأ تقسيم العمل حيث تتضافر العناصر النادرة (المزايا الاحتكارية) التى تتمتع بها الشركات الدولية مع العناصر المتوفرة نسبيا (الخامات الطبيعية والعمل) فى الدول النامية بما يساعد على تحقيق توزيع أمثل للموارد على المستوى الدولى (٤١) .

كما أن هذه الشركات بها تقدمه من خدمات للدول النامية تعد محركا أساسيا للنمو والتنمية . وعليه يرحب هذا الفريق بنشاط تلك الشركات. ويرون أن الدول النامية الساعية للتقدم لابد وأن تلجأ الى التعاون مع الشركات الدولية فهذه الشركات بما تملك من مزايا احتكارية تستطيع القضاء على الأسباب الرئيسية للتخلف .

غنى رأيهم تقدم هذه الشركات الخدمات التالية للدول النامية : (٤٢)

(39) F.E.I. Hamilton : The Multinationals : Spearhead or Spectre ? C.J. Dixon and Drakakis Smith (eds) : Multinational Corporation and the Third World Billing and Sons limited, London, 1986, p. 4.

(40) Raymond Vernon, Harry Johnson.

(٤١) محمد فتحى صقر : الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستويات التشغيل فى الدول النامية ، دراسة تطيلية للتجربة المصرية ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد بجامعة القاهرة ، « البطولة فى مصر » عام ١٩٨٩ ، ص ٢ .

(42) Sanjaya Lall and Paul Streeten : op. cit. pp 47-80.

— Ronald Muller : Poverty is the Product, in George Modelski : Transnational corporations and world order, W.H. Freeman, and Company, San Fransisco, 1979, pp. 245-261.

— Robert Cohen and Jeffry Frieden : The impact of Multinational corporations on developing nations in F.D.Reubens (edt) : The Challenge of the New International Economic Order, Westview. Special Studies Social Political and Economic Development Press, U.S.A. 1981, pp 147-171.

— H. Kirkpatrick and E.I. Nixon : op. cit., pp 97-126.

١ - توفير عناصر الانتاج النادرة :

(١) تقوم هذه الشركات بحل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية - في الدول النامية - عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بطرق ثلاثة :

- تستطيع الشركات الدولية توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالدول النامية .

- كذلك توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم ، ذلك أن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملا مشجعا لتدفقات المعونة الأجنبية .

- كذلك تستطيع الشركات الدولية تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار .

(ب) تقدم الشركات الدولية للدول النامية كثير من الخبرات والخدمات الادارية والتنظيمية التي تتسم بمستويات مرتفعة من الكفاءة ، ومن أمثلة الفوائد التي تحصل عليها الدول النامية :

- ارتفاع مستوى كفاءة ادارة العمليات الانتاجية .

- ارتفاع مهارة المنظمين في اختيار فرص الاستثمار وتنظيم الأسواق .

- الوفورات الخارجية التي تظهر نتيجة لتدريب الموظفين في تلك الشركات واحتمال انتقالهم للعمل في مشروعات أخرى بالإضافة الى الوفورات الخارجية التي تنتقل الى العاملين بالمشروعات الأخرى والهيئات الحكومية نتيجة لتعاملهم واحتكاكهم بالشركات الدولية .

ولاشك أن هذه الفوائد تنعكس في انخفاض التكلفة والأسعار وفي تحسن المستوى العام للإدارة والتنظيم بالدولة المضيفة .

(ج) تقدم الشركات الدولية للدول النامية التكنولوجيا والتي تعد العصب أو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية .

وتعد الشركات دولية النشاط المصدر الرئيسي للتكنولوجيا على المستوى العالمي (بجانب المستشارين والمشروعات الصغيرة والهيئات الرسمية والدولية) وفي بعض الأحيان المصدر الوحيد .

وتتميز الشركات الدولية عن بقية المصادر في أنها أكثر الوسائل سرعة وكفاءة للحصول على التكنولوجيا . كما أنها تتميز أيضا عن تلك المصادر في أنها تقدم التكنولوجيا مع الخبرات التعليمية والإدارية والتسويقية وهو ما يضمن حسن تطبيق واستغلال التكنولوجيا .

(د) تساعد تلك الشركات على تحسين الخدمات التسويقية في الدول النامية سواء داخليا أو خارجيا . فبالنسبة للتسويق الداخلى ، تساعد على تحسين أنشطة التعبئة والتخزين والنقل وهو ما يدفع الى تحسين نوعية المنتجات ويؤدى الى انخفاض أسعارها . وبالنسبة للتسويق الخارجى تساعد على زيادة الصادرات بما لها من خبرة في هذا المجال وبما تمتلكه من شبكات توزيع ، مما يمكن من التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلى والتي تقف عقبة أمام العديد من المشروعات كبيرة الحجم في الدول النامية .

٢ — كذلك فان أهمية الشركات الدولية بالنسبة للدول النامية لاتمكن فيما تقدمه تلك الشركات من عناصر انتاج نادرة فقط بل أيضا في قدرتها على التوليف والمزج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات المختلفة بما يضمن تحقيق أقصى انتاج ممكن بأقل تكلفة .

٣ — يؤدى نشاط تلك الشركات الى زيادة انتاجية عناصر الانتاج المختلفة من خلال وفورات النطاق (الوفورات الداخلية) ووفورات التركز (الوفورات الخارجية) وأخيرا من خلال التراكم الرأسمالى .

٤ — كذلك ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول النامية يساعد على خلق فرص للعمل بطريق مباشر وغير مباشر ، كما يرفع من انتاجية هذا العنصر وبالتالي تساهم في علاج مشكلة البطالة .

٥ — يترتب على نشاط تلك الشركات انخفاض معدل التضخم في الدول النامية من خلال مساهمتها في زيادة الانتاج من ناحية ، ورفع مستوى الانتاجية من ناحية أخرى .

٦ — كذلك تساهم تلك الشركات في تقليل العجز في موازين المدفوعات عن طريق التحويلات الرأسمالية التى تقوم بها لتمويل مشروعاتها وعن طريق أنشطة الاحلال محل الواردات أو أنشطة التصدير .

٧ — كذلك تؤدى هذه الشركات الى رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملية . ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات .

٨ — كذلك يؤدى دخول الشركات الدولية الأسواق المحلية للدول النامية الى ارتفاع مستوى أداء المشروعات المحلية من خلال المنافسة .

٩ — تساهم تلك الشركات في زيادة إيرادات الدولة كنتيجة لتحصيل انواع مختلفة من الضرائب على أنشطة تلك الشركات .

١. — هذا ولا يقف الأثر الإيجابي لنشاط الشركات الدولية على ما تقدم ، بل يمتد ليشمل الآثار التشابكية أو المضاعفة التى تنتشر فى الاقتصاد القومى نتيجة لعلاقات التشابك الأمامية والخلفية التى تربط أنشطة تلك الشركات ببقية الأنشطة الاقتصادية بالدول النامية .

وأخيرا يرى أنصار هذا الاتجاه أن المشاكل التى تنشأ من مباشرة الشركات الدولية لنشاطها فى الدول النامية هى فى الأساس مشاكل سياسية أو سيكولوجية أكثر منها مشاكل اقتصادية . فالأثر الصافى — فى رأيهم — لنشاط الشركات الدولية على الناتج وعلى مستوى الرفاهية يكون دائما موجبا ، الا اذا اتخذت حكومات الدول النامية سياسات غير رشيدة . ففى هذه الحالة أى آثار سلبية لنشاط تلك الشركات يكون مسئولية الدول النامية .

٢ — الفريق المعارض :

يرى أنصار هذا الفريق أن الأثر النهائى أو الصافى لنشاط الشركات الدولية فى الدول النامية يكون فى غير صالح هذه الدول ، ذلك أن هذه الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية للنظام الرأسمالى يتمثل هدفها الأساسى فى تدعيم قوة هذا النظام .

وعليه يرى هؤلاء أن الشركات الدولية لن تعالج المشكلات الأساسية للتخلف بالدول النامية ولن تحدث التغيرات الهيكلية المنشودة ومن ثم لن تحقق مستويات التنمية والرفاهية المستهدفة .

فهذه الشركات — فى رأيهم — ما هى الا وسيلة لاستغلال الدول النامية من خلال ربط هياكل هذه الدول بعلاقات قوية مع هياكل الدول المتقدمة ، فهى أداة للاستعمار الهيكلى . وفيما يلى نستعرض باختصار أهم ملامح نظرية الاستعمار الهيكلى لجوهان جالتنوج (٤٣) والتى توضح وجهة نظر هذا الفريق .

يتمثل جوهر هذه النظرية فى أن الدول المتقدمة تستخدم الشركات دولية النشاط لاستغلال الدول النامية عن طريق ربط الهياكل الاقتصادية لهذه الأخيرة باقتصاديات الدول المتقدمة وهو ما تطلق عليه هذه النظرية ظاهرة الاستعمار الهيكلى (٤٤) .

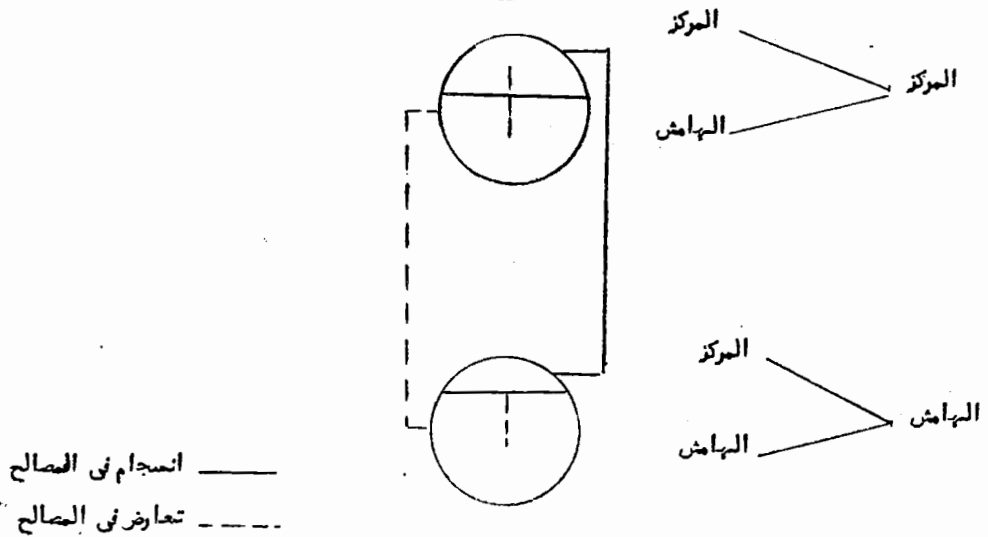
(43) Johan Galtung : A Structural Theory of Imperialism in George Modelski : Transnational Corporations and World Order, W.H Freeman and Company, San Fransisco, 1979, pp 155-171.

(٤٤) وقد أشار جالتنوج أن الاستعمار الهيكلى لا يتم فى المجال الاقتصادى فقط بل يمتد ليشمل المجال السياسى والعسكرى والثقافى ومجال النقل والمواصلات ، وسنكتفى هنا بالإشارة الى الاستعمار الهيكلى فى المجال الاقتصادى .

فالاستعمار من وجهة نظر هذه النظرية ليس علاقة اقتصادية بين الدولة المتقدمة والدولة النامية تهدف الى سيطرة الاولى على أسواق ومصادر المواد الخام في الدولة النامية ، ولكنها علاقة هيكلية تهدف الى ربط الدول النامية بالدول المتقدمة بعلاقات يصعب الفكك منها . وذلك من خلال أحداث تغيرات هيكلية في الدول النامية لصالح الدول المتقدمة ، كما سيتم تفصيله فيما يلي .

ويبدأ جالنتوج تحليله بالقول بأن دول العالم تنقسم الى دول مركز (الدول المتقدمة) ودول هامش (الدول النامية) كما أن كل دولة (سواء كانت دولة مركز أو دولة هامش) تنقسم داخليا الى مركز وهامش .

ووفقا لهذا التقسيم ترى النظرية أن الاستعمار الهيكلي يتحقق نتيجة ربط بعض أجزاء (المركز والهامش) الدول المختلفة (دول المركز ودول الهامش) بعلاقات انسجام في المصالح والبعض الآخر بعلاقات تناقض أو تصارع في المصالح كما يتضح من الشكل التالي رقم (١) :



شكل رقم (١)
هيكل الاستعمار الهيكلي

مما تقدم يتضح أن الاستعمار الهيكلي هو علاقة بين أحد دول المركز وأحد دول الهامش بحيث تؤدي إلى

- ١ — انسجام في المصالح بين المركز في دولة المركز والمركز في دولة الهامش .
- ٢ — عدم انسجام في المصالح بين المركز والهامش داخل كل من دولة المركز ودولة الهامش ، وان كان أكثر حدة في دولة الهامش .
- ٣ — عدم انسجام في المصالح بين الهامش في دولة المركز والهامش في دولة الهامش .

والفكرة الأساسية ان دولة المركز — تحقيقا لهدفها في استغلال دول الهامش — تقوم بخلق قاعدة لها (فروع الشركات دولية النشاط) في دولة الهامش . وغالبا ما تقيّمها في مركز دولة الهامش (العلاقة نمرة ١) . وتمثل تلك القاعدة الجسر الذي يتم من خلاله تحويل فائض دولة الهامش أو ثروات دولة الهامش الى دولة المركز . وعندما تصل تلك الثروات الى المركز في دولة المركز فان ذلك ينعكس على الهامش لدولة المركز . اذ يستفيد ولو جزئيا وبطريق غير مباشر من الثروات المحولة للمركز في المركز . ولذلك نرى أنه على الرغم من عدم وجود انسجام في المصالح بصفة عامة بين المركز والهامش في كل من دولة المركز ودولة الهامش الا انه أقل حدة في دولة المركز بالمقارنة بدولة الهامش . فالهامش في دول المركز يستفيد — كما رأينا — ولو جزئيا من الثروات المحولة الى المركز في دولة المركز . أما الهامش في دولة الهامش فلا يوجد بينه وبين مركز دولة الهامش أى انسجام في المصالح (العلاقة رقم ٢) .

يترتب على ما تقدم ان تنتفى صورة أى اتفاق في المصالح بين الهامش في دولة المركز والهامش في دولة الهامش (العلاقة رقم ٣) .

مما تقدم يمكن القول بأن هناك تناقضا في المصالح بين دول المركز ودول الهامش بشكل عام ، ولكن هذه النتيجة قد توحى بأن الاستعمار الهيكلي علاقة دولية فقط وهذا ليس حقيقيا . فالاستعمار الهيكلي — كما سيتضح — هو مزيج من العلاقات بين الدول ودخل الدول intra - and international relations وهو ما سيتضح من استعراض آليات الاستعمار الهيكلي .

آليات الاستعمار الهيكلي : The mechanism of Imperialism

ترتبط آليات الاستعمار الهيكلي بالعلاقات بين الدول محل الدراسة . الآلية الأولى وتهتم بتوضيح العلاقات التبادلية الرأسمالية بين دول المركز ودول الهامش . أما الآلية الثانية فتوضح كيف تنتظم تلك العلاقات التبادلية الرأسمالية في هيكل دولي عام .

الآلية الأولى : مبدأ العلاقات التبادلية الرأسية : (٤٥)

تبدأ النظرية — محل الدراسة — تحليلها للآلية الأولى بافتراض أن كل من دولة المركز ودولة الهامش تمتلكان قيما مختلفة تكمل بعضهما البعض، فأحدى الدول (دولة الهامش) تنتج بترولاً مثلاً والدولة الأخرى (دولة المركز) تنتج الجرارات . ويبدأ التبادل بينهما على أساس مبدأ المزايا النسبية (٤٦) .

ويترتب على قيام التبادل حدوث تغيرات في كل من الدولتين . وقد يؤدي التبادل الى حدوث نفع متبادل (اذا كان التبادل يتم بمعدلات متكافئة أو متساوية) ، أو قد يؤدي الى تزايد الفجوة بين دولة المركز ودولة الهامش (اذا كان التبادل يتم بمعدلات غير متساوية ويستمر بشكل تراكمي) .

ويتوقف الحكم على ما اذا كان التبادل يتم بمعدلات متساوية أو غير متساوية على دراسة عاملين أساسيين : (٤٧)

١ — قيمة التبادل بين الدول (أو الآثار بين الدول) (٤٨) .

٢ — آثار التبادل داخل الدول (٤٩) .

١ — قيمة التبادل بين الدول :

وهذه يتم قياسها بحساب تيارات المواد الأولية ورأس المال والسلع والخدمات بين الدول كما هو موضح من الجدول رقم (١) :

٢ — آثار التبادل داخل الدول :

يوضح الجدول رقم (١) ورقم (٢) آثار التبادل الايجابية والسلبية داخل كل دولة .

فبالنسبة للدولة (١) وهى دولة المركز تتمثل الآثار الداخلية المترتبة على تصدير السلع المصنعة في العديد من الآثار الاقتصادية والعسكرية

(45) The principle of vertical interaction relation.

(٤٦) بافتراض انه لم يكن بينهما تبادل قبل ذلك .

(٤٧) وان كانت نظرية الاستعمار الهيكلى ترى أن التبادل يتم بمعدلات غير متساوية وبالتالي ستزداد الفجوة بين دول المركز ودول الهامش .

(84) The value exchange between the actors - (inter-actor effects).

(49) The effect inside the actors (intra actor effects).

الجدول رقم (١) الآثار بين الدول وداخل الدولة

الدول (أ) دولة المركز		الدولة (ب) دولة الهامش	
الآثار	الآثار	الآثار	الآثار
بين الدول	داخل الدول	بين الدول	داخل الدول
الآثار الإيجابية (إلى الدولة)	المواد الحسام	آثار متولدة أو غير مباشرة أو مشتقة	السلع المصنعة
الآثار السلبية (من الدولة)	السلع المصنعة	التلوث واستغلال الموارد	النضوب واستغلال الموارد

والسياسية والاجتماعية والنفسية . فتصدير السلع الصناعية يسمح بزيادة الطاقة الانتاجية والاستفادة من وفورات النطاق كما يدفع الى تحسين وسائل الانتاج وتقدم الفنون الانتاجية ، وتحسن طرق المواصلات ، وارتفاع مستوى البحوث والتطوير وارتفاع المستوى العام للمهارات ، وارتفاع مستوى التعليم النظرى والمهنى . وينعكس هذا التقدم الاقتصادى والعلمى على تقدم فى النواحي العسكرية اذ تستطيع دولة المركز استغلال مزاياها فى انتاج الأسلحة وهو ما يدفع بدوره الى تدعيم وضع دولة المركز دوليا والى تقوية الاحساس بالاعتماد على الذات . أما الآثار السلبية الداخلية المولدة من تصدير السلع الصناعية من دول المركز فتتمثل فى التلوث واستغلال الموارد Exploitation.

وغنما يتعلق بالدولة (ب) وهى دولة الهامش فتصدير المواد الأولية (أو البترول فى مثالنا) لا يترتب عليه أى آثار داخلية ايجابية أكثر من حفر بئر البترول . ذلك أن حفر بئر البترول لا يترتب عليه اتساع فى الطاقة الانتاجية أو تقدم فى الفنون الانتاجية أو ارتفاع فى مستوى التعليم بفرعيه النظرى والمهنى أو فى مستوى المهارات . كذلك فإن حفر بئر البترول لا يكسب دولة الهامش أى مزايا عسكرية فهى لا تستطيع استخدام مواردها الأولية فى الحرب ويترتب على ما تقدم أن يتعمق وضع دولة الهامش كدولة هامش فى الساحة الدولية . ويتزايد الشعور بالتبعية . أما الآثار السلبية التى تنشأ من تصدير المواد الأولية من دولة الهامش فتتمثل فى نضوب الموارد .

وهكذا يتضح أن آثار التبادل الدولى لا تتوقف على قيم أو معدلات التبادل بين دولة المركز ودولة الهامش فقط ، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل التغيرات الهيكلية فى اقتصاد كل من دولة المركز ودولة الهامش ، أى الآثار الداخلية للتبادل كما يوضحها الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

الآثار الداخلية (غير المباشرة أو المولدة) نتيجة لوجود فجوة فى مستوى تصنيع السلع المتبادلة

المجال	الآثار الداخلية فى دولة المركز	الآثار الداخلية فى دولة الهامش
آثار إقتصادية ثانوية	تحسن فى وسائل الإنتاج	مجرد حفر بئر لاستخراج المادة الخام
الوضع السياسى فى العالم	تقوية وضع المركز كركز	تقوية وضع الهامش كهامش
الفوائد العسكرية	إنتاج الأسلحة	لا توجد
آثار فى مجال المواصلات	تقدم فى وسائل المواصلات	لا يوجد
البحوث والتطوير	تقدم البحوث والتطوير لخدمة الإنتاج الصناعى	لا يوجد
الخبراء	تقدم فى مستوى الخبراء والعلماء لخدمة البحوث والتطوير	لا يوجد
التعليم والتدريب المهنى	ارتقاء مستوى التعليم والتدريب المهنى	لا يوجد
الوضع الإجتماعى	تحسن فى مستوى المعيشة	لا يوجد
الآثار النفسية	الإحساس بالإعتماد على النفس	الإحساس بالتبعية

مما تقدم يتضح أن التبادل الدولى يؤدى الى حدوث آثار داخلية سلبية فى كل من دول المركز ودول الهامش بينما يؤدى الى تحقيق آثار داخلية ايجابية فى دول المركز فقط دون دول الهامش . وترجع تلك الحقيقة ، وفقا لنظرية الاستعمار الهيكلى الى اختلاف درجة ومستوى تصنيع السلع موضوع التبادل . فقد رأينا أن تصدير السلع الصناعية يترتب عليه كثير من الآثار غير المباشرة الايجابية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفنية والعلمية وغيرها ، بينما ان تصدير المواد الخام لا يؤدى الى نفس الآثار الايجابية .

وهكذا يخلص أنصار نظرية الاستعمار الهيكلى الى أن التبادل الدولى يؤدي الى نفع غير متساوى والى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة (دول المركز) والدول النامية (دول الهامش) . وذلك بسبب عدم تساوى معدلات التبادل بالإضافة الى تحقق آثار ايجابية داخلية للتبادل داخل الدول المتقدمة فقط ودون الدول النامية ، وهو ما يرجع الى اختلاف درجة تصنيع السلع موضع التبادل .

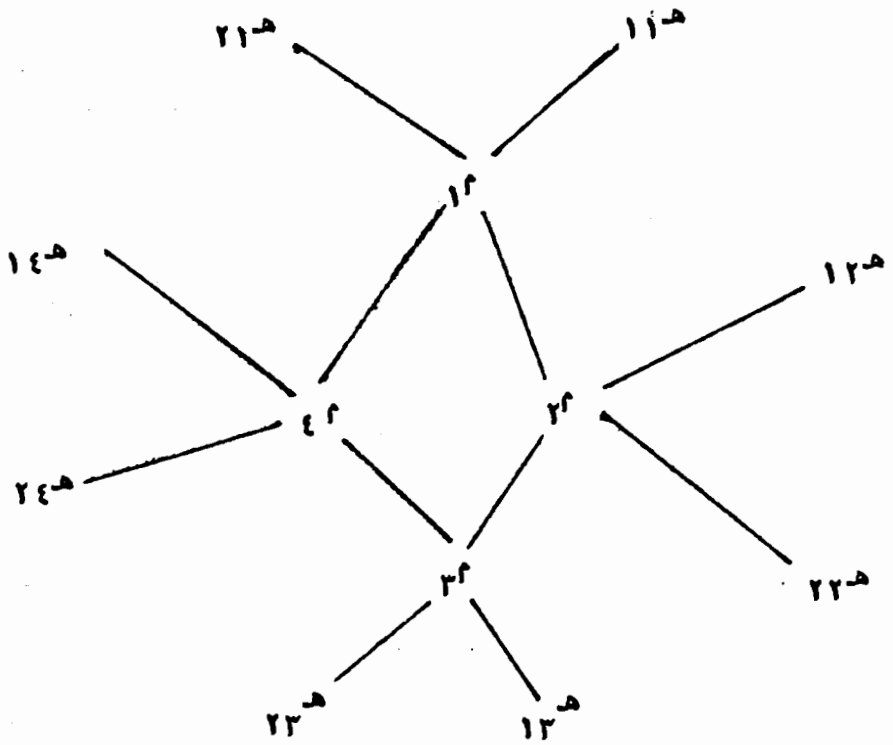
ويرى البعض ان ما تقدم كان ينطبق فى حالة سيادة نمط تقسيم العمل الدولى الذى يقوم على أساس أن الدول المتقدمة تصدر السلع الصناعية والدول النامية تصدر المواد الأولية ، ولكنه لا ينطبق الآن مع تغير نمط تقسيم العمل الدولى والاتجاه الى تدويل العملية الانتاجية من خلال الشركات الدولية . الا أن أنصار نظرية الاستعمار الهيكلى يرون أن التحليل السابق يظل منطقيا حتى مع تغير نمط تقسيم العمل الدولى نظرا لوجود فجوة فى درجة تصنيع السلع المصدرة . اذن أن نمط تقسيم العمل الدولى الراهن يقوم على أساس أن العمليات الانتاجية البسيطة تتم فى دول الهامش والعمليات الانتاجية المعقدة فى دول المركز . وبذلك يظل اختلاف درجة التصنيع قائما .

كذلك يرى بعض الاقتصاديين أن عدم تساوى آثار التبادل الكلية (بين وداخل الدول) بين الدول المتقدمة والدول النامية — كما قدمته نظرية الاستعمار الهيكلى — يمكن مواجهته برفع أسعار المواد الأولية ، بحيث يعوض ارتفاع الأسعار الفجوة التى تنشأ فى الآثار الداخلية للتبادل بين دول المركز ودول الهامش ، وخاصة وأن الدول النامية تستطيع استغلال ارتفاع أسعار المواد الأولية فى تطوير طاقتها الانتاجية ووسائل المواصلات ومعاهد البحث والتطوير .

الا أن أنصار نظرية الاستعمار الهيكلى يرون أولا أن الدول النامية لن تستطيع بسهولة رفع أسعار المواد الأولية لأنها لا تملك قوة مساومة قوية . كما أنهم ثانيا يرون أنه حتى بافتراض قدرة الدول النامية على رفع أسعارها فإن ذلك لن يغير كثيرا من الوضع لأن الدول النامية ستظل مجبرة — بطريقة أو بأخرى — على اتباع نمط معين للتقدم الداخلى متماس مع علاقاتها مع الدول المتقدمة ، وهو ما يختلف تماما عن حريتها فى اتخاذ القرار .

الآلية الثانية : آلية هيكل علاقات التبادل الدولى (٥٠) :

هناك أربعة قوانين توضح كيفية تفاعل علاقات التبادل الرأسية فى هيكل دولى واحد ومتسق وذلك كما هو موضح فى الشكل رقم (٢) .



شكل رقم (٢)
هيكل التبادل الدولى

م : دولة المركز
هـ : دولة الهامش

١ - ان التبادل بين كل دولة مركز ودول الهامش التابعة لها يأخذ شكل راسى .

٢ - التبادل بين دول الهامش المرتبطة بمركز واحد غير موجود .

٣ - التبادل بين الثلاثة غير موجود (المركز والهامش التابعة لهم) .

٤ - التبادل مع العالم الخارجى يحتكره المركز بمعنى :

(١) ان تبادل الهامش مع دول مركز أخرى غير موجودة .

(ب) ان تبادل المركز أو الهامش مع دول هامش تنتمى الى دول مركز أخرى غير موجود .

من هذا الهيكل نستطيع أن نستخلص النتائج الاقتصادية التالية :

١ - التركيز الجغرافي لنمط تجارة دول الهامش :

بمعنى أن أغلب تجارة دول الهامش تتم مع دول المركز التى ترتبط بها . أى ارتفاع درجة التركيز الجغرافي لواردات وصادرات دول الهامش بالمقارنة بتجارة دول المركز والتى تتم مع دول الهامش الأخرى التابعة لها ومع بقية دول المركز .

٢ - التركيز السلعى لنمط تجارة دول الهامش :

فدول الهامش غالبا ما تصدر واحدة أو أكثر قليلا من المنتجات الأولية . ويترتب على ما تقدم ما يلى :

● تبعية دول الهامش اقتصاديا لدول المركز :

فبما أن دول الهامش عادة ما يكون ناتجها المحلى الاجمالى صغير ، فالتجارة تمثل نسبة كبيرة منه ، ونتيجة للتركز الجغرافي والسلعى يصبح اقتصادها عرضة للتغيرات والتقلبات فى الأسعار والكميات .

● تبعية دول الهامش سياسيا لدول المركز :

فهيكल علاقات التبادل الدولية — كما أوضحنا — يؤدى الى تبعية دول الهامش لدول المركز (سياسة فرق تسد) وذلك :

- (أ) عن طريق عزل دول الهامش عن بعضها البعض .
- (ب) عن طريق ربط كل منها أو بعض منها بدول مركز معينة .
- (ج) عن طريق تقليل علاقات التبادل متعددة الاطراف بين الهامش ودول مركز أخرى .
- (د) عن طريق اعتبار دول المركز نافذة للعالم بالنسبة لدولة الهامش .

مما تقدم يمكن القول بأن مبدأ علاقات التبادل الرأسيية واستخدام الشركات الدولية لضمان تنفيذ ذلك المبدأ يعد المسئول الرئيسى لاستغلال الدول المتقدمة للدول النامية ، بينما أن مبدأ هيكل العلاقات التبادلية الدولية يساعد على احكام عملية الاستغلال .

وهكذا كلما أحكم تنفيذ هذين المبدأين كلما قلت الحاجة الى استخدام القهر والعنف ، ذلك أن هذين المبدأين كفيلى بربط الدول النامية بالدول المتقدمة من خلال أحداث تغيرات فى هيكل الأولى تضمن ارتباطها بالمجموعة الثانية من الدول .

وختاما يرى أنصار هذه النظرية أن فكرة الاستعمار الهيكلى ما هى الا تطور لصور الاستعمار والاستغلال الذى دأب العالم المتقدم على ممارستها مع الدول النامية . وان الفرق الوحيد بين استغلال اليوم واستغلال الأمس هو فى وسيلة الاستغلال . فقديما كان الاستغلال يتم عن طريق الاستعمار السياسى أو الوجود المادى لدول المركز فى دول الهامش . أما اليوم فمع تطور النظام الرأسمالى وتقدم المواصلات وظهور كثير من حركات التحرر الوطنية أصبح الاستغلال يتم عن طريق اقامة فروع للشركات الدولية والتى تقوم بعملية الاستغلال وتحويل فائض دول هامش الى دول المركز . بل يستطرد أنصار النظرية ويتصوروا أن عملية الاستغلال فى المستقبل من تحتاج الى وجود فروع للشركات الدولية فمع تحسن المواصلات سيتم الاستغلال عن طريق وسائل الاتصال الفورية *Instant communication* والأقمار الصناعية *Telestellites* .

وينتهى هؤلاء الى القول بأن الشركات الدولية هى أحد أشكال وأدوات الاستغلال التى يمارسها النظام الرأسمالى فى الدول النامية لتحقيق مصالحه فى استمرار التراكم الرأسمالى . فهى صيغة ملائمة للاستغلال تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والسياسية ، مع المحافظة المظهرية على الاستقلال القانونى للدول النامية (٥١) .

المطلب الثانى

نتائج الدراسات التطبيقية عن نشاط الشركات الدولية بالدول النامية

أينا فى المطلب السابق اختلاف موقف الاقتصاديين بشأن آثار نشاط الشركات الدولية على مستويات التنمية والرفاهة بالدول النامية .

وفى الواقع أن تقييم آثار نشاط تلك الشركات بالدول النامية يعد من أكثر الأمور تعقيدا بسبب صعوبة تحديد التكلفة والعائد المرتبطين بنشاط هذه الشركات وهو ما يمكن ارجاعه للعوامل الآتية :

- ١ — قلة المعلومات عن نشاط تلك الشركات فى الدول النامية .
- ٢ — استخدام تلك الشركات لكثير من الوسائل والسياسات لاختفاء حقيقة حجم أعمالها مثل أسعار التحويل والمغالاة فى تقدير قيمة الاستثمارات .
- ٣ — صعوبة التقدير الكمى لكثير من العوامل المرتبطة بنشاط تلك الشركات مثل تأثيرها على نمو المشروعات المحلية ، وما ينجم عن الوجود

(٥١) د. حورية مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ، عالم الكتب ، القاهرة ، عام ١٩٨٥ ، ص ١٦٦ .

الأجنبى لتلك الشركات فى الدول النامية من خلق نوع من الازدواجية فى الاقتصاد . هذا بالإضافة الى ما يربته هذا الوجود من كثير من الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية التى يصعب تقديرها .

ومن ثم لم تستطع النظرية الاقتصادية — نظريات التنمية والرفاهية والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر — تقديم أدوات تحليلية وكمية تمكن من قياس آثار نشاط تلك الشركات على مسار التنمية ومستوى الرفاهية بالدول النامية .

لذلك فقد انتهى الاقتصاديون الى أن أفضل وسيلة لتقييم نشاط تلك الشركات هو محاولة دراسة مساهمتها فى القضاء على المشاكل الرئيسية (خصائص التخلف) التى تعاني منها الدول النامية والتى تعرقل مسيرة النمو والتنمية .

وفىما يلى نقوم باستعراض نتائج بعض هذه الدراسات (٥٢) :

اولا : بالنسبة لمشكلة التمويل :

تتلخص مشكلة التمويل فى الدول النامية فى حقيقتين :

١ — نقص الموارد المحلية :

وهذه تتمثل فى الفجوة بين العرض المتاح من المدخرات والطلب على رؤوس الأموال لتمويل الاستثمار الضرورى لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويلاحظ أن الندرة النسبية فى عرض المدخرات لا ترجع فقط الى انخفاض مستوى الدخل فى الدول النامية انما ترجع أيضا الى هروب رؤوس الأموال من تلك الدول . سواء تم الهروب عن طريق تحويلات فروع الشركات الدولية لأرباحها تحقيقا للتراكم الرأسى فى الدول المتقدمة أو تم الهروب عن طريق تحويلات أصحاب رؤوس الأموال الوطنية لمدخراتهم هروبا من الضرائب أو خوفا من الاضطرابات السياسية .

(52) Sanjaya Lall and Paul Streeten : op. cit., pp 47-80.

— Richard Caves : Multinational Enterprise and Economic Analysis, Cambridge University Press, New York, 1988, pp 261-276.

— Kirkpatrick, N. Lee, E. Nixon : op cit. pp 97-126.

— Ronald Muller : Poverty is the product, in George Modelski : Transnational Corporations and World Order, W.H. Freeman and Company, San Fransisco, 1979, pp 245-261.

— Robert Cohen and Jeffry Frieden : The impact of Multinational Corporations on Developing nations in, F.D. Reubens (edt) : The challenge of the New International Economic Order, Westveiw special studies in Social Political and Economic Development Press, U.S.A 1981, pp. 147-171.

٢ - نقص موارد النقد الأجنبي :

لا تقتصر مشكلة التمويل على نقص المدخرات المحلية بل تمتد الى نقص عرض النقد الأجنبي . فحتى لو افترضنا توافر المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات ، فإنه يظل في كثير من الحالات من الغير ممكن تنفيذ تلك الاستثمارات لعدم قدرة الدولة أو الأفراد على تحويل تلك المدخرات المحلية الى نقد أجنبي لشراء التكنولوجيا أو الآلات والمعدات الوسيطة والراسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية . وترجع مشكلة قصور أو نقص النقد الأجنبي الى انخفاض حصيلة صادرات تلك الدول من العملة الصعبة بسبب قيام الدول المتقدمة بتقليل استهلاكها من تلك الصادرات بسبب تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح صادرات هذه الدول . وإذا أضفنا الى ما تقدم ما هو مشاهد في كثير من الدول النامية من زيادة التحويلات الى الخارج بالمقارنة بالتحويلات الى الداخل لأدركنا حجم مشكلة نقص التمويل بالعملة الصعبة في الدول النامية .

والسؤال الآن ما هو دور الشركات الدولية في علاج مشكلة نقص الموارد التمويلية بالدول النامية ؟ هل تقوم فعلا هذه الشركات بتمويل الاستثمارات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول ؟

في الواقع أثبتت الدراسات التطبيقية أن فروع الشركات الدولية التي تعمل في الدول النامية لا تأتي الا بنسبة صغيرة من الأرصدة المالية اللازمة لتمويل نشاطها من الخارج . فحوالي ٢٧٪ فقط من تمويل عمليات واستثمارات فروع الشركات الدولية يأتي من مصادر أجنبية (٥٢) . أما بقية الأرصدة فيتم تمويلها من المؤسسات التمويلية بالأسواق المالية في الدول النامية وذلك بضمان حجم أعمال الشركة الأم .

فمع دخول هذه الشركات للاستثمار في الدول النامية تجد المؤسسات التمويلية المحلية ، نفسها في وضع يزداد فيه الطلب على الاقتراض — من فروع الشركات الدولية ومن المشروعات المحلية — عن المعروض لديها ، وفي هذه الحالة تميل تلك المؤسسات الى اعطاء الأولوية للشركات الدولية دون المشروعات المحلية ، نظرا لما تتمتع به الأولى من قوة في مركزها المالي وسمعة تجارية . وكذلك تميل فروع المؤسسات التمويلية الأجنبية (٥٤) والتي تعمل في الدول النامية أيضا الى اعطاء الأولوية لهذه الشركات لنفس الأسباب السابق ذكرها بالإضافة الى ما يوجد من علاقات بين الشركات الأم والبنوك الأم لهذه الفروع .

ولا شك أن سياسة التمييز التي تتبعها البنوك المحلية والأجنبية لصالح

(53) Ronald Muller : op. cit. p. 252.

(٥٤) تمتلك فروع البنوك الأجنبية التي تعمل في الدول النامية نحو ٥٠٪ من الإيداعات الخاصة بهذه الدول .

فروع الشركات الدولية وعلى حساب المشروعات المحلية ، تضع المشروعات المحلية في مشاكل تمويلية مما يحد من نشاطها ويعرضها للخسارة وربما للخروج من الأسواق .

فمثلا في قطاع الصناعة التحويلية اثبتت الدراسات التطبيقية ان فروع الشركات الدولية اعتمدت في تمويل ٧٨٪ من نشاطها بالدول النامية على الأسواق المحلية : — ٣٨٪ تم الحصول عليها من مصادر ذاتية — اعادة استثمار الأرباح — و ٤٠٪ من أسواق رأس المال المحلي (٥٥) وأن هذه الفروع تحول الى الدولة الأم نحو ٥٢٪ من صافي أرباحها المحققة . وهو ما يعنى أن كل دولار ربح صافي تحققه تلك الشركات تقوم بتحويل ٥٢ سنتا منه للخارج ، علما بأن ٧٨٪ من رؤوس الأموال المستخدمة لتوليد هذا الدولار تأتي من مصادر محلية .

أما في حالة حصول الشركات الدولية على التمويل اللازم من خلال مشاركة رؤوس الأموال المحلية . ففي هذه الحالة يحصل أصحاب رؤوس الأموال على نفس معدلات الربح التي يحصل عليها الشريك الأجنبي . وبالتالي يمكن القول بأن الشركات الدولية تساعد على زيادة المدخرات المحلية . ولكن اذا علمنا أن هذا الشكل من الفروع وهو الفروع المشتركة Affiliate يمثل نسبة ضئيلة من فروع الشركات الدولية لا توضح لنا ضعف التأثير الإيجابي لتلك الشركات على الادخار المحلي . فقد أثبتت إحدى الدراسات التطبيقية أن نحو ٨٠٪ من فروع الشركات الدولية الأمريكية و ٧٥٪ من فروع الشركات الانجليزية هي اما فروع مملوكة ملكية تامة للأجانب Foreign branch أو تملك تلك الشركات أغلب أسهمها Subsidiary .

كذلك أثبتت دراسة أخرى أنه في كثير من الأحيان تقوم الشركات الدولية بممارسة نشاطها في الدول النامية من خلال شراء مشروعات قائمة فعلا Acquisition (حالة البرازيل مثلا) وغالبا ما يتم تمويل عمليات الشراء من خلال الاقتراض المحلي .

وفي دراسة تطبيقية أخرى اتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى التكوين الرأسمالى في متوسط الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠ بلغت نحو ٣٪ و ٢٠٪ ، ٣٣٪ ، ١٠٪ ، ٢٪ في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وسنغافورة وماليزيا على التوالي .

نتيجة لما تقدم يرى كثير من الاقتصاديين أن التحويلات الرأسمالية الى الخارج من الدول النامية تفوق التحويلات الرأسمالية الى الداخل ، حتى

(٥٥) ونود الإشارة الى انه عادة ما تدون الأرباح التي يعاد استثمارها على انها تمويل من البلد الأم .

أنهم خلصوا على سبيل السخرية الى القول بأن الدول الفقيرة تساعد على تمويل الدول الغنية (٥٦) .

كذلك يرى البعض أن الشركات دولية النشاط تقدم للدول النامية وسيلة للتمويل أكثر تكلفة من الاقتراض من الأسواق المالية الدولية . فغالبا ما ترتفع الأرباح التى تحققها تلك الشركات والتى يعاد تحويلها للدول الأم عن الفائدة على القروض طويلة الأجل بالأسواق المالية الدولية (٥٧) .

مما تقدم يمكن القول بأن الشركات الدولية لا تساهم مساهمة فعالة أو ايجابية فى تمويل التنمية بالبلاد النامية .

ثانيا : بالنسبة لمشكلة التخلف التكنولوجى :

يعد التخلف التكنولوجى من أهم المشاكل التى تعاني منها الدول النامية . ويتفق غالبية الاقتصاديين على أن تخلف الفنون الانتاجية أو التكنولوجيا تعد من أهم الأسباب المسئولة عن عجز الدول النامية عن تحقيق معدلات سريعة للتصنيع . ومن ثم فإن التخلف التكنولوجى يعد مسئولا عن تدنى معدلات النمو والتقدم بهذه الدول . وبما أن التصنيع يعد أساس التنمية الاقتصادية ، فقد وجدت الدول النامية نفسها مضطرة الى استيراد التكنولوجيا .

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذه الدول تكاد تعتمد بالكامل على التكنولوجيا المستوردة — نحو ٩٠٪ — فى عملياتها الانتاجية . وتلعب الشركات الدولية دورا أساسيا فى نقل وتصدير التكنولوجيا لهذه الدول .

ويستلزم دراسة آثار نقل التكنولوجيا ، من خلال فروع الشركات الدولية ، على الدول النامية التركيز على جانبين :

الأول : هو ما اذا كان نقل التكنولوجيا من خلال فروع الشركات الدولية يؤدي الى ارتفاع أو ارتفاع المستوى التكنولوجى فى الدول النامية ، أما على النقيض يؤدي الى ما هو معروف بالتبعية التكنولوجية ؟

الثانى : هو ما اذا كانت التكنولوجيا المنقولة من خلال فروع الشركات الدولية ملائمة لظروف الدول النامية أم العكس هو الصحيح ؟

فيما يتعلق بالجانب الأول ، وباستعراض تجارب الشركات الدولية فى العديد من الدول النامية يتضح لنا أن استفادة الدول النامية من التكنولوجيا يتوقف على الوسيلة التى يتم بها التكنولوجيا (٥٨) .

(56) Ibid P. 247.

(57) Lall and P. Streeten : op. cit. p. 34.

(٥٧) تشمل التكنولوجيا بمفهومها الواسع قدرة مهارة الإنسان على استخدام والتوليف بين عناصر الانتاج ، والاختراعات ، واكتشاف طرق انتاج جديدة ، واكتشاف سلع جديدة .

ونفرق فيما يلى بين أكثر الأشكال انتشارا لنقل التكنولوجيا وهى (٥٩) :

- ١ — نقل التكنولوجيا من خلال بيع براءات الاختراع Licensing
- ٢ — نقل التكنولوجيا من خلال المشروعات المشتركة Affiliate
- ٣ — نقل التكنولوجيا من خلال الفروع الأجنبية Foreign branch

ولا شك أن الشكلين الأول والثانى يتضمنان قدرا من الاستفادة التكنولوجية أكبر بالنسبة للدول النامية بالمقارنة بالشكل الثالث . إلا أنه — كما سبق أن رأينا — غالبا ما تفضل الشركات الدولية نقل التكنولوجيا من خلال الفروع الأجنبية (٦٠) وعليه فإن استفادة الدول النامية تكون محدودة . إذ تحتكر الفروع الأجنبية التكنولوجيا المستوردة فى الأسواق المحلية بالدول النامية ، وبالتالي تكتسب تلك الشركات قوة احتكارية فى الدول النامية تعوق نمو المنافسة المحلية من ناحية ، وتمكن تلك الشركات من ناحية أخرى من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والتي يحول أغلبها الى الدول الأم — كما رأينا — وما أن تبدأ هذه العملية حتى تستمر بشكل تراكمى وتغذى نفسها .

وفى هذه الحالة يخفى الهدف الأساسى من استيراد التكنولوجيا ، ألا وهو نشر المعرفة الفنية ، وتحقيق التراكم الرأسمالى الذى يمكن أن يستخدم فى تمويل أنشطة البحث والتطوير المحلية . وذلك طالما أن الأرباح التى من المفروض أن تستغل فى التطوير التكنولوجى يتم تحويلها للدول الأم

هذا وعادة ما تتبالغ الشركات الدولية فى تقدير قيمة التكنولوجيا المنقولة (٦١) ، إذ تبلغ قيمة التكنولوجيا فى المتوسط نحو ٥٠ ٪ ، ٦٠ ٪ من اجمالى نفقات استثمار الفروع بالدول النامية . وعادة ما تلجأ الشركات الدولية الى المبالغة فى قيمة الاستثمار الثابت تحقيقا لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية .

الأسباب الاقتصادية :

- ١ — غالبا ما تطبق الدولة النامية معدلات ضرائب مختلفة على أرباح الشركات الدولية وفقا لنسبة تلك الأرباح الى اجمالى قيمة الاستثمار الثابت . وعليه كلما زادت قيمة الاستثمار الثابت كلما قلت نسبة الأرباح بالنسبة لتلك الاستثمارات ومن ثم قلت معدلات الضريبة المفروضة عليها .

(٥٨) ويلاحظ أن سيادة شكل من هذه الأشكال دون الأشكال الأخرى يتوقف على العديد من العوامل نذكر منها على سبيل المثال : سياسات الدول المضيفة ، مدى سرية التكنولوجيات القوة الاحتكارية لبائع التكنولوجيا .
انظر فى ذلك :

Sanjaya Lall : op. cit., p. 67.

(٦٠) انظر صفحة ٦٧ .

(٦١) لا شك أن تفضيل الفروع الأجنبية على الفروع المشتركة يجد تفسيره فى فلسفة تلك الشركات الدولية والتي تهدف الى استغلال عوائد تملكها للمزايا الاحتكارية داخليا تحقيقا للتراكم . ولذلك فهى تفضل احتكار هذه العوائد بدلا من بيعها للدول المضيفة .

٢ - كذلك كثيرا ما تقوم الدول النامية بوضع قيود على قيمة الأرباح التى يمكن لفروع الشركات الدولية تحويلها للدول الأم . وتتحدد تلك القيود بنسبة معينة من الاستثمار الثابت . وعليه فكلما ارتفعت قيمة الاستثمار الثابت مع ثبات نسبة الأرباح الى الاستثمار الثابت التى يمكن تحويلها ، كلما استطاعت فروع الشركات الدولية أن تحول قيمة أكبر من أرباحها للشركات الأم .

الأسباب السياسية :

كذلك كلما ارتفعت قيمة الاستثمار الثابت كلما انخفض معدل العائد المحقق ظاهريا (أى نسبة الأرباح الى الاستثمار الثابت) وكلما كان ذلك أوفق بالنسبة لنشاط الشركات الدولية فى الدول النامية من الناحية السياسية (١٢) .

مما تقدم يمكن القول بأن الشركات الدولية تعتمد احتكار التكنولوجيا فى الدول النامية ، وهو ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح والتي تعود وتصدرها تلك الشركات الى دولها الأم ، أى أن استفادة الدول النامية من تلك التكنولوجيا تكون محدودة للغاية .

أما فيما يتعلق **بالجانب الثانى** لنقل التكنولوجيا والمتعلق بمدى ملائمة التكنولوجيا المنقولة لظروف الدول النامية فانه يتوقف على أمرين :

الأمر الأول :

هو طبيعة ونوعية المنتجات التى تنتج باستخدام التكنولوجيا المستوردة .

الأمر الثانى :

هو طبيعة التكنولوجيا المستوردة من حيث كثافة عناصر الانتاج المستخدمة .

بالنسبة للأمر الأول : تميل فروع الشركات الدولية أساسا الى انتاج سلع استهلاكية معقدة تكنولوجيا كوسيلة لضمان عدم انتشار التكنولوجيا . ولا شك أن هذه السلع بطبيعتها تعد غير ملائمة لظروف الدول النامية . فهى تخلق طلبا غير ضرورى وتؤدى الى مزيد من الانفاق الاستهلاكى وخاصة مع ارتفاع أسعار منتجات التكنولوجيا المعقدة ، ناهيك عن آثارها على المدخرات المحلية والاستثمار .

هذا بالإضافة الى أن تعبئة الموارد المحلية فى انتاج تلك السلع المعقدة تكنولوجيا والتى تشبع حاجات مجموعة أو فئة صغيرة من سكان الدول

(١٢) فمثلا أعلنت الشركات الدولية التى تمارس نشاطها فى كولومبيا ان معدل العائد على الاستثمار بلغ ٦٤٥٪ بينما كانت أسعار الفائدة تتراوح بين ١٦٪ ، ٢٠٪ .

النامية يمثل اهدارا لموارد المجتمع ويحيد باستغلال الموارد عن التخصيص الأمثل لها ومن ثم لا يؤدي الى الرفاهية القومية National Welfare

بالنسبة للأمر الثاني : نلاحظ أن فروع الشركات الدولية عادة ما تميل الى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال في الدول النامية ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب نذكر منها ما يلي :

١ - اختلال أسعار عناصر الانتاج في الدول النامية بحيث لا تعكس تلك الأسعار القيم الحقيقية لتلك العناصر . وعليه يصبح سعر العمل مرتفعا نسبيا وسعر رأس المال منخفضا نسبيا وهو ما يشجع على استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال .

٢ - أن سياسة الاحلال محل الواردات التي اتبعتها كثير من الدول النامية وما ارتبط بها من قيود مباشرة وغير مباشرة على الواردات ، دفع المشروعات المحلية والدولية الى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال لأنها تعمل في ظل حماية .

٣ - ترى النظريات السلوكية Behavioral Theories أن انفصال الادارة عن الملكية كظاهرة مميزة للشركات الدولية المساهمة يدفع المديرين - على افتراض أن هدفهم الأول ليس تعظيم الربح - الى اختيار فنون انتاجية كثيفة رأس المال حتى في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في العمال .

٤ - جمود التكنولوجيا نسبيا ، وصعوبة الاحلال في كثير من التكنولوجيات بين عناصر الانتاج .

٥ - أن الشركات الدولية تحدد تكنولوجياتها من منظور دولي وليس من منظور الدول النامية ، وعليه ووفقا لهذا المنظور فإن الشركات الدولية نظرا لما تملكه من موارد مالية يصبح من الأسهل عليها اختيار فنون كثيفة رأس المال .

٦ - كما أن هذه الشركات عادة لا تقوم بتغيير تكنولوجياتها - حتى وإن كان ذلك ممكنا - لأن هذه المزايا التكنولوجية هي التي مكنتها من أن تصبح دولية النشاط .

٧ - كما أنه نظرا لاختلاف ظروف الدول النامية ومراحل تطورها الاقتصادي ، فإن عملية تعديل التكنولوجيا لتلائم ظروف تلك الدول يتطلب من الشركات الدولية البحث عن أشكال مختلفة من التكنولوجيا تلائم ظروف كل بلد وليس شكل واحد ينطبق على جميع الدول النامية .

هذا ويؤدي استخدام الشركات الدولية لفنون انتاجية كثيفة رأس المال في الدول النامية الى كثير من الآثار السلبية نذكر منها :

١ - اتجاه المشروعات المحلية نتيجة لأثر المحاكاة الى استخدام فنون انتاجية مشابهة .

٢ - زيادة مشكلة البطالة .

٣ - زيادة التفاوت في توزيع الدخل .

ويقودنا ما تقدم الى دراسة اثر التكنولوجيا المستخدمة في فروع الشركات الدولية على مشكلتي البطالة وتوزيع الدخل بالدول النامية .

ثالثا : بالنسبة لمشكلتي البطالة وتوزيع الدخل :

تعانى الدول النامية من مشكلة ارتفاع نسبة البطالة المقنعة والسائرة الى قوة العمل ، اذ تصل هذه النسبة في المتوسط نحو ٣٠٪ من قوة العمل .

ومن اهم الأسباب المسئولة عن ظهور مشكلة البطالة هو أن الدول النامية اعتمدت في عملية التصنيع أساسا على التكنولوجيا المستوردة سواء من خلال الشركات الدولية أو من الأسواق العالمية مباشرة . والتكنولوجيا المستوردة ، كما نعلم تلائم أساسا طبيعة البلاد المتقدمة والتي تتميز بوفرة في رأس المال وندرة نسبية في العمل . ولا شك أن استخدام نفس التكنولوجيا في الدول النامية - والتي تتميز على النقيض بوفرة نسبية في العمل وندرة في رأس مال - لا يساعد على معالجة مشكلة البطالة بهذه الدول .

هذا وقد أكدت الدراسات التطبيقية هذه الحقيقة فقد أوضحت تلك الدراسات أن معامل رأس المال/العمل بقطاع الصناعة التحويلية ككل في الدول النامية كان أقل منه في الصناعات التي تركز فيها الشركات الدولية استثماراتها .

وعليه يمكن القول بأنه اذا كانت حوالى نسبة ٩٠٪ من التكنولوجيا الصناعية المستخدمة في الدول النامية تأتي أو تستورد من الدول الصناعية المتقدمة وتسيطر عليها الشركات الدولية ، فإن النتيجة المنطقية لذلك ألا تساهم تلك التكنولوجيا في خلق فرص للعمل أو في التخفيف من حدة مشكلة البطالة بالدول النامية .

ولا شك أن هذه الحقيقة تتأكد لو ادركنا أنه في كثير من الحالات تقوم الشركات الدولية بممارسة نشاطها في الدول النامية من خلال شراء مشروعات محلية كانت قائمة فعلا .

وعلى الرغم مما تقدم الا أن بعض الاقتصاديين يرون أن هذا التحليل يصدق فقط على الأجل القصير . ولكن في الأجل الطويل قد يختلف تأثير نشاط الشركات الدولية على خلق فرص للعمل، الا أن معارضي نشاط تلك الشركات

في الدول النامية يؤكدون أنه حتى في الأجل الطويل من المتوقع أن يكون تأثير الشركات الدولية على خلق فرص العمل ضعيفا . وذلك أنها — أي هذه الشركات — لن تسمح بقيام صناعات انتاجية تخدم الأنشطة الأساسية حتى تضمن استمرار تصدير التكنولوجيا لهذه الدول . هذا بالإضافة الى أن الأنشطة المرتبطة بالنشاط الأساسي للشركات الدولية والتي قد تنشأ قد تميل هي الأخرى الى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال .

ويرتبط بدراسة أثر التكنولوجيا المستوردة — من خلال الشركات الدولية — على مشكلة البطالة ، دراسة تأثير تلك الشركات على توزيع الدخل في الدول النامية . فإذا كانت البطالة هي أحد جوانب أو أبعاد مشكلة الفقر في الدول النامية ، فإن الوجه الآخر لتلك المشكلة هو توزيع الدخل .

وتستلزم دراسة تأثير التكنولوجيا المستوردة من خلال الشركات الدولية على توزيع الدخل في الدول النامية معرفة درجة استخدام رأس المال والعمل في العملية الانتاجية ، بالإضافة الى معرفة من يحصل على الدخل المتولد من رأس مال .

رأينا فيما سبق أن الشركات الدولية تميل الى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس مال ، بمعنى أن الأرباح التي تحققها تلك الشركات تؤول النسبة الكبرى منها الى أصحاب رؤوس الأموال (٦٣) . وبما أن الدول النامية تميل الى النظم الرأسمالية ، وبما أن هذه الدول تتميز أيضا بوجود قلة من أصحاب رؤوس الأموال ونسبة كبيرة من العمال ، فإنه يمكن القول بأن نسبة كبيرة من أرباح الشركات الدولية تؤول الى قلة من ملاك رأس المال . وعليه فإن نشاط الشركات الدولية يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بالدول النامية .

هذا وقد أثبتت كثير من الدراسات التطبيقية لبعض البلدان النامية التي اعتمدت في عملية التصنيع على نشاط فروع الشركات الدولية ، أنه على الرغم من أن هذه البلاد حققت ما يسميه الاقتصاديون بالنمو السريع مقاسا بمعدل الزيادة السنوية في الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد ، إلا أن توزيع الدخل قد ازداد سوءا .

رابعاً : بالنسبة لمشكلة العجز في ميزان المدفوعات :

تعانى معظم الدول النامية من مشكلة العجز في ميزان مدفوعاتها . ويستلزم دراسة تأثير نشاط الشركات الدولية على معالجة العجز في ميزان مدفوعات تلك الدول أن ندرس تأثير نشاط هذه الشركات على كل من جانبي الميزان .

(٦٣) في حالة الفروع المشتركة Affiliate

١ - جانب الصادرات :

وفى هذا الخصوص يجب ان نميز بين آثار نشاط الشركات الدولية على كل ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الراسمالية .

(١) بالنسبة لميزان المعاملات الجارية :

لدراسة أثر نشاط الشركات الدولية على ميزان المعاملات الجارية يجب أن نميز - مرة أخرى - بين ما اذا كانت الشركات الدولية تقوم ببيع تراخيص استخدام التكنولوجيا للمشروعات المحلية ، او اذا ما كانت تلك الشركات تقوم باقامة فروع لها في الدول النامية .

في الحالة الاولى :

عندما تباع الشركات الدولية تراخيص استخدام التكنولوجيا في الدول النامية . اثبتت الدراسات التطبيقية أن هذه الشركات غالبا ما تشترط في عقود نقل التكنولوجيا عدم استخدام المشروعات المحلية لهذه التكنولوجيا في تصدير المنتجات .

فبدراسة عقود نقل التكنولوجيا في مجموعة دول الاندان (اكوادور وبوليفيا وشلبي وبيرو وكولومبيا) اتضح أن أغلب العقود كانت تمنع التصدير صراحة . وحتى العقود التي كانت تسمح لبعض التصدير كانت في حقيقة الأمر لا تمكن من التصدير الفعلى . فهي اما تسمح بالتصدير الى بعض الأسواق القريبة والصغيرة جدا - والتي لا تهتم الشركات الدولية - أو أنها تسمح بالتصدير الى بعض الأسواق البعيدة والتي كان من المستحيل على الدول النامية أن تصل اليها لبعده المسافة .

في الحالة الثانية :

عندما تقوم الشركات الدولية باقامة فروع لها في الدول النامية .

اثبتت الدراسات التطبيقية بالنسبة لمجموعة دول الاندان ولكثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى أن الشركات الأم تمنع نحو ٨٠٪ من فروعها من التصدير .

أما الفروع المسموح لها بالتصدير والتي كانت تعمل بقطاع الصناعات التحويلية فكانت تساهم بنسبة بسيطة من اجمالى الصادرات الصناعية لهذه الدول .

وقد يرجع ما تقدم الى أن تلك الفروع غالبا ما كانت تقوم بالتصدير لفروع أخرى تابعة لنفس الشركة الأم أى كانت صفقات تتم خارج السوق العالمى . وغالبا ما كانت تستعمل الشركات الدولية في تلك الصفقات ما يسمى بأسعار التحويل Transfer prices والتي تقل عادة عن أسعار التصدير

في السوق . وعادة تلجأ الشركات الدولية الى هذا النظام في التسعير ، للتقليل من حجم أرباحها وللتقليل من الضرائب الواجب دفعها على صادراتها او على أرباحها .

ولا شك أن أسعار التحويل تقلل من حصيللة الصادرات من العملة الصعبة بشكل مباشر ، وكذلك تقلل من حصيللة الضرائب التي تحصل عليها الدول النامية بشكل غير مباشر .

وقد اثبتت الدراسات التطبيقية أن ٧٥٪ من فروع الشركات الدولية بأمريكا اللاتينية تقوم بالتصدير لفروع أخرى تابعة للشركة الأم بأسعار تقل بنحو ٤٠٪ الى ٥٠٪ عن الأسعار العالمية .

وعامة يمكن القول بأن مقارنة مساهمة كل من فروع الشركات الدولية والمشروعات المحلية في اجمالي صادرات الدول النامية ، لم توضح ارتفاع نسبة مساهمة فروع الشركات الدولية في صادرات تلك الدول بالمقارنة بالمشروعات المحلية ، وربما يرجع ذلك الى ميل فروع الشركات الدولية الى الاستثمار في أنشطة الاحلال محل الواردات بالمقارنة بأنشطة التصدير .

(ب) بالنسبة لميزان المعاملات الرأسمالية :

اثبتت أغلب الدراسات أن نشاط الشركات الدولية تأثيره سلبي على ميزان المعاملات الرأسمالية في الدول النامية . فالأموال التي يتم تحويلها الى الشركة الأم (في صورة أرباح ورسوم نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية ...) عادة ما تفوق حجم رؤوس الأموال المتدفقة من الشركة الأم الى الدول النامية .

٢ - الواردات :

ونقوم فيما يلي بدراسة تأثير نشاط الشركات الدولية على كل من ميزان المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية في جانب الواردات .

(١) بالنسبة لميزان المعاملات الجارية :

غالباً ما يتضمن نشاط الشركات الدولية سواء من خلال عقود بيع التكنولوجيا أو من خلال فتح فروع لتلك الشركات على كثير من البنود المقيدة للدول النامية . ومن أمثلتها أن يرغم حامل الترخيص (المشروع المحلي) أو الفرع على شراء السلع الوسيطة والرأسمالية من الشركة الأم . وإذا أخذنا هذه الحقيقة في الاعتبار مع حقيقة أن الشركات الأم تقوم بالمغلاة في أسعار الواردات باستخدام أسعار التحويل (بلغت المغلاة في كولومبيا نحو ٣٠٪ الى ٥٠٪ في أسعار السوق) فلا شك أن النتيجة المنطقية لما تقدم هي زيادة الواردات واحتمال زيادة العجز في ميزان المدفوعات .

(ب) ميزان المعاملات الرأسمالية :

غالبا ما تكون التحويلات الرأسمالية من الشركة الأم الى الفروع بالدول النامية محدودة للغاية . وخاصة بعد ان رأينا ان هذه الشركات تعتمد على المؤسسات التمويلية فى الاسواق المحلية فى تمويل نحو ثلاثة ارباع نشاطها .

وإجمالاً يمكن القول بأن الشركات الدولية التى تمارس نشاطها فى الدول النامية لا تساهم مساهمة ايجابية فى زيادة الصادرات ، بينما تؤدى الى زيادة الواردات من السلع الانتاجية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يترتب على نشاط تلك الشركات فى الدول النامية تدفق رأسمالى الى الخارج اكبر من التدفق الرأسمالى الى الداخل . وعليه فان هذه الشركات لا تساهم فى معالجة مشكلة اختلال موازين مدفوعات الدول النامية ، بل على النقيض تعمل على تعميق العجز فى تلك الموازين .

فقد أثبتت احدى الدراسات التطبيقية ان الأثر الصافى لنشاط الشركات الدولية على ميزان مدفوعات خمس دول نامية هى جاميكا والهند وايران وكولومبيا وماليزيا ، كان سلبيا .

وهكذا يرى معارضو نشاط تلك الشركات فى الدول النامية ان هذه الأخيرة لا تقدم أى عون حقيقى للدول النامية وانما هى تعمل لتحقيق هدف استراتيجى للنظام الرأسمالى الا وهو تطبيق نمط جديد لتقسيم العمل الدولى يقوم على تدويل العملية الانتاجية بشكل يضمن استمرار التراكم الرأسمالى للدول المتقدمة .

وعلى الرغم مما تقدم وباستعراض تجربة دول امريكا اللاتينية ، والتى لها تاريخ قديم نسبيا مع هذه الشركات نلاحظ ثلاثة أنماط لسلوك الدول النامية .

— النمط الأول : هو مجموعة البلاد التى قررت استمرار الاعتماد على نشاط الشركات الدولية مثل المكسيك والبرازيل .

— النمط الثانى : وهو مجموعة البلاد التى تحاول الاستقلال بالتصنيع بعيدا عن الشركات الدولية باقامة نظام اشتراكى .

النمط الثالث : والذى اتبع منهجا وسطا مؤداه محاولة اتخاذ العديد من الاجراءات التى تكلل تقييد وتعديل مسار الشركات الدولية لتخدم أهداف التنمية الاقتصادية بالدول النامية .

الخاتمة

تعد الشركات دولية النشاط ، في عالمنا المعاصر ، من أهم الظواهر الاقتصادية التي تمارس نشاطها ومن ثم تأثيرها في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء . ومن هنا فقد أصبحت إحدى القوى الرئيسية المؤثرة على مجرى التطور الاقتصادي والسياسي بل والاجتماعي على الصعيد العالمي .

وقد اتضح من الدراسة أن هذه الظاهرة وإن كانت تزايدت منذ الحرب العالمية الثانية إلا أن جذورها ترجع إلى تاريخ بعيد . فالبعض يرى أن الأصل في هذه الشركات هو الشركات التجارية الكبرى التي ظهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وأن الشركات الدولية التي نشاهدها اليوم ما هي إلا صيغة متطورة للشركات التجارية الكبرى ، تتمشى مع التطور الذي شهده النظام الرأسمالي من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية التنافسية ثم الاحتكارية .

وعليه يمكن القول بأن الشركات الدولية هي نتاج لتطور النظام الرأسمالي يتغير شكلها ونشاطها وفقا لمرحلة التطور الرأسمالي . أما وظيفتها فهي دائما تحقيق التراكم الرأسمالي للنظام الرأسمالي . فالشركات الدولية هي إذن أداة أو وسيلة للحفاظ على قوة واستمرارية النظام الرأسمالي .

وتحقيقا لتلك الوظيفة تقوم هذه الشركات بمد نشاطها خارج حدود دولتها الأم لتمارس نشاطها في العديد من الدول . ويتم ذلك من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة .

وفيما يتعلق بالتفسير الاقتصادي لاتجاه هذه الشركات إلى تدويل نشاطها ، اتضح من استعراض الفكر الاقتصادي أن هناك شرطا ضروريا وشرطين كافيين يجب تحققهم حتى تستطيع تلك الشركات تدويل نشاطها ، ومن ثم تحقيق وظيفتها في تدعيم قوة النظام الرأسمالي . ويتمثل الشرط الضروري في امتلاك هذه الشركات لبعض المزايا الاحتكارية ، ورغبتها في إعادة استغلال عوائد تلك المزايا داخليا . أما بالنسبة للشرط الكافي الأول فهو أن تحقق سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج أفضل من سياسة التصدير بالنسبة لهذه الشركات . وأخيرا فيما يتعلق بالشرط الكافي الثاني فيتمثل في تفوق سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لهذه الشركات بالمقارنة بسياسة بيع التراخيص .

هذا وقد اتضح من التحليل أن هذه الشركات توظف ما يقرب من ربع استثماراتها في الدول النامية . وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة إلا أن أهميتها النسبية تعد مرتفعة بالقياس بالحجم الكلي لاقتصاديات هذه الدول ، أو بالمقارنة بنصيب تلك الدول من الناتج المحلي الإجمالي الدولي

والذى يبلغ حوالى ١٥٪ ، ونصيبها من الصادرات العالمية والذى يقدر بحوالى ٢٠٪ وذلك باستثناء الدول الاشتراكية .

ونظرا لما تقدم ولاتجاه هذه النسبة الى التزايد فى السنوات الأخيرة فقد اهتمنا بدراسة دور الشركات الدولية فى اقتصاديات الدول النامية ، وقد اعتمدنا فى ذلك على استعراض كل من موقف الفكر التنموى ونتائج بعض الدراسات التطبيقية فيما يتعلق بنشاط الشركات الدولية فى الدول النامية .

وفىما يتعلق بموقف الفكر التنموى من نشاط الشركات الدولية فى الدول النامية ، انقسم الاقتصاديون — على الرغم من اختلاف مدارسهم الفكرية — الى فريقين . فريق مؤيد يرى أنها تمثل قوى ايجابية تدفع خطى التقدم والتنمية الشاملة . فهذه الشركات بما تملك من مزايا احتكارية تعالج كثير من مشاكل التخلف والتي تعوق التنمية بهذه الدول . وبالتالى فهى فى رأيهم تعد المحرك الأساسى للنمو والتنمية . وفريق معارض يرى أن هذه الشركات ما هى الا وسيلة لاستغلال الدول النامية ، فهى — أى الشركات الدولية — تمثل صورة جديدة للاستعمار هى الاستعمار الهيكلى وذلك من خلال ربط الهياكل الاقتصادية بالدول النامية بالنظام الرأسمالى العالمى بعلاقات يصعب الفكك منها تحقق فى النهاية مصلحة النظام الرأسمالى على حساب الدول النامية . فهذه الشركات فى رأى هذا الفريق ما هى الا صيغة ملائمة للاستغلال تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والسياسية من جهة ، مع المحافظة المظهرية على الاستقلال القانونى للدول النامية من جهة اخرى .

وازاء اختلاف موقف الاقتصاديين بشأن تأثير نشاط الشركات الدولية على اقتصاديات الدول النامية من ناحية ، ونظرا لعجز النظرية الاقتصادية عن تقديم أدوات تحليلية تمكن من قياس آثار نشاط الشركات الدولية بالدول النامية من ناحية اخرى ، فقد انتهى الاقتصاديون الى أن أفضل وسيلة لتقييم نشاط تلك الشركات فى الدول النامية هو محاولة دراسة مدى مساهمتها فى حل المشاكل الرئيسية للتخلف (مشكلات التمويل والتخلف التكنولوجى والبطالة وسوء توزيع الدخل واختلال ميزان المدفوعات) والتي تعوق مسيرة التنمية والنمو .

وباستعراض بعض هذه الدراسات اتضح أن الشركات الدولية لم تقدم بصفة عامة حولا جزئية لمشاكل التخلف فى الدول النامية . فبالنسبة لمشكلة التمويل اتضح أن هذه الشركات تعتمد فى المقام الأول على الموارد المالية المحلية بالدول النامية فى تمويل معظم عملياتها . أما بالنسبة لمشكلة التخلف التكنولوجى فقد تبين من تلك الدراسات أن الشركات الدولية لا تساهم فى رفع المستوى الفنى أو نشر المعرفة الفنية بالدول النامية . ذلك انها

تمارس نشاطها أساسا من خلال الفروع الأجنبية (وليس الفروع المشتركة) أى الفروع المملوكة بالكامل للأجانب ، وهو ما لا يتيح فرصة نشر المعرفة الفنية . كذلك فإن الأرباح التى تحققها تلك الفروع الأجنبية يحول معظمها الى الخارج . وهكذا لا يرتفع مستوى التراكم الرأسمالى المحلى والذى كان من الممكن أن يستخدم فى تمويل أنشطة البحث والتطوير المحلية . هذا بالإضافة الى أن هذه الدراسات أثبتت أنه غالبا ما تستخدم تلك الشركات فنونا انتاجية غير ملائمة لظروف الدول النامية .

وفىما يتعلق بمشكلى البطالة وتوزيع الدخل ، أظهرت تلك الدراسات ، انه نظرا لأن هذه الشركات تستخدم عادة فنونا انتاجية كثيفة رأس المال فان تأثيرها المباشر على خلق فرص عمل محدودا ، أما بالنسبة لتأثيرها غير المباشر فهو أيضا ضعيف نظرا للضعف النسبى لعلاقات التشابك الأممية والخلفية بين تلك الشركات وبقية الأنشطة أو القطاعات فى الدول النامية . وبخصوص تأثير تلك الشركات على توزيع الدخل أوضحت الدراسات التطبيقية أنه نظرا لاستخدام تلك الشركات لفنون انتاجية كثيفة رأس المال من ناحية ، ونظرا لانسام الدول النامية بوجود قلة من الرأسماليين من ناحية أخرى ، فان الأرباح المولدة من هذه الشركات — فى حالة الفروع المشتركة — تتحول الى قلة من المواطنين وهو ما يؤدي الى تفاوت فى توزيع الدخل .

وأخيرا بالنسبة لتأثير الشركات الدولية على موازين مدفوعات الدول النامية . أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذه الشركات عادة لا تؤدي الى زيادة الصادرات السلعية فى حين أنها تعد مسئولة عن زيادة الواردات السلعية . هذا فضلا عن أنها تؤدي الى زيادة التحويلات الرأسمالية الى الخارج بمعدلات تفوق التحويلات الرأسمالية الى داخل الدول النامية . ومن ثم فان المحصلة النهائية لنشاط تلك الشركات فى الدول النامية تكون ترايد الاختلال فى موازين مدفوعاتها .

ولا شك أن النتائج التى انتهينا إليها فى الجزء الثانى من الدراسة والتى توضح أن الشركات الدولية لا تعالج المشاكل الرئيسية للتخلف والتى تعوق تحقيق معدلات التنمية والنمو المنشودين بالدول النامية ، يؤكد ما انتهينا إليه فى الجزء الأول من الدراسة وهو أن هذه الشركات ما هى إلا أداة أو وسيلة لتأكيد قوة النظام الرأسمالى ولضمان استثماريته .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- ١ — أحمد رشاد موسى : دروس في اقتصاديات المشروع الصناعى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ .
- ٢ — اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى على جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٧٦ .
- ٣ — جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ .
- ٤ — حورية توفيق مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية « حول الاستعمار والامبريالية والتبعية » ، عالم الكتب ، القاهرة ، عام ١٩٨٥ .
- ٥ — رمزى زكى : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، عام ١٩٨٥ .
- ٦ — زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٦٨ .
- ٧ — سامى عفيفى حاتم : نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، عام ١٩٨٤ .
- ٨ — سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، عام ١٩٨٨ .
- ٩ — لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ .
- ١٠ — محمد السيد سعيد : الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ .

أبحاث ومقالات :

- ١ — زين العابدين فارس : الدولة ونشاط الشركات متعددة الجنسية ، مصر المعاصرة عدد (٣٩٢ — ٣٩٤) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ .
- ٢ — عبد الهادى على النجار : الشركة دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مع اشارة الى الاقتصاد المصرى ، مصر المعاصرة ، عدد (٣٨٢) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ .

٣ — عماد الشربيني : موقف المشرع المصرى من المشروعات متعددة القوميات ، مصر المعاصرة ، عدد (٣٨٠) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ .

٤ — محمود سمير الشرقاوى : المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه ، مصر المعاصرة ، عدد (٣٦٢) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٥ .

٥ — محمد فتحى صقر : الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستويات التشغيل فى الدول النامية ، دراسة تحليلية للتجربة المصرية ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٩ .

دراسات غير منشورة :

١ — رجاى يوسف عز الدين : الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٤ .

٢ — محمد فتحى صقر وسميحة السيد فوزى : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٨ .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1 — Billerbeck. K : Private Direct foreign investment in Developing countries, Staff working papers No. (348), The World Bank, Washington, D.C, U.S.A, 1985.

2 — Hamilton, F.E.I. : The Multinationals : Spearhead or Spectre ? In C.J Dixon and D. Drakakis (eds) : Multinational corporation and the Third World, Belling and Sons limited, London, 1986.

3 — Johan Galtung : A structural theory of Imperialism, In, George Modelski : Transnational corporations and World Order, W.H. Freeman and Company, San Fransisco, 1979.

4 — John H. Dunning : International production and the Multinational Enterprise, George Allen and Unwin, London, 1981.

5 — Kirkpatrick, C.H.; Lee, N.; Nixon E.J : Industrial Structure and Policy in Less Developed Countries, George Allen and Unwin, London, 1985.

6 — Richard Caves : Multinational Enterprise and Economic Analysis, Cambridge University Press, New York, 1988.

7 — Robert Cohen Jeffry Freiden : The impact of Multinational corporations on Developing Nations : in E.P Reubens (edt). The Challenge of the New International Economic Order, Westview special studies in social, political and Economic Development Press, U.S.A., 1981.

8 — Ronald Muller : Poverty is the product : in George Modelski : Transnational corporations and World Order, W.H. Freeman and Company, San Fransisco, 1979.

9 — Sanjaya Lall and paul Streeten : Foreign Investment Transnationals and Developing Countries, Macmillan Press LTD, London, 1980.

10 — U.N. : The Multinational Corporation in World Development, In George Modelski, Transnational Corporations and World Order, W.H Freeman and Company San Fransisco 1979.

11 — U.N. (U.N.C.T.C.) : Transnational Corpoations and International Trade : Selected Issues, U.N, New York, 1985.

12 — U.N (U.N.C.T.C) Trends and Issues in Foreign Direct Investment and Related Flows' U.N, New York, 1985.

13 — U.N (U.N.C.TC) Salient Features and trends in Foreign Direct Investment, U.N, New York, 1983.

برامج التكيف التى يدعمها صندوق النقد الدولى

اعداد

د. عشموى على عشموى

مدرس الاقتصاد — كلية التجارة جامعة الأزهر

مقدمة :

تعتبر برامج التكيف التى يدعمها صندوق النقد الدولى توليفة معقدة من اجراءات السياسة تستهدف تحقيق ميزان مدفوعات ينبض بالحيوية والاستمرارية فى المدى المتوسط ان لم يكن فى المدى الطويل .

ولو أن البرامج تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا فى التفاصيل غير أن خيطا مشتركا يجرى خلالها الا وهو الحاجة الى استعادة توازن ميزان المدفوعات مع المحافظة فى ذات الوقت على الظروف المؤدية الى تحقيق معدل لنمو الناتج المحلى الاجمالى فى المدى الطويل يدعو الى الرضا وبصورة غير تضخمية .

وكى تتحقق هذه النتيجة يستند الهيكل الاساسى لجميع هذه البرامج على تحليل مالى يستهدف تأمين الاتساق بين اثر اجراءات السياسة المقترحة والنتيجة المطلوب تحقيقها فى ميزان المدفوعات .

وهذا الاتساق الذى يتضمن علاقات مترابطة لمجموعة موازنات ، اصول وخصوم ، النظام المصرفى وميزان المدفوعات وقد أطلق عليها عبارة « المدخل النقدى لميزان المدفوعات » والذى كثيرا ما عبر عنه بأنه النظرية التى يستند عليها برنامج التكيف الذى يدعمه الصندوق وهذا الاطار للبرمجة المالية أن هو الا عنصر واحد ولو أنه عنصر رئيسى فى التاكيد على الجانب النظرى فى برنامج التكيف .

ان مجموع السياسات التى تتضمنها على نحو نموذجى برامج التكيف انما تستهدف الى جانب توازن ميزان المدفوعات استقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادى .

ان لوجهة النظر التى تشير الى أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية تاريخ طويل فى علم الاقتصاد فالتبيعة النقدية لميزان المدفوعات والفرقة بين نقود من مصدر خارجى « الموارد الدولية » وتلك التى من

مصدر داخلى الائتمان المحلى تاريخ طويل ايضا فى عمليات الصندوق ، حيث تعمل سياسات صندوق النقد الدولى والتى ينطوى عليها برنامج التكيف الاقتصادى على بث الثقة فى البلدان الأعضاء وذلك عند اتاحة الموارد العامة للصندوق بصورة مؤقتة وفى ظل ضمانات كافية ومن ثم تزويد هذه البلدان بفرصة تتيح لها تصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها دون أن تلجأ الى اجراءات تعتبر مخربة لاقتصادها .

وبناء على ما تقدم فان آلية مالية تتسم بالتعاون من جانب الجهات الدائنة قد انبثقت على مدى السنين تم من خلالها خدمة مصالح تلك البلدان التى تستخدم موارد الصندوق كما تم خلالها حماية تلك الجهات التى توفر هذه الموارد المالية حيث انه فى نهاية المطاف سوف تستعيد البلدان التى تنفذ برنامج التكيف الاقتصادى مركزا لميزان مدفوعاتها .

هذا وبطبيعة الحال فان التكيف ليس من عمل الصندوق كما أن قبول بلد ما للاضطلاع بتنفيذ برنامج التكيف لا يعتبر امتيازاً للصندوق ومع ذلك ففى بعض الحالات أصبح التكيف مصطلحا يتسم بجانب عاطفى غير أن التكيف أصبح لا مندوحة عنه بالنسبة لاي بلد يعانى من اضطراب فى مركزه المالى الخارجى فمواصلة التكيف تعتبر الطريق الوحيد لنمو يتسم بالقدرة على الاستثمار ، هذا ولو أنه يثور قلق شديد بشأن التكاليف السياسية والاقتصادية للتكيف فى فترة الانتقال وبخاصة بالنسبة لأكثر فئات المجتمع فقرا ، الا أن الفشل فى اتخاذ الخطوات اللازمة عندما يصبح التكيف ضرورى كثيرا ما يعتبر أسوأ الأساليب جميعا .

ان التكيف لن يكون سهلا ولا ميسورا اذ يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة والتزام سياسى قوى بتنفيذ البرنامج ، ففى ظل البيئة الاقتصادية العالمية التى أصبحت أقل مواتاة فى السنوات الأخيرة قد زادت من صعوبة هذه الاجراءات .

والحقيقة هى أنه فى حين أن بعض التقدم قد تم احرازه فى مجال برامج التكيف التى طبقت حتى الآن على مختلف البلدان التى تعاني من اضطرابات مالية فان القناعة لم تتوفر بعد لاصدار حكم حاسم بشأن مدى نجاح برامج التكيف وعلى سبيل المثال فلم يحقق برنامج التكيف الذى بدأ بتنفيذه فى كل من البرازيل والارجنتين سنة ١٩٨٥ أهدافه بالكامل نجد أنه قد نجح فى إسرائيل التى بدأت بتنفيذ برنامج التكيف فى نفس السنة (١) .

وهنا يثور سؤال واضح بالنسبة للصندوق : هل فى مقدور الصندوق أن يعمل بطريقة أفضل بحيث يحقق برنامج التكيف الذى يدعمه الصندوق أهدافه ؟ ! .

ان اجابة هذا السؤال تأتى فى مقدمة اهتمامات الصندوق فى الوقت الراهن ، هذا وتوجد ثلاث حقائق (٢) يتعين مواجهتها :

الحقيقة الأولى : تخص طبيعة المهمة التى تواجه البلدان المثقلة بأعباء الديون، وهنا يظهر اعتباران هما : الاختلالات التى تراكمت على مدى السنين والأهمية التى يجب أن تعطى للإصلاحات الهيكلية لعلاج هذه الاختلالات فى ذات الوقت الذى يتحقق فيه النمو وفى كلا الحالتين يتعين اطالة فترات التكيف أى فترات أطول مما يقدر لها فى البداية حتى يتسنى للتكيف أن يحقق أهدافه ، ولهذين الاعتبارين مضاعفات بالنسبة لحجم المساعدة المطلوبة التى تدعم جهود التكيف وكذلك بالنسبة للفترة التى ينبغى أن تتاح فيها المعونة المالية .

والحقيقة الثانية : وهى أن اجراءات السياسة الهيكلية يمكن أن تتمخض فى ظل بعض الظروف عن نتائج جوهرية سريعة وبخاصة عندما تتوافر طاقة متاحة وعندما تكون المبادرة الفردية مكبوتة .

والحقيقة الثالثة : ان التأخير فى تحقيق أهداف التكيف يكون ملحوظا بصفة خاصة عندما تكون القاعدة الاقتصادية ضعيفة وضيقة وعندما يقتضى التكيف اجراء تغيرات مؤسسية على نطاق واسع .

ان الاشتراك المباشر للبنك الدولى فى عملية تسهيل المعونة الهيكلية قد وسع وعمق من محتوى الإصلاح الهيكلى وأن التعاون الوثيق بين البنك والصندوق انما يعمل بصورة مضطربة فى هذا المجال وفى مجالات أخرى حيث تتداخل الاتهامات غير أنه يبدو أن المعونة المحدودة التى يمكن أن يوفرها تسهيل المعونة الهيكلية التى يقدمها الصندوق وهى تقل عن ٣ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة انما تحد من الدور الذى يمكن أن يقوم به الصندوق فى تعزيز ودعم التكيف الهيكلى .

أهمية البحث :

يهدف هذا البحث الى القاء مزيد من الضوء على أهمية برامج التكيف كمدخل لا مفر من الولوج منه اذا أرادت الدول النامية وخاصة مصر — التى تعاني من عجز فى ميزان المدفوعات وضعف فى معدلات النمو — التقدم بخطى واسعة وثابتة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتحقيق معدلات معقولة من النمو .

أولا — اطار الاقتصاد الكلى للبرامج التى يدعمها الصندوق :

ان تحليل الاقتصاد الكلى الذى يعد من خصائص البرمجة المالية والتى يركز عليها برنامج التكيف الذى يدعمه الصندوق يدخل فى نطاق الاسلوب العام لاستخدام موارد الصندوق وذلك وفقا للمادة (٥) قسم ٣ أ التى تشير الى استخدام موارد الصندوق فى مساعدة البلدان الاعضاء على معالجة مشاكل موازين مدفوعاتها مقابل ضمانات كافية للاستخدام المؤقت لهذه الموارد .

وهكذا فان الناتج المحلى الاجمالى اى الدخل المحلى يمكن أن يتغير داخل حدود تفرضها الامكانيات الانتاجية المتاحة ، ويقصد بالاستيعاب ما ينفقه المقيمون على السلع والخدمات المحلية والاجنبية وهو يساوى مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى، والاستيعاب اما أن يتجاوز او يقصر عن الدخل المحلى والفرق بين قيمة الناتج المحلى الاجمالى (الدخل المحلى الاجمالى) والاستيعاب هو ما يشار اليه بميزان الحساب الجارى .

وبين الحساب الجارى فائضا اذا زاد الدخل عن الاستيعاب وعجزا فى الحالة العكسية وتوضح هذه المعلومة مبدأ هاما اذ يمكن تخفيض عجز الحساب الجارى اما بتقليص الاستيعاب بالنسبة للدخل او بزيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب .

ان تحليل سياسة الاقتصاد الكلى فى اقتصاد مفتوح على اساس هذه العلاقة انما يشار اليها بأنها أسلوب الاستيعاب .

والصندوق منوط بتأمين أن يكون استخدام موارده بواسطة البلد العضو مرتبطا ببرنامج للسياسات الاقتصادية والمالية تنفيذ خلال فترة زمنية معقولة بما يؤدى الى تقوية مركز ميزان المدفوعات وكذلك يتيح الفرصة لسداد الموارد التى منحها الصندوق وفقا لجداول استحقاقاتها .

وعلى الصندوق أن ينظر فى التوقعات بما يشير الى أن السياسات التى تنتهجها البلد العضو اذا ما أمكن الحفاظ عليها بما يتجاوز فترة البرنامج فأنها سوف تحدث تطورا فى المدى الطويل بما يكفل انتظاما فى خدمة الديون الخارجية لهذا البلد العضو هذا ويلاحظ أنه ينبغى تحقيق هذه الاهداف دون أن يعترى الرخاء القومى للبلد العضو ضعف أو وهن أو ترددات القيود المفروضة على التجارة الدولية والمدفوعات .

وقد أظهرت تجربة الثلاثينات أن التوازن فى ميزان المدفوعات الذى أمكن الحفاظ عليه فى فترة الكساد العظيم (٢٩ - ١٩٣٢) عن طريق تخفيض مستويات كل من الناتج والانفاق كان فى الواقع اختلالا مكبوتا .

وهكذا يمكن تبرير استخدام الموارد العامة للصندوق ليس بوصفها دعما لبرامج وضع تصميمها لتصحيح اختلالات سافرة فى المدفوعات فحسب، بل أيضا بدعم برامج الانتعاش الاقتصادى أو التكيف الهيكلى فى مراحله الاولى .

وتأسيسا على ما سبق فان الاطار التحليلى الذى ترتكز عليه برامج التكيف التى يدعمها الصندوق ، فانه بينما يركز على تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات ببوده المختلفة ، فانه يعنى أيضا بالتطورات الشاملة للاقتصاد الكلى(٤) .

وفي الواقع فان الموارد المالية التي يمنحها الصندوق ليست بغرض اطلاق فترة العجز الخارجى وذلك عندما يساعد فى تمويله بلى كى تتجنب البلد اجراءات قاسية ومؤلمة دون مبرر والتي كان يتعين على هذا البلد العضو ان يتحملها فى حالة غياب الدعم المالى والتي يمكن ان تكون هادمة لرخاء هذا البلد وربما لشركائه فى التجارة .

وفى تحليل برامج التكيف قد يكون من المفيد التفرقة بين اختلال ميزان المدفوعات نتيجة نقص مؤقت فى السيولة وهو ما يمكن ان ينعكس اتجاهه خلال فترة سنة او سنتين واختلال هيكل يمثل عقبات خطيرة فى وجه النمو او دين خارجى ثقل تراكم على مدى السنين بحيث ان استراتيجية العودة الى التوازن لا يمكن ان تتحقق الا فى فترة اطول والحالتان مختلفتان اختلافا جوهريا وذلك فيما يتعلق بالتاكيد على الاهمية التى يوليها برنامج التكيف الذى يدعمه الصندوق للاجراءات التى تستهدف استخدام الطاقة الانتاجية المعطلة وتنميتها .

وفى برنامج للتكيف بالنسبة لبلد يعانى من اختلال خطير فى مدفوعاته الخارجية على النحو السابق ذكره فان نمو الصادرات والنواتج المحلى الاجمالى يعتبران — على نحو نموذجى عنصرا حاسما فى استراتيجية تستهدف تقوية مركز ميزان المدفوعات .

ثانيا — السياسة المالية وبرامج التكيف :

ان التخفيض المطلوب فى العجز المالى « التقشف المطلوب » والذي تنشأ اليه الحاجة من أجل احداث تأثير معين على الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية غالبا ما يكون اكثر شدة كلما قلت كفاءة الاجراءات المختارة .

ولهذا السبب فان برامج التكيف ينبغى ان تأخذ فى الاعتبار وبصورة منتظمة القضايا الاقتصادية والمالية ومن ثم يجب ان تتضمن برامج التكيف التغيرات الهيكلية المطلوبة والمزعم تنفيذها وجعلها متكاملة مع اطار الاقتصاد الكلى .

ولبرامج التكيف اما ان تؤكد على سياسات مالية عامة او سياسات مالية معينة اذ يمكن ان يتفق بلدا مع الصندوق على طائفة كاملة من الاجراءات المالية المعينة مثل اجراء تغيرات فى مختلف انواع الضريبة وغنائتها واعادة النظر فى بعض بنود النفقات العامة وأوجه الدعم ورسوم المنافع العامة ، والهدف من كافة هذه الاجراءات هو خفض عجز ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم الى المستوى المرغوب وذلك عن طريق تقليل الطلب المجمع وزيادة العرض المجمع .

وبديل ذلك يستطيع كل من البنك والصندوق ان يقصرا انفاقهما على برنامج للتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة وتقويم أثرها المباشر على كل

من حجم العجز المالى والطلب المجمع وبمقتضى هذا المقترح يتم تجاهل جوانب العرض للسياسة المالية .

ويمثل مضمون هذا المقترح فى انه بمجرد تحديد حجم العجز وكذلك تحديد ما يترتب على هذا العجز من نتائج تنعكس على ميزان المدفوعات فانه يمكن تحقيق التخفيض المتفق عليه فى العجز المالى بين البلد والصندوق .

وسواء تم تخفيض العجز المالى عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق تخفيض الانفاق وبغض النظر عن الاجراءات المعينة والخاصة بالضريبة والانفاق والمستخدمه لتحقيق مثل هذا الخفض فان ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لميزان المدفوعات سوف تكون متشابهة .

وتقتضى معايير الانجاز التى تركز على قروض عريضة ، تدخلا سياسيا من جانب الصندوق فى الشؤون الداخلية للبلد غير أنه تدخل يقل كثيرا عن تلك المعايير المرتبطة باتخاذ اجراءات معينة .

وعلى اية حال فان القرارات السياسية المتعلقة بالتكيف والتى ينبغى أن يترك امرها للسلطان فى البلد ، غالبا ما يكون للصندوق فيها رأى (٥) .

ان ادوات مالية معينة يمكن أن يكون لها اثر فعال على الجهود التى يبذلها العاملون وعلى الصادرات والاستثمار المنتج والمدخرات وعلى هروب رأس المال الى الخارج والاستثمار الاجنبى المباشر .. الخ .

وفى فترة التقشف الاقتصادى غالبا ما تواجه الحكومات هبوطا فى الإيرادات وقيودا على زيادة الضرائب ومن ثم تنشأ الحاجة الى تخفيض الاستهلاك والاستثمار ومن ثم تخفيض النفقات الحكومية .

وكثيرا ما يترأى أن بعض القطاعات أكثر تعرضا من غيرها لاجراءات التخفيض ، فالقطاعات الاجتماعية بصفة عامة تعتبر أكثرها تعرضا للتخفيض فى حين تعتبر النفقات العسكرية اقلها ، غير أنه يمكن القول بوجه عام أن البرامج الواردة بالخطه اذا ما بدىء فى تنفيذها فانه يبدو أنه من الصعب تخفيضها وبخاصة اذا كانت تولد منافع كبيرة من ناحية التوظيف كما يبدو أن الحكومات لا ترغب فى تخفيض المجالات المدعومة بالمساعدة الأجنبية بسبب أن هذا التخفيض قد يؤدى الى غضب الجهات المانحة للمساعدة ، هذا بالإضافة الى جانب أن المقابل أو المكمل بالعملة المحلية غالبا ما يكون صغيرا .

ومرة اخرى يمكن القول بوجه عام ان هبوطا فى النفقات الحقيقية لا النفقات الاسمية يعتبر مؤثرا على قيام بلد ما بتنفيذ ميزانية التقشف .

ويمكن تقسيم نفقات الحكومة الى خمسة قطاعات رئيسية فى القطاع الاجتماعى وقطاع الدفاع وقطاع الادارة وقطاع الانتاج وقطاع البنية الاساسية وتمثل مجموعة اخرى كالنقل والمواصلات والاتصالات القطاع الخامس .

وقد تباينت الحكومات فى اجراء التخفيضات بالنسبة لهذه القطاعات نفى بعض البلاد كانت القطاعات الاجتماعية اقل تعرضا للتخفيض من قطاعى الدفاع والادارة وكذلك اقل تعرضا للتخفيض من قطاعى الانتاج والبنية الاساسية وهو ما يتعارض مع وجهة النظر السائدة بأن القطاعات الاجتماعية هى أكثرها تعرضا للتخفيض .

والحقيقة انها عندما تكون القطاعات الاجتماعية والدفاع محمية نسبيا من التخفيضات فان هذا يشير الى انها ذات تكاليف سياسية مرتفعة اذا ما أجرى تخفيض فى الاتفاق عليها ومن ناحية اخرى فقد تبين أن بعض البلدان كانت أكثر رغبة فى تخفيض الاتفاق على حساب البنية الاساسية والانتاج وما انطوى عليه هذا التخفيض من توقعات مضادة للنمو فى المدى الطويل . غير انه من الواضح أن هذا التخفيض كان يمثل تكاليف سياسة مباشرة اقل .

ويبدو أن البلاد منخفضة الدخل قدمت حماية اكبر ولو بدرجة صغيرة الى القطاعات الاجتماعية والانتاج وحماية اقل بدرجة صغيرة أيضا لقطاعات الادارة والدفاع ، غير أن الفروق كانت هامشية (٦) .

وعلى النقيض فان البلدان متوسطة الدخل منحت مزيدا من الحماية للادارة والدفاع ومنحت حماية اقل للقطاعات الانتاجية وقطاعات البنية الاساسية .

ان تخفيضا فى نفقات القطاع الاجتماعى كانت أعلى من المتوسط فى بلدان مثل تركيا وغانا والسودان بينما أن بعض البلدان الأخرى قد زادت بالفعل من نفقات القطاع الاجتماعى برغم التخفيضات الشاملة التى أجريت على الموازنة العامة والتى منها على سبيل المثال البرازيل واندونيسيا والفلبين ، وحتى مع الحساسية السياسية الخاصة بنفقات الدفاع فى معظم البلدان فقد حدث تخفيض أكثر مما يعتبر مناسباً فى بعض المجالات والتى منها على سبيل المثال البرازيل وغانيا واكوادور وتوجو فى حين أنها قد منحت حماية اقل للقطاعات الانتاجية وقطاعات البنية الاساسية .

ان تخفيضا فى نفقات القطاع الاجتماعى كانت أعلى من المتوسط فى بلدان مثل تركيا وغانيا والسودان بينما أن بعض البلدان الأخرى ، قد زادت بالفعل من نفقات القطاع الاجتماعى برغم التخفيضات الشاملة التى أجريت على الموازنة والتى منها على سبيل المثال البرازيل واندونيسيا والفلبين وحتى مع الحساسية السياسية الخاصة بنفقات الدفاع فى معظم البلدان فقد حدث

مزيد من التخفيض فى بعض الحالات مما يعتبر مناسباً والتى منها على سبيل المثال البرازيل وغينيا وأكوادور والسودان وتوجو (٧) .

ان التحيز الواضح نحو الحفاظ على النفقات فى القطاعات الاجتماعية انما يعكس التفضيل للاستهلاك الحالى على الاستثمار والاستهلاك المستقبلى وذلك نظراً لأن القطاعات الاجتماعية تتسم بتحيز كبير على نحو نموذجى بزيادة الانفاق الجارى . هذا وقد يرى السياسيون أن تخفيض نمو الاستثمار والاستهلاك المستقبلى وفتح مجالات واسعة للتوظيف أكثر قبولاً لدى الجماهير وبخاصة أنه لا يؤدي الى اجراء تخفيضات فى الاستهلاك الحاضر .

وبما أن القطاعات الاجتماعية تعتبر مكثفة العمالة نسبياً مع ارتفاع التكاليف فان تخفيض اعتماداتها بالموازنة العامة لا تخفض مستوى الخدمات الأساسية فحسب بل أيضاً تحدث بطالة عالية نسبياً (٨) .

وعلى النقيض فان النفقات المتكررة كثيراً ما يتسنى تخفيضها فى القطاعات الانتاجية وفى قطاعات البنية الأساسية بالغاء أوجه الدعم بدلا من انتهاء الوظائف .

وفى أوقات التقشف الاقتصادى كثيراً ما تكيف الحكومة آليات الأسعار لاستبعاد عبء أوجه الدعم عن الميزانية وذلك بالنسبة لبنود كالطعام والأسمدة والكهرباء ، وهكذا فان اجراء تخفيضات فى نفقات القطاعات الانتاجية قد لا يخفض الناتج الفعلى غير أن استبعاد أوجه الدعم تحمل فى طياتها تكاليفها السياسية . ان تخفيض الدعم المتعلق بالطعام قد أدى الى مظاهرات فى مصر والمغرب والسودان وتركيا (٩) .

ومن ناحية أخرى فان تخفيض تمويل النفقات المتكررة فى قطاعى البنية الأساسية وفى قطاعات الانتاج يمكن أن تؤدي الى تكاليف اقتصادية حقيقية جسيمة تتمثل فى ضعف الاستخدام أو سوء صيانة للبنية الأساسية مثل الطرق والجسور وأعمال الري .

ان السبب التقليدى الذى يقدم لتبرير تخفيض التمويل فى التكاليف المتكررة لمشروعات التنمية هو أن البنود المتكررة ينظر اليها على أنها نفقات استهلاكية تؤخذ من المدخرات وأن المانحين الأجانب لرأس المال والاستثمار يفضلون المشروعات التى تعزز الاستثمار والنمو مع التأكيد على التكاليف الرأسمالية أكثر من التأكيد على تكاليف التشغيل وعندما يطلب المانحون بتوفير الأموال اللازمة من جانب الحكومات المحلية انما يطالبون بأن توجه هذه الأموال الى النفقات الرأسمالية والتى تفاقم من هذا التحيز (١٠) .

يضاف الى ذلك أن المانحين يستثمرون أموالهم فى مجالات ذات تكاليف متكررة عالية — الصحة — التعليم — النقل والاتصالات السلكية

واللاسلكية والتي لا يمكن أن تمول عادة من المعونة الأجنبية وكثيرا ما تخلق هذه طاقة رأسمالية جديدة في حين أن الطاقة القائمة تظل معطلة نسبيا بسبب أن التكاليف الجارية غير وافية .

ان التخفيضات في قطاعات البنية الأساسية قد تكون مقبولة في بعض الحالات وبخاصة اذا كانت العلاقة بين مستوى نمو البنية الأساسية والتنمية الشاملة تعتبر علاقة طبيعية .

وكثيرا ما توجد فترات تفريخ طويلة بين بدا المشروعات وظهور اثرها الاقتصادي ، في حين أن تأجيلها قد يخلق اختناقات مستقبلية فان التأجيل لعدد من السنين قد لا يكون حاسما أن بعض مشروعات البنية الأساسية قد تكون مشروعات للتظاهر بالعظمة كالفنادق الفخمة والانفاق ذات القيمة الاقتصادية المشكوك في جدواها .

وعلى نفس المنوال فان بعض المشروعات الصناعية قد تكون هامشية وذلك للحفاظ على مستويات المعيشة القائمة وذلك عندما تمثل توسعات في مناطق جديدة مع عائد اقتصادى غير مؤكد وفترات تفريخ طويلة .

وعندما تواجه الحكومة صعوبة الاختيار في تخفيض النفقات العامة فعليها أن تنظر في نطاق واسع مع الاعتبارات بما في ذلك التكاليف السياسية والاقتصادية والاستهلاك المستقبلى نقىض الاستهلاك الحالى والاثار المحتملة على التوظيف والتوزيع والرفاهية وتشير الدلائل التجريبية الى أنه عندما تنفذ الحكومات في البلدان النامية برامج التشفف فانها لا تمارس أو تطبق التخفيضات في الانفاق على جميع القطاعات والبنود بل تستثنى بعض القطاعات .

وبوجه عام ففى ظل برنامج التكيف تخفض النفقات الرأسمالية أكثر مما تخفض النفقات الجارية وفى اطار كل من الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية يبدو أن القطاعات الاجتماعية والإدارية تكون محمية نسبيا في حين أن قطاعات البنية الأساسية والإنتاجية تتحمل تخفيضات كبيرة قد تعتبر غير ملائمة .

ثالثا - استقرار الأسعار والتكيف :

تشير التجربة الى أنه اذا كانت بلد ما تعاني من اختلالات كبيرة في المدفوعات طال أجلها بمعنى أن حجم الطلب قد تجاوز حجم الموارد المتاحة سواء الداخلية أم الخارجية وحتى التي يمكن الحصول عليها بشروط ميسرة فان هذه الاختلالات تعتبر مضادة للنمو في المدى الطويل .

ولا يمكن الإبقاء على هذه الاختلالات الى ما لا نهاية إذ أنه كلما طال أجلها زادت صعوبات إجراءات التكيف المطلوبة وزادت تكلفة الانتقال شدة

وقسوة فى المدى القصير وتعلن اختلالات الاقتصاديات الكلية عن نفسها فى شكل ارتفاع معدلات التضخم والتى يصعب التنبؤ بها وكذلك تتوالى الازمات فى ميزان المدفوعات .

وسواء كان التضخم مفتوحا أو مكبوتا فان معدلات التضخم الحالية تعتبر فى حد ذاتها مصدرا لسوء تخصيص الموارد وعقبة فى طريق النمو ، فالتضخم بحكم طبيعته مضاد لارتفاع مستوى المدخرات كما أنه يؤدى الى تحويلها الى استثمارات غير منتجة .

ان عدم التأكد بشأن معدلات التضخم المستقبلية يؤدى الى تركيز المعاملات المالية فى شكل صكوك ذات استحقاقات قصيرة الأجل بدلا من صكوك طويلة الأجل ، ومن ثم تخفيض حجم الاموال المتاحة للاستثمار فى المدى الطويل .

هذا ولا يكون اثر معدلات التضخم المرتفعة بدرجة واحدة على الاسعار والتكاليف اذ انها تجعل الاسعار النسبية اكثر تقلبا ، هذا بالإضافة الى ان ارتفاع معدلات التضخم تدعو الى ممارسة أوجه الرقابة على كل من اسعار الفائدة ، واسعار الصرف وتسفر الرقابة عن اسعار فائدة حقيقية سالبة تؤدى بدورها الى تقنين الائتمان وتشويه القرارات التى تتخذ بشأن الاسعار وتقليص حجم النظام المالى الرسمى .

ومن ناحية أخرى تشجع الرقابة على الاسعار هؤلاء الذين يسعون وراء تحقيق أرباح طائلة من التعامل فى السوق السوداء ومن الريع فى ذات الوقت الذى لا تشجع فيه الرقابة الأنشطة المنتجة .

وينشأ عن توالى ازمات ميزان المدفوعات دورات من التوسع والانكماش فى النشاط الاقتصادى تعمل على تغيير مستوى الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى فى المدى الطويل .

وكجزء من الجهود التى تبذل لتحقيق الاستقرار فى الاسعار فانه يجب تخفيض الاستيعاب الى المستوى الذى يتمشى مع مستوى الناتج المحلى يضاف اليه عجز الحساب الجارى الذى يمكن تحمله .

هذا وتعتبر السياسات النقدية والائتمانية والمالية والادوات الرئيسية لبرامج التكيف (تتضمن السياسات النقدية ، اسعار الفائدة واسعار الصرف) التى يدعمها الصندوق وذلك بغية تحقيق توازن داخلى وخارجى .

ان عبء تحقيق التكيف الشامل لا يمكن ان يلقى على عاتق اداة سياسة واحدة نقدية ، مالية ، ائتمانية . بل لابد من تضافر كافة السياسات السابق ذكرها معا .

وبطبيعة الحال فإنه إذا أمكن تعقب الاختلال ونسبته الى سبب معين فإن الاجراءات التى تتخذ لعلاج هذا السبب ينبغى أن تكون جزء لا يتجزأ من أية توليفة لسياسات تستهدف تحقيق الاستقرار مع النمو .

وفى الوقت الراهن وفى معظم البلدان النامية يرتبط ارتفاع مستوى الاستيعاب وارتفاع معدلات التضخم بأوجه العجز فى الموازنة العامة ، ومن ثم فإن الجهود التى تبذل والاجراءات التى تتخذ بغرض تخفيض هذا العجز تعتبر عادة مطلبا أساسيا لتحقيق الاستقرار .

اذن كيف يمكن تخفيض العجز فى الموازنة العامة ؟

سبق أن ذكرنا أنه يمكن تقسيم النفقات العامة الى خمسة قطاعات رئيسية وأن البلدان تفاوتت فى تخفيضها للنفقات بالنسبة للقطاعات المختلفة وفى هذا الجزء نزيد هذه الصورة ايضاحا ، فاذا كان العبء واقعا بالدرجة الأولى على عاتق البنية الأساسية المادية والاجتماعية وأنشطة الصيانة الرئيسية فسوف يتعرض كل من النمو المستقبلى والاستقرار للخطر .

واذا لم يحدث تخفيض فى العجز المالى ولا تعديل فى سعر الصرف فإن عبء الاستقرار الكلى سوف يقع على عاتق السياسة النقدية ومن المرجح أن أهداف النمو سوف تتأثر تأثيرا مضادا فى المدى الطويل نظرا لأن السياسة النقدية يتعين أن تتسم بالتعديل بحيث تسفر عن أسعار فائدة حقيقية تبلغ من الارتفاع بما يقلل من حجم الاقتراض للاستثمار وبخاصة الاستثمار الخاص هذا وينبغى أن يتخذ أى برنامج للتكيف اجراءات لاصلاح التشوهات السعرية والتى يمكن أن تعرض البرنامج برمته للفشل اذ تشير التجربة فى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الى أنه اذا نشأت الحاجة فى بلد ما الى تسعيرة تؤدي الى أن تتحول الموارد عن انتاج السلع التى تدخل التجارة الدولية فإن الأمل ضعيف فى نجاح برنامج التكيف اذ يتعين أن يكون التحول الى انتاج سلع قابلة للتصدير .

وفى مصر تقوم الحكومة بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات وفرض الرقابة عليها وبخاصة تلك التى تنتجها وحدات القطاع العام كما تضع حدا أدنى لأجور العمال ، أما سعر الفائدة فيترك تحديده للبنك المركزى ، وأخيرا وليس آخرا ، تحدد الحكومة سعر الصرف الذى يعتبر أهم الأسعار جميعا ، هذا ويعنى توحيد سعر الصرف الجمع بين السعر الرسمى وسعر السوق الموازية والذى يعتبر سعرا حرا اذا لم تتدخل الحكومة فى تحديده .

وقد وحدت مصر سعر الصرف فى أول يناير سنة ١٩٧٩ عند حوالى ٧٠ قرشا للدولار بيعا وشراء غير أن هذا التوحيد لم يلبث الا قليلا حتى عادت السوق الموازية الى الظهور تحت ضغط ظروف يأتى فى مقدمتها قصور النقد الأجنبى عن الوفاء باحتياجات الاستيراد وبعض المعاملات الأخرى وكذلك نتيجة عجز الحكومة عن السيطرة عن التوسع النقدى والائتمان .

وفى ظل نظام سعر الصرف الحر يجرى التعامل بالنقد الأجنبى فى السوق الحر بحرية كاملة حيث يستطيع المتعاملون الحصول على النقد الأجنبى من البنوك التجارية بالسعر الذى تحدده ظروف العرض والطلب ، اما اذا كانت هناك لجنة مصرفية تحدد سعر الصرف للجنيه المصرى يوميا فى ضوء اعتبارات معينة فان سعر الصرف لا يعتبر حرا حرية كاملة وهو ما ينطبق على السوق المصرفى الذى تتم فيه المعاملات بالنقد الأجنبى فى الوقت الراهن .

استراتيجيات التكيف فى الأرجنتين واسرائيل والبرازيل (١١)

لقد مضت ثلاث سنوات منذ أن طبقت اسرائيل والأرجنتين والبرازيل برنامجها للتكيف لمكافحة التضخم الزاحف سنة ١٩٨٥ وتشير التجربة الى أنه من الممكن كسب المعركة دون أن يختنق النمو .

ان البرامج التى طبقتها كل من الأرجنتين والبرازيل واسرائيل ارتكزت على فكرة أن للتضخم قصوره الذاتى وأنه لو ترك لحاله فانه سوف يستمر بالمعدلات الراهنة الى ما لا نهاية .

ونظرا لأن التضخم يمكن أن يتغذى ذاتيا من خلال تطبيق التسعير القياسى على نطاق واسع فان أنصار ما يسمى علاج Hystrodix* للتضخم يجادلون بأن الرقابة على الأسعار وعلى الأجور بصورة مؤقتة تعتبر ذات أهمية كبرى ولو أن ذلك يشوه الأسعار النسبية الا أنه يحد من القصور الذاتى للتضخم بما يساعد الاقتصاد فى أن ينتقل دون ألم نسبيا من تضخم عال الى تضخم متدن .

وعلى النقيض فان العلاج الارثوذكى والذى يؤيده صندوق النقد الدولى والذى يتمثل فى التضيق المالى والنقدى يكون له تكلفة تتمثل فى الناتج الضائع ومعدل البطالة الأعلى .

ومع ذلك فان مدرسة Hystrodix لا تسمح للحكومات بأن تتجاهل الإصلاح المالى .

أن أوجه الرقابة على الأسعار بمفردها لا تكبت التضخم بل لابد من أن يصاحبها تخفيضات فى الموازنة .

لقد ولدت خطة austral الأرجنتينية فى يونيو ١٩٨٥ وقد جمعت بين تجريد الأجور والأسعار الى جانب تخفيضات فى الميزانية كما استخدمت عملة جديدة تسمى austral والتى علقت بالدولار .

(*) يقصد بكلمة Hystrodix بقاء الوضع على حله رغم زوال العامل المؤثر .

وفي عشية الخطة كان معدل التضخم لاثني عشر شهرا يربو على ١٠٠٪ غير أنه في منتصف ١٩٨٦ هبط الى ٨٠٪ ومع ذلك ظل النمو قويا .

غير أن فترة التقاط الانفاس كانت مؤقتة فقط فانه بالرغم من تتابع أسعار جديدة ورقابات على الأجور فقد بدأ التضخم في التسارع مرة أخرى حيث بلغ ٣٢٢٪ في يونيو سنة ١٩٨٨ ، ويكمن فشل الأرجنتين في الجمع بين الاسلوب البريطاني الخاص بنقابات العمال والاسلوب الايطالى الخاص بالمالية العامة .

ان هبوط الأجور الحقيقية نتيجة تجميد الأجور عند البداية قد أدى الى اضرابات على نطاق واسع وفي ذات الوقت فان فشل الحكومة في تشديد قبضتها على مشروعات الدولة الخاسرة والحكومات الاقليمية المبذرة ترك عجز الميزانية عند ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى سنة ٨٧ وفوق كل ذلك فان للحفاظ على التنافسية كان يجرى تخفيض الـ austral وكان سببا في مزيد من ارتفاع الأسعار .

أما خطة البرازيل والتي بدأ تنفيذها في فبراير سنة ١٩٨٥ فقد كانت أكثر الخطط فشلا فقد انهارت خلال عام واحد ولو أن هذه الخطة قد وضعت على نموذج الخطة الأرجنتينية austral فقد وضعت الحكومة مزيدا من التأكيد على أوجه الرقابة السعرية ، وكانت تحاول أن تقنع نفسها بأن عجز الميزانية لا يهم وإنما اللوم يقع بالكامل على طبيعة القصور الذاتى للتضخم .

وكان الخطأ الثانى للبرازيل هو أنها منحت لكل فرد زيادة كبيرة في الأجور قبل تجميدها وقد أدى هذا الى زيادة الطلب وتخفض عن حالة تقليدية للتضخم المكبوت مع نقص في السلع على نطاق واسع وازدهار السوق السوداء .

ولو أن معدل التضخم في الاثنى عشر شهر قد هبط من ٢٦٠ في الربع الأول من سنة ١٩٨٦ الى حوالى ٦٢٪ عن نفس الفترة في سنة ١٩٨٧ ، فقد عاد التضخم مرة أخرى حيث ارتفعت الاسعار بحوالى ٤٦٨٪ في مايو سنة ١٩٨٨ .

أما بالنسبة لاسرائيل فقد شرعت في تنفيذ برنامج التكيف في يوليو سنة ١٩٨٥ أى بعد شهر من برنامج الأرجنتين وقد احتوى برنامج اسرائيل على نفس العناصر اذ كان يتعين عليها تخفيض عجز الميزانية في حين جمدت الأسعار والأجور وسعر الصرف .

وعلى خلاف برنامجى الأرجنتين والبرازيل فانه يبدو أن برنامج اسرائيل قد نجح ، وحتى منتصف سنة ١٩٨٥ كانت أسعار المستهلك قد ارتفعت الى ما يربو على ٤٠٠٪ غير أنه خلال سنة خفض معدل التضخم الى ٢٠٪ وظل

عند هذا المستوى منذ ذلك الحين حتى ولو ان اوجه الرقابة على الأسعار قد أزيلت تدريجيا واستمر الناتج المحلى فى النمو كما حدث انعكاس فى اتجاه زيادة البطالة .

وفىما يلى الأسباب التى أدت الى نجاح اسرائيل فى حين فشلت البلدان الأخرى :

أولا : تحرك عجز موازنة اسرائيل من ١٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لسنة ١٩٨٥ الى ما يقرب من التوازن فى سنة ١٩٨٧ وقد تحقق ذلك جزئيا بتخفيض اوجه الدعم ، غير أنه كان يعكس أيضا الطريقة التى تم بها زيادة القيمة الحقيقية للايرادات من الضرائب .

ثانيا : استطاعت الحكومة أن تحصل على اتفاق على نطاق واسع مع نقابات العمال والتى تغطى ٩٠ ٪ من العاملين على تجميد الأجور .

وبطبيعة الحال فقد قدمت الولايات المتحدة المساعدة الى اسرائيل حيث وفرت لها بليون ونصف دولار كمعونة لا ترد فى سنتى ٨٥ ، ١٩٨٦ علاوة على عطائها السنوى المنتظم والذى يقدر بحوالى ٣ بليون دولار .

وقد ساعد هذا على تخفيف الضغط على ميزان مدفوعات اسرائيل وجعل من السهل الحفاظ على سعر صرف ثابت (ليس للبرازيل ولا للأرجنتين عم ترى أنه العم سام) .

ومازال الوقت مبكرا كى تتراخى اسرائيل عن الدفاع عن معدل التضخم ٢٠ ٪ حيث لا يمكن الحفاظ عليه الا مالا نهاية فى الوقت الذى يكون فيه لدى شركائها فى التجارة معدل تضخم يقل عن ١٠ ٪ اذ سوف ترغب الحكومة فى نهاية المطاف على تخفيض العملة والذى سوف يرفع الأسعار الى أعلى مرة أخرى .

الدروس المستفادة من التجربة :

* يبدو أنه من المستحيل الحد من التضخم دون تخفيض عجز الموازنة.

* تستطيع اوجه الرقابة على النقود والأسعار أن تساعد على الحد من التضخم بطريقة أقل ايلاما ولكن فقط مع التركيز على اجراء تخفيضات فى الموازنة .

* يعتبر تأييد نقابات العمال لتجميد الأجور أمرا حيويا .

* يبدو أنه من الأيسر تنفيذ برنامج التكيف فى اقتصاد صغير مركزى مثل اقتصاد اسرائيل منه فى اقتصاد كبير منوع مثل البرازيل او الأرجنتين .

برنامج التكيف لجمهورية مصر العربية (١٢)

يتوافر لدى بعثة صندوق النقد الدولي اعتقاد بأن سياسات التكيف الإقتصادي يجب أن تصاغ على نحو بحيث يكون من أهدافها الرئيسية تضيق فجوات الموارد في الموازنة العامة وميزان المدفوعات على حين تعمل في نفس الوقت على تشجيع الانتاج المحلي بما يدعو الى تخفيض الاستهلاك المحلي وزيادة المدخرات المحلية وزيادة فرص الاستثمار وفرص التوظيف كما تعمل على توجيه الاستثمار بعيدا عن القطاع وتصويبه نحو الاستثمار في القطاع الخاص .

وإذا سلمنا بحجم الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية المطلوبة فإن التكيف يحتاج لتحقيقه لبعض الوقت ، غير أن تجربة مصر في الماضي القريب تشير بكل وضوح الى أن التكيف الناجح لن يتحقق الا اذا نفذت اجراءات تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية. وتتمثل في توقعات المستثمرين المحليين والأجانب بشأن التزام السلطات المصرية بتنفيذ برنامج التكيف .

وفيما يلي الملامح الرئيسية لبرنامج التكيف الذي استمرت الحكومة المصرية في مناقشته مع بعثة صندوق النقد الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية بغرض استخدام موارده حيث أن ثاب الأغراض الرئيسية لصندوق النقد الدولي مساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل عجز ميزان المدفوعات على تخطي أزمة مدفوعاتها الخارجية :

١ — توحيد كامل لسعري صرف البنوك التجارية مع اجراء كافة المعاملات بسعر يحدد في البداية عند مستوى واقعى ثم يعدل بعد ذلك من حين لآخر في ضوء معايير اقتصادية موضوعية بينما يجرى تخفيض القيود المفروضة على الواردات .

٢ — اجراء زيادات جوهرية قبل وأثناء تنفيذ البرنامج في اسعار التوريد للمحصولات الزراعية المحلية وكذلك الاسعار التي تفرضها شركات القطاع العام حتى تستطيع تغطية تكاليف الانتاج وتعديل اسعار الطاقة المحلية على مدى فترة ثمان سنوات بما يتفق مع توصية البنك الدولي .

٣ — دعم مركز الموازنة العامة وذلك باحتواء النفقات وادخال اجراءات ضريبية من شأنها زيادة مرونة نظام الإيرادات .

٤ — الأخذ بتوصيات البنك الدولي بشأن أولويات وتوقيت استثمارات القطاع العام بما يدعم جهود التكيف ويرفع مستوى كفاءة الاستثمار .

٥ — الحفاظ على سياسات نقدية متشددة واحداث تكيف في مستوى وهيكल أسعار الفائدة بغرض تحديد تكلفة استخدام رأس المال بصورة

واقعية بالاضافة الى زيادة المدخرات بالجنيهات المصرية وبغرض دعم سعر الصرف .

واذا ما تم تنفيذ توليفة هذه السياسة وفق الخطوط المقترحة فينبغى ان تحصل مصر على اموال اضافية من مصادر خارجية بما فيها البنك الدولى وترتبط على ذلك بتتاح معونة اجنبية اضافية لتيسر الانتقال الى مسار اعلى للنمو وهذا من المفترض ان برنامج البنك الدولى للاقراض الاحتياطى يكون مرتبها باصلاح يتمثل فى تحريك اسعار الطاقة ، الى جانب منحة اضافية مقدارها ٤٠٠ مليون دولار سوف تكون متاحة من جانب جماعات اخرى .

وفى ٢٣ مايو سنة ١٩٨٧ أبرمت مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولى تحصل بهوجبه على ٢٥٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة على دفعتين وكان هذا الاتفاق النور الأخضر الذى استطاعت مصر من خلاله ان تتفاوض مع حكومات البلدان الدائنة وعددها ١٨ بلدا باعادة جدولة $\frac{1}{3}$ دين مصر الخارجى والذى قدر بحوالى ٤١ بليون دولار .

وبمقتضى اتفاق منتدى باريس والذى أعلن رسميا فى مايو سنة ١٩٨٧ فإنه يطبق على المتأخرات حتى نهاية سنة ١٩٨٦ ومدفوعات الفائدة فى الفترة بين يناير سنة ١٩٨٦ ويونيو سنة ١٩٨٨ وذلك بالنسبة للديون الرسمية المضمونة من الحكومة عسكرية ومدنية على حد سواء .

وكانت فرنسا اول بلد وافقت على اعادة الجدولة بالنسبة لديونها المستحقة على مصر (١٢) .

وكانت العقبة الكؤود فى مباحثات مصر مع فرنسا والدائنين الآخرين هو طلب مصر بتخفيض سعر الفائدة على الديون المستحقة والتى سوف يتم جدولتها .

ومن المتوقع انه فى ظل تنفيذ برنامج التكيف سوف ترتفع اسعار الطاقة وتزيد التزامات الدين الخارجى ، كما انه من المحتمل ان يزيد معدل البطالة غير ان ذلك سوف يكون لفترة تمتد من ثلاث الى خمس سنوات الى ان يتم التكيف ويحدث التوازن ويبدأ الاقتصاد المصرى فى تحقيق معدلات نمو مقبولة.

وفى حين ان هذا البرنامج ينطوى على تضحيات فان التقشف الذى يعزى الى التكيف يجب ان يقارن بالبدائل اذ انه ما لم تتخذ الاجراءات المناسبة لاحداث توازن خارجى افضل وفرض مزيد من الانضباط على الموازنات وعلى الائتمان فما الذى يمكن توقعه بالنسبة للتوازن والنمو غير الفوضى والاضطراب اذ انه ما من بلد يستطيع الاقتراض الى ما لا نهاية .

ان التقشف الذى يصاحب البرامج التى يمولها الصندوق يجب ان تقارن بما كان سوف يحدث دون انتهاج سياسات التكيف والتى بحكم

الضرورة لا تساندها موارد الصندوق ولا التمويل الذى يستخدم كعامل وسيط .

ومع ذلك فانه عند تنفيذ سياسة التكيف يجب ان يؤخذ فى الاعتبار الآثار الاجتماعية للبرنامج وبخاصة بالنسبة للنساء والأطفال ومحدودى الدخل وهى أكثر المجموعات المعرضة للخطر . ان اصلاحات سياسة التكيف ينبغى ان تتضمن تكيفا ذا وجه انسانى كوسيلة لحماية المصالح الاجتماعية لفئات السكان الذين تمسهم هذه السياسة وتؤثر عليهم تأثيرا مباشرا .

خاتمة :

نوعية التكيف مفتاح لتوقعات افضل للنمو* :

كيف يمكن مساعدة البلدان النامية لتحقيق استمرارية نبض ميزان المدفوعات بالحيوية والعودة الى العلاقات العادية بين الدائن والمدين بما يشجع على دوام النمو الاقتصادى وازدهار التجارة الدولية وتحقيق تعاون فى مجال النقد العالمى .

ان اقتصاديات تعاني من تضخم جامح وعجز كبير فى الموازنة العامة وقيود شديدة على التجارة ، وسعر صرف مقوم بأكثر من قيمته وأسعار فائدة غير حقيقية ، وأعباء دين خارجى ثقل ، ونوبات متكررة من هروب رأس المال الى الخارج لا تستطيع ان تحقق نموا عن طريق محاولة تخفيف التكيف .

وينبغى الاعتراف بأنه اذا ما أجل التكيف الى النقطة التى تنضب عندها الاحتياطيات من النقد الأجنبى وتفقد البلاد جدارتها الائتمانية ، فالأغلب الأعم — بل يكاد يكون من المؤكد ان تتخذ اجراءات تتمثل فى احداث تخفيضات ضخمة فى الاستثمار والواردات وفى نفقات انتاجية أخرى ، وفى مثل هذه الظروف فان التكيف يتسم بالفوضوية .

والذى الذى يمكن ان يعتبر فيه التكيف مؤديا الى النمو انها يتوقع أولا وقبل كل شيء على نوعية التكيف ، وبمعنى أكثر تحديدا الجمع بين النمو والتكيف على افضل وجه وذلك عندما يتخذ التكيف شكل زيادات فى الطاقة التصديرية ، وفى رفع مستوى المدخرات وفى ارتفاع مستوى الكفاءة الاقتصادية .

ان ذلك النوع المناسب من التكيف لا يحدث بطبيعة الحال بمحض الصدفة اذ يتعين على البلدان النامية ان تضع برنامجا لمجموعة من

(*) من تقرير عن « مشاكل ميزان المدفوعات » — اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

السياسات الهيكلية والاقتصاديات الكلية تحفز التصدير والادخار واتخاذ قرارات استثمارية سليمة واستخدام وسائل من شأنها تخفيض الكلفة وخلق بيئة من الاستقرار المالى الشامل ، هذا وعلى الدائنين ان يبذلوا ايضا من جانبهم الجهد ومد يد المساعدة بتوفير التمويل الكافى والحفاظ على سوق مفتوح ومتنافى لصادرات البلدان النامية وهيكىل مناسب لأسعار الصرف وأسعار الفائدة .

ومن الاهمية بالدرجة الاولى ان تتوافر القدرة الجماعية على ان تدار عملية التكيف بطريقة تمنح النمو ما يستحقه من اعتبار .

ولكى ينجح برنامج التكيف ينبغى ان يصمم بحيث يتناسب مع ظروف البلد الاقتصادية والمالية ، وان يحظى بالتأييد الشعبى ، فالبلدان النامية تتباين تباينا شديدا فى الهيكل الاقتصادى وفى حجم الدين القائم وفى علاقتها بالدائنين وفى حساسيتها السياسية وفى طبيعة الاختلالات القائمة بما لا يسمح بتوليفة نمطية للسياسات تصلح لان تكون قابلة للتنفيذ .

نفى بعض الحالات قد يأتى المقام الاول اصلاح النظام الضريبى ونظام سعر الصرف وازالة التشوهات السعرية ، وفى حالات أخرى قد تكون الحاجة ملحة الى تحرير التجارة واعادة النظر فى مشروعات القطاع العام ، وأوجه الرقابة على الأسعار واصلاح القطاع المالى ، وفى حالات ثالثة قد تعطى الاولوية لاحداث زيادات فى أسعار المنتج وتنويع الصادرات وبذل الجهود من أجل الحصول على مزيد من التمويل الاجنبى .

ان الظروف الأساسية المواتية التى تكفل تحقيق استمرار النمو يندر أن تتوافر فى المدى القصير وهو ما يصدق بصفة خاصة عندما يكون دور الدولة فى الاقتصاد قد أتيح له فرصة التوسع والتضخم بما يجاوز الحدود المعقولة على مدى عشرات السنين ، وحيث أصبحت الحاجة ملحة الى اجراء تعديلات جزرية فى هيكل الأسواق السلعية وفى الأسواق المالية وفى سياسة التوظيف ، وتتطلب هذه الاصلاحات الهيكلية تخطيطا للمدى الطويل ، كما أن آثارها سوف تستغرق وقتا طويلا .

وتقوم البنوك التجارية بدور هام أيضا ، وذلك بمؤازرة برامج التكيف بحيث تصبح فى وضع يتيح لها تقديم اقراض صاف جديد الى البلدان النامية بعد الاتفاق على اعادة الجدولة بما لا يضر بمصلحة الطرفين ، حيث أنه لا جدوى من قيام البنوك بالغاء الديون ، كما أنه لا نفع للبلد المدين يعود عليه من اعلان افلاسه والتوقف عن السداد .

انه من الواجب الحرص بحيث لا نغالى فى دفع الأمور فى الاتجاه المضاد ، فالتغيرات الكبرى التى تحدث فى البلدان النامية تصبح فى خطر عندما لا تلقى دعما كافيا من جانب الحكومات الدائنة والبنوك والمؤسسات المالية الدولية اذ لابد من مشاركة الجميع فى العمل بصورة متوازنة .

وأخيرا يأتى دور الصندوق حيث يعمل بتعاون وثيق مع البنك الدولى ، فالصندوق يساعد البلدان النامية على اعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها ، ويساعد البنك الدولى البلدان الاعضاء النامية على اتخاذ قرارات تركز على معلومات أفضل بشأن ميزان المدفوعات والتضخم والمشروعات التى تعمل على زيادة معدل التنمية .

المراجع :

- (1) The Economist. 17 Aug, 1988.
- (2) Barro, Robert J., «Rez Government Bonds Net Wealth?» Journal of Political Economy, Vol, 82 (November - December 1974). pp. 1095-1117.
- (3) Boskin, Michael J., «Federal Government Deficits : some Myths and Realities» American Economic Review, Vol 72, May 1982», pp. 296-303.
- (4) Buiter, Willem H., «The Proper Measurement of the public Sector Deficit and Its implications for policy Evaluation and Design, Staff Papers, International Monetary Fund (Washington), Vol. 30 (June 1983), pp. 306-349. and James Tobin, «Debt Neutrality : A Brief Review of Doctrins and Evidence.» «Security Versus Private Saving», ed, by George N. Von Furstenberg, vol I in the Series on Capital Investment and Saving, sponsored by the American Council of life Insurance (Cambridge, Mass. Pallinger. 1979), pp. 39 - 63
- (5) Doe, lubin, « Fiscal Policy and Adjustment in the 1980 fund Financial programs » (unpublished, International Monetary fund, June 30, 1983).
- (6) Feldstein, Martin, Government Deficits and Aggregate Demand» Journal of Monetary Economics, Vol. 9 January 1982 pp. 1-20.
- (7) Friedman, Militon, «Inflation and Unemployment,» Journal of political Economy 6 Vol. 85 (June 1977) pp. 451 - 72.
- (8) Patinkin, Don, «Anticipation of the Jeneral Theory» Chicago University, Chicago Press, 1982).

(9) Penati, Alexsandro, «Expansionary Fiscal Policy and the Exchange Rate : A Review,» staff papers, International Monetary fund (Washington), Vol. 30 (September 1983) pp. 542 - 96.

(10) Tanzi, Vito, «Inflation, Real Tax Revenue, and the Case for Inflationary Finance : Theory With an Application to Argentina,» Staff papers, International Monetary Fund (Washington) Vol 25 September 1978. pp. 417 - 51.

(11) Kelly. Margaret R., «Fiscal Adjustment and Fund - Supported programs, 19 = 1 - 80» Staff Papers International Monetary Fund (Washington), Vol. 29 December 1982.) pp. 561 - 602.

(12) Financial Times, Monaday. June 1987.

دور كل من القطاعين العام والخاص

في دعم قضية التصدير في مصر

بقلم الدكتور : يمن محمد حافظ الحماقي

مدرس الاقتصاد — كلية التجارة جامعة عين شمس

مقدمة :

تحتل قضية التصدير في مصر اهتماما متزايدا منذ بداية الثمانينات وذلك لما لها من أهمية في مواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، وتتمثل أهم هذه المشاكل في العجز المتزايد في ميزان المدفوعات والذي ينشأ أساسا من اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات ، فم منذ بداية السبعينات تزايد معدل الاستيراد بدرجة كبيرة ولم يستطع معدل التزايد في الصادرات أن يلاحقه ، وقد انعكس ذلك في شكل زيادة الطلب المستمر على العملة الأجنبية مما أدى الى الانخفاض المستمر في القيمة التبادلية للجنيه المصري وكان لذلك تأثيره الهام أيضا على تكلفة الانتاج المحلي الذي يعتمد على المكون الأجنبي مما أسهم في المزيد من ارتفاع الأسعار وما ينطوي عليه ذلك من التأثير على تنافسية السلع المنتجة ومدى قابليتها للنفاذ الى الأسواق الأجنبية .

ويمثل الوضع السابق حلقة مفرغة تزيد من اعتمادنا على الخارج وتثقل من عبء المديونية الخارجية وذلك لملاحقة الزيادة المستمرة في الطلب المحلي .

ويتطلب دعم قضية التصدير في مصر تهيئة المناخ الذي يمكن في ظله الاسراع بمعدل نمو الصادرات ، وتمثل تجارب الدول النامية الناجحة في هذا المجال حافزا للاستفادة من هذه التجارب بما يتفق مع إمكانيات الاقتصاد المصري وظروفه ويتركز الاهتمام هنا على الصادرات من السلع المصنعة . وقد يثار التساؤل حول إمكانية النفاذ الى الأسواق الخارجية مع تزايد معدلات الحماية وصورها التي تضعها الدول المتقدمة في مواجهة الواردات من الدول النامية ومن ثم يتطلب الأمر أهمية دراسة ظروف وأوضاع السوق العالمية حتى يمكن استنتاج احتمالات الطلب المتوقع على الصادرات المصرية ووضع مصر في السوق العالمية ويفيد ذلك في أهمية الأخذ في الاعتبار أولا بأول التغير في الوضع التنافسي للصادرات المصرية ومدى تأثيرها أو تأثيرها في السوق العالمية .

فإذا انتهينا من ذلك نكون قد أخذنا في اعتبارنا جانب الطلب على الصادرات المصرية ، ومن ثم يتطلب الأمر التعرض لجانب العرض وهو ما يتعلق بالانتاج الصالح للتصدير ، ويعتمد الأداء التصديري على كل من القطاعين العام والخاص ، وعلى الرغم من أن المناخ الذي يعمل فيه كلا القطاعين واحد إلا أن مدى تأثير كل قطاع بهذا المناخ يختلف باختلاف طبيعة كل قطاع والهدف من وجوده هذا بالإضافة الى التمييز في التسهيلات الممنوحة لكل قطاع والمعوقات التي تحول دون تحقيقه لأهداف التصدير وتكون للاعتبارات السابقة تأثيرا هاما على دور كل من القطاعين في تحقيق أقصى أداء تصديري ممكن .

لقد شهد المناخ الاقتصادي في مصر منذ بداية الثمانينات تزايدا في الوزن النسبي للقطاع الخاص ، وتتوقع الخطة الخمسية الثانية أن تصل استثمارات القطاع الخاص من حوالى ٤٠ - ٥٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات ، وقد صحب هذه الظاهرة زيادة الاهتمام من جانب الحكومة بتهيئة المناخ المناسب لدفع عملية التصدير ذلك الاهتمام الذي ترجم في شكل مجموعة من القرارات والاجراءات الحكومية التي تهدف لتشجيع التصدير ، بالإضافة الى انشاء مركز تنمية الصادرات وبنك تنمية الصادرات .

ويشير الوضع الحالى لاستراتيجية التجارة الخارجية في مصر الى انتهاجنا وبدرجات متفاوتة كل من سياستى تشجيع الصادرات واحلال الواردات كما يضطلع بدعم قضية التصدير كل من القطاعين العام والخاص .

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص في دعم قضية التصدير في مصر وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية :

اولا : ما هى ظروف السوق العالمية التى يواجهها المصدر المصرى سواء كان قطاعا عاما أم خاصا ؟ وهل يمكن أن يكون للصادرات المصرية وجودا في السوق العالمية وما مقدار هذا التواجد ؟

وتمثل الاجابة على التساؤل التعرض لجانب الطلب على الصادرات المصرية .

ثانيا : ما هى امكانيات التصدير من جانب كل من القطاعين العام والخاص ؟ ومدى تأثير هذه الامكانيات بتطور الاجراءات للتصدير خلال مرحلة الثمانينات .

وتحدد الاجابة على التساؤل الثانى الامكانيات القائمة حاليا للتصدير سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع العام أم الخاص وبالتالي تحدد الوزن النسبى للقطاعين في الاضطلاع بقضية التصدير ، ويمثل هذا جانب العرض للصادرات المصرية .

ثالثا : ما هي الإمكانيات المستقبلية للتصدير من جانب كل من القطاعين العام والخاص ؟ ونعرض هنا للمؤثرات التي تؤثر على الأداء التصديري للقطاعين ومدى إمكانية التأثير على هذه المؤثرات حتى يمكن الوصول إلى أفضل أداء تصديري للقطاعين العام والخاص معا .

اولا : جانب الطلب على الصادرات • (اوضاع السوق العالمية) :

يتطلب التعرض لجانب الطلب على الصادرات ضرورة دراسة اوضاع السوق العالمية وذلك حتى يمكن معرفة إمكانيات النفاذ إلى هذه السوق والمصاعب أو التسهيلات المحتملة التي يمكن مواجهتها وذلك حتى يمكن الاستفادة من هذه التسهيلات وكذلك يجب أن يكون هناك تقديرا دقيقا للمصاعب المحتملة وإمكانيات التغلب عليها .

١ - ولقد حدثت تغيرات كبيرة في اوضاع السوق العالمية في خلال مرحلة الستينات والسبعينات حيث تغيرت الأهمية النسبية في انتاج وتصدير السلع المصنعة لكل من الدول النامية والمتقدمة مما كان له أثرا هاما على إمكانيات قيام التبادل التجاري سواء بين المجموعتين من الدول أو بين الدول المتقدمة بعضها البعض وكذلك الدول النامية بعضها البعض وقد مرت هذه التغيرات بعدة مراحل .

المرحلة الأولى : في بداية الستينات بدأت اليابان تظهر كقوة اقتصادية يعتد بها وقد استطاعت أن تزيد من معدل صادراتها من السلع كثيفة العمل البشري إلى الدول المتقدمة وكان على رأس هذه السلع المنتجات النسيجية والآلات والسلع المتنوعة كلعب الأطفال أما السيادة في تصدير السلع كثيفة رأس المال فكانت للولايات المتحدة وكندا ، ولم يكن للدول النامية دورا في التجارة الدولية للسلع المصنعة بل اقتصر دورها على تصدير المواد الأولية ومن هنا فتمط التجارة الأساسية كان بين الدول المتقدمة بعضها البعض والدول المتقدمة والنامية .

المرحلة الثانية : في مرحلة السبعينات استطاعت مجموعة من الدول المتقدمة أن تحقق أداء متقدما في تصنيع وتصدير المنتجات كثيفة العمل على نفس النمط الياباني السابق ، وفي هذه المرحلة بدأت اليابان في التحول إلى السلع كثيفة رأس المال - نفس النمط السابق مع تزايد الوزن النسبي لتجارة الدول النامية مع بعضها البعض .

المرحلة الثالثة : مرحلة الثمانينات وقد ظهرت مجموعة أخرى من الدول النامية في محاولة لزيادة الوزن النسبي للانتاج الصناعي والاتجاه للتصدير واستطاعت مجموعة الدول الأولى أن تتقدم في مجالات تنويع صادراتها والاتجاه إلى السلع كثيفة العمل البشري الماهر ورأس المال وفي نفس الوقت دعمت اليابان من وضعها في السوق العالمية كمصدرة للسلع كثيفة رأس المال أما أمريكا قد انخفض الوزن النسبي لتجارتها الخارجية في العالم على حين اهتمت السوق الأوروبية بدعم إمكانيات السوق التجارية بين أعضائها .

ويمكن القول ان نمط تجارة الدول المتقدمة بين بعضها البعض لازال في الصدارة على حين زادت الاهمية النسبية للتجارة بين الدول النامية والمتقدمة والدول النامية بعضها البعض .

٢ - وقد صحب الوضع السابق تغير في نماذج الميزة النسبية في عملية النمو الاقتصادى ، وكانت كل من اليابان وكوريا وتايوان من أكثر الدول التى مرت بمراحل هامة جدا في النمو من خلال تجربة التصنيع وفي ظل سياسات تهدف الى تشجيع الصادرات ، فقد كانت تجربة كوريا هامة في التصنيع في ظل التخطيط الاقتصادى حيث يدعم من سياسة تشجيع الصادرات « التى تستخدم الحافز الفردى لزيادة الانتاج والتصدير » تحديد الصناعات الاستراتيجية ودعمها بواسطة معايير التدخل الحكومى ، وقد استخدمت تايوان سياسات أكثر تحررا مع تدخل أقل في السياسات الصناعية، أما اليابان فقد أظهرت تجربتها أقل درجة من التدخل الحكومى .

وحتى يمكن اظهار التغيرات في نماذج الصادرات فقد تم استخدام الميزة النسبية المشتقة لبالاسا(١) حيث تؤكد نتائج الدراسة(٢) التغير في الاهمية النسبية لصادرات الثلاث دول في الفترة من ١٩٦٣/١٩٧٧ ، يفرض أن الثلاث دول قد مروا بنفس مراحل التصنيع وذلك بسبب توافر موارد طبيعية متشابهة فان كوريا قد استطاعت أن تكرر تجربة اليابان الناجحة في التصدير متبعة نفس التركيب السلى بالنسبة للصادرات وكان ذلك في بداية سياسة تشجيع الصادرات ، وقد اتجهت كوريا بعد ذلك الى بناء الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية (التحول للصناعات كثيفة رأس المال) .

وقد حذت تايوان حذو كوريا في التركيب السلى لصادراتها حيث يبلغ عدد السلع المتماثلة في المقارنة بين التركيب السلى لصادرات الدولتين ١٢ سلعة من ٢١ (أهمها رقائيق خشبية ، منتجات أخشاب ، ملابس ، أحذية ، سلع متنوعة) مما يعنى أن نماذج التجارة للدولتين تتشابه بدرجة كبيرة ، ولكن تختلف تايوان عن كوريا في تواجد مجموعة من الصناعات الكثيفة المهارات مثل الأدوات المنزلية المعدنية ، معدات لتوزيع الكهرباء ،

(1) Revealed Comparative Advantage (Balassa)

$$RCAx = \frac{EXi}{WEXi} \times \frac{TEX}{TWEX} \times 100$$

EXi = صادرات الدولة من السلعة TEX = الصادرات الكلية للدولة
WEXi = صادرات منظمة التعاون TWEX = الصادرات الكلية للمنظمة

(1) الاقتصادى والتنمية من السلعة

(2) يتم استخدام

Standard of International Trade Classification SITC

وهى تشمل من البند ٥ الى البند ٨ (فيها عدا قسم ٦٦٨) وهذا التقسيم للسلع المصنعة حسب الجات يشمل بنود شديدة التنوع للسلع المصنعة .

الاسلاك واسياخ الشواء ، الساعات والمنبهات ، لعب الاطفال و سلع رياضية ، اما بالنسبة لنمط السلع كثيفة المهارات (٢) في كوريا فقد تنوع بين الفصيات ، معدات السفر وحقائب ، منتجات جلدية سواء كان جلد طبيعي أو صناعي ، الفراء بأنواعه ويلاحظ أن هذا التنوع انما يشير الى سلع اقل كثافة في المهارات عن تايوان ويلاحظ أيضا أن تايوان تختلف عن كوريا في استثمارها في استغلال الميزة النسبية في الصناعات الخفيفة كثيفة العمل ، على حين حرصت كوريا كما سبق أن ذكرنا على بناء الصناعات الثقيلة .

وقد نجحت اليابان في تكيف هيكل صادراتها بحيث تستوعب ظهور كل من كوريا وتايوان وتجنب المنافسة معها ، ويمكن توضيح ذلك عند بيان هيكل الصادرات اليابانية في الثمانينات (٤) حيث بلغت الصادرات اليابانية من الآلات ٤٠.٦٪ عام ١٩٨٦ ، السيارات ٢.٤٪ ، الحديد والصلب ١.٦٪ ، معدات بصرية ٥٪ ، منتجات نسجية ٣.٣٪ ، سفن ٢.٣٪ ، منتجات معدنية ١.٩٪ ، منتجات كيميائية ١.٥٪ ، بلاستيك ١.٤٪ ، منتجات أخرى ، ١٧.٥٪ ، ويتضح من هذا الهيكل أن اليابان قد غيرت الأهمية النسبية لصادراتها حيث أنخفضت الأهمية النسبية للحديد والصلب وبناء السفن والمنسوجات ، وتجدد الإشارة في هذا الصدد أن الصناعات اليابانية تتمتع بالرونة التي تجعلها قادرة على التحول الى مجالات أخرى دون اللجوء للحماية أو الاستعانة بالمساعدات الحكومية .

٣ - وقد يفيد في هذا المجال التعرض لتغيير نسب عناصر الانتاج وتأثيرها على نماذج التجارة وتنافسية السلع المصنعة حيث يؤثر هذا التغيير على احتمالات التجارة المستقبلية بين كل من الدول المتقدمة والنامية ، ويلاحظ بصفة عامة اتجاه رأس المال غير البشري للدول المتقدمة حيث يظهر أن رأس المال أكثر وفرة في هذه الدول بالمقارنة بباقي عناصر الانتاج ، وتحظى الولايات المتحدة بـ ٣٣.٦٪ من رأس المال العالمي المقدرة (٥) ، وبالنسبة للأبحاث والتنمية تحظى كل من الولايات المتحدة وكندا واليابان والمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا بـ ٨.٥٪ من العلماء الموجودين بالعالم (فيما عدا الكتلة الشرقية) ، وبالنسبة للعمالة غير الماهرة فانها تتركز في الدول النامية .

ويوضح جدول (١) كل من التغيرات في نمو عناصر الانتاج لمجموعة من الدول المتقدمة والحديثة العهد بالتصنيع (١) ثم التغير في تنافسية السلع المصنعة (ب) ، ويظهر من بيانات الجدول ما يأتي :

بالنسبة لـ (١) يلاحظ ارتفاع معدل نمو لرأس المال غير البشري في كل من اليابان والدول الحديثة العهد بالتصنيع ، ومن هنا فقد استطاعت اليابان أن تتقدم على الولايات المتحدة من ناحية وفرة العنصر في رأس المال لكل فرد ، كذلك تتقدم الدول الحديثة العهد بالتصنيع بخطى حثيثة في هذا المجال .

جدول (١)
التغيرات في نمو العنصر (الانتاج) والتغيرات في نماذج
التجارة بالنسبة للسلع المصنعة
١٩٨٠ - ١٩٦٣

(١) التغيرات في نمو عناصر الانتاج ، ١٩٦٣ - ١٩٨٠ (النمو في كل عنصر بالنسبة لكل فرد من اجمالي قوى العمل القومية لنفس الفترة ، النسبة المئوية للفرد .

رأس المال	الأبحاث/التنمية	كل العمال	غير البشرى	العلماء	المهرة
اليابان	٨,٣	٥,١	٢,٧		
الولايات المتحدة	١,٤	١,١	١,٠		
كندا	٢,٠	١,١	١,٣		
ألمانيا الغربية	٣,٠	٥,٦	٢,٥		
فرنسا	٤,٩	١,٩	٢,٧		
المملكة المتحدة	٣,٣	٥,٦	١,٥		
الست دول الحديثة العهد بالتصنيع*	٦,٢	-	٢,٦		

* كوريا ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة ، البرازيل ، المكسيك

(ب) التغير في تنافسية السلع المصنعة ، معدلات الصادرات/ الواردات
١٩٦٩ - ١٩٧٩

سلع كثيفة	السلع المصنعة	السلع كثيفة	السلع المصنعة	السلع كثيفة	السلع المصنعة
التكنولوجيا	المطبعة	العمل	العمل	العمل	العمل
١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٦٩	١٩٧٩
اليابان	٣,٤١	٥,٦٧	١,٥٠	١,٠٩	١٤,٩٢
الولايات المتحدة	١,٧٨	١,٥٢	٥,٥٣	٣,٣٩	٣,٣٨
كندا	١,٧٨	١,٧٧	١,٢٩	١,٣٨	٢,٢٢
ألمانيا الغربية	٣,٠٤	٢,٤٠	١,٧١	١,٨٤	١,٧٣
فرنسا	١,١٣	١,٣٨	١,٨٣	١,٠٣	١,٣١
المملكة المتحدة	٣,١٦	١,٣٩	١,٦٠	١,٧٦	١,٢٢

Source : Mutti, J and peter Morici, Changing Patterns of U.S Industrial activity and comparative advantage, Washington, D.C. National Planning Association, 1983.

وبالنسبة للأبحاث والتنمية يلاحظ ارتفاع معدل النمو لكل فرد في كل من اليابان والمملكة المتحدة والمانيا الغربية ، أما بالنسبة للعمال المهرة فيلاحظ التقارب في النسب بين كل من اليابان ، والدول الحديثة العهد بالتصنيع والمانيا الغربية وفرنسا .

بالنسبة لـ (ب) يبدو واضحا التغير في تنافسية السلع المصنعة بالنسبة لليابان في الفترة من ١٩٦٩/١٩٧٩ حيث يلاحظ ارتفاع تنافسية السلع كثيفة التكنولوجيا من ٣٤١ الى ٥٦٧ مع انخفاض التنافسية الخاصة بالسلع كثيفة العمل من ١٤٩٢ الى ١٠٤ . ويتفق هذا مع ما سبق ان ذكرناه من تغير الأهمية النسبية للسلع المصنعة في اليابان وكذلك التغير في الميزة النسبية بين السلع كثيفة العمل وكثيفة رأس المال .

وكذلك يتضح من بيانات الجدول أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تسير اليابان من ناحية زيادة المخزون الراسمالي والمهارات لكل فرد من العاملين ومن ثم اتجهت تنافسية السلع المصنعة الأمريكية الى السلع الكثيفة التكنولوجية والنمطية ، كذلك يظهر اتجاه كل من بريطانيا والمانيا الغربية الى تنمية الأبحاث والتنمية مع انخفاض الوضع التنافسي للصادرات (فيما عدا النمطية) ، على حين اهتمت فرنسا بتحسين تنافسية السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا والنمطية وذلك على حساب الأبحاث والتنمية .

ومن هنا يمكن القول أنه في فترة الستينات والسبعينات حدثت تطورات هامة في نماذج التجارة بين كل من الدول المتقدمة وبعضها البعض وبين الدول المتقدمة والنامية ، لقد كان السبق في البداية لأمريكا وكندا في وفرة المهارات ورأس المال (الستينات) ، ثم احتلت وضع أمريكا كل من اليابان والدول الحديثة العهد بالتصنيع وذلك من ناحية وفرة العنصر بالنسبة للفرد في العلوم والمهارات ورأس المال ، ومن هنا يظهر أن الدول الصناعية تقترب من بعضها البعض في تشابه وفرة العنصر مما يؤثر على إمكانيات التبادل التجاري بينها ، ولا يحدث هذا بالنسبة لعلاقة الدول الحديثة العهد بالتصنيع والدول النامية .

٤ - يتطلب التعرض لجانب الطلب على الصادرات أهمية التعرض لاحتمالات الحماية التي يمكن أن تواجهها هذه الصادرات من جانب الدول المتقدمة ولقد تطورت اشكال الحماية وصورها في السبعينات وذلك لتتناسب مع تزايد معدل صادرات الدول النامية وخاصة الحديثة العهد بالتصنيع للدول المتقدمة ، الا أنه على الرغم من تزايد معدلات الحماية فقد استطاعت الدول النامية وخاصة الحديثة العهد بالتصنيع أن تزيد من حجم صادراتها بمعدل ٥١٪ في المتوسط سنويا في الفترة من ١٩٧٠/١٩٨٠ وكان معدل نمو التجارة في السلع المصنعة ١٥٩ ٪ سنويا (٦) ، بل يمكن القول انه في بداية الثمانينات وعندما واجهت هذه الدول ظروف الكساد العالمي وانخفاض الطلب من جانب الدول المتقدمة فان قدرتها على التكيف وذلك من خلال سياسات قوانين التصدير واحلال الواردات كانت أفضل من الدول

النامية التي اتبعت سياسة احلال الواردات (٧) ، ومن ثم تخطت هذه الدول وعلى رأسها كوريا الجنوبية هذه المرحلة واستطاعت أن ترفع من معدل نمو صادراتها في الوقت الحالي ، والواقع أن انخفاض حصة الدول النامية في استهلاك الدول المتقدمة (لم تتعد ٣٤٪ عام ١٩٨٠) لازالت تمثل دافعا هاما للدول النامية لمحاولة النفاذ الى أسواق الدول المتقدمة .

كذلك فان اغلب صورة الحماية الحديثة انما تتيح للدول النامية الفرصة لاعادة هيكله صادراتها للتلائم مع صور الحماية الحديثة* .

٥ - ان تغير الميزة النسبية للدول النامية الحديثة العهد بالتصنيع ونجاح سياساتها في تشجيع الصادرات قد دفع العديد من الدول النامية أن تحذو حذوها منذ أوائل السبعينات مثل ماليزيا وتاييلاند والفلبين وسريلانكا والأردن والمغرب (٩) الا أنه هناك اختلافا في أداء هذه الدول بالمقارنة بالدول الحديثة العهد بالتصنيع وذلك من ناحية انخفاض معدل نمو الصادرات نسبيا وكذلك تغير نسب عناصر الإنتاج والانتقال الى السلع كثيفة رأس المال مما يفيد بأن علاقة الدول الحديثة العهد بالتصنيع بهذه الدول لا يبدو انها ستمتد بالمرحل التي مرت بها اليابان بالدول الحديثة العهد بالتصنيع ويفتح هذا المجال أمام زيادة امكانيات التبادل التجاري بين الدول الحديثة العهد بالتصنيع والدول النامية .

ان خلاصة الوضع السابق للسوق العالمية يمكن أن تشير الى ما يلي :

١ - يشير تطور الاهمية النسبية في انتاج وتصدير السلع المصنعة الى فتح المجال أمام المزيد من الدول النامية للتخصص في تصدير السلع كثيفة العمل والعمل الماهر ، واذا ما طبقنا ذلك على مصر فان هذه الدعوة للاهتمام بالتصدير للسلع كثيفة العمل تكتسب أهمية لتمتع مصر بوفرة نسبية في العمالة .

٢ - تشير تجارب الدول التي نجحت في مجال التصدير الى اتباع درجات متفاوتة من التحرر الاقتصادي بل أن كوريا تتبنى سياسة تشجيع الصادرات من خلال اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي مما يشير الى أن السبب الرئيسي للنجاح ليس في حرية التجارة أو تقييدها وانما في معرفة امكانيات السوق العالمية وكذلك امكانيات العرض المحلية والتخطيط لتحقيق أقصى استفادة من التعامل مع الخارج من خلال التجارة .

(*) من أهم صور الحماية الحديثة قيود الصادرات الطوعية Voluntary Export Restraint وتقع على رأسها اتفاقية الأنسجة المتعددة الأطراف Multi-Fibre Arrangement وبموجبها يتم الاتفاق بين كل من الدول النامية والمتقدمة على حصص تصديرية بناء على خطة تعد كل عدة سنوات وذلك لتراعى مصلحة الطرفين .

٣ - يجب الأخذ في الاعتبار أنه من الأمور الضرورية بالنسبة للدول النامية التي تحاول دعم قضية التصدير أن يكون هناك تخطيطاً لتحقيق التنوع في هيكل صادراتها ، وفي هذا الصدد يتم استخدام معايير دولية للتركيب السلمي المصنعة وهو معيار التصنيف التجارى الدولى **Standard of, International Trade Classification** ويلاحظ كما سنرى في الجزء القادم أن مصر منذ اتبعت سياسة تشجيع الصادرات في أوائل الثمانينات وحتى الآن لم تحقق تنوعاً يذكر في صادراتها .

٤ - تحاول الدول النامية التي تشجع التصدير متابعة الميزة النسبية لمنتجاتها وذلك من خلال الدراسات المستمرة التي توضح التغيرات في الميزة النسبية مما يكون له أثراً هاماً في التخطيط لهذه الصادرات ونتيجة للنصيب الضعيف جداً للصادرات المصرية في الأسواق العالمية فلم تظهر بعد الدراسات العلمية التي تحدد الوزن النسبى للصادرات المصرية في السوق العالمية .

٥ - يسهم التغير في نسب عناصر الانتاج وانخفاض الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة في زيادة إمكانية التبادل التجارى والمصلحة المتبادلة بين الطرفين ، مما يزيد من المجالات المتاحة أمام الدول النامية للتواجد في الأسواق العالمية .

٦ - تسمح الميزة النسبية لصادرات الدول الحديثة العهد بالتصنيع مع تغير نسب عناصر الانتاج بها بأمكانيات كبيرة للتبادل التجارى بين هذه الدول وبين مجموعة أخرى من الدول النامية المشجعة للتصدير وكذلك تتيح نسب عناصر الانتاج الى امكانية أن تحل هذه الدول محل كوريا في تصدير السلع المصنعة كثيفة العمل .

٧ - تشير صور الحماية التي تواجهها الدول النامية في تجارتها مع الدول المتقدمة الى وضع حدود معينة تتم بالاتفاق بين الطرفين ، ولا شك أن هذه الاتفاقيات في ظاهرها اتفاق وباطنها اجبار ، إلا أن ظروف الحماية تمنح الفرصة لأخذها في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل الصادرات للدول النامية ، وبالنسبة لمصر فإن حجم صادراتها لم يصل بعد الى المستوى الذى يثير الخوف من الحماية ولكن يجب الأخذ في الاعتبار مع تزايد حجم الصادرات المصرية في الخارج أنه لا بد من التخطيط المسبق لامكانية مواجهة الصادرات المصرية للحماية والطرق التى يمكن بها مراجعة هذه الحماية ، كذلك من المفيد الأخذ في الاعتبار المزايا التى يمكن أن تحصل عليها مصر في تجارتها مع الخارج وذلك إما من خلال شروط الجات أو شرط الدولة الأولى بالرعاية (UNCTAD) .

ثانيا : الإمكانيات القائمة لعرض الصادرات المصرية :

١ - بدأت مصر منذ بداية الثمانيات فى اتباع سياسات تهدف الى تشجيع الصادرات وقد بدأت هذه السياسة بتشكيل اللجنة العليا لتنمية الصادرات عام ١٩٨٣ مع تدعيم الأجهزة التى تخدم التصدير مثل مركز تنمية الصادرات وبنك تنمية الصادرات ، وقد حدثت تعديلات هامة على هذه السياسات أهمها احتفاظ المصدر من القطاع الخاص بنسبة ٢٥٪ من حصة صادراته لاستخدامه الخاص وخفض نسبة الضرائب التى تحصل عند المنبع من ٢٪ الى ١٪ مع اعفاء المصدرين من العديد من الرسوم عند الفرز والتسويق التعاونى والتصدير مباشرة عن طريق الجمارك ثم تحرير مصدري القطاع الخاص من الأسعار التى كانت تحددها لجان التصدير ومحاولة تبسيط إجراءات التصدير بتجميع هذه الإجراءات فى أماكن موحدة بالمطارات والموانئ (١٠) .

وقد كان من أهم القرارات التى اتخذت انشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى ويتم فى نطاقها تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا للعرض والطلب ويمثل ما سبق اتجاه الدولة نحو تشجيع الصادرات ، إلا أن الظروف التى تؤثر على الانتاج والتصدير تتأثر أيضا بمتغيرات أخرى أهمها ظروف الانتاج ومدى التقدم التكنولوجى مما يؤثر على الفن الانتاجى المستخدم ويجعل الانتاج قادرا أو غير قادر على المنافسة العالمية ويمثل ذلك ظروف الصناعة ، ويبقى بعد ذلك الظروف داخل المنشأة نفسها وأهمها الادارة وتأثيرها على الأداء (١١) .

٢ - ومن هنا يمكن القول أن محصلة هذه العوامل انما يمكن أن تسهم بدرجات متفاوتة فى التأثير على الأداء التصديرى للقطاعين العام والخاص والاستثمارى فى مصر وواقع الأمر يشير الى أن الإمكانيات القائمة لعرض الصادرات المصرية لا تتناسب مع الواردات المطلوبة مما يظهر فى شكل تزايد العجز فى الميزان التجارى ، فقد تزايد العجز فى الميزان التجارى من ٤٢ مليار جنيه عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٦٤ مليار جنيه عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، كذلك تناقصت نسبة الصادرات/الواردات من ٣١٩٪ عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٢٤٤٪ عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، ويوضح جدول (٢) التجارة الخارجية لمصر فى مرحلة الثمانينات ، ويمكن من بيانات الجدول ملاحظة ما يلى :

فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ وحتى ١٩٨٦/٨٥ تراوح الوزن النسبى لصادرات الوقود من جملة الصادرات ما بين ٥٥٤٪ الى ٦٨٩٪ وهى لا شك تعتبر نسبة عالية جدا تزيد من ضعف مركز صادراتنا حيث تجعلها عرضة للتقلبات المستمرة مع التغيرات التى يمكن أن تحدث فى الأسعار .

جدول (٢)
إجمالي التجارة الخارجية خلال أعوام ١٩٨١/٨٢ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧
القيمة بالليون جنيه مصري

البيان	١٩٨٢ / ٨٢ قيمة	١٩٨٣ / ٨٢ قيمة	١٩٨٤ / ٨٢ قيمة
الصادرات :			
وقود	١١٧٠,٧	٥٨,٩	١٢١٣,٨
قطن خام	٣٠٠,٨	١٥٠,١	٣٦٦,٠
مسواد خام	١٢٧,٩	٦,٥	١٤٦,٩
سلع نصف مصنعة	٢٣٢,٩	١١٦,٦	٢٠١,٧
سلع مصنعة	١٥٥,٤	٧,٨	٢٦١,٦
جملة الصادرات	١٩٨٧,٧	٢٢٠٣,٤	٢١٩٠,٠
السواردات :			
وقود	١٩٧,٥	٣,٢	٣٨٩,٨
مسواد خام	٩١١,٧	١٤,٦	٦٨٦,٣
سلع وسيطة	١٩٥٩,٣	٣١,٥	٢٣٦٤,١
سلع استثمارية	١٦٠٣,٤	٢٥,٧	١٩٩٨,٦
سلع استهلاكية	١٥٥٦,٩	٢٥,٠	١٧١٥,٣
سلع معمرة	٣٥٢,٤	٥,٧	٤٧٥,٧
سلع غير معمرة	١٢٠٤,٥	١٩,٣	١٢٣٩,٦
جملة الواردات	٦٢٢٨,٨	٧٢٧٤,٢	٧١٥٤,١
حجم التجارة	٨٢١٦,٥	٩٤٧٧,٦	٩٣٤٤,١
الميزان التجاري	٤٢٤١,١ -	٥٠٧٠,٨ -	٤٩٦٤,١ -
حجم الصادرات للواردات	٣١,٩ %	٣٠,٣ %	٣٠,٦ %

٥ المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

تابع جدول (٢)

	١٩٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٥/٨٤	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
البيان						
الصادرات :						
وقود	٦٨١,٥	٦٦,٣	١٦٢٥,٦	٦٨,٩	١٨٥٥,٨	٦٨,٩
قطن خضام	٣٠٠,٤	١١,٨	٢٨٩,١	١١,٣	٣٠٤,٧	١١,٣
سواد خضام	٢١٢,٣	٤,٨	١١٧,٧	٤,٧	١٣٥,٢	٤,٧
سلع نصف مصنعة	٤٧٧,٩	٧,٦	١٨٤,٩	٦,٨	١٨٣,٣	٦,٨
سلع مصنعة	٣٩٠,٣	٩,٥	٢٣٢,٦	٨,٣	٢٢٢,٩	٨,٣
جملة الصادرات	٢٠٦٢,٤	٪١٠٠	٢٤٥٠,٩	٪١٠٠	٢٦٩١,٩	٪١٠٠
السورادات :						
وقود	٢٠٧,٦	٣,٣	٢٣٣,٣	٣,٣	٢٣٥,٤	٣,٣
سواد خضام	٨٩٦,٦	١٠,٧	٧٤٤,٣	١٠,٢	٧٣٧,٧	١٠,٢
سلع وسيطة	٣٣٥٢,٦	٣٩,٨	٢٧٦٩,٤	٣٥,٦	٢٥٧٥,٧	٣٥,٦
سلع استهلاكية	٢٠٨٨,٤	٢٣,٤	١٦٢٩,٣	٢١,٢	١٨٩٧,٢	٢١,٢
سلع استهلاكية	١٩٢٢,٠	٢٢,٨	١٥٨٣,٩	٢٤,٧	١٧٨٨,٧	٢٤,٧
سلع مصنعة	٣,٤	٣,٤	٢٣٣,٩	٦,٤	٤٦٢,٤	٦,٤
سلع غير مصنعة	١٦٣٤,٤	١٩,٤	١٣٥٠,٥	١٨,٣	١٣٢٦,٣	١٨,٣
جملة الواردات	٨٤٦٧,٢	٪١٠٠	٦٩٦٠,٢	٪١٠٠	٧٢٣٤,٧	٪١٠٠
حجيم التجارة	١٠٥٢٩,٥	(-)	٩٤١١,١	(-)	٩٩٢٦,٦	(-)
الميزان التجاري	٦٤٠٤,٨	(-)	٤٥٠٩,٣	(-)	٤٥٤٢,٨	(-)
نسبة الصادرات للواردات	٪٢٤,٤		٪٣٥,٢		٪٣٧,٢	

ويزداد الوضع سوءا اذا ما أضفنا القطن الخام الى الوقود حيث تراوح الوزن النسبى لكل من الوقود والقطن الخام الى جملة الصادرات فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٨٦/٨٥ ما بين ٧٢٢٪ الى ٨٠٢٪ .

يلاحظ من بيانات الجدول أن عام ١٩٨٧/٨٦ انما يمثل طفرة هامة فى هيكل الصادرات حيث انخفض نصيب الوقود الى النصف تقريبا ٣٣٪ وكل من الوقود والقطن الخام الى ٤٧٦٪ . ويعنى ذلك تزايد الوزن النسبى للسلع نصف المصنعة والمصنعة ويرجع السبب فى ذلك لانخفاض أسعار البترول من ناحية وكذلك الى زيادة الصادرات فى البندين السابقين .

أن تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص (ويدخل القطاع الاستثمارى ضمن القطاع الخاص) انما يتطلب استبعاد كل من الوقود والقطن الخام من ضمن الصادرات الاجمالية وذلك من صادرات القطاع العام لانعدام المنافسة بين القطاعين فى هذين البندين وأيضا بسبب احتكار الدولة لتصديرهما ، ويؤدى هذا الى تغير فى الوزن النسبى للقطاعين فى الصادرات المصرية ، ويوضح جدول (٣) وجدول (٤) التغير فى دور كل من القطاعين العام والخاص حيث يتضح من بيانات جدول (٣) أن الوزن النسبى للقطاع العام يتراوح ما بين ٨٤٧٪ الى ٩٥٪ فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ وحتى ٨٧/٨٦ على حين لم يزد نصيب القطاع الخاص على ١١٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ وكذلك تراوح دور القطاع الاستثمارى ما بين ٧ الى ٣٧٪ وهى نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة لما يفترض أن يحققه هذا القطاع من دعم لقضية التصدير فى مصر .

وقد تغيرت مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص والاستثمارى فى الصادرات المصرية بعد استبعاد الوقود والقطن الخام وهو ما توضحه بيانات جدول (٤) حيث تناقص الوزن النسبى للقطاع العام وتراوح ما بين ٧٣٦٪ الى ٨٢٨٪ لنفس الفترة على حين تزايد الوزن النسبى للقطاع الخاص وتراوح ما بين ١٦٪ الى ٢٠٪ ، وكذلك تزايد الوزن النسبى للقطاع الاستثمارى حيث تراوح ما بين ١١٪ الى ٦٣٪ .

ان التغير الذى حدث فى هيكل الصادرات المصرية فى عام ٨٧/١٩٨٦ انما تثير التساؤل حول دور كل من القطاع العام والخاص فى احداث هذا التغير فى الوضع التصديرى لمصر ، ويوضح هذا الدور جدول (٥) الذى يبين حصيلة الصادرات خلال العامين ١٩٨٦/١٩٨٥ ، ١٩٨٧/١٩٨٦ موزعة على القطاعين العام والخاص والمجموعات السلعية ، ثم ب الذى يوضح الهيكل النسبى لحصيلة الصادرات ومعدلات النمو لكل من القطاعين العام والخاص ويظهر من بيانات الجدول (١) التقارب فى حجم الصادرات لكل من القطاعين بالنسبة للسلع الهندسية فى عام ١٩٨٦/١٩٨٥ مع تفوق القطاع العام فى الصادرات من الغزل والنسيج والسلع الغذائية والمعدنية .

جدول (٣)

مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص والاستثمارى
فى الصادرات المصرية (بدون استبعاد البترول ومنتجات القطن)
مرحلة الثمانينات (نسبة مئوية) *

القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الاستثمارى
١٩٨١/٨٠	٩٥	٥ %
١٩٨٢/٨١	٩٥	٥
١٩٨٣/٨٢	٩٤,٣	٥,٧
١٩٨٤/٨٣	٩٣,٨	٦,٢
١٩٨٥/٨٤	٩٤,٦	٤,٧
١٩٨٦/٨٥	٩١,٩	٦,٨
١٩٨٧/٨٦	٨٤,٧	١١,٦

* نشرات البنك المركزى — أعداد متفاوتة .

جدول (٤)

مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص والاستثمارى
فى الصادرات المصرية (بعد استبعاد البترول ومنتجاته والقطن)
مرحلة الثمانينات (نسبة مئوية) *

القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الاستثمارى
١٩٨٢/٨١	٨٢,٨	١٦,١
١٩٨٣/٨٢	٧٤,٤	٢٤,١
١٩٨٤/٨٣	٧٦,٢	١٣,٤
١٩٨٥/٨٤	٧٨	١٩,٠
١٩٨٦/٨٥	٧٦,٧	١٩,٦
١٩٨٧/٨٦	٧٣,٦	٢٠,٠٥

* تم حسابها من بيانات البنك المركزى المصرى — نشرات متفاوتة .

وقد حدث تغير في هذا الوضع في عام ١٩٨٧/٨٦ حيث تفوق القطاع الخاص بالنسبة للسلع الهندسية والكبواية مع تقدم يعتد به في مجال السلع الغذائية كذلك يلاحظ تقدم القطاع الخاص في الصادرات الزراعية* .

جدول (٥) (١)
حصيلة الصادرات خلال العامين
١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ موزعة على القطاعين
العام والخاص والمجموعات السلعية*

(القيمة بالمليون جنيه)

عام ١٩٨٦ - ٨٥	عام ١٩٨٧ - ٨٦	
قطاع عام	قطاع خاص	المجموعات السلعية
٣٦٤,٨	٥٣,٥	- السلع الزراعية
٢١٨٩,٠	٨١,٩	- السلع الصناعية
٣٢٢,٧	١٦,٥	صناعة الغزل والنسيج
٦,٤	٦,٥	السلع الهندسية
٣٢,٥	٦,٦	السلع الغذائية
١٩,٤	٣٧,٥	السلع الكبواية
٩٠,٨	٢,٦	السلع المعدنية
٨,١	-	السلع التعدينية
٤٤,٤	١٢,٢	صناعات أخرى
١٦٦٤,٧	-	البترول ومنتجاته
٢٥٥٣,٨	١٣٥,٤	الإجمالي العام
١٩٦,٢	-	مبالغ غير موزعة حسب السلع
٢٧٥٠,٠	١٣٥,٤	المجموع الكلي

* تم حسابها من بيانات الجهاز المركزي للمحاسبات .

(*) يحتاج التعرض للصادرات الزراعية لبحث مستقل وذلك لاختلاف المتغيرات التي تحكم الصادرات الزراعية ولارتباط الصادرات الصناعية بالتطور الصناعى مع زيادة الوزن النسبى للصناعة فى الاستثمار (الخطة الخمسية) .

جدول (٥) (ب) ١٩٨٦/٨٥
الجزء النسبي لمصيلة الصادرات خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ ومعدلات النمو بينهما*

مجموعات السلع	١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		معدلات النمو %	
	عام ق.	خاص ق.	عام ق.	خاص ق.	عام ق.	خاص ق.	عام ق.	خاص ق.
الزراعية	١٣,٣	٣٩,٥	١٤,٥	١٦,٥	٣٣,٥	١٨,٥	١٧,٢	٥٢,٩
(٨,٢)								
الصناعية	٧٩,٦	٦٠,٥	٧٨,٧	٦٩,٦	٦٧,٥	٦٩,٣	٤١,٩	١٠٢,٧
(٣٦,٦)								
صناعة الفزل والنسيج	١١,٧	١٢,٢	١١,٨	٢٢,٥	١٣,١	٢٠,٩	٢٤,٤	٩٦,٤
الهندسية	٢	٤,٨	٥	٣	٤,٣	٨	٦,٣	٦٣,١
السياحية	١,٢	٤,٩	١,٤	٢,٢	٨,٤	٣,٥	٢٤,٥	٢١٨,٢
الكهربائية	٧	٢٧,٧	٢,٥	١,٥	٢٢,٣	٤,٥	٤٥,٤	٤٧,٢
الغذائية	٣,٣	١,٩	٣,٢	٦,٣	٩,٨	٦,٧	٥٦,٨	٨٣٤,٦
التعدينية	٣	—	٢	١٢	١	٢	٦٤,٢	—
صناعات أخرى	٦	٩,٥	١,٩	٢,٤	٩,٥	٣,٢	٧	٨٢,٨
البيترول ومنتجاته	٦٠,٦	—	٥٧,٧	٣٤,٧	—	٣٥,٥	٦١,٩	—
الإجمالي	٩٢,٩	١٠٥	٩٣,٢	٨٦,١	١٠٥	٨٧,٨	٣٨,٣	٨٣,٥
٣٢,٢								
مبالغ غير موزعة حسب السلع	٧,١	—	٦,٨	١٣,٩	—	١٢,٢	٢٩,٤	—
٢٩,٤								
المجموع الكلي	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	٣٣,٥	٨٣
٢٨,٥								

* تم حسابها من بيانات البنك المركزي المصري .

ملحوظة : لا تتوفر بيانات عن صادرات القطاع الخاص بالنسبة لبيروت السلع المصنعة بالتفصيل إلا بالنسبة لعامي ١٩٨٥/١٩٨٦ ١٩٨٦/١٩٨٧ .

ان هذا التقدم يمكن ملاحظته عند التعرض لمعدلات نمو صادرات القطاع الخاص في عام ١٩٨٧/١٩٨٦ (جدول ب) مقارنة بـ ١٩٨٥/١٩٨٦ حيث يلاحظ زيادة معدل النمو لصادرات القطاع الخاص بنسبة ٩٦٤٪ للغزل والنسيج و ٢١٨٢٪ للسلع الغذائية و ٨٣٤٦٪ بالنسبة للسلع المعدنية ، وبالنسبة للسلع المصنعة بصفة عامة كان معدل النمو ١٠٢٧٪ ، وبالنسبة للقطاع العام كان معدل النمو بالسالب للسلع المصنعة - ٤١٩٪ ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى نمو بالسالب لقطاع البترول - ٦١٩٪ والسلع الهندسية - ٦٣٪ ، على حين حدث تزايد معقول في معدل نمو الصادرات من السلع الكيماوية (٤٥٤٪) المعدنية (٥٦٨٪) .

٣ - يتطلب دراسة اختلاف الوزن النسبي لكل من القطاعين العام والخاص بالنسبة للصادرات المصرية أهمية التمييز بين القطاعين من حيث حجم الانتاج الصناعى والاستثمارات ، فقد أسهم القطاع الخاص بـ ٢٩٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى الكلى والفعلى للعام المالى ١٩٨٦/٨٥ (١٢) على حين لم يتعد نصيب القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦ ٢٤٢٪ ، كذلك يلاحظ تركيز مشروعات القطاع الخاص فى مجال الصناعات الكيماوية (استحوذت على ٢٢٢٦٪ من الاستثمارات فى القطاع الصناعى وذلك حتى ١٩٨٧/٦/٣٠) وكذلك الصناعات الغذائية ١٦٪ وصناعات الغزل والنسيج ١٣٨٪ (١٣) ، وبالرجوع الى بيانات جدول (٥) ب يلاحظ أن القطاع الخاص قد حقق نمواً فى التصدير بالنسبة لهذه السلع المصنعة (٤٧٢٪ ، ٢١٨٢٪ ، ٩٦٤٪) ما بين عامى ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٧/٨٦ .

ويتفق هذا الاتجاه مع الأداء التصديرى لشركات الاستثمار حيث يلاحظ أن أغلب الشركات الاستثمارية التى حققت نسب عالية من التصدير بالنسبة لمنتجاتها تدخل فى قطاع الغزل والنسيج أمثلة ذلك حققت شركة مصر ايران للغزل والنسيج ٤٢٩٪ من حجم الانتاج للتصدير ، شركة ام اى سى ٨٦٨٪ للتصدير وكذلك شركة الجيزة للمبوسات ٥٣٥٪ ، وبالنسبة للصناعات الكيماوية حققت شركة تصنيع أفلام بلاستيك ٤١٣٪ من حجم الانتاج للتصدير وشركة المواد العازلة ٢٩٦٪ من انتاجها للتصدير ، وذلك خلال عام ١٩٨٣/٨٢ (١٤) .

ويتفق هذا مع الدراسات التى تؤيد وجود ميزة نسبية لنا فى المنسوجات القطنية وكذلك الكيماوية والغذائية (١٥) ، ومن هنا فان الانتاج طبقا للميزة النسبية يسمح بالتوجيه الأفضل للموارد .

٤ - بالنسبة لصادرات القطاع العام يلاحظ كما سبق ان ذكرنا أن البترول يأتى فى مقدمة صادرات هذا القطاع يليه المنتجات الزراعية وأهمها القطن ، وتأتى فى المرتبة الثالثة الصادرات من الغزل والنسيج ويأتى فى المرتبة الرابعة الصادرات من السلع المعدنية وعلى رأسها الواح منتجات المونيوم .

وإذا كانت المقارنة بين الأداء التصديري للقطاعين العام والخاص إنما تستدعي استبعاد القطن والبتروول فإن المقارنة أيضا بالنسبة للصادرات من الغزل والنسيج تستدعي الأخذ في الاعتبار التركيب السلمي لصادراتنا في الغزل والنسيج . وهو ما يوضحه جدول (٦) ، ومن بيانات هذا الجدول يمكن ملاحظة زيادة الوزن النسبي لصادراتنا من الغزل بالمقارنة بالأقمشة القطنية والملابس الجاهزة والكليم والمتنوعات والسجاد والكهنة ، ومن هنا يمكن تعليل زيادة الأهمية النسبية للقطاع العام في تصدير الغزل والمنسوجات لارتفاع نصيب الغزل في صادرات الغزل والمنسوجات وهو ما يكون فيه للقطاع العام دورا رئيسيا ، ومن هنا يكون التساؤل حول جدوى الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الخطة الخمسية السابقة للأحلال والتجديد في قطاع الغزل والنسيج من ناحية وكذلك في العلاقات الانتاجية التي تتواجد بين كل من القطاع العام والخاص في هذه الصناعة ، فالحقن أساسا من المحاصيل التي تورد إجباريا للدولة ومن هنا لا يوجد الحافز على انتاجه لدى المزارع وذلك لعدم ربحيته ورغم ذلك فإنه لا يستغل الاستغلال الأمثل في عملية التصنيع بل يصدر الجزء الأكبر منه في شكل خام على حين أن أبسط المبادئ الاقتصادية تنادي بأنه كلما ازدادت القيمة المضافة كلما ازداد الربح الناتج سواء للانتاج المحلي والتصدير ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أنه إذا قامت عمليات تصنيع لغزل ونسيج فإن النسبة العظمى منه تصدر في شكل غزل مع الامكانيات الضخمة القائمة في المصانع المصرية سواء كانت قطاعا عاما أم خاصا أن هذا الوضع إنما يعبر عن عدم وجود تنسيق في هذا القطاع والاستفادة من امكانياته بل أن العلاقة بين القطاعين لحصول القطاع الخاص على الغزل يمكن أن تكون سببا في تعطيل الانتاج وارتفاع التكلفة .

جدول (٦)

تركيب الصادرات من الغزل والنسيج (نسبة مئوية) *

متنوعات				
غزل	أقمشة قطنية	ملابس جاهزة	كليم وسجاد	
١٩٨٢ / ٨١	٦٣	١١,٦	٢٥,٤	
١٩٨٣ / ٨٢	٦٣,٥	١١,٢	١٢,٣	٪١٣
١٩٨٥ / ٨٣	٦٦	١٤,٨	٧,٥	٪١٢
١٩٨٥ / ٨٤	غ م	غ م	غ م	غ م
١٩٨٦ / ٨٥	٦٧,٤	١٤,٧	١٢	٥,٩
١٩٨٧ / ٨٦	٦٧,٨	١٦,٤	١٠,٨	٥

* تم حسابها من نشرات متفاوتة للبنك المركزي المصري .

ان حسابات العائد الاقتصادي تفيد بارتفاع هذا العائد بالنسبة لانتاج الغزل والنسيج للقطاع العام (١٦) .

وبالنسبة للألومنيوم فان حسابات العائد تشير الى انخفاض العائد الاقتصادي (٢١) وذلك لعدم حساب تكلفة الطاقة الضخمة التى تترتب على انتاجه بالاسعار الاقتصادية .

هذا فضلا على ان المواد الخام التى تدخل هذه الصناعة تعتبر كلها مستوردة .

وبعد فان العرض السابق للامكانيات المتاحة حاليا من جانب كل من القطاعين العام والخاص انما يشير الى ما يلى :

١ — على الرغم من هيمنة القطاع العام على عملية التصدير والذى يظهر من ارتفاع نسبة مساهمته في الصادرات المصرية خلال مرحلة الثمانينات الا ان هذا الوزن النسبى يختلف بعد حذف الصادرات من البترول والقطن حيث يتزايد الوزن النسبى للقطاع الخاص والاستثمارى في عملية التصدير .

٢ — حدث تغير كبير في هيكل الصادرات المصرية في عام ١٩٨٧/٨٦ ويرجع هذا بصفة أساسية الى انخفاض أسعار البترول وكذلك الى النمو النسبى في الصادرات المصرية ، وقد حقق القطاع الخاص المصرى معدلات نمو مرتفعة في التصدير وظهر هذا واضحا في صناعات الغزل والنسيج والسلع الكيماوية والغذائية وكذلك في الصادرات الزراعية .

٣ — ان تحديد دور القطاع الخاص في عملية التصدير انما يستدعى الأخذ في الاعتبار مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الصناعى وكذلك نصيبه من الاستثمارات .

٤ — يلاحظ تركيز نشاط القطاع الخاص في المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وأهم هذه المجالات السلع الغذائية والغزل والنسيج والسلع الكيماوية (معدلات النمو في الصادرات بالترتيب خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ — ١٩٨٧/٨٦ ٢١٨ر٢٪ ، ٩٦ر٤٪ ، ٤٧ر٢٪) كذلك يلاحظ اتجاه القطاع الاستثمارى الى التصدير في نفس هذه المجالات حيث يظهر ارتفاع نسبة الصادرات الى اجمالى ناتج الشركات الاستثمارية في هذه المجالات .

٥ — اذا ما نظرنا الى زيادة الوزن النسبى للقطاع العام في الصادرات المصرية نجد ان السبب الرئيسى يرجع الى صادرات البترول أولا يليها القطن الخام ، وتقع الصادرات من الغزل والنسيج في المرتبة الثالثة الا ان تحليل

هذا التقدم في مجال الغزل والنسيج يتطلب دراسة التركيب السلمي لصادرات هذا البند مما يظهر ارتفاع الوزن النسبي لصادرات الغزل بالمقارنة بباقي تصنيف هذا البند ويعكس هذا الوضع عدم الاستفادة من امكانياتها في هذه الصناعة وخاصة ونحن نتميز بانتاج افضل انواع الاقطان ، كذلك يثير هذا الوضع احتمالات التنسيق بين القطاع الزراعي والصناعي من ناحية ومن ناحية أخرى امكانيات التعاون بين كل من القطاعين العام والخاص ، حيث يمثل القطاع العام مصدرا هاما لحصول القطاع الخاص على الغزل اللازم للصناعة .

ويحتل الألومنيوم ومنتجاته المرتبة الرابعة في صادرات القطاع العام الآن الانتاج للتصدير في هذا البند لا يخضع للاعتبارات الاقتصادية كما انه لا يعكس التخصيص الأمثل للموارد .

٦ - اذا ما قارنا التصنيف السلمي للصادرات المصرية بالتصنيف التجاري الدولي يلاحظ ان هناك عددا من الاختلافات أهمها أن البترول ومنتجاته لا يدخل ضمن التصنيف للسلع المصنعة في التصنيف التجاري الدولي على حين يدخل في التصنيف المصري ، وقد لاحظنا تأثير حذف هذا البند على الوزن النسبي للصادرات - كذلك يدخل ضمن السلع الهندسية منتجات خان الخليلى ويمكن ادخال هذا البند ضمن المصنوعات المتنوعة Miscellaneous Goods ، على حين يدخل ضمن المصنوعات المتنوعة الأحذية والجلود والتي يجب أن تظهر كبند مستقل في التصنيف لتمييزنا بميزة نسبية في الانتاج لتصديرها ، وخلاصة ذلك انه اذا ما كان هناك اتجاها لتشجيع الصادرات فانه من الأفضل أن تتبع الاسس الدولية لتصنيف السلع المصنعة مع العناية بالمواصفات الدولية التى تجعل هذه السلع قابلة للنفاذ الى الاسواق الدولية .

٧ - يلاحظ أيضا من تركيب السلع المصنعة المصرية انخفاض التنوع في هذه السلع فبمقارنة عدد السلع المصدرة في مصر مع كل من كوريا وسنغافورة والفلبين في عام ١٩٨٦ يمكن ملاحظة ما يلى : عدد السلع في مصر يصل الى ٧٧ على حين يصل في كوريا الى ١٥٢ وسنغافورة ١٥٤ سلعة والفلبين ١٢٦ وتونس ١٠٢ وتركيا ١٤٢ (١٧) ويلاحظ ان الدولتين الأخيرتين من الدول التى اتبعت حديثا سياسات تهدف الى تشجيع التصدير ، ولا شك ان تحقيق التنوع في الصادرات المصرية لن الأمور الهامة لامكانية زيادة حجم الصادرات .

ثالثا : الاحتمالات المستقبلية لعرض الصادرات المصرية :

١ - الوضع في ظل الاستثمارات القائمة للقطاع الخاص :

أظهر العرض السابق انه من اهم العوامل التى يمكن أن تؤثر على الاداء التصديرى للقطاعين العام والخاص كل من السياسات الحكومية المتخذة

من جانب الدولة لتشجيع التصدير ثم ظروف الانتاج وأهمها التقدم التكنولوجى
وأخيرا ظروف المنشأة ذاتها وعلى رأسها الادارة .

فبالنسبة للسياسات الحكومية فقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة قد
اتخذت مجموعة من السياسات بهدف تشجيع التصدير ، والواقع أن
المؤشرات السابقة لنمو صادرات القطاع الخاص انما توضح استجابة من
جانب هذا القطاع وخاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار مدى مساهمته فى الناتج
الصناعى ونسبة الاستثمارات المخصصة له ، كذلك اظهر العرض السابق
تزايد الوزن النسبى للقطاع الاستثمارى فى الصادرات المصرية وارتفاع نسبة
مساهمة الانتاج الخاص بهذا القطاع فى الصادرات بالنسبة للصناعات التى
تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، اما بالنسبة للقطاع العام فان معدلات النمو
فى صادراته لا تتناسب مع مساهمته فى الناتج الصناعى وكذلك الاستثمارات ،
وبصفة عامة يمكن القول ان اتجاه الدولة لتشجيع التصدير انما يحتاج للمزيد
من الخطوات الايجابية .

بالنسبة لظروف الانتاج وعلى رأسها التقدم التكنولوجى ، فبالنسبة
للقطاع الخاص يلاحظ الاتجاه نحو المزيد من التطور فى اساليب الانتاج
باستخدام تكنولوجيا متطورة ، وقد اضطر القطاع الخاص لذلك حتى
يستطيع من ناحية مواجهة المنافسة فى السوق المحلية ومن ناحية أخرى
لأهمية مستوى الجودة للمسلعة لقابليتها للتنافذ الى أسواق الدول المتقدمة .

كذلك يمكن القول أن القطاع الاستثمارى فى مصر كان ناقلا لتكنولوجيا
متطورة ، غير أن الأمر يستدعى دراسة أداء هذا القطاع باستمرار
وانعكاساته على النشاط الاقتصادى ، وذلك ضمانا لعدم التعرض لمخاطر
نقل التكنولوجيا وخاصة من جانب الشركات متعددة الجنسية (١٨) وفيما
يختص بالقطاع العام فيمكن أن نقول أن استثمارات الخطة الخمسية السابقة
كانت تركز على الاحلال والتجديد بدرجة كبيرة الا أن هذا الاحلال لم
يؤت انعكاساته على الأداء التصديرى لهذا القطاع ويرجع ذلك لعدم التنسيق
اللازم لتحقيق أفضل أداء تصديرى بالنسبة للادارة : عادة ما يتوفر لدى
الادارة للقطاع الخاص الحافز الفردى على الأداء الأمثل وذلك للاستفادة
من فرص الربحية التى يمكن أن تتحقق فى ظل هذا الأداء الا اننا لا يجب
أن نغفل نماذج الادارة الناجحة فى شركات القطاع العام ومثال ذلك شركة
المحلة الكبرى وهنا يكون التساؤل هل يمكن أن تتكرر هذه التجربة بالنسبة
لشركات القطاع العام .

وبعد فان الوضع السابق انما يشير الى دور كل من القطاع العام
والخاص والاستثمارى فى دعم قضية التصدير فى مصر وذلك فى ظل حجم
الاستثمارات فى القطاع الخاص لا يتعدى ٢٤٢٪ . وتشير وثيقة الخطة
الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ الى تزايد الوزن النسبى للقطاع
الخاص فى الاستثمارات مما يعكس امكانيات أكبر للمساهمة فى دعم قضية
التصدير ، ولكن يرتبط ذلك بتهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع ليقوم بهذا

الدور ، ولا يعنى الاستفادة بإمكانيات القطاع الخاص في دعم قضية التصدير في مصر اغفال دور القطاع العام وانما يتطلب الأمر تطوير أداء هذا القطاع حتى يمكن أن يحقق أفضل أداء تصديري في ضوء إمكانياته ، ومن هنا يمكن أن يكون التصور المستقبلي لعرض الصادرات المصرية كما يلي :

٢ - الوضع في ظل تزايد حجم الاستثمارات للقطاع الخاص :

بالنسبة للسياسات الحكومية : يتطلب دعم قضية انتصير للقطاعين العام والخاص المزيد من الخطوات الايجابية من جانب الدولة وذلك من خلال تبسيط اجراءات التصدير ، (١٩) تحقيق أقصى استفادة من نظامي الدرويك والسماح المؤقت ، ضمان انسياب الصادرات في المواعيد المطلوبة عن طريق شركات النقل .

وبالاضافة الى ذلك فانه لابد من دعم الميزة النسبية لنا في المنتجات كثيفة العمل وعلى رأسها الغزل والنسيج ويتم ذلك عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية التي تحتاجها هذه الصناعة وذلك لتوفير حوافز مماثلة للانتاج المحلي والانتاج من أجل التصدير وبعد ذلك فان المصدر الذي يتحمل تكلفة اضافية تترتب على التصدير لابد أن يحصل على ميزة اضافية والتي يمكن أن تتمثل في تخفيض الضرائب على الأرباح الناتجة من التصدير ، وقد كانت هذه السياسات هي المتبعة من جانب الدول الناجحة في مجال تشجيع الصادرات وتجدر الإشارة الى أهمية المساواة في الحوافز بين القطاعين العام والخاص وذلك بافتراض أن القطاعين لا يحصلان على مزايا اضافية (كأسعار مدعومة للمادة الأولية) .

وبالنسبة لتهيئة المناخ للاستثمار سواء للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي فانه على رأس المشاكل التي تواجه هذين القطاعين البيروقراطية (٢٠) في الجهاز الحكومي وعدم استقرار القوانين الذي يؤثر على دراسات الجدوى المعدة من جانب هذه المشروعات ومن هنا كان الدور الهام للحكومة لتهيئة المناخ الاستثماري للقطاعين ، ان القطاع الخاص المصري يملك إمكانيات ضخمة للاستثمار ويكفي أن نذكر أن معدل نمو الودائع الخاصة كان ٣٥٪ بالنسبة لجملة الودائع في عام ١٩٧٧ ثم ٤٢٪ عام ١٩٨١ وبدأ في الانخفاض منذ عام ١٩٨٢ (فيما عدا عام ١٩٨٥ حيث وصل الى ٣٨٪) حتى وصل الى ١١٪ عام ١٩٨٦ (٢١) ويمكن أن يرجع ذلك لظاهرة شركات توظيف الأموال التي استقطبت مدخرات المصريين خلال هذه الفترة بحافز الفائدة المرتفع ، كذلك مما يدعم الإمكانيات الكبيرة للقطاع الخاص المصري ارتفاع نسبة مساهمة الجانب المصري في الاستثمارات الأجنبية فقد وصل هذا المعدل حوالى ٦٢٪ (٢٢) من اجمالي الاستثمارات مما يوضح الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع للاستثمار في مصر .

وبالنسبة للتقدم التكنولوجي : يرتبط الاستفادة بإمكانيات القطاع الخاص في مجال التقدم التكنولوجي بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار كذلك

يفيد في هذا الصدد أهمية تشجيع الصناعات الصغيرة التي يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص مع توفير التمويل المناسب من جانب الجهاز المصرفي المصري ، ويمكن أن يكون لدور الصناعات الصغيرة أهمية وذلك للاستفادة بالميزة النسبية في تصدير السلع كثيفة العمل . (دعم الصناعات المتنوعة ، المصنوعات الجلدية ، الغزل والنسيج) وبالنسبة للقطاع العام : يجب الاستفادة من الامكانيات التي أتاحتها عمليات الاحلال والتجديد للقطاع العام في تحقيق أقصى أداء تصديرى ويأتى ذلك من خلال الدراسات المستمرة حول أداء هذا القطاع وتصحيح أوجه الانحرافات في هذا الأداء . وبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج يجب أن تعد خطة شاملة تؤدي الى أقصى استفادة ممكنة من القطن الخام من خلال تصنيعه ويرتبط ذلك بتحديد الامكانيات الانتاجية لشركات القطاع العام العاملة في هذا المجال كما تتطلب هذه الخطة التنسيق بين وزارة الصناعة ووزارة الزراعة* حيث يتم بالتدريج احلال الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة بدلا من الغزل والنسيج والقطن الخام ، وفي ضوء ظاهرة الطاقات العاطلة التي تتواجد في شركات القطاع العام غانه يمكن أن يقوم تعاون بين القطاعين من خلال استئجار بعض شركات القطاع الخاص لورديات اضافية من القطاع العام لاستغلالها بدلا من التكلفة الاستثمارية الاضافية* ، كذلك فان امكانيات التعاون بين القطاعين انما تتطلب تسهيل امكانيات القطاع الخاص في الحصول على الغزل من القطاع العام . وبالنسبة لصناعة الألمونيوم فان الأمر يستدعى اعداد الدراسات حول جدوى تكنولوجيا صناعة الألمونيوم مع محاولة زيادة القيمة المضافة من جانب الصناعات المصرية مما يكفل تعويض الخسائر الاقتصادية التي تترتب على وجود هذه الصناعة .

وفيما يختص بالادارة فان الأمر يستدعى محاولة تعميم تجارب شركات القطاع العام الناجحة في هذا المجال مع أهمية توفير الدافع الفردى على الانتاج والاجادة ويفيد في ذلك أهمية تغيير قوانين العمالة في مصر .

ان توافر العوامل السابقة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق طفرة في أداء كل من القطاعين العام والخاص لدعم قضية التصدير في مصر .

الخلاصة والتوصيات :

أظهرت الدراسة بالنسبة لجانب احتمالات الطلب على الصادرات المصرية الأهمية النسبية لانتاج وتصدير السلع المصنعة كثيفة العمل كما أظهرت أن الدول النامية التي نجحت في مجال تشجيع الصادرات قد عاصرت

(*) يمكن أن يرتبط ذلك في المستقبل بأن يكون توريد القطن اختياريا على أن تخضع الأسعار للعرض والطلب ويفيد ذلك في امكانيات زيادة الانتاج لدعم صناعة الغزل والنسيج وتصدير الفائض .

(*) يتطلب ذلك (التأجير التمويلي) صياغة مقود تكل تحقيق أهداف الطرفين وصيانة حقوقهما .

درجات متفاوتة من التحرر الاقتصادى ، كذلك فانه لزيادة امكانيات النفاذ الى الأسواق الدولية لابد من تحقيق قدرا من التنوع فى الصادرات مع الاهتمام بالدراسات العلمية المستمرة والتي توضح التغيرات فى الميزة النسبية ، ويكون لذلك أثرا هاما على عملية التخطيط للصادرات ، كذلك أوضحت الدراسة أهمية متابعة الحماية من جانب الدول المتقدمة ، وتشير تغير نسب عناصر الانتاج الى امكانية زيادة التبادل التجارى بين الدول الحديثة العهد بالتصنيع والدول النامية .

وبالنسبة لاحتمالات العرض القائمة للصادرات المصرية أوضحت الدراسة زيادة الوزن النسبى لكل من القطاع الخاص والاستثمارى بعد حذف القطن والبتروول من قائمة الصادرات مع زيادة معدلات نمو القطاع الخاص فى الصادرات فى السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، أما بالنسبة لأهم صادرات القطاع العام فانهما توضح أن حجم الصادرات القائمة لا تتناسب مع الامكانيات التى يتمتع بها القطاع العام والاستثمارات فى الاحلال والتجديد ، وبالنسبة للألمونيوم فان الانتاج لتصديره لا يخضع للحسابات الاقتصادية وأظهرت الدراسة الاختلاف فى تصنيع السلع المصنعة المصدرة المصرية عن المعايير الدولية مع عدم تحقيق التنوع فى الصادرات المصرية .

التوصيات :

(١) توصيات فى المرحلة الحالية :

١ - يوصى أن تدعم الدولة بصيغة عامة الاتجاه للتصدير سواء من جانب القطاع العام أو الخاص وذلك عن طريق المزيد من الخطوات الايجابية التى تحقق كل من تبسيط اجراءات التصدير وخفض تكلفته ومن ثم زيادة امكانيات الأرباح الناتجة حتى يتوفر الحافز على التصدير .

٢ - يتطلب دعم قضية التصدير فى مصر أهمية دعم الميزة النسبية فى المنتجات كثيفة العمل وأهمها الغزل والنسيج والمصنوعات الجلدية والرقائق الخشبية والمصنوعات المتنوعة ، ويتطلب ذلك أهمية توفير حوافز مماثلة للانتاج المحلى والانتاج من أجل التصدير مع منح حوافز اضافية للتصدير ويمكن أن يتم ذلك من خلال اعفاء المواد الأولية التى تدخل فى الصناعة من الجمارك ثم تخفيض الضرائب على أرباح التصدير .

٣ - يتطلب الاستفادة من أداء القطاعين الخاص والاستثمارى فى دعم قضية التصدير تهيئة المناخ المناسب لهما للاستثمار .

٤ - يجب تشجيع الصناعات الصغيرة حيث يتزايد دورها فى تصدير السلع كثيفة العمل والتى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية .

٥ - يوصى باعداد خطة لصادرات الغزل والنسيج يراعى فيها زيادة القيمة المضافة المحلية وتحقيق التنسيق بين وزارة الصناعة والزراعة مع دعم امكانيات التعاون بين القطاعين العام والخاص ، وهنا نقترح أن يتم الاستفادة بالطاقات العاطلة للقطاع العام عن طريق تأجيرها للقطاع الخاص مع صياغة العقود التى تكفل تحقيق أهداف الطرفين وصيانة حقوقهما .

وبالنسبة لصناعة الألومنيوم يوصى بزيادة القيمة المضافة من جانب الصناعات المصرية مع استمرار الدراسات التى تدرس أداء هذه الصناعة .

٦ - يوصى بمحاولة تعميم تجارب الادارة الناجحة للقطاع العام .

٧ يوصى باعادة هيكلة الصادرات المصرية ومواصفاتها حسب المعايير الدولية .

(ب) توصيات مستقبلية :

بافتراض أن الوضع السابق سينتج عن تزايد نمو معدل الصادرات المصرية يوصى :

١ - عمل الدراسات العلمية المستمرة التى توضح التغيرات فى الميزة النسبية للصادرات المصرية وذلك حتى يمكن أخذ النتائج فى الاعتبار عند التخطيط للصادرات .

٢ - يسهم تزايد معدل نمو الصادرات فى ظهور احتمالات الحماية من جانب الدول المتقدمة وهنا يجب التخطيط المسبق للحماية وتأثيرها على امكانيات التصدير وبالتالي الانتاج المحلى .

٣ - يوصى بالمتابعة المستمرة لأداء كل من القطاعين العام والخاص والاستثمارى من خلال الدراسات العلمية المناسبة وذلك للاستفادة من الامكانيات التصديرية المتاحة لهذه القطاعات .

المراجع

١ — للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر :

A. Krueger, A. Foreign Trade Regimes and Economic Development : Liberalization Attempts and Consequences (Cambridge : Ballinger For NBER, 1978.

B. Balassa, B, Export incentive and Export Performance. in Developing Countries : A comparative Analysis, West wirtschaftliches Archiv, V. 114, 1978.

(2) Balassa, B; «Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage», The Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 33, 1965, pp 99 123.

(3) Lee, J.S; «Changing Export Patterns in Korea, Taiwan and Japan, Welt wirt schaftliches Archiv, Band 122, 1986, p. 153.

(4) Ts uneta Yans Menoial Society (ed), Chartered Survey of Japan, 1987/1988, p. 83.

(5) Lindert, P. H; International Economics, Richard Irwin, 1986 p. 111.

٦ — تقرير التنمية في العالم ١٩٨٣ ، ١٩٨٣ ، صفحه ٥ .

٧ — حول قدرة الدول النامية على مواجهة الصدمات الخارجية أنظر :

a — Balassa. B. «The newly Industrializing Developing Countries after the oil crisis», World Bank Working Paper no 437, Oct 1980, p. 17.

b — «The Policy Experence of Twelve Less Developed Countries, World Bank Working Paper no 441, April 1981, p. 18.

٨ — تقرير التنمية في العالم ١٩٨٣ ، ١٩٨٣ .

(9) Havybyshyn., 0, 1, Alikhani; «Is There Cause for Export Optimism ; An Inquiry into The existence of a second Generation of Successful Exporters», Weltw Lurtschaftliches Arichiv, Band 118, 1982.

١. - قطاع التجارة الخارجية ، أهم إنجازات قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ .

10) Sawyer, M.C.; The Economics of Industries and Firms, Grom Helm, London, 1981.

١٢ - اتحاد الصناعات المصرية ، سوق القاهرة الدولية ، مارس ١٩٨٧ .

١٣ - البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد الأربعون ، ١٩٨٧ ، صفحة ٢١٢ .

١٤ - الهيئة العامة للاستثمار ، ادارة المعلومات والاحصاء ، دراسة قدمت لمجلس الشعب عن صادرات القطاع الاجنبى فى يناير ١٩٨٤ .

١٥ - د. نبيلة عطية ، المزايا النسبية للقطاعات التصديرية المصرية ، مركز تنمية الصادرات ، المؤتمر القومى للتصدير ، ١٩٨٥ .

١٦ - مرجع سابق .

١٧ - د. مصطفى محمد عز العرب ، الاستثمارات الأجنبية ، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٨ ، صفحة ٢٥ .

١٨ - يمين الحماقى ، العلاقات الاقتصادية الدولية وآثارها المستقبلية على الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

١٩ - مركز تنمية الصادرات ، مذكرة باقتراحات تبسيط اجراءات التصدير فى ضوء الاختناقات فى الاجراءات الحالية ، مركز تنمية الصادرات ، ١٩٨٧ .

(20) El Hamaky. Y; The Attitudes of British Business men to invest in Egypt. A Research sponsored By the British council under the supervision of Professor David Weir Head of Business Administration Dept, university of Glasgow, Scotland, U.K 1986.

التشابه المالى والنقدى

وفعالية السياسة الاقتصادية فى مصر (*)

دكتور محمود ابو العيون(**)

مقدمة

يعتقد البعض فى أن الأثر الذى يمكن أن تتركه التغيرات فى العجز المالى على الأهداف الاقتصادية يتوقف الى حد بعيد على درجة جودة الاجراءات التى تتخذ بقصد تغيير هذا العجز ، حيث يقصد بتعبير جودة الاجراءات كفاءتها الاقتصادية (١) . وحتى يمكن الارتفاع بدرجة جودة اجراء قد يقصد به توجيه الاقتصاد القومى لمسار معين أو علاج مشكلة اقتصادية معينة ، يتعين على صانع السياسة أو متخذ القرار أن يكون على علم ووعى كاملين بالعلاقات بين متغيرات السياسة التى يخطط لها ، بحيث يمكنه الحساب الدقيق للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك الاجراء .

ومن خلال هذا الاطار لوحظ أن هناك علاقات على درجة كبيرة من التشابه بين متغيرات السياستين المالية والنقدية فى مصر ، للدرجة التى تجعل من الصعب على صانع القرار — فى كثير من الأحيان — الحكم على درجة جودة الاجراءات التى قد يتم اقرارها لتحقيق هدف مالى أو نقدي معين .

وتستهدف هذه الدراسة تتبع خيوط التشابه بين متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية فى الاقتصاد المصرى لمعرفة مصادرها (٢) ، ولتتبع

(*) عن محاضرة بذات العنوان ألقاها الباحث يوم ٢٧ مارس ١٩٨٨ فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . ويتقدم الباحث بالشكر للجمعية الموقرة على دعوتها له لائقاء هذه المحاضرة فى موسمها الثقافى .

(**) مدرس بقسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق بمصر .

(١) Vito Tanzi, «Fiscal Policy, Growth and Stabilization Programs»

Finance and Development, IMF, Vol. 24, No. 2, June 1987, p. 15.

(٢) هناك العديد من البحوث التى تناولت العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية نذكر منها البحوث التى تمت مناقشتها فى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين الذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٨٥ متناولا موضوع السياسة المالية فى مصر فى الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٨٤ . لكن الملاحظ أن بعض البحوث التى أقيمت فى هذا المؤتمر قد تناولت أثر السياسة المالية على المعروض النقدي فقط دون الخوض فى الأسباب ودون استكشاف العلاقات وتتبع أوجه التشابه ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

د. أحمد سعيد دويدار ، « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية » د. محمد محمد البنا « العلاقة بين السياسة المالية والسياسية النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » .

تأثيرها على فعالية بعض أدوات السياسة الاقتصادية فى تنفيذ بعض الإجراءات التى تتطلبها السياسة الاقتصادية للدولة .

ولتحقيق الهدف من الدراسة تنقسم الدراسة الى قسمين يتناول **القسم الأول** منها أثر العجز المالى على المتغيرات النقدية سواء عن طريق تحليل العلاقة بين حجم العجز وحجم المعروض النقدى نظريا ، أو بتحليل تلك العلاقة فى مصر ، وفى هذا الصدد سوف يتم تعريف العجز فى الموازنة العامة المصرية وتتبع خصائصه ، ثم التعرف على مصادر تمويل هذا العجز وأخيرا يتم تتبع أثر أسلوب التمويل على كل من النقد المصدر والسيولة المحلية .

أما **القسم الثانى** من الدراسة فيتخذ الأسلوب العكسى حيث يوضح آثار متغيرات السياسة النقدية على المتغيرات المالية بما فيها حجم العجز المالى . وفى هذا القسم سيتم استبيان الآثار المالية المترتبة على ممارسة البنك المركزى لوظائفه السلطوية . وتلك المترتبة على ممارسته لوظائفه المصرفية ثم يعقب ذلك دراسة أثر استخدام بعض أدوات السياسة النقدية على الموازنة العامة للدولة مثل دعم أسعار الفائدة على بعض القروض ، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الخاصة والحكومية ، ورفع تكلفة الاقتراض الحكومى من الجهاز المصرفى باستخدام أسلوب الصكوك والسندات ، وأخيرا استبيان درجة فعالية تقييد الائتمان المصرفى .

وتنتهى الدراسة بمجموعة من النتائج وبالخلاصة والتوصيات العملية التى تفيد فى رفع درجة جودة الإجراءات الاقتصادية بعد تخلص العلاقات المالية والنقدية من محاور التشابك .

أولا : العجز المالى وأثره على المتغيرات النقدية

يؤدى العجز المالى الناتج عن السياسة المالية التوسعية — نظريا — الى زيادة الطلب الاجمالى على السلع والخدمات ، ويمكن أن يؤدى ذلك الى زيادة الناتج القومى من خلال تأثير المضاعف . ومن المعروف أن الحكومات عادة ما تلجأ الى اتباع سياسة التمويل بالعجز اما لمحاولة الوصول الى الاستقرار الاقتصادى خصوصا فى الفترات التى يعانى فيها الاقتصاد الوطنى من مشاكل البطالة وتدنى مستوى الطلب الاجمالى بما يعوق تحقيق مستوى التوظيف المستهدف ، او قد تلجأ الحكومات الى اتباع سياسة التمويل بالعجز كمحاولة منها لدفع معدلات التنمية الاقتصادية ، وهو المنطق الذى يفسر غالبية سياسات التمويل بالعجز فى الدول النامية .

ويختلف أثر سياسة التمويل بالعجز باختلاف أسلوب التمويل الذى يمكن اتباعه ، وباختلاف المصدر الذى يمكن أن يأتى منه التمويل داخليا كان أو خارجيا ، الأمر الذى استقر عليه الاقتصاديون هو أن العجز فى الموازنة لابد أن يترك أثره على المعروض النقدى .

فاذا رمزنا لدالة المعروض النقدي بالعلاقة

$$(1) \dots M_t = m_t H_t$$

حيث تعبر قيمة M_t فى الزمن t عن الرصيد أو المعروض النقدي ،
وحيث تعبر قيمة H_t عن رصيد « النقود عالية القدرة » فى ذات الزمن
ايضا (٣) ، وحيث تعبر قيمة m_t عن قيمة المضاعف النقدي فى ذات الزمن .

واذا عبرنا عن العجز المالى فى الموازنة العامة للدولة F_t بالمعادلة
التعريفية :

$$(2) \dots F_t = G_t - R_t$$

حيث ان G_t عبارة عن اجمالى الاتفاق العام المقرر فى تلك الموازنة ،
وان R_t تعبر عن اجمالى الإيرادات العامة فى ذات الموازنة ، فان التغيرات
فى حجم النقود عالية القدرة فى سنة ما يمكن ان تحدث نتيجة للتغيرات
فى حجم الاحتياطات الدولية (ΔIR) ، ونتيجة للتغيرات فى قيمة رصيد
مطلوبات البنك المركزى من الحكومة (ΔCG) ، ونتيجة للتغيرات فى حجم
مطلوبات البنك المركزى من البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص (ΔCP)
فاذا ما ادمجنا التغيرات فى حجم الاحتياطات الدولية والمطلوبات من البنوك
والمؤسسات المالية والقطاع الخاص فى متغير مركب هو ($\Delta IRCP$)
فان (٤) :

$$(3) \dots \Delta H_t = \Delta CG_t + IRCP_t = H_t - H_{t-1}$$

فاذا كان التغير فى رصيد مطلوبات البنك المركزى من الحكومة هو
انعكاس لحجم العجز المالى فى سنة ما (٥) ، فبالامكان اعادة صياغة المعادلة
(٣) لتأخذ الشكل :

$$(4) \dots H_t = G_t - R_t + E_t$$

(٣) تشير H_t اما الى مجموع كل من الاحتياطات الدولية التى يحتفظ بها البنك المركزى
وجهازه المصرفى ، ومطلوبات البنك المركزى من الحكومة ، وكذلك مطلوباته من البنوك والقطاع
الخاص .

انظر : B.B.Aghevli, M.S. Khan «Government Deficits and The Inflationary Process in Developing Countries» in W.L.Coast, Jr., D.R. Khat-Khate (eds). Money and Monetary Policy in LDC, A Survey of Issues and Evidence (Oxford : Pergamon Press, 1980), p. 355.

أو قد تعنى H_t النقود التى يحتفظ بها العامة سواء من النقد المصدر بواسطة البنك
المركزى أو من العملات المساعدة مضافا اليها الاحتياطات لدى البنك . انظر :
R.J. Gordon, Macroeconomics (Boston : Little, Brown & Comp., 1978), pp. 454-5.

Aghevli, Khan, Op. Cit., p. 358.

(٤) راجع فى ذلك

(٥) بمعنى أن $\Delta CG_t = F_t = G_t - R_t$ حسب المعادلة رقم (٢) .

حيث :

$$(٥) \dots E_t = \Delta IRCP + H_{t-1}$$

وبالتعويض من (٤) فى (١) نلاحظ ان :

$$(٦) \dots M_t = m_t (G_t - R_t + E_t)$$

ومعنى ذلك ان حجم العجز المالى $G_t - R_t$ يمكن ان يؤثر فى المعروض النقدى M_t بشرط ألا تكون قيمة E_t سالبة ومعادلة لقيمة ذلك العجز فى السنة المالية t (٦) .

وحتى نتبين درجة تأثير العجز المالى فى الموازنة العامة المصرية على المعروض النقدى ، نبدأ أولا بتعريف العجز ، ثم نتطرق لخصائصه وكيفية تمويله .

(١) تعريف العجز فى الموازنة العامة للدولة :

وفقا لتعريف الموازنة العامة المصرية (٧) تشمل الموازنة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية لكل من الجهاز الادارى للدولة (٨) ، وأجهزة الحكم المحلى (٩) والهيئات الخدمية (١٠) . ويفرق عادة بين كل من العجز الاجمالى والعجز الصافى (١١) .

فالعجز الاجمالى يعنى نتائج موازنات الجهات الثلاثة المذكورة أعلاه ، أما صافى العجز فهو ذلك الجزء المتبقى من العجز الاجمالى بعد اضافة ما هو متاح من مصادر التمويل ، سواء كانت هذه المصادر محلية أو خارجية ، لذلك فالعجز الصافى هو الذى يتم تمويله عن طريق الجهاز المصرفى . ويبين الجدول رقم (١) نتائج الموازنة العامة للدولة مبينا عجزها الاجمالى فى السنوات من ١٩٨٣/٨٢ وحتى ١٩٨٨/٨٧ ، كما يبين الجدول رقم (٢)

(٦) لا يمكن ان يحدث هذا الا اذا كان مجموع كل من الاحتياطيات الدولية (IR_t) ، والمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص فى ذات السنة المالية (OP_t) ، والمطلوبات من الحكومة فى السنة المالية السابقة (OG_{t-1}) سالب القيمة ، وهذا امر غير مقبول عمليا الا فى حالة التدهور الكبير فى حجم الاحتياطيات الدولية بسبب عجز كبير فى ميزان المدفوعات .

(٧) وزارة المالية ، البيان الاحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ، ١٩٨٨/٨٧ ، ص ١ - ٦ .

(٨) يضم الوزارات السيادية والهيئات القضائية وأجهزة السلطة التشريعية والاجهزة الرقابية والبحثية .

(٩) تضم مديريات الخدمات بالمحافظات بالإضافة الى دواوين ٢٦ محافظة وتوابعها . (١٠) تضم ٦٧ هيئة عامة خدمية تشمل الجامعات والصناديق التمويلية وبعض مراكز البحوث على سبيل المثال .

(١١) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ١ ، ٢ ، المجلد ٣٩ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٤ - ٥ .

العجز الاجمالى المقدر ومصادر تمويله الخارجية والمحلية ، بما فى ذلك من تمويل مقدر من الجهاز المصرفى بما يعكس العجز الصافى .

(٢) خصائص العجز فى الموازنة العامة المصرية :

مع تزايد حجم الانفاق العام الجارى والاستثمارى ، ومع القيود التنظيمية والاقتصادية التى تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى ، يلاحظ أن العجز فى الموازنة العامة ظاهرة مزمنة حيث تقصر الموارد السيادية والجارية عن تمويل الانفاق العام الجارى والاستثمارى . ولكن اذا ما تتبعنا ظاهرة العجز الفعلى فى الموازنة العامة فى مصر لوجدنا أن هذا العجز لا يرجع فقط الى قصور الموارد السنوية عن توفير متطلبات تمويل الأنشطة التى تتطلب انفاقا عاما ، ولكنه يرجع ايضا الى خصائص أخرى تتمثل فى الخروج على مبدأ سنوية الموازنة ، وفى عدم دقة تقديرات العجز ، وفى اختلاف العجز المقدر عن العجز الفعلى بسبب شمول الأخير لقيم العجز المالى لجهات أخرى ، لا تشملها أصلا الموازنة العامة ، هذا الى جانب اختلاف القيمة النقدية للعجز عن قيمته الاقتصادية . وسوف نتناول هذه الخصائص فيما يلى ببعض التفصيل .

أ - الخروج على مبدأ سنوية الموازنة :

عندما تقوم السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة العامة الى السلطة التشريعية بغرض قيام الأخيرة باقرار حجمها ومحتوياتها والسياسات المالية واجبة الاتباع لتحقيق القيم المستهدفة للمتغيرات المالية ، فان ذلك يكون لموازنة تخص عاما ماليا واحدا . وينص فى مشروع الموازنة صراحة على حجم العجز الاجمالى والصافى المقدرين فى العام المالى الذى يقدم عنه المشروع . ويتفق ذلك الأسلوب مع أحد المبادئ الأساسية التى استقر عليها الفكر المالى وهو مبدأ سنوية الموازنة .

ومن الطبيعى أن تختلف تقديرات الموازنة عن القيم الفعلية التى يتم تحصيلها أو انفاقها خلال العام المالى مهما بلغت درجة دقة أسس اعداد الموازنة ، لكن المشرع المصرى يعطى الحق لوزير المالية — عند اقرار قوانين ربط الموازنة — فى تغطية العجز المالى غير المغطى لسنوات سابقة، كما أن هناك من القوانين السائدة ما يحمل الموازنة العامة للدولة بأعباء عجز موازنات تخرج موازناتها عن اطار الموازنة العامة للدولة (١٢) .

(١٢) تتمثل تلك الحالات فى تمويل العجز المرحل للهيئات الاقتصادية ، وكذلك فى تغطية الديونيات السابقة لشركات القطاع العام والتى تستحق للجهاز المصرفى نتيجة لتمويل استثمارات تلك الشركات ، بالإضافة الى تمويل العجز الاكوتارى لهيئتي التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وصندوق التأمين الضاميل ، وكذلك تمويل العجز المرحل وغير الممول من سنوات سابقة للهيئة العامة للسلع التموينية .

القيمة بالليون جنيه

جدول رقم (٢)
المعز الاجمالى ومصادر تمويله للفترة

مصادر التمويل المحلية			مصادر التمويل الخارجية			المعيز الإجمالي	السنة المالية	
تمويل من الجهاز المصرف (المعيز الصافي)	قروض محلية أخرى وأجنبية ادخارية أخرى	تمويل ذاتي وحصيلة الد.ه/٥٠٪ سندات حكومية وسندات التمنية	أجنبية ادخارية	منح خارجية	تسهيلات ائتمانية			قروض
١٥٠٠	—	٤٤٠,٥	١٦٢٥,٩	٨٥٠	٩٦٢,٧	٢٣١,١	٤٨٤٥,٢	١٩٨٣/٨٢
١٣٠٠	—	***٤٠,٤	١٧٨٥,—	—	١٢٠٠,—	١٨٧,—	٥٠١٢,٤	١٩٨٤/٨٣
١٢٠٠	٥٠	***٣٨٣,١	٢١٩٤,٨	—	١٣٣٨,٨	١٨٣,٣	٥٤٠٠,—	١٩٨٥/٨٤
٩٠٠,—	—	***٤١٤,—	٢٥٨٠,٩	—	٨٩٢,—	١١٣,١	٤٩٠٠,—	١٩٨٦/٨٥
٧٨٠,—	—	٥٧,٦	٢٨٧٦,—	—	٨٨٠,٧	١٧٧,٥	٤٧٧١,٨	١٩٨٧/٨٦
٦٨٠,—	١,٧	٥٥,٦	٢٩٧٨,٥	—	١٠٤٤,٩	١٨٠,—	٤٩٤٠,٧	١٩٨٨/٨٧

المصدر : ذات مصدر الجلول رقم (١)

* لا تشمل المنح الخارجية التي تعتبرها الموازنة العامة للدولة من إيرادات الموازنة الاستثمارية .

** تتضمن قيمة قدرها ٣٥٥,٤ مليون جنيه لسندات التسيمة فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وتضمن ٣٢٨,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، ٥٠٠ مليون

فى عام ١٩٨٤/٨٣

وبين الجدول رقم (٣) حجم العجز الصافى المقدّر والفعلى اعتباراً من العام المالى ١٩٨٢/٨١ وحتى العام المالى ١٩٨٧/٨٦ (١٣) ، كما يبين الجدول ضمن أعمده حجم وأسباب تزايد العجز الفعلى عن العجز المقدّر فى الموازنات العامة لتلك السنوات . ويتضح من هذا الجدول أن الأعوام السابقة تشكل أهمية كبرى فى عملية تحديد حجم العجز الصافى الفعلى فى الموازنة العامة للدولة .

ب — عدم دقة تقديرات العجز السنوى :

بالرغم من التسليم بضرورة اختلاف تقديرات قيمة العجز المالى عن قيمته الفعلية ، وذلك فى حدود نسبة للخطأ المسموح به ، يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣) أن هناك فارق كبير بين العجز الفعلى والعجز المقدّر للدرجة التى يمكن أن تؤدى الى تحويل الفائض المقدّر الى عجز كبير ، كما حدث فى موازنة ١٩٨٢/٨١ . والملاحظ أن ما لا يتم تغطيته من عجز نقدى خلال العام المالى تصدر به سندات لتغطية فى سنوات مالية لاحقة ، ويتضح ذلك من العمود رقم (٣) فى الجدول رقم (٣) السابق وهو الأمر الذى يؤكد عدم دقة تقديرات وحسابات الموازنة .

ج — العجز يزيد عن عجز الجهات التى تشملها الموازنة :

تشمل الموازنة العامة للدولة — كما ذكرنا — موازنة كل من الجهاز الإدارى للدولة وأجهزة الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية ، وبالرغم من ذلك يلاحظ أن الموازنة العامة تحمل بأعباء جهات أخرى لا تشملها موارد واستخدامات الموازنة العامة بحكم التعريف ، حيث تحمل الموازنة بأعباء تخص الهيئات العامة الاقتصادية ، وشركات القطاع العام وهيئى التأمين والمعاشات والهيئة العامة للسلع التموينية .

ففى ضوء مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ (١٤) تقتصر العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية — التى بلغ عددها ٤٩ هيئة فى العام المالى ١٩٨٧/٨٦ (١٥) — والموازنة العامة للدولة على ثلاثة أنواع من التدفقات المالية هى :

١ — الفائض الذى يؤول من موازنات هذه الهيئات الى الموازنة الجارية بحيث يدخل مجموع قيم هذه الفوائض من بين الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة .

(١٣) تشمل هذه السلسلة الخطة الخمسية الأولى .

(١٤) صدر هذا القانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وبمقتضاه تقرر فصل موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى عن الموازنة العامة للدولة ، انظر : أحمد سالم حسين ، الدولة والقطاع العام (القاهرة : جامعة خريجي المعهد القومى للإدارة العليا ، ١٩٨٥) ، ص ٩٢ .
(١٥) وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ .

جدول رقم (٣)
العجز الصافي المقرر والفعلى وأسبابه

القيمة بالليون جنيه

(١) العجز (الفاصل)	(٢) العجز التقدي المقرر فعلياً	(٣) عجز سنوات سابقة وتغطية مديونية الحكومة	(٤) عجز مرحل فيئة السلم التوزيعية	(٥) مديونية سابقة القطاع العام	(٦) العجز الاكتواري فيئات التأمين	(٧) إجمالي العجز الصافي المقرر ببستات أو بصكوك
١٩٨٢/٨١	(٥٩٢,٨)	١٢٥٣,١	٦٨٤٢,٧	—	٠,٤	٨٠٩٦,٢
١٩٨٣/٨٢	١٥٠٠,٣	١٣٧٥,٥	—	—	٢٣٥٩,٣	٣٧٢٤,٥
١٩٨٤/٨٣	١٣٠٠,٣	١٢٢٠,٣	—	٢٦٦,٣	٨١,٨	١٥٦٧,٨
١٩٨٥/٨٤	١٢٠٠,٣	١١٨٠,٣	٢٧٥,٣	—	٤٥,٣	١٥٠٠,٣
١٩٨٦/٨٥	٩٠٠,٣	٨٩٨,٣	٨١١,٨	٦١١,١	—	٣١٤٥,٥
١٩٨٧/٨٦	٧٨٠,٣	١٨٥٧	٨٦٥,٣	٠٠	٠٠	٠٠,٥

٠٠ بيانات غير متوافقة.

المصدر : البيانات المالية لمشروعات الموازنة ، والحسابات الختامية للموازانات العامة ، أعداد مختلفة .
(١) تشمل هذه السلسلة سنوات الخطة الخمسية الأولى .

٢ - التمويل الذى يتم تدبيره فى موازنة التحويلات الرأسمالية لمواجهة العجز الجارى فى موازنات تلك الهيئات الاقتصادية .

٣ - التمويل الذى يتم تدبيره فى موازنة التحويلات الرأسمالية أيضا لتمويل الالتزامات المرتبطة باستثمارات هذه الهيئات ، أى لتمويل أقساط القروض التى سبق أن مولت استثمارات هذه الهيئات .

وبالرغم من أنه من الواجب على الهيئات الاقتصادية - بحكم تعريفها - أن تحقق التوازن المالى على الأقل ، إلا أنه من الملاحظ أن عددا كبيرا منها يعاني من خسائر سنوية تتحملها الموازنة العامة للدولة كعبء مالى (١٦) .

أما هيئات القطاع العام والشركات التابعة لها، والتي انشئت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والتي بلغ عددها فى العام المالى ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٧ هيئة تشرف على ٤٠٢ شركة (١٧) ، فيتكون رأسمالها وفقا لمواد هذا القانون من رؤوس أموال الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات ، والملوكة للدولة ملكية عامة ، بالإضافة الى أنصبة الدولة فى رؤوس أموال الشركات التى تشرف عليها الهيئة والتى تساهم فيها بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد ، هذا بالإضافة الى الأموال التى تخصصها لها الدولة . وتتضمن موارد هيئات القطاع العام ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات (١٨) .

وتتحمل الموازنة العامة للدولة بأعباء هيئات وشركات القطاع العام سواء بصورة صريحة أو بصورة ضمنية على النحو التالى :

١ - عبء تمويل استثمارات هيئات القطاع العام وشركاتها ، وتظهر هذه الأعباء فى الموازنة الاستثمارية بصورة ضمنية أو بصورة صريحة (١٩) . ويتولى بنك الاستثمار القومى ، الذى انشئ بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠

(١٦) ترجع خسائر هذه الجهات أحيانا لجمود أسعار الخدمات التى تؤديها نظرا لتقييد قدرتها على التسعير بصور قرار من الوزير المختص بعد العرض على مجلس الوزراء . كما فى حالات الهيئة القومية لسكك حديد مصر (ق ١٥٢ لسنة ١٩٨٠) ، والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية (ق ١٥٣ لسنة ١٩٨٠) ، والهيئة القومية للبريد (ق ١٩ لسنة ١٩٨٢) . وينص صراحة فى تلك القوانين الثلاث على سبيل الحصر على أنه فى حالة قيام الدولة بتحديد أسعار الخدمات بأقل من الأسعار المعلنة تتحمل الموازنة العامة للدولة بالفروق الناتجة عن ذلك . والجدير بالذكر أن الهيئات الخاسرة قد بلغ عددها ٦ فى تقديرات مشروع الموازنة ١٩٨٧/٨٦ .

(١٧) البيان المالى للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ .

(١٨) المادة ٣ ، والمادة ٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

(١٩) يلاحظ أنه عند قراءة الموازنة الاستثمارية بالموازنة العامة للدولة لا تظهر قيم الاستخدامات الاستثمارية صريحة بالموازنة ، بينما تظهر هذه القيم فى موازنة الخزنة العامة التى تظهر نتائج الموازنة الاستثمارية ، ويقول الدكتور أحمد سالم فى مؤلفه الذى سبق الإشارة إليه (ص ٩٤) أنه يكفى بالتأشير على هامش الموازنة العامة بقيمة استثمارات الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام ، بينما تضاف استثمارات القطاع العام الى استثمارات الحكومة فى موازنة الخزنة العامة لظهور الموقف الإجمالى للتوازن .

ليحل محل صندوق استثمار الودائع والتأمينات ، القيام بعملية توفير الأموال اللازمة لهذا الغرض .

٢ — عبء تمويل العجز المالى المترتب على عدم قدرة شركات القطاع العام على سداد أقساط القروض الخاصة بتمويل استثمارات هذه الشركات ، والتي تستحق عليها ، وتقوم وزارة المالية باعتبار مثل هذا التمويل نوع من المساهمة من الدولة ، وتظهر قيمه ضمن بنود موازنة التحويلات الرأسمالية .

٣ — عبء تمويل فوائد السندات التى تصدرها الخزنة العامة لتغطية قيام الشركات بالسحب المكشوف من الجهاز المصرفى لتمويل الاستثمارات ، وتظهر هذه القيم ضمن بنود موازنة التحويلات الرأسمالية أيضا .

ويضاف الى ما سبق ما قد تخصصه الدولة من اعتمادات فى موازنتها الجارية لدعم بعض الشركات التى تقوم بتسعر منتجاتها بأقل من تكاليف انتاجها .

أما هيئة التأمين والمعاشات (٢٠) وصندوق التأمين الشامل فتعتبر مواردهم المصدر الرئيسى لموارد بنك الاستثمار القومى ، ومن ثم تعتبر مواردهم المصدر الرئيسى لتمويل الاستثمارات التى يقوم هذا البنك بتمويلها اعتبارا من عام ١٩٨٠ (٢١) . ولا يغطى سعر الفائدة الذى تتقاضاه هذه الجهات من اقراض أموالها تكلفة قيامها بتقديم خدماتها لأصحاب المعاشات ، ويسفر هذا عن تحقيقها لعجز اكتوبرى كل عام . وأعمالا لنصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق نظام التأمين الاجتماعى لتحمل الخزنة العامة بعجز أموال صناديق التأمين (٢٢) .

وخلاصة ما سبق أن درجة التشابك تزداد وتتعدد نتيجة لشمول الموازنات لآعباء جهات لآبد أن تمارس أعمالها بعيدا عن الموازنة .

(د) اختلاف القيمة التقيدية للعجز عن القيمة الاقتصادية له :

تأثر حسابات موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة بأسعار الصرف المتعددة التى يتميز بها نظام الصرف الأجنبى المصرى ، فحتى تقديم

(٢٠) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وهيئة التأمين والمعاشات .

(٢١) قبل ذلك التاريخ كانت موارد هذه الجهات تقرر لصندوق استثمار الودائع والتأمينات .

(٢٢) المادة ٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة ٢١ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق نظام تأمينى لفئات لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .

مشروع موازنة العام المالى ١٩٨٨/٨٧ تأثرت حسابات الموازنة بسعرى الصرف فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، وفى مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة (٢٣) ، وكذلك تأثرت حسابات الموازنة فى ذلك العام بسعر الصرف الذى يتحدد يوميا فى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى منذ نشأتها فى مايو ١٩٨٧ .

وتحسب قيمة بعض موارد الموازنة العامة للدولة من القيمة المقابلة لحصيلة الصادرات التى تحسب قيمتها وفقا لسعر الصرف السائد فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى (٢٤) ، كما تحسب قيمة بعض استخدامات الموازنة بالقيمة المقابلة للمدفوعات عن الواردات المحسوبة بسعر الصرف فى ذات المجمع (٢٥) .

أما حسابات الموازنة التى كانت تتأثر بسعر الصرف السائد فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة (٢٦) قبل الغائه فكانت تتمثل فى أعباء الواردات السلعية التى تعامل بهذا السعر وكذلك أعباء الأجور والاشتراكات التى كانت تسدد فى الخارج بالنقد الأجنبى ، وبالإضافة الى أعباء تمويل العجز الجارى أو عجز التحويلات الخاصة بالهيئات العامة الاقتصادية وبشركات القطاع العام وباقى الجهات التى تشملها الموازنة نتيجة سداد الفوائد والأقساط الخارجية بالنقد الأجنبى ، وبذات سعر الصرف .

فإذا كان سعر الصرف فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى يجعل قيمة الجنيه المصرى مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة لباقى عملات دول العالم بالمقارنة بقيمته سواء فى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى أو فى السوق خارج الجهاز المصرفى ، فإن معنى ذلك أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى بتوحيد أسعار الصرف ستؤدى الى زيادة أعباء الاستيراد ، كذلك أعباء خدمة الدين الخارجى ، وأعباء خدمة ديون الحكومة قبل الجهاز المصرفى خصوصا ذلك الجزء المقوم منها بالنقد الأجنبى الذى يعاد تقويمه عند تعديل سعر الصرف . فى ذات الوقت الذى سيؤدى تخفيض قيمة الجنيه المصرى الى زيادة موارد الموازنة العامة التى كانت تصب فيها من الصادرات التى تحسب قيمتها بسعر الصرف السائد فى مجمع البنك المركزى .

(٢٣) ألغى المجمع الأخير بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٨ الصادر فى مارس ١٩٨٨ .

(٢٤) حيث الدولار الأمريكى يعادل سبعين قرشا .

(٢٥) خصوصا للسلع التحوينية الخمس الرئيسية وهى القمح والدقيق والزيت والشاى والسكر ، بالإضافة الى قيمة الأسدة والمبيدات والالتزامات الخاصة بخدمة الدين العام الخارجى .

(٢٦) بلغ ٨٤ قرشا اعتبارا من عام ١٩٨١ ، ثم أضيفت اليه علاوة متغيرة حتى بلغ فى مايو ١٩٨٧ نحو ١٣٦ قرشا للدولار الأمريكى .

ولما كان مجمع البنك المركزى يعانى دائما من عجز فى موارده غان
توحيد سعر الصرف سيؤدى حتما الى زيادة استخدامات الموازنة بنسبة
تفوق نسبة زيادة موارد الموازنة ، وهو الامر الذى ينتهى بزيادة
قيمة العجز (٢٧) .

٣ - تمويل العجز فى الموازنة العامة :

عادة ما يؤدى التنفيذ الفعلى للموازنة العامة بعد اقرارها من
السلطة التشريعية الى كشف حسابات الحكومة لدى البنك المركزى (٢٨)
نتيجة لزيادة تيار الانفاق العام عن تيار الإيرادات العامة المتحصلة فى بعض
شهور العام المالى . ويترتب على ذلك ضرورة قيام الحكومة بتغطية هذه
الحسابات فى الشهور المتبقية من ذات العام المالى ، وعادة ما تأخذ التغطية
احد أسلوبين أو كليهما معا :

- (أ) الحصول على بعض التسهيلات الائتمانية من البنك المركزى .
- (ب) استخدام بعض الأموال التى قد تكون متاحة بصورة مؤقتة لدى
البنك المركزى لمساندة حسابات الحكومة (٢٩) .

وقد يؤدى عدم القدرة على سداد هذه التسهيلات والمحسوبات خلال
العام المالى الذى تم خلاله استخدامها الى قيام الخزانة العامة باصدار
أوراق مالية تستبدل بها مديونياتها للبنك المركزى سواء خلال ذات السنة
المالية أو فى نهايتها أو فى سنوات مالية تالية . وتستخدم اذون الخزانة
العامة كوسيلة للتمويل قصير الأجل لعجز الموازنة العامة للدولة (٣٠) ،
كما تستخدم السندات طويلة الأجل فى تحويل العجز السنوى الى دين
عام طويل الأجل (٣١) . وفى حالة تحويل العجز السنوى الى دين عام طويل

(٢٧) يرى الدكتور حمدي عبد العظيم أن التخفيض الرسمى وغير الرسمى لقيمة الجنيه
المصرى خلال الفترة الماضية يعتبر من أهم أسباب حدوث العجز فى الموازنة العامة . انظر :
د. حمدي عبد العظيم ، « النفقات العالية فى أسعار الصرف وأثرها على مصادر تمويل
عجز الموازنة العامة خلال الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٣/٩٢ » ، مصر المعاصرة ،
العدد ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير وابريل ١٩٨٧ ، ص ٦٦ .

(٢٨) حسابات الموازنة العامة لدى البنك المركزى المصرى تشمل الحسابات السنوية
والتي تتعلق بالموازنة ذاتها ، والحسابات الوسيطة غير المرتبطة بسنوية الموازنة (مثل
حساب مدينين ودائنين الحكومة) ، وحسابات التصفية المتعلقة بسنوات مالية سابقة .

(٢٩) مثل الاستخدام المؤقت لجانب من ودائع واحتياطيات البنوك التجارية المودعة لدى
البنك المركزى (مقابل نسبة الاحتياطى القانونى) خلال العام المالى .

(٣٠) تباع اذون الخزانة العامة عادة الى المؤسسات المالية لتمويل العجز الموسمى
للموازنة ، وعادة ما تستحق هذه الاذون السداد خلال فترة تقل عن عام .

(٣١) توقفت السلطات المالية المصرية عن اصدار اذون على الخزانة العامة واستخدامها
فى التمويل قصير الأجل للموازنة العامة اعتبارا من موازنة عام ١٩٨٢/٨١ ، حيث حولت
أرصدة المديونيات القائمة الى مديونية طويلة الأجل ، وذلك باستبدالها بسندات على
الخزانة العامة للدولة .

الاجل ، فان ذلك يدخل الحكومة في غياهب ادارة هذا الدين لصالح الاقتصاد القومى سواء من حيث الحجم او المكونات او الخدمة (٣٢) .

وفي النظرية يمول الدين العام عادة اما بالسحب على الودائع الخاصة بالخزانة العامة والتي يحتفظ بها لدى البنك المركزى ، او بالاقتراض من البنوك التجارية نظير سندات على الخزانة ، او بالاقتراض من الافراد والاشخاص الخاصة ، او بالاقتراض من البنك المركزى نظير سندات ايضا (٣٣) . وفي جميع الحالات السابقة يمول العجز من مصادر داخلية ، أى من موارد يمتلكها الاقتصاد الذى يعانى من عجز . ويمكن ان يمول الدين العام ايضا من مصادر خارجية وذلك بالاقتراض من اسواق المال الدولية .

اما في مصر فمصادر التمويل اما محلية او خارجية ، ونتناولهما بالتفصيل فيما يلى :

(١) المصادر المحلية لتمويل العجز الكلى :

وتضم هذه المصادر ، وكما اوضحنا في الجدول رقم (٢) ، الاقتراض من المصادر الآتية :

- ١ — الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للأفراد .
- ٢ — والاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للشركات .
- ٣ — والاقتراض من الأوعية الادخارية الاختيارية للأفراد سواء بالطريق غير المباشر او بالطريق المباشر .
- ٤ — والسحب على ارصدة ودائع الدولة لدى البنك المركزى .
- ٥ — والاقتراض من الجهاز المصرفى مقابل سندات او صكوك على الخزانة .

فاذا تناولنا الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للأفراد ، فان ذلك يعنى قيام الخزانة بالاقتراض من أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات

(32) Warren L.Smith, «Debt Management in the United States,» in H.A. Wolf, R. C. Doenges, (eds.) *Readings in Money and Banking* (N.Y. : Appleton-Century-Crofts, 1968), pp. 385-7.

(33) Council of Economic Advisors, «Financing A Federal Deficit,» Coun. of Econ. Adv. Staff Memorandum, in Ronald L.Telgen (ed). *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy*, 4th ed. (Illinois : R.D. Irwin, Inc., 1978), p. 277.

والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل صكوك . ويتم تجميع موارد هاتين الهيئتين من الزام العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص بالاشتراك فى نظام للتأمين الاجتماعى وذلك بسداد حصة من أجورهم الشهرية ، وكذلك من الزام صاحب العمل بسداد حصة تقابل حصة العامل للهيئتين . وتعتبر عملية اقراض هذه الأموال للدولة استثمارا لهذه الأموال (٣٤) .

أما الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية لشركات القطاع العام ، فيلاحظ أن هذا الاقتراض يشمل استخدام حصيلة النسبة التى تقوم هذه الشركات بتجنيبها من أرباحها الصافية للاكتتاب فى السندات الحكومية والتى تودع فى حساب خاص لدى البنك المركزى (٣٥) . وإلى جانب ذلك النوع يلاحظ أن هناك نوعا آخر من الاقتراض يتمثل فى استخدام فوائض التمويل الذاتى التى تقتطع من أرباح شركات القطاع العام (٣٦) .

فاذا تحدثنا عن الاقتراض من الأوعية الادخارية الاختيارية للأفراد لتمويل العجز فى الموازنة العامة فى مصر ، فيمكننا التمييز بين ثلاثة مصادر لتمويل هذه القروض : **الأول** هو فوائض الأموال المودعة بواسطة الأفراد لدى صندوق توفير البريد ، **والثانى** ، هو صافى حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار (مجموعة ١) والتى يقوم البنك الأهلى المصرى بتسويقها نيابة عن الدولة ، **أما الثالث** فيتمثل فى حصيلة اكتتاب الأفراد والشركات والهيئات فى السندات العامة المحلية والتى تطرحها الدولة للاكتتاب العام . والملاحظ أن المصدرين الأول والثانى يعتبران من مصادر الاقتراض غير المباشر من الأفراد ، بينما يعتبر المصدر الثالث من المصادر المباشرة للاقتراض ، كذلك يمكننا القول أن الاسلووين الثانى والثالث يعتبران نوعا من أنواع تحويل الأصول النقدية المملوكة للأفراد والشركات الى أصول مالية (٣٧) .

(٣٤) يلاحظ أن اقتراض الدولة لهذه الأموال كان محددا له سعر فائدة يعادل ٤.٥٪ سنويا تم رفعه الى ٦٪ اعتبارا من عام ١٩٨١/٨٠ ، وهذا العائد يعتبر منخفض نسبيا مما ترتب عليه قصور عائد التوظيف عن مقابلة تكلفة تدبير أموال هيئتي التأمين واستخدامها ، وهذا هو السبب الرئيسى للعجز الكئوارى فى موارد هيئتي التأمين والمعاشات والذى أشرنا اليه فيما سبق ، انظر : أحمد سالم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٥٩ .

(٣٥) المادة رقم ٤١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، علما بأن تحديد هذه النسبة لابد أن يصدر به قرار من مجلس الوزراء ، وهى محددة حاليا بنسبة ٥٪ .

(٣٦) التمويل الذاتى يشمل ما يستقطع من المستحق لأصحاب حقوق الملكية فى شكل احتياطات وأرباح غير موزعة ، وفى شكل مخصصات تحمل على نتائج النشاط الجارى للشركة . انظر : أحمد سالم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٣٦ . وبالرجوع الى نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يلاحظ أن المادة ٤١ من القانون قد نصت على تجنيب احتياطي قانونى من الأرباح الصافية ، مع جواز تجنيب نسبة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض التى يحددها النظام الأساسى للشركة ، ويتولى مجلس الوزراء تحديد النسبة التى تقتطع لتكوين الاحتياطي القانونى ، وهى محددة حاليا بنسبة ٥٪ من صافى الربح قبل التوزيع . (٣٧) ويرى الباحث أن هذه وسيلة لتحويل المال الخاص الى مال عام .

ويمكن أيضا تمييز قيام الدولة بالسحب على أرصدة بعض ودائعها ، ففى بعض الأحيان تقوم الحكومة المصرية بالسحب على بعض الأرصدة المجمعة لدى البنك المركزى المصرى لأغراض معينة ، مثلما هو الحال عند السحب على أرصدة حسابات « سندات الطاقة البديلة » ، والتي كانت تستقطع سنويا من فوائض الهيئة العامة للبترول فى سنوات الفورة النفطية لتمويل مشروعات الطاقة النووية وبحوث ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة .

وأخيرا يمكن تمييز الطريق المعتاد لتمويل العجز من مصادر محلية وهو الاقتراض من البنك المركزى أو من البنوك التجارية مقابل صكوك على الخزنة العامة .

(ب) المصادر الخارجية لتمويل العجز :

وتشمل هذه المصادر كل أنواع القروض التى تعقدها الدولة أو هيئاتها العامة التى تشملها الموازنة العامة مع الخارج ، وتضم هذه القروض التسهيلات الائتمانية سواء كانت تسهيلات مصرفية أو تسهيلات موردين (٣٨) .

٤ - أثر تمويل العجز على المتغيرات النقدية :

قلما يتحدث الاقتصاديون عن التأثير النقدى للعجز المالى ، حيث عادة ما يتركز الاهتمام فى الكتابات الأكاديمية على الآثار التخصيصية والتوزيعية للعجز ، ولقد بينا نظريا فى بداية القسم الأول من هذه الدراسة أن العجز فى الموازنة العامة لابد أن يترك أثره على المعروض النقدى خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من البنك المركزى .

ولما كانت النظرية تشير الى المصادر التى سبق ذكرها فى البند السابق لتمويل العجز فبالإمكان تحليل الأثر الذى يمكن أن تتركه طريقة تمويل العجز على المعروض النقدى من خلال تتبع الآثار التى يتركها كل نوع من أنواع التمويل (٣٩) .

فإذا تم تمويل العجز عن طريق السحب على الأرصدة النقدية وودائع الحكومة لدى البنك المركزى المصرى ، فإن معنى ذلك أن تزداد الأرصدة النقدية لدى الأفراد بنفس مقدار العجز ، وب بنفس مقدار السحب على أرصدة الحكومة . ومن الضروري أن نفرق بين كون ودائع الحكومة

(٣٨) تتضمن المصادر الخارجية لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة فى مصر ما يمكن أن تحصل عليه الدولة من منح خارجية ، وقد سبق القول أنه من الخطأ اعتبار أن المنح الخارجية مصدرا عاديا للتمويل يمكن أن يدرج ضمن موارد الموازنة العامة .

(39) Council of Economic Advisors, Op.Cit., p. 277.

هى ودائع متراكمة من سنوات سابقة أو تكونت فى ذات السنة المالية ، وفى رأى الباحث انه اذا كان تمويل العجز يتم من خلال السحب على أرصدة وودائع سبق تكوينها والاحتفاظ بها من سنوات سابقة فان معنى ذلك أن الأرصدة النقدية لدى الأفراد ستزيد من مصادر تمويل حقيقية — أى من مدخرات سبق للحكومة تكوينها وفى هذه الحالة تتشابه الآثار المترتبة على هذا النوع من التمويل مع آثار الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للأفراد وللشركات العامة . أما اذا كان السحب يتم على ودائع تحت الطلب لتمويل عجز موسميا فقط ، فان الآثار النقدية لهذا النوع من التمويل لا يمكن أن تكون ملموسة .

أما الاقتراض من الجهاز المصرفى المؤثر على المتغيرات النقدية ، فيستلزم التفرقة بين آثار الاقتراض من البنك المركزى مقابل بيع سندات حكومية جديدة تصدرها الخزنة العامة خلال العام المالى ، وبين آثار الاقتراض من البنوك التجارية مقابل بيع السندات من نفس النوع لتلك البنوك .

ولا يوجد خلاف على أنه اذا تم التمويل من خلال الاقتراض من البنك المركزى ، فان هناك أثرا توسعيا مباشرا سيتركه حجم العجز الممول بسندات على الخزنة العامة يكتب فيها البنك المركزى ، وهذا الأثر واضح ولا التباس فيه ، لكن الخلاف يمكن أن يأتى من خلال تقييم الأثر الذى يمكن أن يتركه تمويل العجز من خلال البنوك التجارية(٤٠) .

ولما كان التمويل المصرفى للعجز فى مصر يعتمد كثيرا على البنك المركزى الذى يقوم بالاكتمال فى السندات التى تصدرها الخزنة العامة للدولة بقيمة العجز المالى الذى يتحقق أثناء السنة المالية ، فاننا سنتحول فيما يلى لدراسة تأثير ذلك على المتغيرات النقدية .

(١) تأثير اكتمال البنك المركزى فى سندات تمويل العجز على النقد المصدر :

من المعروف أن المطابقة التالية تحكم عملية اصدار النقد فى مصر :

النقد المصدر = الذهب + الأوراق المالية الحكومية + الأذون الحكومية والأذون الأخرى .

(٤٠) يعتقد بعض الاقتصاديين فى أن أثر تمويل العجز المالى بواسطة البنوك التجارية نادرا ما يعادل أثر قيام البنك المركزى بتمويل ذلك العجز ، نظرا لأن الأثر النقدى يتوقف عادة على سلوك بعض المتغيرات مثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومثل الاحتياطات فى ميزانيات البنوك التجارية . ولزيد من التفاصيل راجع :

W.L.Coats, Jr., D.R.KhatKhate «Money Supply Implications of Commercial Banks'Financing of Government Debt in Developing Countries» in Same Authors (eds.), Op.Cit., pp. 371-2.

ويلزم لكى يزيد حجم النقد المصدر ان تزيد اصول قسم اصدار اوراق النقد بالبنك المركزى ، والتي تتمثل فى عناصر الطرف الايسر من المتطابقة او القيد السابق . ويبين الجدول رقم (٤) التطور التاريخى لعناصر هذه المتطابقة اعتبارا من بداية الثمانينات .

وبلاحظ من الجدول رقم (٤) مجموعة من العلاقات الآتية :

١ - انه خلال الفترة من يونيو ١٩٨٢ وحتى يونيو ١٩٨٧ شكلت الاوراق المالية الحكومية نسبة تعادل ٩٣٫٦٪ من غطاء الاصدار النقدي فى المتوسط سنويا ، وأن نسبة قيمة الذهب الى حجم الاصدار آخذة فى التناقص .

٢ - هناك نوعان من الاوراق المالية يعتبرها البنك المركزى من بين محفظة استثمار موارده ، هما الاوراق المالية الحكومية ، والاوراق المالية للحكومات الأجنبية . ولابد من التفرقة بين عدة أنواع من الاوراق المالية الحكومية ، مثل الصكوك والسندات الصادرة على الخزنة العامة للدولة سواء لسداد عجز نقدي لموازنات سنوات سابقة ، أو لسداد عجز نقدي للموزنة التى تستخدم خلال العام المالى ، أو لسداد العجز الاكتوارى لهيئات التأمينات ، ومثل سندات الجهاد وسندات الطاقة البديلة ، وسندات الاسكان ، وشهادات الاستثمار ، ولابد من مراعاة ان الزيادة السنوية فيها فى حوزة البنك المركزى من اوراق مالية حكومية او مضمونة منها تتركز فى زيادة ما فى حوزته من الصكوك والسندات الصادرة على الخزنة بأنواعها ، وفى سندات الاسكان وفى شهادات الاستثمار ، خصوصا فى السنوات الاخيرة ، ويبين ذلك العمود رقم (٣) فى الجدول رقم (٤) .

٣ - ان ما بحوزة البنك المركزى من اوراق مالية حكومية يتجمع اما فى قسم اصدار النقد على النحو الذى يبينه العمود رقم (١) فى الجدول رقم (٤) ، أو فى قسم العمليات المصرفية ، وأن نسبة ما يستحوذ عليه قسم اصدار النقد من اوراق مالية الى جملة ما فى حوزة البنك المركزى من اوراق مالية حكومية يعادل ٥٨٫٨٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة من يونيو عام ١٩٨٢ الى يونيو ١٩٨٧ كما يتضح من العمود رقم (٦) . والملاحظ أن النسبة المطلقة قد أخذت فى التزايد حتى بلغت اقصاها بالعام المالى ١٩٨٦/٨٥ ثم تناقصت فى السنة المالية التالية .

٤ - انه اذا نسبنا الزيادة فى قيمة الاوراق المالية الحكومية فى قسم اصدار النقد الى الزيادة فى جملة قيمة ما فى حوزة البنك المركزى من اوراق مالية حكومية لوجدنا من العمود رقم (٥) أن هذه النسبة آخذة فى التناقص باستمرار ، وقد ترتب على ذلك التناقص المستمر فى معدل زيادة النقد المصدر خلال السلسلة التى يوضحها الجدول .

وخلاصة ما سبق أن هناك نحو ٥٨ مليون جنيه زيادة فى الاصدار النقدي لكل مائة مليون جنيه زيادة فيما فى حوزة البنك المركزى من سندات

حكومية ، وهذا الأمر يوضح الارتباط الوثيق بين تمويل العجز عن طريق قيام البنك المركزى بالاكتتاب فى السندات التى تصدرها الخزائنة العامة وبين الاصدار النقدى .

(ب) الأوراق المالية الحكومية والعمليات المصرفية للبنك المركزى :

تبين ميزانية قسم العمليات المصرفية للبنك المركزى المصرى أصول وخصوم هذا القسم ، حيث يضم جانب الخصوم الحسابات الخاصة بحقوق الملكية ، والودائع التى تودع لدى البنك المركزى أو حسابات المقاصة واتفاقات الدفع ، وتشمل حسابات الودائع مجموعة متباينة من الحسابات منها الحكومى وما يتبعها من هيئات عامة (كبنك الاستثمار القومى) ، ومنها ما يخص البنوك التجارية لمقابلة نسبة الاحتياطى القانونى المقررة ، ومنها ما يخص البنوك التى تتعامل بالنقد الأجنبى لمقابلة نسبة الاحتياطى المحددة بقرارات البنك المركزى ، ومنها ما يخص ودائع العالم الخارجى والقروض الخارجية ، وكذلك حساب الودائع المقابلة لغطاء الالتزامات الخارجية الحكومية وتسهيلات الموردين والتى يتم إعادة جدولتها ، وهو حساب قد تم فتحه عقب بدء عمليات إعادة جدولته الديون فى عام ١٩٨٧ (٤١) .

أما جانب الأصول ، فبالإضافة الى الأصول الثابتة والنقدية فى خزائن البنك المركزى وفى خزائن البنوك التجارية توجد أيضا حسابات مدينة مثل الذهب وأرصدة حسابات البنوك والمراسلين ، وأوراق بنكنوت النقد الأجنبى وما فى حوزة البنك المركزى من وحدات حقوق السحب الخاصة ، كما تشمل حسابات الأصول الحسابات الخاصة بتوظيف أموال البنك المركزى سواء فى صورة قروض للبنوك التجارية أو كاستثمارات فى الأوراق المالية الحكومية أو التى تخص الحكومات الأجنبية ، أو فى القروض الممنوحة بدون ضمان للبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال .

والملاحظ من تتبع الأرقام التى وردت فى الجدول رقم (٤) السابق ، وبطرح قيمة رصيد قسم الاصدار النقدى من جملة ما فى حوزة البنك المركزى من أوراق حكومية ، يلاحظ أن الأوراق المالية التى تدخل فى أصول قسم العمليات المصرفية قد زادت بنسبة تبلغ ٨٦٪ خلال السنوات من يونيو ١٩٨٢ الى يونيو ١٩٨٧ ، حيث زادت قيمة هذه الأوراق من ٤١٢٠.٤ مليون جنيه الى ٧٦٥٩.٩ مليون جنيه فى نهاية الفترة ، وحيث بلغت نسبتها الى جملة أصول قسم العمليات المصرفية ٥٣٩٪ و ٥٢٧٪ فى هذين التاريخين .

فمقابل زيادة جانب الخصوم نتيجة لزيادة كل من ودائع الحكومة والهيئات التابعة لبنك الاستثمار القومى ، وزيادة ودائع البنوك التجارية المقابلة لنسبة الاحتياطى القانونى المقررة على الودائع بالجنيه المصرى ، وزيادة ودائع البنوك المعتمدة فى التعامل بالنقد الأجنبى ، وزيادة ودائع العالم الخارجى

وقروضه التى يحتفظ بها البنك المركزى ، وزيادة حساب غطاء القروض والالتزامات الخارجية مقابل اعادة جدولتها ، تزيد ارصدة الأصول من الأوراق المالية ، وتزيد القروض الممنوحة للمؤسسات المالية الأخرى كالبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ، وتزيد التسهيلات الممنوحة لبنك الاستثمار القومى .

والملاحظ أنه فى عام ١٩٨٧/٨٦ أدت عمليات اعادة جدولة الديون الخارجية للدولة ، مع عدم اعادة الجدولة مطبوعا الى تجميع رصيد يغطى هذه القروض ضمن حسابات خصوم قسم العمليات المصرفية (٤٢) ، وقد أدى هذا الى استحواذ قسم العمليات المصرفية على الجانب الأكبر من الأوراق المالية الحكومية التى اكتب فيها البنك المركزى خلال العام (٨٥٦٪) كما جاء بالجدول رقم (٤) ، وهو الأمر الذى أدى الى عدم تأثر قسم اصدار النقد بالزيادة الكبيرة فيما اكتب فيه البنك المركزى المصرى من سندات وصكوك على الخزنة العامة بالرغم من أن هذه الزيادة بلغت ٢٧٢٩ مليون جنيه ، وهو أكبر قيمة لاكتتاب البنك المركزى فى الأوراق المالية الحكومية منذ عام ١٩٨٢ .

(ج) تمويل العجز والسيولة المحلية :

تتمثل السيولة المحلية (وسائل الدفع بالمفهوم المتسع) فى مجموع صافى النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ، والودائع الجارية بالعملة المحلية ، وأشباه النقود المتمثلة فى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية ، وكذلك ودائع صندوق توفير البريد .

وبقابل السيولة المحلية مجموعة من الأصول التى تتمثل فى صافى الأصول الائتمانية المحلية ، وصافى الأصول الأجنبية التى تتمثل فى صافى رصيد معاملات الجهاز المصرفى مع العالم الخارجى ، وصافى بنود الموازنة التى تتمثل فى التصفية النهائية لمجموع حسابات رأس المال وبنود الأصول والخصوم غير المبوبة وكذلك صافى المديونية والدائنية بين البنوك وبعضها البعض .

والعلاقة بين السيولة المحلية والأصول التى تقابلها طردية لذلك تتأثر السيولة المحلية بالزيادة فى كل من صافى الأصول الأجنبية ، وصافى الأصول الائتمانية المحلية ، وكلاهما يتأثر بالمعاملات الحكومية مع العالم الخارجى أو مع الجهاز المصرفى الوطنى .

وبين الجدول رقم (٥) تطور السيولة المحلية وتطور الأصول المقابلة لها ، وكذلك تطور صافى المطلوبات من الحكومة والبنوك المكونة لها .

(٤٢) حسب اتفاقية المساندة الموقعة مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ يتم فتح حساب مجمد لدى البنك المركزى تصب فيه الالتزامات المسددة من الجهات الوطنية فى ذات تواريخ استحقاقها.

جدول رقم (٥)

المسئولة المحلية والبنود المقابلة لها وتوزيع صافي الائتمان المحل +

القيمة بالليون جنيه

		الأمسول المتداولة		مساق المطبوعات من الحكومة															
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)	(٢٠)
السنة المنتهية في	السيرة المحلية	مس. أ.	مس. ب.	أوراق	تسهيلات	دائع	مساق	مطلوبات	حكومية	اقتصادية	مالية	الموازنة	محل	مس. أ.	مس. ب.	أجنبية	السيرة المحلية	السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
١٩٨١/٦/٣٠	١٠٤٢٩,٧	(٩١٦'١)	١٢٨٥٢,٣	٤٣٧٤,٤	٦١١٠,٣	(٢٥٨٨,٨)	٧٨٩٥,٦	—	٦١,٤	—	٧٨٩٥,٦	٢٢٠٦٤,٣	١٠٨١,٥	٣٨٩٣٤,٢	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠
١٩٨٢/٦/٣٠	١٦١٤٣,٣	٢٨٤,٢	١٨١٣٤,٦	٩١٨٠,٧	٤١٥١,١	(٣٠٥٥,٨)	١٠٢٧٦,٣	—	٩٢,٥	—	١٠٢٧٦,٣	٢٢٧٥,٨	١٨١٣٤,٦	٢٨٤,٢	١٨١٣٤,٦	١٩٨٢/٦/٣٠	١٩٨٢/٦/٣٠	١٩٨٢/٦/٣٠	١٩٨٢/٦/٣٠
١٩٨٣/٦/٣٠	٢٠٢٥٦,٧	١٣٠٩,٣	٢١٦٥٧,١	١٠٥٠٥,٣	٤٢٤٠,٦	(٢٧١٦,٣)	١٢٠٢٩,٦	—	٨٥,٥	—	١٢٠٢٩,٦	٢٧١٦,٣	٢١٦٥٧,١	١٣٠٩,٣	٢١٦٥٧,١	١٩٨٣/٦/٣٠	١٩٨٣/٦/٣٠	١٩٨٣/٦/٣٠	١٩٨٣/٦/٣٠
١٩٨٤/٦/٣٠	٢٣٩٢٩,٧	١٣٩٢,٧	٢٥٨٨٥,٣	١١٩٦٩,٨	٥٦٦٥,٦	(٣٢٢٤,٩)	١٤٤١٠,٥	—	١١٥,١	—	١٤٤١٠,٥	٣٢٢٤,٩	٢٥٨٨٥,٣	١٣٩٢,٧	٢٥٨٨٥,٣	١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٨٤/٦/٣٠
١٩٨٥/٦/٣٠	٢٧٥٨١,٩	١٢٨٥,٤	٣٠٦٥٨,٤	١٣٤٠٨,٨	٧٦٢٥,٧	(٤٣٦١,٩)	١٦٦٧١,٦	—	١٣٠,٧	—	١٦٦٧١,٦	٤٣٦١,٩	٣٠٦٥٨,٤	١٢٨٥,٤	٣٠٦٥٨,٤	١٩٨٥/٦/٣٠	١٩٨٥/٦/٣٠	١٩٨٥/٦/٣٠	١٩٨٥/٦/٣٠
١٩٨٦/٦/٣٠	٣٤٨٤١,٤	٢١٦٨,١	٣٦٩٥٠,١	١٧٣٤٥,٩	٧٢٠٨,٣	(٥٦٨٨,٥)	١٨٨٦٥,٤	—	٨٦,٧	—	١٨٨٦٥,٤	١٧٣٤٥,٩	٣٦٩٥٠,١	٢١٦٨,١	٣٦٩٥٠,١	١٩٨٦/٦/٣٠	١٩٨٦/٦/٣٠	١٩٨٦/٦/٣٠	١٩٨٦/٦/٣٠
١٩٨٧/٦/٣٠	٣٨٩٣٤,٢	١٠٨١,٥	٤٢٩٠٨,٥	٢٠٦٨٢,٥	٧٩١٤,٢	(٦٥٣٢,٧)	٢٢٠٦٤,٣	—	١٤٥,٦	—	٢٢٠٦٤,٣	٢٠٦٨٢,٥	٤٢٩٠٨,٥	١٠٨١,٥	٤٢٩٠٨,٥	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٨٧/٦/٣٠

+ المصدر البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي والجهة الاقتصادية : أعداد مختلفة .

• تشمل أوراق مالية أخرى ومقابل ودائع صندوق توفير البريد ومقابل العملة المساعدة والاستخدامات من موارد صندوق النقد الدولي .

ويتضح من تحليل القيم الواردة فى الجدول رقم (٥) النتائج التالية :

١ - أن صافى المطلوبات من الحكومة يشكل نحو ٥٥٠٢٪ فى المتوسط من صافى الائتمان المحلى ، وأنه طالما أن الودائع الحكومية تستنزل من المطلوبات من الحكومة ، فإن هذه المطلوبات ستمثل نسبة أكبر من النسبة سالفة الذكر إذا نسبناها الى صافى الائتمان المحلى .

٢ - نظرا لأن السيولة المحلية تتأثر بقيم الأصول المقابلة التى تتضمن صافى الائتمان المحلى ، والذي يتأثر بدوره بصافى المطلوبات من الحكومة ، فنلاحظ أن نحو ٦١٥٪ فى المتوسط من السيولة المحلية ترجع الى صافى المطلوبات من الحكومة .

٣ - أنه بنسبة التغير فى صافى الائتمان المحلى الى التغير فى السيولة المحلية يلاحظ أن النسبة تتراوح بين ٨٥٦٪ كحد أدنى (تحقق فى عام ١٩٨٣) ، وبين ١٤٥٦٪ كحد أقصى (تحقق فى عام ١٩٨٧) ، ويرجع السبب فى تعدى النسبة لحدود المائة مؤثيا الى التغيرات السالبة فى صافى الأصول الأجنبية وفى صافى بنود الموازنة .

ومؤدى ما سبق أن استحواز الحكومة على النسبة الكبيرة من صافى الائتمان المحلى بسبب تزايد العجز المالى يترك للنشاط الخاص حدودا قصوى لا يجب تعديها ، كما أن التوسع فى السيولة المحلية بسبب العجز المالى يمثل علاقة مؤكدة وثابتة ، ويترتب على ذلك مجموعة من الحقائق التى يمكن استخلاصها فيما يلى :

١ - أنه طالما أن مصادر السيولة المحلية تنحصر فى الائتمان المحلى الممنوح لمختلف القطاعات المدنية ، وفى صافى حيازة الجهاز المصرفى من الأصول الأجنبية ، وفى صافى بنود الموازنة ، وطالما أن صافى الائتمان المحلى يتأثر أساسا بصافى المطلوبات من الحكومة ، ونظرا لأن البنك المركزى لا يستطيع أن يؤثر فى موقف ميزان المدفوعات الذى يؤثر بدوره فى صافى الأصول الأجنبية ، وكذلك فى صافى بنود الموازنة ، فإن رقابة البنك المركزى على السيولة المحلية تنحصر فى رقبته على الائتمان المحلى .

٢ - بالرغم من أن رقابة البنك المركزى على السيولة المحلية وتحكمه فيها يأتى من خلال تحكمه فى الائتمان المحلى ، والذي تشكل النسبة الغالبة منه المطلوبات من الحكومة ، فإن قدرته على التأثير فى السيولة المحلية محدودة بقدرته على التأثير فى الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية ، حيث أن عجز الموازنة العامة الممول من الجهاز المصرفى خارج عن إرادة البنك المركزى وملزم بتنفيذه بموجب قوانين ربط الموازنة العامة للدولة .

٣ - كل ذلك يدفعنا للقول أن المتغيرات النقدية هى توابع للمتغيرات المالية فى مصر ، أو بالأحرى يمكننا القول أن السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية .

ثانيا : أدوات السياسة النقدية والمتغيرات المالية

١ — وظائف البنوك المركزية وآثارها المالية :

يمارس البنك المركزى مجموعة من الوظائف الاساسية باعتباره السلطة النقدية والائتمانية العليا فى أى دولة ، وجرت العادة على ممارسة البنك المركزى للوظائف الآتية :

١ — تنظيم العملة المتداولة واحتكار اصدار النقد بما يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصادى .

٢ — تنظيم الائتمان المصرفى لجميع المؤسسات المالية الخاضعة لاشرافه باعتباره بنكاً للبنوك والمقرض الأخير لهذه المؤسسات ، وبما يضبط حجم وسائل الدفع فى الاقتصاد القومى .

٣ — الرقابة على البنوك المختلفة وتنظيمها باستخدام مختلف أدوات الرقابة والتنظيم .

٤ — العمل كبنك وكوكيل للحكومة يقوم ببعض المهام التى تفوضه فيها سلطتها .

٥ — العمل وصيا ومديرا للاحتياطيات الدولية للدولة .

٦ — تسوية مديونيات البنوك قبل بعضها البعض من خلال غرفة المقاصة .

والتأمل لتلك الوظائف يلاحظ أن الوظائف الثلاثة الأولى قد نبعت من اعتبار أن البنك المركزى محتكر لتنظيم النقد والائتمان فى الدولة نتيجة تفويض الدولة له سلطات القيام بهذا الدور الاحتكارى أما الوظائف الثلاثة الأخيرة فهى عبارة عن خدمات بنكية يمكن أن يمارسها أى بنك يسعى الى تحقيق الربح .

وباعتبار أن هناك وظائف سلطوية ووظائف بنكية يمكن القول أن الأرباح (أو الخسائر) التى يحققها البنك المركزى يمكن أن تترك آثارا على مالية الدولة فى أكثر من اتجاه :

الأول : يختص بأرباح البنك المركزى والتى تعود الى الموازنة العامة للدولة باعتباره أحد المؤسسات أو الشركات المملوكة للدولة .

والثانى : يختص بالضرائب التى تؤول الى الموازنة العامة للدولة على الأرباح التى يحققها البنك المركزى .

والثالث : يختص بالأرباح الناشئة عن اصدار أوراق البنكوت الوطنى .

والرابع : يختص بالأرباح التى تتحقق من تقييم الذهب وأرصدة النقد الأجنبى الناتجة عن تغيرات سعر الصرف .

والخامس : يختص بالعمليات الأخرى التى قد يقوم بها البنك المركزى والتى يترتب على ممارستها آثارا مالية .

(أ) وظائف البنك المركزى المصرى :

فإذا ما انتقلنا الى دراسة حالة البنك المركزى المصرى لوجدنا أن وظائف البنك المتعلقة بنشاط الحكومة قد حددتها المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (٤٣) ، أما وظيفة احتكار الاصدار فقد أوضحتها المادة ١٦ من نفس القرار الجمهورى ، أما وظائف الرقابة على البنوك التجارية وغير التجارية فقد تناولتها المواد من ٣٧ الى ٤٧ من ذات القرار الجمهورى . وقد نظمت عمليات الائتمان المواد من ٤٨ الى ٥٥ ومن ضمنها ما يحدد العمليات التجارية التى يجوز للبنك المركزى مباشرتها (مادة ٤٩) (٤٤) وإذا راجعنا مواد القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى لن نجد اختلافا حول وظائف البنك المركزى .

(ب) العلاقة القانونية بين البنك والخزانة العامة :

أما غيما يتعلق بعلاقة البنك المركزى المصرى بالخزانة العامة للدولة فقد حددتها تشريعات البنوك الائتمانية على النحو التالى :

١ - يؤول للحكومة ٨٥٪ من صافى الأرباح الناشئة عن عمليات اصدار أوراق النقد بعد خصم المصروفات المعتمدة (٤٥) .

٢ - تؤول للحكومة كل زيادة ناشئة عن إعادة تقويم الرصيد الذهبى الموجود فى غطاء الاصدار (٤٦) .

(٤٣) البنك المركزى المصرى ، تشريعات البنوك والائتمان ، القاهرة : ١٩٨٦ .

(٤٤) تنص المادة على « يحدد وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع مجلس ادارة البنك المركزى العمليات التجارية العادية التى يجوز للبنك مباشرتها » .. انظر : المرجع سالف الذكر مباشرة ، ص ١٩ ، والملاحظ أن القرار الجمهورى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٦ والخاص بالنظام الأساسى للبنك المركزى قد أتاح حرية أكبر للبنك المركزى فى ممارسة العمليات المصرفية العادية (مادة ١٣ ، مادة ١٤ ، مادة ١٦) .

(٤٥) مادة ١١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

(٤٦) ذات المادة السابقة .

٣ - يؤول صافي ارباح البنك المركزى المصرى وبنوك القطاع العام الى الخزانة العامة للدولة ، وذلك بعد اقتطاع ما يتقرر تكوينه من احتياطات(٤٧) .

وتشير البيانات المعلنة . كما بالجدول رقم (٧) ، الى ان فائض البنك المركزى المحول للخزانة العامة مقابل نصيب الدولة فى الفائض القابل للتوزيع فى ازدياد مستمر خلال الفترة من عام ١٩٨٢/٨١ ، حيث تزايد هذا الفائض من ٧٦٣ مليون جنيه فى ذلك العام الى ان وصل الى ٤٣٩٢ مليون جنيه فى عام ٨٦/٨٥ ، والى ٥٢٠٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٨) .

كما توضح البيانات المتاحة من البنك المركزى ، ان هناك مصدرا آخر لتمويل الخزانة العامة مرتبط بعمليات وارباح البنك ، وهذا المصدر هو ضريبة ارباح شركات الاموال التى تستحق على بنوك وشركات ووحدات القطاع العام(٤٩) ، ويبلغ سعر الضريبة ٣٢٪ من صافى الارباح الكلية السنوية للشركة(٥٠) ، وتزداد الموارد السيادية للدولة من هذا المصدر بزيادة ارباح البنك المركزى .

اما فيما يتعلق بالارباح الناتجة عن اعادة تقويم الذهب ، فالمعروف ان بداية عملية اعادة التقويم قد تحققت فى عام ١٩٨١ بما رفع قيمة الذهب فى غطاء الاصدار من ٧١٧ مليون جنيه الى ٥٤٢٣ مليون جنيه فى ذلك العام . وقد أعقب ذلك تذبذب فى قيمة الذهب عقب انخفاض قيمته فى عام ١٩٨٢ الى ٤٠٤٢ مليون جنيه(٥١) . وقد اتفقت وزارة المالية والبنك المركزى على اضافة الفروق الناتجة عن زيادة قيمة الذهب فى حساب يخص وزارة المالية ويسمى حساب فروق اعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الاصدار ، بحيث يقتصر استخدام هذا الحساب على تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الاصدار ، وكذلك فى تخفيض مديونية الحكومة لدى البنك المركزى(٥٢) .

٢ - اثر استخدام بعض أدوات السياسة النقدية :

سوف نتناول فى هذا الجزء دراسة اثر بعض الاجراءات الاخرى التى قد يمارسها البنك المركزى باعتباره السلطة النقدية العليا فى الدولة ،

(٤٧) مادة ٢٣ فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ وكذلك المادة ٤٠ من القرار الجمهورى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن النظام الاساسى للبنك المركزى .

(٤٨) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، اعداد مختلفة .

(٤٩) المادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون الضرائب على الدخل .

(٥٠) المادة ١١٢ من المرجع سالف الذكر مباشرة .

(٥١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

(٥٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، ٨٥/٨٦

مستخدما فى ذلك بعض أدوات السياسة النقدية ويمكن تتبع الاجراءات الآتية :

(أ) خفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة الاقتصادية بما يقل عن هيكل أسعار الفائدة المعلن للأنواع الأخرى من القروض .

(ب) رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على الودائع والقروض .

(ج) تقييد الائتمان المصرفى وإبطاء معدل نمو وسائل الدفع .

(أ) دعم أسعار الفائدة على القروض :

بالرغم من أن تحديد أسعار الفائدة يعتبر من سلطات البنك المركزى، إلا أن هناك بعض الحالات التى قد ترى الإدارة الاقتصادية للدولة أهمية خفض أسعار الفائدة المعلنه من البنك المركزى لتمويل بعض الأنشطة التى ترى أنها ذات تأثير مرغوب فيه . وفى مقابل ذلك تتحمل الخزنة العامة بالفارق بين أسعار الفائدة المخفضة وأسعار الفائدة المعلنه بواسطة البنك المركزى للمبالغ المخصصة كقروض لتلك الأنشطة .

وفى مصر تتحمل الموازنة العامة للدولة بفروق أسعار فوائد القروض الميسرة التى تمنح لأنشطة استثمار الأراضى ، والأمن الغذائى ، والتعاونيات الاستهلاكية والانتاجية ، ومشروعات مواد البناء ، ومباني الاسكان الاقتصادى ، ولتجديد المباني السكنية . وتتراوح أسعار الفائدة بين ٤٪ و ٧٪ وثلاثى سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى (فى حالة تجديد المباني السكنية) ، وتسدد وزارة المالية هذه القروض الى البنوك المولة .

(ب) تغيير أسعار الفائدة على الودائع والقروض غير الحكومية :

يؤثر تغيير أسعار الفائدة المدينة والدائنة على مختلف القطاعات المقترضة والمودعة لدى الجهاز المصرفى بما فى ذلك القطاع الحكومى ، فإذا تعمقنا مثلا فى حساب التكلفة والعائد من رفع أسعار الفائدة لوجدنا الآتى :

١ - أن اتخاذ قرار برفع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى يؤدى الى زيادة الفوائد المدفوعة للقطاعات الدائنة للجهاز المصرفى مثل قطاع الخدمات العام ، والهيئات العامة الخدمية ، وشركات القطاع العام ، بالإضافة للقطاع الخاص والقطاع العائلى . وتزداد نتيجة لذلك إيرادات هذه القطاعات ، فينعكس ذلك على فوائض وأرباح ودخول أصحاب تلك الودائع ، ويؤثر ذلك بالتالى على الإيرادات السيادية للدولة (٥٣) .

(٥٣) ماعدا فى الحالات التى تغنى منها الإيرادات من الفوائد من الخضوع للضرائب مثلها هو الحال بالنسبة للأفراد من القطاع العائلى .

٢ — يؤدي رفع أسعار الفائدة على القروض التى يمنحها الجهاز المصرفى بالجنيه المصرى — وهذه ضرورة لابد أن تتبع رفع أسعار الفائدة على الودائع — الى زيادة تكلفة الائتمان الذى تمنحه البنوك لنفس القطاعات سالفة الذكر فى البند السابق ، وتتأثر الموازنة العامة للدولة بمثل هذه التكلفة الاضافية الى تحملها القطاعات المقترضة التى تدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة فى حسابات الموازنة العامة حسب أرصدة القروض والخصم والتسهيلات الائتمانية التى يكون الجهاز المصرفى قد أقرضها لتلك الجهات فى تاريخ تعديل أسعار الفائدة .

٣ — نظرا لأن أرباح بنوك القطاع العام تؤول للخزانة العامة — كما ذكرنا سابقا — فإن نتائج أعمال تلك البنوك ستتأثر حتما بالتغير الذى سيحدث فى سعر الفائدة . فاذا زادت إيرادات البنوك من الفوائد المحصلة عن ما تتحمله من فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع فإن أرباحها ستزيد ، وتزيد بالتالى الإيرادات الجارية والسيادية للدولة والعكس صحيح .

٤ — ستتحمل الخزانة العامة مباشرة بالتكاليف الناشئة عن رفع أسعار الفائدة المدفوعة لحملة شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى ، ولودعى صندوق توفير البريد ، طالما أن جانباً من أرصدة هذه الأوعية الادخارية يستخدم فى تمويل العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة .

٥ — وفقا لما ذكرناه فى البند السابق من تحمل الموازنة لأعباء خفض أسعار الفائدة على القروض الميسرة ، فإن تكلفة الدعم سوف تزداد اذا ما رفعت أسعار الفائدة المدينة المعلنه من البنك المركزى وظلت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتلك الأنشطة على ما هى عليه .

فاذا ما حاولنا دراسة التكلفة والعائد الناتجين عن قرار رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة بنسبة ١٪ فإن الجدول رقم (٦) يبين لنا صافى التكلفة (العائد) على الموازنة العامة للدولة ، وفقا للبيانات الخاصة بأرصدة الودائع والاقتراض الخاصة بالقطاعات الاقتصادية التى تؤثر فى الموازنة العامة فى ١٩٨٧/٦/٣٠ .

ويتضح من الجدول رقم (٦) أنه نتيجة لزيادة أرصدة القروض الممنوحة للقطاعات المؤثرة فى الموازنة العامة عن أرصدة ودائعها ، فإن اتخاذ قرار برفع أسعار الفائدة سيؤدى الى تحميل الموازنة العامة بنحو ١٥١٢ مليون جنيه اذا ما ظلت أرصدة الودائع والقروض على ما كانت عليه فى نهاية العام المالى ١٩٨٧/٨٦ .

أما اذا أضيف الى قيمة ذلك العبء — الذى ستتحمله الموازنة العامة للدولة — الفارق بين الزيادة فى إيرادات بنوك القطاع العام نتيجة لزيادة الفوائد المحصلة من الاقتراض ، وبين الزيادة فى تكاليف تلك البنوك نتيجة

جدول رقم (٦)

أرصدة الودائع والاقرض موزعة على القطاعات المؤثرة على
الموازنة العامة للدولة فى ١٩٨٧/٦/٣٠ ، واثـر رفع
سعر الفائدة

القيمة بالمليون جنيه

أثر رفع سعر الفائدة بنسبة ١٪					
الجهة	الودائع	القروض	عائد الموازنة	تكلفة الموازنة	صافى التكلفة (العائد)
قطاع الخدمات العام	٣٩٨,٢	١٩٠١,-	٣,٩٨٢	١٩,٠١٠	١٥,٠٢٨
الهيئات العامة الاقتصادية	٨١٧,٧	٥٦٥٣,-	٨,١٧٧	٥٦,٥٣٠	٤٨,٣٥٣
شركات القطاع العام	٢٠٢٦,-	٥٠٤٤,٢	٢٠,٢٦٠	٥٠,٤٤٢	٣٠,١٨٢
القروض الميسرة	-	٢٠٩١,٧	-	٢٠,٩١٧	٢٠,٩١٧
شهادات الاستثمار	٣٠٨٤,٣	-	-	٣٠,٨٤٣	٣٠,٨٤٣
صندوق توفير البريد	٥٩٠,٣	-	-	٥,٩٠٣	٥,٩٠٣
الجملة			٣٢,٤١٩	١٨٣,٦٤٥	١٥١,٢٢٦

المصدر : البنك المركزى المصرى .

لزيادة عبء الفوائد المدفوعة عن الودائع ، واذا كانت أرصدة الاقراض تقل
عن أرصدة الودائع ، فان صافى العبء على الموازنة العامة للدولة سوف
يزداد ، والعكس صحيح .

ج - أسعار الفائدة على الاقراض الحكومى من البنك المركزى :

يترتب على قيام البنك المركزى بالاكتتاب فى السندات التى تصدرها
الخزانة العامة أن تؤول الفوائد المستحقة على تلك السندات الى موارد
البنك فى ذات الوقت الذى تعتبر فيه تلك الفوائد انفاقا عاما تظهر قيمته
فى الباب الثانى من الموازنة كفوائد على الدين العام الداخلى .

فاذا ما تقرر رفع أسعار الفائدة على تلك السندات ، فان أعباء فوائد
الدين العام الداخلى سوف تزداد . ونظرا لعلاقات التشابك التى أشرنا
إليها ، والتى يعتبر البنك المركزى بمقتضاها أحد مصادر تمويل الموازنة
العامة للدولة (سواء بنصيب الدولة فى الفائض الذى يحققه أو بالضرائب

التي تستحق على أرباحه) ، فان زيادة الفوائد ستؤدي الى زيادة فائض البنك المركزى ، ومن ثم تؤدي الى زيادة الضرائب على الأرباح المحولة للخزانة .

وقد لوحظ انه منذ عام ١٩٨٢/٨١ بدأت أسعار الفائدة على السندات التى تصدرها الخزانة العامة فى التغير من ١٪ سنويا الى ١٠٪ ، ثم الى ٦٪ ، وأخيرا الى ١٠٪ سنويا . وحتى نتبين آثار ذلك الى الرفع نتناول فيما يلى حساب تكلفة وعائد هذا الرفع من ناحية مع ربطه بالمبالغ المحولة للموازنة من البنك المركزى لمعرفة صافى العائد .

ويبين الجدول رقم (٧) التكلفة المحسوبة للاقتراض الحكومى من البنك المركزى بأسلوب اصدار سندات أو صكوك على الخزانة العامة ، وذلك بتقسيم حجم الاصدارات السنوية من الصكوك والسندات حسب أسعار الفائدة التى تصدر بها . وقد تم حساب تكلفة الفوائد السنوية التى تتحملها الموازنة عن كل اصدار اعتبارا من السنة التالية لتاريخ الاصدار . وبحساب الأعباء يتضح من الجدول أنه مع زيادة رصيد الاصدارات سنويا اعتبارا من عام ١٩٨٢/٨١ (٥٤) ، ومع الاتجاه نحو رفع أسعار الفائدة تزايد عبء الفوائد المحسوبة من ٣٦٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٨٥٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٢) .

فاذا ما قارنا الفائض المحول من البنك المركزى الى الخزانة بالعبء المحسوب للفوائد والذى تتحمله الموازنة العامة سنويا لوجدنا أن هذا الفائض يشكل نسبة كبيرة من الفوائد المحصلة بمعرفته نظير استثمار البنك لموارده فى الأوراق المالية الحكومية ، فاذا أضفنا الى ذلك الضرائب المستحقة على أرباح البنك المركزى لوجدنا أن رفع سعر الفائدة على السندات الحكومية بغرض ترشيد الانفاق العام ، أو ضبط معدلات تزايد الدين العام الداخلى أسلوب مشكوك فى فعاليتها وذلك لتشابك أنشطة البنك المركزى مع الأنشطة المالية للدولة .

د - فعالية سياسة تقييد الائتمان :

إذا رجعنا للنموذج الوصفى لعلاقة العجز المالى بالمعروض النقدي والذى تناولناه فى القسم الأول من هذه الدراسة ، لوجدنا أن ممارسة البنك المركزى لسياسة تقييد حجم المعروض النقدي لا يأتى الا بتقييد حجم

(٥٤) يعتبر عام ١٩٨٢/٨١ هو العام الذى تم فيه تحويل أرصدة اذون الخزانة العامة القائمة فى ١٩٨١/١٢/٣١ الى سندات طويلة الأجل (١٠ سنوات) على الخزانة العامة مع رفع الفائدة المستحقة عليها من ١٪ الى ٦٪ سنويا .
(٥٥) يرجع اختلاف قيم فوائد الدين العام التى تظهر فى الحساب الثانى من الموازنة الجارية عن القيم المحسوبة للتكلفة السنوية لأعباء الاقتراض بسندات على الخزانة والواردة فى الجدول رقم (٧) الى أن هناك دين عام قائم سابق لعام ١٩٨٢/٨١ تستحق عليه سنويا فوائد تتحملها الموازنة العامة .

الجمعية بالمليون جنيه

جدول رقم (٧)
الحكومية للاقراض البنك المركزي المصري

[illegible]

- أرقام فعلية
- (١) كاترد في الموازنة العامة للدولة
- أرقام تقديرية
- المصدر :- الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة ، و محلات الموازنة ، سنوات مختلفة .
- - البنك المركزي المصري .

النقود عالية القدرة H_p ، وإذا أمعنا النظر فى المعادلة رقم (٥٥) لوجدنا أن العنصرين الرئيسيين المؤثرين على التغير فى النقود عالية القدرة والذين يمكن للبنك التأثير فيهما ، هما حجم مطلوبات البنك المركزى من الحكومة ، وحجم مطلوبات ذات البنك من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الأخرى .

ويفيد ما توصلنا اليه فى نهاية القسم الأول من أن السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية فى مصر فى ادراك صعوبة سيطرة البنك المركزى على حجم العجز غير الممول فى الموازنة العامة للدولة ، لذلك فإن أى محاولة للحد من معدل نمو المعروض النقدى لن تؤثر فى الحكومة بل ستؤثر على المطلوبات من البنوك والقطاع الخاص .

فإذا افترضنا أن قرارات الانفاق الخاص أكثر كفاءة من قرارات الانفاق العام لتعلقها بالربحية وفعالية الاستخدام والعائد المتوقع وعدم خضوعها لاعتبارات سياسية واجتماعية ، فإن تقييد النمو فى المعروض النقدى سيؤدى الى خفض كفاءة الانفاق بدرجة كبيرة . وهو ما يضعف فعالية سياسة تقييد الائتمان .

ثالثا : نتائج الدراسة وتوصياتها :

استهدفت الدراسة تتبع علاقات التشابك بين القطاع المالى والقطاع النقدى فى الاقتصاد المصرى .

ويمكننا فيما يلى استخلاص النتائج التالية :

١ — أن عدم الالتزام بمبدأ سنوية الموازنة وتحميل السنوات المالية بالعجز المالى لسنوات سابقة ، وكذلك بتحميل الموازنة لأعباء جهات لابد أن تستقل ماليا يؤدى الى تضخم حجم العجز الفعلى بشكل كبير بالمقارنة بالعجز المقدر سنويا فى الموازنة العامة للدولة .

٢ — أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تمويل العجز عن طريق اقتراض الخزانة العامة من البنك المركزى باستخدام أسلوب الصكوك والسندات ، وبين حجم النقد المصدر والسيولة المحلية ، ونتيجة للعوامل التى تضخم العجز والمذكورة فى البند السابق لا يمكن للدولة أن ترسم خطا واضحا سواء لخفض العجز المالى أو للسيطرة على السيولة المحلية .

٣ — نظرا للروابط الخاصة التى تربط البنك المركزى المصرى بوزارة المالية فإن الكثير من عمليات البنك المركزى باعتباره محتكرا للاصدار ، ومحتكرا للإدارة النقدية والائتمانية يقرتب عليها آثارا مالية ، كما أن عمليات البنك المركزى كوكيل للحكومة تترك آثارا مالية واضحة أيضا .

٤ — يصعب التأكد من تحقيق الاجراءات الاقتصادية للأهداف المرجوة منها فى ظروف التشابك المالى والنقدى السائدة ، ومن ثم يمكننا التشكك فى جودة الاجراءات الاقتصادية فى ضوء ذلك .

وبعد أن تتبعنا فى هذا البحث بعض علاقات التشابك يلزم صانع القرار ورأسم السياسة الاقتصادية فى مصر أن يبدأ أولاً بتنقية العلاقات المالية والنقدية من عناصر التشابك حتى ترتفع درجة جودة الاجراءات الاقتصادية ، وفى هذا الصدد يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية ، والتي

تستهدف رفع درجة جودة الاجراءات المالية والنقدية مستقبلا :

أ — الغاء مواد القوانين التى ترتب التزاما على الموازنة العامة للدولة خصوصا للجهات التى من المفروض أن تستقل ماليا مثل الهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام ، وهيئتى التأمين والمعاشات .

ب — اطلاق حرية الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام فى تحديد أسعار بيع خدمات الأولى ومنتجات الثانية ، بحيث تزداد درجة التنافس مع القطاع الخاص ، وبحيث تنتفى سياسة تحديد الدولة لأسعار البيع بما يحمل الموازنة بخسائر قد لا ترجع فقط الى اختلاف أسعار البيع عن أسعار التكلفة ، وبحيث تقوم الدولة بدعم المستهلك المقصود بالعدم بالأسلوب الذى تراه مناسباً .

ج — يترتب على ما سبق ضرورة السماح لهيئتى التأمين والمعاشات بتحديد أسعار الفائدة على القروض التى تمنحها للخزانة العامة للدولة بما يغطى تكلفتها ويسمح لها بالتغلب على مشكلة العجز الاكتوارى المتراكم . وفى هذا المجال يلزم أيضا إتاحة الفرصة لهذه الهيئات لاستثمار أموالها فى مجالات أخرى ، وذلك لرفع كفاءة استخدام الأموال المتراكمة لدى هاتين الهيئتين .

د — الغاء كل أسباب التجاوز عما تقره السلطة التشريعية من قيم للانفاق العام ، بحيث يقيد التجاوز قدر الامكان . وفى هذا الصدد لابد أيضا من تقييد سلطة وزير المالية فى اصدار سندات لتمويل عجز السنوات السابقة حتى يمكن تحسين كفاءة تقديرات الموازنة العامة ورفع درجة دقتها .

هـ — قد يكون من المناسب أيضا السماح بقدر من الاستقلال المالى للبنك المركزى المصرى وذلك باعفائه من تحويل الفائض السنوى الذى يحقته للموازنة — والمرتبط أصلا بالفارق بين الفوائد المحصلة من الدولة والفوائد المدفوعة لها — وقصر العلاقة على الضرائب المستحقة على ذلك الفائض .

ومن كل ما سبق نخلص الى أهمية استقلال أدوات السياستين المالية والنقدية ، وقصر العلاقة بين السياستين فى الحدود التى لا تجعل أيهما تابعا للآخر ، حتى يمكن الارتقاء بجودة الاجراءات الاقتصادية وحتى نضمن فعالية أدوات السياسة الاقتصادية فى تحقيق الاهداف المرجوة منها .

قدرة الصناعة المصرية على ميكنة الزراعة

دكتور / صبرى أحمد أبو زيد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة — جامعة قناة السويس

مقدمة :

تاريخيا تعتبر الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، حيث كانت المساهم الأكبر فى الدخل القومى ، والمصدر الرئيسى للنقد الأجنبى ، إلا أنه مع بداية السبعينات ، ولا سيما بعد عام ١٩٧٣ ، تغير البنيان الاقتصادى فى مصر بشكل كبير ، وأصبحت قطاعات البترول والسياحة وتحويلات العاملين فى الخارج تشكل المصدر الرئيسى للنقد الأجنبى .

لقد انخفضت الاستثمارات الموجهة للزراعة من ١٢.٣٪ من جملة الاستثمارات عام ١٩٧٣ الى ٩.٨٪ عام ١٩٨١/٨٠ ثم الى ٧.٨٪ عام ١٩٨٤/٨٣ وارتفعت ثانية الى ١١.٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ولذلك تناقص معدل نمو الانتاج الزراعى من ٢.٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الستينات الى ٢٪ فى المتوسط خلال السبعينات ، بينما فى الثمانينات بلغ ٣.٢٪ ، وبذلك فاق معدل النمو السكانى لأول مرة منذ عام ١٩٦٠ ، حيث كان معدل نمو السكان ٢.٥٪ سنويا فى المتوسط خلال عقدى الستينات والسبعينات (١) .

وفى الوقت الذى كانت تنمو فيه الزراعة بمعدل ٢٪ سنويا فى المتوسط خلال السبعينات ، كانت القطاعات الخدمية تنمو بمعدل ٨٪ والبترول بمعدل ٣٠٪ فى نفس الفترة ، ولذلك تغير البنيان الاقتصادى وانخفضت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٠.٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٢١٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ١٩.٦٪ عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ١٦.٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

ومع معدلات النمو السكانى المرتفعة والاعتداء على الارض الزراعية تناقص نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من ٥٣.٥ فدان عام ١٩٦٠ الى نحو ١٢.٠ فدان عام ١٩٨٦ رغم الجهود المبذولة فى استصلاح الاراضى ، وفى نفس الوقت زاد متوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ، فمثلا زاد استهلاك القمح بنسبة ٣٨٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، ونسبة ٦٩٪ للسكر ، ٢٤٪ للذرة ، ٣٨٪ للحوم الحمراء ، ٦٧٪ للحوم البيضاء ، ٤١٪ لمنتجات الالبان ، ٧٦٪ للأسماك (٢) .

لقد تضاعف انخفاض الانتاج الزراعى مع تزايد نمو السكان فى تحويل مصر الى دولة تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الغذاء لمقابلة الطلب المحلى ، وعلى المعونات والقروض الاجنبية لتمويل هذه الواردات ، ففى عام ١٩٧٤

زادت الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية لأول مرة ، وارتفعت أرقام العجز بسرعة ، ومع عام ١٩٨١ أصبحت مصر تستورد ٤٨٪ من المواد الغذائية الرئيسية (٣) ، حيث في هذا العام زادت قيمة الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية بحوالى ١٧ بليون جنيه ، وما زالت قيمة الفجوة الغذائية تدور حول هذا الرقم حتى الآن . كما أن الشيء المثير للانتباه أن المحاصيل التصديرية التقليدية مثل القطن والأرز والبرتقال تناقصت خلال الثمانينات بل وبعضها انعدم تصديره تماما مثل الأرز .

ورغم تناقص الوزن النسبى لمساهمة الزراعة في الناتج المحلى الاجمالى ، فما زال يعمل بها ٣٦٣٪ من اجمالى القوة العاملة عام ٨٦/١٩٨٧ ، بينما كانت هذه النسبة ٤٧٪ عام ١٩٧٣ ، ورغم انخفاض نسبة العاملين في الزراعة ، الا أن عدد العاملين بها زاد بمقدار ٣٠٠ ألف تقريبا خلال أربعة عشر عاما (١٩٧٣ - ٨٦/٨٧) ، وهذا التناقص في نسبة العاملين في الزراعة انما يرجع الى سببين ، أولهما : الهجرة الخارجية الى الدول العربية البترولية ، وثانيهما : الهجرة الداخلية الى القطاعات الاقتصادية الأخرى في المدن لا سيما قطاع التشييد والبناء .

لقد أدى تناقص العمالة الزراعية الى ارتفاع أجورها ، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج الزراعى ، فبدأ الطلب على الآلات والمعدات الزراعية ينشأ ويتزايد ، وبدأ ينتشر استخدامها في الزراعة المصرية حيثما دونها تخطيط مسبق ، هذا وقد ساهمت عوامل أخرى في زيادة الطلب على الآلات والمعدات الزراعية ، مثل تزايد جهود الدولة في توسيع الرقعة الزراعية ، وعدم إمكانية تطبيق أسلوب الزراعة التقليدية في الأراضي الجديدة ، والمحاولات الجادة التى تبذل لزيادة الانتاجية الزراعية ، بالرغم من أنها في مصر أعلى منها على المستوى العالمى .

لكل ما سبق أصبحت هناك ضرورة ملحة وقوية لزيادة الانتاج الزراعى ، وفي ظل هذه الظروف لن يتأتى ذلك الا باستخدام الآلات والمعدات والتكنولوجيا الزراعية ، ولما كانت هذه التكنولوجيا والآلات والمعدات تستورد من الخارج ، فمن ثم سيبقى هناك سبب للاعتماد على الواردات ، وبذلك ستظل المشكلة قائمة .

ومن هنا كان هدف هذه الدراسة ، هو محاولة البحث عن مدى قدرة الصناعة على مواجهة طلب الزراعة من الآلات والمعدات ، بمعنى إمكانية تصنيع هذه الآلات محليا وعلى ذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية التصنيع المحلى ، حيث أن التصنيع المحلى يرفع درجة الاعتماد على الذات في مجال حيوى وهام ، ومن ثم يساهم في علاج العجز في ميزان المدفوعات ، ويؤدى الى الانتقال من مرحلة صناعات التجميع وما يرتبط بها من شروط ضارة بالاقتصاد القومى الى مرحلة التصنيع الحقيقى ، وخاصة لصناعة ذات علاقات تشابكية قوية ، تعمل على نشر التصنيع .

وستقوم الدراسة ببحث النقاط الآتية :

- ١ - ضرورة ميكنة الزراعة .
- ٢ - الوضع الراهن للآلات والمعدات الزراعية المستخدمة .
- ٣ - تجارب بعض الدول المشابهة في تصنيع الآلات الزراعية .
- ٤ - تجربة مصر في تصنيع الآلات الزراعية .
- ٥ - الطاقات الانتاجية المتاحة في مصر لتصنيع الآلات الزراعية وقدرتها على مقابلة الطلب المحلى .

١ - ضرورة ميكنة الزراعة

اى سياسة زراعية انما تهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية ، سواء عن طريق التوسع الراسى (زيادة الانتاجية لكل وحدة ارض) ، أو عن طريق التوسع الأفقى ، والحكم على نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الغذاء المنتج محليا . ومثل هذه السياسة لم يعد ممكنا تنفيذها فى الوقت الراهن دون استخدام الآلات والمعدات الزراعية وأساليب التكنولوجيا الحديثة ، مثل التقاوى المنتقاة والبذور المحسنة والمخصبات والمبيدات وأساليب الهندسة الوراثية ، لأن أسلوب الزراعة التقليدى مضى زمانه ولم يعد صالحا للوقت الراهن .

ولما كان موضوع هذه الدراسة هو تصنيع الآلات والمعدات الزراعية فانه يهنا التركيز عليها . ان استخدام الآلات الزراعية لا يعمل على زيادة الانتاج الزراعى وتخفيض التكاليف فقط ، ولكنه أيضا يؤدى الى زيادة انتاجية العامل الزراعى ورفع مستواه الاجتماعى والمادى ، عن طريق تحريره من العمل اليدوى القاسى ، وهاتان القضيتان (الانتاج والانتاجية) فيهما مفتاح حل مشكلة مصر الاقتصادية ، ان زيادة معدلات استخدام الآلات الزراعية فى معظم دول العالم ، أصبح سمة من سمات التطور ، حيث أدى الى تناقص عدد العاملين فى الزراعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبح يشعر العاملون بها بتحسين مستواهم المعيشى ، نتيجة لزيادة كفاءتهم الانتاجية ، وقدرتهم على تحديث وتحسين أساليب الانتاج الزراعى ، مما أدى الى تحويل المجتمعات الريفية فى البلدان المتقدمة الى مجتمعات راقية تنعم وتمتع بأساليب الحياة الكريمة ، وبالنسبة للعمالة الزراعية التى تم الاستغناء عنها بسبب ادخال أساليب الزراعة الآلية فانه يمكن الافادة بها فى مجالات أخرى وبالريف أيضا ، مثل تصنيع بعض المعدات الزراعية البسيطة ، وصيانة واصلاح هذه المعدات ، والتصنيع الزراعى نفسه ، اى الصناعات القائمة على الانتاج الزراعى ، كما ان الدخل الجديد الناجم عن زيادة الانتاج الزراعى ، يؤدى الى زيادة الاستثمارات ، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة ، وبالتبعية رفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاج ثانية .. وهكذا .

لقد أكدت تجارب معظم البلدان المتقدمة ، انها اعتمدت في تقدمها على تنمية وتطوير الزراعة ، وذلك باستخدام الآلات والمعدات الزراعية ، والعمل على تطويرها باستثمار والتوسع في استخدامها ، وأبرز مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى تزرع أكثر من ٤٠٠ مليون فدان بقوة عمل قدرها ٦ مليون ، يمثلون ٢٧٪ من اجمالى السكان كانت هذه النسبة ٩٪ عام ١٩٦٠ ، ٢٥٪ عام ١٩٤٠ ، ٨٠٪ عام ١٨٥٥ ، في حين أن مصر لديها ٥ مليون يعملون بالزراعة ولا يستطيعون فلاحه ٦ مليون فدان (٤) .

وتبرز أهمية وضرورة استخدام الآلات والمعدات الزراعية في الزراعة المصرية للأسباب الآتية :

١ - تشير بعض الدراسات الى أن استخدام الآلات والمعدات الزراعية في بعض العمليات الزراعية ، يؤدي الى زيادة الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج ، وتوفير الوقت وتقليل معدلات الفقد والضياع .

فبالنسبة للانتاجية ، فان استخدام الآلات والمعدات يؤدي الى زيادتها نظرا لامكانية انجاز العمليات الزراعية في الوقت المناسب بالضبط ، وبالقدر المناسب وبالكفاءة المطلوبة تماما ، فمثلا زادت انتاجية فدان القطن المزروع آليا بمقدار نصف قنطار (٥) وحيث أن المساحة المزروعة قطننا حوالى مليون فدان سنويا ، مما يعنى أن الزراعة الآلية للقطن تؤدي الى زيادة الانتاج بمقدار نصف مليون قنطار تبلغ قيمتها ٥٥ مليون جنيه سنويا .

وبالنسبة لتكاليف الانتاج ، فقد حققت الزراعة الآلية للقطن في مصر خفضا في تكلفة زراعة الفدان تبلغ ١٦٥ جنيها ، مما يعنى أن الزراعة الآلية للقطن تحقق وفرا قدره ١٦٥ مليون جنيه سنويا . كما أن عملية التجهيز الآلى للأرض (حرث وفك وتنعيم وتقسيم) تؤدي الى نقص التكاليف بحوالى ٧ جنيهات للفدان ، وبافتراض أن المساحة المحصولية التى يمكن تجهيزها آليا تبلغ ٩٠٪ من أراضى الوادى ، يصبح الفرق الناتج ٧١ مليون جنيه ، ناهيك عن الفرق في الزمن والنتائج المتوقعة في زيادة الانتاج وتحسين خواص التربة (٦) .

وتشير أيضا بيانات وزارة الري ، الى أن الري الآلى يوفر ٤٠ مليون جنيه سنويا ، اضافة الى ترشيد مياه الري المستخدمة ، حيث أن هذا الأسلوب سيوفر كمية مياه تكفى لاستصلاح حوالى ٢٥ مليون فدان .

كما يوفر العزيق الآلى للبساتين حوالى ١٧١ مليون جنيه سنويا بافتراض أن ٧٠٪ من مساحة البساتين في مصر والبالغة ٢٤٠ ألف فدان ، ستستخدم العزيق الآلى .

وبالنسبة لتوفير الوقت ، فمثلا حرث الفدان بالحراث البدئ يستغرق ١٢ ساعة مقابل ساعة واحدة بالجرارات الزراعية ، وري الفدان

بالساقية يستغرق يومين مقابل ساعة واحدة بماكينه الري (قوة ١٢ حصانا) ، وعزيق فدان قصب السكر يحتاج الى نحو ٢٠ رجلا لاتيامة في يوم كامل ، بينما العراقات الميكانيكية تعزق ١٢ فداناً في اليوم الواحد (٧) .

أما عن تقليل معدلات الفقد والضياع ، فان استخدام آلات نثر البذور يحقق وفرا في كمية التقاوى يبلغ ٥٠ ألف طن بالنسبة للقمح ، ٤٠ ألف طن بالنسبة للأرز ، ٣٥ ألف طن بالنسبة لبذرة القطن ، ٢٠ ألف طن بالنسبة للذرة و ١٢٥ ألف طن بالنسبة لقصب السكر (٨) .

كما أنها تؤدي الى منع التلف والفقد اللذين يحدثان في عمليات الحصاد التقليدية واللذين يبلغان ١٢٪ ، وكل ذلك يعنى زيادة الناتج الزراعى وما يعكسه من ايجابيات على عملية التنمية الاقتصادية .

٢ — تتجه الزراعة المصرية الى زيادة معدل التكثيف الزراعى ، رغم انه يبلغ ١٩٥٪ حاليا ، الا أنه مازالت هناك فرص كبيرة لزيادته عن هذا المعدل ، فمثلا يبلغ معدل التكثيف في الهند ٤٠٠٪ ، ولكن زيادة معدل التكثيف تتوقف أساسا على عنصر الزمن ، والآلات والمعدات الزراعية هى التى تستطيع انجاز العمليات الزراعية في مواعيدها المحددة بالضبط وبالكفاءة المطلوبة .

٣ — النقص الذى تعرضت له العمالة الزراعية ابتداء من السبعينات ، لا سيما بعد عام ١٩٧٤ ، والناجم عن الهجرة الخارجية الى الدول العربية البترولية ، وعن الهجرة الداخلية الى المدينة للعمل في قطاعات اقتصادية أخرى — وخاصة قطاع التشييد والبناء — حيث العائد أعلى والمجهود أقل .

وتشير نتائج مسح الهجرة بالعينة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٥ ، الى أن نسبة ٤٢٪ من جملة المهاجرين خلال الفترة بعد أكتوبر ١٩٧٣ حتى وقت المسح عام ١٩٨٥ ، كانوا من العاملين في القطاع الزراعى قبل هجرتهم .

اضافة الى أنه لا يوجد حاليا اقبال على العمل في الزراعة ، سواء من العمالة المهاجرة العائدة ، بسبب تغير وضعهم الاجتماعى الناجم عن الأموال التى اكتسبوها في الخارج ، أو من أبناء الريف الذين تعلموا وحصلوا على مؤهلات متوسطة أو عالية ، أو من هؤلاء الذين أنهوا فترة التجنيد ، وذلك بسبب ظروف العمل الزراعى القاسية والعائد غير المجزى .

وتشير بيانات المسح السابق الى أن مستوى البطالة كان أعلى بين المهاجرين العائدين عن غير المهاجرين ، حيث كان معدل البطالة بين المهاجرين العائدين ١٧٪ ، بينما كان ٥٪ فقط بين غير المهاجرين . رغم أن الهجرة الى الخارج لم يكن سببها أصلا أنهم كانوا في حالة بطالة .

ذلك يوضح مدى النقص الذى تعرضت له العمالة الزراعية ، كما يوضح أن هؤلاء المهاجرين العائدين لا يعودون للعمل فى الزراعة ، ومن ثم ارتفعت نسبة البطالة بينهم ، لأنهم يعودون مرة أخرى للهجرة وهكذا .

٤ — مع تناقص العمالة الزراعية ، ارتفعت الأجور ، فزادت نفقات الانتاج الزراعى بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج ، فاختل التوازن بين الأجر والانتاج فمثلا ارتفع المعدل السنوى الحقيقى لأجر كل من الرجل والولد بحوالى ١٠.٢٪ ، ٦.٩٪ على التوالى خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٨٢ (٩) .

٥ — التوسع الراسى فى حالة الزراعة المصرية مازال ممكنا ، بالرغم من أن انتاجية معظم المحاصيل الزراعية المصرية تضارع المستوى العالمى بل وتفوقه ، والجدول رقم (١) يوضح أن انتاجية السمس فى مصر تبلغ ثلاث أضعافها على المستوى العالمى ، وأنها تزيد عن ضعف الانتاجية العالمية فى الفول والبذور الزيتية والأرز والبصل ، وأنها أعلى بكثير عن المستوى العالمى فى كل المحاصيل عدا الطماطم التى تصل فيها الى ٨٢٪ من المستوى العالمى .

كما تضارع الانتاجية الزراعية فى مصر مثلتها فى بعض الدول المتقدمة ولكن لو أخذنا فى الاعتبار الظروف الجيدة التى تتمتع بها الزراعة المصرية ، مثل ظروف الري الدائم ، المناخ المناسب ، والتربة الخصبة ، لوجدنا أن الانتاجية المصرية ما زالت منخفضة كثيرا وأن هناك امكانية لزيادتها . فمثلا بمقارنة الانتاجية فى مصر بالانتاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الأراضى المشابهة للأراضى المصرية ، نجد أن الانتاجية فى الولايات المتحدة ضعف الانتاجية المصرية ، فى كل المحاصيل ، عدا محصول الأرز فقط ، فانتاجيته متساوية فى كلا البلدين تقريبا ، الجدول رقم (٢) .

والوصول بانتاجية الزراعة المصرية لمثلتها الأمريكية ، لن يتم الا باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بما فيها الآلات والمعدات الزراعية .

٦ — بالرغم من أهمية التوسع الراسى — كما سبق ذكره — الا أن له حدودا قصوى طبقا لقانون تناقص الغلة ، لأنه كما هو معروف اقتصاديا ، أن التوسع الراسى يتحدد بنسب تضافر عناصر الانتاج ، وما إذا كان واحد منها ثابتا بينما تتزايد العناصر الأخرى ، الا أن ذلك لا يعنى القول أن التنمية الراسية لم تعد مثمرة ، وإنما ما نريد قوله أن هناك حدودا قصوى للتوسع الراسى فى ضوء المستوى التكنولوجى المتاح ، وأنه لا يمكن الاعتماد على التوسع الراسى وحده فى تنمية الزراعة ، فى مواجهة المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها مصر ، والناجمة عن نقص الغذاء ، ومن هنا كانت ضرورة التوسع الأفقى ، وهذا التوسع الأفقى لم يعد ممكنا تحقيقه بالطرق التقليدية ، ومن ثم لا بد من استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة .

جدول رقم (١) : مقارنة انتاجية بعض المحاصيل الزراعية في مصر
بالانتاجية على المستوى العالمى
على اساس متوسط ثلاث سنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٠)

المحصول	الانتاجية العالمية طن/هكتار	الانتاجية المصرية طن/هكتار	الانتاجية المصرية كنسبة من الانتاجية العالمية %
الذرة	٣,١٢٦	٣,٨٨٤	١٢٤
الشعير	١,٩٧٧	٢,٦٨٢	١٣٦
البصل (شتوى)	١٢,٤٣١	٢٦,٥١٧	٢١٣
قصب السكر	٥٦,٥٣٣	٨٢,٦٨١	١٤٦
القمح	١,٩٠٦	٣,٢٤١	١٧٠
الفول البلدى	١,٠٠١	٢,١٩٠	٢١٩
البذور الزيتية	٠,٤١٧	١ -	٢٤٠
الأرز	٢,٣٢٣	٥,٦٤٣	٢٠٧
الفول السودانى	٠,٩٦٤	١,٦٨٣	١٧٥
عذس	٠,٦١١	١,٠٤٦	١٧١
السمسم	٠,٢٩٤	٠,٨٩٨	٣٠٥
بطاطس	١٢,٢٩٤	١٥,٢٩٥	١٠٧
طماطم	٢٠,٩٥٥	١٧,٢٦٢	٨٢

Source :

— Strategies for Accelerating Agricultural Development, A Report of the presidential Mission on Agricultural Development in Egypt, Ministry of Agriculture and the U.S. Agency for international Development in Co-operation with the international Agricultural Development Service and the U.S. Department of Agriculture. p. 86, July 1988.

**جدول رقم (٢) : مقارنة بين الانتاجية الزراعية في مصر
ومثيلتها في الأراضى المروية في الولايات المتحدة**

الإنتاجية (طن/هكتار)		المحصول
الولايات المتحدة	مصر	
٩,٦	٤,٠	الذرة
٦,٥	٣,٨	السورجم
٥,٥	٥,٦	الأرز
٥,٧	٢,٧	الشعير
٣,٤	١,١	فول الصويا
٢,٠	٠,٨	السمسم
٣,٤	٢,٤	الفول السودانى

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق رقم (١) ، ص ٨٩

٢ - الوضع الراهن للآلات والمعدات الزراعية المستخدمة

في مصر

يمكن القول بوجه عام أنه توجد حالياً في مصر وفرة في اعداد بعض الآلات الزراعية ، وفي نفس الوقت يوجد نقص حاد في البعض الآخر منها ، وهذا ما سنوضحه تفصيلاً فيما يلى :

(١) الجرارات الزراعية :

يوجد في مصر عدد يصل الى حوالى ٤٤٧ ألف جرار في نهاية عام ١٩٨٥ بنسبة ٧٦٦ جرار/ألف فدان بقدرة تتراوح من ٥٠ الى ٦٠ حصان للجرار ، وهذا المعدل أعلى من المعدل المستهدف طبقاً للخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ التى وضعتها وزارة الزراعة وهو ٧ جرار/ألف فدان ، غير أن هذه الجرارات موزعة على محافظات الجمهورية بشكل لا يتناسب مع احتياجات كل محافظة ، ومثل هذا التوزيع يبدد الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث تظل الجرارات معطلة لفترات زمنية في المحافظات

ذات المعدل المرتفع ، بينما لا تستطيع المحافظات التى تعاني من النقص انجاز العمليات الزراعية فى الوقت المناسب .

والبيان رقم (١) بالجدول الاحصائى يوضح الجرارات الزراعية المتواجدة فى مصر ، ومنه نرى انها مختلفة الطرازات ، والأنواع ، مما يترتب عليه وجود صعوبات بالغة فى توفير قطع الغيار اللازمة لكل هذه الأنواع ، ومثل هذا الوضع يؤدى الى تعطل جزء كبير منها والجزء الآخر يعمل بكفاءة اقل .

كما ان هذه الجرارات لا تعمل كل وقتها فى الزراعة ، بل تعمل فى عمليات النقل وخاصة نقل مواد البناء ، وكلها عمليات بعيدة عن العمل الزراعى ، وما يعمل منها فى الزراعة ، يستخدم فى عمليات زراعية محدودة معظمها فى عمليات حرث الأرض واعداد التربة وادارة السواقي وطمبات الرى وآلات الدراس ، ومثل هذه العمليات تستهلك وقودا اكثر ، اضافة الى استهلاك الجرار نفسه فى مدة اقل من عمره الافتراضى (١٠) ، وهناك تقديرات تشير الى ان عملية الحرث باعتبارها العملية الرئيسية لاستعمال الجرار ، تستهلك فى أدائها نحو ٣٠٪ تقريبا من وقت تشغيل الجرار الزراعى حاليا ، على حين يستهلك نحو ٧٠٪ من وقت تشغيله فى أعمال النقل والدراس (١١) .

(ب) الآلات والمعدات الزراعية الأخرى :

وهذه الآلات والمعدات تشمل المحاريث ، آلات الدراس والتذرية ، مجموعات رش المبيدات ، طلمبات الرى ... الخ .

وبالنسبة للمحاريث تبلغ ٤٣٤٢٥ فى نهاية ١٩٨٥ ، بمتوسط ٧٣ محراث/الف فدان ، وهذا المتوسط يزيد عن المعدل المستهدف طبقا للخطة القومية للميكنة الزراعية والذى يبلغ ٦ محراث/الف فدان ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) ، وتوزيع هذه المحاريث بين المحافظات شأنه شأن توزيع الجرارات غير متناسب مع حاجة كل محافظة .

وعن آلات الدراس والتذرية فتبلغ ٩١٢٥ آلة ، بمعدل ١٥ آلة/الف فدان وهذا المعدل اقل من المستهدف الذى يبلغ ٢ آلة/الف فدان ، وتوزيع هذه الآلات على المحافظات غير متناسب أيضا مع حاجتها .

وبالنسبة لمجموعات رش المبيدات فيوضح الجدول رقم (٣) ان معدلها وصل الى ٢٤ مجموعة/الف فدان ، وهو معدل منخفض للغاية مقارنة بالمعدل المستهدف والذى يبلغ ٤ مجموعة/الف فدان .

اما بالنسبة للقوة الميكانيكية للرى فتبلغ ٨٦٣٥٧٢ حصان بمعدل ١٤٥٦ حصان/الف فدان ، وهو معدل قليل جدا حيث يمثل نسبة ٥٨٢٪ من المعدل المستهدف طبقا للخطة القومية للميكنة الزراعية .

جدول رقم (٣) : مقارنة المعدلات الحالية للآلات الزراعية بالمعدلات المستهدفة

السنة	البيان	الكمية	المعدلات لكل ألف فدان من الأرض الزراعية	المعدل الحالى المعدل المستهدف
١٩٨٥	جرار كاوتش ٥٠ - ٦٠ حصان	٤٤٦٦٦	٧,٦	٧
١٩٨٥	محاريث (عدد الأسلحة)	٤٣٤٢٥	٧,٣	٦
١٩٨٥	موتور رش مبيدات (بالعدد)	١٤٠٦٥	٢,٤	٤
١٩٨٥	ماكينات دراس (السعة بالقدم المكعب)	٩١٢٥	١,٥	٢
٨٣/٨٢	مقطورة زراعية	١٧٨١٩	٣,٠	٦
٨٣/٨٢	القوة الميكانيكية للرى بالحصان	٨٦٣٥٧٢	١٤٥,٦	٢٥٠
١٩٨٥	المساحة المنزوعة (بالألف فدان)	٥٩٣٣		

المصدر : محسوب من :

- (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية .
- (٢) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

وإذا ما حاولنا دراسة درجة الميكنة الزراعية بالنسبة لكل عملية من العمليات الزراعية على حدة ، فسنرى طبقاً لما يوضحه الجدول رقم (٤) أن غالبية العمليات الزراعية أصبحت تستخدم الآلات بنسبة عالية ، فمثلاً بلغت درجة الآلية في عملية الحرث ٩٠٪ ، وعمليات الدراس ٨٠٪ ، وعمليات التسوية والرى ٦٠٪ ، بينما هى ضئيلة في عمليات الحصاد ، وتبلغ ١٥٪ فقط في عمليات النقل داخل المزرعة ، حيث مازالت عملية النقل هذه تعتمد بنسبة ٧٥٪ على مجهود الانسان والحيوان . والبيانات الموضحة في الجدول رقم (٤) غير موضح سنة اعدادها ، الا أنها في الغالب عن عام ١٩٨٣/٨٢ سنة الأساس للخطة القومية للميكنة الزراعية التى أعدتها وزارة الزراعة ، وعلى ذلك فإنه من المتوقع أن تكون قد ارتفعت درجة الآلية في الزراعة عن هذه المعدلات .

جدول (٤) : درجة ميكنة العمليات الزراعية

نوع العملية الزراعية	استخدام الآلة فقط %	استخدام الآلة والحيوان %	استخدام الحيوان والإنسان %
الحراث	٩٠	٤	٦
التسوية	٦٠	١٠	٣٠
التخطيط	٥٦	١٠	٣٤
الرى	٦٢	٣	٣٥
الحصاد	ضئيلة	—	١٠٠
نقل داخل المزرعة	١٥	١٠	٧٥
التذرية	٣٠	١٠	٦٠
الدراس	٨٠	٥	١٥

المصدر : وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ،

ص ٥٥ .

٣ - تجارب بعض الدول المماثلة في تصنيع الآلات والمعدات الزراعية

قبل التعرض لتجربة تصنيع الآلات والمعدات الزراعية في مصر ، ستعرض تجربة بعض الدول المشابهة في هذا المجال باختصار ، وخاصة تجربة الهند التى تتشابه اقتصاديا واجتماعيا الى حد كبير مع مصر ، وتجربة كوريا الجنوبية التى قفزت بسرعة في مجال التصنيع ، اعتمادا على نقل وتقليد التكنولوجيا ، والغرض من استعراض هاتين التجربتين أن تكونا أمام المخطط المصرى للأفادة منهما .

(١/٣) تجربة الهند (١٢) :

تتشابه ظروف الزراعة الهندية مع ظروف الزراعة المصرية ، من حيث النمو السكانى المرتفع ، وتفتت الحيازات وضالة مساحتها ، ومحدودية الامكانيات الزراعية ، ومعدل التكثيف الزراعى العالى ، والاراضى المروية ، وقد بدأت الهند ثورتها الخضراء عام ١٩٦٠ معتمدة على الاساليب التكنولوجية ، فوضعت خطة هدفت الى زيادة معدل التكثيف الزراعى الى

٤٠٠٪ في المناطق المروية ، وتحقيق مثل هذا الهدف يحتاج الى آلات ومعدات زراعية عالية الكفاءة ، ولذلك حاول المخطط الهندي أن يربط بين استراتيجية ميكنة الزراعة واستراتيجية التصنيع التي اعتمدت على توفير الخامات والمواد الأولية اللازمة لتصنيع الآلات والمعدات الزراعية ، وتشجيع الصناعة المحلية باستخدام السياسة الجمركية المانعة لاستيراد الآلات والمعدات المماثلة للانتاج المحلى من حيث الكفاءة والثمن ، اضافة الى قيام الحكومة بتوفير تصميمات نهطية لأهم الآلات الزراعية ، والتنسيق بين معاهد البحوث ووحدات الانتاج للتعاون في اختيار واختبار المعدات والآلات المناسبة واصدار تراخيص التصنيع المحلى ومراقبة جودة الانتاج ، وقيام المصانع الكبيرة (الحربية والمدنية) بتصنيع الصناعات المغذية .

ونتيجة لهذا التنسيق الجيد بين خطط وزارتي الزراعة والصناعة نجحت وتطورت صناعة الآلات والمعدات الزراعية في الهند ، وخير دليل على ذلك ما يوضحه الجدول رقم (٥) عن تطور انتاج هذه الآلات خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥ .

جدول رقم (٥) : تطور انتاج الآلات الزراعية في الهند

السنة	عدد الجرارات ذات الإطارات	عدد الجرارات المحزرة	عدد المزاقات	عدد آلات الدراس والتفريغ
المنتج	المنتج	المنتج	المنتج	المنتج
١٩٨٣/٨٢	٦٣٠٠٤	٦٣٩	٦٣٠	٢٢٤٨
١٩٨٤/٨٣	٧٦١٧٣	٧٤٣١٨	٥٣١	٢٧٥٤
١٩٨٥/٨٤	٨٥٠٠٥	٨٢٧٥٤	٤٤٤	٤٢١٩
١٩٨٦/٨٥	٨٥٠٠٠	٨٢٠٠٠	٤٥٠	٤٦٠٠

المصدر : المجالس القومية المتخصصة ، تقرير في شأن الخدمة الآلية في الزراعة المصرية ، نوفمبر ١٩٨٨ ، لم ينشر بعد ، ص ١٢ ، نقلا عن : التقرير السنوى لوزارة الزراعة الهندية لعام ١٩٨٦/٨٥ .

والى جانب الآلات الموضحة في هذا الجدول ، فقد انتجت الهند آلات الري ، التى لعبت دورا رئيسيا في زيادة انتاجها الزراعى ، حيث تنتج آلات ري بمحركات ديزل وكهرباء بقدرة ٣ - ١٠ حصان ، وبأسعار مناسبة في

متناول صفار الزراعيين(*) . ان تجربة صناعة آلات الري في الهند توضح النموذج الجيد في التعاون بين القطاعين العام والخاص ، حيث تخصصت مصانع القطاع العام في انتاج الصناعات الغذائية ، وتتولى مصانع القطاع الخاص عمليات التجميع والتركيب والتشطيب ، ومن سر نجاح هذه الصناعة التصميم الهندسى ، حيث التصميم نهطى واحد ، وان كان مصنع من المصانع المنتجة يحاول اضافة بعض الخصائص ، مثل تخفيض استهلاك الوقود... الخ لى يميز انتاجه عن المصانع الاخرى ، مما يخلق مجالا للمنافسة .

ان اعتماد الهند على ذاتها اعتمادا كاملا فى تصنيع الآلات والمعدات الزراعية ، وادخالها الأساليب الزراعية الحديثة ، انعكس على زيادة الانتاج الزراعى ، فمثلا زاد انتاج القمح من ١١ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ٤٧ مليون طن عام ١٩٨٦/٨٥ ، وبذلك أصبحت تحتل المركز الرابع فى انتاج القمح فى العالم من حيث المساحة والانتاج(**) .

وتوضح تجربة الهند أنه من الممكن لمصر الاعتماد على الذات فى هذه الصناعة الهامة ، ولا سيما صناعة آلات الري والمعدات اللازمة لها ، لأن فى ذلك ما يساعد على استصلاح الاراضى وخاصة اراضى الوادى الجديد ، والتي تشير الدراسات الى أنه اذا ما تيسر للمزارعين آلات الري والمعدات اللازمة للرى ، أمكن استغلالها فى انتاج كمية كبيرة من القمح ، مما يساهم فى زيادة درجة الاعتماد على الذات لأهم محصول استراتيجى .

(٢/٣) تجربة كوريا الجنوبية :

أول ما قامت عملية تصنيع الآلات الزراعية فى كوريا ، قامت على اساس التعاقد مع الشركات اليابانية على التجميع ، غائشأت شركتين احتكرتا انتاج هذه الآلات ، وكانت هذه الفترة سيئة بسبب قصور خدمة ما بعد البيع ، ونقص قطع الغيار وارتفاع ثمنها ، مما دفع بالمصانع الكورية الى تصنيع قطع الغيار وبذلت جهودا كبيرة فى هذا المجال ، فقدمت انتاجا بنفس الجودة وبأسعار اقل ، ثم خطت خطوة أخرى نحو تصنيع المحركات وصناديق التروس . وفى مرحلة ثالثة وضعت خطة للتصنيع بالكامل محليا ، معتمدة على نظام شراء تراخيص التصنيع من الشركات اليابانية ، وتعاونت وحدات الانتاج مع مراكز البحوث العلمية والجامعات لتطوير هذه الصناعة لتناسب ظروف الزراعة الكورية ، وبعد عشر سنوات اعتمد المزارع الكورى على العزاقات الكورية المصنعة بالكامل فى كوريا .

ان سبب نجاح كوريا فى هذا التصنيع هو السياسة الحكومية فى كافة المجالات والتي تكاملت مع سياسة تصنيع الآلات والمعدات الزراعية من

(*) استوردت مصر من الهند عام ١٩٨٣ حوالى ١٨ ألف وحدة رى بسعر يتراوح بين ٢٠٠ - ٣٥٠ دولار للوحدة ، المكونة من مضخة ومحرك ديزل ٥ حصان .
(**) الدول الثلاثة الأخرى : الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين .

خلال برنامج ادى اولا الى ادخال الآلات البسيطة ، ثم إنشاء خمسة مصانع كبيرة ، ثلاثة عشر مصنعا متخصصا ، ٣٠٠ مصنع للمعدات والمعدات الصغيرة ، وبذلك تحولت كوريا بعد عام ١٩٨١ الى بلد مصدر للآلات الزراعية .

وتقوم كوريا حاليا بتصنيع نسبة بين ٤٣ - ٥٥ ٪ من الجرارات الزراعية قدرة ٢٠ - ٣٠ حصان ، وتصنيع آلات شتل الارز بنسبة ٢٨ - ٣٧ ٪ .

وتطورت استراتيجية تصنيع الآلات والمعدات الزراعية باصدار قانون يهدف الى تطوير وحماية صناعة الآلات الزراعية عام ١٩٧٩ ، والى التنسيق بين أجهزة الدولة لنشر الزراعة الآلية عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة للتصنيع ولاقراض المزارعين للشراء ، ولأنشطة البحث العلمى والتطوير فى هذا المجال (١٣) .

٤ - تجربة مصر فى تصنيع الآلات والمعدات الزراعية

من المفارقات الغريبة التى أشارت اليها الخطة القومية للميكنة الزراعية (١٤) (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ، أن الثورة التكنولوجية فى مجال تصميم وتطوير الآلات الزراعية قد بدأت عام ١٩٢٠ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه طبقا للوثائق الموجودة بوزارة الزراعة المصرية فقد شكلت لجنة على مستوى عال عام ١٩٢١ فى الوزارة بالاشتراك مع بعض الخبراء الأمريكيين لاجراء بعض التجارب الحقلية على استخدام آلات ومعدات زراعية ، اى أن مصر بدأت مع الولايات المتحدة فى تصميم وتطوير الآلات الزراعية ، ومضى قرابة السبعين عاما على هذا التاريخ حتى الآن ، ومازال البحث فى مصر لم يحسم بعد بعض الأساسيات فى موضوع تصنيع الآلات الزراعية ، وخير مثال على ذلك عدم الاستقرار منذ عام ١٩٦١ على مقدار القدرة الحصانية للجرارات المناسبة لظروف الزراعة المصرية .

لقد بدأت مصر اولى خطواتها فى تصنيع الآلات والمعدات الزراعية بتجميع أهم هذه الآلات ، وهى الجرارات الزراعية ، حيث بدأت فى تجميع الجرار اليوغسلافى قدرة ٥٠ حصان ، مع بداية عام ١٩٦١ بموجب اتفاق مع يوغوسلافيا ، كما قامت بعض الشركات والمصانع المصرية بإنتاج كثير من الآلات الزراعية الأخرى ، باستخدام الخامات المحلية ، فيما عدا المحركات وبعض الأجزاء تامة الصنع مثل الجنوط وكراسى المحاور والسيور ، وكذلك بعض المسبوكات والمطروقات كأسلحة الحرث وقصبات المحارث ، كما يتم تصنيع محراث تحت التربة والقصليات وآلات التسوية الدقيقة (١٥) .

ومع منتصف السبعينات زادت معدلات هجرة الأيدى العاملة الزراعية الى الدول البترولية العربية ، فى الوقت الذى كانت فيه هجرتهم الى المدن

مازالت مستمرة ، مما أدى الى تناقص شديد في العمالة الزراعية ، كما زادت جهود الدولة في توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح الاراضى ، من هنا بدأ استخدام الآلات والمعدات الزراعية في الانتشار ، وكان لا بد من مقابلة هذا الطلب على الآلات والمعدات الزراعية ، فتم مواجهته جزئيا بزيادة الاستيراد وجزئيا بالتجميع والتصنيع المحلى . وبذلك يمكن القول ان انتشار استخدام الآلات والمعدات الزراعية وزيادة معدلات تصنيعها محليا كان اضطرارا وليس تخطيطا .

ولما كانت الجرارات اهم الآلات الزراعية ، لأنها مصدر الطاقة المحركة ، فسُنقسم تصنيع الآلات الزراعية في مصر الى قسمين ، أولهما : صناعة الجرارات ، وثانيهما : صناعة الآلات والمعدات الزراعية .

(١/٤) صناعة الجرارات :

تعتبر صناعة الجرارات من الصناعات الهندسية المتخصصة ، مثلها مثل صناعة السيارات ، وقد بدأت هذه الصناعة في مصر عام ١٩٦١ بشركة النصر للسيارات بطوان ، وذلك بانتاج جرار قدرة ٥٠ حصان ، بموجب اتفاق بين مصر ويوغوسلافيا بتجميع الجرار ، على أن تتدرج نسبة التصنيع المصرى على خمس مراحل حتى تصل الى ٨٩.٥٪ بعد ٤٥ شهرا من بداية الانتاج ، وبطاقة انتاجية تصل الى ٢٠٠٠ جرار سنويا .

وعلى ذلك قامت مصانع وزارة الصناعة بانتاج بعض مكونات الجرار (مثل تروس نقل الحركة ، الكباسات ، الاسطوانات ، عمود المرفق وذراع التوصيل) ، كما ساهمت بعض المصانع الخاصة في تصنيع الهيكل الخارجى للجرار والاطارات والبطاريات .

الا أن هذا المشروع تعثر بسبب تغير نظام السداد مع الجانب اليوغوسلافى من نظام اتفاقيات الدفع الى نظام الدفع بالنقد الحر ، بعد أن وصلت نسبة التصنيع المصرى الى حوالى ٢٣٪ .

ومع عام ١٩٧٤ اتفقت شركة النصر للسيارات مع رومانيا من خلال اتفاقيات دفع على تجميع الجرار الرومانى قدرة ٦٥ حصان بالكامل ، وفي عام ١٩٧٥ بدأت في تجميع جرار فيات قدرة ٥٥ حصان بموجب قرض ايطالى وفى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ اتفقت الشركة مع الولايات المتحدة الأمريكية على تجميع الجرار ماسى فيرجسون قدرة ٦٢ حصان وذلك بموجب قرض أمريكى .

اما الوضع الحالى في الشركة ، فهي تقوم بتجميع وتصنيع جزئى بنسبة ٢٣٪ للجرار اليوغوسلافى قدرة ٦٥ حصان ، الى جانب تجميع الجرار الرومانى قدرة ٦٦ حصان بالكامل ويمثل انتاج الجرار الرومانى نسبة ٥٢.٨٪ من الانتاج الكلى للجرارات بالشركة عام ١٩٨٨/٨٧ ، بينما كان يبلغ ٤٦.٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

ومن التطور التاريخي لتجميع (أو تصنيع جزئى) الجرار فى شركة النصر للسيارات ، يتبين أنه رغم مضى ما يزيد على خمسة وعشرين عاما على بداية تجميع الجرار ، فإن قصور مصادر التمويل كانت السبب الرئيسى فى عدم استقرار الشركة على تجميع (أو تصنيع) نوع واحد من الجرارات ، حتى تتمكن من تعميق نسبة التصنيع المحلى ، وإن الاعتبار التمويل كانت تدفعها الى التنقل من تجميع نوع معين الى نوع آخر ، ومن هنا لم تصل نسبة التصنيع المحلى فى أى منها سوى ٢٣ ٪ بالنسبة للجرار اليوغوسلافى فقط وهذه النسبة انما تتمثل فى الأجزاء سهلة التصنيع ، مثل المكبوسات وبعض الأجزاء الزهر ، والرفارف والكرسى وحامل البطارية والانتقال وغطاء المحرك .

كما أن عدم استقرار الطلب كان له دورا هاما أيضا فى عدم تعميق نسبة التصنيع ، حيث كانت الشركة تنتج للسوق المحلى وتبيع انتاجها فى السوق لأى مشتر ، وكان انتاجها لا يكفى السوق المحلى فزادت أسعار الجرارات فى السوق عن سعرها فى الشركة ، فتدخلت وزارة الزراعة ، ومنعت عملية بيع الجرارات الا بموافقتها ، كما تدخلت فى تحديد القدرة الحصانية للجرار وتغيرت قراراتها فى هذا المجال مرات متعددة ، وبذلك كلما كانت الشركة تهى مصانعها لانتاج نوع معين ، تفاجأ بتغيير قرار وزارة الزراعة بتغيير القدرة الحصانية ، ومن ثم لم يكتب لها الاستقرار فى تصنيع نوع معين من الجرارات الا قريبا .

وتوضح هذه التجربة ضرورة وضع استراتيجية ملائمة للصناعة المصرية فى هذا المجال على ضوء احتياجات القطاع الزراعى ، لا تحيد عنها المصانع بعد توفير مصادر التمويل اللازمة والتنسيق الجيد بين الأجهزة المختلفة المهتمة بأمور هذه الصناعة . ولذلك قامت وزارة الزراعة أخيرا بمبادرة جيدة للتنسيق بين المصانع المنتجة للجرارات فى مصر وبين وزارة الزراعة ، تم الاتفاق فيها على أن تنتج شركة حلوان للديزل (مصنع ٩٠٩ الحربى) الجرارات قدرة ٤٠ حصان بالتعاون مع الصناعات الغذائية المحلية والأجنبية ، وتتولى شركة النصر للسيارات التصنيع الكامل للجرارات قدرة أكثر من ٤٥ حصان على أن يقوم مصنع ٩٠٩ الحربى بانتاج وتوريد المحرك الديزل للجرارات ٤٥ — ٦٠ حصان الى شركة النصر للسيارات .

ومثل هذا التنسيق يشر بإمكانية النجاح فى حالة استمراره ، وذلك نظرا للخبرة الكبيرة التى اكتسبتها شركتا النصر للسيارات ، وحلوان للديزل منذ بداية الستينات فى انتاج وتجميع السيارات والجرارات (للاولى) وفى تصنيع محرك الديزل وغيره من الصناعات (للثانية) ، وكذلك لتوفر الطاقات الانتاجية لدى الشركتين ، سواء تلك الطاقة المادية أو الطاقة البشرية المدربة ، ودليلنا على ذلك نسبة التصنيع المحلى التى وصلت اليها بعض المنتجات التى تنتجها شركة النصر للسيارات ، مثل الأوتوبيس المتوسط الذى وصلت فيه نسبة التصنيع المحلى الى ٨٠ ٪ ، واللورى المتوسط ٧٨ ٪ ، واللورى الثقيل ٢٥ ٪ ، والمحرك تبريد الهواء قدرة ١٢٥

حصان نسبة ٨٥٪ ، والمحاور ٨٥٪ ، وصندوق السرعة (الجيربوكس) نسبة ٦٥٪ ، وتقوم شركة النصر للسيارات حاليا بتطوير منتجاتها للوصول الى نوعيات من المنتجات تغطى حاجة البلاد فى مختلف مجالات النقل ، مثل انتاج لورى قدرة ١٩٠ حصان وحمولة صافية ١١ر٥ طن ، واوتوبيس بين المدن قدرة ١٩٠ حصان ، والاوتوبيس السياحى (١٦) .

وان كان معروفا بوجه عام ان البلدان النامية — ومنها مصر — لا تستطيع ان تصنع جرارات محليا بالكامل ، ولكنها تستطيع ان تصل بنسبة التصنيع المحلى الى حوالى ٨٠ — ٨٥٪ ، وذلك يرجع الى اعتبارات تتعلق باقتصاديات الحجم ، أهمها ان استخدام تكنولوجيا حديثة أمر ضرورى فى مثل هذه الصناعة ، وهذه التكنولوجيا تتطلب حدا أدنى للانتاج ، كما ان الصناعات المغذية لهذه الصناعة ، كى يتسنى لها التوسع والبقاء لابد لها من ضغط تكاليف الانتاج ، وهذا أمر يحتاج أيضا الى أحجام انتاج مثلى . ومن ثم فانه من الوجهة الاقتصادية يعتبر تحقيق نسبة تصنيع محلى قدرها ٨٠ — ٨٥٪ أمرا جيدا ، لأنه فى البلدان المتقدمة توجد صناعات مغذية لمثل هذه الصناعة ، تخصصت فى نوع محدد ، واكتسبت فيه شهرة وثقة أصبحت محل اطمئنان كل المصانع ، وان الصناعات المتقدمة تتبع نفس النهج ، أى تشتري المصانع الكبيرة الاجزاء المختلفة من المصانع الأخرى (المغذية) وتقوم هى بتجميعها ويخرج المنتج النهائى من مصنعها حاملا اسم الشركة الكبرى المنتجة ، وصناعة السيارات فى كل دول العالم خير مثال على ذلك ، ومن هنا ربما كان من الأفضل استيراد بعض الاجزاء التى تكون تكلفتها الاستيرادية أقل من تكلفة انتاجها وفى نفس الوقت اكتسبت شهرة وثقة دولية .

(٤ / ٢) صناعة الآلات والمعدات الزراعية الأخرى :

منذ ان بدأت الزراعة تعاني من نقص العمالة وارتفاع أجورها ، بدا التفكير فى ميكنة العمليات الزراعية فبدأ بعض الأفراد والشركات والهيئات باستيراد بعض الآلات والمعدات الزراعية لمواجهة الطلب المحلى ، كما قامت وزارة الزراعة باستيراد بعض الآلات ، مثل آلات شتل الأرز وتقطيع الحطب والعزيق ، ومجموعات الحصاد والدراس والتذرية . الخ ، ونظرا لعدم التنسيق بين هذه الجهات ، ولعدم وجود قوانين واضحة لاستيراد الآلات والمعدات الزراعية ، ولعدم وجود خطة محددة للميكنة الزراعية ، ومحاولة كل منها — القطاع الخاص — تحقيق أرباح سريعة ، تم استيراد أنواع وطرازات مختلفة ، ولذلك تراكمت أعداد كثيرة من أنواع مختلفة ، مما شكل صعوبة كبيرة فى استيراد جميع قطع الغيار المطلوبة ، فانعكس ذلك على كفاءة تشغيل الآلات ، فتعطل بعضها ، وعمل بعضها الآخر بكفاءة أقل .

ومحاولة من بعض المنتجين المحليين لتحقيق أرباح من هذا الوضع ، بدأوا فى تصنيع بعض الآلات والمعدات الأكثر استخداما والأسهل تصنيعا ، مثل آلات التذرية ، القصائيات ، المحراث ، آلات التخطيط ، وغالبا ماتصنع

هذه الآلات بناء على طلب مسبق فى ورش خاصة ، وبجانب هذه الورش الصغيرة ، توجد مصانع وورش كبيرة تقوم بتصنيع محركات الديزل وطلبات الرى والآلات الدراس والتذرية ، (انظر البيان بالملحق الاحصائى الذى يوضح هذه الشركات والورش ، والآلات والمعدات الزراعية التى تنتجها) .

هذا وقد قامت وزارة الزراعة ابتداء من الثمانينات بالتنسيق مع مصانع وزارة الانتاج الحربى ، وبعض ورش القطاع الخاص ، لتصنيع بعض الآلات الزراعية ، وتم فعلا تصنيع المحراث المعدل لدى ورش القطاع الخاص وورش وزارتى الزراعة والرى ، وتقوم مصانع الانتاج الحربى حاليا بتصنيع آلات تقطيع الحطب وحش البرسيم وشتالة الارز وآلات تسطير القمح وآلة زراعة الذرة والقطن ، وقد وضع بالفعل برنامج مشترك بين وزارة الزراعة ووزارة الانتاج الحربى للاستمرار فى تصنيع الآلات المختلفة الملحقة بالجرار حتى يتسنى مستقبلا الاعتماد على التصنيع المحلى (١٧) .

وفىما يلى نستعرض أنواع الآلات والمعدات الزراعية التى تصنع فى مصر ، وامكانية التوسع فيها مستقبلا لمقابلة الطلب المحلى ، وذلك وفقا للعمليات الزراعية التى تؤدبها :

(ا) آلات تجهيز الأرض للزراعة : وتشمل آلات التسوية (مثل القصبية بنوعها الجارفة والدورانية) وآلات التخطيط (غجاج) ، وآلات شق القنوات ، والمحراث وكل هذه الآلات تنتج فى مصر بشركة مساهمة البحيرة التى تتمتع بخبرة طويلة فى هذا المجال ، حيث — على سبيل المثال — بدأت فى انتاج آلات شق القنوات منذ عام ١٩٦٩ ، وانتاجها أصبح يتمتع بجودة ربما أفضل من المستورد ، كما تنتج شركة طنطا موتورز — قطاع خاص — آلات شق القنوات أيضا .

(ب) آلات ومعدات زراعة المحاصيل : مثل آلات زراعة الحبوب والقطن وقصب السكر ، وآلات شتل الارز يدويا ، وتصنع كل هذه الآلات فى شركة مساهمة البحيرة منذ أوائل الثمانينات ، أما آلات نثر البذور والتسميد والتسطير فلم تصنع فى مصر بعد ، رغم توفر امكانيات تصنيعها خاصة فى شركة مساهمة البحيرة وورش وزارة الزراعة .

(ج) آلات ومعدات الرى : وأهمها طلبات الرى الثابتة والنقالى ، وتصنع محليا بأحجام مختلفة وتعمل بمحرك ديزل قوة ٦ — ٤٠ حصان ، وتقوم مصانع وزارة الانتاج الحربى بانتاج وحدات الرى بمحرك ديزل قدرة ٥٥ — ٣٥ حصان ، بمقاسات مختلفة من ٤ × ٤ الى ٨ بوصة بطاقة انتاجية (عام ١٩٨٤/٨٣) ، قدرها ٥٠٠ وحدة (٣٠٠٠ تبريد ماء + ٢٠٠٠ تبريد هواء) (١٩) .

كما يقوم القطاع الخاص بانتاج طلبات رى بمحرك ديزل تصل قدرته الى ٤٠ حصان ، مثل شركات الوايلر الفريد ، وطنطا موتورز ، وتشتري

هذه الشركات الخاصة المحرك اما من مصانع وزارة الانتاج الحربى ، او باستيراده .

(د) آلات مكافحة الآفات : مثل اجهزة رش المبيدات آليا ويدويا ، وكانت الآلات اليدوية تصنع بالمصانع الحربية منذ عام ١٩٦١ ، الا انه توقف انتاجها ، اما الاجهزة الآلية فيتم تصنيع الهيدروليكي منها بمصانع القطاع الخاص (يستورد له محرك البنزين والجنوط من الخارج) . اما آلات الرش التى تعمل بضغط الهواء فيصنع محليا منها حوالى ٥٠٠ وحدة بمصانع القطاع الخاص وورش وزارة الزراعة ، الا ان التصنيع المحلى لا يكفى لمقابلة الطلب المحلى ، ويتم مقابلة فائض الطلب عن طريق الاستيراد .

(و) آلات ومعدات الحصاد والدراس والتذرية : ما زالت تعاني الزراعة المصرية من نقص هذا النوع من الآلات ، رغم ان شركة مساهمة البحيرة انتجت آلات الدراس منذ عام ١٩٦٥ ، وتقوم شركة طنطا موتورز بانتاجها ايضا ، كما انتجت مساهمة البحيرة آلات تقطيع بنجر السكر لحساب شركة كفر الشيخ للسكر ، وانتجت ايضا آلة دراس وتذرية بطاقة ١٥٠٠ أردب / ساعة ، ولكن هذا الانتاج لا يتم بصفة منتظمة وغالبا ما يتم بناء على طلب مسبق .

هـ - الطاقات الإنتاجية المتاحة فى مصر لتصنيع الآلات والمعدات الزراعية

توجد حاليا فى مصر قاعدة صناعية لا بأس بها ، تستطيع القيام بانتاج الآلات والمعدات الزراعية وقطع الغيار اللازمة لها ، ويمكن تقسيم هذه الطاقات الإنتاجية المتاحة الى قسمين :

أولهما : المصانع الكبيرة : وهذه المصانع تشمل :

— ٢٧ شركة قطاع عام للصناعات الهندسية .

— ١٠ شركات قطاع عام للصناعات المعدنية الحديدية وغير الحديدية .

— ٩ شركات قطاع عام للصناعات التعدينية والحرارية .

— حوالى ٦ مصانع تابعة لوزارة الانتاج الحربى .

— بعض مصانع القطاع الخاص الكبيرة الحجم ، مثل شركة طنطا موتورز .

وهذه المصانع قادرة على تصنيع كافة الأجزاء الميكانيكية التى تحتاجها صناعة الآلات والمعدات الزراعية مهما وصلت درجة تعقيدها النسبية ، وبكميات كافية لمقابلة طلب الزراعة المصرية ، باستثناء ما يخص الجرارات ، لما لها من طبيعة خاصة فى عملية انتاجها (٢٠) .

ثانيهما : المصانع والورش الصغيرة : وهذه مصانع وورش صغيرة الحجم سواء من حيث رأس المال المستثمر ، أو من حيث عدد العاملين بها ، وهى منتشرة فى أرجاء مصر ، ويقدر عددها بما يتراوح بين ٢٨٠٠ - ٣٠٠٠ ، وتنتج بعض المعدات الحقلية البسيطة وقطع غيارها على نطاق ضيق وبجودة منخفضة .

أضافة الى وحدات الانتاج القائمة بالتصنيع ، فانه يوجد مركز تنمية التصميمات الصناعية والهندسية بوزارة الصناعة ، والأجهزة المختلفة فى أكاديمية البحث العلمى ، والجامعات ، وكل هذه الأجهزة تستطيع المساهمة فى عمليات التصميمات الهندسية والاستشارات الصناعية والفنية وتطويرها .

وهذه الطاقات الانتاجية غير مستغلة بالكامل ، كما يوضح الجدولان رقمى (٦) ، (٧) حيث نرى منهما أن قيمة الطاقة العاطلة ارتفعت من ٤٧.٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٤٤.١٩ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٥ (أى بمعدل نمو سنوى ٤.١٣٪ فى المتوسط) ، وتمثل الطاقة العاطلة فى الصناعات ذات الصلة بصناعة الآلات والمعدات الزراعية (*) نسبة ٥١٪ من جملة الطاقة العاطلة فى الصناعة عامى ٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ .

ولما كانت الطاقة العاطلة عبارة عن الفرق بين الطاقة الانتاجية المتاحة والانتاج الفعلى ، فهى بهذا الشكل تعبر عن انخفاض الكفاءة فى العملية الانتاجية ، ومن ثم فانها تمثل شكلا من أشكال تبديد الموارد ، ويضاف الى هذا النوع من الطاقة العاطلة نوعا آخر ، وهو الفرق بين الطاقة القصوى والطاقة المتاحة ، حيث أنه يتم تقدير الأخيرة على أساس الطاقة القصوى لأضعف مرحلة من مراحل الانتاج (٢١) ، أو بمعنى آخر هى الطاقة القصوى مطروحا منها الاختناقات التى تحدث داخل مراكز الانتاج ومن ثم فان هذه الاختناقات انما تعكس نوعا من الطاقات العاطلة، وتمثل تبديدا آخر للموارد .

وعدم استغلال الطاقة القصوى بالشكل الكامل ، انما يعبر عن غياب التخطيط وانخفاض كفاءة التنفيذ للمشروعات الصناعية ، ويتخذ غياب التخطيط مظهره الأساسى فى عدم الاهتمام باعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات ، وبالتالي غابت الدقة فى اختيار وتحديد نوعية

(*) وهى صناعات : الكيماوية، ومنتجات الخابات القيدنية غير المعدنية ، والصناعات المعدنية الأساسية والمكثات والمعدات ، وصناعات المكثات والأجهزة والادوات والمهمات الكهربائية.

	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١
نسبة الإنتاج	%	%	%	%	%
الإنتاج	الإنتاج	الإنتاج	الإنتاج	الإنتاج	الإنتاج
المعمل - المثل	المثل	المثل	المثل	المثل	المثل
المثل	المثل	المثل	المثل	المثل	المثل
المثل	المثل	المثل	المثل	المثل	المثل

استقلال النجم والمخبر ٧٥,٠ ٦٧,٧ ٩٠,٣ ٧١,٩ ٦٠,٣ ٨٣,٧ ٨٤,١ ٧٤,٦ ٨٨,٦ ١٠٠,٦ ٨٧,٧ ٨٧,٣ ١١٤,٤ ٩٤,٣ ٨١,٦

[illegible][illegible][illegible]

مساحات منبسطة وكنائس

مکانات واپس: وراوات

(١) تتصل هذه الصناعة ، المصاعف المديية الأساسية اعتباراً من عام ١٩٨٥/٨٤ ، حيث التائق المائقة بما ٩٣٩٨٩٦ ، ١٠٨٢٠٣٠ مليون جنية ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ ، بينما الإنتاج التل كان ٧٧٥٣٧٨ ، ٩٢٧٤٦٤ مليون جنية من نفس المائين على التوال . إلهاز المركزي لتجنية والإحصاء ، بيانات التائق الإئائية والمائقة ، بيانات غير متفجرة .

جدول (٧) : الطاقة الماطلة في القطاع العام الصناعي

(القيمة بالليون جنيه)

	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١
النشاط الصناعي	الطاقة الوزن النسبي	الطاقة الوزن النسبي	الطاقة الوزن النسبي	الطاقة الوزن النسبي	الطاقة الوزن النسبي
استغلال المناجم والمحاجر	٢١,١	١٣,٨	١,٥	٩,٧	٢,٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٦٥,٢	١٧٥,٨	٢٣,٢	١٥٤,٧	٢٢,٢
النزل والنسيج والملابس	٢٦٥,٧	٢٢,٦	٢٤٣,٩	٣٧,٦	١٩٠,٠
الخشب ومنتجاته	١٥,٢	٩,٠	١,١	٧,٥	١,٦
الورق والكيماويات	١٦,٨	١٣,٩	٢٢,٥	١٤٩,٥	٢١,٢
الاحذية والملابس	٣٦,٩	١٩,١	٣,٦	٢٣,٩	٣,٢
صناعات تقليدية غير معدنية	٦,٦	٧,٧	٥,٩	٣٩,٠	٥,٩
صناعات معدنية ومكينات ومعدات	٢٣,٨	٣٤٣,٥	٣٠,٩	٩,٩	٦٦,١
مكينات و تجهيزات وأدوات ومعدات كهربية	١٦٥,٩	٣,٧	٣٨,٢	٣,٨	٢٥,٠
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من إيجول رقم (٦) .

ملاحظة : (١) (الصناعات المعدنية والمكينات والمعدات تشمل الصناعات المعدنية الأساسية اعتباراً من عام ١٩٨٥/٨٤ ، وتبلغ الطاقة الماطلة فيها مبلغ ١٦٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، ومبلغ ١٥٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ .

وأحجام المشروعات وضعف التنسيق والتكامل ، سواء بين مختلف المراحل الانتاجية داخل المشروعات ، أو بين تلك المشروعات الصناعية وبعضها البعض وفقا لاعتبارات التشابك الصناعى ، أو بينها وبين غيرها من المشروعات فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وفقا لاعتبارات التشابك القطاعى (٢٢) .

ويرجع ذلك الى سياسة الانتشار النوعى للصناعات ، على قاعدة عريضة تفتقر الى الترابط والتكامل وفق مقتضيات التشابك الصناعى والقطاعى ، مما أدى الى زيادة حدة التنافس بين المشروعات على الموارد المادية والمالية والبشرية ، وهى محدودة نسبيا ، الأمر الذى زاد من صعوبة تنفيذ المشروعات الصناعية كلها أو بعضها ، وفى مختلف مراحلها وفقا للطاقت التصميمية (القصوى) التى تم اختيارها ، لذلك كان طبيعيا أن يظهر العديد من الاختناقات الانتاجية ، سواء على مستوى المراحل والخطوط الانتاجية داخل المشروع ، أو على مستوى الصناعات والفروع الصناعية ، بل والاقتصاد القومى ككل (٢٣) .

وحيث أن الطاقة العاطلة بالفروع الصناعية الأربعة المذكورة سلفا تبلغ ٥١٪ من جملة الطاقة العاطلة فى القطاع الصناعى العام ، وحيث أن هذه الصناعات تعتبر من الصناعات المحورية الهامة ، والتى يمكن أن يطلق عليها « أقطاب النمو » ، لما تتمتع به من آثار جذب قوية وعلاقات تشابكية كثيرة مع بقية فروع الصناعة ، أو مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فإن استخدام الطاقات العاطلة بها إنما يعنى اعطاء فرصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادى ، كما يعنى أن الصناعة المصرية تستطيع مقابلة الطلب المحلى على الآلات والمعدات الزراعية ، بل أن استخدام هذه الطاقات العاطلة وتوجيهها الوجهة السليمة فنيا واقتصاديا ، والتنسيق بينها وبين باقى الصناعات الأخرى — فى القطاعين العام والخاص — قد يحول مصر — فى ظل استراتيجية محددة — مستقبلا ، الى دولة مصدرة للآلات والمعدات الزراعية لا سيما الى الدول العربية والأفريقية .

ولو أخذنا شركة النصر للسيارات كمثال على قدرة الصناعة المصرية على مواجهة الطلب المحلى من الآلات والمعدات الزراعية ، خاصة وأنها تقوم بتصنيع جزئى للجرارات قدرة ٥٠ — ٦٠ حصان ، نجد أن الطاقة المتاحة لدى الشركة لانتاج هذه الجرارات تبلغ ٤٣٢٠ جرارا عام ١٩٨٨/٨٧ ، تمثل نسبة ٦٧٪ من جملة الطلب المحلى لهذا النوع من الجرارات ، لم تنتج منها سوى ١٨٩٣ جرار (٨٩٣ جرارا يوغوسلافيا ، ١٠٠٠ جرار رومانيا) ، مما يعنى أن هناك طاقة عاطلة فى هذا النوع من الانتاج ، قدرها ٥٦٪ وذلك على أساس ودية واحدة ، وليس هذا فقط ، بل أن الشركة لم تستغل الطاقة المتاحة بالكامل بالنسبة لجميع منتجاتها الموضحة فى الجدول رقم (٨) ، وأن أقصى نسبة حققته فى استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة كانت ٨٩٪ بالنسبة لمحركات الهواء ، أى أنه لو قدر للشركة استخدام الطاقة المتاحة على أساس ودية واحدة لانتجت ٤٣٢٠

جدول (٨) : الطاقة المتاحة والفعالية لبعض المنتجات
في شركة النصر للسيارات عن عام ١٩٨٨/٨٧

نوع المنتجات	الطاقة المتاحة بالعدد (١)	إضافى	إجمالى الطاقة المتاحة بالعدد	الإنتاج الفعلى	المبلغ والمستخدم فى المرحلة	إنتاج السنة السابقة	نسبة الإنتاج الفعلى إلى الطاقة المتاحة /	نسبة الإنتاج احوالى إلى إنتاج السنة السابقة /
الأوتوبيسات	٨٦٤	٣٢٨	١١٩٢	١٠٥٨	١٠٥٨	٩٦٥	٨٨,٨	١٠٩,٦
الولارى	٢٧٠٠	—	٢٧٠٠	١٧٥٦	١١٩٧	٢٥٨٠	٦٥,٠	٦٨,١
إبجارات الزراعية	٤٣٢٠	—	٤٣٢٠	١٨٩٣	١٨٩٣	٤٠٧٧	٤٣,٨	٤٦,٤
سيارات الركوب	٢١٢٥٠	٢١٣٦	٢٣٣٨٦	١٧٤٦٦	١٧٤٠٠	١٦١١٣	٧٤,٤	١٠٨
محركات هواء	٣١٥٠	—	٣١٥٠	٢٨١٨	(٢) ١٥٤٠	٣١٥٩	٨٩,٥	٨٩,٢
محركات مياه	٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	٩٧٠	(٣) ٩٧٦	٢١٧٦	٣٨,٨	٤٤,٦
محركات	١٥٠٠	—	٥١٠٠	٣٤٢١	(٤) ٣٤٧١	٢٢٩٣	٦٧	١٤٩

المصدر : محسوب من شركة النصر للسيارات ، تقرير مجلس الإدارة والميزانية والحسابات الختامية وتقرير تقييم الأداء فى ١٩٨٨/٦/٣٠ .

(١) الطاقة المتاحة محسوبة على أساس وردية واحدة للنقل ووردتين لسيارات الركوب ، أما الزيادة فى الإنتاج الفعلى عن الطاقة المتاحة ، فترجع إلى التشغيل الإضافى . وبالنسبة للطاقة المتاحة لمحركات الزراعية فمحسوبة على أساس إنتاج جرار يوغسلافى ٦٥ ، حصان ، وجرار روماني ٦٦ ، حصان (إنتاج الروماني يمثل ٦٦٪ من إنتاج الجرار اليوغسلافى) .

(٢) منها ٤٢٥ محركاً تم بيعهم والباقي وقدره ١١١٥ محركاً تم استخدامها فى منتجات الشركة .
(٣) مضاف إلى الإنتاج الفعلى هذا العام ٦ محركات رصيد من السنة السابقة ، وقد استخدم هذا الإنتاج كما يلى : ٩٣٥ تم تركيبهم فى منتجات الشركة + ٤١ تم بيعهم .

(٤) يضاف إلى الإنتاج الفعلى هذا العام ٦٥ محرك رصيد من السنة السابقة ، وقد استخدم الإنتاج كما يلى : ٣٤٤٣ استخدم فى المرحلة + ٢٨ للبيع + ١٥ رصيد متبقى للسنة القادمة .

جرارا ، ولو أمكنها زيادة وقت العمل بنسبة ٥٠٪ فقط — بافتراض توافر التمويل اللازم ومستلزمات الانتاج — لانتجت ٦٤٨٠ جرارا ، وهو انتاج أعلى من الطلب المحلى الذى يبلغ ٦٤١٧ جرارا (الجدول رقم ٢ بالملحق) .

والوضع الانتاجى بشركة النصر للسيارات يمكن — كما اتضح من جدولى الطاقة العاطلة رقم (٦ ، ٧) — أن يمتد ليشمل معظم المصانع المصرية — سواء القطاع العام أو الخاص — وعلى ذلك يمكن التقرير وباطمئنان ، أن القاعدة الصناعية المصرية لديها من الطاقات المادية والبشرية ما يمكنها من مواجهة الطلب المحلى على الآلات والمعدات الزراعية .

٦ — معوقات التصنيع المحلى

بمقارنة الطلب المتوقع من الآلات والمعدات الزراعية ، بإمكانيات التصنيع المتاحة فى مصر ، نجد أن الطاقات الانتاجية المتاحة للتصنيع كبيرة ، وتستطيع — كما سبق ذكره — مواجهة الطلب المحلى ، الا أن هناك بعض المعوقات والمشاكل التى تقابل الصناعة المحلية فى هذا المجال ، أهمها :

١ — عدم وجود التصميمات الهندسية للآلات والمعدات الزراعية المناسبة للزراعة المصرية ، حيث أن وجود التصميم الهندسى للآلات يوفر كثيرا من الوقت والجهد والمال ، كما يشجع المصانع والورش ويسهل لها دخول سوق انتاج مثل هذه الآلات .

٢ — نقص التمويل ، وتجربة شركة النصر للسيارات فى مجال انتاج الجرارات يوضح ذلك حيث لم تستقر على انتاج طراز واحد منذ عام ١٩٦١ ، مما دفعها للتحويل الى انتاج طرز مختلفة تبعا لمصادر التمويل .

٣ — الحجم الاقتصادى للمشروعات ، حيث أن صناعة مثل صناعة الجرارات ، لى يكتب لها النجاح والاستمرار لابد أن يتوفر لها شروط اقتصاديات الحجم ، الا أن صناعة الجرارات وغيرها من الصناعات الهندسية المشابهة ، ليس بالضرورة أن تقام لها مصانع كبيرة متكاملة رأسيا وبرؤوس أموال كثيفة ، وانما يمكن تحقيق شروط اقتصاديات الحجم لمصانع صغيرة نسبيا عن طريق التخصص فى المنتجات (٢٤) مما يعنى أنه يمكن انشاء عدة مشروعات للصناعات المغذية يتخصص كل منها فى منتج معين ، ويتحقق لها جميعا شروط اقتصاديات الحجم ، وتجارب الدول المتقدمة تشير الى الدور الرئيسى للمصانع الصغيرة فى نمو الصناعات الهندسية ، « فمثلا شركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات ، تعتمد على عدد يبلغ ١٧ ألف مصنع صغير (كل مصنع يعمل به اقل من ١٠٠ عامل) لتغذية المصنع الرئيسى للسيارات بالأجزاء والمكونات » (٢٥) .

٤ - نقص البيانات والمعلومات عن حجم الطلب المحلى ، ومثل هذا الأمر يمكن التغلب عليه بإجراء الدراسات والبحوث فى هذا المجال ، عن طريق معهد بحوث الزراعة الآلية بوزارة الزراعة ، والجامعات والمعاهد الأخرى .

٥ - قصور التنسيق بين المشروعات الصناعية المختلفة التى تستطيع تصنيع هذه الآلات أو صناعة الصناعات المغذية لها ، وإن كانت وزارة الزراعة قد قطعت شوطا لا بأس به فى هذا المجال بالتنسيق بين وزارتي الصناعة والانتاج الحربى . وكذلك قصور التنسيق بين الأجهزة الصناعية والزراعية والاقتصادية والمالية والبحث العلمى والتدريب .

٦ - نقص أنواع محددة من العمالة الفنية ، ولكن مثل هذا النقص يمكن معالجته حيث تتوفر مراكز البحث والتعليم والتدريب فى مصر وبشكل كاف ومناسب .

ألا أن مثل هذه المشكلات ، (وخاصة مشكلتى نقص التمويل والتصميمات الهندسية المحلية) لا يعنى عدم إمكانية التغلب عليها ، بل أنى أمل إلى الاعتقاد أنه فى المقدور التغلب على مثل هذه المشكلات ، إذا ما توفرت الإرادة الجادة والتخطيط الجيد ، فمصر تزخر - كما سبق توضيحه - بطاقات صناعية سواء مادية أو بشرية قادرة على تصنيع مثل هذه الآلات والمعدات .

٧ - مزايا التصنيع المحلى

لقد توسعت الصناعة المصرية فى الماضى فى صناعة التجميع والتشكيل والتشطيب ، وهذا النمط من التصنيع يعتبر مقبولا ومنطقيا بالنسبة للدول النامية التى مازالت فى بداية مرحلة التصنيع ، حيث تتصف هذه العمليات الصناعية بالسهولة والبساطة وتواضع أحجام المشروعات وانخفاض الكثافة الرأسمالية (٢٦) .

وصناعة التجميع والتشكيل والتشطيب تمثل نوعا من التصنيع الهامشى الذى تبدأ به البلدان النامية استعدادا للدخول فى مرحلة التصنيع الحقيقى ، بعد أن تكون قد توفرت مقوماته ومتطلباته (٢٧) .

وبالنسبة لمصر فأعتقد أن مقومات ومتطلبات التصنيع الحقيقى أصبحت متوفرة ، حيث أصبح لديها خبرات ومهارات على درجة عالية فى مختلف التخصصات الصناعية ، كما أن لديها المؤسسات العلمية مثل الجامعات ومراكز البحوث المختلفة القادرة على عمل التصميمات الهندسية والاستشارات الصناعية والفنية ، كما أنها تمتلك قاعدة صناعية عريضة إذ ما أمكن تعميق درجة تشابكها واعتمادها المتبادل ، لانتقلت مصر من

مرحلة التجميع والتشطيب الى مرحلة التصنيع الحقيقى ، الا أنه رغم هذه البيئة الصناعية المناسبة لعملية التصنيع الحقيقى ، تتجه مصر الى ظاهرة غريبة ، منذ أوائل السبعينات ، وهى ظاهرة « اقامة منشآت مهمتها التعبئة وتسمى مصانع » ، مثل مصانع مستحضرات التجميل ، وبعض مصانع الأدوية والمشروبات الغازية ، التى تعبى مواد مستوردة فى عبوات مستوردة ويكتب عليها صنع فى مصر (٢٨) .

لقد انتهت مبررات سياسة التجميع فى مصر منذ فترة ، وليس هذا وفقط ، بل انها حاليا تقف عقبة فى وجه التصنيع الحقيقى ، بسبب عدم اعطائها الفرصة لتعميق التشابك والاعتماد المتبادل بين فروع الصناعة المختلفة . ان الصناعات التحويلية بمختلف فروعها ولاسيما صناعة الآلات والمعدات تعتبر جوهر عملية التصنيع . وليس هنا مجال شرح المزايا التى يجنيها الاقتصاد القومى من الصناعة بوجه عام ، ولكننا نود هنا التركيز على مزايا تصنيع الآلات والمعدات الزراعية محليا واهمها :

١ - المساهمة فى علاج عجز ميزان المدفوعات ، ومن ثم المساهمة فى حل مشكلة ندرة الصرف الأجنبى ، حيث يوضح الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى ، ان قيمة واردات مصر من الآلات والمعدات الزراعية بلغت ٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ، تمثل قيمة الجرارات نسبة ٧٥٪ من هذا المبلغ .

٢ - تصنيع الآلات الزراعية فى مصر يعمل على خلق فرص عمالة ، مما يساهم فى حل مشكلة البطالة ، ناهيك عن اثر مضاعف الاستثمار على فرص التوظيف نتيجة للاستثمارات المولدة من الزيادات الجديدة فى الدخل .

٣ - القيمة المضافة التى تحققها الصناعات المحلية للاقتصاد القومى ، وما يترتب على ذلك من زيادات فى معدلات النمو الاقتصادى ، وخاصة لو تم استخدام كافة الطاقات الانتاجية العاطلة فى القطاعين العام والخاص .

٤ - أثبتت الدراسات (٢٩) ان تكاليف انتاج الآلات والمعدات الزراعية فى مصر ، أرخص من تكلفتها الاستيرادية ، ويوضح الجدول رقم (٩) ان التصنيع المحلى يوفر نسبيا تتراوح بين ١٩ - ٥٩٪ من سعر المستورد ، كما يوضح الجدول رقم (١٠) ان الآلات المصنعة محليا تنقص فى الوزن عن الآلات المستوردة بنسبة ٢٤٫٧٪ ، بينما يزيد متوسط سعر المستورد عن السعر المحلى بنسبة ٢٢٨٫٦٪ ، كما تبين هذه الدراسات ان فرق الجودة قليل جدا وبدرجة لا تتناسب وهذا الفرق فى السعر الموضح فى الجدول رقم (١٠) وهذا يعمل بالضرورة على سرعة نحر اسلوب الزراعة الآلية ، وما يستتبعه من زيادات فى الناتج الزراعى .

٥ - عادة ما تؤدي صناعات التجميع بالصناعة الوطنية الى الاعتماد على الخارج تماما ، سواء بالنسبة للأجزاء المفككة التى يتم استيرادها لتجميعها ، أو بالنسبة لقطع الغيار ، أو بالنسبة لمستلزمات الانتاج ، أو

بالنسبة للآلات والمعدات نفسها التى تقوم بعمليات التصنيع ، وهذا الاعتماد على الخارج يعطل وحدات الانتاج أو يجعلها تعمل بكفاءة أقل ، بسبب تأخر أو عدم انتظام توريد مستلزمات الانتاج ، ومثل هذه الحالة لها سوابق فى مصر ، فمثلا « تأخر توريد الصودا الكاوية عام ١٩٧٩ لمصانع الزيوت والصابون سبب قصورا كبيرا فى عرض الصابون ، كما توقف الانتاج تماما فى بعض وحدات تصنيع الأدوية فى حالات كثيرة بسبب نقص الأمبولات الزجاجية أو الاشرطة المعدنية المستوردة التى تعبا فيها الأدوية » (٣٠) .

جدول (٩) : مقارنة بين الاسعار العالمية للآلات الزراعية واسعارها المحلية المتوقعة فى حالة تصنيعها فى مصر

نوع الآلات	متوسط سعر الآلة بالجنيه المصرى		الفرق بين السعر المحلى وسعر المستورد سعر المستورد
	سعر الآلات المستوردة	السعر المتوقع للإنتاج المحلى	
مشط قرصى	٣٥٠٠	١٩٨٠	٤٣
آلة نثر سماد عضوى	٥٠٠٠	٣٠٦٤	٣٩
آلة نثر سماد كىاوى	٣٠٠٠	٢٦٨	٨٧
آلة عزيق	٢٠٠٠ - ٣٠٠٠	١٢١٣	٥١
آلة تقطيع بقايا المحاصيل	١٣٠٠ - ٢٠٠٠	٦٧٧	٥٩
مكبس قش	٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٣٤٧٢	٥٢
آلة تسطير حبوب	٢٠٠٠ - ٣٠٠٠	١٠٩٨	٥٦
آلة شق وتطهير القنوات	٥٣٧٩	٦٣٨٣	(١٩)

() الأرقام بين قوسين تعنى أن السعر المحلى أعلى من سعر المستورد

المصدر : د. زكريا عبد الرحمن الحداد ، د. أحمد فريد السهرجى ، تصنيع الآلات الزراعية فى مصر (نظرة عامة) ، المؤتمر الدولى الثانى فى هندسة الإنتاج والتصميم والتحكم ، قسم هندسة الإنتاج ، كلية الهندسة ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١٤٤٠ .

**جدول (١٠) : مقارنة بين أسعار وأوزان بعض الآلات
المنتجة محليا ومثيلاتها المستوردة**

الآلة	البيان		المنتج محليا		المستورد	
	الوزن كجم	السعر/جم	الوزن كجم	السعر/جم	الوزن كجم	السعر/جم
المحراث الحفار	٣٥٠	٤٠٠ - ٦٠٠	٣٩٥	١٥٤٠		
القصابية الهيدروليكية	٥٠٠	١١٠٠	٦٠٠ - ٥٠٠	٤٥٢٥		
ماكينة الدراس والتذرية	١٤٠٠	(١) ٤٠٠٠	١٢٨٦	٩٠٠٠ - ٧٠٠٠ (٢)		
الفجاج	٤٠٠	٤٠٠	٧٠٠	٦٠٠٠ - ٥٣٠٠		
طلعية الرى	—	(٣) ١٦٠٠	—	٢٠٠٠ - ١٥٠٠		
المتوسط (٤)	٥٨٧,٥	١٥٠٠	٧٣٢,٧٥	٤٩٢٨,٧٥		

ملاحظات :

- (١) تقدير تكاليف إنتاج الآلة التي تم تطويرها حديثاً .
 - (٢) هذه الآلة دون المواصفات المطلوبة .
 - (٣) تنتجها شركة ديزل شبرا وتنافس الإنتاج العالمى .
 - (٤) طلعية الرى توضع فى الاعتبار عند حساب المتوسطات .
- المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٩) .

كما أن استمرار عمليات التجميع والتصنيع عن طريق تراخيص التصنيع ، عادة ما ترتبط بشروط مجحفة تضر بالاقتصاد الوطنى ، مثل شروط تشييد التوسع فى الانتاج الوطنى ، زيادة الأسعار ، التباطؤ فى التوريد ، فرض مصادر معينة ، حظر تصدير المنتج بشكل كامل ، شراء بعض أنواع الخامات وقطع الغيار اللازمة من المورد ذاته ، ادراج شروط تمكنها من تحقيق وضع احتكارى فى السوق المحلى ، مما يؤدى الى تكوين هيكل احتكارى للأسعار وتحميل الدولة بخسائر فى عملتها واحداث حالة تضخم مفتعلة فى مقابل براءات الاختراع وحقوق التصنيع (٣١) .

٦ — ان صناعة الآلات والمعدات بوجه عام من الصناعات الهندسية ، وهذه الصناعات تعتبر من الصناعات « القائدة أو الرائدة » ، وتوضح ذلك تجارب البلدان المتقدمة ، وكذلك البلدان النامية حديثة التصنيع ، « حيث ان الابتكارات التى تتم فى هذا النوع من الصناعة تنتشر فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى » (٣٣) ، ومن ثم ترفع قدرة الدولة على اختيار التكنولوجيا

الأجنبية بتكاليف مناسبة ، كما تساعد على تطوير التكنولوجيا بسهولة مما يدفع بالاقتصاد القومى الى النمو والانطلاق .

الملخص والنتائج :

لقد كانت الزراعة المصرية حتى عام ١٩٧٣ ، من أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، حيث كانت المصدر الرئيسى للنقد الأجنبى ، والمساهم الأكبر فى الناتج المحلى الإجمالى ، إلا أنه مع بداية السبعينات تغير بنيان الاقتصاد المصرى وتراجع دور الزراعة ، فزاد عجز الميزان التجارى الغذائى ، وأصبح يدور حول ١٧٧ بليون جنيه منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن .

وبسبب هجرة العمالة الزراعية خارجيا وداخليا ، تناقص حجمها فارتفعت الأجور ومن ثم نفقات الإنتاج الزراعى ، وفى نفس الوقت تزايد دور الدولة فى التوسع الزراعى الأفقى ، فأدى ذلك كله الى تزايد استخدام الآلات والمعدات الزراعية ، ومن هنا كان هدف هذه الدراسة البحث عن

بيان بالجرارات المستعملة حاليا فى مصر ومصادرها

المصدر	القدرة بالحصان	الموديل
تجميع مصرى	٦٥ - ٦٠	نصر جميع الموديلات
أمريكا - بريطانيا	٤٥ - ٦٥	فورد جميع الموديلات
رومانيا	٨٠ - ٦٥	يونيوفر سال
تشيكوسلوفاكيا	٦٥ - ٤٥	زيتور جميع الموديلات
روسيا	٨٠ - ٦٠	بيلا روس
بريطانيا	٧٠ - ٤٥	ديفيد براون
كندا - أمريكا - بريطانيا	٧٥ - ٣٥	ماس فيرجسون
ألمانيا الغربية	٦٥	دويتز
ألمانيا الغربية	٧٠ - ٥٥	هانوماج
ألمانيا الشرقية	١٠٠ - ٨٠	فورتشريت
ألمانيا الشرقية		زدق ٣٠٠
أسبانيا	٨٠ - ٧٥	ايبرو
يوغوسلافيا	٦٥	آى . إم . تى
يوغوسلافيا	٦٥	راكوفيتسا
أمريكا	١٠٠ - ٤٥	جون دير
أمريكا	١٢٥ - ٨٠	كاثر بيللر (حصيرة)
إيطاليا	١٠٠ - ٤٥	فيات
اليابان	٤٥ - ٢٠	جرارات متنوعة

المصدر : وزارة الزراعة ، الخطة القومية للزراعة الآلية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

لهدى قدرة الصناعة المصرية على مقابلة طلب الزراعة من الآلات والمعدات .
وتتبع أهمية الدراسة من مساهمة التصنيع المحلى لهذه الآلات فى علاج
العجز الزمن فى ميزان المدفوعات وزيادة الانتاجية الزراعية والانتقال من
مرحلة التجيع الصناعى الى مرحلة التصنيع الحقيقى ، وعلى ذلك تناولت
هذه الدراسة بالبحث والتحليل ، ضرورة ميكنة الزراعة ، والوضع الراهن
للآلات والمعدات الزراعية المستخدمة ، وتجارب الهند وكوريا فى تصنيع
هذه الآلات ، وتجربة مصر فى تصنيعها والطاقة الانتاجية المتاحة لهذا التصنيع ،
ومدى قدرتها على مواجهة الطلب المحلى ، ومعوقات ومزايا التصنيع اعلى ،
ووصلت الدراسة الى النتائج الآتية .

١ - ان ميكنة الزراعة اصبح ضرورة ملحة منذ فترة طويلة ، لما
يترتب على ذلك من توفير فى الوقت والجهد والمال ، وزيادة الانتاجية
الزراعية ، وتحرير العامل من العمل الزراعى القاسى ، ورفع انتاجيته ومن
ثم مستوى معيشته ، اضافة الى أن اساليب الزراعة التقليدية غير صالحة
لزراعة الاراضى الجديدة .

٢ - مع بداية السبعينات بدأ استخدام الآلات الزراعية فى الانتشار
حيثا دون تخطيط مسبق ، فترتب على ذلك بعض المشاكل ، مثل وجود
فائض فى بعض الآلات وعجز فى البعض الآخر ، وسوء توزيع الآلات بين
المحافظات بشكل لا يتفق وحاجة كل منها ، وتعدد واختلاف أنواع وطرازات
الآلات (وخاصة الجرارات) ، فأصبح هناك صعوبة بالغة فى توفير قطع
الغيار المطلوبة ، فتعطل بعضها وعمل البعض الآخر بكفاءة اقل ، ذلك كله
وغيره ادى الى ارتفاع نسبة الميكنة فى بعض العمليات الزراعية ، بينما
ظلت ضئيلة جدا فى عمليات أخرى ، فمثلا وصلت الى ٩٠٪ فى عملية الحرث ،
٨٠٪ فى عملية الدراس ، بينما هى ١٥٪ فى عملية النقل داخل المزرعة ،
وضئيلة فى عملية الحصاد ، وبالطبع فان ذلك يمثل تبديدا للموارد المتاحة .

٣ - نجحت الهند فى تصنيع الآلات الزراعية ، واصبحت من الدول
المصدرة لها ، لاسيما الآلات الرى ، حيث وضعت خطة للتعاون بين القطاعين
العام والخاص ، فتخصصت مصانع القطاع العام فى انتاج الصناعات
المغذية ، بينما قامت مصانع القطاع الخاص بعمليات التجميع والتركيب
والتشطيب ، ووضعت الدولة تصميمها هندسيا نمطيا واحدا ، وحتى يكون
هناك مجال للمنافسة ، فان كل مصنع يقوم باضافة بعض المميزات الى الآلة
التي ينتجها ، وبذلك اعتمدت الهند اعتمادا كاملا على الذات فى التصنيع
المحلى

٤ - بدأت كوريا فى تصنيع الآلات الزراعية بالتعاقد مع الشركات
اليابانية على التجميع الكامل للآلات ، تلاها عملية تجميع المحركات ، ثم
وضعت خطة للتصنيع الكامل محليا ، بالاعتماد على شراء تراخيص التصنيع ،
وعلى خلق تعاون بين وحدات الانتاج ومراكز البحث العلمى والتنسيق
بين كافة السياسات المالية والنقدية والزراعية والصناعية ، وبذلك تحولت
كوريا الجنوبية الى دولة مصدرة للآلات الزراعية اعتبارا من عام ١٩٨٢ .

٥ - وبالنسبة لمصر فانه مع تناقص العمالة الزراعية ، وتزايد تكاليف الانتاج الزراعى ، بدأ استخدام الآلات الزراعية فى الانتشار حثيثا ، فقامت بعض الجهات بالاستيراد ، كما قامت بعض المصانع والورش بالتصنيع ، مما دفع بوزارة الزراعة فى بداية الثمانينات الى التنسيق بين الجهات القائمة بالتصنيع ، والى منع الاستيراد دون الحصول على موافقتها - لا سيما بالنسبة للجرارات الزراعية - وحاليا توجد وحدات انتاجية بالقطاعين العام والخاص تقوم بتصنيع الآلات الزراعية .

٦ - تمتلك مصر حاليا طاقات انتاجية قادرة على تصنيع الآلات والمعدات الزراعية بكميات تلبي الطلب المحلى ، كما انه يوجد مركز التصميمات الصناعية والهندسية ، واكاديمية البحث العلمى والجامعات ، ومعهد الزراعة الآلية بوزارة الزراعة ، وكلها تستطيع المساهمة فى وضع التصميمات الصناعية المطلوبة واختبارها وتطويرها . وفوق ذلك كله فان هناك طاقات انتاجية عاطلة فى القطاع العام الصناعى (وكذلك القطاع الخاص) تقدر بحوالى ٥١٨ بليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ .

٧ - هناك بعض المعوقات التى تقابل عملية التصنيع المحلى ، مثل عدم وجود التصميمات الهندسية والصناعية ، والحجم الاقتصادى للمشروعات ونقص التمويل ، وقصور البيانات والمعلومات عن حجم الطلب المحلى ، وقصور التنسيق بين الجهات المختلفة وبين السياسات المختلفة .

الا أن مثل هذه المشاكل يمكن التغلب عليها ، حيث توجد معاهد البحوث العلمية القادرة على وضع التصميمات الصناعية وتطويرها ، وعلى القيام بدراسات عن الطلب ، كما أن الحجم الاقتصادى للمشروعات ليس مشكلة ، حيث يمكن اقامة مصانع متعددة بأحجام صغيرة متخصصة فى انتاج معين ، يتحقق فى كل منها شروط اقتصاديات الحجم ، وتجارب الدول المتقدمة تؤيد ذلك ، وخاصة السيارات والسلع الهندسية الأخرى مثل الآلات والمعدات .

٨ - ان المزايا التى تعود على الاقتصاد القومى من التصنيع المحلى للآلات والمعدات الزراعية ، من اكبر الدوافع على حل المشاكل التى تعترض عملية التصنيع ، واهم هذه المزايا المساهمة فى علاج العجز المزمع فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم المساهمة فى حل مشكلة ندرة الصرف الأجنبى ، وكذلك الانتقال بالصناعة المصرية من مرحلة التجميع وما يرتبط بها من مضار ، الى مرحلة التصنيع الحقيقى وما يترتب عليها من مزايا يجنيها الاقتصاد القومى ، مثل زيادة فرص العمل المتاحة وتحقيق اضافات للناتج القومى ، كما أثبتت الدراسات أن تكاليف الانتاج المحلى فى مصر - اذا ما تم - ستكون أرخص من تكاليف الاستيراد بنسب كبيرة . هذا وصناعة الآلات والمعدات ، تعتبر من الصناعات « القائدة » نظرا لما تتمتع به من علاقات تشابكية كثيرة ، ومن قوى جذب كبيرة ، مما يدفع بالاقتصاد القومى الى النمو والانطلاق .

هوامش الدراسة :

(١) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ص ٢ — ٣ .

(٢) Ministry of Agricultural and the U.S. Agency for International Development in Cooperation with the International Agricultural Development Service and the U.S. Development of Agriculture, July 1982, p. 3.

Ibid, p. 4.

(٣)

(٤) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة عن : الميكنة الزراعية ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

(٥) وزارة الزراعة ، بمعداد الميكنة الزراعية فى الدول النامية والتجربة المصرية ، اغسطس ١٩٨٧ ، ص ص ١٤٨ — ١٤٩ .

(٦) وزارة الزراعة ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٧) مجلس الشورى ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٩) د. نجلاء محمد والى ، الميكنة الزراعية واقتصاديات استعمالها فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .

(١٠) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، المكتب الفنى لمشروعات الميكنة الزراعية ، ص ٣٤ .

(١١) د. محمد عبد القادر دياب ، العوامل المحددة لقدرة وكفاءة الجرارات الزراعية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٦٠ ، مارس ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

(١٢) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، شعبة الانتاج الزراعى ، تقرير للعرض فى شأن الخدمة الآلية فى الزراعة المصرية ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ص ١١ — ١٤ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ص ٩ — ١٠ .

- (١٤) وزارة الزراعة ، المكتب الفنى لمشروعات الميكنة الزراعية ،
الخطة القومية للميكنة الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
- (١٥) د. على يسرى كريم ، التصنيع المحلى لبعض الآلات الزراعية ،
أكاديمية البحث العلمى ، مجلة بحوث الثروة النباتية ، الندوة العلمية عن :
الميكنة لتأمين الغذاء ، يونيو ١٩٧٩ ، ص ٤ .
- (١٦) بيانات ومعلومات متفرقة تم الاطلاع عليها خلال زيارتى لشركة
النصر للسيارات والتحدث مع بعض المسؤولين فيها .
- (١٧) وزارة الزراعة ، أبعاد الميكنة الزراعية فى الدول النامية ، مرجع
سابق ، ص ص ١٣١ — ١٣٢ .
- (١٨) محمد سيد على أحمد ، الميكنة الزراعية والاستخدام الاقتصادى
للالآلات والمعدات الزراعية الحديثة فى جمهورية مصر العربية ، جامعة الأزهر ،
كلية الزراعة ، رسالة ماجستير ، ١٩٨٨ ، غير منشورة ، ص ص
١٦٠ — ١٦٦ .
- (١٩) مجلس الشورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ — ٥٦ .
- (٢٠) المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ص ٣٤ .
- (٢١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الطاقة الانتاجية
والعاطلة بأهم منشآت القطاع الصناعى العام عن عام ١٩٧٤ ، مايو ١٩٧٥ .
- (٢٢) د. فتحى الحسينى خليل ، الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع
العام الصناعى وآثارها الاقتصادية فى مصر فى السبعينات ، معهد التخطيط
القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٤٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦ .
- (٢٣) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم
(١٠) ، حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ، فبراير
١٩٨٠ ، ص ٤٤ .
- (٢٤) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٩ ، ص ٧٢ .
- (٢٥) مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، الصناعات
المغذية ، دراسة غير منشورة .
- (٢٦) د. نادية مصطفى الشيشينى ، مدخل جديد لتقييم وتخطيط هيكل
الانتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات ، المؤتمر العلمى السابع للاقتصاديين
المصريين ١٩٨٢ ، ص ٤ .

(٢٧)

Cody J. Huphes H. & Wall D. (ed.), Policies for Industrial Progress in
Developing Countries. A Study Jointly Sponsord by Unido and the World
Bank (Oxford Univ. Press) 1980, p. 14.

- (٢٨) د. نادية الشيشينى ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- (٢٩) د. زكريا الحداد ، د. أحمد السهرجى ، تصنيع الآلات الزراعية فى مصر — نظرة عامة — المؤتمر الدولى الثانى فى هندسة الانتاج والتصميم والتحكم ، كلية الهندسة ، جامعة الاسكندرية ، ديسمبر ١٩٨٣ .
- (٣٠) د. نادية الشيشينى ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- (٣١) د. رشاد الحلاوى ، السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية ، المؤتمر العلمى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- (٣٢)
Natban Rosenberg, Prespectives on Technology, U.S.A., London, Cambridge University Press, 1963, p. 164.

الملحق الإحصائى : جدول (١) : الواردات من أهم الآلات والمعدات الزراعية (القيمة : بالالف جنيه مصرى)

نوع الآلات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
جرارات كاملة ٤٥ - ٧٠ حصان	٨٣٧٨	١٧٦٥	٥٣٥٤	١٣١٣	٦٤١٦
جرارات مفككة ٤٥ - ٧٠ حصان	٨٩	٣٧	١٠٣٨	٤١١	٣٦٤٨٦
جرارات زراعية كاملة أخرى	١١٩٢١	٤٥٧٩	١٣٠٣٠	٤٠٧٧	١١٠٠
جرارات مفككة أخرى	٦٥١٨	١٥٩٦	٣١٨٥	١٥٣٤	٣٧٢٣٩
محارث	٥٢٧	١٦٨٩	٢٢٨	٤١٥	٤٤٣٠
آلات بذر وغرس وشتل ونثر	١٥٤٧	١٠٧٥	١١٧٩	٩٧٧	٣١٦
آلات شق التربة وقلابات	١٢٤٦	١٩٠٠	١٣٢٣	٢٨٠٢	٤٥٧
آلات وأجهزة للزراعة والبساتين	٦٢٠	٣١١	٥٠٥	٣٠٠	١١٥٧
آلات إزالة العشب	٦٥٠	٢١٧٨	٢٤٢٠	١٠٠٨٥	١٩١
آلات وأجهزة حصاد ودراس	٤٦٩٧	١٤٠٩	٤٤٨٣	١١٤٧	١٤٣٤٨
آلات أخرى لجنى وحصاد ودراس الحاصل	٦٣١	٤١٦	٣٢٦	٣٠٠	٢٨١١
مضخات رى ١ - ١٠ بوصة	٥٥٠٩	١٧٨٠١	٣٠٩٧	١٢٢٠٧	٥٨٨
أجهزة للتحقق والمقياس للأغراض الزراعية	٢٣٤١	١٨٦٦٩٩	٢٢١٧	٥٢٦٢٩٩	٢٦٤٥
آلات تدرية وتبويض	٢٤٢	٣٠	٣١٦	١٤٢١	١٢٠٦
المجملة	٤٥٠١٦	٤٢٨١٤	٩٩٩٥٥	٧٩٦١٧	٤٩٧٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

جدول (٢) : حجم الطلب المحلى المتوقع على المعدات والآلات الزراعية

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	
المتاح حالياً	المستهدف حتى عام	الاستكمال (١-٢) استكماله	المطلوب استكماله سنوياً	الإحلال السنوى ١٠٪	جملة المطلوب سنوياً	البيان
	١٩٩٢		ولمدة خمس سنوات	تقريباً	(٥+٤)	
٣٢٨٤٣	٤٧٠٨٤	١٤٢٤١	٢٨٤٨	٣٥٦٩	٦٤١٧	جرار ٥٠ - ٦٠
١١٥٩	١٣٨٩	٢٣٠	٤٦	١٢١	١٦٧	جرار ٩٠ فأكثر
٤٦٣٧	٩٠٠٠	٤٣٦٣	٨٧٣	٥١١	١٤٢٤	جرار ٢٥ فأقل
١٠٧٩٤٧	٢٠٣١٢٥	٩٥١٧٨	١٩٠٣٦	١٢٦٩٩	٣١٧٣٥	مجموعة رى تقالى
٣٠٧٠٣	٤٧٠٨٤	١٦٣٨١	٣٢٧٦	٣٣٩٨	٦٦٧٤	محراث حفار
٥٢٩٤	١٨٨٣٤	١٣٥٤٠	٢٧٠٨	٨٠٠	٣٥٠٨	محراث فجاج (خطاط)
١١٥٩	١٣٨٩	٢٣٠	٤٦	١٢١	١٦٧	محراث ثقيل
٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٦٠	٣٦	١٩٦	محراث تحت التربة
٤٧٠٨	٩٤١٧	٤٧٠٩	٩٤٢	٥٦٥	١٥٠٧	قصائية
٩٥٠	١٢٠٠	٢٥٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	آلة تسطير
٢٠٠	١٥٣٥	١٣٣٥	٢٦٧	٤٧	٣١٤	آلة زراعة على خطوط
٤٠	١١٢٠	١٠٨٠	٢١٦	٢٥	٢٤١	آلة زراعة بطاطس
٤٨٠	٢٦٧٠	٢١٩٠	٤٣٨	٩٢	٥٢٤	شتالة
٥٧	٥٧٠	٥١٣	١٠٣	١٦	١١٩	آلة زراعة البنجر
٢٠٠	٨٠٠	٦٠٠	١٢٠	٣٢	١٥٢	آلة نثر سماد كىاوى
٢٠٠	٨٠٠	٦٠٠	١٢٠	٣٢	١٥٢	آلة نثر سماد بلى

تابع

جدول (٢) : حجم الطلب المحلى المتوقع على المعدات والآلات الزراعية

(١) البيان	(٢) المتاح	(٣) المستهدف	(٤) الاستكمال المطلوب	(٥) الإحلال	(٦) جملة المطلوب
حاليا	حتى عام	(١-٢)	استكماله	السنى	سنويا
	١٩٩٢		سنويا	١٠٪	سنويا
			ولمدة	تقريبا	(٥+٤)
			خمس		
			سنوات		
آلة عزيق وتسميد بين الخطوط	١٩٢	٧٦٧	٥٧٥	٣١	١٤٦
آلة عزيق وتسميد للبساطس	—	٣٧٣	٣٧٣	٧	٨٢
عزاقة بين الخطوط لقصب السكر	١٦	١٥٧	١٤١	٥	٣٣
عزاقة دورانية للبساتين	٤٦٣٧	٩٠٠٠	٤٣٦٣	٥١١	١٤٣٤
مجموعة رش مبيدات					
٧-٥	١٣٦١٠	٣١٦٧٠	٩٠٦٠	١٨١٣	٣٣٥٤
مجموعة رش مبيدات ظهرية					
٤-٣ حصان	٥٢٠٠	٦٥٠٠	١٣٠٠	٥٤٦	٨٠٦
مجموعة رش مبيدات ظهرية					
يدوية	٣٢٥٠	٦٥٠٠	٣٢٥٠	٣٩٠	١٠٤٠
محشات	٢٥٠٠	٣٧٥٠	١٢٥٠	٢٧٥	٥٢٥
آلات دراس وتذرية	٧٧١٢	١٥٠٠٠	٧٢٨٨	٩١٧	٢٣٧٥
كوبايين لمخاصيل مختلفة	٨٤٥	٢٠٠	—	٤٥	٤٥
مقطورة زراعية	١٧٨١٩	٢٦٠٠٠	٨١٨١	١٦٣٦	٣٥٨٢

المصدر : المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ،
شعبة الإنتاج الزراعى ، تقرير للمرض فى شأن الخدمة الآلية فى الزراعة المصرية ، نوفمبر
١٩٨٨ ، غير منشور .

جدول (٣) : الميزان السلعي الغذائي (اغذية وحيوانات حية) (١)
 خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	العجز	الصادرات الواردات
١٩٧٥	٨٢,٧	٣٩٢,٨	٣١٠,١	٢١,١
١٩٧٦	١٠٩,٠	٣٥٤,١	٢٤٥,١	٣٠,٨
١٩٧٧	١٠٨,٨	٣٥٣,٨	٢٤٥,٠	٣٠,٨
١٩٧٨	٩٤,٩	٥٤٤,٧	٤٤٩,٨	١٧,٤
١٩٧٩	١١١,٤	٥٢٧,٧	٤١٦,٣	٢١,١
١٩٨٠	١٣٣,٢	٨٧٩,١	٧٤٦,٩	١٥,٢
١٩٨١	١٥٢,٥	١٨٥٩,١	١٧٠٧,٦	٨,٢
١٩٨٢	١٥٠,٨	١٦٥٩,١	١٥٠٨,٢	٩,١
١٩٨٣	١٥٤,١	١٤٨١,٨	١٣٢٧,٧	١٠,٤
١٩٨٤	١٥٢,١	١٧٦٥,٦	١٦١٣,٥	٨,٦
١٩٨٥	١٣٣,٩	١٥٩٥,١	١٤٦١,٢	٨,٤
١٩٨٦	١٣٧,٥	١٨٣٢,٠	١٦٩٤,٥	٧,٥

المصدر : محسوب من :

معهد التخطيط القومي ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة للتجارة الخارجية .

(١) الأغذية والحيوانات الحية تشمل الآتي :

حيوانات حية ، لحوم ومحضرات لحوم ، منتجات ألبان وبيض ، أسماك ، حبوب ،
 خضر وفواكه ، سكر ومحضرات سكرية وعسل نحل ، بن وشاي وكاكاو وتوابل ، أعلاف
 للحيوانات ، منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل .

جدول (٤) : الميزان التجارى المصرى
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

الصادرات	العجز	الواردات	الصادرات	السنة
الواردات				
٣٥,٦٤	٩٩٠,٧	١٥٣٩,٣	٥٤٨,٦	١٩٧٥
٣٩,٩٧	٨٩٤,٥	١٤٩٠,٠	٥٩٥,٥	١٩٧٦
٣٥,٤٨	١٢١٥,٨	١٨٨٤,٣	٦٦٨,٥	١٩٧٧
٢٥,٨٢	١٩٥٢,٤	٢٦٣٢,٢	٦٧٩,٨	١٩٧٨
٤٧,٩٤	١٣٩٨,٤	٢٦٨٦,٢	١٢٨٧,٨	١٩٧٩
٦٢,٦٧	١٢٦٩,٨	٣٤٠٢,٠	٢١٣٢,٢	١٩٨٠
٣٦,٥٧	٣٩٢٤,٥	٦١٨٧,٥	٢٢٦٣,٠	١٩٨١
٣٤,٣٧	٤١٧٠,٤	٦٣٥٤,٥	٢١٨٤,١	١٩٨٢
٣١,٢٩	٤٩٤٢,٤	٧١٩٢,٧	٢٢٥٠,٣	١٩٨٣
٢٩,١٧	٥٣٣٨,٢	٧٥٣٦,١	٢١٩٧,٩	١٩٨٤
٣٧,٢٩	٤٣٣٧,١	٧٩٧٣,٠	٢٦٠٠,٠	١٩٨٥
٢٥,٥١	٥٩٩٧,٤	٨٠٥١,٤	٢٠٥٤,٠	١٩٨٦

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة للتجارة الخارجية .

بيان بالآلات والمعدات الزراعية التى تنتج فى مصر والشركات المنتجة لها(١)

اسم الشركة	نوع الإنتاج
شركة مساهمة البحيرة	شركة قطاع عام وتنتج المحاريث وماكنات الدراس والقصايات والمقطورات وبعض آلات زراعة الحبوب والقطن وقصب السكر وآلات شتل الأرز هدياً ، وآلات شق القنوات .
شركة مصر للهندسة والعدد (ميكار) شركة طنطا موتورز	شركة قطاع خاص وتنتج المقطورات قطاع خاص ، وتنتج محاريث ، مكنات دراس ، قصايات مقطورات ، طلمبات رى ، آلات شق القنوات .
سلام	قطاع خاص ، تنتج محاريث ، مكنات دراس ، قصايات مقطورات .
حامد الشيتى	قطاع خاص ، تنتج محاريث ، مكنات دراس ، قصايات مقطورات .
عبد الحليم مجاهد سيسان المغربى	قطاع خاص ، تنتج محاريث . قطاع خاص ، تنتج مقطورات . قطاع خاص ، تنتج المحاريث والمقطورات .
هيئة الإغاثة الكاثوليكية شها شركة المحاريث والهندسة	قطاع خاص ، وتنتج مكنات الدراس قطاع عام ، وتنتج المقطورات والمحاريث .
القصر اوى وحلمى جبر عسكر	قطاع خاص ، تنتج محاريث ، قصايات ، مكنات دراس قطاع خاص ، تنتج محاريث ، قصايات ، مكنات دراس قطاع عام ، وينتج محاريث ، قصايات وماكنات دراس وتنتج ١٠ - ١٥ ٪ من كمية الإنتاج المحلى فى السوق من مختلف الآلات والمعدات الزراعية .

المصدر : (١) الهيئة الزراعية المصرية ،

(٢) محمد سيد أحمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية الزراعة ،

مرجع سابق .

(١) كما يجب إضافة مصانع وزارة الإنتاج الحربى .

مفهوم الطفل
و
فتوى مجلس الدولة
دكتور

محمد حسام محمود لطفى

دكتوراه الدولة فى القانون — جامعة باريس
مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق
جامعة القاهرة / فرع بنى سويف

ينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة (١) فى المادة ١/٧٠ على أن « تستحق العاملة اجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين فى المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية » .

وقد ورد نص مماثل فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام (٢) فنصت المادة ١/٧٢ على أن تستحق العاملة بناء على طلبها اجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامان فى المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

ولم يثر هذان النصان اية مشكلات خاصة فقد كان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فضل وضع تفسير واضح لهما يستهدف تحقيق المصلحة العامة لكل من العاملة والمجتمع على السواء ، فأفتت بأن كل من هاتين المادتين تقابل الأخرى وأن نصوصهما جاءت عامة ومطلقة لا تخصيص فيها بتحديد الاجازة بعدد الأطفال أو بعدد الطلبات أو سن الطفل وكل ما اشترطه المشرع أن يكون الحد الأقصى لكل مدة من الاجازة عامين لثلاث مرات أى ست سنوات طوال الحياة الوظيفية . وأوضحت الجمعية العمومية أن هذا التفسير يستهدف تحقيق الحكمة من استحداث هذا النص الجديد وهو رعاية الأم لطفلها . فستقل الأم العاملة وحدها بتقدير ملامات هذه الرعاية دون أن يكون للسلطة الادارية المختصة اية سلطة تقديرية فى المنح أو المنع . وأردفت الجمعية قائلة بأنه ليس هناك ما يمنع قانونا أن تحصل العاملة على هذه الاجازة كلها لطفل واحد أو أن تستحق تلك الاجازة بناء على عدة طلبات ولو زاد عددها على ثلاثة أو أن يتخلل هذه الاجازة فاصل زمنى أو تكون متصلة .

(١) قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ م منشور بالجريدة الرسمية فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٧٨ (العدد ٢٩ تابع (ب)) .

(٢) قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منشور بالجريدة الرسمية فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٧٨ (العدد ٢٩ تابع (ب)) .

ولم تكف الجمعية العمومية بإصدار هذه الفتوى في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ (٢) بل عادت وأكدت عليها في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ (٤) وبات واضحا عدم تقيد مفهوم الطفل بسن معينة مادام في حاجة الى رعاية الأم وانها وحدها تنفرد بتقرير ذلك .

ولم يكن لرجل القانون أن يخفى قلقه من هذا التوسع في مفهوم الطفل ولا سيما بعد أن انصبت الفتوى الأخيرة على « طفلة » من مواليد ٣١ من مايو سنة ١٩٧٠ بمعنى انها تجاوزت مرحلة البلوغ — حيث بلغ سنها الخامسة عشرة وعدة شهور عند اصدار الفتوى — الا لشعوره بأن الجمعية العمومية للفتوى والتشريع لا تبتغى الا الوصول الى حكمة النص وأعمال مفهومه وروحه دون أن تقصد تحديد سن الطفولة بالمعنى الدقيق .

وكان لهذا القلق ما يبرره عندما تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لهذا الموضوع من جديد في الثاني من شهر مارس عام ١٩٨٨ (٥) حيث انتهت الجمعية العمومية الى حل جد مختلف أهدرت فيه ما كانت قد أكدت عليه في مناسبتين سابقتين من أنها مؤيدة بحكمة النص وعمومية عبارته ، فقيدت من مدلوله تقييدا معيبا ، وأفتت باستحقاق العاملة لأجازة لرعاية طفلها متى كان دون السابعة من عمره ، أو بلغها فاقتدا للتمييز أو كان في حكم عديم التمييز .

وبدأ رجل القانون يتساءل عن مغزى هذا العدول ومدى اتفاق هذه الفتوى مع روح النصوص وأصول الصياغة القانونية السليمة وتمثل ذلك في أسئلة ثلاثة وهى :

● هل تأثرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالحالتين اللتين عرضتا عليها وهما حالة « الطفل » الذى بلغ من العمر — عند العرض عليها — تسعة عشر عاما الا ثلاثة شهور « والطفل » البالغ عشرين عاما الا ثلاثة شهور ؟ فليس من شك فى أن المنطق يأبى القول باستمرار الطفولة لدى من بلغ سن التجنيد وهو ثمانى عشر سنة (٦) ؟

● هل أرادت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمجلس الدولة أن تضع بذلك تعريفا منضبطا لمفهوم الطفل ، فيصبح بناء على ذلك

(٣) فتوى مشار اليها فى مجلة المحاماة (ملحق العددين الأول والثانى السنة السادسة والستون يناير وفبراير سنة ١٩٨٦ الخاص بتشريعات العاملين بالقطاع العام) هامش رقم (٢) ص ٥٤ ، ٥٥

(٤) فتوى غير منشورة .

(٥) فتوى غير منشورة صدرت بمناسبة تطبيق نص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام .

(٦) انظر المادتين ١ و ١٥ من قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية :

الجريدة الرسمية ١٨ من يوليه سنة ١٩٨٠ (العدد ٢٨ / تابع) .

من بلغ سن التمييز في القانون المدنى ليس بطفل مع انه يكون - في احسن الفروض - في عامه الدراسى الثانى في المرحلة الابتدائية ؟ .

● ماذا ارادت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأن الطفل هو من كان دون السابعة من عمره ، أو بلغها فاقدا للتمييز أو كان في حكم عديم التمييز ؟ .

ليس من شك في ان الاجابة عن هذه التساؤلات مرهونة بدراسة مفهوم الطفل من وجوهه المختلفة وهذا ما سنقوم به فنعرض لمفهوم الطفل في اللغة ثم لمفهومه في الشريعة الاسلامية ، وعلم النفس النمو والقانون الرومانى وأخيرا نبحث مفهومه في القانون المدنى الذى يبدو أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استعارت منه فكرة « التمييز » لتفصل بين مرحلة الطفولة ومابعدھا وبعد ذلك نبحث مفهوم الطفل في فتوى مجلس الدولة المصرى وموقفنا منها وفي النهاية نفصح عن السن التى نختارھا في هذا الصدد .

أولا - مفهوم الطفل بوجه عام :

نعرض في هذا الشأن لمفهوم الطفل في اللغة ثم في الشريعة الاسلامية ثم في القانون الرومانى ثم في علم نفس النمو وأخيرا في القانون المدنى .

١ - مفهوم الطفل في اللغة :

« الولد مادام في بطن أمه فهو جنين فاذا ولدته سُمى صبيا فاذا فطم سُمى غلاما الى سبع سنين ثم يافعا الى عشر ثم يصير حزورا الى خمسة عشر (٧) » وفي عبارات مقاربة ذهب الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم (٨) الى ان الصبى في اللغة « هو جنين مادام في بطن أمه فاذا انفصل ذكرنا فصبى ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ فغلاما الى تسع عشرة سنة فشاب الى اربع وثلاثين فكهل الى احدى وخمسين فشيخ في آخر عمره أما في الشرع فيعد غلاما الى البلوغ ويعد شابا الى ثلاثين فكهل الى الخمسين فشيخ » .

وبذلك انتهى علماء اللغة العربية الى ان الطفل هو الصغير من (٩) كل شيء ويسمى الولد طفلا حتى البلوغ (١٠) فالصبى كما يقول بن الهيثم يدعى

(٧) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى : في الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه بدون سنة طبع ، ص ٢٤٠

(٨) الاشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان ، مؤسسة الطبى وشركاه للنشر والتوزيع عام ١٩٦٨ ص ٣٠٦

(٩) لسان العرب لابن منظور في الناشر دار المعارف بالقاهرة بدون سنة طبع ص ٢٦٨١

(١٠) المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية المجلد الثانى ، الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٥٨٠

طفلا حين يسقط من بطن امه الى ان يحتلم (١١) . وبعبارة اخرى ان الطفولة لديهم تمثل مرحلة من الميلاد حتى البلوغ (١٢) لأن البلوغ هو انتهاء حد الصغر (١٣) .

وقد انتهى علماء اللغة الفرنسية كذلك الى تحديد سن الطفولة بالفترة ما بين الميلاد الى البلوغ (١٤) أو المراهقة (أى من سن الثالثة عشر الى الرابعة عشرة (١٥)) .

وهذا هو أيضا ما درج مؤلفو المعاجم الانجليزية عليه (١٦) .

٢ - مفهوم الطفل في الشريعة الاسلامية :

استخدم القرآن الكريم لفظ الطفل في عدة مواضع يمكن أن يفهم منها معناه فقد قال الله تعالى في :

سورة الحج :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نَّفْثَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ (١٧) » .

سورة النور :

« وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ الْوَالِدِ (١٨) الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ (١٩) » .

(١١) لسان العرب سابق الإشارة اليه ص ٢٦٨٣
(١٢) المعجم الوسيط ، المرجع السابق ص ٥٨٠ . والمعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الاولى عام ١٩٨٠ ص ٣٩٢
(١٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن زين الدين نجيب الحنفى (اكمل الجزء الثامن والاخر محمد بن حسين بك على الطورى الحنفى) ، الجزء الاول ، الطبعة العلمية / لبنان) بدون تاريخ ص ٩٦

(14) Petit Larousse illustre, Librairie Larousse, 1982, p. 361.

(15) Petit Ropert, Edition le Ropert 1983 (premier volume) P. 641 et Encyclopedie de Larousse, Librairie Larousse, 1984, p. 4356.

(16) Longman Dictionary of contemporary English, chief Editor Paul Procter, (low priced edition), 1984, p. 178.

(١٧) آية رقم (٥)

(١٨) وفي مصحف حفصة « أو الاطفال » : جامع البيان في تاويل آي القرآن لاهي جعفر محمد بن جرير الطبري ، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي واولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٥٤ ، المجلد رقم ١٢ ص ٢٣٧
(١٩) آية رقم (٣١) .

وفي آية أخرى تالية قال تعالى « وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم (٢٠) » .

سورة غافر :

« هو الذى خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقه ثم يخرم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخاً ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلاً مسمى ولعلكم تعقلون (٢١) » .

وقد خلص المفسرون (٢٢) من هذه الآيات الى ان المقصود بالطفل هو من لم يبلغ بعد ، فيعد الشخص طفلاً حتى يدركه البلوغ . فالحد الفاصل بين الصغر والكبر هو بلوغ النكاح أى البلوغ الطبيعى بالنسبة للذكور والإناث (٢٣) ويحتاج الأمر الى بعض التفصيل للتفرقة بين سن التمييز وبين البلوغ لدى فقهاء الشريعة الإسلامية :

سن التمييز :

ليست هناك سن معينة للتمييز فى الفقه الإسلامى (٢٤) وهى لذلك متروكة لتقدير قاضى الموضوع بحسب ظروف كل حالة على حدة (٢٥) .

ولم يتردد الفقهاء فى وضع بعض الضوابط لتحديد هذه السن فى اتجاهين متكاملين وهما : وضع معايير استرشادية واتخاذ سن تحكيمية :

(أ) وضع معايير استرشادية :

يعد الشخص مميزاً اذا صار عارفاً للمراد من العقود ومعانى الألفاظ

(٢٠) آية رقم (٥٩) .

(٢١) آية رقم (٦٧) .

(٢٢) الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى دار الكتب المصرية عام ١٩٤٢ المجلد رقم ١٢ ص ٨ و ١٢ و ٢٢٧ - وجامع البيان فى تأويل آى القرآن للطبري ، سابق الإشارة اليه ، المجلد رقم ١٧ ص ١١٦ وما بعدها والمجلد رقم ١٨ ص ١٢٤ و ١٦٤ ، والمجلد رقم ٢٤ ص ١٦٨ وهذا هو ما انتهى اليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى المنتخب فى تفسير القرآن الكريم ، الطبعة العاشرة ، عام ١٩٨٤ ص ٤٤٨ و ٥٢٢ : ٥٢٩ ص ٧٠٣ وسيد قطب فى ظلال القرآن ، دار الشروق ، عام ١٩٧٧ ، المجلد الخامس ص ٢٥١٤ و ٢٤٠٤ و ٢٠٩٥ .

(٢٣) د. عبد الناصر توفيق المطار فى الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر ، عام ١٩٨٥ ، ص ١٤٨ .

(٢٤) حسين النووى : دراسة فى عوارض الأهلية فى الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية حقوق القاهرة عام ١٩٥٣ ص ٦٣ ، و د. جلال محمد إبراهيم . المسؤولية المدنية لعديمى التمييز ، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية حقوق القاهرة عام ١٩٨٢ ، رقم ٩٠ ص ١٥٢ .

(٢٥) وهذا ما يعبر عنه المالكية بقولهم باختلاف هذه السن باختلاف الاهتمام : الخرشى على مختصر سيدى خليل دار الفكر / لبنان (بدون تاريخ) المجلد السادس ص ١٥١ .

والعبارات الدالة عليها والمستعملة فيها (٢٦) وما قد تنطوى عليه من غبن فاحش أو يسير (٢٧) .

وقد عبر الحنفية عن ذلك بأن المميز هو من يناظر ويفهم ويفهم (٢٨) « ومعنى تمييزه المذكور أن يعرف أن الصدق مثلاً حسن والكذب قبيح يلام فاعله وأن العسل حلو والصبر مر وبمعنى كونه بحيث يناظر أن يقول أن المسلم في الجنة والكافر في النار ويحتل أن تكون المناظرة ولو في أمر دنيوى كما لو اشترى شيئاً ودفع إلى البائع الثمن وامتنع البائع عن تسليم المبيع قائلاً لا أسلمه إلا إلى أهلك لأنك قاصر فيقول له لم أخذت منى الثمن فإن لم تسلمنى المبيع ادفع لى الثمن (٢٩) .

بعبارة أخرى (٣٠) فإن المميز هو من يعقل أن البيع سالب والشراء جالب ويعلم الغبن الفاحش من اليسير ويقصد به تحصيل الربح والزيادة (٣١) .

٢ - اتخاذ سن حكيمية :

يميل الفقهاء في مجموعهم إلى تحديد هذه السن بسبع سنوات شريطة (٣٢) ألا يبلغها الصغير وهو مصاب بعاهة من عاهات العقل (٣٣) .

(٢٦) الشيخ محمد يوسف موسى في : الأحوال العامة ونظرية العقد في الفقه الإسلامى مع مدخل لدراسة الفقه وفلسفته دراسة مقارنة ، القاهرة عام ١٩٥٢ ، رقم ٤٥٤ ص ٣٢٢ والشيخ محمد أبو زهرة في : الأحوال الشخصية ، دار الفكر العربى ، طبعة حديثة بدون تاريخ منقولة من طبعة عام ١٩٥٧ ص ٥١٤

(٢٧) الشيخ على الخفيف ، مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، الطبعة الثالثة ، عام ١٩٥٠ ، ص ٩٧

(٢٨) تنوير الأبصار على هامش حاشية محمد أمين الشهر بابن عابدين - المسألة رد المختار على الدرر المختار في شرح تنوير الأبصار ، المجلد الثالث ، الطبعة الثالثة في بولاق / القاهرة عام ١٣٢٤ هجرية ص ٣١٦

(٢٩) حاشية ابن عابدين ، المرجع السابق ، ص ٣١٦

(٣٠) البحر الرائق لابن نجيم المرجع السابق ص ٨٩ وقد اقتبست مجلة الأحكام المعدية هذا المعنى في مادتها رقم ٩٤٣ ونصت على أن غير المميز هو الذى لا يعهد البيع والشراء أى لا يعلم كون البيع سالباً للملك والشراء جالباً له ، ولا يميز الغبن الفاحش مثل أن يفشى في العشرة بخسة من الغبن اليسير .

(٣١) قارن ما قال به الشافعية (في حاشية الباجورى على شرح ابن القاسم المجلد الثانى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر عام ١٩٥٦ - وثابت على الغلاف الداخلى للكتاب اسم ناشر آخر وهو عيسى الحلبي عام ١٩٥٧ ص ١٦٦ - من أن المميز هو من يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجد وحده وهكذا .

(٣٢) حاشية الباجورى المرجع السابق ص ١٦٦ وحاشية ابن عابدين للمرجع كذلك والشيخ أحمد إبراهيم في الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الإسلامى مجلة القاتون والاقتصاد (كلية حقوق القاهرة للسنة الأولى عام ١٩٣١ ، العدد الثالث رقم ٤ الخفيف المرجع السابق ص ٩٩ وموسى المرجع السابق رقم ٤٥٤ ص ٣٢٢ و د. أبو زيد عبد الباقي مصطفى ، مدى مسئولية عديم التمييز التقصيرية في القانون المقارن بحث مقارن في القاتون الفرنسى والقاتون المصرى وفقه الشريعة الإسلامية والقانون الكويتى في مجلة الحقوق / مجلة فصلية كويتية للدراسات القانونية والشرعية في السنة السادسة العدد الثالث ذو القعدة

عام ١٤٠٢ هـ وسبتمبر عام ١٩٨٢ رقم ٣ ص ١٥

(٣٣) د. النورى المرجع السابق ص ٥٨

وقد ذهب البعض في تأييد ذلك القول بأن السابعة هي السن التي تنتهي عندها حضانة النساء (٢٤) وهذا القول لم يعد مقبولا في ظل التعديلات التشريعية الحديثة التي استفاد مشرعها من اختلاف الفقهاء (٢٥) بشأنها ليأخذ بأيسر الأقوال فنصت المادة ٢٠ من الرسوم قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن ينتهي حتى حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة اثنتي عشرة سنة. ويجوز للقاضي إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج (٢٦) في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك (٢٧) .

ومفاد ذلك أن العبرة في الحضانة لم تعد ترتبط بسن التمييز (٢٨) بل بسن البلوغ (٢٩) الذي يعتبره القرآن الكريم والسنة النبوية الحد بين الطفولة والرجولة (٣٠ مكرر) (أو الأتوثة) .

(٢٤) حاشية الباجوري المرجع السابق ص ١٦٦ ، وحاشية ابن عابدين ، المرجع السابق ص ٣١٦ والشيخ أحمد إبراهيم الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الاسلامي مجلة القانون والاقتصاد (اصدار كلية حقوق القاهرة س ١ عام ١٩٣١ العدد الثالث رقم ٤ وهذا ما افتت به دار الانتاء المصرية الفتاوى الإسلامية وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية المجلد الثامن — ٢٣ (عام ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م) رقم ١١٨٢ ص ٣٠٠٥ وهذا ما انتهى اليه د. جلال إبراهيم المرجع السابق رقم ٩٥ ص ١٥٢ و د. أبو زيد عبد الباقي مصطفى مدى مسؤولية عديم التمييز التصيرية .. في القانون المقارن : بحث سابق الإشارة اليه ، رقم ٣ ص ١٥ (٣٥) الشيخ أحمد إبراهيم المقال السابق رقم (٤) وكذلك : حاشية الباجوري المرجع السابق ص ١٦٦ وشرف الدين موسى الحجاوي المقدس ، الانتاع في فقه الأمام أحمد بن حنبل تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكي ج ٤ دار المعرفة للطباعة والنشر / لبنان (بدون تاريخ) ص ١٦٠ : ١٦١ .

(٣٦) فبعض الفقهاء كالحنفية قالوا نقدر هذه السن بسبع سنين للذكر وتسع للاثني وبعض الحنفية ابدى انها تقدر بتسع للذكر واحدى عشرة سنة للاثني . وقال بعض الفقهاء كالمالكية : أن الاثنى تسنهر عند أمها حتى تتزوج والذكر يستمر حتى يبلغ : د. عبد الحميد ميهوب ، حقوق الأولاد والأتارب ، القاهرة عام ١٩٨٨ ، ص ٦٣ : ٦٤ .

(٣٧) ويذهب البعض الى مخالفة هذا التحديد للشريعة الإسلامية لأن هدف الحضانة هو القيام بمصالح الصغير الذي يحتاج الى خدمة النساء — وحنانهم ومناط انتهاء ذلك هو البلوغ الطبيعي ولا يقدح في ذلك ما قال به المالكية من جواز انفراد الأم بحضانة صغيرها حتى الزواج لأن ذلك كان يتم حينئذ في سن لا يتجاوز الخامسة عشرة الا بقليل والقول — بغير ذلك فيه تناقض ينزه الشارع عنه لأن عبارة الصغيرة حتى تتزوج — نقلت كذلك من كتب الفقه المالكي دون مراعاة لما أصاب النساء من تطور فالزواج لا يتم الا بعد الانتهاء من مراحل الدراسة كلها وهذا مفاده أن تظل الفتاة « صغيرة » وفقا لقانون الأحوال الشخصية ولو بلغت سن الخامسة والعشرين : د. عبد الناصر العطار المرجع السابق ص ١٤٧ وما بعدها

(٣٨) على أنه حال إبقائها في يد الحاضنة بهذا الاعتبار لا يكون للحاضنة حق في اقتضاء أجرة حضانة وانما لها الحق في نفقة المحضون الذاتية من طعام وكساء ومسكن وغير ذلك من مصاريف تعليم وعلاج وما يقتضى ذلك من مصاريف وما يقضى به العرف في حدود يسار الأب أو من يقوم مقامه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(٣٩) كان العمل يجرى على ذلك قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ — الذي جعل للقاضي أن يأذن له بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين . وللصغيرة بعد تسع سنين الى احدى عشرة سنة اذا تبين أن — مصلحتها تقتضى ذلك : انظر في تفصيل ذلك د. ميهوب المرجع السابق ص ٦٤ .

(٣٩ مكرر) د. العطار المرجع السابق ص ١٤٩

سن البلوغ :

يتفق الفقهاء على ربط التكليف الشرعى بالوصول الى سن البلوغ (٤٠) ويحددون لذلك امارات كثيرة منها الانزال والسن وانبات الشعر وانفراق الارنبه وغلظ الصوت . ونهود الثدي ، ونفق طرف الحلقوم ويستحق ذلك كله بعض التفصيل .

(١) الانزال (٤١) :

ويكون ذلك بنزول الماء في يقظة او منام (٤٢) من ذكر الرجل او قبل الانثى ، وماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر (٤٣) ، ولما كان الانزال

(٤٠) شرح الطويج على التوضيح في اصول الفقه لمسعد بن عمر القفطاني الشافعي دار الكتب العلمية لبنان المجلد الثاني ص ١٦٨ ، ١٦٩ وبدائع الصنق في ترتيب الشرائع لعلاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، دار الكتب العلمية / لبنان عام ١٩٨٦ ، المجلد السابع ، ص ١٧٢ وحاشية السوقي على الشرح الكبير لشمس الدين الشيخ محمد عرفة السوقي على الشرح الكبير لسيدى احمد الحريري وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للمحقق الشيخ محمد عليش دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ) المجلد الثالث - ص ٢٩٣ والاشباه والنظائر للسيوطي المرجع السابق ص ٢٤٥ ومعجم الفقه الحنبلي المستخلص من المغنى لابن قدامة وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في الكويت دار الكتاب العربي / لبنان عام ١٩٧٣ المجلد الاول ص ١٢٠ وانظر كذلك وثائق في احكام قضاء اهل الذمة في الانطلس مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى للقاضي ابن الاصبغ عيسى بن سهل الانطلس دراسة وتحقيق د. محمد عبد الوهاب خلاف ، مراجعة وتقديم : د. محمود على مكى والمستشار مصطفى كامل اسماعيل حيث وردت فيه فتوتان اولهما خاصة بغلام اسلم ثم عاد الى النصرانية والثنية لصبي اسلم واراد الرجوع الى دينه فافتى عبيد الله بن يحيى في الاول بأن « يحمل عليه الوعيد فان رجع الى الاسلام فبنوفيق الله ويجميل نظرك ، وان اصر حبسته ايما لعله يرجع امر الله . فان اصر خليفته في سخط الله عز وجل فليس باول من اغواه الشيطان ، وكان سند الفتوى واضحا وهو عدم بلوغ الغلام ، وافتى محمد بن عمر بن لباية في الثاني بأنه اذا كان قد عقل فليتشدد عليه ، ويهدد ويوعد عليه . فان لج في الرجوع الى دينه يرد به الى ابويه ، ولم يبلغ به القتل ولا يكون هذا معجلا حتى يبلغ (انظر ص ٤٣ وما بعدها) .

(٤١) بدائع الصنق في ترتيب الشرائع لعلاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المرجع السابق ص ١٧٢ والاشباه والنظائر للسيوطي المرجع السابق ص ٣٤٥ . والبحر الرائق لابن نجيم المرجع السابق ص ٩٦ والمدونة الكبرى للملك ابن انس رواية الامام سخون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقي ، ١٢٢٣ هـ ، مؤسسة الخطيب وشركاه للنشر والتوزيع المجلد الثاني ، ص ١١٠

(٤٢) يستوى في ذلك ايضا أن يخرج الماء بجماع أو احتلام : المغنى لابن قدامة تحقيق وتعليق محمد حسن وشعبان محمد اسماعيل النشر مكتب الجمهورية العربية / القاهرة (بدون تاريخ) ص ٥٠٨

(٤٣) وهذا التحديد منسوب الى الرسول عليه الصلاة والسلام في مريض حديثه من حكم المرأة التي ترى في منلها ما يرى الرجل ويؤدي الى الاحتلام واشارته الى وجوب الغسل منه اذا رأت الله لان النساء شقائق الرجال : رواء مسلم ومالك وابو داود والنساء وللتحديد الثابت في المتن ورد في رواية اخرى لمسلم . انظر هذا الموضوع : السيد محمد صديق حسن الخن الفوجي البخاري ، حسن الاسوة بما يثبت من الله ورسوله في النسوة ، تحقيق وتعليق د. مصطفى الخن ومحيي الدين مستو ، مؤسسة الرسالة بلبنان الطبعة الاولى (١٣٩٦ هجرية / ١٩٧٦ ميلادية) رقم ٢٢٠ ، ص ٢٤٠

نادر في النساء فقد أخذ الفقهاء بشأنهن بالحيض والاحبال (٤٤) .

(ب) السن :

يذهب أغلب الفقهاء (٤٥) الى تحديد هذه السن بخمس عشرة سنة كاملة (٤٦) مستندين (٤٧) في ذلك الى عدة احاديث صحيحة منها :

● رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبى حتى يكبر (وفي روايتين أخريين عن الصبى حتى يعقل وحتى يحتلم (٤٨)) .

● ما رواه الشافعى (٤٩) من ان الرسول صلى الله عليه وسلم رد سبعة عشر من الصحابة (٥٠) في يوم أحد لأنه لم يرمهم بلغوا ، وأجازهم يوم الخندق عندما عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة (٥١) .

(٤٤) والحيل دليل على الانزال لأن الولد يخلق من ماء الرجل والمرأة : البحر الرائق لابن نجيم المرجع السابق ص ٩٦ ، ومغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المناهج شرح الشيخ محمد الخطيب على الشربيني على متن منهاج الطالبين لابن أشرف النووى ، دار الفكر / لبنان ؛ بدون تاريخ) ، المجلد الثانى ص ١٦٧

(٤٥) هذا هو قول كل من أبى يوسف ومحمد والشافعى وابن حنبل : بدائع الصنائع المرجع السابق ص ١٧٢ ، وانظر في ذلك أيضا : الخفيف المرجع السابق ص — ٩٦ وأبو زهرة المرجع السابق ، ص ٦١٥ ، والاستاذ محمد سلام مذكور الفقه الإسلامى (الجزء الأول) طبعة عام ١٩٥٤ ، مكتبة عبد الله وهبه ص ١١٨ والنورى المرجع السابق ص ٦١

(٤٦) فرق الامام أبى حنيفة في هذا الشأن بين سن بلوغ الفتى وهو ثمانى عشرة سنة وسن بلوغ الفتاة وهو سبع عشرة سنة : بدائع الصنائع المرجع السابق ص ١٧٢ ، أما الامام مالك فيتم البلوغ عنده عندما يبلغ الصبى من السن ما يعلم أن مثله قد بلغ وأشهر أقوال الصحابة هو تحديد سن البلوغ بثمانى عشرة سنة : شرح سيدى عبد الباقي الزرقاني على مختصر الامام سيدى خليل وبهامشه حاشية الشيخ البناتى القاهرة ، الجزء الخامس (بدون تاريخ) ص ٢٩٠ وانظر في المعنى نفسه : النورى المرجع السابق ص ٦١

(٤٧) ويلاحظ ان الحكماء يحسبونها بالشمسية والمتشرعون يعتبرون الهلالية وتمام الخامسة عشرة متأخرة عن ذلك شهرا الاشياء والنظائر للسيوطى المرجع السابق ص ٥١٧ والقطار المرجع السابق ، ١٤٦ ، والمستشار صلاح خاطر ، أحكام الولاية على المال طبعة خاصة بنادى القضاة عام ١٩٨٠ رقم ٣٩ ص ٥٧٧

(٤٨) رواه أحمد ومثله من رواية على له ، ولأبى داود والترمذى وقال حديث حسن نيل الأوطار للشوكانى ، المجلد الأول ص ٢٩٨ — ٢٩٩

(٤٩) رواه البخارى في صحيحه : فتح البارى في شرح صحيح البخارى ، الجزء السابع ، باب غزوة الخندق ص ٤٥٣

(٥٠) وكان منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر . مغنى المحتاج المرجع السابق ص ١٦٦

(٥١) والمقصود هو كمال سن الخامسة عشرة لأن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاثة والخندق كان في جمادى سنة خمسة مغنى المحتاج المرجع السابق ص ١٦٦ والمغنى لابن تدابة المرجع السابق ، ص ٥٠٩

(ج) انبات الشعر :

ويتحقق ذلك عند البلوغ في العانة (٥٢) والابط واللية والشارب (٥٣) ،

(د) انفراق أرنبة الأنف ، وغلظ الصوت ونهود الثدي ونتوق طرف

الحلقوم ونحو ذلك .

فاذا تجمعت هذه العلامات تأكد البلوغ وتحول الشخص من الطفولة الى البلوغ أو خرج من حيز الأولاد الى حيز الآباء (٥٤) .

وخلاصة القول ان فقهاء الشريعة الاسلامية يحددون — بوجه عام ، سن التمييز بسبع سنين وسن البلوغ بخمس عشرة سنة ويقولون بانتهاء مرحلة الطفولة ببلوغ السن الأخيرة . وهذا ما عبر عنه المالكية بقولهم ان البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطفولية الى حال الرجولية (٥٥) .

٣ — مفهوم الطفل في علم نفس النمو :

تتعدد التقسيمات التي يأخذ بها علماء النفس لمرحل النمو المختلفة (٥٦) وهى اما تقسيمات عضوية بيولوجية أو تقسيمات تربوية تعليمية ، أو تقسيمات اجتماعية انفعالية .

وسنعرض لكل تقسيم من هذه التقسيمات على حدة بشئ من التفصيل حتى نحقق لهذا البحث أكبر درجات الوضوح .

(٥٢) ويجيز الفقهاء النظر الى عانة من احتجنا الى معرفة بلوغه أو مسه من فوق حائل ، وقيل يدفع اليه شمع أو نحوه فيلصقه (مغنى المحتاج المرجع السابق ص ١٦٧) والانبات المعول عليه هو ما يستحق أخذه بالموسى أما الزغب الضعيف فلا اعتبار به في حق المسلمين لأنه نبات شعر فأنشبه نبات شعر سائر البدن (المغنى لابن قدامة سابق الإشارة اليه ، ص ٥٠٩) يلاحظ أن انبسات العانة ليس بلوغا حقيقة بل دليل له (مغنى المحتاج المرجع السابق ص ١٦٧) فلو قامت بينة على أن هذا الولد لم يكمل الخامسة عشرة سنة لم يحكم ببلوغه (الأشباه والنظائر للسيوطى المرجع السابق ص ٢٤٦) ويبقى أن نشير الى أن الفقهاء يؤكدون على أن الخنثى يجب أن ينبت على فرجه معا ، فإذا كان خنثى مشكل لمحكمه أن لو أمنى بذكره وحاض بفرجه حكم بلوغه في الأصح فإن وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه (مغنى المحتاج) المرجع السابق اليه ص ١٦٧ والأشباه والنظائر للسيوطى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦) .

(٥٣) وقد يتأخر الانبات في الأبط أو اللحية والشارب عن البلوغ : شرح الزرقانى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٥٤) بدائع الصنائع المرجع السابق ص ١٧٢ وهذا هو ما عبر عنه السيوطى المرجع السابق ص ٢٤٥ بقوله « قد جعل الحكماء للإنسان أطوارا ، كل طور سبع سنين ، وأنه اذا اكمل الأسبوع الثانى تقوى مادة الدماغ لاتساع المجارى وقوة الهضم فيعمل الدماغ ، وتقوى الفكرة ، والذكر وتنفرق الأرنبة ، وتتسع الحجرة فيغلظ الصوت ، لنقصان الرطوبة وقوة الحرارة ، وينبت الشعر لتوليد الأبرة ويحصل الانزال بسبب الحرارة »

(٥٥) شرح الزرقانى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ ويلاحظ صاحب هذا الكتاب ان القول الثابت بالمتن والمنسوب الى المازرى لم يعبر فيه عن البلوغ بالرجولية الا لالأخذ بما اشتهر عنه العوام لأن الأثنى لا تتصف بذلك .

(٥٦) انظر تفصيل ذلك ، د. علاء الدين كحافى ، علم نفس النمو ، القاهرة ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ص ٧ وما بعدها .

التقسيم الأول - التقسيم العضوى البيولوجى :

يستند هذا التقسيم الى افرازات الغدد المختلفة داخل الجسم ، ويتفرع هذا التقسيم الى احدى عشرة مرحلة هى على التوالى :

١ - مرحلة ما قبل الميلاد :

وتبدأ هذه المرحلة منذ تلقيح الحيوان المنوى الذكرى للبويضة الانثوية وتنتهى بحدوث الولادة وهى انفصال المولود عن جسم أمه .

ومن المعلوم ان هذه البويضة تمر بدورها بثلاث مراحل حتى يتكون المولود وهى مرحلة النطفة (٥٧) ، ومرحلة المضغة (٥٨) ومرحلة الجنين (٥٩) .

٢ - مرحلة المهد : وهى من الولادة وحتى نهاية الاسبوع الثانى .

٣ - مرحلة الرضاعة : وهى نهاية الاسبوع الثانى وحتى نهاية السنة الثانية .

٤ - مرحلة الطفولة المبكرة : وهى نهاية السنة الثانية وحتى نهاية السنة السادسة .

(٥٧) وتسمى أيضا بمرحلة الزايجوت (zygote) : كفاى ص ٤٢ ، ويعبر عنها البعض الآخر باسم مرحلة البويضة (د. هدى عبد الحميد برادة - و د. فاروق محمد صادق : علم نفس النمو ، وزارة التربية والتعليم - بالاشتراك مع الجامعات المصرية ا برنامج تاهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى) رقم المقرر « ١٢١ ث » ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، ص ٥٢ وتبدأ هذه المرحلة من التلقيح وحتى نهاية الاسبوع التالى - وتتكون خلالها بعض الأغشية الجنينية حول النطفة والتى تكون قد التصقت بإجدار الرحم (كفاى ص ٤٣ وبرادة وصادق ص ٥٢) .

(٥٨) وتسمى أيضا بمرحلة الأيمبريو (Embryo) : كفاى ص ٤٣ ، ويطلق عليها البعض الآخر مرحلة الجنين الناشئ الخلوى أو الأيمبريوى : برادة ص ٥٢ . وتبدأ هذه المرحلة من نهاية الاسبوع الثانى حتى نهاية الشهر الثانى وفيها تبنى الأنسجة حول النطفة (كفاى ص ٤٣ وبرادة وصادق ص ٥٢) .

(٥٩) وتسمى أيضا بمرحلة الفتيس (Fetis) وتمتد من نهاية الشهر الثانى حتى الولادة ويبدأ الشعور بحركة الجنين فى نهاية الشهر الرابع ثم تظهر الاظفار والشعر فى نهاية الشهر السادس ، ومع نهاية الشهر السابع يكتمل نمو الأجهزة الرئيسية فى الجسم سواء من الناحية التكوينية أو من الناحية الوظيفية ويصبح بذلك قادرا على مواصلة الحياة منفصلا عن أمه اذا قدر له ان يخرج الى الدنيا (كفاى ص ٤٤) .

٥ — مرحلة الطفولة المتأخرة : وهى سن السابعة وحتى العاشرة بالنسبة للاناث والثانية عشرة بالنسبة للذكور (١٠) .

٦ — مرحلة البلوغ او ما قبل المراهقة : وهى سن العاشرة او الثانية عشرة كما رأينا حتى بلوغ الانثى سن الثالثة عشرة والذكر الرابعة عشرة .

٧ — مرحلة المراهقة المبكرة : وهى سن الثالثة عشرة او الرابعة عشرة كما رأينا حتى بلوغ سن السابعة عشرة .

٨ — مرحلة المراهقة المتأخرة : وهى من سن السابعة عشرة وحتى الحادية والعشرين (١١) .

٩ — مرحلة الرشد المبكر : وهى من سن الحادية والعشرين وحتى سن الأربعين .

١٠ — مرحلة وسط العمر : وهى من سن الأربعين وحتى سن الستين .

١١ — مرحلة الشيخوخة : وهى من سن الستين وحتى نهاية العمر .

التقسيم الثانى — التقسيم التربوى التعليمى (١٢) :

يتفرع هذا التقسيم الى خمس مراحل فتقابل كل مرحلة نفسية من مرحلة دراسية معينة :

١ — مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية : وتشمل هذه المرحلة فترة المهد والطفولة المبكرة .

٢ — مرحلة المدرسة الابتدائية : وتتعلق بمرحلة الطفولة المتأخرة .

(١٠) انظر تفصيل ذلك

Bengamin Spock and Michael B. Rothenbrg, Dr. spok' S, Baby and child Care, pocket Books New york , 1985 p. 495 ets.

وانظر فى الاشارة الى ذلك ايضا : د. شاكى عبد الحيد سليمان ، العلاقة بين الرسم والابداع : دراسة ارتقائية على الاطفال ما بين سن ٣ — ١٢ ، و د. ممدوح الصديق و د. محمد ابو النصر و د. سالم على هيكى ، تربية الطفل المصرى بين ممارسات الواقع وطبوحات المستقبل (بحوث مقدمة فى المؤتمر السنوى الاول للطفل المصرى : تنشئته ورعايته — ١٩ — ٢٢ مارس سنة ١٩٨٨ ، مركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس) .

(١١) وهذا يلاحظ ان جانب من الاطباء يذهب الى ربط نهاية مرحلة الطفولة ببلوغ سن العشرين

Nouvelle Encyclopedie De la Maladie : les Maladies Infantiles , Edition christophe colomb, 1983, p. 76.

(١٢) كهاى ص ٨

٣ — مرحلة المدرسة الإعدادية : وتضم مرحلة البلوغ وجزء من مرحلة المراهقة المبكرة .

٤ — مرحلة المدرسة الثانوية : وتقابل مرحلة المراهقة المبكرة وجزء من مرحلة المراهقة المتأخرة .

٥ — مرحلة التعليم الجامعى : وتنصرف الى مرحلة المراهقة المتأخرة .

التقسيم الثالث — التقسيم الاجتماعى والانفعالى (١٣) :

ويستند هذا التقسيم الى النضج الاجتماعى والانفعالى ، فيتفرع الى مراحل ثلاث وهى مرحلة اللعب الانعزالى أى بدون مشاركة أحدله فى لعبه ، ومرحلة اللعب الانفرادى . أى مشاركة الطفل لغيره فى اللعب مع حفاظه على فرديته التى تفرقه عن زملائه ، ومرحلة اللعب الجماعى وتكون عندما يتفاعل الطفل مع الآخرين فى لعبه بشكل اجتماعى صحيح .

وليس من شك فى أن أهم هذه التقسيمات جميعا هو التقسيم الأول الذى يجعل الطفل هو كل من لم يصل بعد الى سن البلوغ .

وقد رأينا أن هذه السن تختلف بحسب النوع فهى الثالثة عشرة للأنثى والرابعة عشرة للذكر (١٤) . فبلوغ هذه السن تنتهى مرحلة الطفولة المتأخرة وتبدأ مرحلة البلوغ . بمعنى أن معيار تجاوز سن الطفولة هو البلوغ .

وهذا هو ما يستشف أيضا من التقسيمين الثانى والثالث .

كيفية قياس البلوغ ؟ :

ينعقد الرأى (١٥) على قياس البلوغ بعلامات معينة أهمها الطمث الأول للبنات والقذف المنوى الأول لدى الذكر . وهناك علامات أخرى وهى ظهور شعر العانة وتغير الصوت والطفرة الجسمية . وقد قلنا أن هذه السن تختلف بحسب نوع الصبى فهى ثلاث عشرة سنة إذا كان من الإناث وأربع عشرة سنة إذا كان من الذكور .

(١٣) كفاى ص ٨ : ٩ نقلا عن د. فؤاد البهى السيد / الأسس النفسية للنمو دار الفكر العربى بالقاهرة عام ١٩٨٥ ص ٨٣

(١٤) وهذا التحديد التحكمى يستند الى الوضع الغالب فمن الثابت أن أغلب الإناث يبلغون ما بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، وأغلب الذكور يبلغون فيما بين الرابعة عشرة والخامسة عشرة (كفاى ص ١٧١)

(١٥) وقد أكد الأستاذ الدكتور / عبد السلام عبد الغفار مدير معهد دراسات الطفولة بجامعة عين شمس على أن ما أوردناه فى المتن يعبر عن الاتجاه السائد لدى علماء التربية وعلم نفس النمو منذ وقت ليس بالقصر (مقابلة شخصية فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٨ م) وانظر فى نفس المعنى د. كفاى ، المرجع السابق ، ص ١٧١

٤ - مفهوم الطفل في القانون الروماني :

يربط فقهاء القانون الروماني (٦٦) بين اكتمال اهلية الاداء والوصول الى سن البلوغ ، وقسموا مراحل حياة الانسان السابقة على بلوغ هذه السن الى مراحل ثلاثة وهى مرحلة الطفولة ، ومرحلة القرب من الطفولة ، ومرحلة القرب من البلوغ ، وذلك على التفصيل الآتى :

المرحلة الاولى - مرحلة الطفولة (Infantia)

وتشمل هذه المرحلة كل من كان دون سن السابعة (٦٧) .

ويرجع التحديد التحكمى لهذه المرحلة بسبع سنوات الى جوستينيان في عهد الامبراطورية السفلى . وسند هذا التحديد هو عدم قدرة الانسان على التكلم او نطق عبارات عقد التصرفات القانونية خلال هذه المرحلة (٦٨) ورتب القانون الروماني على التواجد في هذه المرحلة حرمانا كاملا من ابرام العقود بالذات او بالواسطة اى عن طريق قيم .

المرحلة الثانية - مرحلة القرب من الطفولة : (Infantiae Proximitas)

ويوجد في هذه المرحلة من لا يستطيعون فهم ما ينطقون (٦٩) وهؤلاء ليس لهم اهلية الالتزام بما يقع منهم من الجنع ، وان كان لهم ابرام التصرفات النافعة بذواتهم ، اما التصرفات الضارة فيبهرها القيم عليهم .

وبلاحظ أن الزواج والوصية محظوران عليهم ولو بمعاونة الآخر . وهذا هو الحكم ايضا بالنسبة لمرحلة القرب من البلوغ والتي نعرض لها الآن .

(٦٦) عبد السلام ذهني ، مذكرات في القانون الروماني ، مطبعة السعادة ، ١٩٢٢ : ٢١٤ ص وما بعدها وعلى محمد بدوي مذكرات وجيزة في القانون الروماني لطلاب السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٨ : ١٩٢٩ ص ٥٢ وما بعدها ، ومبادئ القانون الروماني في الأشخاص والاموال والالتزامات ، مطبعة سكر / القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ٩٣ وما بعدها و د. محمد عبد المنعم بدر ، القانون الروماني ، دار النشر الحديث القاهرة ، ١٩٣٧ رقم ١٢٥ ص ٧٩ وما بعدها . وله مؤلف آخر مشترك مع د. عبد المنعم البدر اوى ، مبادئ القانون الروماني - تاريخه ونظمه مطابع دار الكتاب العربى بـ بصر ، ١٩٥٦ رقم ٢٦٩ ص ٢٥٣ وما بعدها ومحمد محسن البرازى ، دروس في الفقه الروماني ، المجلد الاول - مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٣٩ ص ١٤٧ وما بعدها ، و د. محمود سلام زنتاني ، نظم القانون الروماني ، دار النهضة العربية ١٩٦٦ ص ٩٦ وما بعدها ، وعمر مدوح مصطفى ، القانون الروماني ، طبعة عام ١٩٦٧ ، دار المعارف ص ٢٣٤ وما بعدها وميشيل فيليه ، القانون الروماني ، ترجمة وتطبيق د. هاشم الحافظ ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٧٥ وما بعدها . (٦٧) ويطلقون عليهم : Infants اى الاطفال (بدر ، المرجع السابق ، ص ١٩٧) (٦٨) وهو ما يعبر عنه لدى فقهاء القانون الروماني Infans, qui jari non Potest اى أن الطفل هو من لا يقدر على الكلام : انظر قواعد وآثار فقهية رومانية / نقلها الى اللغة العربية عبد العزيز فهمي باشا ، القاهرة / مطبعة جامعة فؤاد ، ١٩٤٧ رقم ٢٥ ص ١٤٣ (٦٩) ويطلق عليهم Infanciae Proximus اى الصبيان (بدر ، المرجع السابق) .

المرحلة الثالثة — مرحلة القرب من البلوغ : (Pubertatis proximitas)

وتغطى هذه المرحلة كل من يقترب (٧٠) من سن الرشد ويفهم ما يقول وما يعمل . ومناطق التحديد لهذه المرحلة بسن معينة هو قاضى الموضوع .

وهنا نتساءل عن المقصود بسن البلوغ لديهم ؟ .

بداية كان يحكم رب الأسرة ببلوغ كل شخص على حدة دون تقييد بسن معينة ، فكان يختلف هذا التحديد باختلاف نمو كل شخص ، وظل الحال كذلك حتى جاء جوستينيان وقال « نحن وجدنا مما يجرح الآداب والأخلاق في عصرنا أن تفحص أجسام الذكور ذلك الفحص الذى وجد الأقدمون أنفسهم أن توقيعه على أجسام الأنثى من الأمور المخجلات (٧١) » وبذلك أصبح سن البلوغ للذكر أربعة عشر عاما وظل سن بلوغ الأنثى اثني عشر عاما (٧٢) وكانت القوامة تمتد مع ذلك حتى سن الخامسة والعشرين بمعنى أن كل من لم يبلغ هذه السن يعد قاصرا (٧٣) وقد عبر عن ذلك جوستينيان بقوله أن الشبان البالغون والشابات المطيقات للرجال يقوم لهم قوام إلى أن يتموا الخامسة والعشرين من عمرهم لأنهم وإن كانوا بالغين غانهم لا يزالون في غضاضة من السن لا يتيسر لهم معها الدفاع عن مصالح أنفسهم (٧٤) .

خلاصة القول أن الرومان كانوا يفرقون بين سن البلوغ وهو اثني عشر عاما للذكر ، وسن الرشد وهو خمسة وعشرين عاما .

مفهوم الطفل في القانون المدني :

لم يستخدم المشرع المدني مصطلح الطفل في أى مادة من مواده بل على العكس فقد استخدم مصطلحا آخر وهو الشخص المميز ، وجعل مناط التمييز هو بلوغ سن السابعة (٧٥) .

(٧٠) ويطلق عليهم : pubertati proximus أى الغلمان المراهقون (بدر هـ — المرجع السابق ص ١٩٧) .

(٧١) مدونة جوستينيان نقلها إلى اللغة العربية عبد العزيز فهمى باشا دار الكتاب المصرى ١٩٤٦ ص ٤٣ : ٤٤

(٧٢) أنظر على سبيل المثال توفيق السويدى ، حقوق الرومان المجلد الأول ، بغداد ١٩٢٢ ص ٧١ ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ : ١٤٨ وفيليه المرجع السابق ، ص ٧٩ وفائز الخورى مقابلة بين الحقوق الرومانية والحقوق الإسلامية والفرنسية والانكليزية ، المجلد الأول الطبعة الحديثة بدمشق ، ١٩٢٤ ص ٢١٩

(٧٣) أى أقل من خمس وعشرين سنة minor viginti quinque annis ومن كلمة minor جاءت كلمة mineur أى « قاصر » (فيليه المرجع السابق ، ص ٨٢) .

(٧٤) مدونة جوستينيان سابق الإشارة إليها ص ٤٥

(٧٥) مادة ١٦٤ من التقنين المدني .

وجاءت مذكرة المشروع التمهيدى لتوضح هذا الامر بقولها : « جعل التمييز مناطا للأهلية فى المسئولية التقصيرية فمتى كان الشخص قادرا على تمييز الخير من الشر وجبت مساعته عن خطئه فمرجع الامر فى هذا الشأن فكرة ذاتية أو شخصية » . وعلى هذا الأساس « ... اذا زاد السن على سبع سنين فالأصل انه مهيئ مسئول عن عمله الا اذا تبين للقاضى غير ذلك، ولا تكفى الإرادة بل يجب توافر الإدراك والتمييز بين النافع والضار (٧٦) » وقد أراد المشرع بذلك التحديد أن يتخذ معيارا منضبطا ولا يترك مسألة بلوغ سن التمييز لملاك ليمين القاضى يحددها وفقا لظروف كل حالة على حدة. مع ذلك فان هذه القرينة القانونية ليست قاطعة فيمكن اثبات عكسها (٧٧) فالمسألة مسألة عمر عقلى وليس عمر ميلادى زمنى (٧٨) وهذا الاتجاه لم يأخذ به المشرع الفرنسى فقد أثار الأخير أن يجعل لقاضى الموضوع اليد العليا فى تحديد سن التمييز وفقا لظروف وملابس كل دعوى نظرا لاختلافه من شخص الى آخر (٧٩) .

ولا نريد أن نسهب فى عرض هذه المسألة ليس فقط لأنها مسألة تقليدية محسومة فى مجال القانون المدنى بل أيضا لأن التسمية التى أخذ بها المشرع المدنى ليست لها صلة بمفهوم الطفولة ، فقد ارتضى الأخير أن يسمى صاحب هذه السن بالشخص غير المميز .

وفى مجال المسئولية من عمل الغير ، جعل المشرع القاصر فى حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنف القائم على تربيته (٨٠) .

وسن الخامسة عشرة هى كما قدمنا سن البلوغ بالنسبة للذكر والأنثى على السواء .

خلاصة القول ان المشرع المدنى يعرف سن التمييز وهى السابعة وسن الحاجة الى الرقابة وهى الخامسة عشرة (٨١) . وقد عدل المشرع عن هذا التحديد الأخير ونص على استمرار الرقابة اذا بلغ الشخص هذه السن وكان فى كنف القائم على تربيته وذلك وفقا لتفصيل ليس هنا محله .

(٧٦) المستشار حسن عكوش المسئولية المدنية فى القانون المدنى الجديد ، ابريل سنة ١٩٥٧ الطبعة الاولى ص ٥٠

(٧٧) د. أبو زيد عبد الباقى مصطفى ، المقال السابق ، ص ١٦

(٧٨) د. طه زهران معاملة الأحداث جنائيا (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه فى القانون الجنائى القاهرة عام ١٩٧٨ ، ص ١٠٨

(٧٩) Henri Capitant, Introduction a l'étude du Droit Civil (notions générales), pedone - paris, 2 éme édition 1904, p. 138 ets.

(٨٠) مادة ١٧٣ من التقنين المدنى المصرى

(٨١) يجعل المشرع المصرى سن الرشد احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة (مادة ٢/٤٤ من التقنين المدنى) وقد عدل المشرع الفرنسى عن هذا التحديد بالقانون الصادر فى ٥ من يولية سنة ١٩٧٤ وهبط بهذه السن الى ثمانى عشرة سنة : انظر فى تفصيل ذلك :

Alex weill et françois Terré, Droit Civil (les personne, la famille, les incapacités) Dalloz, cinquième édition, 1983, no. 741 ets p. 733 ets.

ثانيا — مفهوم الطفل في فتوى مجلس الدولة المصرى وموقفنا منها :

سبق أن بينا أن مجلس الدولة المصرى قد شاء أن يعدل عن فتوتين سابقتين له ترك للألم بمقتضاها مكنة تحديد توقيت طلب اجازة لرعاية طفلها، وجعل هذه الاجازة مقصورة على من كان دون التمييز أو بلغها فاقتدا للتمييز أو كان في حكم عديم التمييز .

وقد فصلت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مجمل هذه الفتوى في صلبها فورد فيها أن :

« العاملة تستحق اجازة لرعاية طفلها ان كان دون سن السابعة أو بلغها فاقتدا للتمييز بسبب من الأسباب المقررة قانونا لذلك أو اذا أصيب بمرض يجعله في حكم عديم التمييز مما يستوجب قانونا تعيين مساعد قضائي له طبقا لأحكام القانون وذلك كما في حالة الاصابة بعاهة من عاهات العمى والصمم والبكم أو بحالة من حالات التخلف العقلى التى تفقد التمييز أو غيرها من الحالات التى تفقد القدرة على الحركة وتجعل من جاوز سن التمييز في حكم من لم يبلغها بعد » .

وعلى هذا الأساس فان مفهوم الطفل لدى مجلس الدولة له ثلاث صور وهى :

١ — من لم يبلغ سن التمييز : وتعريف هذه الصورة لا يحتاج الى بيان، فسن التمييز هو السابعة ، وبعد غير مميز كل من لم يبلغ هذه السن وتستحق الأم العاملة اجازة لرعايته مادام لم يبلغ السابعة . فاذا بلغها لم يعد طفلا ولم يكن لأمه ان تحصل على اجازة بدون مرتب لرعايته ما لم تستفد من احدى الصورتين التاليتين .

٢ — من بلغ سن التمييز فاقتدا للتمييز : وتنصرف هذه الصورة الى من بلغ سن السابعة دون أن يصاحب نموه الزمنى نموا عقليا .

فاذا بلغ الطفل سبع سنوات كاملة لم يكن لأمه ان تحصل على اجازة لرعايته الا اذا كان متخلفا يعانى من الجنون أو العتة ما لم تستفد من الصورة التالية .

٣ — من كان في حكم عديم التمييز (٨٢) : وهذه الصورة غامضة الى حد كبير ، ولم توفق الجمعية العمومية للفتوى والتشريع في جلاء غموضها .

(٨٢) وهذه التسمية معيبة في رأينا لأن القانون المصرى لم يتضمن اية اشارة لن هو في حكم عديم التمييز فالشخص يكون اما من المميزين واما من فاقتدى التمييز . وقد نصت المادة ١/٢٥ على ذلك صراحة على النحو الآتى . لا يكون اهلا لبشارة حقوق المدنية من كان فاقتدا التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون . وعلى هذا الأساس لا يكون القول بأن المعقوه أو المجنون في حكم عديم التمييز لانه ببساطة عديم التمييز بالفعل ، فقد سوى المشرع بين من هو دون السابعة ومن بلغها معقوها أو مجنونا وعبر عنهم جميعا بتسمية واحدة وهى فاقتدى التمييز .

فليس في الامكان قبول ما أوردته في هذا الشأن من ان المقصود بذلك هو المصاب بمرض يجعله في حكم عديم التمييز مما يستوجب قانونا تعيين مساعد قضائي له طبقا لأحكام القانون . فهذا التعريف يخالف القانون. في الحقيقة لان نظامنا القانوني لا يعرف المساعدة القضائية الا بشروط ثلاثة وهي (٨٢) :

الشرط الأول : المرض الشديد غير المذهب بالعقل ، وضرب المشرع لذلك مثلا بأمرين :

● **العاهة المزوجة :** وهي اجتماع عاهتين من عاهات ثلاث وهي الصمم والبكم والعمى .

● **العجز الجسماني الشديد :** وهو ما يترك تقديره لقضاء الموضوع بعد استشارة أهل الخبرة من الأطباء ومثاله الشلل النصفى أو الضعف الشديد أو العاهة البدنية .

الشرط الثاني : أن يجعل هذا المرض التعبير عن الإرادة متعذرا ويعد المرض كذلك اذا كان مانعا للشخص من وزن الأمور وزنا سليما .

الشرط الثالث : التقدم بطلب الى القضاء في هذا الشأن من المريض أو صاحب المصلحة في تقرير المساعدة .

ويترتب على اجتماع هذه الشروط الثلاثة أن تعين المحكمة — اذا شاعت — مساعد قضائي للشخص المريض يعاونه — دون أن يحل محله كلية — في مباشرة التصرفات القانونية .

ويظهر من ذلك ان استعانة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفكرة المساعدة القضائية معيب من وجهين وهما :

الأول : ان المساعدة القضائية كما هو واضح من اسمها لا تتقرر الا لمساعدة المريض على التعبير عن ارادته بمعنى أنها مقررّة لمن يملك ارادة بالفعل . فاذا كان الشخص غير متمتع بارادة لكونه عديما للتمييز أو في حكم عديم التمييز ما ثارت مشكلة جواز استفادته من المساعدة القضائية . فمن هو في حكم عديم التمييز وهو المجنون والمعتوه لا يعين له مساعد قضائي بل قيما !

الثاني : ان المساعدة القضائية مقصورة على مباشرة التصرفات القانونية وهذا يخالف صريح النصوص موضوع النقاش وهما المادتين ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٧٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام — والتي تتحدث عن رعاية الطفل « بمعرفة أمه » وهذا يوحي

(٨٢) انظر في تفصيل ذلك مؤلفنا ، الوجيز في النظرية العامة للحق ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، عام ١٩٨٨ ، ص ١٦٠ وما بعدها .

بان المشرع لم يقصد رعاية الطفل من ناحية التصرفات المالية على الإطلاق. فهذه الأخيرة تحظى بتنظيم تفصيلي لها متعلق بأحكام الولاية على المال . ونضيف أيضا أنه حتى إذا كانت الأم وصية على طفلها فإن مباشرتها للتصرفات القانونية الخاصة بالطفل ليس مصدرها تشريع يمنح الأم اجازة بدون مرتب لرعاية طفلها بل اختيار من القاضى - إذا شاء - عند نكول الأب قبل وفاته عن اختيار وصى على ابنه مع عدم وجود جد صحيح للابن .

خلاصة القول ان نظام المساعدة القضائية لا يصلح شكلا أو موضوعا أن يكون معيارا نقيداً بمقتضاه السلطة التقديرية لجهة الإدارة في منح أو منع اجازة بدون مرتب لأمراة عاملة ترغب في التفرغ لرعاية طفلها وتنشئته تنشئة طيبة . وهذا ما يعبر عنه بايجاز بان علة تطبيق نظام المساعدة القضائية هى مساعدة مريض بعاهتين من عاهات الصمم والبكم والعمى أو بعجز جسمانى شديد على التعبير عن ارادته في مجال مباشرته لتصرفاته القانونية ، في حين ان علة الأخذ بنظام التفرغ موضوع البحث هى رعاية الطفل .

وليت الأمر توقف عند هذا الحد فقد زادتنا الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مجلس الدولة ايضا للمقصود بمن هو في حكم عديم التمييز ، فيعد ان أشارت الى ان الشخص يعد طفلا اذا بلغ سن السابعة فاقدا للتمييز بسبب من الاسباب المقررة قانونا لذلك أو اذا أصيب بمرض يجعله في حكم عديم التمييز مما يستوجب قانونا تعيين مساعد قضائى له طبقا لأحكام القانون ضربت لذلك الأمثلة الثلاثة الآتية :

المثال الأول : الإصابة بعاهة من عاهات العمى والصمم والبكم، ننوه هنا بأن فكرة المساعدة القضائية - كما سبق القول - لها شروط ثلاثة ، فلا يكفى وجود عاهة واحدة بل لابد من اجتماع عاهتين من ثلاثة وهى الصمم والعمى والبكم ، وان تكون لدى المشمول بالمساعدة ارادة يحول المرض بينه وبين التعبير عنها ، ثم بعد ذلك التقدم بطلب الى القضاء للنظر في امكانية تقريرها على التفصيل المتقدم . وهذا هو ما دفعنا الى القول بمخالفة هذا المثال لصريح القانون وفقا لما فصلناه .

المثال الثانى : الإصابة بحالة من حالات التخلف العقلى التى تنقد التمييز .

وهذا المثال من الواضح بمكان بحيث لا يستدعى شرحا . مع ذلك فاننا ننوه بأن المصاب بتخلف عقلى لجنون أو عته لا يعد في حكم عديم التمييز بل هو عديم التمييز بالفعل وذلك على التفصيل الذى قدمناه (٨٤) .

المثال الثالث : الإصابة بحالة من الحالات التي تفقد القدرة على الحركة وتجعل من جاوز سن التمييز في حكم من لم يبلغها بعد .

وبلاحظ على هذه العبارة التي استخدمتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أنها تبدو كما لو كانت جامعة لباقي الحالات المشابهة السابقة — والتي تجعل من جاوز سن التمييز في حكم من لم يبلغها بعد ذلك بقولها « أو غيرها من الحالات التي تفقد القدرة على الحركة .. » ونحن نأخذ على هذه الصياغة أمرين وهما :

الأول : ان الصياغة الحالية توحى للوهلة الأولى بأن الحالتين السابقتين وهما الإصابة بعاهة من عاهات العمى والصمم والبكم والتخلف العقلى من الحالات التي تفقد القدرة على الحركة وتجعل من جاوز سن التمييز في حكم من لم يبلغها بعد . وهذا الكلام غير صحيح لأن من يصاب بعاهة بدنية أو عقلية لا يفقد بالضرورة القدرة على الحركة .

الثاني : ان الصياغة الحالية يجمعها بين المصاب بعاهة من عاهات العمى والصمم والبكم والمصاب بالتخلف العقلى يعطورها القصور لتنافر النرضين فالأول يمكن أن يكون كامل الأهلية أو ناقصها أو عديمها (٨٥) في حين ان الثانى لابد وأن يكون عديم الأهلية .

يظهر مما تقدم ان أعضاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أرادوا ان يربطوا بين أمرين متناقضين وهما الحاجة الى الرعاية من جانب الأم وفكرة اهلية الاداء وذلك على الرغم من أن الأولى تتعلق بالتنشئة والتربية ، في حين ان الثانية لا تتعلق الا بمباشرة التصرفات القانونية . فالأصل أن يكون للطفل ولى أو وصى أو قيم لإدارة أمواله ورعايتها وهذا ما ينظمه قانون الولاية على المال وآخر — عادة ما يكون الأم — يرعاه ليثب صالحا بدنيا ونفسيا وهذا ما أرادت نصوص قانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تحقيقه للمرأة العاملة بمنحها اجازة بدون مرتب .

خلاصة القول ، ان مجلس الدولة قد جانبه التوفيق في هذه الفتوى ، فقد تصدى لتعريف الطفل تعريفا معيبا يتنافر مع المنطق تنافره مع القانون . فليس من المنطق في شيء القول بأن ابن السابعة لم يعد طفلا رغم أنه يكون على مشارف الفصل الدراسى الثانى بالمرحلة الابتدائية ، وليس من القانون في شيء القول بأى من الأمور الآتية :

(٨٥) فإذا كان كامل الأهلية عين له مساعد قضائى اذا استوفى الشروط القانونية اللازمة في هذا الشأن ، أما اذا كان دون سن الرشد فضع لاحكام الولاية على النفس والمال . وهذا ما نصت عليه المادة ٤٧ من التقتين المبنى بقولها : « يخضع ماتدو الاهلية ونقتصمها بحسب الاحوال لاحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقا للقواعد المقررة في القانون » .

- أن المصاب بعاهة عقلية يستفيد من نظام المساعدة القضائية .
- أن المصاب بعاهة بدنية واحدة من عاهات الصمم والبكم والعمى يستفيد من نظام المساعدة القضائية .

● أن الإصابة بعاهة عقلية أو بدنية تفقد المصاب الحركة وتجعله بالضرورة عديما للتمييز أو في حكم عديم التمييز .

● أن فقدان القدرة على الحركة يصاحبه فقدان للتمييز في كل الأحوال أو بعضها رغم انتفاء الصلة بين فقدان التمييز وهو متعلق بالعقل وفقدان الحركة وهو متعلق بالجسم .

وبعد ، فقد كان حريا بمجلس الدولة إذا شاء أن يتخذ من التمييز معيارا للقول بحاجة الطفل الى تفرغ أمه العاملة لرعايته الا يوقع نفسه في هذا التناقض ويكتفى بالقول بأن ضابط المنح أو المنح لأجازة التفرغ هو بلوغ الصغير سن التمييز ما لم يقيم الدليل على حاجة الطفل - نظرا لظروفه المرضية الشديدة - الى رعاية خاصة بعد بلوغه سن السابعة (٨٥مكرر) . وكان للمجلس أن يضيف أمثلة لهذه الظروف المرضية الشديدة كالإصابة بعاهة عقلية أو بدنية أو مرض نفسى أو عضوى (٨٦) من شأنه أن يمنع الطفل الذى بلغ سن السابعة من مباشرة أمور حياته اليومية ، وليس التصرفات المالية ، بغير مساعدة من الغير . هذا كله مع تحفظنا على اتخاذ سن التمييز معيارا في هذا الشأن على التفصيل الذى رأيناه .

ثالثا : السن المختارة للطفل في رأينا :

نخلص مما تقدم الى ان هناك مفهومين للطفل وهما :

الأول : سن التمييز ، فيعد طفلا من لم يبلغ سن السابعة مميذا أو بلغها مصابا بمرض أفقده التمييز أو جعله في حاجة الى خدمة الغير للقيام بأمور حياته اليومية ، وليس التصرفات المالية ، على خير وجه .

الثانى : سن البلوغ ، وقد رأينا ان الراى السائد فى الفقه الإسلامى هو تحديدها بخمس عشرة سنة وأن هذا التحديد لا يتعارض مع ما يقول به الباحثون فى علم نفس النمو وأن زاد عليه قليلا .

(٨٥مكرر) انظر هامش رقم (٨٦) .

(٨٦) يلاحظ أن كل من المادة ٣/٧١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (سابق الإشارة اليه) والمادة ٣/٧٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ - لسنة ١٩٧٨ (سابق الإشارة اليه) تنص على استحقاق العامل أجازة خاصة بأجر كامل ولا تحسب ضمن الاجازات المقررة فى بقى النصوص اذا كان مخالطا لمرض بمرض معد . ويجعل المشرع منح هذه الاجازة وتحديد مدتها من اطلاقت المجلس الطبى المختص .

وقد قدمنا أن سن التمييز هو المعيار الذى اتخذه المشرع ليفصل بين مرحلة انعدام الأهلية ومرحلة نقصانها وذلك فى معرض بيانه لحدود أهلية الأداء ، وأن سن البلوغ هو السن الذى تبناه الفقه الإسلامى للقول بعبور الشخص من مرحلة الطفولة الى مرحلة البلوغ وقد ذهب قانون الأحوال الشخصية الى مثل هذا عندما جعل حضانه النساء تقبل الامتداد الى سن الخامسة عشرة بالنسبة للذكر والزواج — الذى كان يتم فى سن الخامسة عشرة كحد أقصى فى ذلك الزمان — بالنسبة للأنثى .

وليس الاختيار بين هذه السن أو تلك أمرا ميسورا (٨٧) نظرا لاختلاف حكمة تحديد كل منهما . ومع ذلك فإن الاجتهاد المنطقى هو الذى يتوخى الحكمة من التشريع . وحكمة منح الإجازة بدون مرتب للآم العاملة هى حاجة طفلها الى الرعاية ، وهنا نتساءل من يحدد مدى حاجة الطفل الى الرعاية الآم أم المشرع ؟ .

بداية ننبذ ما كان قد درج عليه مجلس الدولة فى فتوتين سابقتين (٨٨) من جعل الآم تنفرد بتحديد مدى حاجة الطفل الى رعايتها دون أن يكون لغيرها حق التعقيب على ذلك . ويرجع ذلك الى إيماننا بأن عاطفة الأمومة تجعل الآم تنظر الى ولدها — سواء أكان فكرا أم أنثى — على أنه طفل ولو صار آبا أو أما أو جدا أو جدة . ومقتضى ترك هذه السلطة لها فتح الباب على مصراعيه أمامها لتستجيب لهذه العاطفة (٨٩) وتطلب التفرغ لرعاية طفل لها جاوز سن الرشد ويعانى من الوحدة لكونه أعزبا أو مطلقا أو أرملًا (٩٠) ! .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس أمامنا إلا أن نوجه وجهنا شطر التشريعات الأخرى التى تتفق فى الغاية والهدف مع قوانين نظام العاملين بالدولة والقطاع العام . ولعل أول ما يلفت نظر الباحث هو السن التى قال بها نقهاء الشريعة الإسلامية لتحمل الشخص بالتكاليف الشرعية وهى سن

(٨٧) انظر فى استعراض هذين المفهومين التقرير القيم لإدارة فتوى وزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمدينة الإسكندرية المقدم الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى شأن المشكلة التى صدرت بشأنها الفتوى موضوع البحث (تقرير مؤرخ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ / غير منشور) والتى انتهت فيها الجمعية الى الأخذ بسن التمييز لتحديد مفهوم الطفل وفقا للمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام

(٨٨) وقد صدرت الأولى فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، وصدرت الثانية فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ (سابق الإشارة إليهما)
(٨٩) وما يدعو الى الأسف أن مجلس الدولة فى فتواه الأخيرة لم يحدد حدا أقصى لسن الطفولة بالنسبة لأن اعتبرهم فى حكم عديم التمييز ، وفى هذا خلط بين الحاجة الى الرعاية ومرحلة الطفولة

(٩٠) وهذا ما نستفيده مما قاله فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى (أخبر اليوم ، ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٨ الصفحة الأخيرة) فى معرض تدليله على تخلف الشعور بالسؤولية لدى شبابنا من أن الطفولة تستمر عندنا منذ الميلاد وحتى حصول الطفل على درجة الدكتوراه .

الخامسة عشرة وهى أيضا السن التى جعلها قانون الأحوال الشخصية الحالى مناطا للخروج من حضانة الأم .

وتتقضى اعتبارات الأمانة العلمية أن ننوه بأمرين وهما :

الأول : أن هذا القانون يواجه حالة شاذة وهى حالة انفصال الزوج عن زوجته ، وليس هذا هو الحال دائما بل هو وضع استثنائى يجب أن يقدر بقدره ويقتصر تطبيقه على المناسبة التى صدر بشأنها دون سواها .

الثانى : أن الصعود بسن الفتاة الى سن الخامسة عشر معيب — كما سبق أن قلنا — لأن المالكية — وهم مصدر هذا التحديد — قدروا ذلك عندما كانت الفتاة تتزوج فى سن الخامسة عشرة كحد أقصى وهذا التحديد يجعل المرأة العاملة أم الأنثى أسعد حظا من أم الذكر . فالأخيرة لن يكون بوسعها التفرغ لرعاية ابنها بعد بلوغه سن الخامسة عشرة فى حين أن الأولى تستطيع أن تفعل ذلك مادامت ابنتها لم تتزوج بعد وفى هذا نوع من الظلم البين وعدم المساواة ! .

أزاء ذلك ، نرى أن من يتصدى لحل هذه المشكلة لابد له من أن يضع فى اعتباره عدة أمور وهى :

الأول : مدة الإجازة : فلا يسمح قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بحصول الأم العاملة على إجازة بدون مرتب لتتفرغ لرعاية طفلها إلا لمدة ست سنوات كحد أقصى طيلة حياتها الوظيفية .

الثانى : وضع مصر : فتعانى مصر من مشكلة هامة ذات وجهين وهما :

البطالة المقنعة المتمثلة فى زيادة عدد العاملين رغم عدم وجود عمل فعلى لهم ، والحاجة الى درجات مالية شاغرة لفتح أبواب الترقى والتعيين أمام الخريجين الجدد (٩١) .

الثالث : نص الدستور : تنص المادة ١١ من دستور عام ١٩٧١ نصا بمقتضاه تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى

(٩١) وكان هذا هو وجه اعتراض الجهة الادارية التى استفتت مجلس الدولة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٨٤ (انظر الفتوى موضوع البحث الصادرة فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٢ / سابق الإشارة إليها) حيث أوردت فى كتابها لمجلس الدولة أن منح العاملة لهذه الإجازة يترتب عليه تحميل ميزانيتها بأعباء مالية يجب أن تقدر فى إطار الحكمة التى توخاها المشرع من منح المرأة العاملة هذه الإجازة « ويمكن النفى على ذلك بأن ما يدفع المرأة الى التقدم بهذا الطلب هو المشكلات الاقتصادية للحياة وتواجدها بين نارين فهى إما أن تضحي بوظيفتها لترعى طفلها وإما أن تضحي بطفلها لتحفظ بوظيفتها ويرجع ذلك الى أنها تنظر ومعها كل الحق الى المستقبل فتعنى الوظيفة بالنسبة لها موردا ماليا قبل سن التقاعد وبعده .

المجتمع (١٢) . ولا مراء في أن أى تفسير لنص قانونى أدنى يجب أن يحترم هذا النص الدستورى .

الرابع : القرآن الكريم : نص الله تعالى في كتابه العزيز على الاعتناء بالأبناء حتى يشبوا نافعين للدين والوطن فقال تعالى في سورة النساء (١٢) « وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا ، خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا » . ويجب أخذ هذا النص القرآنى في الاعتبار عند تفسير أى تشريع وضعى ولا سيما بعد أن أصبحت الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا من مصادر التشريع طبقا للدستور الحالى .

الخامس : الحديث الشريف : أوصانا الرسول عليه الصلاة والسلام بالمحافظة على الصغير في عدة أحاديث فقال صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته (١٤) » ، « وكفى المرء اثما أن يضيع من يعول (١٥) » ، « وان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته (١٦) » .

السادس : قانون الخدمة العسكرية والوطنية : فينص هذا القانون على أن تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره وتفرض الخدمة الوطنية على من أتم الثامنة عشرة من الذكور والاثاث ، ومن الواضح أنه من غير المقبول الصعود بسن الطفولة الى السن التى يكون فيها الشخص مؤهلا للقيام بالخدمة العسكرية أو الوطنية لبلاده .

السابع : الاعلان العالمى لحقوق الطفل : ضمنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ديباجة اعلان حقوق الطفل الذى أصدرته في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ نصا صريحا اوضحت فيه « أن الطفل يحتاج اقصوره الجسمانى والعقلى الى ضمانات وعناية خاصة بها في ذلك الحماية القانونية المناسبة سواء قبل مولده أو بعده (١٧) » وليس من شك في أن الحديث عن القصور الجسمانى والعقلى يعكس المعيار الذى تبنته الجمعية العامة لتعريف الطفل فيظل الشخص طفلا حتى يستكمل نموه الجسمانى والعقلى .

(١٢) وقد نصت المادة العاشرة من نفس الدستور على أن تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

(١٣) آية رقم (١) .

(١٤) رواه البخارى ومسلم وأخرجه أبو داود .

(١٥) أخرجه أبو داود والنسائى والحكم .

(١٦) رواه ابن حبان في صحيحه : غايه الارام في تخريج احاديث الحلال والحرام

للإبائى ص ١٦٦

(١٧) اعلان صدر في دور الاعتقاد العادى الرابع عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم ١٢٨٦ في الجلسة رقم ٨٤١ منشور في موسوعة حقوق الانسان ، اعداد محمد وفيق أبو اظة ، مراجعة وتقديم د. جمال العطينى ، الناشر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع عام ١٩٧٠ ص ٥٧٨ وما بعدها .

كذلك فقد أكد المبدأ السابع من مبادئ هذا الاعلان على أن « تعتبر مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذى يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه وفي طبيعتهم والده » ، بعد أن أشار واضعو الاعلان في المبدأ السادس الى احتياج الطفل . . « الى الحب والتفاهم لينعم بشخصية منسجمة مكتملة التفتح » ، ومراعاة لذلك يجب « تنشئته بقدر الامكان برعاية والديه وفي ظل مسئوليتيهما وعلى كل حال في جو يسوده الحنان والامن المادى والمعنوى ويحظر الا في الظروف الاستثنائية فصل الطفل الصغير عن والديه » .

لكل هذه الاعتبارات وفي ضوء ما استعرضناه من مفاهيم للطفل في اللغة والشريعة الاسلامية وعلم نفس النمو والقانون الرومانى والقانون المدنى ، يمكن أن نقول أن الصواب لن يكون الا في جانب من يقول بانتهاء سن الطفولة بالبلوغ (٩٨) .

ونعتقد أن سن الخامسة عشرة هي سن ملائمة في هذا الصدد خاصة أنها هي السن التى وقع عليها اختيار فقهاء الشريعة الاسلامية منذ بدء الاجتهاد الفقهى كما أنها السن التى اختارها المشرع المدنى ليضع نهاية لمسئولية متولى رقابة القاصر (٩٩) . ولا تتعارض هذه السن ، كما سبق أن بينا ، مع ما كان يراه فقهاء الرومان أو علماء نفس النمو .

ويبقى لنا في النهاية أن نهيب بمجلس الدولة ليعمدل عن فتواه الأخيرة (١٠٠) ليس فقط لمجاافتها لروح النصوص التى عهد اليه بتفسيرها بل أيضا لمخالفتها لاصول الصياغة القانونية السليمة وذلك على التفصيل الذى رأيناه في موضعه . فمصلحة مصر الحقيقية ليست في الهبوط بسن الطفولة الى سن التمييز بل في الوصول بهذه السن الى الحد الذى يقول به أهل العلم والخبرة وننوه بأن هذه المصلحة لن تكون الا في الأخذ بسن الخامسة عشرة كحد فاصل بين مرحلتى الطفولة والبلوغ دون أن نلتفت الى الاعباء

(٩٨) انظر في ذلك د. عزيزة الشريف ، حماية الطفولة في التنظيم القانونى دار النهضة العربية ١٩٨٢ ص ٣٥ . وهذا هو أيضا ما انتهى اليه القضاء الشرعى منذ وقت ليس بالتقريب : مستأنف كلى شرعى بنى سويف في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ (دعوى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٢٥ ، مجلة المحاماة الشرعية س ١ ص ٣٠٩ و ٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ (دعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٣) مجلة المحاماة الشرعية س ٢٥ ص ٧٣ وهذان الحكمان مشار اليهما لدى المستشار احمد نصر الجندى ، مبادئ القضاء في الاحوال الشخصية ، طبعة ثالثة خاصة بنادى القضاء ، عام ١٩٨٦ ص ٦٩٩ : ٧٠٠ .

(٩٩) مع مراعاة أن المشرع جعل المسئولية مستمرة اذا ظل القاصر البالغ خمس عشرة سنة في كنف القائم على تربيته .

(١٠٠) وبذلك لا تكون قد اعترضنا على النتيجة التى انتهت اليها الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة من رفض الموافقة على منح اجازة التفرغ لمن اقترب من طفله من العشرين عاما (انظر الفتوى موضوع البحث الصادرة في ٢ من مارس سنة ١٩٨٨/سابق الاشارة اليها) .

المالية التى تثقل كاهل البلاد لأن « التنشئة السليمة والرعاية الصحيحة للطفل المصرى ليست مجرد مسألة انسانية أو عاطفية مع أهمية ذلك إنما هى فى الوقت نفسه مهمة وطنية بكل المعايير . . . إنها مستقبل مصر وأمانة فى أعناق الجيل الحاضر نحو الأجيال المقبلة ومن ثم ينبغى أن تجد قضايا الطفولة أولويتها فى قائمة الأولويات المتقدمة من أهداف التنمية بحيث تنعكس فى الخطط القومية والبرامج القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٠١) » .

(١٠١) التقرير الختامى للمؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى « تنشئته ورعايته » الذى عقده مركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس فى الفترة ما بين ١٩ - ٢٢ مارس عام ١٩٨٨) تحت رعاية السيدة حرم رئيس الجمهورية وبحضورها ص ٦ .

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٩ / ٨٤٣١

مطالع الاعتراف بجزء من النص

After phases of violent eruptions, the "great leap forward" and the liquidation of a large part of the intellectual elite of the country during the so-called "cultural revolution", there is a strong common consensus that ideological dogmatism linked with crude.

Suppression of human rights must be avoided under all circumstances in the future.

The process of change is slow for the country as a whole and particularly for its vast central regions, but it is amazingly fast in advanced coastal provinces like Shanghai. Here we see international joint ventures and most advanced technology combined with traditional Chinese determination, achievement motivation, respect for learning and scholarship, and social cohesion.

In this respect China has a vast untapped potential which will probably make it a leading international power after the turn of the century. Its leaders and its managerial and technical intelligentsia are determined to catch up with the development dynamics of the NICs like Korea, Taiwan, Singapur and Hongkong, all following the steps of Japan which so successfully challenged the West. The Far East is the fastest growing economic region in the world. The consequences in terms of international economic and political competition will be felt by the year 2000.

- The vast domestic market of a billion of consumers with rising purchase power,
- A long-standing priority for agriculture and rural areas (increased freedom and incentives for farmers were the first steps to create purchase power in agriculture as a precondition for a market for industrial products)
- Industrial policies characterized by modernization and enlargement of existing small- and medium-sized industries rather than large prestige projects; hence, industrial income was regionally dispersed and misallocation of industrial investment was generally avoided,
- projects as a rule were financed by domestic savings and not, as in many other developing countries, by foreign credit, and therefore, a debt problem does not exist,
- One of the most remarkable aspects is a reversal of common trends of migration: in China too citizens traditionally felt superior to farmers. But as farmers are getting rich, urban dwellers try to participate in the new rural income opportunities through transport and trade or by finding jobs in the new agroindustrial enterprises.

Inflation has become a problem, however. Price rises have continued at an annual rate of 6 to 8% in the mideighties, and have gone up to 10% and more in the large cities. The government is concerned that price rises may endanger the reform through social unrest.

The price rises result mainly from high demand for investment and consumption whereas flexible, market-oriented productive response is too slow on the supply side. In the mid-eighties it became clear that the economic regulatory mechanisms were inadequate to deal with macroeconomic management problems, particularly on the demand side, after having moved away from the strict control of the supply side via quantitative production targets.

The government has tried to curtail credit and keep the money supply under control. It also returns to a control of prices, of basic food stuffs, keeps financial deficits low and tries to ensure a foreign exchange balance. A high international indebtedness is considered as unacceptable in terms of political independence and self-esteem.

China's own way to socialism in the past rejecting the Soviet claim to decide what true socialism was to be has helped to free the discussion from dogmatic ideological positions which are much harder to overcome in Eastern Europe.

Enterprises have been given autonomy, and may enter into individual contracts with other enterprises. Elements of competition have been introduced. Enterprises have been allowed to keep more of any increased profits, and to reward hard work with more pay. They now have money and a greater ability to develop and innovate.

A number of interesting problems have arisen. For example, many enterprises failed to comply with the rule that they should spend 60% of the operational funds on production and only 40% on welfare and bonuses. Instead, they spent most of the money on welfare and bonuses under the pressure of their own labour force.

This led to further expansion of consumption. Other enterprises, taking advantage of relaxed controls, raised prices without authorization and without being checked by a functioning competitive market. The large distances and the weakness of the transportation system make it easy to set up regional monopolies.

Consequently, government planners have understood that extending the market system is essential for vitalizing the enterprises. The competitive market system is gaining ground in the capital market, in the labour market and in the markets for technology, information and real estate. This helps to promote adjustment of production to demand, to improve efficiency, and to readjust the price structure.

However, for important and scarce commodities and labour, prices are still under state control. Obviously, it is hard to strike an effective balance between the market system and the state control system in the face of conflicting political, social and economic objectives.⁽¹⁾ The state is aware that in order to keep social peace, it is necessary to readjust income in line with changes of prices, so as to prevent any drop in the standard of living, to keep the people's support and to reduce resistance to reform.⁽²⁾

The standard of living for the Chinese population has clearly improved. Basic needs such as food, clothing, housing, health and education are being met. Many deficits remain.

The general success is based on a particular Chinese mix :

- The particular achievement motivation of the population,
- A strict centralized political control combined with an outspoken pragmatism,

(1) Jin Q : China's Reform Enters its 10th Year, in : Beijing Review, Jan. 4 - 10, 1988.

(2) Cf. Gene Tidreck, Chen Jiyuan, op. cit.

On the other hand, the particular business flair- visible in all Chinese private enterprises inside and outside Mainland China-has been fast to make use of the new opportunities opened up by the political decision makers who in turn have grasped the advantages for reaching their overall development goals.

However, there is the old dilemma between maintenance of power by Party and bureaucracy on the one hand and the necessity to achieve short-term economic results on the other hand. The conflict is being handled in a particular Chinese way of outspoken pragmatism. Strong man Deng Xiaoping soberly stated : "White cat or black cat - the only essential is that it can catch mice."

As a matter of fact, the sheer dimension of the country makes it impossible to "govern" the nation in the conventional sense. Even in the heydays of socialist planning, the Central Government never controlled more than 1600 products, as compared to some 65,000 in the Soviet Gosplan. "Only about 30% of China's economy will remain subject to central planning in two or three years time", said Premier Zhao Ziyang on October 29, 1987.⁽¹⁾

The large distances and the underdeveloped links of communication - in addition to the sheer size of potential flows of information eventually moving up to the center - favour regional decentralization.

Strategic industrial decisions are often being taken on a provincial or even on a local level within a highly complicated social and political web of local party functionaries, army staff, local bureaucracy, managers and workers (who are entitled to elect their management).

The enterprises also have additional responsibilities far beyond production perse : for instance for housing of their employees, for the supply of social services, for schooling of their children, and often for additional employment opportunities for the members of their extended families.

In other words, enterprises far up in the country are complex social units of their own and the very idea of putting them into an overall Chinese material input-output balance sheet would have been absurd even in the early years of Maoism.

- (1) Dai Yannian, An Important Thesis on Building Socialism, in : Beijing Review, Nov. 9 - 15 (1987).

of different sorts of production and investment, allowing supply to respond to demand through decentralized decisions of firms and farmers.

Attempts are being made to shift from quantitative physical planning to **policy planning**. This means to design packages of policy measures suitable to achieve specified medium-term objectives - for example, improving road transport, or raising primary school enrolment, or stimulating exports.

Policy planning requires the power of a high level government agency, strong analytical capabilities which can evaluate alternative courses of action, make recommendations to the political leadership, and monitor implementation.⁽¹⁾

In addition, the Japanese experience suggests long - term **sector planning**, especially where major technological changes are desired. These plans should not be designed and imposed from above. They have to keep competitiveness in international markets in focus.

Through close contact with the enterprises, sectoral planners can create a consensual vision of the future development which increases the consistency and reduce the risks of individual investment decisions. The common vision should be backed up by the government's financial participation. On the other hand, enterprises which wish to pursue a different strategy should be allowed to do so. The flexibility has proved valuable, since neither planners nor enterprises can pick technological winners easily.⁽²⁾

Long - term perspective planning in this modern sense, for instance in a 10 - year - perspective, will give up the planning philosophy of the 1950s and 1960s that everything can be forecasted, optimized and coordinated in detail. Instead, one aims at the broad and fairly aggregated vision of the major directions of future growth and structural change. Regularly revised, such a shared vision can provide guidance to enterprises without specific sectoral plans, as well as for state investments in infrastructure, natural and human resource development.

Such concepts are being discussed in China, but the move towards its implementation is not easy, given the bureaucratic tradition of top-down decision-making since thousands of years.

(1) China, op. cit., p. 15. Cf. also : An Chiguo, *The Fight Against Bureaucracy*, in : *Beijing Review*, Oct. 5 (1987).

(2) China, op. cit. p. 15.

China's past record was quite encouraging. From 1952 to 1982, despite a rapid population growth and periods of acute economic mismanagement, per capita income grew at an average annual rate of 4%, with phases of significantly faster growth. The government has set targets of quadrupling the gross value of industrial and agricultural output between 1980 and 2000 and increasing per capita income from \$ 300 to \$ 800. This requires a radical reform of economic management, a mobilization of human and financial resources, and both imports and domestic development of modern technology.⁽¹⁾

China's past record of economic management is superior to that of other low income countries both in promoting growth and in reducing poverty. The reform began in 1979. During its first eight years, GNP, state revenue and per capita income all doubled.

Greater efficiency requires intense efforts to reduce costs, to increase productivity, to improve product quality, to introduce new products, and to seek out and to respond to changing needs and opportunities. It involves frugal investment decisions, increasing specialization, and the constant displacement of more expensive or inferior products and processes by cheaper and better ones.

Recognizing this, the Central Committee of the Chinese Communist Party in October 1984 announced a programme of economic reform, with the invigoration of state enterprises as its central theme, called the Production Responsibility System.

It included the usual attempt at motivating the enterprises through more freedom of manoeuvre economically rational prices, and exposure to competition in line with a reduction of direct administrative control. The essence of reform is the principle of separating ownership from management.⁽²⁾

The instrument of indirect control refer to credit, taxes and subsidies, and prices. It involves greater emphasis than hitherto on managing demand rather than supply. Rather than dictating what should be produced, the government tries to use taxes and credit to guide the changing composition of demand and to influence the relative profitability

(1) China, Long - term Development Issues and Options, The Report of a Mission sent to China by the World Bank, Baltimore, London 1985.

(2) Gee Wu, CPC Said to Step up Reform, in : Beijing Review Oct. 26 - Nov. 1 (1987).

billion foreign debt and an internal debt of the enterprises twice as big. Unemployment in June 1988 stood at 1.2 million, the rate of inflation at 180 per cent. The standard of living fell to the level of the 1950s.

Six sub-republics and two autonomus provinces follow their particular interests rather than the common good of the fragile Federation.

Workers strike for higher wages and job security, as government sees the necessity to close down notoriously unprofitable enterprises, to dam inflation and to promote efficiency through market incentives and other liberalization measures which will have only positive effects in the long run, if at all.

Party cadres are criticized in public for maintaining their privileges and abusing their positions. There is also a widening gap between the wealthy Yugoslavian North and the underdeveloped South.

Both Poland and Yugoslavia suffer from an erosion of the social consensus - which 600 years ago Ibn Khaldun called 'asabiya and rightly identified as a core element of successful development.

5 - Economic Reform in China

Social cohesion is a virtue particularly hailed in Confucian ethics. For obvious reasons the Chinese case is particularly fascinating. China is the largest developing country in terms of geographical size and population, and has a tremendous development potential. The country has a long tradition of being closed off from the rest of the world.

After the Maoist revolution, Chinese economic policy was dominated by Russian planning concepts. In the meantime, China has opted for linking a socialist pattern of society with market - oriented elements aiming at economic efficiency, a higher speed of technological innovation, and an opening up to the outside world in order to benefit from the stimulating exchange of goods, services and ideas.⁽¹⁾

As in Eastern Europe, China's ultimate goal is to catch up with the developed countries, while maintaining a socialist system in which prosperity is widely shared. To catch up by 2050, China's per capita income would have to increase at an average rate of at least 5.5% per year. Such rapid progress has been rare elsewhere.

(1) Cf. Zhao Ziyang, *Advance Along the Road of Socialism with the Chinese Characteristics*, in : Beijing Review Nov. 9 - 15 (1987).

Partial attempts at modernization are impeded by vested interests of central and local bureaucracies, by plant managers not trained for the requirements of a market economy, and a labour force with low qualification and low productivity, psychologically unprepared for the chances and challenges of a competitive labour market, quite often with a preference for equal pay and full job security rather than rising but differentiated incomes linked with personal performance.

There is one basic inconsistency in all reform measures : the market mechanism and the principle of competition are not really accepted. Traditional monopolistic and oligopolistic structures and a general control of imports are incompatible with truly competitive markets. Unprofitable enterprises in the public sector are not really allowed to close down as governments want to avoid the risk of temporary unemployment.

If profits are made, they are supposed to be reinvested in the firm regardless of alternative uses in other firms or branches, because well - organized capital markets do not exist.

One of the dangers is the emergence of a mixed system of Market and Plan combining the shortcomings of both : the Market's neglect of social considerations **plus** the Plan's bureaucratic rigidity.

The reform measures have improved the overall efficiency in some countries like Hungary, whereas they have not met expectations in other countries.

Poland's difficulties⁽¹⁾ were mainly caused by the reluctance of the policy makers to let prices rise to their equilibrium level. This called for other administrative interventions which in turn led to continuing inefficiencies in the economy. Unprofitable activities were not halted in spite of a particular insolvency law of 1983, and the attempts at a differentiated wage structure met resistance. The overall decline of Poland's economy gave rise to the widely published strikes (Solidarity) which in turn led to the introduction of martial law and continuing difficulties on all economic and social fronts.

Yugoslavia's model of workers' self-administration also ran into the difficulties of bureaucratic resistance, allocative inefficiency, a US\$ 21

(1) K.A. Swiderski, Economic Reform in a Planned Economy : the Case of Poland, in : Finance and Development, June 1988.

can economic policy problems be discussed so openly. Private initiative is supported as in no other country of Eastern Europe. Additional income through efficient work is accessible. But the standard of living still remains far behind economies of a similar population figure in Western Europe and in some of the NICs.⁽¹⁾

János Kornai, the renowned Hungarian economist, asks for a shift in emphasis from microregulation to macro - policies, e.g. with regard to credit, interest rate, and exchange rate. In addition he stresses that a carefully elaborated social policy is needed for the sake of implementing the ethic goals of a socialist society : equal opportunity, fairness, and security. Here, the main instrument should be redistributive measures for households and individual citizens, transfer payments, taxes on income and wealth. Certain services should be subsidized or offered free of charge. In any case, social measures should be kept separate from the operation of the market for goods, capital and labour.⁽²⁾

4 - Lessons of East European Reforms

The economies of Eastern Europe are characterized by three features :

- Collective ownership,
- Central physical planning from above based on material balances, and
- A structure of motivation geared toward reaching physical targets and neglecting qualitative and technological aspects.⁽²⁾

Innovative strategies would be risky in terms of meeting the quantitative output targets. Future-oriented investments, research and development are not rewarded.

Various reform measures aim at decentralization and the introduction of market elements. The result is a mixed system with a continuing distortion of the price system and allocative inefficiencies resulting from it. Governments try to deal with them by continuing state intervention and a large number of exceptions from the new rules.

A major constraint for any reforms in Eastern Europe is their political acceptance by the Soviet Union.

(1) J. Bethkenhagen, Wirtschaftsreformen in Ungarn : Effizienzsteigerung oder Sackgasse?. In : Vierteljahreshefte zur Wirtschaftsforschung 2 (1985), p. 161 f.

(2) J. Kornai, The Dual Dependence of the State - owned Firm in Hungary, in : G. Tidrick, Chen Jiyuan (Eds.), China's Industrial Reform, Oxford 1987, P. 334.

(3) K. Laski, Wirtschaftsreformen in Osteuropa als Gegenstand der Wirtschaftstheorie, in : Vierteljahreshefte zur Wirtschaftsforschung 2 (1985), p. 96.

- Prices for basic commodities were fixed according to world market prices.
- Prices for semi-finished and finished products were set according to Hungarian export prices for these goods.

The export prices were supposed to transfer the competitive situation in the world market to the domestic economy. Import prices were fixed in view of stimulating an economic use of scarce resources.

Since 1981 Hungary has introduced a single foreign exchange rate for convertible currencies which is also applied to commodity trade and tourism, and particularly to enterprise imports and exports.

The government was aware of the fact that the stimulation of market forces required a minimum of competition among suppliers. State monopolies were partly abolished. In 1982 / 83 the government allowed the establishment of small private enterprises in order to mobilize initiative and to legalize the shadow economy. Organized groups of workers within enterprises were allowed to work overtime and to earn considerable additional incomes of up to 150% above the normal wage rate.

So far, the reform measures had a limited success, in Western Europe and the U.S. Hungary has lost market shares to Newly Industrializing Countries (NIC). The planners found it difficult to establish the production flexibility necessary to adapt to changing demand patterns in the international markets. Efficiency and structural change have remained below expectations.

The management of the mixed economy is operating via lengthy trial and error processes searching for a relative optimum. Social, political and military considerations have prevented the Hungarian government from deciding for coherent steering mechanisms. The piece - meal approach with regard to the regulatory system has often maintained unprofitable units.

On the other hand, frequent changes of the regulatory system have made it difficult for the enterprises to develop long - term strategies to improve their competitiveness. A stronger market orientation is often impeded by the monopolies of large enterprises. A new generation of managers thinking in terms of profits instead of physical tons of output has hardly emerged.

Nevertheless, the achievements are evident. Nowhere in Eastern Europe

3 - The case of Hungary

Since the mid-sixties Hungarian planners had realized that in a fairly developed economy government policies cannot be implemented through command by simply dividing overall output targets by the number of enterprises supposed to execute the plan.

In 1968 they tried to delink central overall planning on state level and detailed planning on enterprise level. The macro-economic plan confined itself to the definition of the main objectives. Implementation was to function through a system of indirect regulations, especially through price, wage, credit and foreign exchange policies.

Production decisions were largely left to the enterprise managers. The maximization of profit should become a crucial target of the enterprise activities.

In 1973 the reform was halted. Investments and consumption exceeded domestic production and led to an import surplus and to foreign debts. The external imbalance was aggravated through the dramatic international price increase for commodities and bank credit combined with the world - wide recession following the first oil price shock.

Hungary is highly dependent on foreign trade. Exports amount to 50 % of GNP. Economies of scale are being used by specializing on relatively few products. With a population of 11 million, the domestic market is small.

The reform process was taken up again in 1980. The general framework is in line with the ideological principles of centralized management of the economy, collective ownership of the means of production, and concentration of economic and political power in the hands of the communist party.

The remaining scope for manoeuvre has been used to set up flexible economic policies relying on indirect instruments. Fiscal policy is geared to stimulate management efficiency in enterprises. Wages are linked to the profits of the firm, and individual pay is subject to personal performance.

The price reform of 1980 tried to transfer the international price relations partially to the Hungarian economy. Internal monopolies and oligopolies impede the emergence of prices which would result from a competitive system. The price reform was based on the following principles :

Andropov's successor was Secretary Constantin Tschernenkov who tried to carry on the reform. His successor is Michail Gorbachov who has inherited a considerable pressure for action. He seems to be determined to overhaul the whole machinery of Party, State and economy, strengthening the principles of self-determination and responsibility on all levels.

The economic reform discussion has centred around five aspects :

- Organization of the political and administrative planning process within the party and the ministries.
- Planning methodology, in particular the computerized steering of targets, inputs and outputs.
- Organization of production unions among enterprises.
- Organizational streamlining within the enterprises.
- A change of price relations, but without changing the principles of how to arrive at prices.

Secretary Gorbachov keeps stressing the necessity of a large scope for decision-making of the enterprises concerning all aspects of production, investment and the use of profits, and the improvement of incentives for management and employees linked with performance in terms of productive output, high quality and technological innovation.⁽¹⁾

Contrary to traditional dogma, apart from state ownership of means of production, cooperative and private ownership is accepted. Thereby competition against state monopolies and the vitalization of market mechanisms shall be strengthened.

Collective farm land - a holy cow in Russian socialism - shall be leased to individual farmers over a 50 - year - period in order to mobilize agricultural production, as the Soviet Union continues to be heavily dependent on food imports, particularly from the U.S.

There are other countries in Eastern Europe with a longer experience with reform measures under less stringent overall political conditions such as Yugoslavia, Hungary, and Poland. They offer valuable insights for developing countries which may turn to a realignment of their socio-economic order.

(1) H. - H. Höhmann, Wirtschafts reformen in der UdSSR : Wege zur Effizienzsteigerung oder Sackgasse?, in : Vierteljahreshefte zur Wirtschaftsforschung 2 (1985).

widely published. Obviously many administrative bodies and their cadres fear a loss of power, of prestige and of the usual fringe benefits linked with decisions on the distribution of scarcity.

For 20 years Soviet leaders have tried to strengthen the efficiency of the planning system through varied although restricted reform measures beginning with the Kossygin-Liberman reform of 1965. They changed organizational structures, introduced new planning tools and defined new performance criteria for the enterprises. However, the basic character of the Soviet system was not challenged. Another major attempt at reorganization was made in 1970. The approach tried to re-centralize the system, but again hardly changed the practice.

These unsatisfactory results have their roots in the general problem of planning systems which are only partly decentralized. As a rule, partial reforms lead into a zone of functional weaknesses and unstabilities with regard to economic order. Output declined because planners failed to link decentralization with meaningful success indicators for the enterprises. More freedom in decision-making of the enterprises was not matched by more flexibility of the price system. The rigid and often outdated price structures were inadequate to inform the enterprises about the real demand and the cost relations in the economy.

Inevitably, the enterprise arrived at an inefficient pattern of input allocation and output. A general decline of the performance of the overall planning system was observed. In addition to the conceptual difficulties a number of additional factors hampered implementation :

- Inappropriate regulations in detail
- Contradictions between various regulations
- A stop and go process of reluctance and drive with hasty reforms of reforms.
- Resistance on various levels of the bureaucracy.
- A general lack of management personnel qualified for the new tasks both on the ministerial and the enterprise level.

When Secretary Andropov took over, he criticized the slow pace of reform under his predecessors and started various activities. He frankly admitted to have no concepts. In fact, professional economists have been rare in the higher ranks of the communist party. Therefore, the mandate was given to the Academy of Sciences to come forward with feasible suggestions.

remained, last not least because of the speed of international technological innovation. The socialist economies found it difficult to keep pace vis-à-vis both the West and the Far East.

The current debate in Eastern Europe was launched by Secretary Andropov in 1983. He asked the social scientists of the Soviet Academy of Sciences in Novosibirsk to draw up a blueprint of reform for the Soviet economy. The famous Novosibirsk paper of 1983 came up with the conclusions that the system of central planning set up under Stalin in the 1930s was outdated, that the rigid management tools and the huge bureaucracy were unable to efficiently direct a modern industrial state, that decentralization and introduction of market elements were necessary, and that substantial incentives for the labour force would be essential for overcoming the Soviet economic crisis.

The report stated : "Instead of strengthening efficiency of the productive forces, the system has become more and more a brake. So we may ask : What is the relationship between rigid administrative regulation and economic efficiency? Is it true that stricter control of all activities of the labour force brings about better results? The answer is no."

The report says that the system was created 50 years ago and was modified ever since, but that it did not undergo a qualitative transformation in line with the structural change of the productive forces during the last five decades. "The main characteristics of the system include a high degree of centralization, a strict regulation of the planning process, the prohibition of market forces, the discrepancy between prices of consumer goods and their production costs, the centralized supply of all enterprises with technology and inputs, the central regulation of all forms of material incentives for the labour force, the confusion of competencies between ministries and departments, a limited economic autonomy and responsibility of the enterprises for their performance, and an inhibition of all forms of uncontrolled economic activities of the population in the fields of production, services and distribution".

The list reads like a catalogue of current reform measures sweeping all over Eastern Europe and the People's Republic of China.

2 - Current Economic Reform in the Soviet Union.

Grobachov has taken up the task to implement these ideas. His spectacular approach and the difficulties of implementation have been

INTRODUCING MARKET ELEMENTS INTO A SOCIALIST ECONOMY – THE EXPERIENCE OF EASTERN EUROPE AND THE PEOPLE’S REPUBLIC OF CHINA

by Dieter Weiss*

1 - Allocation Efficiency Reconsidered - The Reform Proposals of the Soviet Academy of Sciences.

When Karl Marx died in 1883, he left volumes II and III¹ of his seminal work “The Capital” half finished. His followers found themselves confronted with the task of designing a socialist economy compatible with Marx’s basic ideas, but without any guidance as to the problems of structure and process.

The challenge got an immediate operational significance after the Russian Revolution of 1917, after the shifts in Eastern Europe following World War II, and after the success of China’s Revolution in 1949.

Stalin had opted for a system of central planning, and so did the new leaders in Eastern Europe and China.

Other socialist economists challenged the idea that state controlled allocation of investment funds and strict top-down procedures via production quotas and administered prices were the ideal implementation of Marx’s vision of social justice.

They asked for a gradual withdrawal of the state to give room to decentralized self organization, later implemented in Yugoslavia.

Oscar Lange from Poland suggested the introduction of incentives and self-administration of public enterprises for the sake of efficiency. The discussion was taken up again in the 1960s by the Russian economist Liberman proposing means for stimulating efficiency. Based on such concepts, Dubcek attempted a political and economic reform in Czechoslovakia in 1968. The reform was blocked, but the problem of efficiency

* Department of Economics, Free University Berlin, D - 1000 Berlin 33, Boltzmannstr. 20, F.R.G. Lecture given at the University of Khartoum on March 3, 1989, sponsored by Goethe Institute.

(1) Edited by Engels and published in 1885 (vol. II) and in 1894 (vol. III) respectively.

this respect, the value of λ will depend on two main elasticities : (1) the own price elasticity of the domestic demand for imports (e_m) and (2) the own price of foreign supply of imports (s_m). Therefore, (see, Branson, 1972, and Goldstein, 1974)

$$\lambda = [1 - (e_m / s_m)]^{-1}$$

Since we have no information on the own price elasticity of foreign supply of imports (s_m), we had to make a rough estimate of λ . This estimate is made as follows :

$$\lambda = \frac{\partial(dp_m/p_m)}{\partial(de/e)} = \frac{52.7}{57.9} = 0.9101$$

Where, dp_m / p_m is the change in import prices over the period 1979 - 83.

de / e is the change in the exchange rate caused by the 1978 - devaluation.

APPENDIX

Data definition and sources

Import prices (p_m) : is an index of prices of imported inputs. The data from National Bank of Egypt, Economic Bulletin (various issues).

Unemployment (U). is the rate of unemployment calculates as the number of unemployed persons as a proportion of the labour force. Data from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMS), Sampling Labour Survey (various issues).

Domestic price indx (p) : and index of retail prices (all goods). The data from CAPMS, The Statistical Year Book (various issues).

Wages (w) : an index of average money wages. Data from the National Bank of Egypt, Economic Bulletin, No. 1 & 2, 1987.

Labour productivity (Q) : an index for industrial production per employee. Data from the Federation of Egyptian industries, Statistical Year Book (Various issues).

Annual data was converted into quarterly data as follows :

$$\begin{aligned} Q_1 &= w_{t-1} + \frac{7.5}{12} (w_t - w_{t-1}) \\ Q_2 &= w_{t-1} + \frac{10.5}{12} (w_t - w_{t-1}) \\ Q_3 &= w_t + \frac{1.5}{12} (w_{t-1} - w_t) \\ Q_4 &= w_t + \frac{4.5}{12} (w_{t+1} - w_t) \end{aligned}$$

Where, Q refers to the quarter, W to the yearly data, and t to the year.

The estimation of λ

λ is the proportion of change in import prices arising from a certain change in the exchange rate. For example, if $\lambda = 0.20$ this will mean that import prices change by 20 per cent of the change in the exchange rate. In

- Barker, T.S., (1968), "Devaluation and the Rise in UK Prices", **Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics**, May, pp. 129 - 141.
- Branson, W. (1972), "The Trade Effects of the 1971 Realignments" **Brookings Papers on Economic Activity**, No. 1, pp. 15 - 58.
- , (1979), "Macroeconomic Theory and Policy", Harper & Row. publishers (london).
- Ghars El - Din, M.A. (1988), "An Introduction to International Economics : The Balance of Payments", Ain Shams Book Shop, Cairo.
- Goldstein, M. (1972), "The Trade - off Between Inflation and Unemployment : A Survey of the Econometric Evidence for Selected Countries", **IMF Staff Paper**, Vol. 19, pp. 647 - 698.
- Goldstein, M. (1974), "The Effects of Exchange Rate Changes on Wages and Prices in UK : An Empirical Study", **IMF Staff Paper**, pp. 694 - 739.
- Gorden, R.J (1976), "Recent Developments in the Theory of inflation and Unemployment", **Journal of Monetary Economics**, no. 2, pp. 185 - 219.
- Libsey, R. G. and M. Parkin (1970), "Income Policy : A Re - Appraisal", **Economica**, May, pp. 115 - 138.
- Parkin, M. (1970), "Income Policy : Some Further Results on the Determination of the Rate of Change in Money Wages", **Economica** (November), PP. 386 - 401.
- Thriwall, A.P. (1982), "Balance of Payments : The UK Experience", The MacMillan Press LTD (London).
- Tobin, J. (1972), "Inflation and Unemployment", **The American Economic Review**, March, pp. 1 - 18.
- Wilson. T. (1976), "Effective Devaluation and Inflation", **Oxford Economic Papers**, March, pp. 1 - 24.

In Arabic :

- Housney, M. H. (1988), "The Effects of Devaluation on the Trade Balance in Egypt", Ph. D Thesis (unpublished), Helwan University.
- Misr Bank, Economic Bulletin, No. 2 (1984).

Nevertheless they reflect the low price elasticity of the domestic demand for imports and the wage-price relationship.

3 - Finally, one would like to mention the likely positive effects of devaluation on exports. As far as the Egyptian economy is concerned, the 1978 - devaluation appears to have had a positive impact on export prices expressed in foreign currency (i.e US\$) as follows :

Year	Price index of exports in US\$	Price index of exports in £E
1978	100	100
1979	108.8	190.3
1980	179.7	314.4
1981	191.2	334.7
1982	180.9	316.6
1983	169.3	396.3

(1978 = 100) : source, Housney (1988, p. 233)

These figures clearly indicate that the 1978 - devaluation has led to a reduction in export prices expressed in foreign currency as compared to export prices in domestic currency. However, this competitive price advantage would not be retained unless two conditions are satisfied : (1) the Marshall - Lerner condition, and (2) the rise in import prices has no impact on domestic prices. For the Egyptian economy while the Marshall-Lerner condition is satisfied over the period 1973 - 82 (see Housney, 1988), the second condition is not satisfied as our results suggest. It is not surprising, therefore, to find that the proportion of competitive price advantage retained is very low. Moreover, because devaluation leads to a rise in the domestic price level, one would expect the competitive price advantage to be lost in the long run when export prices respond to the rise in domestic prices.

REFERENCES

- Ball, R.J., (1971), "Inflation and the London Business School Model", in "The current Inflation", ed. H Johnson and A.R. Nobay, pp. 43 - 51 (London).
- , T. Burns, and J. Laury (1977), "The Role of Exchange Rate Changes in Balance of Payments Adjustment : The UK Case", *The Economic Journal*, March, pp. 1 - 29.

Period	Coefficients	The overall effects of a 10 per cent devaluation
1979 - 83	$B_3 = 0.545$ $B_1 = 0.498$ $a_2 = 0.811$ $\lambda = 0.91$	0.0832
1975 - 83	$B_3 = 0.385$ $B_1 = 0.428$ $a_2 = 1.133$ $\lambda = 0.91$	0.0680

The conclusion that can be drawn from these results is straightforward : a 10 per cent devaluation (i.e a 10 per cent rise in the exchange rate) would result in an 8.23 per cent rise in domestic prices over the period (1979 - 83), and 6.8 per cent over the period (1975 - 83). These are, in fact, high estimates that imply that import cost has a significant effect on domestic prices. However, in the long run one would expect an initial rise in the exchange rate will have accumulated effects on domestic prices (i.e through the wage-price spiral and the above estimates will be even higher.

2 - The immediate implication of our results is that the argument for devaluation as an effective instrument to deficit in the balance-of-payments is at stake as far as the Egyptian economy is concerned. In other words, even if the Marshall- Lerner condition is satisfied, parts of the competitive price advantage arising from devaluation will be lost. But how much of this competitive advantage will be lost?. If we take the rise in import prices due to devaluation as the competitive advantage from devaluation, the part of this advantage retained, after making allowance for the adverse effects of devaluation on domestic prices, can be calculated as follows :

$$\left[\frac{\partial(\frac{dp_m}{p_m})}{\partial(\frac{de}{e})} - \frac{\partial(\frac{dp}{p})}{\partial(\frac{de}{e})} \right] \div \frac{\partial(\frac{dp_m}{p_m})}{\partial(\frac{de}{e})} = 1 - \frac{B_3}{(1 - a_2 B_1)} \dots (12)$$

Applying equation (12), would imply that over the period following the 1978 - devaluation, only 8.6 per cent of the initial advantage of devaluation is retained. During the whole period of study (1975 - 83), 10.6 per cent of the initial advantage is retained, these are very low estimates.

1975 - 1983

 $B_3 = 0.385$

0.7475

 $B_1 = 0.428$ $a_2 = 1.133$

If import prices rose by 100 per cent of devaluation (i.e if the relationship between import prices and the exchange rate is equiproportional) these results would suggest that domestic prices rose by almost 91.3 per cent of the rise in import prices over the period following the 1978 - devaluation as compared to 74.8 per cent over the period 1975 - 83. In fact these results confirm our earlier proposition (see section II) that imported inputs in Egypt are noncompetitive and that a high proportion of the increase in import prices will be reflected in import cost and, hence, domestic prices.

CONCLUSIONS

The main concern of this paper has been to consider the overall effects of changes in import prices arising from the 1978 - devaluation on the domestic price level in Egypt. The model employed is a simple two-equation model of the wage-price two-way relationship. Our results suggest that the rise in import prices has had a greater impact on domestic prices over the period following devaluation (1979 - 83) than over the whole period of study (1975 - 83).

Here we conclude our study by considering the likely effects of a certain rise in the exchange rate on domestic prices and the competitive advantages, arising from devaluation, that likely to be retained. Since our econometric results are not strong enough to make strong conclusions, we will concentrate on the likely effects of certain changes in the exchange rate.

I. In section (11) we rejected the argument that the relationship between import prices and changes in the exchange rate is equiproportional. Rather we concluded that import prices would rise by about 91 per cent of devaluation

$$\left(\text{i.e. } \frac{dp_m}{p_m} \frac{de}{e} = \lambda = 0.91 \right). \text{ Recalling equation (11)}$$

on page (10), a rise in the exchange rate by (say) 10 per cent would result in the following effects on domestic prices :

per cent.* This would imply that real wages in Egypt were increasing over the seventies. The available evidence suggests that this conclusion is true where over the period 1970 - 1980, real wages in Egypt increased by about 43 per cent (Misr Bank, 1984, pp. 26 - 27).

3. THE OVERALL EFFECT OF IMPORT PRICES ON DOMESTIC PRICES

Now we are in a position to calculate the overall effects of changes in import prices arising from exogenous forces (e.g devaluation) on domestic prices. In our simple model included in section II (equation 10) these effects are calculated as follows :

$$\partial\left(\frac{dp}{p}\right) / \partial\left(\frac{dp_m}{p_m}\right) = \frac{B_3}{(1 - a_2 B_1)} \dots\dots\dots (10')$$

Equation (10) implies that the effects of changes in import prices on domestic prices depends on the import price coefficient in the price equation and the product of a_2 and B_1 , or the product of the two coefficients of the wage-price two-way relationship. If the product of $a_2 B_1$ is greater than one, the wage price interrelationship will be explosive (Goldstein, 1974, p. 697). In such a case it would be extremely difficult to interpret the relationship between import prices and domestic prices. On the other hand, if the wage-price relationship is very weak (i.e $a_2 b_1$ is very low) the effects of changes in import prices on domestic prices will be weakened. The reason is that the effect on domestic prices will not be accumulated through the wage-price relationship.

Now consider the effects on domestic prices of exogenous changes in import prices over the period 1975 - 1983. Using equation (10) these effects are calculated as follows :

Period	Effects on domestic prices
1979 - 1983 (following devaluation)	
$B_3 = 0.545$	0.9143
$B_1 = 0.498$	
$a_2 = 0.811$	

* Calculated by fitting a semi - log trend function of the form $\ln x_t = c + gt$, where, x_t is money wages (domestic prices), and t refers to time. The compound growth rate is, then calculated as : $r = [(\text{antilog } g) - 1] 100$.

high. This, in turn, would lead to a higher rate of unemployment among graduates. However, one would expect the negative association between wages and unemployment to hold as far as the agricultural and private sectors are concerned where the labour market is relatively competitive.

Second, changes in domestic prices have positive effects on money wages. As far as the Egyptian economy is concerned this is an interesting result. When domestic prices rise wage adjustments are expected to be made by exogenous forces of which Trade Unions are the most important. In Egypt, however, the role of Trade Unions is negligible. Alternatively, the government wage policies in Egypt represent the exogenous force that makes wage adjustments. In this respect, a recent study has concluded that the annual growth rate of the wage bill over the period 1970 -82 was 27.2 per cent (Misr Bank, 1984, p. 17). Also, our data suggests that the annual compound growth rate of average wages over the period 1975 - 1983 was 18.7 per cent, while the corresponding annual growth rate of retail prices (urban and rural population) over the same period was 13.6

TABLE (2)
The 2SLS Estimation for the Wage Equation

Coefficient	(7 ₁) (1975 : IV - 83 : III)	(7 ₂) (1979 : I - 83 : 111)
a ₀	-56.670	-41.694
a ₁	17.364 (1.431) (0.489)	11.973 (0.823) (0.520)
a ₂	1.133*** (6.616) (0.092)	0.811*** (4.909) (0.127)
F	478.6	277.7
D.W	1.52	1.43
n	32	19

See footnotes to table (1).

+ First order autocorrelation.

domestic producers to replace domestic inputs for imported inputs when the prices of the latter rise. Therefore, total cost and, hence, domestic prices may immediately respond to any change in import prices.

2. THE WAGE-PRICE RELATIONSHIP

The wage-price relationship is described by the well-known Phillips curve that predicts a negative association between the rate of change in wages and the magnitude of the excess supply of labour. By transforming the excess supply of labour into an unemployment rate, the Phillips curve gives a negative association between the rate of change in wages and the rate of unemployment. This implies that the wage coefficient in equation 7 (i.e. a_1) must have a negative sign.

The rate of change in domestic prices is expected, also to have an effect on money wages. Theoretically, this relationship is defined by the interaction among wages, prices and labour productivity. For example, if money wages and labour productivity grow at the same rate, there will be no change in the equilibrium price level. However, if domestic prices rise as a result of changes in import prices or any exogenous forces, a rise in money wages is expected to follow. On the other hand, if money wages increase at a higher rate than labour productivity, due to exogenous forces, prices will have to increase. Again this confirms the two-way relationship between wages and prices.

Table (2) includes the two-stage least squares estimation for the wage equation (equation 7). The results are interesting as far as the Egyptian economy is concerned. First, apart from the debate that the Phillips curve is no more an impressive tool of analysis (e.g. Tobin, 1972), the results in table (2) suggest that money wages in Egypt do not respond to changes in the excess supply of labour. In fact, the regression coefficient on the rate of unemployment in the wage equation (i.e. a_1) has the wrong sign (positive sign) but never proved to be significantly different from zero. This may be attributed to wage and employment policies in Egypt. Wage policies are dominated by the minimum wage rate legislations, and employment policies have been shifting towards less commitment from the government to provide job opportunities for school leavers and university graduates. The expected result of these policies is that changes in wages have no relation to the rate of unemployment. Also, the new shift in employment policies would allow the government to employ a smaller number of school leavers and university graduates in the public and government sectors where the rate of disguised unemployment is

in equation δ_2 (i.e the period following devaluation) than in equation δ_1 (i.e the whole period 1975 - 1983). In this respect, it is tempting to conclude that the rise in the exchange rate (i.e the 1978 - devaluation) has had adverse effects on domestic prices. The magnitude of these effects will be discussed later in section IV.

The implication of the results presented in table (1) is that devaluation has immediate impact on import prices which, in turn, have immediate impact on domestic prices. This is simply because we have no lags in our model. This immediate impact may be attributed to the notion of section 11 that imported inputs are non - competitive. In other words, the high dependence on imported inputs in Egypt leave no room for

TABLE (1)
The 2SLS Estimation For The Price Equation

Coefficient	(δ_1) (1975 : IV - 83 : III)	(δ_2) (1979 : I - 83 : III)
B_0	65.340	32.827 0.498**
B_1	0.428** (2.188) (0.187)	(2.386) (0.170)
B_2	- 0.276* (- 1.83) (0.301)	- 0.356* (-1.76) (0.382)
B_3	0.385 (2.392** (0.281)	0.545 (2.910)*** (0.252)
F	114.4	76.9
D.W	1.39	1.31
n	32	19

* Significant at the 10 per cent level

** Significant at the 5 per cent level

*** Significant at the 1 per cent level

t - ratio and standard error of coefficients are between parentheses.

The D.W test is inconclusive in the two equations

1. IMPORT PRICES AND DOMESTIC RETAIL PRICES

In section I we discussed the proposition that import prices reflect import cost in an economy such as the Egyptian economy where the price elasticity of the domestic demand for imports is low (0.27). In other words, the import price variable (dp_m / p_m) included in the price equation (equation 8) is taken to represent the cost of imported inputs. Therefore, the import price variable is expressed as the import price index for imported raw materials, intermediate goods, and capital goods. These three groups of commodities represented about 73.3 per cent of total imports in Egypt over the period 1975 - 1983 (National Bank of Egypt, 1987, p. 111). This high share of imported inputs in total imports suggests that most changes in domestic retail prices arising from changes in import prices can be attributed to changes in the prices of imported inputs. However, changes in the prices of imported finished goods will have certain effects that we do not consider here.

Before presenting the results of estimating the price equation (equation 8), there are two observations we would like to express :

First, the retail price index used to represent the domestic price variable (dp / p) includes all finished goods. This simply implies that parts of the changes in domestic prices will be caused by changes in the prices of domestic inputs. Since we do not include the latter in our price equation, equation (8) will not account for all changes in domestic prices. **Second**, the wage - price relationship according to our specifications is a two-way relationship. This implies that the OLS estimation of equations (7) and (8) will be biased. Therefore, the two-stage least squares (2SLS) method was preferred.*

Our best estimated for the domestic price equation (equation 8) are presented in table (1). The results seem reasonable in the sense that all regression coefficients have the correct sign and other statistics are acceptable. However, the D.W test is inconclusive in the two equations.

The regression coefficient on import prices (i.e B_3) has a higher value

* Both order and rank conditions for identification are satisfied for equations (7) and (8). According to the order condition (necessary condition for identification), equation (7) is over identified, while equation (8) is exactly identified. Although, the unemployment variable in equation (7) proved to be insignificantly different from zero, it was kept in order to satisfy the order condition for equation (8). Also, dropping the unemployment variable from equation (7) would imply the introduction of a prior restriction to equation (7) (i.e $a_1 = 0$).

Equation (11) concludes the model used here to estimate the effects of a rise in the exchange rate on domestic prices in Egypt. Here there is a number of alternative hypotheses one can test empirically. First, the traditional hypotheses of devaluation predicts that if the well-known Marshall-Lerner condition is satisfied, devaluation will create a competitive price advantage. In the model outlined above this will happen if $(Z - X) / Z = 1$. If this happens to be true all the competitive price advantage arising from devaluation will be retained. In other words, devaluation will be an effective instrument to cure a deficit in the balance-of-payments if subsequent rises in domestic prices do not follow. Again this will be true if the changes in import prices have no effects on the domestic price level (i.e. if $B_3 = 0$).

Second, the argument against devaluation depends on two relationships in our model : (a) the relationship between import prices and domestic prices (i.e. B_3), and (b) the relationship between domestic prices and wages (i.e. a_2 and B_1).

Our main hypothesis, therefore, is specified as follows :

Even if the Marshall - Lerner condition is fully satisfied,* very little of the competitive price advantage arising from devaluation will be retained if : (a) the relationship between import prices and domestic prices is strong (i.e. B_3 is very high), and (b) the relationship between domestic prices and domestic wages is strong (i.e. the product of B_1 and a_2 is high in value).

III

Now we are in a position to test the above hypothesis using data on the Egyptian economy. Our main attention will be directed to specific questions (a) to what extent domestic prices (retail prices) are affected by changes in import prices? (b) to what extent the relationship between retail prices and wages is strong, and (c) what conclusion one can make out of this?. The answer to these questions are provided by estimating equations (7) and (8) using the Egyptian data over the period 1975 - 1983. We made a choice of this period so as to consider the 1978 - devaluation and to make allowance for a number of years before and after the devaluation. Yearly data was converted into quarterly data in order to secure a reasonably degree of freedom. (See the Appendix).

* For the Egyptian economy the Marshall - Lerner condition was satisfied over the period (1973 - 1982). See Housney (1988).

1979, p. 399). This would imply that the rate of change in the wage rate (dw/w) is a decreasing function of the rate of unemployment.

Now we are in a position to put the pieces together and describe how changes in the exchange rate affect domestic prices. Having in mind the assumptions we made throughout this section, a rise in the exchange rate (i.e. devaluation) will have an adverse effect on domestic prices. The magnitude of such an adverse effect will depend on a number of parameters in our model : (a) the extent to which devaluation affects import prices expressed in the domestic currency (i.e. λ); (2) the initial effect of the rise in import prices arising from devaluation on domestic prices (i.e. B_3 in equation 8); (3) the effects of the increase in domestic prices, due to the increase in import prices, on money wages (a_2 in equation 7); and (4) the increase in domestic prices arising from the increase in money wages (i.e. B_1 in equation 8). The last three effects can be combined together by solving equations (7) and (8) for dp/p and differentiating with respect to (dp_m/p_m) :

$$\partial\left(\frac{dp}{p}\right)/\partial\left(\frac{de}{e}\right) = \frac{B_3}{(1 - a_2 B_1)} \dots\dots\dots (10)$$

Where, de/e is the rate of change in the exchange rate.

Equation (10) together with equation (6) give the overall effects of a rise in the exchange rate (devaluation) on domestic prices :

$$\partial\left(\frac{dp}{p}\right)/\partial\left(\frac{de}{e}\right) = \frac{\partial\left(\frac{dp}{p}\right)}{\partial\left(\frac{dp_m}{p_m}\right)} \cdot \frac{\partial\left(\frac{dp_m}{p_m}\right)}{\partial\left(\frac{de}{e}\right)} = \frac{B_3}{(1 - a_2 B_1)} \cdot \lambda \dots\dots (11)$$

$$\text{or} \quad X = Y \cdot Z$$

Where,

$$Y = \left[\frac{\partial\left(\frac{dp}{p}\right)}{\partial\left(\frac{dp_m}{p_m}\right)} \right] \quad \text{and} \quad Z = \left[\frac{\partial\left(\frac{dp_m}{p_m}\right)}{\partial\left(\frac{de}{e}\right)} \right]$$

The changes in import prices arising from changes in import prices

The changes in domestic prices arising from changes in the exchange rate

changes in import prices over the period following devaluation (1979 - 1983)*.

Now we need to fully specify the relationship between import prices and domestic prices. Again we start by asking whether this relationship is equiproportional. This will depend on not only the direct relationship between import prices and domestic prices, but also on the two-way relation between domestic prices and wages. In this respect, our complete model is specified in such a way an initial change in import prices due to a change in the exchange rate is traced in terms of the final effects on the domestic price level. In other words, an initial induced-change in import prices will have an effect on the domestic price level which, in turn, will have certain effects on domestic wages. The latter will also have certain effects on domestic prices. This implies that an initial induced-change in import prices will cause more than one round effects of wages on prices and prices on wages.

The model used here is a two-equation model that is used in forecasting (Ball, 1973), developed by Lipsey and Parkin (1970) and tested empirically for the U.K economy by Ball, Burns and Laury (1977) and Goldstein (1974) :

$$\frac{dw}{w} = a_0 + a_1 U + a_2 \frac{dp}{p} \dots \dots \dots (7)$$

$$\frac{dp}{p} = b_0 + b_1 \frac{dw}{w} + b_2 Q + b_3 \frac{dp_m}{p_m} \dots \dots (8)$$

Where, U stands for the rate of unemployment, Q is an index the growth of labour productivity, and all other variables defined as before.

Equation (7) is a form of the Phillips curve. The theoretical basis for the Phillips curve (e.g Tobin, 1972) lies in the relationship between the excess demand for labour and the wage rate (an increasing relationship). Taking excess supply of labour as the negative of excess demand for labour, a wage adjustment equation can be derived such that :

$$\frac{dw}{w} = f(N^s - N^d) \dots \dots \dots (9)$$

Where, N^s and N^d are the supply of and demand for labour, respectively. The excess supply of labour reflects the rate of unemployment (Branson,

* See the Appendix.

Now break the change in import prices down into two parts, in order to make a distinction between two different sources of this change :

$$dp_m / p_m = dp_m / p_m + dp^*_m / p^*_m \dots\dots (4)$$

Where,

- dp_m / p_m is the total rate of change in import prices
- dp_m / p_m is the rate of change in import prices due to the change in the exchange rate.
- dp^*_m / p^*_m is the rate of change in import prices due to other exogenous forces (e.g changes in the exchange rates of other countries or the changes in import prices made by foreign suppliers).

Equation (4) assumes that the relationship between changes in the exchange rate and import prices is equiproportional (i.e all changes in the exchange rate are reflected in the changes in import prices). This is, in fact, an empirical issue. However, import prices, expressed in domestic currency, will change by the full amount of changes in the exchange rate if : (a) exporting countries do not alter their exchange rates, (b) foreign suppliers do not change their prices, and (c) the price elasticity of the domestic demand for imports is equal to zero. We have no reason to believe that these conditions will be fully satisfied as far as the Egyptian economy is concerned. Therefore, we assume that the relationship between changes in the exchange rate (de) and changes in import prices (dp_m) is not equiproportional. Consequently, equation (4) is re-written as follows :

$$dp^*_m / p^*_m = \lambda de/e + dp^*_m / p^*_m \dots\dots\dots (5)$$

$$\text{and} \quad \lambda \left(\frac{dp^*_m}{p^*_m} \right) / \lambda \left(\frac{de}{e} \right) = \lambda \dots\dots\dots (6)$$

Where, e is the exchange rate and, $0 < \lambda \leq 1$. For example if $\lambda = 0.60$, this will mean that import prices would ultimately change by 60 per cent of the change in the exchange rate. The remaining parts of the change in import prices will be caused by exogenous forces as described above.

For the Egyptian economy we made an estimate for $\lambda = 0.91$. This estimate is based on the 1978 - devaluation (57.9 per cent) and the

price of imported inputs will be directly reflected in an increased cost of imported inputs. In other words, it will make little difference if we replace the price of imported inputs for the cost of imported inputs.

Our model is an elaboration of the work of Lipsey and Parkin (1970) and Wilson (1976). We start by expressing the average price of final output as the sum of cost items plus profit per unit of output,

$$p = \frac{W + R + M + H}{Q} \dots\dots\dots (2)$$

or
$$p = w + r + m + h \dots\dots\dots (2)$$

Where,

P the average price per unit of output

W wage cost R profits

M Import cost H other costs (unmeasured costs)

Q real output

w wage cost per unit of output

r profit per unit of output

m import cost per unit of output

h other costs (unmeasured) per unit of output

Since we are interested in changes in domestic prices, equation (2) can be re-written in terms of rates of change as follows :

$$\frac{dp}{p} = \frac{dw}{w} + \frac{dr}{r} + \frac{dm}{m} + \frac{dh}{h} \dots\dots\dots (3)$$

Equation (3) implies that the effects of devaluation on the rate of change in domestic prices (dp/p) will be passed indirectly through the effects of devaluation on the rate of change in import cost (dm/m). Before proceeding with our analysis of the relationship between import cost and domestic prices, it is important first to discuss the relationship between changes in the exchange rate and import cost.

In section I it was shown that if the price elasticity of the domestic demand for imports is low (as in the case of the Egyptian economy) changes in import prices will be fully reflected in changes in import cost. This is equivalent to saying that the two terms "import prices" and "import cost" can be used to mean, in general, the same thing if imports are non-competitive. In other words, we can replace (dm/m) in equation (3) by the rate of change in import prices (dp_m/p_m).

This additional condition will be satisfied if, and only if, two other conditions are satisfied : **first**, the price elasticity of domestic demand for imports must be high enough in order to ensure a reduction in the share of imported inputs in total cost. Since devaluation causes the price of imports (expressed in domestic currency) to increase, this condition is necessary in order to avoid the increase in total cost due to the increase in import prices. **Second**, related to this is the requirement that imported inputs must be competitive. By competitive we mean high rate of marginal substitution between domestic inputs and imported inputs. In fact, the size of the price elasticity of the domestic demand for imports will reflect this rate of marginal substitution between domestic inputs and imported inputs. For example, if the price elasticity of the demand for imports is very low, this will simply mean that although devaluation causes an increase in import prices, the demand for imported inputs is not reduced. proportionately.

A low price elasticity of the domestic demand for imports implies that imports are non- competitive. More importantly this will mean that devaluation will lead to not only a rise in import prices, but also to a rise in the cost of imported inputs. This in turn, has direct implications for the domestic price level. To what extent the domestic price level is affected? The remaining part of this paper is devoted to the answer of this question.

Because the previous reasoning depends on the expectation that the price elasticity of the demand for imports will be low, it is natural to direct attention to the size of this elasticity in Egypt. It is not our main concern, however, to estimate the price elasticity of imports, but a recent study has found that over the period (1973 - 1982) the price elasticity of the demand for imports in Egypt was 0.27. This is, in fact, a very low estimate as compared to other countries.*

In the previous section we presented a simple theoretical framework for analysing the relationship between devaluation and the cost of imported inputs. In this section we present an analytical framework to discuss the relationships between the cost of imported inputs and the determinants of the domestic price level. Before introducing our model it must be noted that the analysis in the previous section suggests that, because the price elasticity of the demand for imports in Egypt is low, the increase in the

* This price elasticity of the domestic demand for imports in Egypt was estimated for the period (1973 - 1982). See Housney (1988) for this estimation and comparison with some other countries.

eliminate these distortions is to change economic policy (i.e a policy-oriented approach) in order to increase national income and - or reduce national expenditure. However, it is difficult to increase income (output) in the short run if the country has full employment or if production patterns are distorted. Also, reducing expenditure would harm the development process. Expenditure-switching policies represent, under certain conditions, an alternative. In other words, the objective of economic policy, if the economy is operating under distortions (a), will be to switch expenditure. One of the main instruments to realize this objective is the exchange rate. Basically, an expenditure-switching policy works as follows : under certain conditions*, changes in the exchange rate will lead to changes in relative prices of traded and non-traded goods and this, in turn, will lead to changes in the composition of expenditure. This is the simple theory for devaluation which predicts that a rise in the exchange rate will cause, through changes in relative prices, a larger proportion of expenditure to be spent on the output of export goods and import substitutes. In this respect, the competitive price advantages arising from devaluation are represented by the reduction in export prices expressed in foreign currency and the rise in import prices expressed in domestic currency.

This simplified analysis, that depends on how devaluation causes expenditure to switch in favour of export goods and / or import substitutes, ignores important aspects of the changes in the exchange rate and, therefore, may lead to misleading results. For example, according to the above analysis, devaluation may help gain a price competitive advantage in the production for exports or import substitutes, but this advantage would be lost through the cost of devaluation. This will happen if the cost of domestic inputs rise as well as the cost of imported inputs.** Therefore, it is natural to direct attention to changes in the cost of inputs when we discuss the effects of devaluation. Consequently, in addition to the Marshall- Lerner condition, we introduce the following condition in order for devaluation to be an effective policy to cure a deficit in the balance-of- payments : Devaluation must cause expenditure to shift towards outputs with low cost of imported inputs. More specifically, it must lead to a low cost of domestic inputs as compared to imported inputs.

* The price elasticity of the demand for imports plus the price elasticity of demand for exports must be greater than one. This is the well-known Marshall - Lerner condition.

** Even domestic inputs require imported inputs at some stages of the production process (see Wilson, 1976. P.5).

domestic prices in Egypt over the period (1975 - 1983)* The specification of the model depends on the wage - price relationship as a two -way relationship. The main results are presented in section III. Section IV Summerizes our main conclusions.

1

In this section the relation between changes in the exchange rate and the balance-of-payments is established. The direct attention will be on inputs. In other words, we try in this section to specify one additional condition, in addition to elasticities, that must be satisfied in order for devaluation to be effective (in order to retain all competitive price advantages arising from devaluation). This condition relates changes in the exchange rate to the components of inputs.

For simplicity we will assume a situation of internal and external balance (i.e full employment and equilibrium in the balance-of-payments) that can be expressed as follows :

$$(X - M) = Y - E = 0 \dots (1)$$

Where X,M,Y, and E are exports, imports, national income, and national expenditure, respectively. If equation (1) is not realized, this will mean that the national economy operates under one or more of the following distortions : (a) inflation and deficit in the balance - of - payments ($E > Y$ and $M > X$), (b) inflation and surplus in the balance - of - payments ($E > Y$ and $M < X$), (c) unemployment and surplus in the balance - of - payments ($E < Y$ and $M < X$), and (d) unemployment and deficit in the balance of payments ($E < Y$ and $M > X$).

In developing countries one would expect distortions (a) and (d) to be dominant. For simplicity we will consider distortions (a) in this section for analytical purposes. Later in section 11 we will introduce distortions (d) for empirical purposes. Distortions (a) imply that the economy has a deficit in the balance - of - payments and, hence, the level of national income is lower than what is needed in order to realize equilibrium. Also, this implies that the level of national expenditure (absorption) is higher than what is desired in order to realize equilibrium. One way to reduce or

* We made a choice of this period for two reasons : first, the availability of sufficient data on all the variables included in the analysis (data on all variables was not available after 1983). Second, in order to secure a reasonably degree of freedom we had to choose four years prior to the 1978 - devaluation (i.e 13 quarters). This choice is arbitrary, nevertheless, it helps explain the relationship between wages and prices over a longer period.

THE EXCHANGE RATE, WAGES, AND DOMESTIC PRICES IN EGYPT

M.A. Ghars El - Din*

INTRODUCTION

The main purpose of this paper is to consider the view that the effectiveness of devaluation as a policy means to cure the deficit in the balance-of-payments is likely to be reduced or offset by the effects of devaluation itself on domestic prices.** In this respect, the wage-price relation which may turn into a wage - price spiral is considered in order to estimate the overall effects of an increase in import prices on domestic prices. In other words, we do not look at the initial effects of devaluation on domestic prices, rather the concern of this paper is to look at Parkin's proposition that the changes in the exchange rate have no lasting effects except on the domestic price level of the country under considerations (Parkin, 1922).

The model used here is a simple and well - known model of wage - price relationship. Changes in the exchange rate are integrated into this model and, hence, the effects of the 1978 - devaluation on domestic prices in Egypt are estimated. In this respect, our model considers the ultimate increases in domestic prices arising from the 1978 - devaluation by estimating the following three effects : (a) the initial effect of devaluation on import prices, (b) the subsequent effects on domestic prices, and (c) the round effects on wages and domestic prices.

In section I the argument for devaluation as an effective policy means to cure a deficit in the balance-of- payments is challenged in the sense that even if the Marshall - Lerner condition is satisfied, the advantages of devaluation would be lost. In this respect, we direct our attention to relative prices of inputs rather than price elasticities. Section II includes the main model used to estimate the overall effects of devaluation on

* Lecturer in International Economics, Helwan University, Cairo (Egypt).

** What is meant by devaluation here is a rise in the exchange rate. The latter is defined as the home price of the foreign currency

- 47 - Also, there is a possibility that there exists in some Governorates, some unfulfilled demand for labour. Job applicants, thus, have to be guided, not only to adjust for their educational and training deficiencies but to apply for vacancies which may not be known to applicants or because they are located outside capitals or away from the applicants normal place of residence.
- 48 - An official effort must also be made to discourage the rush on Government and public sector employment, and to encourage new graduates to start their own business privately. Some such policy is being adopted by the government at present by granting plots of reclaimable land.
- 49 - In view of steady growth in the number of the unemployed in Egypt from 175000 in the sixties to one million in 1982 to 2 millions in 1986, and the expled 3,4 or 5 millions of unemployed in the future, and because of the different features of unemployment there could be no single one*line of action to alleviate it.
- 50 - For example, the unemployed 2 million include 1.2 million males. Another factor is the geographic concentration whereby almost 60 percent of the unemployed are to be found in seven out of 26 governorates. In view of the lack of job opportunities, and the big numbers of the unemployed, priority may have to be given to adapting the qualifications of some to fill vacancies to which nobody applies.

- 40 - With regard to the distribution of the labour force by employment status, it is noteworthy that the more recent labour force sample surveys of 1980 and 1984, unlike previous and later censuses, have attempted a very important distinction between those looking for work for the first time and those unemployed but have been previously employed.
- 41 - Thus we are provided with two unemployment ratios instead of one. The ratio of the newly unemployed is higher than the ratio of those who were previously employed.
- 42 - Figures provided by the sample surveys are practically in line with previous censuses, but not exactly so if compared with the corresponding figure of the 1986 census. The various unemployment ratios are as follows.
- | Dates | 1960 | 1976 | 1980 | 1986 |
|--|------|------|------|------|
| Unemployment Ratios (percentage of labour force) | | | | |
| Previously employed | 2.2 | 7.7 | 0.5 | 0.4 |
| First time job seekers | 4.7 | 5.6 | 14.8 | |
- 43 - Under conditions of underdevelopment, and at early stages of industrial development, the allocation of economic and human resources are affected or directly influenced by political decisions.
- 44 - In the case of Egypt, as has been mentioned earlier, the rush on government jobs and on jobs in the public sector has been climbing owing to the fact that employment is guaranteed to all university graduates who, under a system of free education up to post-graduate studies at universities, have practically no chance of being absorbed in any other jobs outside the government and the public sector.
- 45 - Of course, there is no reason to assume that the state of employment in Egypt, or even in other countries, is due mainly to lack of adequate absorptive capacity on the part of the economy. There may be lots of other reasons, including, for example, the unsuitability of the candidate due to his inadequate or inappropriate education and / or training.
- 46 - Thus, education and / or training are potential adjustment factors for the state of unemployment. It is possible that by diverting the demand for education from certain specialisations, which are less needed, to others which are more needed, the employment situation may be improved.

Table (5)

Sectoral Distribution and Occupational Characteristics of the Egyptian labour Force (various years)

Designations	1947 (1)	1960 (1)	1976 (1)	1980 (2)	1984 (2)	1988 (2)
Sectoral Distribution		6 Years & above		12-64 Years		
Agriculture, forestry & Fishing		57.1	47.7	40.2	38.1	35.1
Mining and Quarrying		0.3	0.3	0.2	0.3	0.3
Total Primary		57.4	48.0	40.4	38.4	35.4
Manufacturing industry		8.1	13.3	13.9	13.1	12.1
Gas and Electricity & water		0.2	0.6	0.8	0.7	0.7
construction		2.1	4.1	4.1	4.9	4.9
Total Secondary		10.4	18.0	18.8	18.7	17.7
Trade		8.7	8.4	8.5	8.0	7.7
Transport and Communication		3.3	4.7	4.9	4.4	4.4
Finance and Insurance		0.9	0.9	1.2	1.3	1.3
Services		17.8	18.2	19.2	20.3	20.3
Total tertiary		30.7	32.2	33.8	34.0	34.0
Not specified		1.5	1.8	7.0	8.9	8.9
Grand total%		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Grand total (000)		7677.5	10229.9	103.3	125.7	125.7
Occupational Characteristics		16 Years & above		12-64 Years		
Professional		3.2	7.8	9.6	11.3	11.3
Managerial		0.5	1.2	1.3	2.5	2.5
Clenical		4.6	7.6	7.6	8.5	8.5
Sales		8.2	6.8	6.4	6.0	6.0
Total white collars		16.5	23.4	24.9	28.3	28.3
Services		9.8	8.8	8.4	7.1	7.1
Farmers		54.0	43.6	39.7	37.5	37.5
Production process		18.2	22.2	22.1	21.2	21.2
Total others		82.2	74.6	70.2	65.8	65.8
Not specified		1.5	2.0	4.9	5.9	5.9
Grand total%		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Grand total (000)		6783.3	9238.4	103.3	125.7	125.7

Sources : 1 - Population censuses of Egypt.

2 - CAPMAS : Labour force sample surveys 1980, 1984, Note that totals represent sample sizes.

labour force out of a total reported labour force of more than 13.6 million males and females, the feminine component of the Egyptian labour force is therefore, shown as 15 percent compared to 9 percent in 1976 and 7.9 percent in 1960.

- 34 - Apart from the geographic distribution of the labour force, there are three other distributions which deserve to be supplied here. These distributions are the distribution :
- (a) by economic activity
 - (b) by occupational category
 - (c) by employment status
- 35 - Table (5) below show the distributions by economic activity and by occupation. Agriculture is still the largest and most popular absorbing sector from 57 percent to 48 to 40 to 38 across the years since 1960 to 1984.
- 36 - The labour share of manufacturing industries has less than doubled since 1960 and the whole of the broad secondary sector has almost trebled since 1960. However, its share has remained almost constant at 18 percent (or more or less) since 1976 until 1984.
- 37 - One third of the Egyptian labour force is attached to the tertiary sector, with 17 - 20 percent in the service sector also since 1960 until 1984.
- 38 - With regard to the occupational structure, the share of the white collared has been rising from 16.5 percent in 1960 to 28.3 percent in 1984, due mainly to the meriax in the ratio of proformals from 3.2 percent in 1960 to 11.3 percent in 1984. Also clerical workers rose from 4.6 percent in 1960 to 8.5 percent in 1984. The share of sales workers has been declining from 8.2 percent in 1960 to 6 percent in 1984.
- 39 - The other three occupations have also changed in opposite directions naturally. Thus while the percentage of farmers has declined from 54 percent in 1960 to 37.5 percent in 1984, the share of production process workers had increased - although slightly - from 18 percent in 1960 to 21 percent in 1984. The relative importance of service workers has declined from 10 percent in 1960 to 7 percent in 1984 and the relative importance of all three occupations have declined from 82 to 66 percent between 1960 to 1984 (see table 5 below).

- 28 - It is observed that there is an imbalance in the distribution of the labour force among the different governorates. Differences in unemployment ratios between governorates may be attributed to a variety of causes including say differences in population growth rates and in the availability of resources and / or differences in the official system of regional priorities and scale with regard to allocation of funds for job creation purposes and for development purposes in general.
- 29 - Almost one- third (30 percent), of the total labour force is found in Cairo, Giza and Alexandria alone. Over half a million of this labour force is reported by the 1986 census to be unemployed. Accordingly these three Governorates cater for onequarter of total unemployment in the country according to the 1986 census. Yet 1987, only 176678 were registered as looking for work and no more than 36 percent were given jobs.
- 30 - Also over half of the labour force of the country (55.5 percent) are in seven Governorates, namely the former three (Cairo, Giza, Alexandria) and four other Governorates in Lower Egypt, (Beheira, Gharbiya, Dakahliya and Sharkiya).
- 41 - It is important to note that the labour force of Cairo alone is half the total labour force of the eleven Governorates of Upper Egypt which cater together for 26 percent of the total labour force of Egypt. Seven other Governorates cater for the remaining less than 20 percent of the Egyptian labour force.
- 32 - It may also be noted that members of the labour force vary from one governorate to the other. They represent as low as 18.5 percent in seven Governorates, 25.5 percent in 4 governorates and 26 percent in 11 governorates, thus around 25 percent in fifteen governorates and 30 percent in only three governorates.
- 33 - Although the Egyptian labour force is mainly masculin, the ratio of females in the total labour force has been rising from 7.9 percent in 1960 to 9 percent in 1976 to 15.4 percent in 1986. Women who are mainly engaged in family life, house work and child bearing only are not reported as working women in the census. Yet, the number of females who were reported in the 1986 census as working is more than 1.2 million. But women who were reported as looking for work was more than 852000. With both totalling more than 2.1 million women and considered by the 1986 census as women members of the

particularly due to pure economic factors but rather due to major government policies namely

- free education at all levels of education
- Guaranteed employment for graduates.

25 - These two elements hardly leave much for technological development or progress to play its traditional role - as may claim some theorists in developed countries - to enhance or contract employment opportunities, in the case of Egypt.

26 - In the ten Governorates where almost 75 percent of unemployment exists, according to the census, the placement ratio hardly reached 32 percent of the numbers registered in labour exchange offices.

Table (4)
Placement of the Unemployed by Governorate Egypt - 1986, 1987.

Governorates	Unemployed - 1986 Census (000)	Percentage Concentration	1987 Labour Registered	Exchange Data Placements	Ratio
Cairo	324	16.1	86082	31062	36.1
Dkahliya	174	8.7	35341	9778	27.7
Alexandria	144	7.1	52432	21359	40.7
Giza	140	7.0	38164	10949	28.7
Behera	136	6.8	23789	7631	32.1
Sharkiya	131	6.5	31249	6388	20.4
Kalioubiya	127	6.3	26841	8247	30.7
Gharbiya	116	5.8	39036	13099	33.6
Kafr El - Sheikh	112	5.6	15747	3309	21.0
Souhag	94	4.7	12661	2913	23.0
Total	1498	74.5	360742	114735	31.8
Others	513	25.5	144052	35197	24.4
Gd. Total	2011	100.0	504794	149932	27.7

27 - Although the number of registered job seekers is only a fraction of the total number of the unemployed, yet the placement ratios are very low and do not exceed even half the total numbers registered except in one Governorate where the number of placements was only 1322 and where the number registered (2425) was even greater than the number of reported unemployment in the 1986 census (2380).

- 17 - The labour market in Egypt is hardly an organised market. Although labour exchange offices are spread all over the country, their function is practically limited to the registration of the unemployed and their eventual placement. These offices hardly provide any guidance or advice regarding careers. It would be interesting to know the period separating the date of registration as unemployed and the date of placement of the unemployed.
- 18 - Even if job opportunities are adequate to absorb job seekers, one cannot dismiss the very likely possibility that occupational and / or geographical structural imbalances may not allow a substantial reduction in the level of unemployment present and future. The geographical and occupational distribution of job seekers may not exactly match the geographical distribution of available jobs or jobs which are made available.
- 19 - Some evidence to this effect may be obtained by simply comparing the number of job seekers, on one side, with the number of placements on the other, in the different regions of Egypt.
- 20 - In 1987, the number of job seekers registered with the employment placement offices in the 26 governorates of Egypt was over half a million (504794). The number placed was only 149932 i.e. 29.7 percent only are placed.
- 21 - The percentage placed in some of these governorates does not, in 12 governorates, exceed 25 percent of the numbers registered. In six other governorates the placements ratio is between 25 - 30 percent of those registered, whereas in four other regions, the placement is only 30 - 35 percent of the numbers registered.
- 22 - It is the policy of the Egyptian Government to guarantee employment to all university graduates and - less openly - to second school graduates. Most university graduates prefer to proceed to Universities to complete their education which incidentally is free in all levels.
- 23 - This may explain, at least partly why 54 percent of the numbers registered at exchange offices and 55 percent of the placements by these offices are university graduates. Technicians and non - technicians - both pre - university graduates or even less represent 12 percent and 32 percent respectively of those registered and placed by the labour exchange offices.
- 24 - Thus employment and unemployment changes in Egypt are not

size of the labour force during the intercensal period 1976 - 1986 and deducting the number unemployed in 1986, we obtain the number of jobs filled during these 10 years as follows :

$$(2627891 + 845614 - 2011357)$$

i.e. 1462148 jobs i.e. less than 15000 jobs per year.

- 16 - But since it has long been estimated than the number of new jobs needed every year to absorb the growth in the total labour force annually, cannot be less than 450000 jobs per year, this means that the number of the unemployed, which is say 2 million at present, will increase by about 300000 every year, making another additional three more million unemployed in ten years until say 1996, causing the total number of unemployed to rise to five million in 1996 and even more by the year 2000.

Table (3)
Differential Increase in Educational Enrolment
by Sex 1982 / 83 and 1986 / 87

		1982 / 83 (000)	1986 / 87 (000)	Percentage Change
General Primary	M	2949	3570	21.1
	F	2088	2790	33.6
	Both	5037	6360	26.3
Religious Primary	M	95	156	65.2
	F	50	97	93.0
	Both	145	253	74.9
General Preparatory	M	1079	1339	23.1
	F	691	931	34.8
	Both	1770	2270	28.3
Religious Preparatory	M	56	79	41.5
	F	15	28	85.6
	Both	71	107	50.8
Gen, Secondary	M	328	354	7.8
	F	190	219	15.6
	Both	518	573	10.7
Tech. Secondary	M	451	555	23.2
	F	284	369	30.2
	Both	735	924	25.9
Religious Secondary	M	66	53	20.8
	F	20	16	19.8
	Both	86	69	20.6

Source : Statistical Yearbook 1952 - 1987. Cairo, June 1988, pp. 186 - 193 (in Arabic).

- 10 - It may be noted in this connection that although the male labour force ratio is much higher than the female labour force ratio in 1986, the difference between the two ratios has been narrowing since 1960 as may be seen from the following table.

Table (2)
Differential ratios of Labour force (6 years and over) to
total population by sex 1960 to 1986

Census Years	Males		Females	Both
1960	55.	50.3	4.8	30.1
1976	53.6	48.1	5.5	30.0
1986	46.7	37.8	8.9	28.2

- 11 - The decrease in the male ratios over the years may be attributed to higher emigration incidence amongst males than amongst females. Whereas, the rise in female participation ratios, in the labour force, may be due to the steady and continuous rise of female education leading to greater demand for work by the educated women.
- 12 - In almost all types of education, the rise from one year to the next has been invariably higher for female students than for male students except perhaps in religious secondary education.
- 13 - Overall, the Egyptian labour force has increased between the year 1976 and the year 1986, in 10 years, from 10982000 (say 11 million) to 13609891 (say 14 million) at an implicit rate of annual increase of about 2.2 percent.
- 14 - It may be noted that while the labour force has increased in 10 years by more than 2.6 million persons, the stock of unemployed persons by the end of the 10 years in 1986 is given by the census as 2011357 persons.
- 15 - Since the ratio of unemployed persons in 1976 was 7.7 percent of the labour force, the total number of the unemployed may be estimated as $10982 \times 0.077 = 845614$ persons. Adding this to the increase in the

7 - The total number of the unemployed in Egypt according to the 1986 census is 2011357 persons, almost equally divided between urban Egypt (1026820) and rural Egypt (984537). The resulting rates of unemployment would thus be about 15 percent for both sexes in both areas, a little higher (16 percent) in urban Egypt and a little lower (14 percent in rural Egypt).

8 - Sex differentials in unemployment are such that the unemployed males (1.1 millions) represent 10 percent of the male labour force, whereas the unemployed females (0.85 million) represent 40 percent of the female labour force, making up the overall unemployment ratio of about 15 percent for both sexes.

9 - Male unemployment represents 11 percent of the male urban labour force and 9 percent of the male rural labour force, whereas in the case of females, unemployment represents 35 percent of the female urban labour force and 50 percent of the female rural labour force.

Table (1)
Urban / Rural Population, Labour Force and Unemployment
by Sex, Egypt - 1986

		Population	Labour Force	Percentage	Unemployed	Percentage
		(000)	(000)	L.F. / Pop.	(000)	L.F.
Urban	M	10883	5106	46.9	562	11
	F	10300	1333	12.9	464	35
	Both	21183	6439	30.4	1026	16
Rural	M	13773	6401	46.5	596	9
	F	13249	770	5.8	388	50
	Both	27022	7171	26.5	984	14
Total	M	24655	11508	46.7	1159	10
	F	23550	2102	8.9	852	40
	Both	48205	13610	28.2	2011	15

Source : Census of Population, Housing and Establishments. Egypt - 1986, Cairo, April, 1987.

Notes : 1- Ratios are calculated on the basis of unrounded original census figures which are rounded in this table.

2 - Decimals of ratios are shown only when differentials are not revealed by integers alone.

The Labour Market and Unemployment The Case of Egypt (A Discussion Paper)

by

Dr. Abdelmegid M. Farrag*

- 1 - More than 50 million people are estimated to be living in Egypt at present (1988). The de facto population according to 1986 census was given as 48205049 persons of which 24.6 million were males and 23.6 were females. Up to 44 percent of both males and females live in urban areas.
- 2 - According to the 1986 census, 63 percent of the population of Egypt are between 12 years old and 65. Children under 6 are almost 20 percent (19.2) youth are almost 15 percent (14.9 between 6 - 12 years old) and almost 3 percent (2.9 percent) are 65 years old and more.
- 3 - The proportion of the population of Egypt who are members of the labour force was 28.2 percent in 1986, but the components by sex are such that 46.7 percent of males and 8.9 percent of females of the age group years and above are considered in the labour force.
- 4 - This means that out of all the population of Egypt, above age 6, not even half of the Egyptian males and not even one-tenth of the Egyptian females are members of the labour force.
- 5 - Thus, our concern here is with some 13.6 million Egyptians of which 11.5 millions are males and 2.1 millions are females who are all members of the labour force in Egypt according to the results of the 1986 census.
- 6 - Perhaps one of the significant aspects of these figures is that 63 percent of the female labour force (1332614 females) are in urban areas as compared to only 44 percent of the male labour force. This is significant despite the smallness of the number of females labour force in absolute terms.

* Institute of Statistics, Cairo University Giza - Egypt.

	Page
Dr . Sameha Fawzi: Le phènomine des entreprises multi-nationales et les pays en voie de developpment	178
Dr. Ashmawy A. Ashmawy: Les Programmes de stabilization du F.M.I	230
Dr. Yomn El - Hamaqui: Le role des secteurs public et privé dans la promotion des exportations en Egypte	260
Dr. Mohmoud Abou El Oyooun: Les inter - relations financières et monétaires et l'effecacité de la politique economique en Egypte	287
Dr. Sabry Abou Zeed: La capacité de l'industrie Egyptienne dans la mécanisation de l'agriculture	321
Dr. Hosam Lutfi: La notion d'enfant et le conseil d'Etat	361

Sommaire

	Page
Dr. Abdelmegid M. Farrag . The Labour Market and unemployment, The case of Egypt	5
Dr. M. A Ghars El-Din : The exchange rate, wages and domestic prices in Egypt	16
Dieter weiss : Introducing market elements into a socialist economy	36

Articles en langue arabe

Dr : Mohammed Dwédar : Les companies d' investissement des fonds dans l'économie Egyptienne	5
Dr. Hanaa Kher el Deen: L'impact de la politique de protection sur la production et l'exportation du secteur industriel en Egypte	35
Dr. Gaballah Abdel Fadeel: Evaluation des solutions présentées pour resondre le problème des dettes exterieures du Tiers-Monde	16
Dr . Alia El - Mahdi: Les principales caractéristiques concernant la fonction global de l' epargne en Egypte	73
Dr. Mohammed, Abdelrahman: L' optimalité des directives d'investissement du secteur industriel publi Egyptien durant la periode (1960 - 1970)	93
Dr. Nagwa Khashaba: Le secteur privé et le developpment des exportations industrielles	123

MEMBRES DE LA SOCIÉTÉ

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E 1000 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou \$ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre paiement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 500 pour la R.A.E. et 3 \$ 25 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXX Année, JANVIER, AVRIL 1989 — Nos. 415 - 416

**Rédacteur en Chef : Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM
Secrétaire - Général
de la Société**

**JANVIER, AVRIL 1989
LXXXème ANNEE
Nos. 415 - 416
LE CAIRE**

Prix : P.T. 500